م.س. لازاريف

المسألة الكردية

1917 - 1923



تصوير

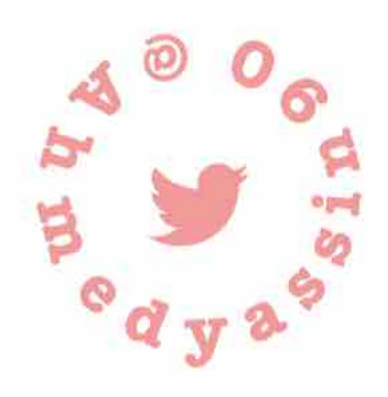
أحمد ياسين





المسألة الكرديَّة

(1917 ـ 1923)


@Ahmedyassin90

م.س. لازاريف

المسألة الكرديَّة

(1917 ـ 1923)

ترجمة: د. عَبدي حاجي

دار الفارابي

أراس

الكتاب: المسألة الكرديَّة (1917 ـ 1923)

المؤلف: م.س. لازاريف

ترجمة: د. عَبدي حاجي

الغلاف: فارس غصوب

الناشران: * دار الفارابي ـ بيروت - لبنان

ت: 301461(01) - فاكس: 307775(01)

ص.ب: 11/3181 - الرمز البريدي: 2130 1107

www.dar-alfarabi.com

e-mail: info@dar-alfarabi.com

* دار أراس للطباعة والنشر

شارع جولان - أربيل ـ اقليم كردستان العراق

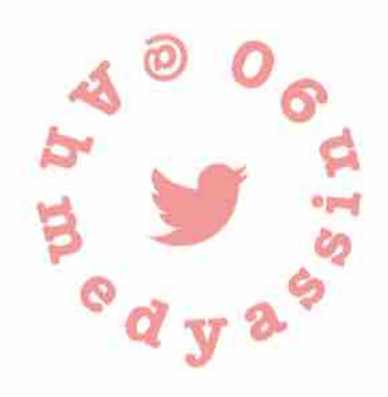
www.araspublishers.com

e-mail:aras@araspress.com

الطبعة الأولى: 1981

الطبعة الثانية: كانون الثاني 2013

ISBN: 978-9953-71-878-1


@Ahmedyassin90

المقدمة

برزت المسألة الكردية في منطقة الشرق الأوسط خلال العقود الأولى من القرن التاسع عشر، ولم تفقد حدتها إلى يومنا هذا. ويكمن في أساس هذه المسألة النضال التحرري للشعب الكردي المضطهد، الذي عرف الصعود والهبوط لكنه لم يتوقف أبداً. فلم يتمكن الأكراد من تحقيق نجاحٍ حاسمٍ في كردستان كلها ولا في أجزاء معيّنة منها، كما أن أعداء حرية الأكراد لم يتمكنوا بدورهم من إخماد الحركة الكردية القومية نهائياً. وتظل جميع الأسباب الرئيسة التي تغذّي هذه الحركة قائمة جاعلةً من المسألة الكردية أحد العوامل الدائمة والمؤثّرة على الوضع السياسي الداخلي والخارجي في الشرقين الأوسط والأدنى.

مرت المسألة الكردية في تطورها التاريخي بمراحل عديدة، وتتحدد أُطرها الزمنية بالتحولات الاقتصادية والسياسية والإيديولوجية، سواء في كردستان وفي المجتمع الكردي، أم في البلدان التي يعيش فيها الأكراد من جهة، وبالتطورات الاقتصادية ـ الاجتماعية في العالم بأسره (وخصوصاً في البلدان التي لها مصالح في الشرقين الأوسط والأدنى) وبالتغيرات الجارية في العلاقات الدولية بما في ذلك على ساحة الشرق الأوسط من جهةٍ أخرى. وقد مرت المسألة الكردية حسب هذه المقاييس منذ نشوئها في ثلاث مراحل وهي الآن في مرحلتها الرابعة.

انتهت المرحلة الأولى في ثمانينيات القرن التاسع عشر. وكان نشوء المسألة الكردية مقترناً بتلك التطورات التاريخية المتبادلة كالضعف المتزايد للامبراطورية العثمانية وإيران الشاهنشاهية وعدم قدرة الأوساط الحاكمة في هاتين الدولتين المتخلفتين السير على طريق الانبعاث، وكذلك تبعيتهما الاقتصادية للرأسمال الغربي وفقدان سيادتهما السياسية جزئياً نتيجة لذلك، أي تحويل البلدين إلى شبه مستعمرة. كما اشتد في آنٍ واحدٍ الصراع والتنافس بين الدول العظمى آنذاك مثل روسيا، وبريطانيا، وفرنسا والامبراطورية النمساوية ـ المجرية لاحتلال أراضي الغير وتقسيم مناطق النفوذ في الشرق الأوسط، ومن أجل حصتها للمشاركة في استغلال الثروات الطبيعية في تركيا وإيران. واكتسبت الأراضي التي يعيش عليها الأكراد في شرق الأناضول وشمال العراق وغرب إيران أهمية استراتيجية فائقة في هذا النزاع، بينما سلك الأكراد، مستغلين ضعف السلطة المركزية الواضح وتدخل الدول العظمى عسكرياً وسياسياً، طريق النضال التحرري ضد اضطهاد السلاطين الأتراك وشاهات إيران. وكانت هذه الحركات ذات طابعٍ اقتصادي انفصالي تتناسب مع المستوى المتدني جداً لتطور المجتمع الكردي آنذاك.

حلّت المرحلة الثانية في نهاية الثمانينيات وأوائل التسعينيات من القرن الماضي تحت تأثير انعطافات كبيرة ذات طابع خارجي وداخلي؛ ففي هذه المرحلة دخل الرأسمال العالمي طور الامبريالية، مما أدى إلى تغييرات هامة في الشرق الأوسط. فقد تعرضت الامبراطورية العثمانية وإيران اللتان تحولتا إلى شبه مستعمرتين للدول الرأسمالية الكبرى في أوروبا لاستغلالٍ وإذلالٍ أكثر من ذي قبل. وازداد عدد المشاركين في النهب الاستعماري، فتقدمت الولايات المتحدة الأميركية بعد ألمانيا وإيطاليا بدعواتها لنيل حصتها.

جرى الإعداد لتقسيم نهائي لهذين البلدين المتخلفين وشبه الإقطاعيين

واللذين كانت تمزقهما النزاعات الداخلية والقوى الانفصالية، وقد شرعت الدولتان العظميان (روسيا وبريطانيا) عملياً في تقسيم إيران. ولكن برزت وتصلبت في آنٍ واحدٍ في تركيا وإيران وعلى أرضية التحولات الاجتماعية ـ الاقتصادية والسياسية ـ الفكرية الجارية في هذين البلدين وبتأثير مباشر للأحداث الثورية الجارية في روسيا المجاورة، القوى المناهضة للامبريالية والكولونيالية والملكية المحلية والكبرادورية ـ الإقطاعية والرجعية، هذه القوى التي كشفت عن نفسها في أحداث عصر «استيقاظ آسيا» الساطعة، مثل ثورة الأتراك الفتيان عام 1908-1909، والثورة الإيرانية عام 1905-1912. وكان آنذاك عهد ولادة الخطوات الأولى للقومية الكردية التي خرجت وللمرة الأولى على الساحة التاريخية كتيار سياسي ـ فكري معلنةً هدفها النهائي ألا وهو تشكيل دولة كردية قومية على أراضي كردستان.

وبدأت المرحلة الثالثة بعد ثورة أكتوبر وفي نهاية الحرب العالمية الأولى. بدأ عصر أزمة النظام الكولونيالي للامبريالية وانهياره، وقد برزت الظواهر المتأزمة قبل كل شيء وبقوة أكبر في الشرقين الأوسط والأدنى بما في ذلك كردستان بالطبع. وتكبدت الامبريالية خسارة أكبر في «الشريط الشمالي» من منطقة الشرق الأوسط حيث سلكت فيه طريق التطور المستقل تركيا وإيران وأفغانستان، التي أقامت وللمرة الأولى علاقات تكافؤ وحسن جوار مع الاتحاد السوفياتي. بيد أن الدول الاستعمارية الكبرى الساعية إلى الحفاظ على مواقعها وتوطيدها، في أعقاب وضوح أهميتها وازديادها في الاقتصاد والسياسة العالمية إثر اكتشاف احتياطات كبيرة للنفط واستخراجه التجأت إلى المناورات السياسية ـ وعلى نطاق واسع وإلى وضع مخططات بعيدة المدى.

وتمّ تكييف النظام الكولونيالي بما يتلاءم وروح العصر: فقد ظهرت

في المشرق العربي أراضٍ ودول تحت الانتداب (العراق، سوريا، فلسطين) وكذلك دول مستقلة شكلياً، لكنها كانت تقع تحت إشراف بريطانيا العسكري والاقتصادي والسياسي التام (مصر، شرق الأردن)، وضُمَّ جنوب وجنوب غرب كردستان إلى العراق وسوريا. وفضلاً عن ذلك حاول المستعمرون البريطانيون الذين كانوا يشغلون مواقع قوية جداً على ساحة الشرق الأوسط أثناء مرحلة التسوية السلمية في ما بعد الحرب عقد الرهان مباشرةً على الأكراد معلنين رسمياً شعار كردستان مستقلة (أو ذات حكم ذاتي) وتميزت هذه المرحلة بنهوض أكبر للقومية الكردية التي انضوت تحت لوائها حركات الجماهير الشعبية التحررية في معظم أرجاء كردستان.

حلّت المرحلة الأخيرة بعد الحرب العالمية الثانية ولا تزال مستمرة إلى الآن. ولقد أظهر ميزان القوى على الساحة الدولية الذي تشكّل في مرحلة ما بعد الحرب تأثيراً مباشراً على الوضع في كردستان وعلى المسألة الكردية بوجه عام. بعد الانتصار على ألمانيا الفاشية والعسكرية اليابانية ازداد نفوذ القوى التقدمية في ذلك في الشرق الأوسط من جهة، كما ازداد نشاط الامبرياليين ازدياداً كبيراً في المنطقة وبخاصةً الامبريالية الأميركية التي أصبحت منطقة الشرق الأوسط بسببها بؤرة أساسية للتوتر العالمي، وأكثر المناطق قابلية للانفجار على وجه الأرض من جهة أخرى. وهذا ما عقَّد كثيراً من وضع الأكراد الذين ترتّب عليهم النضال ضد قوى الامبريالية والرجعية الإقليمية. ورغم أن الحركة الكردية في فترة ما بعد الحرب قد اجتازت عموماً أُطر القومية البورجوازية وارتقت إلى طورٍ أعلى للديمقراطية الثورية فهي لم تحقق نجاحات حاسمة في النضال العادل من أجل تقرير مصير الشعب الكردي، كما لم يتم بعد اجتياز العقبات الكبيرة سواءً على الصعيد الداخلي أم الخارجي.

ومن البديهي أن كل مرحلة من المراحل المذكورة تتفرع بدورها إلى أطوار داخلية تتناسب مع المدّ والجزر في الحركة الكردية القومية ومع جملةٍ من التغييرات على المسرح العالمي. وتنقسم المرحلة المعاصرة مثلاً، إلى مراحل عام 1945-1958، و1958-1975 والمرحلة المعاصرة بعد عام 1975 وهذه المرحلة يمكن تقسيمها. وترتدي مرحلة ما بعد ثورة أكتوبر ـ بدأت في نهاية عام 1917 وانتهت في منتصف عام 1923 بتوقيع معاهدة لوزان السلمية التي وضعت حداً نهائياً للمسألة الشرقية المعروفة ـ أهمية كبيرة لمصائر الحركة الكردية القومية وللمسألة الكردية كلها. وبالذات فإن هذه المرحلة لم تَدُمْ طويلاً، لكنها كانت تحفل بأحداثٍ عسكرية وسياسية وديبلوماسية هامة تكون موضوعاً لهذا البحث العلمي (مونوغرافيا).

ويجوز القول إن البحث جاء وفق تسلسل زمني دقيق. لقد جرت دراسة المسألة الكردية في القرن التاسع عشر وأوائل العشرين دراسة شاملة في أعمال ن.أ.خالفين وجليلي جليل وكاتب هذه الأسطر[1]. ولم تظهر في

(1) انظر: ـ ن.أ. خالفين، الصراع على كردستان (القضية الكردية في العلاقات الدولية خلال القرن التاسع عشر)، موسكو، 1963.

وأيضاً ـ جليلي جليل في: انتفاضة الأكراد في عام 1880، موسكو، 1966؛ أكراد الامبراطورية العثمانية في النصف الأول من القرن التاسع عشر، موسكو، 1973؛ من تاريخ الصحافة الكردية السياسية. مجموعات دراسات عن اللغات التركية، 1973؛ المنظمات الاجتماعية السياسية الكردية في عهد الأتراك الفتيان؛ مواد جديدة عن تاريخ الحركة الكردية القومية. انتفاضة بدليس في عام 1914. مجموعة دراسات عن اللغات التركية، 1978، موسكو؛ «مجلة روزا كورد» كمصدر لدراسة الفكر الكردي الاجتماعي السياسي في أوائل القرن العشرين»؛ ـ بلدان وشعوب الشرقين الأوسط والأدنى: 1978؛ مدخل لدراسة الأكراد، يريفان. 1975.

ـ م.س. لازاريف. كردستان والقضية الكردية (من تسعينيات القرن التاسع عشر حتى عام 1917)، موسكو، 1964؛ المسألة الكردية (1891-1917)، موسكو، 1972.

الخارج دراسات من هذا القبيل، ومما لا شك فيه أن الاستشراق السوفياتي يشغل مركزاً طليعياً في هذا المضمار.

وفي ما يتعلق بالمرحلة اللاحقة لتاريخ المسألة الكردية التي يتناولها هذا الكتاب، فإن الوضع مع الدراسة يبدو على شكلٍ آخر. فلقد أثارت حيوية القضية الكردية والمشاريع التي تقدمت بها دول الحلفاء لإقامة «كردستان مستقلة» ظهور مصادر علمية كثيرة آنذاك في الاتحاد السوفياتي وخارجه، وكان الجزء الأكبر منها ذا طابع اجتماعي ـ سياسي، وكُتِبَتْ فورَ وقوعِ الأحداث، لذلك فهي كانت سوقية بالمعنى الحقيقي لهذا المفهوم أي كانت لها ميزات إيجابية وأخرى سلبية. فقد كانت حداثة استيعاب قضايا الساعة التي جرى الاحتفاظ بأكثريتها للتاريخ بفضل ذلك، ولكن وجدت نزعة معيّنة ومقصودة لم يكن منشأها الظروف الذاتية فحسب، بل الموضوعية أيضاً. وعلى أية حال جرى الانتقاص من الحقيقة، وعلاوة على ذلك فقد بقي عدد كبير من الدوافع والعوامل الخفية التي حركت الأحداث خافياً عن أنظار المعاصرين ولأسباب معلومة، بينما لم تُكتب بعد دراسات شاملة وعميقة.

كما ولم تظهر مثل هذه الدراسات في مرحلة متأخرة، ويعود سبب ذلك إلى أن التوتر في كردستان قد ساد طويلاً منذ الثلاثينيات (باستثناء نهوض قصير ومؤقتٍ له في كردستان إيران والعراق في نهاية الحرب العالمية الثانية). ولم تدرج قضية «كردستان مستقلة» أو على الأقل من جانبها الدولي في جدول الأعمال. فقط، وبعد مرور 30 عاماً، وفي نهاية الخمسينيات وبداية الستينيات، أي عندما أصبحت القضية الكردية بعد ثورة 14 تموز/يوليو عام 1958 قضية ملحّةً من جديد نشأت حاجة كبيرة لإجراء دراسة شاملة للجوانب الرئيسة في تاريخ الأكراد المعاصر خاصة، والمسألة الكردية كلها بوجه عام. ومن الواضح أن هذه الحاجة لم تُملِها اهتمامات علمية فحسب، بل سياسية لجميع الأطراف التي مسّها النزاع.

وقد صدر في الغرب عدد كبير من الأبحاث العلمية والمقالات حول المسألة الكردية التي تعالج، وكقاعدة عامة، حالتها الراهنة في دول معينة يعيش فيها الأكراد، في حين تغيب حتى مثل هذه الأعمال في المشرق، إذ إن النهج الشوفيني الثابت للأوساط الحاكمة في دول الشرق الأوسط إزاء المسألة القومية، يقف حائلاً أمام تطور الدراسات الكردية (وتوجد لدى ممثلي علم التأريخ الكردي إمكانية العمل في المهجر فقط) وفي ما يتعلّق بعلم الاستكراد السوفياتي فالأمر يختلف تماماً، وتندر تلك البحوث العلمية الشاملة التي تعالج القضايا المعاصرة، لكن تاريخ القضية الكردية وخصوصاً الحركة القومية تجري دراستها عندنا بعمق. وقد جرى الحديث عن مرحلة ما قبل عام 1917، في حين أن المرحلة المعاصرة دُرست وبصورةٍ رئيسة في الأعمال المكرسة للحركة الكردية في العراق وتركيا وإيران.

وتتحدد الأهمية الخاصة للمرحلة المدروسة في التاريخ الكردي في أنها تزامنت مع عصر انعطاف جرى في تاريخ البشرية جمعاء. فقد أثَّرت ثورة أكتوبر في روسيا والأحداث اللاحقة في الشرق الأوسط بما فيها كردستان بصورة مباشرة، وغيَّرت بشكل كبير ظروف وجود الشعب الكردي المقبلة. وبالتحديد فقد جرى في السنوات الأولى التي أعقبت الحرب تقسيم جديد (وبتعبير أدق إعادة تقسيم) كردستان، فلقد تغيَّر جذرياً الوضع السياسي الداخلي والخارجي في البلدان التي عاش الأكراد فيها. وقد نشبت نزاعات جديدة في مرحلة ما بعد أكتوبر لاتزال آثارها تظهر حتى الآن، وتشابكت عقد تناقضات جديدة بحيث ليست لدى المعاصرين طاقة لحلها. وعموماً فقد وضعت آنذاك أسس تطور القضية الكردية اللاحق كله، وهذا ما يجعل دراسة القضية الكردية ضمن الأُطر الزمنية المعيَّنة ليست هامة للغاية، من منظور سياسي وعلمي فحسب، بل وفي غاية الصعوبة.

ويقع فوراً عدد كبير من المواضيع المتعددة الجوانب في حقل رؤية الباحث؛ فهي أحداث التاريخ العسكري والسياسي والديبلوماسي التي تمسّ الأكراد بصورةٍ مباشرة وغير مباشرة، وأن تزامنها مهمة ليست سهلة. أما الصعوبة الأخرى من بين مجموعة من الوقائع المتناقضة فهي إبراز تلك الوقائع التي لها علاقة بالموضوع. وهنا فإن من يدرس القضية الكردية لا يمكنه الاستناد إلى تقليد علمي ما راسخ، ففي الماضي اهتم المؤرخون بالانتفاضات الكردية على الأغلب، والتي كانت كثيرة في حين أن الجانب الدولي للمسألة الكردية لم يُعترف به، وفي أفضل الأحوال كان يجري النظر إلى هذه المسألة كجزءٍ من القضية الأرمنية. وكان تقديمها على مسرح العلاقات الدولية في منطقة الشرق الأوسط بعد الحرب العالمية الأولى حدثاً في تلك الفترة الزمنية لم تتم دراسته إلى يومنا هذا دراسةً مستفيضة ومقبولة في المصادر العلمية. ويعد البحث الحالي محاولةً لسدّ هذا الفراغ.

ويدرك المؤلف أنه ليس قادراً على دراسة الموضوع الذي اختاره بحجمه الكامل، وهذا أمر مستحيل في ما يتعلق بأي موضوع تاريخي، ذلك أنه لا يوجد أي باحث لا تبقى خارج رؤيته ولأسبابٍ عديدة هذه الوقائع أو تلك التي قد تؤثر بصورةٍ حاسمة أحياناً على الدراسة الشاملة والتقويم الموضوعي، في حين أن الباحث يصطدم في هذه الحالة بنقصٍ واضح في المواد الموثوق بها.

وقبل كل شيء ليست جميع الأرشيفات، والأجنبية منها بوجه خاص، في متناول الباحث ولا تتوافر في معظمها الظروف الملائمة لعملٍ مثمر. وإن نشر الوثائق الديبلوماسية وغيرها يعاني من نقص ومن نزعة معيّنة، وعلى العموم لم يُعنَ الناشرون كثيراً بدراسة المسألة الكردية معتبرين أنه ليس لها أهمية كبيرة بينما لم يتم نشر الوثائق العربية والتركية والإيرانية حول المسألة الكردية بوجه عام.

وفي ما يتعلق بالمصادر العلمية فقد أصاب التحريف وعدم الموضوعية الجزء الأكبر منها، ويتم تفسير ذلك أحياناً بالمستوى المتدني للمعارف حول الأكراد والقضية الكردية التي تتميز بها المرحلة المدروسة والتي لا تزال، وإلى حدٍ ما، إلى يومنا هذا، وأحياناً بالدوافع السياسية من مختلف الأصناف بدءاً من المشاعر القومية والخرافات وحتى المطلب الاجتماعي المباشر لفئات وطبقات مختلفة. وهذا ما تمتاز به صحافة ذلك الوقت بوجه خاص، التي كانت تتضمن بشأن الوضع في كردستان وحوله مزيجاً متنوعاً من الوقائع الحقيقية والشائعات والأكاذيب والأوهام وما إلى ذلك.

وعلى هذا النحو فإن قاعدة المصادر العلمية والمراجع للدراسة المقدمة لها عيوب كثيرة، بيد أنها ليست كذلك بحيث يقف المرء حائراً، فهي تزيد من صعوبة استقصاء مادة واقعية حول الموضوع لكنها لاتجعله بلا أمل. بل وحتى في ظل الوضع الحالي للمصادر العالمية والمراجع الموجودة، فإنه يمكن تعبئة عدد كبير من الوقائع والآراء التي تسمح وإلى حدٍ معين وضع صورةٍ مماثلة عن القضية الكردية في الحرب العالمية الأولى وفي السنوات الأولى التي أعقبتها. وعلى الرغم من أنه لا مناص من تشوهات محددة بسبب خصائص المراجع والمصادر العلمية المشار إليها فإن هدف وضع لوحة صادقة نسبياً قابل التحقيق، وبالتحديد وضع المؤلف هذه المهمة نصب عينيه.

وجرت استقصاءات المواد لأجل هذا البحث في اتجاهات مختلفة، ومن أكثرها فائدةً كان استخدام أرشيف الهند الوطني الذي يحتفظ بما يخصه على شكل أفلام صغيرة في أرشيف سياسة روسيا الخارجية في موسكو حالياً. وتعد وثائق هذا الأرشيف من المصادر العلمية الأولية حول تاريخ السياسة البريطانية الاستعمارية في منطقة الشرق الأوسط كلها بما فيها كردستان، ففيها تركزت المعطيات القادمة من الشرق الأوسط مباشرة إلى

نائب الملك البريطاني في الهند[1] ومن لندن التي وصفت ومن الجوانب كافة الموقف السياسي في جميع أجزاء كردستان (بصورة أفضل وأكمل في كردستان الشرقية والجنوبية) وكذلك الصراع الديبلوماسي حول المسألة الكردية. وعادة كان مرسلو هذه المعلومات خبراء ضالعين يعملون في دوائر الاستخبارات البريطانية السياسية وأحياناً مستشرقين محترفين يتقنون اللغات المحلية، ولهذا كانت تقاريرهم موضع ثقة، وفي القسم الذي يتضمن وقائع محددة. ولقد أمَّن الطابع السري لهذه المراسلات ولدرجة معينة من التحريفات المقصودة، وتتم أخبار السياسة الخارجية القادمة من لندن ودلهي ما يمكن البحث عنه في المنشورات الرسمية للوثائق الديبلوماسية.

ولعل الأرشيف الهندي يكون المكان الوحيد، حيث توجد فيه مجموعة متكاملة من المواد حول القضية الكردية، ولقد جرت الاستقصاءات المقبلة في منشورات مختلفة وبصورة رئيسة الوثائق الديبلوماسية وفي الصحافة وفي المراجع الخاصة والعامة. ولا تحتوي على معلومات كثيرة حول القضية الكردية، وتمّ الحصول عليها أحياناً بصعوبة بالغة.

كما وتتصف المطبوعات السوفياتية والبريطانية والأميركية الشهيرة[2] عن السياسة الخارجية بتلك الميزة، ويجري الحديث فيها بصورة متقطعة عن المسألة الكردية وفي أكثر الأحيان بخصوص مناقشة «المسألة التركية» كلها في اللقاءات والمؤتمرات الدولية المختلفة التي انعقدت بعد الحرب. وهنا

(1) كانت الدوائر العسكرية ـ السياسية في إيران والعراق وفي الجزيرة العربية تابعة لدلهي بصورةٍ تقليدية كما أن الدوائر الديبلوماسية في البلدان المشار إليها كانت تابعة في آنٍ واحدٍ لنائب الملك.

(2) أنظر في الحواشي البيبلوغرافية: أسماءها ومعطياتها الصادرة وذلك شأنها شأن معظم المصادر العلمية الأخرى المذكورة هنا.

يمكن أن نستمد وقائع معينة تصف الوضع السياسي الداخلي في كردستان وفي الأراضي المجاورة لها.

وترتدي مذكرات الشخصيات السياسية آنذاك (لويد جورج، تشرشل، بوانكاريه، وهاوز وغيرهم) أهمية مماثلة للموضوع الذي نحن بصدده. وقد استحوذت المسألة الكردية بحد ذاتها على اهتمام هذه الشخصيات قليلاً، وفقط ما كان بخصوص المسألتين الأرمنية أو العربية. ولقد تناول مصطفى كمال (أتاتورك) في كلمته الطويلة التي استمرت ساعاتٍ عديدة أثناء مؤتمر حزب الشعب الجمهوري عام 1927، التي كانت بمثابة سرد تاريخي وبإسهاب المسألة الكردية في تركيا خلال النضال الوطني التحرري لكنه من بين معظم الذين دوَّنوا مذكراتهم كان جائراً بحق الأكراد، ذلك أنه اتخذ موقفاً قومياً تركياً متعصباً، وستر على شوفينيته تجاه المسألة القومية بقناع وطني لا يساوم ومعادٍ للاستعمار.

وبدت استقصاءات المادة الواقعية في الصحافة عملاً صعباً، مع أنه كان مشكوراً، وبطبيعة الحال اهتم الصحفيون منذ ظهور المسألة الكردية على الساحة الدولية بهذه الظاهرة الفريدة، فقد ظهرت في الصحف والمجلات التي كان لها توجّه عامّ أم خاصّ أنباء عن الأكراد مع المحاولات الأولى لتحليل هذه الحركة الاجتماعية الجديدة لجمهور واسع.

ومن بين الصحف الغربية، كانت المجلات الفرنسية والبريطانية والمتخصصة في القضايا «الآسيوية» السياسية العامة والخاصة (والشرق الأوسط على وجه الخصوص) مثل الصحيفة البريطانية «نير ايست اند انديا» (التي غيَّرت تسميتها عدة مرّات) والصحيفة الفرنسية «كوريسبوندانس دي أوريان» وغيرهما. ولا يمكن لأي باحث متخصص بمرحلة ما بعد الحربين ألّا يستخدم المجلة الإيطالية «أوريانتي موديرنو» التي لم تستعرض فيها مادة

مخصصة للمجلات، وكذلك الصحف والتي لم تكن بحد ذاتها في متناول اليد على الدوام.

وبطبيعة الحال تسود في الصحافة الغربية نزعة معينة لتفسير المسألة الكردية ولمصلحة «حكوماتها» (مما يسترعي الاهتمام ولدرجةٍ ما)، لكن الوقائع التي احتوتها وخصوصاً تلك التي جمعت في الحال تحتفظ بأهميتها الفريدة.

ويستهدف الكثير من المطبوعات حول الأكراد والمسألة الكردية وبخاصة ما نُشر منها في العشرينيات وفي المطبوعات السوفياتية الدورية جملة من المواضيع الشرقية، وهذا مفهوم، ذلك أن الاضطرابات التي جرت في كردستان مسّت مباشرةً أمن الحدود الجنوبية للجمهورية السوفياتية الفتية. كما أن جزءاً هاماً من المعلومات عن الشؤون الكردية نشر في الصحافة السوفياتية بطريقة غير مباشرة مما أثر على صحتها.

ومما يستحق الاعتبار منهجُ المستشرقين والمؤلفين السوفيات الذين يعنون بالقضايا السياسية والاجتماعية في دراسة الوضع في كردستان والقضية الكردية بصورة شاملة من مواقع الماركسية، وقد تحققت، بالطبع، إنجازات معيّنة في هذا المضمار. وإلى جانب ذلك، كما يحدث مراراً، فإن سعي المؤلفين السوفيات إلى جعل المسألة الكردية حيوية لم يناسب دوماً أُطر الموضوعية العلمية. كما كانت هنا، ثمة مواقف متطرفة (مثل السعي إلى رؤية الدسائس الامبريالية في كل مكان وبخاصة «من صنع بريطانيا»... إلخ) التي كانت تفسرها ظروف ذلك الوقت تماماً. ولقد أثرت هذه النزعة المرفوضة لدى علم الاستكراد حالياً على أبحاث علماء كبار في العشرينيات ولغاية الأربعينيات.

إن المصادر العلمية كثيرة حول هذا الموضوع، لكنها ليست متساوية

من حيث أهميتها، وتؤلف الأعمال التي دونها المشاركون بصورةٍ مباشرة في الأحداث المصورة أهم جزءٍ فيها. وكان هؤلاء وبصورةٍ أساسية من العاملين في الإدارة الاستعمارية البريطانية في العراق وإيران بمن فيهم التابعون للاستخبارات الخاصة العاملون في صفوف العشائر الكردية؛ وكقاعدة عامة كان هؤلاء من المحترفين ذوي المستوى الرفيع الذين كانوا يتقنون اللغات المحلية ويراقبون الأحداث مباشرة (أ.ويلسون، وغ. بيل، وس. أدموندز و. أو. هيه) ولهذا السبب يمكن النظر إلى أعمالهم التي ترسبت فيها المادة الميدانية أيضاً بمثابة مصادر وإلى حدٍ ما، وهي تعد في الوقت ذاته دراسات استخدمت أثناء وضعها مصادر ومراجع علمية أخرى، وتعد هذه الدراسة أو تلك من هذه الفئة ذاتية جداً وغير موضوعية. فلقد سعى مؤلفوها إلى عرض نشاطهم وبصورةٍ مُثلى في الشرق الأوسط وسياسة بريطانية العظمى بوجه عام. وعلاوة على ذلك فقد كتبوا وبصورةٍ رئيسة عن الوضع في كردستان الجنوبية والجنوبية الغربية وفي كردستان الشرقية إلى حدٍ ما. ولم يتناولوا تقريباً الجوانب الأخرى من القضية الكردية بما في ذلك جانبها الدولي.

أما المصادر الأخرى الباقية فهي على الرغم من كثرتها فإنها تفتقر إلى المواد المتعلقة بالموضوع الذي نحن بصدده، ويمكن القول ذاته عن الأعمال المكتوبة خصيصاً عن المسألة الكردية والتي ـ كما جاء آنفاً ـ كانت تتمحور حول المعاصرة بشكل أساسي. ولقد دار الحديث فيها عن أحداث المرحلة التي تستأثر باهتمامنا وبكلمات عامة فقط وبشكل مقتضب جداً، ولا سيما أنه يمكن قول هذا عن الأعمال التي تتسم بطابع عام، سواءً عن تلك الأعمال المكرسة بصورةٍ استثنائية للشرق الأوسط بعد الحرب العالمية الأولى، أم تلك التي درست العلاقات الدولية.

ويمكن أن نجد فيها تنويهات عرضية فقط عن الأكراد والمسألة الكردية

دون القيام بمحاولة ما لإجراء تحليل مسهب. ولهذا السبب فإن استخدام معظم هذه المصادر اتسم بطابع محدود لكتابة هذا البحث العلمي. وتنحصر قيمته الأساسية بالنسبة للمؤرخ ـ مهما يبدو في ذلك من مفارقة ـ في وجود نزعة معيّنة لدى الأكثرية الساحقة من الباحثين في المسائل السياسية والاجتماعية والدارسين الذين يساعدون على كشف النيّات الحقيقية لعددٍ من حكومات الدول الغربية والشرق أوسطية في المسألة الكردية.

كما أن المصادر السوفياتية التي استخدمتها ليست كثيرة. وقد شاخت المراجع العلمية في العشرينيات والمعروضة في الكتابات التي تتناول المسائل الاجتماعية والسياسية المعاصرة إلى حدٍ كبيرٍ. أما المصادر العلمية الحديثة (أعمال المستشرقين من أمثال أ.م. مينتيشاشفيلي، وم.أ. حسريتان، وأ.ف. فيدتشنكو، ول.ن. كوتلوف وم.أ. كمال وغيرهم)[1] فقد ساعدت على دراسة أحد أهم مواضيع البحث الحالي، وليس الموضوع الرئيس للدراسة الحالية الحركات الكردية في العراق وإيران وتركيا.

وهكذا من الملاحظ تبدو قاعدة الوقائع المصورة للبحث الحالي بعيدة عن الكمال من الناحيتين الكمية والنوعية على السواء، إلا أن ما تمّ تحقيقه طالما استمد من مصادر متنوعة ومن المراجع العلمية الكثيرة، قد سمح لنا بوضع هذه الدراسة التي نعرضها ليحكم عليها القُراء.

---

(1) مظهر أحمد كمال: عالم كردي من العراق وشخصية اجتماعية، تلقّى إعداده العلمي في الاتحاد السوفياتي حيث أصدر كتابه (في باكو عام 1967) باللغة الروسية وبعنوان الحركة الوطنية التحررية في كردستان العراق (1918-1932)، الذي استخدم في البحث الحالي.

الفصل الأول

كردستان على عتبة العصر الحالي

أصبحت مناطق شرق الأناضول وغرب إيران وشمال العراق التي يعيش فيها الأكراد، مسرحاً للعمليات العسكرية خلال الحرب العالمية الأولى[1]. فقد دخلت أرمينيا الغربية كلها وأذربيجان الجنوبية وجزء كبير من كردستان بالذات ضمن منطقة احتلال دائم، وعرضة لغارات دورية من جانب القوات الروسية.

وبطبيعة الحال فقد غيَّر خروج روسيا الثوري من الحرب، وانهيار جبهة القفقاس كلها وانسحاب القوات الروسية من المناطق المحتلة في شرق الأناضول وغرب إيران وشمال العراق، تغيّراً جذرياً في الوضع السياسي ـ العسكري كله في كردستان والمناطق المجاورة لها. وبهذا الشكل أثرت الأحداث الهامة التي جرت في روسيا تأثيراً قويّاً وفورياً على الأكراد، بعد أن غيّرت وبشدة الظروف الخارجية والسياسية لوجودهم بالذات في أكثر مرحلة من مراحل التاريخ العالمي حراجةً.

ومـع أن ذلـك كان عامـلاً هامّاً للغايـة، لكنـه كان عامـلاً زمنيـاً قصيـراً نسـبياً،

---

(1) لازاريف، المسألة الكردية (١٨٩١-١٩١٧)، الفصل الثامن.

وقد اتسمت العوامل الاجتماعية والفكرية السياسية التي استمرت طويلاً وجاءت وليدة ثورة أكتوبر العظمى بأهمية كبيرة جداً لمصائر المسألة الكردية. فظهور دولةٍ اشتراكية عظمى على حدود كردستان الشمالية بدلاً عن روسيا القيصرية الامبريالية التي حاولت استغلال الأكراد لأغراضها الكولونيالية، هذه الدولة الجديدة التي لم تعلن فحسب، بل ومارست عملياً مبدأ تقرير مصير الأمم في سياستها الداخلية والخارجية، طرحت المسألة الكردية على أساس آخر تماماً، ومنحت الأكراد وللمرة الأولى في تاريخهم آفاقاً واقعية للتحرر القومي، وفتحت أمامهم طريقاً رئيساً للنضال حيث امتزج فيه عضوياً الانبعاث القومي مع إعادة بناء المجتمع من الناحية الاجتماعية، ولذلك أصبح عام 1917 تاريخاً مشهوداً في تاريخ الأكراد.

أولاً: الاحتلال التركي لكردستان الشمالية والشرقية

كما هو معروف لا يجري التطور التاريخي في طريق مستقيم أبداً، وليس ثمة انعطافات تقدمية في تاريخ أي شعبٍ كان، بل وتعرجات وحتى تراجعات مؤقتة إلى الوراء، وهذا ما جرى (مراراً) مع الشعب الكردي الذي عانى كثيراً من الاضطهاد، وكان وجوده الداخلي والخارجي يقع على الدوام في ظروف سيئة للغاية. واستمر الأمر على هذا المنوال حتى في العصر الذي حلّ بعد ثورة أكتوبر، فلم يتمكن الأكراد فوراً من تجسيد الظروف الملائمة التي أتاحها الوضع الدولي الذي تغيّر بصورة جذرية مع ولادة أول دولة اشتراكية في العالم. وفضلاً عن ذلك ازداد وضع الشعب الكردي تعقيداً في أواخر الحرب العالمية الأولى وفي أعقاب انتهائها، بينما اكتسبت القضية الكردية التي تفاقمت بصورةٍ حادة، مضموناً جديداً.

وأصبح الشعب الكردي مرة أخرى ضحية مؤامرة القوى الرجعية

العدوانية في المنطقة والغرب الاستعماري. فقد حاولا على عجلة من أمرهما، استغلال تفكك الجبهة الروسية في القفقاس إثر الأحداث الثورية في روسيا من أجل احتلال أراضٍ جديدة. ولهذا السبب لم يخفف انهيار روسيا الامبريالية من وطأة وضع الأكراد، بل جلب لهم خطراً كبيراً وجديداً ولو كان قصير المدى.

وكان هذا الخطر يأتي من تركيا، العدو القديم لحرية الشعب الكردي. فلقد قام قادة تركيا الفتاة ـ الذين كانوا على عتبة انهيار عسكري وسياسي واقتصادي وبتحريض من برلين ـ بمحاولةٍ يائسة لتغيير مجرى الأحداث لمصلحتهم واحتلال معظم الأراضي التي يقطنها الأكراد إلى جانب جزء كبير من ما وراء القفقاس سواء التي كانت تدخل في عداد الامبراطورية العثمانية أو التي كانت تابعة لإيران.

وفور التوقيع على هدنة بريست ـ ليتوفسك (بتاريخ 15 كانون الأول/ديسمبر عام 1917 والتي كانت شاملة للمشاركين في الاتحاد الرباعي) وعلى هدنة أرزنجان (بتاريخ 18 كانون الأول/ديسمبر)، شرعت القيادة العسكرية ـ السياسية في تركيا تعد العدة لخرقهما، ووضعت المخططات لشن حملةٍ عدوانية على الشرق تحت شعارات مذهب الوحدة التركية والإسلامية بغية احتلال ما وراء القفقاس كله وقبل كل شيء باكو وشمال غرب إيران أي أذربيجان (الإيرانية) الجنوبية وكردستان الشرقية وذلك تحت ذريعة تحرير الإخوة المسلمين والأتراك (الطورانيين). ومن الأغراض العدوانية العابرة التي خططت لها الأوساط التركية الحاكمة، لكنها كانت في غاية الأهمية هي الحل النهائي للقضية الكردية القومية والأرمنية على السواء وذلك عن طريق الإبادة الجماعية الشاملة وتدمير المراكز القومية للشعبين الكردي والأرمني.

وقامت الحكومة التركية بنشاط دعائي واسع النطاق دون أن تخفي

مخططاتها الانتقامية نحو الأراضي الواقعة إلى الشرق من آسيا الصغرى وفي ما وراء القفقاس، وانهالت على رؤوس الأرمن الاتهامات في «الفظائع التي ارتكبوها ضد السكان المسلمين». فقد صعدت «جمعية الإسلام» التي تأسست عام 1916 في الأراضي التي احتلتها القوات الروسية، من النشاط الاستفزازي ـ التحريضي، وقامت بتأليب الأتراك والأكراد ضد الأرمن ومن ثم اتهمت بالذات في إثارة الحوادث[1].

وخلال الإعداد لحملة أخرى إلى الشرق (ونضيف إلى أنها كانت الأخيرة في تاريخ الامبراطورية العثمانية) أُعطي ـ وكما كان على الدوام ـ دور ملحوظ للأكراد. وبدأت السلطات من جديد وأثناء انتشار الجيش التركي الثالث في جبهة القفقاس (بقيادة محمد وهيب باشا)، بتشكيل المفارز الكردية غير النظامية والتي أُنيطت بها مهمة القيام بأعمال تخريبية في المؤخرة وعلى خطوط مواصلات الجبهة الروسية القفقاسية المنهارة، ومحاربة الإرهاب ضد السكان الأرمن في شرق الأناضول[2]. وهذا ما أدى إلى تفاقم مطرد في الوضع الداخلي الذي كان متوتراً قبل ذلك في كردستان (التركية) الشمالية وفي أرمينيا (التركية) الغربية.

وينبغي الإشارة إلى أنه لم تكن لدى سلطات تركيا الفتاة في العام الأخير من الحرب، مشاكل خاصة مع الأكراد في شرق الأناضول، وعانت الحركة الكردية من ركود مؤقت، عندما لم تكن قادرة على مواجهة نكبات الحرب

(1) أ.م. شمس الدينوف «مشاركة تركيا في التدخل ضد روسيا السوفياتية عام 1918». تاريخ بلدان الشرقين الأوسط والأدنى واقتصادها (نشرة دورية علمية لمعهد الاستشراق في أكاديمية العلوم السوفياتية) : الجزء 14، موسكو، 1956، ص 168.

(2) ي.ف. لودشوفيت، تركيا في سنوات الحرب العالمية الأولى 1914-1918. نبذة عسكرية وسياسية، موسكو، 1966، ص 161-162.

وويلاتها وأعباء الاحتلال العسكري. وباستثناء ذلك أثر على مشاعر الأكراد في تركيا، نهج روسيا الكولونيالي أثناء احتلالها لمناطق شرق الأناضول، ومغازلة القيادة الروسية للقوميين الأرمن الذين سلكوا سياسة الثأر من المسلمين بما فيهم السكان الأكراد في المناطق التي احتلتها القوات الروسية[1]. ولهذا السبب تمكن المستفزون من تركيا الفتاة إثارة الاقتتال من جديد بين الأرمن والأكراد في عدد من المناطق، وكذلك هجمات مفارز الأكراد على القوات الروسية المتقهقرة، وقد وقعت مثل هذه الحوادث بالقرب من أرزنجان بل وحتى في ديرسم المركز التقليدي للحركة المعادية للأتراك[2].

وبدأ الأتراك في الإعداد المباشر لشن هجوم باتجاه أرزنجان في أواخر كانون الثاني/ يناير عام 1918. وفي 12 شباط/فبراير عبرت القوات التركية الخط الدولي الفاصل الذي حددته هدنة أرزنجان، ولقد استهدف خرق الجانب التركي لهذه الهدنة (وبتأييدٍ من الألمان) إلى جانب أمور أخرى، الضغط على الوفد السوفياتي في بريست ـ ليتوفسك كي تصبح شروط السلام المقبلة على المسرح التركي الآسيوي أقل ربحية للجانب السوفياتي، على الرغم من أن الأتراك لم يحققوا خلال الأعمال العسكرية كلها نصراً واحداً على جبهة القفقاس، بل بالعكس مُنُوا بالهزائم فقط. ولقد كان سلوك الجانب التركي عشية التوقيع على المعاهدة السلمية يدل على عدم التزامه بها، وهذا ما جرى فعلاً.

وأثناء إبرام معاهدة صلح بريست ـ ليتوفسك بين روسيا السوفياتية والدول العظمى في الاتحاد الرباعي (3 آذار/مارس عام 1918) تقدمت

(1) لازاريف، المسألة الكردية، ص 344-345 و449-450.

(2) E.D. Allen, and Paul Muratoff, *Causacuen Battleielgde*, 1953, pp. 459–460.

القوات التركية تقدماً كبيراً نحو أرضروم ـ ألكسندرو بول محتلة أرزنجان، بايبورت وطرابزون وغيرها من المراكز الهامة، وجرى دعم الفِرق التركية الخمس المهاجمة بالمفارز الكردية غير النظامية العاملة بصورةٍ رئيسة في الأجنحة وضد الوحدات الأرمنية بشكل أساس[1]؛ فمثلاً انضم 1500 من الخيالة الأكراد إلى الفرقة السادسة والثلاثين في الفيلق التركي الأول[2].

وفي أعقاب بريست ـ ليتوفسك تكوَّن وضع ملائم لتطوير التوسع التركي القادم في شرق آسيا الصغرى وفي ما وراء القفقاس، وزال الجيش الروسي كقوةٍ عسكرية نهائياً، ونالت تركيا حق العودة ودون عائق إلى حدود عام 1914 وذلك حسب المادة الرابعة من المعاهدة السلمية. وفضلاً عن ذلك نظرت معاهدة بريست ـ ليتوفسك (والمعاهدة التركية الإضافية الملحقة بها) عملياً في مشاركة تركيا الحاسمة في مصير مقاطعات فارس، وأردهان وباطومي التي اقتطعت من تركيا إثر الحرب الروسية ـ التركية عام 1877–1878[3]. وبعبارة أخرى تضمنت المعاهدة المبرمة في بريست ـ ليتوفسك أسس رقابة تعليمات معاهدة برلين الدولية عام 1878 التي كانت تتعلق بالحدود التركية الروسية، وبالتالي الظروف الدولية ـ السياسية لوجود قسم من الأكراد في كردستان الشمالية وأرمينيا الغربية.

وسارعت القيادة التركية إلى الحصول على مكاسب من مجموعة ظروف

---

(1) تمّ بقرار من جيش القفقاس و«مفوضية ما وراء القفقاس» المناهضة للثورة إعادة تشكيل الجيش القفقاسي حسب السمة القومية: الأرمنية والجيورجية والأذربيجانية، انظر: لودشوفيت، ص 166-173.

(2) وثائق سياسة الاتحاد السوفياتي الخارجية، الجزء الأول، العدد 78، 82، ص 121–123 و199–202.

(3) لودشوفيت، ص 160–162.

عسكرية ـ ديبلوماسية تكوّنت بالنسبة لتركيا بعد عقد صلح بريست ـ ليتوفسك، فواصلت هجومها نحو ما وراء القفقاس. ولقد ساعد الوضع السياسي الناشئ في المنطقة بعد ثورة أكتوبر المخططات العدوانية للآلة العسكرية التركية، حيث تسلمت القوى البورجوازية ـ القومية مقاليد السلطة هنا، وأعلنت سياسة الانفصال القومي، ولم يتناقض انفصال جيورجيا، أرمينيا، وأذربيجان عن روسيا السوفياتية في ربيع عام 1918 مع المصالح الجذرية لجماهير الشغيلة فحسب، بل واستحال إلى خيانة وطنية تاركةً هذه الجمهوريات «المستقلة» عزلاء من السلاح عملياً أمام أعداء خطيرين مثل تركيا وألمانيا وبريطانيا. وشكل العسكريون الأتراك خطراً كبيراً على شعوب ما وراء القفقاس في هذه السنة الأخيرة من الحرب العالمية الأولى، فقد وضعوا خطةً لشن حملةٍ على باكو بغية احتلال ما وراء القفقاس، وشماله، والتوسع المقبل تجاه الأراضي التي تعيش فيها الشعوب التركية والإسلامية وآسيا الوسطى والمحاذية لبحر قزوين وفي المناطق القريبة من نهر الفولغا.

وعلى الرغم من رداءة هذا المشروع الذي انتهت محاولة تطبيقه بفشل حتمي، فقد جلب مصائب وويلات كثيرة لشعوب ما وراء القفقاس وفي مناطق تركيا وإيران المجاورة لها (وخصوصاً للشعب الأرمني الذي عانى كثيراً من الاضطهاد) وللأكراد الذين عاشوا بجواره وليس للمرة الأخيرة.

وفي أواخر آذار/مارس ومطلع نيسان/أبريل عام 1918، وصلت القوات التركية إلى الحدود الروسية التركية عام 1914. وبعد مرور شهر بلغت حدود عام 1877، ومن ثم تقدم الأتراك وبسرعة نحو هدفهم المنشود إلى باكو وعبر أراضي أرمينيا الشرقية (محافظة يريفان سابقاً) إلى الحكومة الطاشناقية التي فُرضت عليها اتفاقية جائرة (في أوائل حزيران/يونيو عام 1918) وأصبحت

أرمينيا «المستقلة» في وضع بلدٍ محتلٍ عملياً[1]. وفي صيف عام 1918 دخلت قطعات الجيش التركي النظامية إلى أراضي جورجيا الجنوبية[2] ومن ثم إلى أذربيجان وهي توسع نطاق هجومها إلى باكو من الغرب.

وهكذا بدا أن الأوساط الحاكمة في الامبراطورية العثمانية قد ثأرت أخيراً لمعظم هزائمها السابقة في شرق آسيا الصغرى وما وراء القفقاس، فاحتلت أرمينيا الغربية كلها، بينما وقعت أرمينيا الشرقية تحت الحماية العثمانية عملياً، واستسلمت أذربيجان بثرواتها النفطية في باكو. وبات وشيكاً حل المسألة الأرمنية والمرضية بالنسبة لتركيا بالشكل الذي كان يروق للأتراك الفتيان الشوفينيين الذين ورثوا سياسة حكومة السلطان الانهزامية، وظهر في الوقت ذاته انعطاف مناسب لهم لم يكن أقل تهديداً للدولة العثمانية من القضية الكردية.

حل هدوء في كردستان الشمالية ترقبته اسطمبول طويلاً، وتمّ إشراك المفارز الكردية غير النظامية في حملة الجيش التركي في القفقاس والتي نكلت إلى جانب القطعات التركية بالسكان الأرمن العزّل (وبخاصة ضد الأرمن اللاجئين من تركيا)[3]، ولقد وقعت الغالبية العظمى من الأكراد في ما وراء القفقاس تحت حكم الاحتلال التركي آنذاك[4].

---

(1) المصدر السابق، ص 190-191.

(2) لم يسمح الألمان للأتراك بالاستيلاء على جيورجيا كلها حيث آثروا ترك هذه البلاد الغنية لهم. وانطلاقاً من هذه الاعتبارات أيضاً أوقفت برلين تقدم الأتراك نحو باكو، انظر: ف. بيبيا ك، الامبريالية الألمانية في ما وراء القفقاس في عام 1910-1918، موسكو، 1978، الفصل 3-5.

(3) لودشوفيت، ص 174.

(4) لا توجد أية معلومات حول مساعدة الأكراد في ما وراء القفقاس للمحتلين الأتراك، أما الأكراد ـ اليزيديون فقد آثروا الهروب عنهم بعيداً، انظر: لودشوفيت، ص 182.

وتمكّن الأتراك ثانيةً من تثبيت أقدامهم في كردستان (إيران) الشرقية، وكما هو معروف لم تأخذ الدول الكبرى المتنازعة أثناء الحرب العالمية الأولى (روسيا وبريطانيا من جهة، وتركيا وألمانيا من جهة أخرى) بالحسبان أبداً الحياد الإيراني، وحوّلت أراضي البلاد وتحديداً محافظاتها الشمالية ـ الغربية إلى مسرحٍ للعمليات العسكرية حيث تعرض أثناء ذلك جزء هام من إيران لاحتلال القوات الروسية والبريطانية، إلا أن عملاء الأتراك استمروا في نشاطهم بين صفوف العشائر الكردية المحلية في منطقة الحدود التركية ـ الإيرانية[1].

غيَّر خروج روسيا من الحرب وما أعقب ذلك من انسحاب للقوات الروسية في إيران (حسب صلح بريست ـ ليتوفسك بتاريخ 15 كانون الأول/ديسمبر عام 1917) الوضع في شمال غرب إيران بصورة جذرية: وطبق الجانب السوفياتي وبإخلاص شروط الهدنة ومن ثم اتفاقية بريست ـ ليتوفسك السلمية (ألزمت المادة السابعة الطرفين المتعاقدين باحترام الاستقلال السياسي والاقتصادي لكلٍ من إيران وأفغانستان وعدم انتهاك حرمة أراضيهما)[2]. وفي نيسان/أبريل عام 1918 تم انسحاب قطعات الجيش القديم من إيران، وتصرفت الأطراف المعنية الأخرى بطريقة أخرى.

لم تكن ألمانيا مهتمة بإيران بعد لانشغالها بأمورها، بيد أن تركيا وبريطانيا حاولتا الحصول على مكاسب عسكرية ـ سياسية قصوى من انسحاب الروس من المسرح الإيراني، وبطبيعة الحال كانت أهدافهما متعارضة، إذ تاقت كل

(1) انظر: لازاريف، المسألة الكردية، الفصل الثامن؛ لا.ي. ميروشينكوف، التوسع البريطاني في إيران (1914-1920)، موسكو 1961، الفصل الأول؛ م.ن. إيفانوف، الحركة الوطنية ـ التحررية في إيران عام 1918-1922، موسكو، 1961، الفصل الأول.

(2) وثائق سياسة الاتحاد السوفياتي الخارجية الجزء الأول، العدد 78، ص 23.

واحدة منهما الوصول إلى باكو قبل الأخرى، لكنهما اتفقتا في أمرٍ فقط وهو حقدهما على السلطة السوفياتية وكومونة باكو، وفي سعيهما فصل شعوب ما وراء القفقاس عن روسيا السوفياتية وبشكل دائم. واكتسب رأس الجسر الإيراني في مثل هذه الظروف أهمية خاصة للأتراك والإنكليز، كما لعب موقف العشائر الكردية المحلية دوراً هاماً في تثبيت أقدامهما في شمال غرب إيران.

وفي شباط/فبراير عام 1918 بدأ الفيلق العسكري الرابع اللجيش التركي زحفه نحو الحدود الإيرانية، ودخل في نيسان/أبريل، أي بعد انسحاب القوات الروسية، مع قطعات الجيش السادس المتمركزة في ميسوبوتاميا[*] (وفق مصطلح ذلك الوقت) إلى أراضي أذربيجان إيران وكردستان وتقدم نحو الشمال في حدود ما وراء القفقاس. وفي 14 حزيران/يونيو من العام نفسه احتلت القوات التركية تبريز، وفي آب/أغسطس عام 1918 أتمت احتلال أذربيجان الإيرانية والمناطق الشمالية من كردستان (الشرقية) الإيرانية (إلى الجنوب من بحيرة أورمية). وقاومت المفارز الأرمنية والآشورية المسلحة الاحتلال التركي فقط، بيد أن هذه المقاومة لم تكن فعالة بما فيه الكفاية كي تقف حائلاً أمام تجسيد مخططات الأتراك في شمال ـ غرب إيران[1].

ويجوز القول بأن المستعمرين البريطانيين قد سلكوا نهجاً موازياً مع المعتدين الأتراك في إيران الغربية، فقد رغبوا قبل الأتراك والألمان (القادمين من جهة جيورجيا) في الاستيلاء على باكو النفطية وترسيخ أقدامهم في ما وراء القفقاس كله بغية احتلاله بعد هزيمة الدول العظمى المركزية. وقدم خرق الأتراك الفظّ للحياد الإيراني، وتوغل القوات التركية والألمانية في

(*) ما بين النهرين.

(1) لودوشوفيت، ص 193-197 و246-248.

ما وراء القفقاس، ذرائع إضافية للإنكليز لزيادة تدخلهم في إيران ولأجل التحضير للتدخل في جبهة القفقاس. ولتنفيذ هذه المخططات يجب القيام «بحملةٍ» عسكرية خاصة بقيادة الجنرال دنيسترفيل التي تزودت بالسلاح في أواخر كانون الثاني/يناير عام 1918 وتحركت من بغداد التي احتلها الإنكليز نحو الشمال. وعندما لم يتمكن الإنكليز من التوغل في ما وراء القفقاس «بطريق بري» بسبب مقاومة الأتراك، وصلت قوات التدخل البريطانية في آب/أغسطس عام 1918 إلى بحر قزوين واحتلت ميناء أنيزيلي وأقاموا خط مواصلات ـ عسكرياً مباشراً من قصر شيرين وحتى أنيزيلي[1].

وبهذا الشكل انقسم شمال ـ غرب إيران في أواسط 1918 إلى منطقتين: المنطقة الغربية بتركيبها السكاني المتعدد القوميات احتلتها القوات التركية التي قدمت لها المساعدة المفارز التركية غير النظامية وجزئياً الأكراد الإيرانيون، والمنطقة الشرقية التي كانت أكثر تجانساً من الناحية العرقية إذ كانت غالبيتها من الفرس، وقادت العمليات فيها قوات التدخل البريطانية وبقايا تشكيلات الحرس الأبيض الروسي الموجهة نحو باكو. وبطبيعة الحال، كان الأتراك والإنكليز إنطلاقاً من مصالح سياستهم الإيرانية والقفقاسية معنيين جدّاً بتأييد العشائر الكردية في كردستان إيران وأذربيجان أو على حيادها عند الضرورة القصوى.

وعلى الرغم من أنه لم تكن القوات الروسية والقوات الحكومية الإيرانية توجد عملياً في شمال غرب إيران خلال ربيع عام 1918، لم يكن تقدم القطعات التركية في أراضيها باتجاه حدود ما وراء القفقاس نزهةً عسكرية كما خطط لذلك في البداية الضباط الأتراك في الأركان العامة. فلقد أبدت

(1) المصدر السابق، 163-165 و231-235؛ إيفانوف، ص 37؛ ميروشينكوف، ص 65-81 و96-123.

مفارز الدفاع عن النفس التابعة للأقليات المسيحية من الأرض والآشوريين المحليين أو اللاجئين من تركيا الذين نجوا من مجازر عام 1915-1916 مقاومةً عنيفة ضد الأتراك. ولهذا السبب لجأت القيادة التركية ثانية إلى ممارسة نهجها المجرّب في تأجيج نار العداء القومي والديني سعياً منها كالسابق إلى استغلال الأكراد الإيرانيين في المناطق الحدودية لأغراضها، ولقد ساعدت الفوضى التامة والدمار السائد في غرب إيران بعد انسحاب القوات الروسية منها على هذه المخططات. وانتشر وباء الكوليرا (خصوصاً في سنه) وبلغت الكوارثُ حداً لا مثيل له[1]. وكان من المناسب «صيد السمك في الماء العكر» في مثل هذا الوضع، الأمر الذي حاول الأتراك والإنكليز القيام به، والسلطات المحلية التي فقدت هيبتها تماماً؛ ولقد فعلت السلطات هذا بنجاح أقل، لكنها أفلحت في أمر واحدٍ إذ تمكنت (وبمشاركة الإنكليز) من تأليب الأكراد ضد الآشوريين الذين أصبحوا قوة عسكرية فعلية في المنطقة المجاورة لأورمية، وبالنتيجة قام زعيم أكراد شكاك إسماعيل آغا سمكو في 16 آذار/مارس عام 1918 بقتل بطريرك الآشوريين في هكاري بنيامين مار شمعون وقطعت على أثر ذلك جميع الصلات بين الأكراد والآشوريين[2].

ولقد كان ذلك لمصلحة المتدخلين الأتراك قبل كل شيء، الذين تمكنوا من استمالة عدد كبير من الزعماء الأكراد ذوي النفوذ في الشريط الحدودي وفي كردستان إيران إلى جانبهم. وقد انضم إلى الأتراك قادة أكراد بارزون

(1) أرشيف سياسة روسيا الخارجية قسم «أرشيف الهند الوطني» برقيات القنصل الإنكليزي في كرمنشاه إلى دائرة الشؤون الخارجية والسياسية لحكومة الهند. 3 و21 أيار/مايو عام 1918.

(2) ك.ب. ماتفييف (بار ـ ماتاي) مار ـ يوحنا ي.ي. المسألة الآشورية أثناء الحرب العالمية الأولى وبعدها (1914-1933)، موسكو، ص 64-79؛ ماتفييف، الآشوريون والقضية الآشورية في العصر الحديث والراهن، موسكو، 1979، ص 92-105.

وقفوا بالأمس القريب ضدهم من أمثال سمكو وسيد طه[1] اللذين وجها ضرباتهما إلى المفارز المسلحة التابعة للآشوريين والأرمن[2]. كما تمكنت القيادة التركية من تجنيد أنصارٍ لها في صفوف عشائر صاوجبلاق (مهاباد) وفي غيرها من المناطق الواقعة في عمق أراضي كردستان إيران التي عندما حصلت على الإعانات التركية مدت الوحدات التركية بالاحتياجات الضرورية[3].

وكان الموقف الودي لأكثرية الأكراد الإيرانيين والمساعدة المباشرة من جانب عددٍ من الزعماء ذوي النفوذ، أهم سبب في تمكن الأتراك في نهاية صيف عام 1918 من تحطيم مقاومة التشكيلات المسيحية واحتلال أذربيجان إيران كلها وجزءٍ هام من كردستان إيران.

إلا أن نجاحات الجيش التركي في كردستان إيران وفي أذربيجان كانت وهمية، ذلك أن الامبراطورية العثمانية نفسها كانت آنذاك على عتبة انهيار عسكري سياسي. فقد عجّلت الحملة العسكرية التركية في القفقاس والاستيلاء على باكو (15 أيلول عام 1918) وتوغل القطعات التركية اللاحق في شمال القفقاس من هذا الانهيار فقط، ذلك أنهما صرفا طاقات الامبراطورية العسكرية عن حماية مناطقها الهامة والحيوية، بل وإن تركيا بوجه عام كعضو

(1) طه ـ الملقب بسيد طه (تيمناً بسورة طه في القرآن الكريم).

(2) أرشيف سياسة روسيا الخارجية قسم «أرشيف الهند الوطني». رسائل السفير البريطاني في طهران إلى نائب الملك في الهند، 14 أيار/مايو عام 1918، عدد 315، رسائل السفير البريطاني في طهران إلى نائب الملك في الهند، ص53، Persia Series. Part XIX.

(3) أرشيف سياسة الخارجية قسم «أرشيف الهند الوطني»، Persia Series, Part XIX, P. 54–55. رسائل السفير البريطاني في طهران إلى نائب الملك في الهند، 19 نيسان/أبريل 1918، برقية قائد القوات الجنرال دنيسترفيل إلى وزارة الحربية بتاريخ 6 أيار/مايو عام 1918.

ضعيف وتابع تماماً قد أُصيبت بهزيمة نكراء على أيدي الحلفاء في الاتحاد الرباعي وانهارت كلياً بغضّ النظر عن مجرى العمليات العسكرية على المسرح الآسيوي ـ التركي للحرب العملية. ولهذا السبب كانت السياسة الكردية لقادة الأتراك الفتيان في الامبراطورية العثمانية والواقفة على عتبة كارثة قد بُنيت على الرمال وانهارت بصورة طبيعية مع الفشل السياسي ـ العسكري الذريع لحكم تركيا الفتاة على الرغم من أنهم تمكنوا في نهاية الحرب من الاستيلاء على كردستان الشرقية كلها تقريباً ولفترةٍ زمنية قصيرة.

ثانياً: سياسة بريطانيا الكردية في نهاية الحرب العالمية الأولى

كانت سياسة بريطانيا الكردية أمراً آخر، ولها آفاق بالمعنى التام للكلمة (رغم أنها، كما تبيّن، لم تكن لفترةٍ زمنيةٍ طويلةٍ كالتي اعتمدوا عليها في لندن)، ذلك أنها ارتكزت على فرض زعامة بريطانيا على ساحة الشرق الأوسط كلها التي تحققت في أواخر الحرب العالمية الأولى. وصحيح أن الإنكليز لم يحققوا الكثير من أهدافهم في كردستان نفسها حتى نهاية عام 1917، لكن ذلك كان ضرورياً لهم لتثبيت أقدامهم في هذه البلاد الهامة من وجهة النظر العسكرية ـ الاستراتيجية. وفي أسوأ الأحوال فإن المواقع التي احتلها الإنكليز في إيران والمشرق العربي ظلّت ضعيفة، وأصبح انتشار التوسع البريطاني القادم في منطقة الشرق الأوسط وخصوصاً في جبهة ما وراء القفقاس وآسيا الصغرى مستحيلاً.

وكان أمام الإنكليز أفضل الفرص في كردستان الجنوبية والشرقية. ولئن كان يترتب عليهم احتلال كردستان الجنوبية (بينما كانت مقاومة الجيش التركي وقطعات العشائر الكردية عنيفة جداً) فإن انسحاب الجيش الروسي من إيران قد سهَّل كثيراً على بريطانيا مهمة إخضاع كردستان الشرقية لحكمها

حتى بصرف النظر عن احتلال الأتراك لجزء كبير منها وبصورةٍ مؤقتة. وقد رأت لندن أن ذلك من مهامها الأولى. ولاحت بعد انسحاب روسيا من الساحة الإيرانية، التي كانت أقدم وأقوى خصمٍ لبريطانيا في الشرق الأوسط واحتلال القوات البريطانية لإيران كلها، في نهاية الحرب تباشير التفاؤل في لندن.

ولوحظ في أواخر عام 1917 الاهتمام المتزايد لدوائر الاستخبارات العسكرية ـ السياسية البريطانية في الشرق الأوسط بجنوب غرب إيران وحيث يسكن الأكراد وغيرهم من القبائل. فقد كتب أول رئيس للإدارة المدنية البريطانية «كبير الضباط السياسيين» في جنوب العراق والخليج العربي كله الجنرال بيرسي كوكس عن ضرورة تقوية الممثلية البريطانية السياسية ليس في كردستان الجنوبية فحسب، بل وفي كرمنشاه و«بلاد الكلهور» ولورستان وبختران وهمدان، فقد أوصى بإدخال «الضباط السياسيين» البريطانيين هناك وبشكل أسرع، أي البدء بإدخال الإدارة الكولونيالية بغية سد الفراغات الناتجة عن انسحاب القوات الروسية[1].

رغبت السلطات البريطانية ـ وقبل كل شيء ـ في الحصول على المساعدة العسكرية من الأكراد المحليين. فقد اقترح القائم بأعمال القنصل البريطاني في تبريز ضمّ الأكراد إلى المفرزة المتشكّلة في أورمية التي كان معظمها من اللاجئين المسيحيين الذين قدموا من تركيا وكان عليها مواجهة المتداخلين الأتراك. وحسب رأيه فإن ذلك سوف لا يسهم في استمالة الأكراد الإيرانيين إلى جانب الحلفاء فحسب، بل والعشائر في المنطقة الحدودية[2]. ودون أن يقتصروا على الأماني الطيبة شرع الممثلون البريطانيون في إيران في

(1) أرشيف سياسة روسيا الخارجية قسم «أرشيف الهند الوطني»، برقية ب. كوكس من بغداد تاريخ 14 كانون الأول/ديسمبر عام 1917.

(2) المصدر السابق، برقية السفير البريطاني في طهران إلى حكومة الهند بتاريخ 8 كانون الثاني/يناير/ يناير عام 1918.

تشكيل المفارز العشائرية الكردية (الألوية)[1] لاستخدامها وبصورةٍ رئيسية في أغراض ثانوية (الحفاظ على طرق المواصلات وغيرها)[2]، لكنهم خططوا في الوقت ذاته لاستخدامها في أعمال أكثر شأناً[3].

إلا أن الإنكليز لم يتمكنوا في هذه المرحلة من ضمان تأييد فعّال من الأكراد الإيرانيين، ومما حال دون ذلك النجاحات المؤقتة التي أحرزتها القوات التركية في إيران الغربية وفي ما وراء القفقاس وعدم وجود مواقع قوية لبريطانيا في منطقة النفوذ الروسي سابقاً. ففي كانون الثاني/يناير عام 1918 أبلغ عملاء الإنكليز في تقرير لهم عن عدم «إخلاص» العشائر القاطنة في الحدود التركية ـ الإيرانية وبخاصةً عشيرة سنجابي التي شكلت خطراً دائماً على خطوط المواصلات البريطانية[4]. وفي نيسان/أبريل عام 1918 أُرسلت القوات البريطانية النظامية لمحاربة أكراد سنجابي[5]، إلا أنه لم يحلّ الهدوء المرتقب و«النظام» بين صفوف السكان الأكراد في منطقة عمليات القوات البريطانية في إيران على الرغم من اتفاق السلطات البريطانية مع عدد من الزعماء الأكراد أصحاب النفوذ «وخصوصاً في منطقة كرمنشاه»[6].

---

(1) كلمة مقتبسة من الإنكليزية Levy ، القوات، المجندون.

(2) أي أن الإنكليز حاولوا (دون نجاح كبير) انتهاج تلك السياسة التي انتهجها قبل ذلك بوقت قصير أسلافهم الروس في كردستان إيران (أرشيف سياسة روسيا الخارجية قسم «أرشيف الهند الوطني») برقية قائد القوات الجنرال دنيسترفيل إلى الملحق العسكري البريطاني في طهران ودلهي، بتاريخ 11 آذار/مارس عام 1918.

(3) المصدر السابق، ص 39. برقية السفير البريطاني في طهران إلى نائب الملك في الهند بتاريخ 10 آذار/مارس عام 1918.

(4) المصدر السابق. برقية القنصل البريطاني في كرمنشاه إلى حكومة الهند بتاريخ 10 و18 حزيران/يونيو عام 1918.

(5) ميروشينكوف، التوسع البريطاني في إيران، ص 77.

(6) أرشيف سياسة روسيا الخارجية قسم «أرشيف الهند الوطني».

وتوصلت القيادة العسكرية ـ السياسية البريطانية في العراق وإيران سريعاً إلى استنتاج مؤداه أنه لا تكفي الإجراءات العسكرية فقط للتوغل في كردستان إيران، فمن الضروري اقترانها بالوسائل السياسية. وفضلاً عن ذلك كان من الضروري وبصروة عاجلة منع تأثير أفكار ثورة أكتوبر التحررية والأحداث الثورية في روسيا على السكان القاطنين في غرب إيران وبخاصةً في مناطق القفقاس وآسيا الوسطى المجاورة لإيران، ولهذا السبب شرع الإنكليز منذ أوائل عام 1918 في علاقاتهم مع الأكراد الإيرانيين في طرح فكرة حول رسالة «تحررية» ما للقوات البريطانية في كردستان كلها.

وحاول الإنكليز إشراك المهاجرين الأكراد القوميين في أوروبا والشرق الأوسط وخصوصاً البدرخانيين (أحفاد الزعيم الكردي الشهير بدرخان بك من الجزيرة)[1] في الدعاية لمثل هذه الأفكار. ولم يتم الاعتماد على الموالين لبريطانيا المعروفين (مثل ثريا بدرخان الذي كان يعيش في القاهرة) فحسب، بل وعلى الموالين للروس سابقاً (عبد الرزاق بك، ويوسف كامل بك وغيرهما) الذين بقوا بعد انهيار القيصرية «بلا عمل» وحاولت الاستخبارات البريطانية الخاصة إقناعهم مؤكدةً لهم أن الأكراد سوف يتحررون من النير التركي بعد أن تضع الحرب أوزارها[2].

كما جرت الدعاية لمصلحة التقارب الكردي ـ الأرمني في كردستان إيران نفسها وقد طرح (في تموز/يوليو عام 1918) عدد من زعماء الأكراد المكريين (منطقة صاوجبلاق) بالذات فكرة إعلان كردستان مستقلة تحت

(1) لازاريف، المسألة الكردية، ص 453.

(2) أرشيف سياسة روسيا الخارجية قسم «أرشيف الهند الوطني». برقية رئيس الاستخبارات العسكرية إلى قائد القوات في 15 شباط/فبراير 1918؛ برقية قائد القوات إلى رئيس الاستخبارات العسكرية في 12 آذار/مارس عام 1918.

الوصايـة البريطانيـة[1]. وأجـرى المكريـون بهـذا الشـأن مباحثـات مـع القنصـل البريطانـي فـي كرمنشـاه محاوليـن إثـارة اهتمـام الإنكليـز باسـتعدادهم للإسـهام فـي حـل القضيـة الأرمنيـة الصعبـة[2].

وتجـددت المباحثات بشـأن اسـتقلال كردسـتان علـى الأرضية الأوروبيـة في جنيف، وقـام بإجرائهـا بيرسـي كوكـس وشـريف باشـا عـام 1918، وكمـا يبـدو جـرى الحديـث فـي هـذه المباحثـات عـن الحكـم الذاتـي لكردسـتان الجنوبية فقـط ومركزهـا الموصل وتحت الحمايـة البريطانيـة، ونصـح شـريف باشـا بالإعـلان عـن هـذا الحكـم الذاتـي قبـل بدايـة مؤتمـر الصلـح (وكأمـرٍ واقع).

وقـد اقتـرح شـريف باشـا تشـكيل لجنـة لحـل الخلافـات الكرديـة ـ الأرمنيـة، بيـد أن الإنكليـز لـم يثمنـوا شـريف باشـا عاليـاً كشـخصية سياسـية (فقـد رأوا أنـه شـخصية لا تتمتـع بنفـوذ كبيـر بيـن صفـوف القيـادة الكرديـة انقطـع منـذ فتـرة طويلـة عـن الأرضية «الكردسـتانية» المحليـة[3] ولذلـك أجـروا المباحثـات معـه بغيـة جـس النبـض فقـط)[4].

---

(1) كانت القيادة الكردية تميل سابقاً في مشاريع النضال من أجل الاستقلال نحو حماية روسيا فقط.

(2) المصدر السابق، *Precis of Affairs* in Southern Kurdistan during the Great War. Baghdad, 1919, P. 7–8.

(3) *Precis of Affairs*, P. 8.

(4) حسب رواية أخرى جرت هذه المفاوضات في مرسيليا وربما لأن شريف باشا أجرى اتصالات منذ بداية الحرب مع الممثلين الفرنسيين إلا أنهم لم يأخذوه على محمل الجمد.

D.A. Schmidt, *Journey Among Brave Men* , Boston-Toronto, 1964, P. 192-193; E. Yung, *La revolte arabe*. 1924-1925, pp. 109-110; G. Bell, *Review of the Civil Adminstration of Mesopotamia*, London, 1920. P. 60.

وعندما أجرى الإنكليز المفاوضات مع الزعماء الأكراد في إيران وخارجها فإنهم كعادتهم اتبعوا أساليب المكر والخداع، وبالطبع لم يكن هدفهم القريب تحرير كردستان ولو كان الجزء الشرقي منها، بل استخدام الأكراد لطرد القوات التركية وعملاء الأتراك والألمان من إيران ومن وراء القفقاس وتحويلهما إلى مستعمرات في ما بعد. وفضلاً عن ذلك أعدّ الإنكليز العدة لاحتلال كردستان كلها، ولهذا السبب بالذات عندما حاول الممثلون البريطانيون الحصول على المساعدة العسكرية من حكومة فاسوغ الدولة الموالية للإنكليز ضد الأتراك قاموا بإغراء طهران في إمكانية احتلال أراضٍ جديدة في كردستان تركيا، وتركت هذه الوعود كما يبدو انطباعاً لدى رئيس الحكومة الإيرانية وحاشيته، الذين امتزج الخنوع لديهم أمام بريطانيا في الشؤون الداخلية، وبصورة رائعة، مع المطامع التوسعية نحو الأراضي المجاورة والتي حسب رأيهم «يمكن سلبها بسهولة»[1] وبطبيعة الحال لم يكن استقلال كردستان يخطر ببال من كان في لندن وطهران.

ومما يفسر ذلك وبوضوح تامّ مصير كردستان الجنوبية الداخلة حالياً في عداد العراق. فقد استأثرت ميسوبوتاميا بفضل موقعها الاستراتيجي وثرواتها الطبيعية باهتمام متزايد من المحتلين البريطانيين منذ أواخر القرن التاسع عشر وأوائل العشرين معلنين ميسوبوتاميا منطقة مصالحهم على الأغلب (موضوعية لورد كيرزون الشهيرة حول أن «حدود الهند تقع على الفرات») وبطبيعة الحال أَوْلَوْا في لندن ودلهي أهمية كبيرة لفرض الإشراف على الجزء الجبلي من بلاد ما بين النهرين الذي يسكنه الأكراد، الذي بدونه بقيت جميع المحاولات لا جدوى منها لتثبيت الأقدام في هذه البلاد. ووفرت

(1) أرشيف سياسة روسيا الخارجية قسم «أرشيف الهند الوطني». برقية السفير البريطاني في طهران إلى نائب الملك في الهند بتاريخ 30 أيار/مايو عام 1918، برقية قائد القوات في وزارة الحربية بتاريخ 18 تشرين الأول/أكتوبر عام 1918.

هزيمة الامبراطورية العثمانية عسكرياً فرصةً مؤاتية سرعان ما قام الاستعمار البريطاني باستغلالها.

صحيح أنه كان على بريطانيا أن تحسب الحساب لمصالح حلفائها في كردستان أيضاً، فقد بات ممكناً في نهاية الحرب شطب روسيا من الحسابات، ولكن ليس فرنسا التي ارتبطت بها بريطانيا كثيراً في الشؤون الأوروبية. وحسب اتفاقية «سايكس ـ بيكو» عام 1916 حول تقسيم تركيا الآسيوية كانت حصة فرنسا (على شكل احتلال مباشر ومناطق نفوذ على الأغلب) جزءاً كبيراً من كردستان الجنوبية (مع الموصل) وكردستان الجنوبية الغربية (في أراضي سوريا الحالية وتركيا)، أما بريطانيا فقد كانت حصتها جزءاً من مقاطعة كركوك[1]. كما تقدمت الولايات المتحدة الأميركية بدعواتها وبإلحاح أكثر فأكثر لقيادة جميع القضايا العالمية بما في ذلك الشرق الأوسط، وهي تخفي أغراضها الامبريالية بقناع ديماغوجية ويلسن، المفضلة، كما طالبت إيطاليا وبإلحاح بحصتها من «الفطيرة العثمانية» معتبرة نفسها محرومة أثناء التقسيم التمهيدي.

شعرت بريطانيا في نهاية الحرب العالمية الأولى عام 1918 أنها «المنتصرة» في ساحة الشرق الأوسط بصرف النظر عن الإخفاق المؤقت في ما وراء القفقاس. وفي نهاية المطاف كانت القوة هي التي تقرر كل شيء في حين أنها كانت متمثلة في المنطقة من جانب دول الحلفاء الكبرى وبخاصةً في الجيش البريطاني والأسطول والطيران الذي كان يلعب أكثر فأكثر دوراً نشيطاً، ولذلك كان بوسع الإنكليز ألا يخشوا أبداً من منافسة خطيرة من جانب

(1) م.س. لازاريف، انهيار السيطرة التركية في المشرق العربي (1914-1918)، موسكو، 1960، ص 129-137.

«أخوة السلاح» بما في ذلك من كردستان الجنوبية أيضاً التي أعطيت كما يبدو لفرنسا وأصبحت في تلك الأونة هدفاً رئيسياً لمطامع لندن التوسعية.

ومع ذلك كان ينبغي احتلال كردستان الجنوبية حيث كانت حسب اعتراف بيرسي كوكس «مشكلة صعبة للغاية»[1] وعلى الرغم من أن الغالبية العظمى من زعماء عشائر كردستان الجنوبية وحسب معطيات الاستخبارات البريطانية كانوا يضمرون العداء للأتراك فإن ذلك لم يكن يعني البتة أنهم على استعداد لاستقبال الغزاة الجدد بالحفاوة والترحاب. وباءت محاولة الإنكليز بالفشل في الحصول على رأسمال سياسي من وراء انسحاب القوات الروسية من عددٍ من المناطق الحدودية في كردستان الجنوبية، التي ناصبها الأكراد، أي لهذه القوات، العداء مراراً[2]، بل وإن القوات التركية لم تلجأ إلى الفرار مطلقاً وواجهت العدو بصمود كان يتفوق عليها في شتى المجالات، وحاولت بنجاح أحياناً تأليب العشائر الكردية المحاربة ضده. وفقط في أيار/مايو عام 1918 تمكنت الفرقة البريطانية العسكرية في ميسوبوتاميا من دخول أراضي كردستان الجنوبية بعد أن احتلت كيفري، وطوز (طوز ـ خورماتلي) وكركوك.

شرعت السلطات البريطانية على الفور في ترسيخ نفوذها في الأجزاء الشمالية والشمالية ـ الشرقية من العراق التي يسكنها الأكراد، وأرسلت إليها (في البداية إلى كركوك وألتون كوبري وأربيل، والموصل) الضباط السياسيين ورجال الاستخبارات المجربين (ومنهم كان أول خبير ضليع بشؤون الأكراد الرائد إ.ب. سوف) الذين كانت لديهم خبرة كبيرة في التعامل مع زعماء

(1) أرشيف سياسة روسيا الخارجية قسم «أرشيف الهند الوطني» برقيات مندوب بريطانيا السياسي في الخليج بتاريخ 14 كانون الأول/ديسمبر عام 1917 والمفوض السامي ب. كوكس في بغداد بتاريخ 7 كانون الأول/ديسمبر عام 1917.

(2) المصدر السابق.

العشائر، وقد كان هدفهم الوحيد هو جذب أكثر الزعماء نفوذاً إلى تحالف عسكري ـ سياسي وثيق الارتباط مع بريطانيا وبطبيعة الحال تحت قيادتها) للإسراع في عملية هزيمة القوات التركية واحتلال البلاد كلها التي رغبت بريطانيا تحويلها إلى مستعمرة قادمة. وفي بادئ الأمر حقق الإنكليز نجاحاً، وعبّر أكثرية الزعماء الأكراد عن استعدادهم لتقديم المساعدة الممكنة للجيش البريطاني ولترسيخ مواقع الإنكليز في المنطقة، واتّسم بأهمية بالغة الموقف الودي الذي اتخذته عشيرة هماوند الكبيرة وخصوصاً «أعيان» السليمانية بزعامة الشيخ محمود برزنجي أكثر زعماء كردستان الجنوبية نفوذاً وقوةً حيث كان يحظى باحترام كبير بين الأكراد من أتباع النحلة الدينية كاكا، وأبرز شخصية في حركة الأكراد العراقيين التحررية في العقود الثلاثة الأولى من القرن العشرين[1]. وقرر زعماء السليمانية تشكيل حكومة مؤقتة بقيادة الشيخ محمود التي من شأنها مصادقة بريطانيا، كما توجهوا بنداء مماثل إلى جميع العشائر في كردستان الجنوبية والجنوبية ـ الشرقية، وقد لاقى هذا النداء أصداءً إيجابيةً الأمر الذي سهّل من عمليات القوات البريطانية في جبهة ميسوبوتاميا، وانسحب الأتراك من السليمانية وتراجعوا نحو الشمال[2].

غير أن مجرى تطور الأحداث القادم بَيَّنَ أن الموقف الذي تشكل في كردستان الجنوبية لم يكن مغرياً بالنسبة للإنكليز كما بدا لهم في بادئ الأمر. ففي صيف عام 1918 تمّ تقويض مواقعهم بشدة، وكان أحد أسباب ذلك

---

(1) الاسم الكامل للشيخ محمود برزنجي هو محمود ابن الحفيد بن كاكا، وأعاد نسبه إلى النبي محمد (صلعم) من خلال ابنته فاطمة وصهره (ابن عم الرسول) علي بن أبي طالب الخليفة الراشدي الرابع.

(2) المصدر السابق، *Precis of Affairs*, P. 5–6; capt. G.R. *Driver, Kurdistan and Kurds*, P. 78.

مغامـرة دنيسـترفيل فـي مـا وراء القفقـاس الـذي طالـب بتحويـل قـوات كبيـرة مـن جبهة ميسـوبوتاميا. كمـا كانـت ثمـة أسـباب داخليـة، فقـد شـعر الأكـراد العراقيـون علـى الفور بقـوة الغـزاة البريطانييـن الضاربـة الذيـن لـم يأتـوا إلى العـراق كمحرريـن أبداً، بل سـعوا إلـى فـرض رقابتهـم الصارمـة على العشـائر الكردية التي أُعِـدَّ لها دور وقود الحـرب. وانتهز الأتـراك وعمـلاء الألمـان ذلـك علـى الفـور، والذين اسـتغلوا كل ذريعـةٍ لنشـر الدعاية ضد الإنكليـز بيـن صفـوف الأكـراد وما أكثرهـا. وعلى إثرها تمكّـن الأتراك من اسـترجاع كركوك وطـرد القـوات البريطانيـة حتـى خـط كيفـري ـ تـوز، كمـا سـقطت السـليمانية . ووقفـت عـدة عشـائر كرديـة فـي مقاطعـة السـليمانية واليزيدييـن في جبال سـنجار ضـد الأنكليز؛ وفـي نهايـة تشـرين الأول/أكتوبـر عـام 1918 تمكـن فيلق الحملـة البريطانية من اسـتئناف هجومـه علـى الموصـل عندمـا باتت هزيمـة تركيا العسـكرية التامة والاتحـاد الرباعي كله حقيقـةً قائمة[1].

ثالثاً: العامل الروسي

جـرى فـي 30 تشـرين الأول/أكتوبـر عـام 1918 التوقيـع علـى هدنـة مـودروس التـي دشـنت عمليـاً استسـلام الامبراطوريـة العثمانية أمـام دول الحلفاء الكبرى، كما استسـلمت ألمانيـا بعـد 12 يومـاً، فوضعت الحرب العالميـة الأولى أوزارها، فما هو الموقف السياسـي ـ العسـكري فـي كردسـتان خلال هـذه المرحلـة التاريخية؟

جـاءت نتائـج العـام الأخيـر للحـرب العالميـة الأولـى بتعديـلات هامـة فـي وضـع القضيـة الكرديـة سـواءً مـن الناحيـة الداخليـة أم مـن الناحيـة الدوليـة، كمـا

(1) لازاريف، المسألة الكردية، ص 356-357 و452-453؛

Precis of Affairs P. 5–7; *Kurdistan* and Kurds , P. 78–79.

تحـدد لهـا ثلاثـةُ عوامـل رئيسـيةٍ وهـي: «العامـل الروسـي» و«العامـل التركـي» و«العامل البريطاني».

وقبـل كل شـيء تجلـى، وبصـورة نهائيـة، عدم قدرة الأوسـاط الحاكمـة الامبراطورية العثمانيـة علـى إخضـاع كردسـتان كلهـا وتوحيدهـا بالقوة العسـكرية حتى فـي ظل وجود وضـعٍ ملائـمٍ نشـأ في أعقاب انسـحاب روسـيا مـن الحرب. فقد بـدت حملة أنور باشـا إلى الشـرق مغامـرةً لـم يتـم تعزيزهـا أبـداً بإمكانيـات البـلاد العسـكرية وغيرهـا، وقـد بـاءت بفشـل ذريـع. كمـا أُصيـب حكـم الأتـراك الفتيـان بالانهيـار. وزالـت عملياً مـن الوجـود الامبراطوريـة العثمانيـة ذاتهـا. وفـي مـا يتعلـق بإيـران فقـد كشـفت الحكومـة العميلـة القائمـة فـي طهـران عـن عجزهـا التـامّ فـي محاولاتهـا للاحتفـاظ برقابتهـا علـى القوميات فـي أطـراف البـلاد بمـا فيهـا الأكراد.

وفـي نهايـة الحـرب العالميـة الأولـى ازداد خطـر الإنكليـز علـى كردسـتان ازديـاداً شـديداً، فقد قاموا بسـد الفراغ الذي تشـكل في شـرق البلاد إثر انسـحاب القوات الروسـية ومـن بعدهـا القـوات التركيـة. وقـد احتـل الجيـش البريطانـي العامـل فـي ميسـوبوتاميا كردسـتان الجنوبيـة أثنـاء حملتـه البطيئة ولكن دون توقـف. وأصبحت القـوات البريطانية المسـلحة علـى عتبـة كردسـتان الشـمالية والغربيـة التـي أصابهـا الدمـار نتيجـة الحـرب والنزاعـات الداخليـة وإرهـاب السـلطات ولذلـك بـدت وكأنهـا فريسـة «شـرعية» سـهلة المنـال[1]. صحيـح أن الجـزء الجنوبـي ـ الغربـي مـن الأراضـي الكرديـة كان مـن نصيـب فرنسـا حسـب اتفاقيـة سـايكس ـ بيكـو، لكـن القـوات الفرنسـية لـم تظهـر فيهـا بعـد، أما القـوات الإنكليزيـة فقـد كانت قريبة منهـا. وشـنت الامبراطورية البريطانيـة هجومها على

(1) نعيد إلى الأذهان إلى أنه حسب الاتفاقيات بين الحلفاء عام 1915-1916 يجب أن تنسلخ هذه «القطع» من كردستان عن تركيا لمصلحة روسيا وفرنسا.

كردستان، وتبيّن أنه لا يمكن أن يقف أي شيء حائلاً أمام ابتلاع كردستان كلها. وأصبح «العامل البريطاني» يلعب الدور الرئيسي في المسألة الكردية خلال المرحلة المدروسة كلها.

كما تغيّر وضع كردستان بصورةٍ جذرية نحو جارتها الشمالية، فلقد كانت إزالة خطر الاستعباد الكولونيالي من جانب روسيا نتيجة رئيسية لتطور الأحداث في المنطقة، فلم تستطع ويلات الغزو التركي الجديد من شطبها وكان ذلك عاملاً مؤقتاً أما التغييرات الجذرية في مبادئ سياسة روسيا الخارجية نتيجة ثورة أكتوبر فقد كانت من العوامل الدائمة.

ومما يستأثر بالاهتمام هو أن شعوب الشرقين الأوسط والأدنى، بما فيها العشب الكردي، قد حظيت ومنذ الأيام الأولى لقيام السلطة السوفياتية بدعم معنوي ـ سياسي وديبلوماسي من روسيا السوفياتية، ولم يجرِ الحديث فقط عن تلك الإجراءات الدعائية ـ السياسية المعروفة على نطاق واسع التي اتخذتها السلطة السوفياتية مثل إعلان حقوق شعوب روسيا بتاريخ (15) تشرين الثاني/نوفمبر عام 1917، ونداء مجلس مفوضي الشعب في روسيا الاتحادية «إلى جميع جماهير الشغيلة المسلمين في روسيا والشرق» بتاريخ 20 تشرين الثاني/نوفمبر (3 كانون الأول/ديسمبر) عام 1917 وبيان الحكومة السوفياتية بشأن إلغاء جميع المعاهدات السرية حول تقسيم إيران وتركيا[1] ونشر نصوص هذه المعاهدات لاحقاً، واتخذت خطوات عملية ملموسة لتقديم المساعدة إلى شعوب كردستان وأرمينيا والدول المجاورة لهما.

ولم تنسَ الحكومة السوفياتية الفتية خلال فترة المفاوضات السلمية مع ألمانيا وحلفائها في بريست ـ ليتوفسك من 9 (22) كانون الأول/ديسمبر عام

---

(1) أ.ن. خيفيتس، ثورة أكتوبر وشعوب الشرق المضطهدة، موسكو، 1959، ص 19-23؛ تاريخ الديبلوماسية، الجزء 3، موسكو، 1965، ص 53-58.

1917 ولغاية 3 آذار/مارس عام 1918 ولو لدقيقةٍ مصالح الشعوب الصغيرة التي أصحبت ضحية المجازر الجماعية التي سببها الامبرياليون وبالتحديد ضد الأرمن وغيرهم من شعوب ما وراء القفقاس والشرق الأوسط وتعطي على ذلك مثلاً، أول وثيقة سياسية خارجية تستحق الاعتبار من مختلف الجوانب كمرسوم ممثلي مفوضي الشعب «أرمينيا التركية» الذي أُتخذ في 29 كانون الأول/ديسمبر عام 1917 (11 كانون الثاني/يناير عام 1918). وأعلنت هذه الوثيقة عن تأييد الحكومة السوفياتية لحق الأرمن في أرمينيا التركية في «حرية تقرير المصير بما في ذلك الاستقلال التامّ» وتضمنت عدداً من الإجراءات الملموسة التي من شأنها تجسيد مثل هذا الحق (انسحاب جميع الجيوش من هذه الأراضي وتشكيل الميليشيا الأرمنية وعودة المهاجرين واللاجئين الأرمن وإنشاء أجهزة السلطة المنتخبة بصورةٍ ديمقراطية) وقد عُهدت إلى القوميسار المفوض بشؤون القفقاس س.غ. شاوميان الإجراءات العملية لتطبيق بنود هذا المرسوم[1].

كان مرسوم «أرمينيا التركية» وثيقة ذات أهمية مبدئية، على الرغم من أنه لم يطبق في تلك الفترة، فلم تتمّ تلبية الطموحات القومية العادلة للشعب الأرمني التي انعكست جزئياً في المرسوم في مرحلة ما بعد ثورة أكتوبر مباشرة (وخصوصاً في المسألة الحدودية) وذلك بسبب ظروف دولية سيئة للغاية لأرمينيا وبسبب تعسف الثورة المضادة في ما وراء القفقاس، وموضوعياً سياسة القوميين الأرمن الطاشناق الخيانية الذين كانت مقاليد الأمور بأيديهم في يريفان. وبات ممكناً بعد الهزيمة النهائية للثورة المعادية في نطاق روسيا

(1) وثائق سياسة الاتحاد السوفياتي الخارجية، الجزء 1، العدد 43؛ ي.ك. سركسيان، سياسية الامبراطورية العثمانية التوسعية في ما وراء القفقاس عشية الحرب العالمية الأولى وخلالها يريفان، 1962، ص 324.

والقفقاس كله فقط ظهور جمهورية أرمينيا السوفياتية المستقلة التي سرعان ما انضمت طواعية في عداد الاتحاد السوفياتي.

ولم يتناول مرسوم «أرمينيا السوفياتية» الأرمن وحدهم عملياً، وينبغي أن نأخذ بعين الاعتبار أنه أثناء إصدار المرسوم كان الأرمن فقط من بين الأقليات القومية الأخرى في الامبراطورية العثمانية موضوعاً للقانون الدولي، أما البند الرئيس للمرسوم حول حق تقرير المصير بما فيه الاستقلال التام فقد عبّر عن سياسة السلطة السوفياتية المبدئية في المسألة القومية وكان يخص، وبصورة مباشرة، معظم المجموعات العرقية في منطقة الشرق الأوسط، بما في ذلك الأكراد بطبيعة الحال.

وبخصوص ذلك ثمة إشارة صريحة في المرسوم، وجاء في الملاحظة التي أُضيفت إليه: يجري تحديد الحدود الجغرافية «لأرمينيا التركية» من قبل ممثلي الشعب الأرمني الذين انتخبوا بصورةٍ ديمقراطية وبالاتفاق مع ممثلي المقاطعات المختلطة والمتنازع عليها (الإسلامية وغيرها) والمنتخبين بصورةٍ ديمقراطية بالاشتراك مع القوميسار المفوض القائم بأعمال القفقاس[1]. وبعبارة أخرى فإن أهم جانب إقليمي لتقرير مصير الأرمن ارتبط بصورة مباشرة بالمصالح الإقليمية (أي بتقرير المصير أيضاً) للمجموعات العرقية المجاورة ومن بينها كان الأكراد بالدرجة الأولى. ومن المهم جداً أن المرسوم افترض المشاركة الإلزامية لممثلي الحكومة السوفياتية في حل المسألة الأرمنية (وفي المسائل القومية الأخرى في المنطقة). ويسمح لنا كل ما جرى قوله بأن نعتبر مرسوم «أرمينيا السوفياتية» وثيقة ذات صلة بالمسألة الكردية أيضاً.

كما أن الظروف التي صدر فيها هذا المرسوم ترتدي أهمية لا تقل عن المرسوم ذاته. وكان ذلك بداية للمفاوضات السلمية في بريست ـ ليتوفسك

---

(1) وثائق سياسة الاتحاد السوفياتي الخارجية، الجزء 1، العدد 43.

عندما كانت القوات الروسية مستمرة في احتلالها لأرمينيا (التركية) الغربية كلها تقريباً وجزءاً من كردستان الشمالية والغربية. وكان مرسوم «أرمينيا التركية» خطوة ديبلوماسية صرفة وإجراءً سياسياً من شأنه منع العدوان الألماني ـ التركي المخطط له على شرق آسيا الصغرى وفي ما وراء القفقاس ومواجهته باتحاد روسيا السوفياتية مع الحركة القومية التحررية ـ للأرمن وشعوب المنطقة الإسلامية له[1].

وبصرف النظر عن عدم تطبيقه عملياً فإنه ترك تأثيراً سياسياً معيناً، لا سيما أن أفكاره قد تسربت إلى معظم إجراءات الحكومة السوفياتية في السياسة الخارجية بشأن مسألة الشرق الأوسط والقفقاس خلال التدخل التركي ـ الألماني في ما وراء القفقاس عام 1918، والمثال الساطع على ذلك كانت مذكرة مفوضية الشعب للشؤون الخارجية في جمهورية روسيا الاتحادية إلى السفير الإيراني بتاريخ 14 (17) كانون الثاني/يناير عام 1918 التي أبلغت بقطع روسيا السوفياتية علاقاتها كاملةً مع سياسة القيصرية الكولونيالية في البلاد والتخلي عن الامتيازات الاقتصادية والسياسية النابعة منها وتضمنت المذكرة وعداً بتقديم المساعدة لتحرير إيران من القوات البريطانية والتركية أي تقديم المساعدة لشعوب كردستان إيران وأذربيجان[2].

وعبرت الحكومة السوفياتية عن رفضها الحازم لأعمال الضباط الروس ذوي الميول المعادية للثورة بقيادة الجنرال ن.ن. بارانوف في إيران الغربية، ووعدت السلطات الإيرانية بتقديم المساعدة للإسراع في عملية إجلاء بقايا

---

(1) انظر: ي.ف. ستالين، «أرمينيا التركية» في الأعمال الكاملة، الجزء 4، موسكو، 1947، ص 25-26.

(2) وثائق سياسة الاتحاد السوفياتي الخارجية، الجزء 1، العدد 54.

القوات الروسية من إيران[1]. وقصارى القول: اعترفت الحكومة السوفياتية بحق جميع الشعوب الإيرانية التام في تقرير المصير، وهي على استعداد لتقديم المساعدة لها حسب الإمكانية المتاحة[2].

وكان كذلك النضال الذي خاضته روسيا السوفياتية في ذلك الوقت العصيب بجميع الوسائل السياسية والديبلوماسية المتاحة ضد العدوان التركي في ما وراء القفقاس[3]، ولم يكن ضد الأوساط الحاكمة في تركيا وألمانيا التي خرقت صلح بريست ـ ليتوفسك فقط وفي سبيل المصالح الوطنية الجذرية لجماهير جيورجيا وأذربيجان وأرمينيا الشرقية وشمال القفقاس فحسب، بل وعملياً في سبيل حق تقرير المصير التام للشعوب القاطنة ـ كما يُقال ـ في أقرب مؤخرةٍ للعدوان في شرق آسيا الصغرى، أي الأرمن والأكراد في الغرب بصورةٍ رئيسة.

ومما له دلالته مذكرة مفوض الشعب للشؤون الخارجية إلى وزارة الخارجية الألمانية بتاريخ 12 نيسان/أبريل عام 1918 التي تضمنت احتجاجاً شديداً ضد مذابح الأرمن المستمرة في مقاطعات قارص، أردهان، وباطوم والتي ألقت بمسؤولية هذه الجرائم على عاتق تركيا حليفة ألمانيا الرئيسة[4]، ولم يكن هذا الموقف محاولةً لتقديم مساعدةٍ مباشرة إلى الشعب الأرمني

---

(1) المصدر السابق، العدد 156، ص 272؛ مذكرة المفوض الشعبي للشؤون الخارجية إلى القائم بالأعمال الإيراني في جمهورية روسيا الاتحادية أسد خان بتاريخ 29 نيسان/أبريل 918.

(2) انظر: خيفيتس، ثورة أكتوبر وشعوب الشرق المضطهدة، 25-28. وأيضاً: خيفيتس، روسيا السوفياتية وبلدان الشرق المجاورة في سنوات الحرب الأهلية (1918-1920)، موسكو، 1964، ص 173-196.

(3) خيفيتس، روسيا السوفياتية، الفصل الأول؛ لودشوفيت، ص 4.

(4) وثائق سياسة الاتحاد السوفياتي الخارجية، العدد 127، ص 240-241.

الـذي تعـرض للويـلات فحسـب، بل وتعبيـراً عن موقـف روسـيا السـوفياتية المبدئي تجاه المسـألة القوميـة في شـرق آسـيا الصغـرى ومـا وراء القفقاس.

أمـا بالنسـبة للشـعب الكـردي فقـد كان موقـف الحكومة السـوفياتية مـن الأحداث الجاريـة فـي الشـرق الأوسـط وفـي مـا وراء القفقاس عـام 1918 هاماً لسـببين اثنيـن: الأول قـدم برهانـاً سـاطعاً علـى التغييـر الجـذري لموقـف روسـيا الجديـد مـن شـعوب هـذه المنطقـة وبلدانهـا؛ والثانـي، كان موجهـاً وبشـكل ملمـوس نحـو حـلّ جـذري للمسـألة الأرمنيـة علـى أسـس ديمقراطيـة حقيقيـة، الأمـر الذي كان في ظـروف تلك الفتـرة مقدمةً ضروريـة لحـل المسـألة الكرديـة أيضـاً. ذلـك أن الأرمـن والأكـراد عاشـوا سـوية أو بجـوار بعضهـم بعضـاً. وصحيـح أن «العامـل الروسـي» لم يكن بوسـعه ولأسـباب معلومـة تقديم المسـاعدة لحـل هاتيـن المسـألتين وبصـورةٍ فورية، لكن الأسـاس الذي وضعـه لعب دوره فـي مـا بعد.

الفصل الثاني

الإعداد لتقسيم جديد لكردستان

عندما صمتت المدافع، شرع المنتصرون في التقسيم الذي انتظروه طويلاً، وكان ذلك عملاً في غاية الصعوبة وشاقاً. فكسب السلم لم يكن أسهل من الانتصار في الحرب، وكانت الفريسة كبيرة جداً لدرجة أن قوى الدول الكبرى المنتصرة وإمكانياتها كانت غير متكافئة بحيث تبيّن أن حلّ المسألة لم يكن ممكناً عملياً لإرضاء الجميع، وبرزت تناقضات الامبريالية النموذجية بكل مظهرها الكلاسيكي البشع، فلم يَسُد السلم بعد الحرب العالمية الأولى عملياً، بل هدنة استمرت 21 عاماً بحيث لم يمضِ جيل واحد خلال هذه السنوات....

تلكم هي الأسباب الموضوعية لهشاشة تلك الدعائم السلمية التي حاول فرضها زعماء دُول الحلفاء الكبرى وبخاصةً بريطانيا وفرنسا وأميركا التي تزعمت هذا الحلف العسكري ـ السياسي، وبصورة أقل اليابان وإيطاليا. بيد أن الأسباب الذاتية أيضاً لعبت دوراً هامّاً بما لا يقل عن دور الأسباب الموضوعية. فعندما أعدّ قادة دول الحلفاء العدة لتقسيم العالم من جديد أغفلوا في حساباتهم السياسية ـ الديبلوماسية أو في «أفضل حال» لم يقدروا

أبداً عاملين جديدين لهما أهمية تاريخية ـ عالمية ظهرا في العالم الكولونيالي. المعتدون والامبرياليون حتى النخاع الذين أخذتهم نشوة النصر ويحترمون القوة ويعترفون بها فقط، وقادة العالم الرأسمالي آنذاك ظنوا أن الأحداث المشار إليها ظاهرة عابرة ومؤقتة شبيهة بأمراض الأطفال، التي لا يتطلب اجتيازها جهداً كبيراً، وهنا كمن خطأ حساباتهم الرئيسة.

وقد برزت، وبجلاء، جميع سمات الوضع الدولي الناشئ بعد هزيمة الاتحاد الرباعي على ساحة الشرق الأوسط، حيث انتظر المنتصرون فيها المكافآت الأساسية من الامبراطورية العثمانية والمحتلّ نصفها (علماً أنه تمّ احتلال محافظاتها غير التركية بالتحديد) وإيران المحتلة عملياً والمكبلة بالقيود من الناحيتين الاقتصادية والعسكرية ـ السياسية، وبرزت التناقضات بين الدول الامبريالية في هذه المنطقة بأكثر أشكالها حدةً وتنافراً.

كانت المعركة ضارية، ولم تمر ـ بطبيعة الحال ـ دون متضررين. كما أُلحق الضرر بعد من الأدعياء ولكن هذا، كما يُقال، من جهة؛ أما من جهة أخرى، فقد أصبح من ضحايا مخططات الامبريالية العدوانية والكولونيالية عدد كبير من شعوب جنوب ـ غرب آسيا التي لم تتمكن ـ على الرغم من نضالها المتفاني ولأسبابٍ مختلفة ـ من نيل الحرية والاستقلال آنذاك، ومن بينها كان العرب والأكراد بالدرجة الأولى. وبالنتيجة برزت في نهاية الحرب العالمية الأولى تناقضات عميقة ومَرَضِية جداً، وارتبطت عقد شديدة في منطقة الشرق الأوسط لدرجة أنه لم يتم حل الكثير منها لغاية يومنا هذا.

أصبحت كردستان أحد المواضع الرئيسة للدعاوى الامبريالية، فقد بيّنت العمليات العسكرية في الجبهات التركية ـ الآسيوية والإيرانية أثناء الحرب العالمية الأولى وبجلاء أهمية كردستان العسكرية ـ الاستراتيجية من الدرجة الأولى. كما أن وجود حقول النفط في أراضيها قد زاد من جاذبيتها أكثر من ذي

قبل، ذلك أن تلك الحرب قد برهنت على أن النفط أصبح المادة الاستراتيجية الرئيسة واستعمال النزاع الدائر على الأراضي التي يعيش عليها الأكراد إلى عاملٍ مؤثّر لسياسة الدول الكبرى المنتصرة في الشرق الأوسط.

كانت المسألة الكردية مرتبطة من حيث مضمونها ارتباطاً عضوياً ووثيقاً بقضايا الشرق الأوسط الأخرى، وقد برزت سمتها الرئيسة هذه وبصورة أكثر وضوحاً في مرحلة «المعارك من أجل العالم» التي بدأت حتى قبل هزيمة الاتحاد الرباعي، واستمرت حتى أواسط عام 1920. وإلى جانب المسألة الكردية برزت أمام الحلفاء المسائل «العربية» و«التركية» و«الإيرانية» من مختلف جوانبها، وقصارى القول، قضية الاستعباد الاستعماري وتقسيم الشرقين الأوسط والأدنى بالكامل. وأدت الحرب الأهلية في روسيا وتدخل الدول الاستعمارية الكبرى فيها، إلى ظهور مسألتين جديدتين هما المسألة «القفقاسية» و«التركستانية». وحاول قادة دول الحلفاء حل جميع هذه القضايا خدمة لأغراضهم الخاصة، وبالتالي ضد مصالح شعوب الشرقين الأوسط والأدنى ودولهما، بينما ارتبط مستقبل الأكراد وكردستان مباشرة بمصائر معظم هذه المسائل.

أولاً: مشاريع بريطانيا واستعداداتها في كردستان الجنوبية

أجرى الامبرياليون في دول الحلفاء التحضير لضم كردستان كلها إلى منطقة نفوذهم بطريقتين رئيستين هما: العسكرية ـ السياسية والديبلوماسية، ودخل هذا التحضير في طوره الحاسم بعد عقد هدنة مودروس وبادرت بريطانيا على الفور في الدخول إلى حلبة الصراع من أجل السيطرة على كردستان، حيث كانت لها ـ كما أُشير سابقاً ـ أكثر الفرص المؤاتية.

حاولت القيادة العسكرية ـ السياسية في بريطانيا العظمى، وضع حلفائها

وشعوب الشرق الأوسط بما فيهم الأكراد أيضاً أمام الأمر الواقع[1]. وطالما كان يجري التحضير على الساحة الديبلوماسية لخلط أوراق العالم القديم وقبل كل شيء أوراق الشرق الأوسط، استمرت القوات العسكرية البريطانية بعد أن احتلت عملياً معظم الممتلكات العربية في الامبراطورية العثمانية في آسيا ووضعت إيران كلها تحت إشراف في تقدمها السريع في الجبهة الشمالية الغربية بهدف احتلال أجزاءٍ من أراضي كردستان وبشكل أكبر حسب الإمكانية المتاحة.

وبصرف النظر عن الهدنة، واصلت بريطانيا عملياتها العسكرية في ساحة الشرق الأوسط. وقد عرض القادة الإنكليز ـ وفيما بعد المؤرخون ـ المادتين السابعة والسادسة عشرة[2] من هدنة مودروس بصفتها أساساً قانونياً لاستمرار العمليات الهجومية. وعارض عدد كبير من المؤرخين السوفيات والأتراك والفرنسيين مثل هذه التفسير لهاتين المادتين مؤكدين على أن الإنكليز خرقوا، وبشكل فظ، شروط هدنة مودروس[3].

ولكن في حقيقة الأمر إن المادة السابعة من هدنة مودروس سمحت للحلفاء باحتلال أي مركز استراتيجي في تركيا «فيما إذا شكلت الأوضاع

---

(1) كما كتب المؤرخ الأميركي هوارد لم يعمل الإنكليز عندما سعوا إلى فرض إشرافهم على الشرق الأوسط كله «ضد خصومهم الأتراك فقط، بل وضد حلفائهم الفرنسيين»

Harry N. Howards, *The Partition of Turky*. A. Diplomitic History 1913-1923. New York, 1966, P. 210.

(2) انظر مثلًا: Ph. W. Ireland, *Iraq. A Study in Political Development* , London, 1937, P. 155; C.J. Edmonds, *Kurds, Turks and Arabs*. Politics, Teavel and Research in North-Eastern Iraq, 1919–1925 , London, 1957, P. 29.

(3) مثلًا: أ.ف. ميللر، نبذة عن تاريخ تركيا المعاصر، موسكو ـ لينينغراد، 1948، 75.

خطراً على أمن الحلفاء»، بينما نصت المادة السادسة عشرة على إعطاء الحلفاء جميع الحاميات التركية الباقية في البلدان العربية، بما فيها الحاميات الواقعة في ميسوبوتاميا. وفضلاً عن ذلك نصت المادة السادسة والعشرون على أنه «يحق للحلفاء أثناء انتشار الفوضى في ولاية من الولايات الأرمنية احتلال جزءٍ منها»[1]. وكان ذلك بمثابة «دعوة» لزحف قوات الحلفاء (أي البريطانية) في مناطق تركيا الشرقية حيث كان يعيش الأكراد فيها أيضاً.

وبهذا الشكل، تضمّن نصّ هدنة مودروس دوافع واضحة تماماً للتدخل، مسّت بصورة مباشرة كردستان والأكراد القاطنين في «المراكز الاستراتيجية»، وفي الولايات العربية من الامبراطورية العثمانية سابقاً وفي ست «ولايات أرمنية»[2]. وبطبيعة الحال كانت الذرائع من وجهة نظر الإنكليز كافية في كردستان، وفي الأراضي المجاورة لها وفي المراكز الاستراتيجية المهدَّدة وفي الفوضى وغيرها لشن العدوان، وبالتالي كان الخلاف حول خرق الإنكليز لا هدف له بوجه عام، فلم تكن هذه الهدنة عملياً إجراءً قانونياً دولياً بين فريقين متعاقدين (وحتى كان متعدد الجوانب شكلياً)، بل ذا جانب واحد (فرضته بريطانيا على تركيا المغلوبة على أمرها) كان بوسع لندن خرقه شكلياً، وهذا ما فعلته.

بدأ هجوم حملة الفيلق العسكري البريطاني بقيادة الجنرال أ. مارشال على الموصل الواقعة تحت سيطرة الأتراك بتاريخ 23 تشرين الأول/ أكتوبر عام 1918، وانسحبت القوات التركية بصورةٍ عاجلة، وكان الهدف

---

(1) انظر: H.W.A. Temperley, *History of the Peace Conference of Paris* , London, 1920, P. 495–497.

(2) اعتبروا تقليدياً ولايات أرضوم، وان، بدليس، ديار بكر، خربوط وسيواس ولايات أرمنية.

الاستراتيجي لهذا الهجوم، هو احتلال شمال ميسوبوتاميا كله بما في ذلك كردستان الجنوبية الداخلة في عدادها والعبور إلى جنوب شرق الأناضول، وبكلمة أخرى إلى كردستان الغربية والوسطى وإلى أرمينيا الغربية. وفي 31 تشرين الأول/أكتوبر كانت القوات البريطانية على مسافة 14 ميلاً من الموصل، ولم يؤثر عقد الهدنة على مخططات القيادة البريطانية العسكرية. وفي اليوم الثاني شنَّت القوات البريطانية هجومها على الموصل بأمر من وزير الحربية الذي تذرع بالمادتين المذكورتين السابعة والسادسة عشرة (مع أن الظروف في حينه لم تبرر استخدامهما) وخلافاً لاحتجاج قائد الجيش التركي السادس علي إحسان باشا، سقطت الموصل في غضون عدة أيام، واحتلت القوات البريطانية ولاية الموصل كلها في العاشر من تشرين الثاني/نوفمبر[1]، وبدأت لندن تمارس سياسة الأمر الواقع[2]

ولم تدع خطوات سلطات الاحتلال ـ العسكرية البريطانية في ولاية الموصل مجالاً للشك في نيّاتها الحقيقية، فقد جاء الإنكليز إلى كردستان غزاةً وتصرفوا بما يتفق مع ذلك، وكانت الذريعة المباشرة للاحتلال هي إعادة «القوانين والنظام» إلى نصابهما، وبالدرجة الأولى بين العشائر الكردية في كردستان الجنوبية[3]. ومن البديهي أن الأولوية أُعطيت لوسائل الحكم

---

(1) ثمة تواريخ مختلفة نجدها في المصادر والمراجع العلمية لاستيلاء الإنكليز على المدينة وولاية الموصل كلها، ولكن هذا ليس مهماً لأن اختلاف الروايات يتعلّق بعدة أيام فقط ويعود سبب ذلك إلى أن فريقاً من المؤلفين يعني المدينة، في حين أن الفريق الآخر يعني الولاية كلها.

(2) أرشيف سياسة روسيا الخارجية قسم «أرشيف الهند الوطني»؛ Ireland, P. 155, Bell, *Review*, P. 48; *Precis of Affairs*, P. 7؛ لازاريف، انهيار السيطرة التركية في المشرق العربي، ص 217.

(3) *Precis of Affairs*, P. 7.

العسكرية، وخلافاً لولايتي بغداد والبصرة أقيمت في ولاية الموصل إدارة عسكرية صرفة وليس إدارة مدنية (باستثناء النظام الحقوقي الذي كان يشمل جميع الأراضي المحتلة) وعلّل الإنكليز ذلك بالغموض الذي يكتنف مستقبل ولاية الموصل السياسي التي وُعدت بها فرنسا حسب اتفاقية سايكس ـ بيكو[1]. وباعتقادي أن ذلك لم يكن السبب الرئيسي لا سيما ـ كما سنرى في ما بعد ـ أن بريطانيا لم تعتزم إعطاء ولاية الموصل لحليفتها، وأن ما كان يشغل بال لندن أكثرمن أي شيء آخر هو موقف العشائر الكردية التي تتمتع بروح قتالية ولم تسارع البتة إلى الخضوع طواعية للغزاة الجدد.

وقد كانت العلاقات المتبادلة مع الأكراد مسألةً عويصة بالنسبة لسلطات الاحتلال البريطانية وبصورة دائمة في ميسوبوتاميا، فلئن تمكن الإنكليز في العراق وحتى قبل الحرب من استمالة جزءٍ من النخبة العربية صاحبة النفوذ إلى جانبها، فإن الأمر اختلف مع الأكراد مع أن مشاعرهم كانت كمشاعر العرب معادية للأتراك، وبشدّة. ولا يتم تفسير ذلك وللمرة الأخيرة بالنزاعات القديمة الكردية ـ العربية القومية التي أشعل الأتراك نارها، كما أثّرت تقاليد المجتمع الكردي التي تعشق الحرية ـ وتخلّفه العام ـ مهما يبدو في ذلك من مفارقة (غياب تربة اجتماعية ـ ثقافية قوية لاتصالات ثابتة مع سلطة المحتلين البريطانيين الجديدة). وبالطبع رحّب سكان كردستان الجنوبية بوجه عام في بادئ الأمر بقيام القوات البريطانية بتحرير البلاد من النير التركي. بيد أن العلاقات الكردية ـ البريطانية تعكرت على الفور بالعداء والريبة المتبادلين.

صحيح أن السلطات البريطانية تمكنت على العموم من تحسين علاقاتها مع القيادة الكردية العشائرية ـ الإقطاعية لغاية نهاية العمليات العسكرية ضد تركيا وساعد على ذلك وجود هدفٍ مشترك، ألا وهو طرد الأتراك من العراق.

---

(1) Bell, P. 48; Ireland, P. 155.

وكما أُشِيرَ سابقاً فقد حارب عدد كبير من عشائر كردستان الجنوبية إلى جانب الإنكليز الذين تمكنوا حتى من تشكيل وحدات غير نظامية. وعلقت القيادة العسكرية ـ السياسية البريطانية في العراق آمالاً خاصة على التعاون مع الشيخ محمود برزنجي، الذي كانت لديه، شأنه في ذلك شأن جميع الأعيان في السليمانية، أوهام ـ وإلى حين ـ حول نيّات الإنكليز آملين تشكيل حكومة كردية مؤقتة بمساعدتهم. وفي ربيع عام 1918 كتب الشيخ محمود يقول: «يرغب الشعب الكردي كله على جانبي الحدود[1] في إقامة السلطة إما عن طريق بريطانيا مباشرةً أو عبر ممثليها وفي ظل حماية الراية البريطانية المجيدة» كما كتب أيضاً عن إعجاب شعب كردستان بنجاحات الأسلحة البريطانية وناشد الإنكليز «بعدم السماح لعودة السلطة التركية إلى كردستان مهما كانت الظروف»[2].

ولكن على الأرجح تم التصريح بمثل هذا البيان لأهداف تكتيكية ليدفع بالإنكليز إلى زيادة عملياتهم الهجومية ضد الأتراك، أما في الواقع فقد وقف الشيخ محمود وغيره من الزعماء الأكراد في العراق على الرغم من الوفاء الظاهري موقف الريبة المتزايدة من الإنكليز. ولم يكن الأمر ينحصر هنا في دسائس الأتراك الذين حاولوا بشتى الوسائل استمالة الأكراد إلى جانبهم في نهاية الحرب كما أكد على ذلك المؤلفون الإنكليز[3]، في الشكوك القائمة التي كانت تساور القيادة الكردية حيال المرامي النهائية لبريطانيا في العراق.

وفي ربيع وصيف ومطلع خريف عام 1918 وجدت التناقضات الأنكلو ـ

(1) القصد من الحدود بين الامبراطورية العثمانية آنذاك وإيران.

(2) Arnold T. Wilson, *Mesopotamia 1917-1920. A Clash of Loyalties. A Personal and Historical Record* , London, 1931, P. 84-76.

(3) المصدر السابق، ص 86ـ87.

كردية، وكأنها في الخفاء، فعندما عانى الإنكليز من مصاعب مؤقتة في الجبهة حاولوا إثارة الأكراد لكنهم أخفقوا في ذلك. وجرت مباحثات مكثفة مع أبرز زعماء الأكراد سواء في العراق أم في المهجر، بيد أن النجاحات لم تكن كبيرة. فقد عبر كلٌّ من شريف باشا وسيد طه الزعيم الشمديني عن استعدادهما في تلك المرحلة للتعاون مع الإنكليز، لكن الأول ـ نكرر القول ـ لم تكن له صلات بكردستان ولم يتمتع بنفوذ فيها[1]، أما الثاني فلم تكن له أهمية كبيرة، وفضلًا عن ذلك كان في خصام دائم مع الزعماء الآخرين. وقد أثارت نيّات الإنكليز في المسألة الأرمنية شكوكاً متزايدة لدى القيادة الكردية حيث ظلّت المسألة الأرمنية حجر الزاوية في علاقات بريطانيا حتى مع الشخصيات الكردية الموالية لها[2].

وبعد أن أصبحت السلطات البريطانية سيدة الوضع في العراق في أعقاب التوقيع على هدنة مع تركيا، شددت من ضغطها على القيادة الكردية محاولةً إرغامها على خدمة أغراضها العسكرية والسياسية في المنطقة، وتبيّن أنها آثرت في المرحلة الأولى اتخاذ إجراءات ذات طابع سياسي مع استغلال «مشاعر الأكراد القومية المشروعة» في كردستان الجنوبية[3]، وحمل لواء السياسة البريطانية الاستعمارية في هذه المنطقة الضباط السياسيون البريطانيون الأوفياء لقوات الاحتلال والذين ترتب عليهم قيادة زعماء العشائر الكردية، خصوصاً وأنهم عاملون مجربون في دوائر الاستخبارات السياسية البريطانية وتمرسوا في فن «الديبلوماسية الشرقية» وعلى دراية حسنة بالظروف المحلية (كثيراً ما كانوا يتقنون اللغات المحلية إتقاناً تامّاً)، ولهم صلات وثيقة مع القيادتين

---

(1) كما كتبت غيرترود بيل الشخصية النشيطة في الإدارة الكولونيالية في ميسوبوتاميا وأكثرها موهبة أن آراءه كان لها «مذاقٌ أكاديميّ للغاية» انظر: Bell, P. 60.

(2) المصدر السابق، ص 58-59؛ *Precis of Affaris*, P. 8.

(3) *Precis of Affaris*, P. 8.

العشائرية الكردية والعربية والفئة الإكليريكية والأوساط الإقطاعية المالكة .وإذا لم يتمكنوا من تحقيق كل شيء وبخاصة في كردستان، كما خطِّطَ لذلك في لندن، فإن ذلك لم يكن ذنبهم في أكثر الأحيان. فلقد تغيّرالوضع في ساحة الشرق الأوسط لغير مصلحة بريطانيا والامبريالية العالمية بوجه عام.

ولقد وضع العقيد أرنولد ويلسون نائب كبير الضباط السياسيين للقوات العسكرية البريطانية في ميسوبوتاميا بيرسي كوكس، ومن ثم القائم بأعمال الأخير في منصب مندوب سامي السياسة الكردية في العراق خلال الحرب وفي العامين الأوّلين بعد انتهائها. وأعلن ويلسون في مقدمة «مذكراته الشخصية والتاريخية» عن «عدم حل» القضية الكردية «طالما ظلّت العشائر منقسمة على نفسها، ويفتقر قادتها إلى سياسة عامة وهم متفقون فقط في معارضة كل شكل من أشكال الإدارة التي من شأنها وضعهم تحت السيطرة العربية»[1]. وكان يجدر بنا أن نضيف إلى ذلك أن ويلسون نفسه والضباط السياسيين الخاضعين له كانوا يعملون بروح بث الفرقة بين صفوف الشعب الكردي وإذكاء نار الخلافات الكردية ـ العربية القديمة كي يقيموا السيطرة البريطانية الكولونيالية في هذه البلاد على المواجهة بين هاتين المجموعتين العرقيتين الرئيستين. وقصارى القول فقد كان «عدم الحل» هذا، لمصلحة الإنكليز، ولدرجة كبيرة، وتمّ تفاقمه من قبل الإنكليز كما سنرى فيما بعد.

وأبرز ويلسون في الكتاب ذاته ثلاثة جوانب في المسألة الكردية[2]، مؤكداً على أنها ظهرت بعد الهدنة فوراً:

---

(1) Wilson, *Mesopotamia* 1917-1920.

(2) يبدو أنه كان يعني أُطراً زمنية محدودة جداً والمصالح البريطانية في ذلك الوقت فقط، وفي الواقع نشأت المسألة الكردية في مفهومها الداخلي والدولي منذ القرن التاسع عشر وقد جرى البرهان على ذلك، خصوصاً، في دراسات المستشرقين السوفيات، انظر: خالفين، الصراع على كردستان ؛ لازاريف، المسألة الكردية.

1 - مستقبل جزءٍ من ولاية الموصل يسكنه الأكراد.

2 - مستقبل المناطق الكردية الواقعة إلى الشمال من ولاية الموصل.

3 - الفوضى بين صفوف العشائر الكردية في الأراضي الإيرانية التي يثيرها الأكراد الذين يعيشون في المناطق الحدودية[1].

وبعبارةٍ أخرى، ربط ويلسون مضمون المسألة الكردية بمصير كردستان (الجنوبية) العراق التي كان لها فعلاً آنذاك أهمية من الدرجة الأولى بالنسبة للإنكليز؛ وثانياً بمصير كردستان (الشمالية والغربية) التركية التي كانت تشغل المرتبة الثانية من حيث أهميتها كموضوع لدعاوى بريطانيا العظمى، وثالثاً بالوضع المتوتر في كردستان (الشرقية) إيران، حيث تطورت حركة العشائر الكردية التحررية التي كانت تشكل تهديداً قائماً ـ في ظل الظروف المناسبة ـ لمصالح لندن في إيران وفي المنطقة كلها. ومما يستحق الاعتبار أن ويلسون وضع الحركة الكردية في المرتبة الثالثة في هذا السرد، لكنه سرعان ما تأكد من أنه أخطأ في حساباته. ولكن الإنكليز ما زالوا يسارعون في إخضاع السكان الأكراد القاطنين في ميسوبوتاميا لنفوذهم.

وفي البداية حاولت الإدارة البريطانية استخدام طريقة الإشراف غير المباشر بالاعتماد على القيادة الإقطاعية، هذه الطريقة التي تمَّ اختبارها كثيراً في الهند وفي غيرها من المستعمرات وأثبتت فعاليتها. ووعدت هذه القيادة بحرية التصرُّف التامّة في الشؤون الداخلية في ظل ظروف الإشراف التي فرضها الضباط السياسيون الإنكليز. وجاء في تعليمات الرائد «نوئيل» أحد حاملي لواء السياسة البريطانية في كردستان، والذي جرى تعيينه ضابطاً سياسياً في مقاطعة كركوك في الأول من تشرين الثاني/نوفمبر عام 1918،

(1) Wilson, P. 126.

السماح لتعيين الشيخ محمود برزنجي «ممثلنا في السليمانية» وجرت تعيينات مماثلة للزعماء الأكراد في جم جمال وحلبجة وغيرهما من المراكز الهامة في كردستان الجنوبية. وكان ينبغي أن يتم توضيح الأمر للزعماء بأنه لن تقام عليهم إدارة أجنبية وسيترتب عليهم تشكيل كونفدرالية بقيادة الضباط السياسيين الإنكليز، ويبقى النظام الضريبي الذي كان موجوداً في عهد الأتراك مع إجراء التعديلات الضرورية[1].

وحُدِّد مقر نوئيل في السليمانية، وقام بتعيين الشيخ محمود محافظاً واستبدل جميع الموظفين الأتراك والعرب بموظفين أكراد. وكما أُشير تقرير رسمي قدمته السلطات البريطانية عن الوضع في كردستان الجنوبية أثناء الحرب العالمية الأولى[2]، فإنّ «الإدارة التي تمَّ إدخالها كانت إدارة إقطاعية عملياً»؛ فقد كان كل زعيم مسؤولاً عن عشيرته أمام الحكومة[3]، وكان بمثابة موظفٍ قامت الحكومة بتعيينه وتحت إشراف الضابط السياسي البريطاني. كما جاء في التقرير أن مهمة الإدارة الرئيسة في هذه المنطقة (أي مقاطعة السليمانية وكركوك في ولاية بغداد والتي يسكن فيها الأكراد) القضاء على الخراب الاقتصادي والمجاعة، وفي حقيقة الأمر فإن الاهتمام الرئيسي أعير لنشر النفوذ البريطاني بين العشائر الكردية تحت شكل فرض «النظام والشرعية». ومما لا شك فيه أن الإنكليز حققوا بعض النجاحات في بادئ الأمر، وقد انتشر شعار «كردستان للأكراد» (والذي كان يقصد به

(1) *Precis of Affairs*, P. 9.

(2) كما وُجد التقرير انعكاس لحوادث نهاية عام 1918 والنصف الأول من عام 1919.

(3) كان يُعنى إقامة الإدارة البريطانية العسكرية ـ المدنية في بغداد التي شملت دائرة اختصاصها ولايتي البصرة والموصل المحتلتين من الامبراطورية العثمانية المهزومة.

تحـت الحمايـة البريطانيـة) انتشـاراً واسـعاً فـي منطقـة السـليمانية وكركـوك. ولـم تعبّـر العشـائر المحليـة فحسـب، بل عدد من العشـائر المجـاورة، عن اسـتعدادها للانضمام إلى الاتحـاد الكـردي الذي تشـكل تحـت الرعايـة البريطانية[1].

حقـاً أن عـدداً مـن العشـائر و«شـركائها الطامعيـن» رفضـوا الاعتـراف بالحمايـة البريطانيـة[2]، بيـد أن الإنكليـز لـم يولـوا ذلك أهمية. وفـي الأول من كانون الأول/ديسـمبر عـام 1918 وصـل أرنولـد ويلسـون إلـى السـليمانية كـي يُوطِّـد نجـاح السياسـة البريطانيـة بيـن صفـوف القيـادة الكرديـة المحليـة، وقـد أجرى لقـاءً مع 60 زعيمـاً بارزاً في كردسـتان الجنوبيـة ومـن مناطـق كردسـتان الشـرقية المجـاورة، وتحـدث طويـلاً مع الشـيخ محمود برزنجي.

وعلـى العمـوم تمت المباحثات بنجاح بالنسـبة لأرنولد ويلسـون، ولكـن في الوقت ذاتـه كان غلبهـا تحذيـره مـن المصاعـب التي قد تنشـأ في المسـتقبل القريـب. وقد اتفق القـادة الأكـراد فقـط فـي مسـاعيهم لمنع إعادة السـيطرة التركيـة، إلا أن مثل هـذا التغيير كان قليـل الاحتمـال مـن دون ذلـك. وبالمقابـل ظهر آنذاك اختلاف في الرؤي حول مسـألة المسـتقبل السياسـي للأراضـي الكرديـة، كمـا لـم يغـب عـن أنظـار المراقبيـن الإنكليز نمو المشـاعر القوميـة. وعلـى الرغـم مـن الاعتـراف العـام بضـرورة الحمايـة البريطانيـة فقـد سـاور الشـكُّ عـدداً مـن الزعماء في «حكمة» إقامـة «إدارة بريطانية فعَّالة» في كردسـتان. وطالـب الآخـرون بانفصـال كردسـتان التـام عـن العـراق وإقامـة إدارة لندن المباشـرة فيها «التـي حلّـت الآن فـي أنظارهـم محـل القسـطنطينية» كمـا وجـد مـن كان يخشـى توطيد دعائـم سـلطة الشـيخ محمـود معبريـن لأرنولد ويلسـون عن مخاوفهم «سـراً».

(1) المصدر السابق، ص Wilson, P. 129.؟9

(2) Wilson, P. 126.

بيد أن الخلافات بين القيادة الكردية لم تظهر بوضوح في تلك المرحلة، ورداً على بيان أ. ويلسون (باسم الحكومة البريطانية) الذي تضمّن وعوداً كثيرة حول تحرير الشعوب الشرقية من النير التركي وتقديم المساعدة لها في بلوغ الاستقلال، قام الشيخ محمود بتسليمه بياناً مذيلاً بتواقيع أكثر من 40 زعيماً كردياً طالبوا فيه قبولهم بالوصاية البريطانية وتقديم المساعدة لهم، ولم يعارض الموقعون على البيان إقامة صلات مع الإدارة العربية القادمة في العراق، لكنهم طلبوا من الإنكليز ألّا يتم عند ذلك الانتقاص من مصالحهم. ومن جانبه وقع ويلسون على وثيقة جاء فيها أنه بوسع جميع الزعماء الأكراد من الزاب الكبير وحتى ديالى الاعتراف وحسب رغبتهم برئاسة الشيخ محمود الذي يحظى «بتأييد معنوي في الإشراف على هذه الأراضي» فيما إذا وافق على الانصياع لأوامر الحكومة البريطانية»[1].

وهكذا فقد كانت نيّات المحتلين الإنكليز حيال كردستان الجنوبية واضحة تماماً، حيث أرادوا بمساعدة الشيخ محمود إخضاع هذه الأراضي لهم إخضاعاً تامّاً بهدف:

1 – احتلالها (وبشكل أساسي لاستثمار ثرواتها النفطية)؛ 2 – تحويلها إلى قاعدة للتوسع القادم في الجبهات الشمالية والغربية والشرقية؛ 3 – مواجهة الحركة الكردية القومية الناشئة فيها بالحركة العربية التي اشتد عودها أيضاً في العراق ولتوطيد السيطرة البريطانية في البلاد كلها. وفي نهاية الأمر تم تنفيذ جميع هذه المخططات جزئياً فقط، ذلك أنها اصطدمت منذ بدايتها بمعارضة قوية من جانب الأكراد بصورة رئيسة، وسيجري الحديث عن المصاعب الأخرى لاحقاً).

(1) *Precis of Affairs,* P. 1-10; Wilson, P. 129.

وقبل كل شيء لم يقدر ويلسون ومرؤسوه قوة الفرقة والانقسام بين العشائر، فقد رفض عدد كبير منهم وكذلك سكان كيفري وكركوك وغيرهما من المناطق الاعتراف بسلطة الشيخ محمود وطالبوا بوضعهم تحت حكم بريطاني مباشر (وبالمناسبة لم يطلب محمود الخضوع المطلق لمعظم سكان كردستان الجنوبية)، أما الشيء الرئيسي فقد انحصر في أنه كان من الصعب معرفة ما كان يدور في خلد الشيخ محمود نفسه، وتبيّن أنه وافق على الحماية البريطانية ليس لغايةٍ في نفس يعقوب، بل لقاء إنشاء دولة كردية ذات حكم ذاتي تحت إدارته مع ضم معظم أكراد ولاية الموصل وفي أجزاء من إيران (كردستان الجنوبية ـ الشرقية) إليها. وقصارى القول طالب الشيخ محمود الإنكليز ثانية بما اقترحه عليهم هو وغيره من القادة الأكراد (شريف باشا وسيد طه وزعماء الأكراد المكريون في صاوجبلاق) أثناء الحرب العالمية الأولى[1] سعياً منهم لوضع الأكراد في كفة ميزان واحدةٍ مع العرب الذين وعدتهم دول الحلفاء بتقديم المساعدة لهم في إنشاء دولتهم[2].

بيد أنه كان هناك فارق كبير بين العرب والأكراد من وجهة نظر مصالح لندن الامبراطورية (وباريس أيضاً)، ولم يكن هذا الفارق لمصلحة الأكراد؛ فهؤلاء في أنظار الحلفاء لم يستحقوا حتى تلك الوعود التي لم يعتزموا تنفيذها. وعلى أية حال عندما كان، فور انتهاء الحرب العالمية، أمام القيادة العسكرية ـ السياسية مهمة أولية لتوسيع مناطق نفوذها المباشر لم تكن هذه القيادة معنية حتى بما يشبه تشكيل دولة كردية كبيرة. فقد عارضت السلطات البريطانية معارضةً شديدة انضمام عشائر كردستان إيران إلى الاتحاد الفيدرالي المخطط

---

(1) Wilson, P. 130-132.

(2) انظر: لازاريف، انهيار السيطرة التركية في المشرق العربي، الفصل 3-5.

لـه وبقيـادة الشـيخ محمـود، فقد أُبلـغ ممثلوها أن يظلـوا «مواطنين أوفياء لإيـران والذين كانـت لهـم ـ بالطبع ـ علاقات حسـنة مـع الكونفدرالية»[1].

وبهـذا الشـكل باتـت تعقيـدات السـلطات البريطانيـة لا منـاص منهـا فـي علاقاتها المتبادلـة مـع الشـيخ محمـود الـذي وافـق علـى الحمايـة البريطانيـة كإجـراء اضطـراري ومؤقت، وفي الوقت نفسـه علّل نفسـه بآمال تشـكيل دولة كردية مسـتقلة تحت إشـرافه، تضـم علـى أقـل تقديـر الأراضـي الكرديـة فـي شـمال العـراق وجنوب ـ غـرب إيـران. وقد كان الشـيخ محمـود برزنجـي نفسـه زعيمـاً كرديـاً إقطاعيـاً نموذجيـاً بأصلـه ونمـط حياته ورؤيتـه ومثلـه السياسـية، لكـن كفاحه في سـبيل تشـكيل دولة كرديـة مسـتقلة عملياً ولو علـى جـزءٍ مـن أراضـي كردسـتان وفـي سـياق ذلك العصـر، ومـن منظـوره التاريخـي، كان يرتـدي بـلا شـك أهميـة تقدميـة مـن الناحيتيـن السياسـية والاجتماعية على السـواء.

وقـد أخـذت سـلطات الاحتـلال البريطانيـة في الحسـبان المخاوف الكامنـة لهم من تقويـة الشـيخ محمـود وحاولت بشـتى الوسـائل الحدّ من مجال نفـوذه، ولأجـل «التأثير» على الشـيخ الكردي اسـتخدم باسـتثناء نوئيل وويلسـون الرائد سـون أفضل خبير في إدارة الاسـتخبارات السياسـية البريطانيـة الـذي كان في السـليمانية منذ أواسـط تشـرين الثاني/ نوفمبـر عـام 1918 كممثـل «لبريطانيـا المنتصـرة»[2]، غيـر أنـه كان مصابـاً بمـرض عضـال وتمكـن فقـط مـن تشـكيل مفـرزة مؤلفـة مـن 200 كـردي[3]. وأولـى الإنكليـز اهتمامهـم الرئيسـي فـي تلـك المرحلـة مـن نشـاطهم بيـن صفـوف الأكـراد العراقييـن «المتحرريـن» بحصـر نشـاط الشـيخ محمـود في ولايـة بغداد وحدهـا، حيث شـعروا بأنفسـهم فيها بثقة أكبر.

---

(1) *Precis of Affairs*, P. 9-10; Wilson, P. 129-130; Bell, P. 60-61.

(2) وصف أ. ويلسون بأن سون كان «أروع إنسان التقى به» انظر: Wilson, P. 82.

(3) المصدر السابق، ص 83-84، *Precis of Affairs*, P. 7.

وتشكل وضع آخر في ولاية الموصل، فقد كان مستقبلها السياسي غامضاً، طالما تدعيها فرنسا شكلياً إلا أن الإنكليز لم يعتزموا أبداً إعطاء ولاية الموصل لفرنسا، وبعد فترة قصيرة شرعوا في إدخال نظام الإدارة، الذي كان في ولاية بغداد إليها، وتمّ تعيين كبير الضباط السياسيين العقيد ليتشمين ومقره في الموصل. كما أُرسل الضباط السياسيون إلى مراكز ولاية الموصل الأخرى (زاخو وعقرة وغيرهما) لإقامة الاتصالات مع الأكراد. ولكن لم يجرِ حتى الحديث عن إخضاع أكراد الموصل لحكم الشيخ محمود.

وعلى العموم، اصطدم الإنكليز بادئ الأمر بمصاعب كبيرة في الموصل أكثر من السليمانية، ويعود سبب ذلك إلى الوضع الجغرافي للولاية، الواقعة بجوار الأراضي السورية والتركية والأرمنية والتركيب العرقي ـ الديني الخليط لسكانها، فقد توجهت الطوائف المسيحية المتعددة في الموصل وبصورة تقليدية نحو فرنسا لمساعدتها، وكان تأثير المبشرين الفرنسيين الكاثوليك قوياً بينها، وقد جرت الدعاية الموالية لفرنسا في تلك الفترة بين سكان الموصل المسيحيين وبنشاط كبير، وإلى جانب ذلك قام عملاء الأتراك من مختلف الصنوف بتأجيج المشاعر المعادية للإنكليز والمسيحيين بين السكان المسلمين.

وفي ما يتعلق بأكراد الموصل بالذات فإن ما أثار قلقهم هو تلك الشائعة التي راجت في كل مكان حول إنشاء دولة أرمنية مستقلة في القريب العاجل، تطالب بالأراضي الكردية الأصلية أيضاً. واستخدمت العناصر المعنية هذه الشائعات غير المؤكدة تماماً لأغراض الدعاية المعادية للإنكليز بين الأكراد[1]، أما السبب الآخر الذي أثار قلق الأكراد فهو المسألة الآشورية التي تفاقمت في

---

(1) *Precis of Affairs*, P. 10-11.

نهاية الحرب العالمية الأولى. وقد استغلت القيادة الإنكليزية الوضع العصيب الذي مرّ فيه الشعب الآشوري القليل العدد وفراره من الاضطهاد التركي من منطقة هكاري الواقعة في جنوب شرق تركيا إلى شمال غرب إيران لمصلحة سياسة امبراطوريتها في الشرق الأوسط. وخططت السلطات البريطانية لتحويل الآشوريين إلى أنصار للإدارة البريطانية الجديدة في ما يشبه القوزاق، الذين كان باستطاعتها مواجهتهم بحركة الشعوب التحررية في إيران والعراق وتركيا .ولهذا الغرض قامت السلطات البريطانية بتهجير قسمٍ من الآشوريين من منطقة أورمية (إيران) إلى بعقوبة بالقرب من بغداد، ومن ثم بدأت توطينهم في شمال شرق الموصل. وشرعت السلطات العسكرية البريطانية في تجنيد الآشوريين في المفارز العشائرية العسكرية التي كان عليها القيام بوظائف الجندرمة. ومع أنه جرت مشاركة العرب والأكراد فيها أيضاً، إلا أن الغالبية العظمى من ملاكها كان يتألف من الآشوريين، وبالتحديد تعاونت معهم هذه التشكيلات التي كان يقودها الضباط الإنكليز[1]. وأثارت تقوية العنصر الآشوري في ولاية الموصل الاضطرابات بين الأكراد المحليين (وأحياناً بإيعازٍ من تركيا التي كانت تأمل في الاحتفاظ بالموصل) وقد قُتل إثر ذلك ضابطان بريطانيان هما النقيب أُويلي والملازم ماكدونالد[2].

كما ازداد التوتر في أواخر عام 1918 في المناطق الكردية من ولاية بغداد في مقاطعتي السليمانية وكركوك وبات النزاع بين السلطات البريطانية والشيخ محمود وشيك الوقوع. وتزايد نفوذ هذا الأخير وسلطته بشكلٍ ملحوظ، الأمر الذي أثار خشية الإنكليز المتزايدة. وفي نهاية كانون الأول/ديسمبر عام 1918 غادر نوئيل السليمانية متوجهاً إلى راوندوز لإدخال نظام جديد للإدارة فيها،

(1) Wilson, P. 39-40.

(2) المصدر السابق.

كما جرى تعيين الضباط السياسيين في كويسنجق ورانية، وتمكنوا، وإلى حين، من إعادة النظام وتوطيد المواقع البريطانية بين العشائر الكردية القاطنة في شرق السليمانية وإلى الغرب منها، التي اعترفت بسلطة الشيخ محمود كممثل لبريطانيا في كردستان وعبرت عن استعدادها للانضمام إلى الاتحاد الكونفدرالي الكردي المخطط له (والذي لم يُقم أبداً)، بيد أن إعادة الثقة ولا سيما ترسيخها بين السلطات البريطانية وحكام السليمانية لم يتم التوصل إليها، وبالعكس فقد ازداد عدم الثقة، وكذلك الشكوك المتبادلة.

وجاء في تقرير رسمي للسلطات البريطانية في العراق وهو يلمح إلى الوضع في كردستان الجنوبية: «لقد اعترفنا بالشيخ محمود بقدر ما كان هو معترفاً به من قبل الشعب»، وكان هذا يرمي عملياً إلى السعي لتحديد نفوذ سلطة الشيخ بالنسبة للمناطق «التي تجري الأمور فيها على ما يرام» من وجهة نظر سلطات الاحتلال البريطانية، وإن لم تتمتع تلك الأوساط في كردستان العراق التي وقفت إلى جانب إدارة بريطانية مباشرة وليس عن طريق الزعماء الأكراد، بتأييد علني فإنها حظيت بعطف السلطات البريطانية، وكانت هذه الأوساط تتألف من فئات التجار ورجال الأعمال والبورجوازية الكردية الناشئة التي كانت مواقعها أكثر قوة في السليمانية بالذات[1].

وهكذا فعلى الرغم من أن الشيخ محمود برزنجي كان من أكثر الشخصيات السياسية نفوذاً في كردستان خلال المرحلة المدروسة (بين عام 1918 و1919) وحسب (رأي مراقب بريطاني كان مقابل كل خصمٍ له أربعة من أنصاره) فقد بات في أنظار السلطات البريطانية شخصاً غير مرغوب فيه (Persona Non Grata) واشتد انتقاد الموظفين العسكريين والسياسيين

(1) *Precis of Affairs*, P. 12-13; Wilson, P. 133.

الإنكليز له، وهم لم يبخلوا بأكثر الألقاب تقريظاً، (التي تضمنت المفاهيم التالية: مثل «الجهل» و«الغدر» و«الأنانية» و«عقل الطفل ومداركه» وما إلى ذلك). وقد اعترف أ.ويلسون أن «الشيخ محمود كان أصعب قضية بالنسبة لنا» وفي حقيقة الأمر توصلت السلطات البريطانية في ميسوبوتاميا منذ أواخر عام 1918 إلى استنتاج حول انسداد أُفق النهج الذي تم اختياره في إدارة المناطق الكردية مباشرةً بأيدي الأعيان الأكراد وعلى رأسهم الشيخ محمود، وحول ضرورة ـ حسب أقوال ويلسون ـ «تغيير سياستنا في كردستان الجنوبية بإدخال تلك الإدارة أو ما يشابهها كالتي كانت قائمة في كل مكانٍ من العراق». ويبدو أن هذا التغيير الاضطراري لطريقة إدارة الشؤون الكردية قد جاء نتيجة تبديل سون الذي كان أكثر خبرة[1] بنوئيل في السليمانية، وهذا الأخير كانت له صلات شخصية مع الشيخ محمود، وربما كانت له التزامات أمامه.

ومما لا شك فيه أن تحليل الموقف في هذه المنطقة والآراء حول مستقبل سياسة بريطانيا الكردية يستأثران بالاهتمام في سياق المصاعب المتزايدة التي اصطدمت بها السلطات البريطانية في كردستان العراق. ولقد كان هذا التحليل يتمحور حول أن «الأكراد أمة بلا قادة... وليست قادرة الآن على الإدارة الذاتية». وجرى الاعتراف بأن الوسيلة الوحيدة لمنع الفوضى السائدة في كردستان بسبب الاقتتال بين العشائر هي شكل ما من أشكال الحكم أو الإدارة الأجنبية، وأن القضية الرئيسة هي إيجاد نظام للحكم يكون مقبولاً لدى أكثرية الشعب.

وفي هذه الحالة اقترح مؤلف «استعراض الأحداث في كردستان الجنوبية أثناء الحرب الكبرى»[2] عدة طرائق لحل القضية الكردية في

(1) *Precis of Affairs*, P. 12-13; Wilson, P. 134.

(2) وُقع بالحروف الأولى من الاسم EJR التي يستحيل الكشف عنها.

ميسوبوتاميا، وقد سُميت إحداها ـ التي كانت بالأحرى «تعبيراً دقيقاً» ـ بإعادة فرض سلطة الأتراك على الأكراد، مع أن، المؤلف نفسه استبعد هذه الطريقة التي كان تطبيقها ـ حسب رأيه ـ يحوّل كردستان إلى «مشتل للدسائس وعدم الشرعية» وعلاوةً على ذلك يجعل حلّ المسألة الأرمنية مستحيلاً.

وينكشف في العرض ما يقصد به وبصورة محددة «شكل الإدارة الأجنبية». وكما كان متوقعاً فإن ذلك كان «شكلاً من أشكال الإدارة البريطانية» وهنا يرى المؤلف طريقتين:

1 – الإدارة المباشرة والاحتلال، الأمر الذي لا يجده مقبولاً بسبب معارضة الشعب وزعمائه؛ 2 – «دولة ذات حكم ذاتي تحت الحماية البريطانية وقيادتها والواقعة تحت إشرافنا مباشرة من خلال الزعماء الأكراد الطبيعيين»(Natural) ، أما الشكل الثاني فأكثر قبولاً لأنه يتفق مع «الحل النهائي للمسألة الأرمنية».

ويبدو أن هذه الطريقة شبيهة بذلك النهج الذي سلكته السلطات في العراق إزاء المناطق الكردية في نهاية عام 1918 ومستهل عام 1919، وهي تعقد الرهان على الشيخ محمود وغيره. إلا أنه جاء في ما بعد ما يعارض ذلك في نص الوثيقة المقتبسة.

وقبل كل شيء يجري فوراً تنحية مسألة تحديد حدود الدولة الكردية ذات الحكم الذاتي لغاية حلّ مسألة مستقبل أرمينيا. ويجري التأكيد في ما بعد على أن الدولة الكردية لا تستطيع أن تضم في عدادها كردستان كلها بسبب عدم وجود قائد معترفٍ به من معظم الأكراد، وفي الوقت ذاته يوجد زعماء محليون بوسعهم أن يصبحوا، وبدعم بريطاني، حكاماً في مناطق «محدودة». وبعبارة أخرى من الأفضل إقامة «دويلات صغيرة» في كردستان يعمل فيها المستشارون البريطانيون وبمساعدة بريطانيا المالية. ويجب أن تشرف على

جميع هـذه الدويـلات الإدارة البريطانيـة المركزيـة برئاسـة «شـخصية» كرديـة، ويسـمح فيهـا بإنشـاء مجلـس كـردي وطنـي تابـع لهـا مـن شـأنه تلبيـة دعـاوى الأكـراد.

ويتوجـون هـذا التحليـل بتوصيـة حـول المسـألة الإقليميـة، وتُرفـض بشـدة الحدود الأثنوغرافيـة للدولـة الكرديـة المخططـة لها. ويؤكـد المؤلف على أن الأكراد في كردسـتان إيـران يؤثـرون البقـاء فـي فـارس دون أن يأتـي بأيـة براهيـن، بـل بالعكـس يعتـرف بـأن سـلطة طهـران لا تتمتـع بأية شـعبية بين أقسـام مـن هؤلاء الأكـراد وبخاصـةً القاطنين في أذربيجـان إيـران، وفـي مـا يتعلـق بالأكـراد العراقييـن فإنـه يجـب ـ حسـب رأي المؤلف ـ أن يؤخـذ بعيـن الاعتبار:

أولاً: مصالـح أمـن الدولـة العربيـة تحـت الحمايـة البريطانيـة. وثانيـاً: أن العـرب والأكـراد مختلطـون لدرجـة تتلاشـى معهـا الحـدود الأثنوغرافيـة على حـد زعمـه، وبالتالي يجـب أن تكـون مناطـق ميسـوبوتاميا الكرديـة فـي العـراق، وليس فـي كردسـتان، وبكلمةٍ تمـت التوصيـة بإقامـة دولـة كرديـة فـي جنـوب ـ شـرق الأناضول وعلـى الأراضـي الواقعة شـمال خـط جزيـرة ابن عمرو (الجزيـرة حالياً) ونصيبيـن ورأس العيـن، وبيريجاك وثم إلى الشـمال بمحـاذاة الفـرات تضـمّ ولايـات خربـوط، بدليـس، ووان ومن ثم إلى الشـرق حتى الحدود الفارسـية[1].

وجـرى اقتبـاس «العـرض» المشـار إليـه لأنـه انعكسـت فيـه ـ كمـا فـي المـرآة ـ السـمات المميـزة للسياسـة البريطانيـة في المسـألة الكرديـة، مع أن هـذه التوصيات هي مـن صنـع ممثلـي حلقـة القاعـدة فـي إدارة الاحتـلال البريطانيـة وتتضمـن أمـوراً كثيـرة غامضـة ومتناقضـة.

وقبـل كل كشـيء كانـت الرغبـة واضحـة فـي وضـع كردسـتان الجنوبيـة المحتلـة تحـت إشـراف بريطانيـا الكولونيالـي المباشـر كمـا وضعـت مخططـات

(1) *Precis of Affairs*, P. 18-20.

مماثلة بشأن كردستان (إيران) الشرقية، عندما تعالت ردود ضد انضمامها إلى الدولة الكردية. فقد شعرت بريطانيا في تلك الآونة بأنها السيد دون منازع في هذه البلاد، كما تجلّى بوضوح السعي إلى الحفاظ، بل إلى تعميق اقتسام كردستان حسب المبدأ الكلاسيكي «فرِّقْ تَسُدْ»، كما لا يقل وضوحاً الاعتماد على فرض النفوذ البريطاني في كردستان الغربية والشمالية الداخلة في عداد تركيا بالذات. وأخيراً دار الحديث وبوضوح تام عن أن الدولة الكردية المخطط لها والمنقسمة إلى إمارات متعددة برئاسة «شخصية» كردية رمزية صرفة، وبمجلسٍ رمزي أيضاً تمّ تعيينه من قبل سلطة أجنبية، ما هي سوى وهم.

وهكذا انكشفت في إحدى الوثائق الأولى للعصر الذي حلّ بعد الحرب فوراً والمعلقة بسياسة بريطانيا في المسألة الكردية ثلاثة عناصر رئيسية ونموذجية للمرحلة المدروسة كلها ـ وكما يُقال ـ ذات اتجاه سلبي، فقد كانت هذه السياسة موجهة ضد المصالح القومية الجذرية للشعب الكردي وضد معظم شعوب الشرق الأوسط الأخرى، وأخيراً ضد فرنسا التي كانت آنذاك المنافسة الرئيسة لبريطانيا في المناطق التي كانت تطالب بجنوب ـ غرب كردستان.

ولم ينسَ قادة الاحتلال البريطاني أثناء وضعهم لمبادئ السياسة «الكردية» في الظروف الجديدة التي أعقبت الحرب الأشادة بدور الأكراد الوظيفي في تنفيذ أغراض بريطانيا في الشرق الأوسط، فلقد تنبأ الرائد نوئيل، الخبير الضالع، بأن الأكراد سيكونون «حاجزاً منيعاً لا غنى عنه بين ميسوبوتاميا ودوامة القفقاس السياسية». وحسب رأيه يكون الرهان على الأكراد أفضل للمصالح البريطانية، فقد أكد نوئيل على أن الاعتراف بمطالب الأرمن يؤدي إلى سيطرة أرمني واحد على عشرة أكراد، وسيكون أفضل «من وجهة نظر

عمليـة» مـن حكـم كـردي واحد على عشـرة أرمـن. وعلى الرغم من أن سـبب هـذا الخيار وهمـي إلّا أنـه بالـغ الدلالـة. وهذه هـي إمكانيـة «انبعاث» روسـيا وإقامـة «الامبراطورية الروسـية» التـي يجـب سـبقها فـي كردسـتان (ذلـك أن روسـيا كانـت حاميـة تقليديـة للأرمن)[1].

وقـد توقـع نوئيـل وغيـره مـن الخبـراء الإنكليـز فـي الشـؤون الكرديـة إمكانيـة ظهـور خطـر التنافـس ليـس مـن الغـرب وحـده فـي تلـك المرحلـة المبكـرة من السـيطرة البريطانيـة فـي كردسـتان الجنوبيـة. فقـد حـذروا من خطـر إمكانيـة ترميم للنفـوذ التركي علـى الأكـراد العراقييـن ولـو بصـروةٍ جزئيـة (وبصـورة رئيسـة عبـر الأقنيـة الإسـلامية) وعندمـا دافـع نوئيـل عـن تأسـيس «اتحـاد كونفدرالـي كـردي» فـي ميسـوبوتاميا تحـت الوصايـة البريطانيـة (التـي حسـب رأيـه يجـب أن تصبـح نموذجـاً لكردسـتان كلهـا) أصـرّ كـي تكـون السـلطة التنفيذيـة فيـه كرديـة بحتـة تسـتبعد كل مشـاركة للموظفيـن الأتراك فيهـا، كمـا يجـب وضـع جميـع الوثائـق والإجـراءات الصـادرة عـن هـذه السـلطة باللغـة الكرديـة، وليـس باللغـة التركيـة أو العربيـة، واقتـرح وضـع مهمـة جباية الضرائـب وعمومـاً القيـام بالوظائـف الإداريـة فـي كردسـتان الجنوبيـة على عاتـق القيـادة الكرديـة المحلية، وبهـذا الشـكل ظـل النظـام الكـردي الإقطاعـي التقليـدي قائمـاً، لكــن من الضروري ـ كمــا رأى نوئيــل ـ وضعـه تحـت الإشـراف البريطانـي وتغييـره حسـب متطلبـات العصـر[2]، أفـلا يكـون هـذا دليـلاً سـاطعاً علـى أن قيـام السـلطة البريطانيـة فـي كردسـتان الجنوبيـة

---

(1) أرشيف سياسة روسيا الخارجية قسم «أرشيف الهند الوطني»، Major E.W.C., Noël, Note on the Kurdish situation. July 1919, Bagdad, 1919, P. 11.

(2) أرشيف سياسة روسيا الخارجية قسم «أرشيف الهند الوطني». صورة عن مذكرة الضابط السياسي في كركوك 1918/11/7.

قد اتسم ـ دون شك ـ بطابع رجعي من الناحيتين الاجتماعية الاقتصادية الصرفة والداخلية؟

وقد أثار الوضع في شمال كردستان العراق حيث تمر حالياً الحدود العراقية ـ التركية قلق الإنكليز بصورة خاصة (لم تكن هذه الحدود موجودة آنذاك من الناحية الحقوقية ـ التركية قلق الإنكليز بصورة خاصة (لم تكن هذه الحدود موجودة آنذاك من الناحية الحقوقية، بل كانت الحدود الشمالية لولاية الموصل التي كانت شرطية أيضاً وإلى حدٍ معينٍ). وهنا جرت الدعاية التركية بين صفوف الأكراد بصورة مكثفة، علماً أنه جرى تخويفهم «بالخطر الأرمني» أكثر من أي شيء آخر، وكذلك بإمكانية عودة الآشوريين الذين طردوا أثناء العمليات العسكرية في الماضي القريب، ولكن إذا كانت مطامع تركيا في السيطرة على كردستان الجنوبية استندت إلى تقليد استمر حرفياً «لغاية يوم أمس»، فقد كان خطر «مذهب الحركات العربية الموحدة (غيرترود بيل) مسألة جديدة»[1].

حاولت بريطانيا وغيرها من الدول الاستعمارية الغربية الكبرى قبل انهيار الامبراطورية العثمانية وبنجاح استغلال القومية العربية التي اشتد عودها لمصالحها. وفي أعقاب الحرب العالمية الأولى وبعد احتلال بريطانيا وفرنسا لمعظم الدول العربية الآسيوية(باستثناء مناطق شبه جزيرة العرب الداخلية) أو وقعت تحت تأثيرهما تغيَّر موقف دول الحلفاء الكبرى من القومية العربية (مذهب الوحدة العربية) تغيُّراً شديداً، فقد تحولت من حليف إلى خصم سياسي وخطير للغاية علاوة على ذلك. ولقد أصبحت المهمة الرئيسة للغزاة الجدد

(1) حسب رأي غ. بيل يجب أن يصبح جبل سنجار الذي يسكنه الأكراد ـ اليزيديون «حاجزاً استراتيجياً هاماً» ضد هذه الحركات وكذلك ضد «حركات الأتراك» انظر. Bell, P. 51, 61 :

وضعها ضمن تلك الأُطر التي قد تسمح لهم بتنفيذ مخططاتهم الاستعمارية ودون عائق في الشرق الأوسط (وفي كردستان وليس للمرة الأخيرة). وكان هذا يعني في ظروف العراق الملموسة فرض نظام رقابة صارمة على النشاط السياسي للأوساط العربية القومية في البلاد، كي لا تفسح المجال أمام إمكانية تقويتها كثيراً، كما تمثلت في هذه السياسة الاستفادة من التناقضات العربية ـ الكردية ولكن إلى حدود معيّنة تستبعد خرق وحدة أراضي العراق كدولة ـ متكونة حديثاً تحت السيطرة البريطانية، لكنها تستبعد في الوقت ذاته تقوية العنصر العرقي العربي وبشدة على حساب الكردي والخضوع التام للعنصر الكردي في العراق للعربي الأكثر عدداً.

وبمثل هذه الروح تقريباً، عملت الإدارة البريطانية في العراق بعد طرد الأتراك من البلاد. وفي 30 تشرين الثاني/نوفمبر عام 1918 صدر أمر بإجراء الاستفتاء العام حول مستقبل نظام الدولة في العراق واقترح الموافقة على إنشاء دولة عربية فوق أراضي ميسوبوتاميا التاريخية (ولايات البصرة وبغداد والموصل في الامبراطورية العثمانية المنهارة) تحت الحماية البريطانية من الحدود الشمالية لولاية الموصل وحتى الخليج. وبهذا الشكل بيّنت بريطانيا وبصورةٍ مكشوفة، وللمرة الأولى، للجميع عن عدم رغبتها في تنفيذ وعدها للعرب في تشكيل دولة موحّدة تضم جميع الولايات العربية في الامبراطورية العثمانية (بما فيها سوريا، ولبنان، وفلسطين، والحجاز)، ولا تعهدها للفرنسيين بالتنازل لهم عن ولاية الموصل. وفضلاً عن ذلك أظهرت السلطات البريطانية بأن الأكراد في كردستان الجنوبية لا أمل لديهم في الاستقلال. وجاء في تقرير الضباط السياسيين في شمال العراق أن بديل الدولة العربية المخطط لها في العراق يمكن أن يكون دولةً منفصلة تتألف من ولاية الموصل فقط ولا تقع

تحت الحماية البريطانية بعد، ومن الواضح أن مثل هذا الشكل لم يكن يناسب الإنكليز[1].

وتقررت نتيجة الاستفتاء العام، ذلك أن الإنكليز كانت لديهم إمكانيات كبيرة لممارسة الضغط، وتمّ عزل فئات شعبية واسعة عن المشاركة في التصويت، أما الأوساط الإقطاعية - الإكليريكية والبورجوازية المالكة وكذلك زعماء العشائر من العرب والأكراد على حد سواء فكانوا منقسمين سياسياً[2]. إلا أنه في ظل مثل الظروف الملائمة للإنكليز لم يكن الموقف الذي تشكل حول الموصل سهلاً لهم. فخلافاً للعرب المسلمين الذين صوتوا لمصلحة الدولة العربية أصدر أكراد الموصل واليزيديون في جبل سنجار بياناً أثناء الاستفتاء العام موجهاً ضد إقامة إدارة عربية[3]، ومن الواضح أن السلطات البريطانية لم تحسب الحساب لرأي الأكراد، لكن ما أثار قلقها هو عدم الوضوح في الوضع الحقوقي الدولي للموصل. ولذلك سارعت في سياسة الأمر الواقع آملة بمساعدة الإجراءات القانونية الداخلية الحصول على البراهين الإضافية التي من شأنها أن تضفي طابعاً شرعياً على احتلال بريطانيا لشمال العراق.

اقترح نائب المندوب السامي البريطاني في العراق ضم بند إلى الفقرة الثانية من مشروع الدستور بتاريخ 20 شباط/فبراير عام 1919 الذي من شأنه «ضم ولاية الموصل ودير الزور إلى عداد العراق». وكذلك تلك الأجزاء من كردستان التي تؤلف الآن جزءاً من ولاية الموصل ولم تنضم إلى الدولة

(1) Ireland, P. 161-162.

(2) انظر: ل.ن. كوتلوف، الثورة الوطنية التحررية عام 1920 في العراق، موسكو، 1958، ص 101-103.

(3) Ireland, P. 168-172.

الأرمنيـة القادمـة، أي حـوض الـزاب الكبير كلـه». وأضاف أنه من الضروري السـماح للآشـوريين بالقـدوم إلـى هنا[1]. ولقد سـارع وزير شـؤون الهنـد والإدارة البريطانية التابعة لـه فـي العـراق فـي «تأسـيس محافظـة عربيـة فـي الموصـل محاطـة بدويـلات كرديـة ذات حكـم ذاتـي بقيـادة الزعمـاء الأكـراد الذيـن يمكنهـم الاسـتفادة مـن نصائـح الضبـاط السياسـيين البريطانييـن»[2]. صحيـح أن الـوزارة الأنكلـو ـ هنديـة، وانطلاقـاً مـن اعتبـارات «السياسـة الكبيـرة»، قـد حـذّرت بغـداد مـن مثل هـذه النشـاطات التي من شـأنها تكوين انطبـاع فـي «ولايـة الموصـل أو في كل مـكان» عن أن «النظـام الحقوقي السياسـي القادم فـي العـراق قـد تقـرر»، لكـن نائـب المنـدوب السـامي أصـرّ علـى أن تشـمل الموصـل وبأسـرع وقـت تلـك الأنظمـة القائمـة فـي أجـزاء العراق الأخـرى[3].

وهكـذا ارتسـمت ومنـذ الأشـهر الأولـى فـي أعقـاب التوقيـع علـى الهدنـة، الملامح الخارجيـة للسياسـة البريطانيـة نحـو كردسـتان الجنوبيـة. وما لا شـك فيه أن تلك السياسـة كانـت سياسـة احتـلال اسـتعمارية شـكلت خطـراً بالغاً علـى المصالـح القوميـة، وبالدرجة الأولـى علـى مصالـح ذلـك الجزء من الشـعب الكـردي الـذي كان يعيش في العـراق الواقع تحـت الاحتـلال البريطانـي، وكذلـك على مصالح الأكراد فـي أجزاء كردسـتان الأخرى. وإلى جانـب ذلـك لـم يتضـح بعـد لشـخصيات الاحتـلال البريطانيـة «المحلييـن» كيـف ينبغـي انتهـاج مثـل هـذه السياسـة، ومـا هـي الإجـراءات الضروريـة الملموسـة لترسـيخ مواقـع بريطانيـا فـي كردسـتان العراق.

ولئـن شـعر الإنكليـز بأنهـم أسـياد الموقـف فـي كردسـتان الجنوبيـة، فـإن

---

(1) المصدر السابق، ص 181.

(2) المصدر السابق، ص 187.

(3) المصدر السابق، ص 189.

مواقعهم كانت في كردستان الشرقية أضعف بكثير، فلم يرسموا بعد في المرحلة الأولى التي أعقبت الحرب خطة عمل ما تتعلق بالأكراد الإيرانيين، وكان الشيء الوحيد الذي يثق به المحتلون البريطانيون في إيران هو ضرورة وجود القوات البريطانية في هذه البلاد، وإلا أبرق القائم بالأعمال البريطاني في طهران أن أصفهان، مازينديران، غيلان، أذربيجان، لورستان وكردستان «تبقى في حالةٍ من الفوضى التامة»، ذلك أن الحكومة لا تمتلك «المال ولا القوة»، كي تتغلب على الوضع[1].

وكما ورد آنفاً، فقد صمموا في لندن، وبثبات، البقاء في العراق على الدوام وتحويل هذا البلد ـ على أية حال ـ إلى شبه مستعمرة دون منازع في الشرق الأوسط، إن لم يتم تحويله إلى مستعمرة تامة. ولعله لهذا رأى قادة الامبراطورية البريطانية أنه لا حاجة إلى التفكير بانتهاج سياسة ما خاصة في كردستان إيران، فاقتصروا فقط على اتخاذ إجراءاتٍ ترمي إلى إبقائها داخل إيران الواقعة تحت احتلالهم. وكان موقف الشخصيات العسكرية ـ السياسية البريطانية العاملة في إيران من الأكراد موقفاً براغماتياً صرفاً، إذ كان على العشائر الكردية تقديم المساعدة للإنكليز في تنفيذ هذه المهام العسكرية الاستراتيجية أو تلك في إيران والبلدان المجاورة لها، وقصارى القول: استخدام الأكراد للمجموعات القبلية الأخرى في إيران للقيام بذلك الدور الذي أُنيط بهم.

أولى الإنكليز في نهاية الحرب، وعلى الفور بعدها، اهتماماً خاصّاً بالأكراد في كرمنشاه (بختران حالياً) حيث كانت عشيرة سنجابي من أكثر

---

(1) أرشيف سياسة روسيا الخارجية قسم «أرشيف الهند الوطني»، برقية رقم 970 بتاريخ 14 تشرين الثاني/نوفمبر عام 1918.

العشائر نفوذاً فيها[1]. و«استأثرت منطقة كرمنشاه باهتمام خاص وبأهمية بالنسبة للإنكليز، أي أنها يجب أن تكون بمثابة تتمة لفكرة دولةٍ منيعةٍ تحت الحماية البريطانية وقائمة على الطريق بين تركيا وما وراء القفقاس وبلاد فارس وميسوبوتاميا وعليها الحفاظ على مصالح بريطانيا في ميسوبوتاميا»[2].

وباءت جميع المحاولات باستمالة عشيرة سنجابي إلى جانب الإنكليز بالفشل، عندئذٍ استخدمت القوة ضدها. فشرع الإنكليز في تشكيل بوليسٍ خاص بهم على نمط البوليس الذي قاموا بتشكيله في جنوب إيران، وجرى تأليب العشائر المجاورة ضد عشيرة سنجابي، كما تم اعتقال زعيم العشيرة قاسم خان ونُفي إلى بغداد، بينما أرسل شقيقاه قسراً إلى طهران. وأخيراً زُجَّ بالطيران الحربي في المعارك ضد أفراد عشيرة سنجابي، هذا الطيران الذي سرعان ما أصبح حجة بريطانيا المفضلة في علاقاتها المتبادلة مع العشائر الكردية وغيرها من العشائر في العراق وإيران. وانهزمت عشيرة سنجابي ونُهبت أموالها التي قدرت بعشرة ملايين تومان[3].

كما ظهر في هذه المرحلة مشروع استخدام أكراد خراسان وقود حرب للاستعمار البريطاني. فقد اقترح رئيس البعثة العسكرية البريطانية في تركستان

(1) سنجابي - شبه رحل؛ تشكلت العشيرة في نهاية القرن السادس عشر من الكاشكايين والشهرزوريين واللور وبلغ عدد قُراها 150 قرية. ويعتنق أفراد عشيرة سنجابي مذهب علي - إلهي.

(2) أ. فينوغرادوف، «العشائر الرُحل في فارس ودورها السياسي»، الحياة الدولية: العدد 3 (121)، 1922، ص 13.

(3) أرشيف سياسة روسيا الخارجية قسم «أرشيف الهند الوطني». برقية الجنرال ماليسون إلى قائد الأركان العامة في سيمل بتاريخ 27 تموز/يوليو 1919 وبرقية نائب الملك في الهند إلى وزير شؤون الهند بتاريخ 9 تموز/يوليو 1919، Persia, Series, Part 26, Situation in Persia.

الجنـرال أو. ماليسـون المتمركـز فـي مـا وراء بحـر قزويـن إلـى جانـب الثـورة المحليـة المضـادة تجنيـد 300 كـردي «كمـادة جيـدة» فـي حـال دخـول البلاشـفة إلى خراسـان. بيد أن هـذه الخطـة قوبلـت بالرفـض مـن جانـب ولـي العهد بسـبب عدم أمـان الأكـراد، الأمر الـذي يكـون عرضيـاً للغاية.

وعلـى العمـوم لم يتمكـن الإنكليز فوراً من إخضاع أكراد إيران لإشـرافهم العسـكري والسياسـي ولكـن، كمـا يبـدو، لم يشـغل هذا الأمر بـال الحكومـة البريطانية كثيـراً معتبرة أن «الفطيـرة» الإيرانية لـن تفلت منها.

ثانياً: على الجبهة الديبلوماسية

لـم تكـن وجهـة النظـر الداخلية للقضية الكردية شـأنها في ذلك شـأن قضايا الشـرق الأوسـط الأخـرى فـي المرحلـة المدروسـة مهمـة أوليـة بالنسـبة للذيـن كانـت زمـام أمور بريطانيـا العظمـى بأيديهـم، فقـد كان أهـم أمـرٍ بالنسـبة إليهـم فـي الأشـهر الأولـى التـي أعقبـت الحـرب هـو نيـل اعتـراف عالمـي باحتكارهـم حـق السـيطرة على منطقة الشـرق الأوسـط بمـا فيهـا كردسـتان والأراضـي المجاورة لهـا، التي حصلـوا عليها عمليـاً عن طريق القـوة العسـكرية وبدرجـةٍ كبيـرة (ولكـن ليـس بصـورة كاملـة ولا فـي كل مـكان). والآن سـارعت لنـدن فـي تثبيـت الأراضـي التـي احتلتهـا فـي الشـرق الأوسـط قانونيـاً، ولكن لم يكـن ذلـك أمـراً ميسـوراً. وكان مـن المتوقـع أن تأتي العقبـات من جانب فرنسـا والولايات المتحـدة الأميركيـة فقـد كان لهاتيـن الدولتيـن العظمييـن مصالـح اسـتراتيجية وسياسـية هامـة فـي الشـرق الأوسـط، فبريطانيـا كانـت مرتبطـة بفرنسـا التـي أسـهمت بالقسـط الأكبـر فـي إحـراز النصـر علـى الجبهة الغربيـة، ولعبت فيهـا دوراً رئيسـاً في حل المسـألة الألمانيـة التـي كانـت ـ بالطبـع ـ مسـألة رئيسـة بالنسـبة لجميـع الـدول الكبـرى، وكان

لفرنسا القول الفصل في مناقشة قضايا البلقان والقضية البولونية، وأخيراً لا يجوز إغفال القوات الفرنسية المسلّحة في شبه جزيرة البلقان وفي شرق البحر الأبيض المتوسط، كما أن قوة أميركا المالية والاقتصادية أرغمت بريطانيا على أن تحسب لها حساباً، حيث وجدت بريطانيا نفسها في سنوات الحرب مدينةً لأميركا بالمعنى الحرفي للكلمة، الأمر الذي أدّى ـ بطبيعة الحال ـ إلى تبعية سياسية معينة (مع أنها لم تكن بذلك المستوى مثلما كان في أعقاب الحرب العالمية الثانية).

ذلكم هو ميزان القوى قبل بدء المعركة الدبلوماسية حول «الإرث التركي»، والتي كانت الأوراق الرابحة فيها بأيدي الإنكليز الذين لم يتوانوا في استخدامها، أما كردستان فلم تكن المكافأة الوحيدة، بل كانت ثمينة جداً للامبراطورية البريطانية في عملية التقسيم القادمة.

وكان أمام الدبلوماسية البريطانية مهمتان مرتبطتان ببعضهما بعضاً ارتباطاً وثيقاً؛ الأولى، الحصول على موافقة الحلفاء لترك الأراضي التي احتلتها بريطانيا لها عملياً؛ والثانية، خلق الظروف التي تسمح لبريطانيا بتوسيع مجال نفوذها في الشرقين الأوسط والأدنى في المستقبل وعلى «أساسٍ قانونيّ»، ولكن تطلّب ذلك فرض رقابة صارمة على الاتفاقيات بين الحلفاء في زمن الحرب بشأن تقسيم تركيا الآسيوية.

وفي نهاية الحرب تغيّر الوضع الدولي عموماً وفي الشرق الأوسط خصوصاً تغيّراً كبيراً بالمقارنة مع عام 1915-1916 عندما أُبرمت هذه الاتفاقيات. وحوّل الحدث الرئيس ـ الثورة في روسيا وخروجها من الحرب ـ اتفاقية عام 1915 حول القسطنطينية والمضائق حبراً على ورق، وتم بذلك تقويض اتفاقية سايكس ـ بيكو أيضاً المرتبطة عضوياً بالاتفاقية السابقة. وأصبحت لدى بريطانيا ذريعة للتخلص من المواد التي لم تكن لمصلحتها في هذه الاتفاقية.

ومن أكثر الأمور التي لم تجد قبولاً لدى بريطانيا في هذه الاتفاقية: الاتفاق الذي يقضي بوضع (منطقة «أ») شمال العراق (ولاية الموصل) ضمن مجال النفوذ الفرنسي. وقدأكذت مصادر علمية واسعة حول مسألة الموصل وبصورة دائمة، على أن الموصل كانت ضرورية لبريطانيا سواءً لاعتبارات اقتصادية بحتة، أم لاعتبارات سياسية ـ عسكرية. فكما هو معروف استولت بريطانيا قبل الحرب العالمية الأولى على نفط الموصل بعد أن زادت من حصة مشاركة بريطانيا في شركة «تيركيش بتروليوم» إلى 4/3 تاركة للألمان الرُّبع فقط، ولم تكتفِ بإبعاد كل من تركيا وولاية الموصل ذات السيادة، والأكراد إبعاداً تامّاً ومالكي حقول البترول عن المشاركة في استثمار نفط الموصل بل أبعدت كذلك الأميركيين الذين قد حصلوا على امتياز نفطي في العراق[1].

قدمت هزيمة ألمانيا وحليفتها تركيا (المفترضة في مرحلة عقد اتفاقية سايكس ـ بيكو) آفاقاً واقعية لبريطانيا كي تصبح المالكة الوحيدة والتامة لخط الموصل، ولكن ذلك كان يحتاج إلى ضمان إشراف سياسي تامّ على العراق كله وأمن حدوده كاملة، والشمالية منها بوجه خاص، وكتب المؤلف البريطاني بروكس مشيراً إلى أن «قيام الملكية في العراق ضمن حدوده الحالية اقتضتها سياسة بريطانيا العظمى الخارجية «والسياسة النفطية» وشركة النفط الأنكلو ـ فارسية». وأردف يقول: «إذا لم تشمل الحماية البريطانية في ميسوبوتاميا منطقة راوندوز الجبلية في الشمال، فإنها تفقد أهميتها الاستراتيجية. فبدلاً عن أن يتم وضع حاجزٍ منيعٍ بين الساحل الشرقي للبحر الأبيض المتوسط وإيران وكذلك المناطق الأخرى الواقعة خلفهما تركت

(1) ل. ديني، الصراع على احتكار النفط، موسكو ـ لينينغراد؛ 1949، ص 43؛ وغيراسيموف، النفط العراقي، موسكو، 1969، ص 9-13.

بريطانيا خطوط المواصلات الحيوية الهامة بين هذه المناطق في أيدي دولةٍ كبرى أخرى»[1] (ويعني هنا اتفاقية سايكس ـ بيكو).

وقد عمّق كارل هوفمان الذي كان يضمر البغضاء للإنكليز وجهة نظر مماثلة قبل ذلك حيث كتب يقول: «إن الأهمية الأساسية لميسوبوتاميا هي إقليمية ـ سياسية، ذلك أن هذه المنطقة عبارة عن حلقة رئيسة في الاتصال البري المخطط له بين مصر والهند. وحتى لو لم يكن النفط موجوداً هنا، لكانت هذه المنطقة تمتلك الأهمية نفسها للسياسة البريطانية، وبما أن النفط موجود هنا فإن أهميتها السياسية ـ الإقليمية تزداد، وعلاوة على ذلك فإن أهميتها الخاصة كمنطقة نفطية تستند أيضاً إلى الأهميـة الإقليمية ـ السياسية... ويستحيل من وجهة نظر مضمون السياسة العملية وضع حدٍ بين أهمية المنطقة الإقليمية ـ السياسية والنفطية ـ السياسية». وانطلاقاً من هذه النظرية قدر هوفمان بصورةٍ سلبية تماماً أهمية اتفاقية سايكس ـ بيكو بالنسبة لبريطانيا: «وبوجه عام من شأن ميسوبوتاميا أن تفقد أهميتها الإقليمية ـ السياسية بعد حرمانها من الموصل، وفقط أثناء السيطرة على هذه المنطقة تتم حماية ميسوبوتاميا بالجبال من الشمال. وفي الوقت ذاته وجدت في ولاية الموصل حلاً واضحاً لمسعاها في الخروج إلى البحر المتوسط، وتمر عبر الموصل أيضاً أكثر طرق الاتصال الملائمة مع بلاد فارس. إن الموصل عبارة عن نقطة وصل في الاتحاد المباشر المخطط للجزء الشرقي من البحر المتوسط مع الهند، واقتطاع الموصل من شأنه أن يؤدي إلى أن هذا الطريق في جزئه الغربي يفقد الاتصال مع مصر إثر تحييد فلسطين. وقصارى القول: من شأن اتفاقية سايكس ـ بيكو إحباط كل سياسة الاتصال البري مع الهند

(1) مايكل بروكس، النفط والسياسة الخارجية، موسكو، 1949، ص 101-102.

ودون قيد أو شرط». وأكّد هوفمان على أن «السياسة البريطانية لم تحسب أبداً الحساب لاتفاقية سايكس ـ بيكو كعاملٍ هام وواقعي» وخصوصاً في نهاية الحرب، عندما تمكنت الديبلوماسية البريطانية وهي تعزف على وتر المصالح العامة للدولتين العظميين والمسألة الألمانية من إقناع الأوساط الديبلوماسية الفرنسية بضرورة إعادة النظر في اتفاقية سايكس ـ بيكو، وأن هدف بريطانيا النهائي هو «نزع منطقة الموصل الهامة من فرنسا. ومن هنا نشأت «مسألة الموصل» كمشكلة أنكلو ـ فرنسية»[1].

إن الأفكار الواردة هي من طبيعة أنصار المبادئ اللاعلمية والرجعية المستخدمة لتبرير سياسة الدولة الامبريالية التي تنطوي على حقائق لا جدال فيها. لكنها تغفل جانباً هاماً ضرورياً لفهم الوضع الناشئ في الشرق الأوسط. فلقد كانت بريطانيا بحاجة إلى الموصل ليس فقط لأغراض «دفاعية» كعنصراستراتيجي ضروري هام يضمن استمرارية مسلسل ممتلكات بريطانيا الكولونيالية من القاهرة وحتى كلكوتا. وعندما بذلت بريطانيا جهودها لإعادة النظر في اتفاقية سايكس ـ بيكو فإنها توخَّت هدفاً هجومياً معيناً تماماً وهو أن تصبح الموصل رأس جسرٍ لها تنشر منه التوسع العسكري ـ السياسي البريطاني في الاتجاهات الشرقية والغربية إلى ما وراء القفقاس والبحر الأسود. وبعبارة أخرى كان الهدف المباشر لهذا التوسع هو تركيا وكردستان إيران وأرمينيا (الغربية) التركية، ولم يكن بوسع بريطانيا اعتبار مواقعها راسخة في الشرق الأوسط دون فرض إشراف ثابت على هذه الأراضي الاستراتيجية المرتفعة والغنية بالثروات الطبيعية، وبالتالي أصبحت المسألة الكردية بالذات أثناء التسوية السلمية ترتدي أهمية أولية للأوساط الحاكمة في بريطانيا، وشرعت

---

(1) كارل هوفمان، السياسة النفطية والاستعمار الأنكلو ـ الساكسوني، لينينغراد، 1930، ص 71، 81، 82، 85.

الدبلوماسية البريطانية تستغلها وبمهارة بغية تقويض اتفاقية سايكس ـ بيكو بالدرجة الأولى.

لقد وصف دافيد لويد جورج في مذكراته المبكرة بعد الحرب اتفاقية سايكس ـ بيكو بأنها «أغبى وثيقة»، كما استخدم كيرزون عبارات مماثلة لا تقل شأناً عنها، حيث كتب يقول: «عندما وضعت اتفاقية سايكس ـ بيكو اعتزم واضعوها بلا شك... على شيء شبيه بصورةٍ خياليةٍ تعني وضعية لم تكن قائمة آنذاك، والتي من الصعوبة بمكان أن تنشأ يوماً ما، وهنا يكمن ـ في اعتقادي ـ التفسير الرئيسي لذلك الجهل الفظ الذي رُسمت به خطوط الحدود في هذه الاتفاقية»[1].

وبطبيعة الحال كان من السهولة نشر اتفاقية سايكس ـ بيكو بعد أو وقعت الواقعة، في حين أنه ترتب على الدبلوماسية البريطانية في وضع معيَّن نشأ في نهاية الحرب العالمية الأولى والتسوية السلمية التي أعقبتها، القيام بنشاط غير قليل من أجل إلغاء هذه الاتفاقية، وقد شرع فيه قبل عامٍ من هزيمة الدول الكبرى في الاتحاد الرباعي.

وأحد المشاريع الأولية المقدمة لإعادة النظر في الاتفاقيات المبرمة بين الحلفاء حول تقسيم آسيا التركية وفي اتجاهٍ معادٍ لفرنسا كان قبل أوائل تشرين الأول/أكتوبر 1917، وكما كتب السفير البريطاني في فرنسا اللورد ف.ل. بيرتي في مذكراته اليومية بتاريخ 2 تشرين الأول/أكتوبر عام 1917، «أن عضو البرلمان العقيد أوبريه هربرت المعروف بميوله للأتراك اقترح التخلي عن آسيا الصغرى لتركيا ومنح أرمينيا «وضعاً شبه مستقل» وإقامة «نظام خاص»

(1) أكد كيرزون على أن الخبير الإنكليزي مارك سايكس لم يوافق على هذه الاتفاقية وعمل بإكراه من وزارة الخارجية انظر: لويد جورج، حقيقة مفاوضات الصلح، الجزء الثاني، موسكو، 1957، 216.

في ميسوبوتاميا وشبه جزيرة العرب تحت القيادة البريطانية والتركية»، وينبع من هذا المشروع بوجه خاص أن الأراضي الكردية يجري عزلها عن منطقة النفوذ الفرنسي، وقد أعرب عن شكوكه الثابتة في أن فرنسا وإيطاليا تتخليان عن دعواتهما إزاء آسيا الصغرى[1].

نشأت في نهاية عام 1917 وللمرة الأولى، فكرة دولة ـ سياسية منفصلة للأكراد في الامبراطورية العثمانية؛ زد على ذلك أنها نشأت في بريطانيا بالذات أو في مجال نفوذ الدبلوماسية البريطانية.ففي 18 كانون الأول/ديسمبر، جرى لقاء بين الدبلوماسي البريطاني ف.خ. كير (في ما بعد اللورد لوتيان) ورئيس البعثة الدبلوماسية للمنشآت المصرية التعليمية خ. بارودي الذي عرض وجهة نظر أنصار الحلفاء في الحكومة التركية حول شروط السلام. وتضمن الحديث الفقرة الشهيرة التالية: «ف (أرمينيا) تعترف المجموعة الموالية للحلفاء في اللجنة[2] بفشل الإدارة التركية التامّ في أرمينيا. وتثير وحشية الأتراك وأعمال القتل التي ارتكبوها في أرمينيا الخجل لدى هؤلاء الناس، وهم يرغبون في وضع قرار مصير أرمينيا تحت تصرف الدول الأوروبية الكبرى وبصورةٍ تامة ولكي يضمنوا تنفيذ قرارهم هذا، فهم يريدون عزل الأكراد عن الولايات الأرمنية في ولاية كردية منفصلة»[3]. ولم يكن معروفاً بالدقة ردّ فعل الجانب البريطاني على هذا الإيضاح التمهيدي، لكنه كان متعاطفاً بلا شك.

وفي هذا الوقت بالذات دخل المصطلح الجغرافي «كردستان» وللمرة الأولى في قاموس الدبلوماسية الإنكليزية. وجاء في المعاهدة السرية حول

---

(1) لورد بيرتي، خلف كواليس دول الحلفاء. مذكرات السفير البريطاني في باريس. 1914-1919، موسكو ـ لينينغراد، 1927، ص 156.

(2) كان يُعنى بحزب لجنة «الاتحاد والترقي» الحاكم في تركيا عام 1908-1918.

(3) لويد جورج، مذكرات الحرب، الجزء 5، موسكو، 1938، ص 52.

تقسيم مناطق النشاطات في روسيا والمبرمة بين بريطانيا وفرنسا في 23 كانون الأول/ ديسمبر عام 1917 حسب أقوال وزير الإمداد الحربي ونستون تشرشل في حكومة لويد جورج، أن المنطقة البريطانية كانت تتألف من «أراضي القوزاق، والقفقاس، وجيورجيا وكردستان». ويجب أن تتمتع «شعوب جيورجيا، وأرمينيا، وأذربيجان بحماية قوات الاحتلال البريطانية. وقد تمّ الحيلولة دون دخول البلاشفة في تركيا (التي كانت خاضعة تماماً آنذاك) وإلى كردستان أو في بلاد فارس»[1].

ويستحق الاعتبار أن تشرشل الذي كان بوسعه أن يرى قبل عددٍ كبيرٍ من الساسة في القرن العشرين وبصورة أفضل ظواهر هامة وجديدة في العلاقات الدولية (على الرغم من أنه أعطى تفسيرات مشوهة ـ كما هو مثلاً، هنا ـ حول«تدخل البلاشفة»)، فهو لم يذكر كردستان في نسق واحد مع جيورجيا وأرمينيا فقط، وكانتا آنذاك مواضيع ومواد للعلاقات الحقوقية الدولية ـ العلنية، بل مع تركيا وإيران الدولتين الكبيرتين والمستقلتين. وأظن أن هذا الكشف المفاجئ للحقيقة الجغرافية قد قام به تشرشل بتسديد عن بعد.

وبينما استمرت الديبلوماسية البريطانية في الإعداد لتقسيم الامبراطورية العثمانية، فالدب لم يُقتل بعد، لكن الصيادين سارعوا في الاتفاق ليس على التقسيم فقط، بل وعلى إعادة تقسيم جلده. فلقد غيّر خروج روسيا الثوري من الحرب ودخول الولايات المتحدة الأميركية وتقدمها بدعاوى فردية لفرض زعامتها على العالم، تغييراً كبيراً في الوضع، الذي تمت فيه عملية تقسيم «التركة العثمانية»، كما طرأ تغيير على تكتيك الديبلوماسية البريطانية إزاء هذه المسألة.

---

(1) ف. تشرشل، الأزمة العالمية، موسكو ـ لينينغراد، 1932، ص 105، 106؛ تاريخ الديبلوماسية، الطبعة الثانية، الجزء 3، موسكو، 1965، ص 72.

وفي أعقاب إجراءات الحكومة السوفياتية الأولى في السياسة الخارجية («مرسوم السلام» وغيره)، ونشر نصوص الاتفاقيات السرية بين دول الحلفاء الكبرى حول تقسيم تركيا على صفحات الجرائد السوفياتية، لم يَعُد بوسع بريطانيا وحلفائها التمسك رسمياً بالنهج الكولونيالي السابق، وبسياسة الإلحاق في المسألتين القومية والكولونيالية. وكان الأميركيون أول من أدرك ضرورة التمويه معلنين على لسان الرئيس ف. ويلسن في 8 كانون الثاني/يناير عام 1918 بنوده الـ «14» الشهيرة التي من شأنها شل التأثير الثوري لمبادرات السلطة السوفياتية الجديدة بالعبارات الديماغوجية، وفي آن واحدٍ مساعدة الولايات المتحدة الأميركية تحت ستار «الإمكانيات المتكافئة» في احتلال مركز الصدرة في العالم بقدراتها الاقتصادية الكبيرة. كما تناول البند الثاني عشر كردستان، ونص على أن مناطق الامبراطورية العثمانية غير التركية «يجب أن تحصل على ضمان صريح لوجودها وحق تقرير المصير للقوميات غير التركية»[1].

ويستحق الاعتبار ردّ فعل الحكومة البريطانية على بنود ويلسن الأربعة عشر، فقد كتب لويد جورج يقول: «لم تعتبر أية دولة من دول الحلفاء إعلان ويلسن على خلافٍ مع بياناتها بالذات بصدد المسائل الأساسية، على الرغم من عدم قبول أية دولة من دولة الحلفاء به رسمياً، ولم تشكل هذه البنود الأربعة عشر سياسة الحلفاء الرسمية»[2] وبعبارات أخرى: نحن «مع» وعلى استعداد لمواكبة الأحداث، لكننا سوف نتوخى أثناء ذلك مصالحنا الخاصة. وهذا ما فعله الإنكليز وحلفاؤهم على حدّ سواء.

---

(1) يو.ف. كلوجينكوف، وأ.ف. سابانين، السياسة الدولية المعاصرة في المعاهدات والمذكرات والإعلانات، الجزء 2. من الحرب الامبريالية وحتى رفع الحصار عن روسيا السوفياتية. موسكو، 1926، العدد 88، ص 109.

(2) جورج، مذكرات الحرب، الجزء 5، ص 41.

وعلى الفور انطلقت من لندن تفسيرات حول أن التحرير سيكون ناقصاً، فقد جاء في إعلان لويد جورج منذ تاريخ 5 كانون الثاني/يناير عام 1918 أن «موافقة المحكومين يجب أن تكون أساساً لكل تسوية إقليمية في هذه الحرب»[1]، ولكن جرى الإعلان في ما بعد أن الحلفاء لم يضعوا نصب أعينهم سواء في الإعلان أم في الأربعة عشر بنداً للرئيس ويلسن: الاستقلال التام لشعوب مختلفة مستعبدة من قِبل ألمانيا والنمسا ـ المجر وتركيا باستثناء بولونيا...»[2] وقد ركّز لويد جورج في كلماته آنذاك وعن وعي ـ كما يُقال ـ على الجانب السلبي للمسألة، على ما ينبغي أن يكون تاركاً في الضباب النظام القادم للأقاليم غير التركية في الامبراطورية العثمانية. وقال: «جرى النظر في قراراتنا الاعتراف بالظروف القومية الخاصة لشبه جزيرة العرب، وأرمينيا، وميسوبوتاميا، وسوريا، وفلسطين. والآن لا توجد حاجة لمناقشة ما هو الشكل الذي سيأخذه هذا الاعتراف بالدقة في كل حالةٍ منفردةٍ، ويجب الإعلان فقط بأن إعادة السيادة السابقة إلى الأراضي التي أوردت ذكرها غير قابل للتحقيق»[3].

(1) جورج، حقيقة معاهدات الصلح، الجزء 2، ص 9.

(2) المصدر السابق، ص 10.

(3) المصدر السابق، ص 10-11. قبل ذلك بقليل كان موقف الجانب البريطاني أكثر وضوحاً في المفاوضات مع رئيس بعثة الصليب الأحمر التركي مختار بك حول الصلح المنفرد، والتي أجراها سكرتير لويد جورج كير والجنرال ي.خ. سميث، وقد جرى النظر مسبقاً في تشكيل حكومات خاصة تتمتع بحكم ذاتي في أرمينيا وسوريا وميسوبوتاميا وفلسطين والجزيرة العربية أو «إدارة مختلطة من الموظفين المحليين والأوروبيين تحت حماية دولةٍ كبرى من دول الحلفاء أو عدة دول منها بمثابة استطلاع تمهيدي انظر: جورج، مذكرات الحرب، الجزء 5، ص 54؛ لازاريف، انهيار السيطرة التركية، ص 196-197.

ومع اقتراب نهاية الحرب، استمر الإنكليز بلا شرطٍ في التحضير السياسي والديبلوماسي لإعادة تقسيم «التركة العثمانية» التي لم يجرِ تقسيمها بعد، ولهذا الغرض تمّ في آذار/مارس عام 1918 في المكتب العسكري للويد جورج وبرئاسة عضو المكتب ج.ن. كيروزن تشكيل «اللجنة الشرقية» التي عليها تنسيق «السياسة البريطانية بين اليونان وأفغانستان». ومنذ ذلك الحين بدأ اللورد كيرزون يلعب دوراً بارزاً في انتهاج السياسة الشرقية لبريطانيا العظمى، مع أن لويد جورج كان يترك لنفسه القول الفصل عالماً بميوله المتطرفة، وخصوصاً لم تتم الموافقة على توصية هذه اللجنة إلى مؤتمر الصلح من قِبل المكتب العسكري الذي لم يكن راغباً في ربط يديه[1].

وقبل شهرٍ تقريباً من انتهاء الحرب، وافق المكتب العسكري البريطاني على نص المعاهدة حول الهدنة مع تركيا، التي وافق عليها مؤتمر الحلفاء المنعقد في 7 و8 تشرين الأول/أكتوبر عام 1918، ونظر في فرض إشراف الحلفاء على جميع الخطوط الحديدية في تركيا بما فيها الواقعة تحت إشراف الأتراك في ما وراء القفقاس وتسليم نفق طوروس للحلفاء وانسحاب القوات التركية من شمال ـ غرب إيران وما وراء القفقاس إلى حدود ما قبل الحرب. وجاء في المادة الرابعة عشرة: تستسلم معظم الحاميات التركية في الحجاز وآشور، واليمن، وسوريا، وكيليكية، وميسوبوتاميا إلى قائد عسكري للحلفاء أو لممثل عربي الانتماء»[2]، وكان ذلك يعني عملياً موافقة تركيا على احتلال القوات البريطانية لجميع المقاطعات التركية بما فيها الكردية، من الجزء الآسيوي للامبراطورية العثمانية (باستثناء المناطق الداخلية في شبه جزيرة

(1) John Darwin, Britain, *Egypt and the Middle East. Imperial Policy in the Aftermath of War.* 1918-1922 , New York, 1981, P. 162.

(2) جورج، مذكرات الحرب، الجزء 6، موسكو، 1937، ص 140.

العرب التي سُلّمت إلى حليف الإنكليز آنذاك حسين بن علي حاكم مكة). ونعيد إلى الأذهان أن هدنة مودروس قد تمت مراعاتها في هذا الإطار.

وهكذا باتت واضحة رغبة الإنكليز في العمل ليس ضد شعوب الشرق الأوسط فقط، ولكن ضد مصالح فرنسا حليفتهم الغربية الرئيسة. إلا أن بريطانيا وفرنسا وقفتا متضامنتين ظاهرياً وبخاصةً في نهاية الحرب وفي الأشهر الأولى بعدها، عندما كان ينبغي في مرحلة الانعطاف الحاسم لمجمل نظام العلاقات الدولية المتكونة تاريخياً استعراض الوحدة سواء ضد المنافسين الجدد (وبالدرجة الأولى ضد أميركا وكذلك اليابان وإيطاليا اللاهثتين وراء التقسيم)، أم ضد الشعوب المحتلة التي هبّت للنضال التحرري والتي أصبحت روسيا السوفياتية منارةً لها. ولقد كان البيان الأنكلو ـ فرنسي بتاريخ 7 تشرين الثاني/نوفمبر عام 1918 مثالاً على هذا التضامن الظاهري.

وجاء في هذا البيان أن «الهدف الذي تتوخاه كلّ من فرنسا وبريطانيا العظمى في الحرب هو تحرير الشعوب التي رزحت طويلاً تحت النير التركي نهائياً وبصورة تامّة، وتشكيل الحكومات الوطنية والإدارات التي سوف تكون مبادرة السكان المحليين واختيارهم الحر مصدراً للسلطة فيها. ولأجل تحقيق هذه الرغبات اتفقت فرنسا وبريطانيا العظمى على تأييد وتشكيل الحكومات والإدارات المحلية في سوريا وميسوبوتاميا اللتين حررهما الحلفاء، وكذلك على الأراضي التي يعتزمون تحريرها الآن. وتعترف فرنسا وبريطانيا العظمى بهذه الحكومات فور تشكيلها فعلاً، ولا توجد لديهما أية رغبة في فرض هذه المؤسسات أو تلك على سكان هذه المناطق، سوى هدف واحد هو جعل هذه المؤسسات والحكومات التي شكلها السكان أنفسهم وبشكل حرّ تعمل بصورة طبيعية من خلال تقديم المساعدة العملية والدعم لها، وتأمين قضاء موحّد وعادل للجميع وتقديم المساعدة للبلاد في تطورها الاقتصادي من

خلال تشجيع المبادرة المحلية وتأييدها، وضمان نشر التعليم وكذلك وضع حدٍ نهائي للعداوات التي استغلها الأتراك ردحاً طويلاً من الزمن خلال تنفيذ سياتهم. ذلكم هو الدور الذي تأخذه على عاتقها الحكومتان في الأراضي المحررة»[1].

وقد تكون هذه الوثيقة أنموذجاً للثرثرة الديماغوجية، لكنها بالكاد تخفي النيّات العدوانية والاستعمارية لواضعيها، وخصوصاً ورد ذكر الأراضي «التي يحاول الحلفاء تحريرها الآن» بصورة رائعةٍ. وهذا ما قِيل بعد أسبوعٍ من استسلام تركيا فعلاً!. فقد تمّ يوم إعلان البيان «تحرير» معظم المناطق غير التركية في الامبراطورية العثمانية باستثناء أرمينيا وكردستان التركية. وواضحة تماماً مرامي واضعي البيان، بمقدار ما كانت واضحة الأهداف الحقيقية لمساعدتهم غير المطلوبة في «تحرير الأراضي».

ولكن هذا ـ كما يُقال ـ كان وصفاً عامّاً للوثيقة الواردة، فقد توخى بيان 7 تشرين الثاني/نوفمبر عام 1918 أهدافاً محددة تماماً، زد على ذلك أنها كانت لمصلحة لندن على الأغلب، ولقد تحدث عن ذلك لويد جورج في وضع هادئ بعد أن تخلى عن دفة الحكم.

فحسب أقواله، نُشر هذا البيان في الصحافة العربية المحلية «لتهدئة العرب» بخصوص نشر المفاوضات السرية في الصحافة السوفياتية، أي أنه كان يرمي إلى خداع العرب وغيرهم من شعوب الشرق الأوسط تجاه نيّات الحلفاء، وأردف لويد جورج يقول: «باستثناء «ما كشفه البلاشفة» فقد تمّ نزع الثقة من اتفاقية سايكس ـ بيكو لاعتبارات عملية أخرى، فقد اعتبرت السلطات البريطانية أن الاتفاقية بحاجةٍ لإجراء تعديلين فيها على أقل تقدير،

(1) جورج، حقيقة مفاوضات الصلح، الجزء 2، ص 225-226.

التعديل الأول يتناول فصل الموصل من عداد ميسوبوتاميا: فمن شأن العراق أن يتضرر كثيراً من النواحي المالية والاقتصادية بحرمانه من حبوب الموصل ونفطها، وحسب التعديل الثاني يجب تقسيم فلسطين إلى ثلاثة أجزاء، على أن يوضع كل جزءٍ تحت إدارة خاصة»[1]، وهذا ما يبدو أهم ما في الأمر. ومع أن بيان 7 تشرين الثاني/نوفمبر عام 1918 كان يعدّ بياناً أنكلو - فرنسياً فإنه كان عملياً يصب الماء في طاحونة بريطانيا على الأغلب، طالما أنه كان تفسيره بمثابة رفضٍ فعلي لاتفاقية سايكس - بيكو التي باتت غير صالحة لبريطانيا. ولا يستبعد أن الدبلوماسية البريطانية هي التي حثت على ذلك.

وبهذا الشكل صاغت الدبلوماسية البريطانية موقفها في وقتٍ شارفت فيه العمليات العسكرية على جميع جبهات الحرب العالمية على نهايتها، وأثناء الإعداد لمفاوضات الصلح، من اتفاقية سايكس - بيكو أيضاً، التي شاخت من وجهة نظرها بوجه عام، ومن ولاية الموصل الهامة من الناحية الاستراتيجية التي تضم جزءاً كبيراً من كردستان الجنوبية بوجه خاص. ولقد كان هذا الموقف عدوانياً وكولونيالياً من جهة، ومعادياً لفرنسا ويتعقب أهدافه الخاصة من جهة أخرى. ولم تثر أية شكوك رغبة في احتلال ميسوبوتاميا التاريخية كلها بما في ذلك مقاطعة الموصل. وحسب أقوال الباحث الأميركي هوارد فإن بريطانيا أرادت إنشاء «اتحاد عربي مستقل أو كونفدرالية محافظات»، وبسط سلطتها و«بموافقة السكان» على كردستان الجنوبية التي «قد تصبح ذات حكم ذاتي مع أنه لا ينبغي أن تضم جميع العشائر الكردية»[2]، لكن مستقبل نظام الدولة

(1) المصدر السابق، ص 226.

(2) Harry N. Howard, *The King-Crane Comission. An American Inquire in the Middle East* , Beirut, 1963, P. 17

في الأراضي المحتلة عبارة عن تفاصيل، لا تقلل أبداً من الجوهر الاستعماري لمشاريع لندن في العراق، في حين أن التذكير بكردستان الجنوبية هام للغاية على الرغم من أن هوارد ـ كما يبدو ـ لم يتصور حدودها بدقة.

ومما لا شك فيه أن المسألة الكردية أصبحت تلعب دوراً هامّاً في تلك اللعبة الدبلوماسية التي باشرت بها لندن في عام 1917 وفي عام 1918 حول إعادة تقسيم الجزء الآسيوي من «التركة العثمانية»، ولم ينحصر الأمر في أن تعبير «المسألة الكردية» أو «كردستان» لم يكن شائعاً كثيراً في الدبلوماسية البريطانية آنذاك (وفي ما بعد يقول لويد جورج للرئيس ويلسن بأن مصطلح «كردستان» لم يرد في المقترحات البريطانية لأنه كان يدخل في عداد مصطلح «ميسوبوتاميا»)[1] والأهم من ذلك لم تتصور الأوساط الحاكمة في بريطانيا العظمى «التسوية السلمية» في الشرق الأوسط دون فرض إشرافها الفعلي المباشر وغير المباشر على كردستان، وعلى الجنوبية منها في المرحلة الأولى[2]. ووصل الوفد البريطاني إلى باريس لحضور مؤتمر الصلح حاملًا معه ذلك.

لقد كان «العفش الشرقي» للوفد الفرنسي ضئيلاً جداً، إذ لم يكن لدى الفرنسيين شيء ما يعزز من دعواتهم ما عدا وحدات عسكرية رمزية صرفة من التي حاربت أثناء طرد الأتراك من سوريا ولبنان. ولقد كان بوسعهم عملياً أن يأملوا في الحصول على هذين البلدين فقط، ولم يكن ذلك مؤكداً، وكما تبيّن من نص هدنة مودروس فإنه ترتب على فرنسا ترك الموصل نهائياً، وأدى

(1) المصدر السابق، ص 21.

(2) يجب الأخذ بعين الاعتبار أن الأطر الجغرافية لمصطلحي «كردستان» و«المسألة الكردية» كانت غير واضحة جداً وتضمنت مناطق في ميسوبوتاميا وأرمينيا وسوريا.

كل ذلك إلى زيادة التنافس الأنكلو - فرنسي في الشرق الأوسط[1]. وقد تذكر لويد جورج قائلاً: «لقد فرّقت الهدنة مع الأتراك بيني وبين كليمنصو للمرة الأولى وبشكل جدّي». وأردف يقول: «مما لا شك فيه أن الفرنسيين وقفوا في تلك الآونة غيارى من الوضع الذي شغلناه في مصر وفلسطين وميسوبوتاميا، ولذلك أرادوا الاحتفاظ في أيديهم بجميع المفاوضات المقبلة في البلقان ومع تركيا، ومن ناحية أخرى آثر الأتراك التعامل معنا بالذات»[2].

وعلى أية حال لم يكن النزاع طويلاً وجاداً، فلقد أدرك كليمنصو بحسّه الواقعي أنه ينبغي على فرنسا عاجلاً أم آجلاً التنازل عن مسألة الموصل وسارع في الحصول على التعويضات، وكانت لها حصة في نفط الموصل والزيادة في كيليكية، إضافةً إلى ما تمّ وعدها به حسب اتفاقية سايكس - بيكو. ولقد تمّ عقد اتفاق شفوي بين لويد جورج وكليمنصو أثناء زيارة هذا الأخير إلى لندن في كانون الأول/ديسمبر عام 1918، وحسب أقوال لويد جورج فقد وافق كليمنصو «دون أية أحاديث» على أن «تنضم الموصل إلى العراق، في حين أن فلسطين وقعت من دان وحتى بئر السبع تحت الإشراف البريطاني»[3].

إن تخلي فرنسا الاضطراري عن الموصل (في ذلك الوقت لم يكن نهائياً بعد) لم يدلّ على أن الأوساط الفرنسية الحاكمة قد فقدت الاهتمام بالأراضي التي يسكنها الأكراد في الشرق الأوسط. فأولاً اعتبرت باريس أن الولايات السورية في الامبراطورية العثمانية والتي كانت تدخل في عدادها كردستان

(1) انظر بالتفصيل: لازاريف، انهيار السيطرة التركية في المشرق العربي، ص 200-202.

(2) جورج، حقيقة معاهدات الصلح، الجزء 2، ص 227؛ هوفمان، السياسة النفطية والامبريالية الأنكلو - ساكسونية، ص 87.

(3) جورج، مذكرات الحرب، الجزء 5، ص 165، 167.

الجنوبيـة ـ الغربيـة حصتهـا مـن الغنيمة، وثانياً سـعت فرنسـا كما في الماضي إلى ترسـيخ نفوذهـا الاقتصـادي والسياسـي فـي الشـمال والشـرق مـن سـوريا حتـى فـي ظـل وجـود السـيطرة البريطانيـة علـى هـذه الأراضي، وقـد عُلقت آمـالٌ خاصة على الأقلية المسـيحية (بمـا فـي ذلـك علـى الأرمـن) حيـث اعتبـرت فرنسـا حاميـة لهـا منـذ زمـنٍ بعيـد (رغم أن الكنيسـة الكاثوليكيـة قـد انفصلت عـن الدولة في المرحلة المدروسـة)، مما يـدلّ على أن هـذه الآمـال قـد ارتكـزت علـى أرضيـة واقعية. وهـو ما جـاء في بيان كيـروزن الـذي ألقاه فـي اجتمـاع المكتـب الامبراطـوري بتاريـخ 10 تشـرين الثاني/نوفمبـر عـام 1918: «يطلـب سـكان أرمينيـا أن تقـوم فرنسـا أو أميـركا بحمايـة مصالحهـم»[1]، وقصارى القـول، لم تعتزم باريـس التخلـي عـن مواقعهـا في الشـرق الأوسـط دون معركة.

وممـا يـدل علـى أن الوفـد الفرنسـي فـي مؤتمـر الصلـح المنعقـد فـي باريـس كان مـزوداً منـذ البدايـة ببرنامجـه الخـاص حـول المسـألة الشـرقية هـو أن أ.تارديـه كبيـر مسـاعدي كليمنصـو ومستشـاريه أثنـاء المفاوضـات وضـع فـي أوائـل كانـون الثاني/ينايـر عـام 1919 الخطـة التاليـة:

«3. المسائل الشرقية

(أ) تحريـر القوميـات الواقعـة تحـت نيـر الامبراطوريـة العثمانيـة السـابقة: أرمينيا؛ سـوريا وكيليكيـة؛ الـدول العربية؛ فلسـطين.

(ب) نظام القسطنطينية الذي يكون مسألة خاصة.

(ج) وضع حدود الدول العثمانية.

ويجـب إبقـاء السـيطرة التركيـة لوجـود السـكان الذيـن غالبيتهـم مـن الأتـراك فـي الأجـزاء الغربيـة والوسـطى مـن شـبه جزيـرة آسـيا الصغـرى، ويرغـب هـؤلاء

(1) جورج، حقيقة معاهدات الصلح، الجزء 1، ص 111.

السكان في أن تقوم حكومة وطنية بإدارتهم، وأن مبادئ الحلفاء تفرض عليهم أخذ رغبة الشعب بعين الاعتبار»[1].

وينتج من هذا المشروع وعلى أقل تقدير أن فرنسا قد وقفت أولاً؛ إلى جانب اقتطاع معظم ممتلكاتها غير التركية بما فيها كردستان عن تركيا، وثانياً؛ ظلّت مسألة مستقبل نظام الدولة في هذه الأراضي مادة للنقاش، أي أنها يجب أن تغدو حتماً موضوعاً للمطامع الاستعمارية بما فيها الفرنسية.

وفي نهاية الحرب العالمية الأولى كانت الولايات المتحدة الأميركية من بين الدُّعاة الرئيسيين لإدارة الأمور في الشرق الأوسط، ولقد كان اهتمام الأميركيين بالمنطقة قديماً واقتصادياً على الأغلب، ففي عام 1909 حصل رجل الأعمال الأميركي الأدميرال كولبي تشستر على امتياز للخط الحديدي المقبل الذي يشمل أراضي كبيرة من الأجزاء الشمالية والغربية والجنوبية من كردستان (وقد افترض بناء شبكة من الخطوط الحديدية من سيواس وحتى السليمانية والتي تمر في خربوط ـ ديار بكر ـ الموصل ـ كركوك وسيواس ـ بومورتاليك ـ إسكندرون، سيواس ـ بدليس ـ وان). ونالت مجموعة تشستر لتأمين المداخيل («الضمانات الكيلومترية») حق استثمار الموارد المدنية بما فيها حقول النفط في منطقة بناء الخطوط الحديدية.

ولقد كان ذلك ـ حسب فكرته ـ مشروعاً كولونيالياً كبيراً للرأسمال الأميركي، الذي لم يُنفذ آنذاك بسبب معارضة ألمانيا له والتي تمتعت ـ يومذاك ـ بتأثير أكبر على الباب العالي[2]. ومما له دلالته، اختيار أراضي الامتياز التي

---

(1) أ. تارديه، الصلح، موسكو، 1960، ص 36-38.

(2) ف.ي. شبيلكوفا، السياسة الامبريالية للولايات المتحدة الأميركية تجاه تركيا (1914-1920)، موسكو، 1960، ص 80.

لـم تكـن لها أهميـة كبيرة من الناحيـة الاقتصادية فحسـب، بل ومن الناحية الاسـتراتيجية. ولقـد بيّـن فشـل امتيـاز تشسـتر للأميركييـن أن المـال الكثيـر وحـده ليـس كافيـاً للنجـاح إذا لـم يعـزز بالنفـوز السياسـي والعسـكري. وأظـن أن إدارة ف. ويلسـن قـد توصلـت إلى اسـتنتاج بعـد هـذا الفشـل، عندمـا عرضـت مشـروع التسـوية السـلمية بمـا فـي ذلـك في منطقـة الشـرق الأوسـط أيضاً.

ومعـروف جـداً المضمـون الحقيقي لبيانات السياسـة الخارجية للرئيس ف. ويلسـن «رسـول السـلام» كمـا سُـمي آنـذاك (بمـا فـي ذلك ضلالـه أثنـاء القيـام بواجباتـه بإخلاص) ولقـد أتينـا علـى ذكـر ذلك، كمـا بُحثت هذه المسـألة بصورة وافيـة في المراجـع العلمية، وهنـا نشـير فقـط إلـى تلـك الجوانب التـي لها صلة مباشـرة بموضـوع البحث.

كان لمواقـف أميـركا فـي الشـرق الأوسـط جوانـب قويـة وأخـرى ضعيفـة فـي المرحلـة المدروسـة، وتحـددت الأولـى بالقـوة الاقتصاديـة للامبرياليـة الأميركيـة، وكذلـك بالسـمعة الرفيعـة للولايـات المتحـدة الأميركيـة فـي أنظـار شـعوب المنطقـة التـي لـم تعـرف الأميركييـن بصفـة مسـتعمرين، بـل فقـط كمبشـرين ورحالـة وأصحـاب الجمعيات الخيريـة ومـا شـابه ذلـك، والثانيـة، بخصـوص الضعـف العسـكري للأميركييـن والسياسـي خصوصاً في منطقة الشـرق الأوسـط وغياب مسـتلزمات عسـكرية ـ سياسـية فعالة لديهم التـي بمسـاعدتها كان بمقدورهـم «احتـواء» أراضـي الامبراطوريـة العثمانيـة المنهـارة. إلا أن الجوانـب القويـة وجـدت وكأنهـا فـي الخفـاء، زد علـى ذلـك أنهـا كانـت علـى بُعـد معـروف مـن الشـرق الأوسـط، فـي حيـن كانـت الجوانـب الضعيفـة باديـة للعيـان وكانت

المهمة الرئيسة للرئيس ويلسن وأعوانه أثناء حل مسألة الشرق الأوسط[1] هي إزالة الخلل في ميزان القوى الذي لم يكن لمصلحة أميركا وذلك من

(1) تشتمل مسألة الشرق الأوسط بالمعنى الواسع للكلمة على إعادة التغيير بعد الحرب لجنوب ـ غرب آسيا كلها ـ التي شغلتها الامبراطورية العثمانية المنهارة وإيران التي احتلها الحلفاء (بريطانيا لوحدها منذ نهاية عام 1917). وفي ذلك الوقت كانت أفغانستان المكافحة في سبيل الاستقلال التام تميل أكثر نحو الهند البريطانية ولم ينسبوها إلى هذه المنطقة. إلا أن هذه المسألة بالذات كانت تتألف من عدة مسائل مستقلة نسبياً وكبيرة جداً وهامة بحد ذاتها وهي: 1 - المسألة التركية بالذات أي مستقبل نظام الدولة السياسي لشبه جزيرة آسيا الصغرى وفراكيا الشرقية اللتين عاش فيهما الأتراك بصورةٍ رئيسة؛ 2 - المسألة الإيرانية؛ 3 - المسألة العربية القائمة نظرياً وبحد ذاتها بصدد وعود الإنكليز والفرنسيين حسب اتفاقية سايكس ـ بيكو المساهمة في تشكيل دولة عربية مستقلة على أراضي تركية الآسيوية، لكنها تفرعت عملياً إلى مسائل مستقلة عن مصائر البلدان العربية الداخلة في عداد الامبراطورية العثمانية؛ 4 - المسألة الفلسطينية التي بدأت بالانفصال عن المسألة العربية وبخاصة بعد ظهور إعلان بلفور الشهير بتاريخ 2 تشرين الثاني/ نوفمبر عام 1917 حول إقامة وطن قومي لليهود في فلسطين؛ 5 - المسألة الأرمنية؛ 6 - السألة الكردية. وينبغي الإشارة إلى أن معظم هذه المسائل مرتبطة في ما بينها ارتباطاً وثيقاً ولا يجوز النظر إليها بمعزلٍ عن بعضها بعضاً. وفضلاً عن ذلك انضمت إليها قضايا المناطق الأخرى مثل «المسألة القفقاسية» المذكورة آنفاً و«المسألة المصرية». ويجب أن نضيف إلى ما جرى قوله بأن المسائل التي قمنا بسردها لم تكن متساوية من حيث تأثيرها ولا من الناحية الدولية ـ الحقوقية. فمنها ما كانت (التركية، العربية، الأرمنية، الكردية) موضع بحث متعدد الجوانب أما الأخرى (الإيرانية، وضع إمارات شبه الجزيرة العربية) فقد تمسكت بريطانيا بإداراتها وحدها. وفي الوقت ذاته فإن ما وحّد معظم دول الائتلاف الكبرى هو سلوك نهجٍ امبريالي كولونيالي ثابت إزاء جميع قضايا الشرق الأوسط هذه. وقد جرت دراسة كلّ المسائل المشار إليها بصورة لا بأس بها في المصادر العلمية السوفياتية والأجنبية. وتؤلف المسألة الكردية حالة استثنائية. ولهذا السبب فإنه يجرى هنا وفي العرض القادم إبراز الجوانب التي لها علاقة مباشرة وغير مباشرة بها، كما ينبع هذا من مهام البحث الحالي.

خلال الوسائل الدبلوماسية والدعائية بصورة رئيسة، مستخدماً جميع وسائل الضغط الممكنة.

وفي نيسان/أبريل عام 1917 دخلت الولايات المتحدة الأميركية الحرب إلى جانب الحلفاء، وفي تشرين الأول/أكتوبر من العام ذاته أصبح جاهزاً لدى ويلسن برنامج حل «المسألة التركية»، وكان موجهاً ضد تقرير مصير «التركة العثمانية» وفق السيناريو الأنكلو ـ فرنسي. وفي 13 تشرين الأول/أكتوبر عام 1917 كتب أدوارد هاوز من المساعدين والمستشارين المقربين للرئيس في مسائل السياسة الخارجية ما يلي: «حسب رأيه (أي رأي ويلسن) ينبغي القول إنه يجب شطب تركيا كدولة ويجب وضع مهمة التصرف بمصيرها على عاتق مؤتمر الصلح، وأضفت أنه من الضروري التأكيد على أن تركيا سوف لن تنقسم بين المشاركين في الحرب، بل يجب أن تصبح في أجزائها المختلفة ذات حكم ذاتي حسب الخصائص العرقية. وقد وافق على ذلك».

وفي الأول من كانون الأول/ديسمبر عام 1918 أرسل ويلسن برقية لاسلكية إلى هاوز الذي كان موجوداً في أوروبا، حيث عرضت فيها هذه الصيغة بإسهاب، بالشكل الذي سرعان ما عرف بالبند الثاني عشر الوارد آنفاً أنه تفصيل جزئي يستحق الاعتبار. ورغب ويلسن في أن يتم عرض هذا البند بصورة أكثر تحديداً فكتب يقول: «أيمكن أن نسمي أرمينيا، وميسوبوتاميا وسوريا بأسمائها» فعارضه هاوز في ذلك وبقي كل شيء دون تغيير»[1]. وبرأي هاوز يجب أن يصبح حق تقرير مصير الامبراطورية العثمانية مادة للعمل الدبلوماسي، حيث يسبب التحديد الزائد قيام العوائق فقط.

وقد أجرى التفسير الرسمي لـ «البنود الـ14» والموضوع بإشراف هاوز

(1) أرشيف العقيد هاوز، أعده للطبع أستاذ التاريخ في جامعة إيلسك تشارلز سايمور الجزء 3، موسكو، 1939، ص 227، 233.

في تشرين الأول/أكتوبر عام 1918 أشياء جديدة في الموقف الأميركي، لكنه أبرز علامات هامة في ما يتعلق بمصير الأتراك والعرب والأكراد والأرمن وغيرهم من الشعوب في تركيا الآسيوية الذين قرر البيت الأبيض لهم. ونصت الإيضاحات المتعلقة بالمادة السادسة على أنه «يجب النظر ـ على الأرجح ـ إلى القفقاس كجزء من مشكلة الامبراطورية التركية»، وقيل عن المادة الثانية عشرة «تنشأ الصعوبة هنا ـ كما هو الحال مع النمسا ـ المجر ـ بخصوص «مصطلح» الحكم الذاتي... يجب إبقاء الأناضول تحت سيطرة الأتراك ويجب منح أرمينيا ميناءً على البحر الأبيض المتوسط وتحت حماية دول من الدول العظمى، وربما ستطالب فرنسا بذلك، غير أن الأرمن كانوا يفضلون بريطانيا العظمى.

أما سوريا فقد مُنحت لفرنسا حسب الاتفاقية مع بريطانيا العظمى، ومن الواضح أن بريطانيا كانت من أكثر المنتدبين المناسبين لفلسطين وميسوبوتاميا وشبه جزيرة العرب.

وينبغي تدوين قانونٍ عام للضمانات في المعاهدة السلمية يكون إلزامياً لأصحاب الانتدابات في آسيا الصغرى وعليه تأمين حقوق الأقليات ومبدأ الأبواب المفتوحة، كما يجب أن تصبح الخطوط الحديدية الرئيسة دولية»[1].

ويتضح من هذه النصوص أن الأميركيين ربطوا، أولاً، ربطاً وثيقاً مخططات تقسيم الامبراطورية العثمانية بالمخططات المعادية للسوفيات؛ ثانياً، عندما قاموا بتعتيم مسألة الحكم الذاتي للأقليات فإنهم قد وقفوا عملياً ضد حق تقرير مصيرها؛ ثالثاً، أُعطيت معظم الأراضي غير التركية بما فيها الأراضي الكردية لبريطانيا وفرنسا بمثابة ممتلكات استعمارية تحت شكل

(1) المصدر السابق، الجزء 4، موسكو 1944، ص 156-157.

أنظمة انتدابية؛ ورابعاً، عندما طرحوا «مبدأ الأبواب المفتوحة» وجعل الخطوط الحديدية دولية فإنهم أرادوا ضمان حرية التدخل الاقتصادي لهم في الشرق الأوسط. وهنا لم يتم تسمية الأكراد وكردستان مباشرة، ولكن حسب سياق النص كان يعنى بهما بلا شك، مع أنه يجري الحديث عن ذلك مباشرة في المواد التحضيرية الأولى للإدارة الحكومية المقدمة إلى مؤتمر الصلح والمؤرخة في 20 آذار/مارس عام 1918 والمسماة «تقرير حول التحقيق: حدوده ومنهجه» ـ «أرمينيا»:

1 - «تبيان حدود المنطقة الأرمنية، ودراسة المناطق التي يتنازع عليها الأكراد وغيرها».

2 - الأكراد»[1].

وبهذا الشكل يتضح أن الولايات المتحدة الأميركية لم تكن خصماً مبدئياً للمخططات الامبريالية تجاه الأجزاء الآسيوية من الامبراطورية العثمانية، التي انعكست بجلاء في اتفاقية سايكس ـ بيكو فلم يرق لواشنطن ـ كما يُقال ـ صيغة التقسيم فقط وتوزيع الأراض المضمومة وعدم مشاركة الولايات المتحدة الأميركية فيها كما وقف الأميركيون إلى جانب إدخال أشكال جديدة وحديثة للاستعمار («نظام الانتداب» ـ للحلفاء و«الأبواب المفتوحة» و«الإمكانيات المتكافئة» بالنسبة لهم بالذات). ويجوز لنا وبكل تأكيد وضع الولايات المتحدة الأميركية في عداد الدعاة الرئيسيين للإخضاع الامبريالي إلى جانب معظم الأجزاء الأخرى من الامبراطورية العثمانية وكردستان.

وهكذا فقد تبلورت أثناء افتتاح مؤتمر الصلح في باريس في أواسط كانون الثاني/يناير عام 1919 مواقف جميع قادة الحلفاء من مسألة مصير

(1) PRER., 1919. *The Paris Peace Conference,* Vol. I. Wash., 1942, P. 69.

«التركـة العثمانيـة». ولقـد كانـت نيّـات المنتصرين نحـو الامبراطورية العثمانيـة المغلوبة علـى أمرهـا نيّات كولونيالية واسـتعمارية بلا شـك، كمـا خيم الخطر علـى الأراضي الكردية الواقعـة تحت النير العثماني (وكذلك على كردسـتان إيـران عملياً) وكانت بريطانيا الداعية الرئيسـة بعـد أن أبعـدت عـن كردسـتان (مـع أنـه ليس بصـورة تامـة) حليفتها فرنسـا. كما كانـت لـدى الامبرياليين الأميركيين مخططات واسـعة تجـاه كردسـتان، وكان على الأبواب صـراع ديبلوماسـي شـديد، لذلـك لـم يرغب أي طـرف من الأطـراف التخلـي طواعية ودون معركـة عـن مطامعـه فـي الأراضي التي يسـكنها الأكراد وغيرهـم من الشـعوب، والتي كان احتلالها يبشـر بمكاسـب اقتصادية واسـتراتيجية هامة.

الفصل الثالث

الحركة الكردية 1918 - 1920 [1]

افتتح في 18 كانون الثاني/يناير عام 1918 مؤتمر الصلح في باريس بين دول الحلفاء من جهة، ودول الاتحاد الرباعي من جهة أخرى، ففي هذه الأثناء تحددت مواقف بريطانيا وفرنسا وأميركا فقط من المسألة التركية، وبصورة أدق، من مسألة الشرق الأوسط كما ورد آنفاً وإلى حدٍ معين، زد على ذلك أنها كانت بصورة عامة وبشكل غير محدد من الجزء الكردي لهذه المسألة. ومن المفهوم أن رأي ألمانيا والنمسا والمجر (حيث انهار في هذه الأثناء الاتحاد النمساوي ـ المجري) وبلغاريا المهزومة لم يستأثر باهتمام أحدٍ في باريس، إلا أن تركيا لا ينبغي إسقاطها من الحساب، رغم أن البلاد كانت محتلة عملياً، بينما استحالت حكومة السلطان دمية في أيدي قيادة الحلفاء.فلاتزال توجد

---

(1) تجري دراسة الحركات الكردية في هذا الفصل من الكتاب وفي الفصول الأخرى على الأكثر بصدد سياسة بريطانيا وتركيا والأطراف المعنية الأخرى. وقد كرّس بحث علمي خاص لدراسة الحركات الكردية بعنوان «الحركة الكردية في العصر الحديث والمعاصر» انظر الفصل الرابع من كتاب المسألة الكردية بعد الحرب العالمية الأولى (1918-1923)، ص 83-119.

لـدى اسـطمبول إمكانيـة التأثيـر فـي الموقـف فـي المنطقـة الأرمنيـة ـ الكرديـة، بـل كان بوسـع البـاب العالـي الاحتفـاظ، إلى حيـن، بخط الدفاع في السـاحة الدولية مسـتفيداً من التناقضـات القائمـة بيـن دول الحلفـاء المنتصرة.

صحيـح أن تركيـا لـم تتمكن مـن إبداء أيـة مواجهة جديـة لمخططـات دول الحلفاء الكولونياليـة فـي هـذه المنطقـة، ولـم تكـن لديهـا أفكارهـا الخاصـة بشـأن حـلّ المسـألة الكرديـة (أو الأرمنيـة) إذا لـم تؤخـذ فـي الاعتبـار السـيطرة التركيـة. وبعبـارات أخـرى، اعتبـروا فـي اسـطمبول أن هـذه المسـألة لا وجـود لها علـى الإطلاق، كما تمسـكت طهران بمثـل هـذا الـرأي. وبالمناسـبة فـإن إيـران أيضـاً بصـرف النظـر عـن حالتهـا التي يرثـى لها خـلال الحـرب، وعـن الاحتـلال البريطانـي لجميـع أراضيهـا فـي نهايـة الحـرب قـد ادَّعـت المشـاركة فـي تسـوية الشـرق الأوسـط مـا بعـد الحـرب، ولكـن مـن الواضـح أن أحـداً لـم يحسـب لها حسـاباً.

وبالطبـع، فإنهـم لـم يحسـبوا الحسـاب للأكـراد وغيرهم من شـعوب المنطقـة، فلم يأخـذ أحـد بمشـورة هـذه الشـعوب فـي مـا يتعلـق بمصيـر أوطانهـا القادمـة. إلا أن مثـل هـذا الـرأي كان موجـوداً، وبـات خلافاً لما توقعـه الامبرياليون عاملاً سياسـياً دائمـاً، وأظهر تأثيـراً متزايـداً فـي الوضـع في كردسـتان وفـي البلـدان المجاورة.

أولاً: انتفاضة الشيخ محمود البرزنجي الأولى

أعلـن الأكـراد عـن أنفسـهم جِهـاراً، وقبـل كل شـيء فـي كردسـتان (العـراق) الجنوبيـة، وهـذا واضـح تمامـاً؛ فقـد كانـت علـى الـدوام «نقطـة سـاخنة» فـي كردسـتان، وبـؤرة لمعظـم اضطرابـات العشـائر الكرديـة المحتملـة، فلقـد كان

الأكـراد العراقيـون أول مـن اصطـدم بالمحتليـن الغربييـن، وأول مـن أحسّ بوطـأة احتلال الغـزاة الإنكليـز وهـم كانـوا أول من هـبّ للنضـال التحرري.

جـرى النظـر فـي الفصـل السـابق فـي المخططـات الأوليـة للسـلطات العسـكرية ـ السياسـية البريطانيـة فـي العـراق إزاء المناطـق الكرديـة وردّ فعـل الأكراد علـى ذلك، فقد تفاقـم الوضـع فـي كردسـتان الجنوبيـة فـي مرحلـة قيـام نظـام فرسـاي (1919–1920) أكثـر مـن ذي قبل.

وفي ربيع عام 1919 انكشـف الفشـل التامّ لرهان السـلطات البريطانية الخاسـر على القيـادة الكرديـة الإقطاعيـة العشـائرية فـي العـراق كرهـانٍ علـى عميـل لها في الاسـتعباد الكولونيالـي لكردسـتان الجنوبيـة. ولقد اصطـدم الإنكليز، وللمرة الأولـى، بالقومية الكردية الإقطاعيـة التـي كانـت بسـبب التطـور التاريخي الخـاص والثقافـي للمجتمع الكـردي أكثر صمـوداً وثباتـاً مـن تلـك التـي اصطدم بهـا المحتلـون الإنكليز في أجـزاء أخرى مـن العالم الكولونيالـي[1]. ولـم يكـن لسـبب هـذه الظاهـرة الفريـدة منشـأ تاريخـي وحسـب، بـل اجتماعـي ـ اقتصـادي أيضـاً، حيـث ظلّـت القيـادة الإقطاعية العشـائرية على عتبـة العصر الراهـن المعبـرة الوحيـدة عـن مصالـح الشـعب الكـردي القومية العامـة. أمـا البورجوازية الناشـئة فلـم تبتعـد كثيـراً عـن فئـة تجـار القـرون الوسـطى ولـم تلعـب أي دور سياسـي تقريبـاً، فـي حيـن أن المثقفيـن الأكـراد الذيـن اتخـذوا العمـل السياسـي حرفـة لهـم فـي كردسـتان الجنوبيـة (وفـي الشـرقية) لـم يكن لهـم وجود تقريبـاً[2].

---

(1) ومن هذه الناحية فإن القومية الكردية الإقطاعية شبيهة بالقومية الأفغانية (البشتو) مع فرق أن الأخيرة مشبعة وبدرجة أكبر بالإكليريكية الإسلامية.

(2) التحليل الاجتماعي الاقتصادي لحالة المجتمع الكردي في المرحلة المدروسة انظر: أ.م. مينيتشاشفيلي، الأكراد. نبذة للعلاقات الاجتماعية ـ الاقتصادية، والثقافة والظروف المعاشية، موسكو، 1984.

وعلى هذا النحو كان زعماء العشائر ورجال الدين والشيوخ سواء في ظل السيطرة التركية أم بعد مجيء الإنكليز ـ وكقاعدة عامة ـ قواداً ومنظمين وملهمين لحركات الأكراد العراقيين التحررية ومعبرين نشطاء عن التقليد العريق المحب للحرية الذين كانت تسير الجماهير الشعبية الكردية خلفهم بلا قيدٍ أو شرط. كما ازداد نشاطهم السياسي في أعقاب هزيمة تركيا، ذلك أنه تشكل ولفترة قصيرة من الزمن فراغ للسلطة في كردستان الجنوبية عندما غادر الأسياد القدامى أرض البلاد، بينما لم يثبت الجدد أقدامهم بصورة كافية. فتكوّن لدى القيادة الكردية وهم لنيل بعض الاستقلال الأمر الذي ساعد على نمو كبريائهم السياسية.

إلا أن وجود قيادة إقطاعية لا يقدم الأساس لتصنيف الحركة الكردية المناهضة للاستعمار الغربي كحركة محافظة لها أهداف رجعية، فقد ارتدى نهج هذه الحركة في العراق (وفي سوريا في ما بعد) المعادي للاستعمار أهمية تقدمية بلا شك. ولكن من الجانب الاجتماعي الداخلي فقد خرج نضال الأكراد ضد المحتلين البريطانيين (وفي سوريا ضد الفرنسيين) موضوعياً من إطار المثل الإقطاعي ـ الانفصالي.

جرى نهوض الحركة الكردية القومية بعد الحرب في عصر أزمة النظام الاستعماري للامبريالية وبداية انهياره عندما هبت شعوب الشرق الكولونيالي، بمن فيها الشعب الكردي للنضال في سبيل حقوقها ومن أجل حق تقرير المصير وذلك تحت تأثير قوي لأفكار ثورة أكتوبر التحررية وانتصارات السلطة السوفياتية على قوى الامبريالية الموحدة وعلى الرجعية الداخلية والنجاحات الملموسة في حل المسألة القومية والقومية ـ الكولونيالية في روسيا «سجن الشعوب» سابقاً. ولقد أدى هذا النضال وبحكم منطق التطور التاريخي ذاته إلى انعطافات اجتماعية داخلية هامة.

ولقد كتب لينين قبل ذلك بفترة قصيرة، أنه بتحرير شعوب البلقان من السيطرة التركية إثر حرب البلقان الأولى قد تمت «خطوة كبرى إلى الأمام نحو تصفية بقايا القرون الوسطى في أوروبا الشرقية كلها»[1]، رابطاً هذه «المهمة التاريخية» بإسقاط «ظلم الإقطاعيين المحليين»[2]، وكانت كردستان تتخلف كثيراً من الناحية الاجتماعية ـ الاقتصادية عن مكدونيا وغيرها من الأراضي السلافية والبلقانية، غير أن المنهج العلمي اللينيني إزاء الأهمية التاريخية للأحداث في البلقان ينسحب تماماً على كردستان أيضاً.

لقد أدى تحرير كردستان الجنوبية والجنوبية الغربية بالذات من الحكم العثماني الذي كان يمثل كل ما هو رجعي وولى عهده في الشرق الأوسط إلى تقويض المقومات الأساسية «للقرون الوسطى» التي كانت قوية بعد على الأرض الكردية. كما ساعد على ذلك مجيء المحتلين الفرنسيين والبريطانيين (وقد يكون خلافاً لإرادتهم) ذلك أنهم جاؤوا للاستغلال والنهب من جهة، وجلبوا معهم إلى كردستان علاقات إنتاج رأسمالية أكثر تقدماً والصناعة لدرجة معيّنة، والأجزاء المكوّنة للنظام السياسي والاقتصادي، وإنتاج المواد الزراعية للتصدير وغيرها من جهةٍ أخرى. ولقد اتسع صراع الأكراد السياسي مع المحتلين البريطانيين والفرنسيين في ظل ظروف واقع اجتماعي ـ اقتصادي جديد لم يكن بالإمكان تغييره. ومهما يبدو من مفارقة فإن الحركة الكردية في العصر الراهن وخلافاً للنيّات الذاتية لعددٍ كبيرٍ من قادتها وخصوصاً في العراق وإيران قد أسهمت في هدم المجتمع الكردي الإقطاعي التقليدي،

---

(1) ف.إ. لينين، «فصل جديد للتاريخ العالمي». في المؤلفات الكاملة، الجزء 22، ص 156.

(2) ف.إ. لينين، «حرب البلقان والشوفينية البورجوازية». في المؤلفات الكاملة، الجزء 23، ص 38.

ولو كان السبب أنها أدّت إلى تقوية اتصالات الأكراد مع خصومهم وبشتى الوسائل الاجتماعية ـ الاقتصادية والسياسية والإيديولوجية.

ويتضح ممّا تقدم أن الحركة الكردية في عصر ما بعد أكتوبر كانت عبارة عن ظاهرة اجتماعية معقدة ومتناقضة جداً، لا يجوز تقييمها من جانب واحد. فلم تنحصر أهميتها في النضال ضد الامبريالية والكولونيالية والقيادة البورجوازية ـ الشوفينية في البلدان التي تقتسم كردستان فحسب، بل تمّ في مجرى هذا النضال تقويض مواقع القيادة الإقطاعية العشائرية الإكليريكية للمجتمع الكردي التقليدي وفي مختلف المجالات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والدينية. وإلى جانب ذلك فإن التخلف الاجتماعي بالذات لقيادة الحركة الكردية وقواها المحركة قد سمح للأوساط الامبريالية والرجعية بالهيمنة أحياناً، وإضعاف فعالية هذه الحركة، وفي نهاية الأمر إيصال نضال الشعب الكردي البطولي والمتفاني ضد المضطهدين الجدد والقدامى إلى الصفر.

تلكم هي السمات الأساسية التي اتصفت بها القومية الكردية والحركة الكردية القومية من وجهة النظر التاريخية والسياسية والاجتماعية العامة، وأصبحت هذه الحركة في أعقاب الحرب العالمية الأولى عاملاً دائماً له وزن أثر في الموقف السياسي الداخلي في البلدان التي يعيش فيها الشعب الكردي وفي الوضع الدولي لمنطقة الشرق الأوسط كلها، إلا أنه لايمكن النظر إلى الحركة الكردية ـ القومية في التيار العام ذلك أن لها خصوصيتها في كل بلدٍ، وتحددت هذه الأخيرة وبالدرجة الأولى بخصم محدد، ففي العراق وسوريا كانت الحركة الكردية موجهة ضد المحتلين الأجانب، في حين أنها كانت في إيران وتركيا ضد الأوساط الحاكمة في هاتين الدولتين اللتين انتهجتا سياسة شوفينية تجاه السكان الأكراد.

اندلعت أول انتفاضة كردية وأكبرها في العصر الراهن في العراق ربيع عام 1919، ففي نيسان/أبريل نهضت عشيرة غويان عند مشارف زاخو، ومن ثم اندلعت الانتفاضة بقيادة أحمد بارازني في بارازان البؤرة الدائمة للاضطرابات، وتمكنت القوات التأديبية البريطانية بصعوبة من القضاء على هذه الحركات في أواخر صيف عام 1919.

لكن نطاق الأحداث الرئيسة اتسع في السليمانية التي أصبحت في المرحلة المدروسة مركزاً حقيقياً للحركة التحررية في كردستان الجنوبية، وترأس الحركة الشيخ محمود برزنجي قائد النضال التحرري للأكراد العراقيين ـ دون منازع ـ خلال عهد الانتداب البريطاني[1].

وعرضت المصادر البريطانية المعادية للشيخ محمود، كما يحلو لها، الأسباب التي دفعته كي يسلك سبيل النزاع المسلح المكشوف ضد الإنكليز وهي: «حبه الشديد للسلطة وغطرسة القومية الكبرى والعدوانية وغيرها» وهددت سلطة الشيخ مستقبل السلام في البلاد، إذ إنه لم يرضَ بتلك الحقوق التي منحت له في السليمانية، وأراد أن يبسط سيطرته على أربيل وغيرها من أجزاء ولاية الموصل التي يسكنها الأكراد كما اتّهم بإقامة صلات مع «مركز

---

(1) انظر: م.أ. كمال، الحركة الوطنية ـ التحررية في كردستان العراق، ص 76؛ أ.م. مينيتشاشفيلي، العراق في سنوات الانتداب البريطاني، موسكو، 1969، ص 192-193؛ أرشيف سياسة روسيا الخارجية قسم «أرشيف الهند الوطني».

لقد بات الأساس الخارجي للأحداث المرتبطة بهذه الانتفاضات الكردية أو تلك معروفاً من خلال المصادر السوفياتية والأجنبية، ولهذا السبب فإن الاهتمام الرئيسي هنا وفي ما بعد يعاد أثناء تصوير الحركات الكردية وتقويمها العام إلى أكثر الجوانب أهمية في وصفها، وكذلك إلى الوقائع الجديدة المستخلصة وللمرة الأولى من المصادر الأولية (وبصورةٍ أساسية من «أرشيف الهند الوطني») ومن الصحافة.

أجنبي ما معادٍ في شرنخ»[1] وحسب ما أكدته تلك المصادر فقد بدأت تلك العشائر تبتعد عن الشيخ محمود، وأصبحت سلطته تضعف حتى في السليمانية، وخصوصاً بعد أن بدأ يفقد ثقة السلطات البريطانية وتأييدها. كما زعموا أن مواقفه تضعضعت بين أفراد عشيرته أي عشيرة الجاف. وقد دفعت جميع هذه الأمور الشيخ محمود للإسراع في القيام بحركته لكي يستعيد نفوذه وسلطته في كردستان الجنوبية[2].

وإلى جانب ورود الأسباب «الموضوعية» التي دفعت الشيخ محمود للاستياء وردت أسباب ذاتية فقد ذكروا أن الزعيم الكردي مثلاً «غير متزن ويفتقر إلى الرصانة والجد» وغيرها[3].

إن النزعة المعينة لمثل هذه التفسيرات واضحة تماماً، وفضلاً عن ذلك فإنها خلافاً لرغبة مؤلفيها قد برهنت على المشاعر الواسعة المناوئة للإنكليز بين صفوف الأكراد العراقيين (طالما احتاج الزعيم الكردي لاستعادة شهرته وسلطته قيادة الشعب للنضال ضد الإنكليز بالذات أسياد العراق الجدد). وبعد مضيّ نصف عام على انتهاء عملية احتلال العراق تراكمت في البلاد قدرات هامة معادية للاستعمار (عند العرب والأكراد على السواء) كانت جاهزة كي تبرز على السطح في أية لحظة كانت، وبالتحديد ظهر الشيخ محمود في هذه الفترة كقائد لحركة الأكراد المعادية للامبريالية والاستعمار في كردستان الجنوبية والجنوبية ـ الشرقية جزئياً، وفي ذلك تنحصر الأهمية الحقيقية الأساسية ولنشاطه وشخصيته التي لم تستطع حجب عدد من صفاته وسلوكه الملازمة له كزعيم إقطاعي نموذجي وفي نواحٍ كثيرة. وعندما ركّز المراقبون

---

(1) يظهر أن شرنخ تقع في إيران بالقرب من الحدود العراقية.

(2) أرشيف سياسة روسيا الخارجية قسم «أرشيف الهند الوطني».

(3) انظر مثلًا: St. H. Longrigg, Iraq, 1900 to 1950. *A Political, Social and Economic History* , London, 1953, P. 104.

الإنكليز آنذاك جلّ اهتمامهم على السمات الأخيرة فإنهم صبوا جام حقدهم على الحركة التحررية التي رفع لواءها الشيخ محمود وغيره من القادة الأكراد الآخرين، ساعين بشتى الوسائل، إلى الحط من شأن هذه الظاهرة التاريخية الاجتماعية التقدمية.

بدأت ثورة الشيخ محمود في 20 أيار/مايو عام 1919 باستيلاء مفرزة من الأكراد المتحالفين معه في المنطقة الحدودية على السليمانية، وقد وفّر قيام الحركة بصورة مباغتة نجاحاً أولياً للأكراد، تمّ دحر قوات اللواء غير الكبيرة كما تمّ عزل الضباط الإنكليز بمن فيهم الضباط السياسيون وقتل عدد منهم وسرعان ما أصبح الشيخ محمود سيد الموقف في مقاطعة السليمانية كلها.

وفي الواقع لم يكن مدى ممتلكاته كبيراً جداً، فقد كان ذلك جزءاً من كردستان الجنوبية فقط، زد على ذلك أنه لم يكن أكبر جزءٍ فيها، بيد أن الشيخ نفسه أولى أهميةً سياسيةً كبيرةً جداً لنصره الأول على الإنكليز فلم يفكر وفق مقولات محلية، بل وفق مقولات كردية عامة معتبراً السليمانية نواةً ومركزاً للدولة الكردية المستقلة القادمة. ولذلك أعلن الشيخ محمود استقلال كردستان، ونفسه حاكماً عليها (وحسب أقوال أرنولد ويلسون «الحاكم الرئيسي») حكمتداراً[1] وأُدخِلَت بعض السِّمات الظاهرية الضرورية لدولة

(1) لم يُعثر في المصادر والمراجع العلمية على تأكيد موثوق لإعلان رسمي لاستقلال كردستان من قِبل الشيخ محمود، وكما يبدو فقد جرى هذا الحدث مع ذلك «عملياً» وليس «قانونياً» ولم ينطو لقب «حكمتدار» الذي منحه الإنكليز للشيخ محمود بعد طرد الأتراك من السليمانية والذي حافظ عليه خلال الانتفاضة على تفسير ذي مدلول واحد. فقد وردت في القاموس العربي ـ الروسي لواضعه خ.ك. بارانوف (الطبعة الخامسة، موسكو، 1976) مرادفات غير مقبولة: «مدير»، «قائد» (ص 188). وفي القاموس الفارسي ـ الروسي لواضعه ب.ف. ميللر (الطبعة الثانية ـ 1953) كانت أكثر قبولاً: «ملك»، «حاكم»، «أمير».

مستقلة مثل: العلم والعملات النقدية والطوابع البريدية التي تحمل صورة الشيخ والأختام البريدية، وشرعت في الصدور صحيفة «روزي كردستان» («شمس كردستان») وأخيراً شكل الشيخ حكومته برئاسة شقيقه الأصغر الشيخ قادر برزنجي الذي سُمِّي بالقائمقام، وعين المسيحي عبد الكريم علقة وزيراً للمالية وحاج مصطفى باشا وزيراً للتعليم وصالح زكي بك قائداً عاماً للجيش[1].

وسارت أمور الشيخ في المرحلة الأولى بصورة حسنة، فقد أحرز عدداً من الانتصارات (بالقرب من تاسلوجة وبازيان) وبسط سلطته حتى كركوك، وانتقلت إلى جانبه العشائر القاطنة على الحدود الإيرانية ـ العراقية وفي كردستان إيران (هماوند وأفرومان وغيرهما). وأقام الاتصالات مع أكبر زعماء الأكراد مع حاكم شمدينان سيد طه حفيد عبيد اللّه النهري الشهير ومع إسماعيل آغا سمكو أحد أكثر زعماء كردستان إيران نفوذاً ورئيس عشيرة شكاك الكردية التي تعيش على الحدود التركية ـ الإيرانية ووصلت أصداء ثورة الشيخ محمود في السليمانية إلى شتى أرجاء ميسوبوتاميا وليس في مناطقها الكردية فقط[2].

وخيَّم خطر حقيقي على السلطة البريطانية في العراق، هذه السلطة التي لم يتصلب عودها بعد، فاتخذت القيادة العسكرية ـ السياسية البريطانية تدابير فورية، وزجت بالقوات الأنكلو ـ هندية تحت قيادة الجنرال ت. فريزر العامة ضد الثوار؛ ومن الواضح أن القوى كانت غير متكافئة، لا سيما وأنّ

---

(1) أرشيف سياسة روسيا الخارجية قسم «أرشيف الهند الوطني». برقية المفوض السياسي في الخليج بتاريخ 25 أيار/مايو 1919؛

A.T. Wilson, *Mesopotamia* , P. 136-137; L. Rambout, *Les Kurdes et le droit. Des textes,* des faits. Paris, 1947, P. 57.

(2) أرشيف سياسة روسيا الخارجية قسم «أرشيف الهند الوطني».

الإنكليز أفلحوا في تحريض عشيرتي جاف وبشدر ضد الشيخ محمود، وفي 17 حزيران/ يونيو، أُصيبت مفارز الشيخ محمود بالقرب من بازيان بالفشل، أما الشيخ نفسه فقد جرح ووقع في الأسر وسقطت السليمانية بعد عدة أيام.

إلا أن الانتفاضة لم تتوقف، واستمرت العمليات التأديبية مدة شهر ونصف شهر آخر ضد الثوار في لواء السليمانية، وفي 3 آب/أغسطس عام 1919 فقط أُعلن رسمياً إخماد المتمردين نهائياً، وأصدرت المحكمة العسكرية ـ الميدانية ـ حكم الإعدام على الشيخ محمود قد استبدل بالنفي إلى الهند لمدة عشر سنوات بسبب شعبيته الواسعة بين الأكراد العراقيين[1].

وكان بوسع المحتلين البريطانيين الاحتفال بنصرهم الأول على الأكراد، إلاأن الاحتفال بدا سابقاً لأوانه. صحيح أن السلطات البريطانية لم تدرك ذلك فوراً، فقد جاء في تقرير ويلسون إلى وزير شؤون الهند الموضوع في شهر آب/أغسطس عام 1919 الذي ساده التفاؤل أنه تمّت إعادة النظام والنشاط الإداري الاعتيادي إلى المناطق وقد كتب ويلسون يقول: «نُدير شؤون كردستان الجنوبية بالاتفاق وليس بالقوة» معترفاً في الوقت ذاته بأن القوة هي التي تقف وراء الحكومة. وصور في ما بعد النجاحات في إدارة لواء السليمانية بعد «الفوضى القومية» عندما كانت هذه الإدارة تتم بواسطة الموظفين الأكراد وتحت الإشراف البريطاني وأكد أ. ويلسون أن مداخيل المقاطعة ارتفعت ويسود النظام والشرعية بنجاح.

(1) كتب ويلسون في ما بعد أنه اعترض على تبديل حكم الإعدام على الشيخ محمود، الذي يجب أن يصبح عاملاً رئيساً «لإعادة الهدوء» إلى كردستان، انظر: تصوير انتفاضة الشيخ محمود في عام 1919 في: م.أ. كمال، الحركة الوطنية ـ التحررية في كردستان العراق، ص 76-81؛ مينيتشاشفيلي، العراق في سنوات الانتداب البريطاني، ص 193-196.

وإلى جانب ذلك، ظهر من خلال تقريره ما يثير القلق وخصوصاً في ما يتعلق بالوضع على الحدود العراقية ـ الإيرانية، وحذر من منح الأكراد مصيرهم الخاص أي ضد إضعاف الإشراف البريطاني عليهم، كما تنبأ بوجود مصاعب خلال سنة أو سنتين في كردستان الجنوبية. فقد أثارت الدعاية التركية بين صفوف الأكراد (حسب أقواله نشاط لجان «الاتحاد والترقي») مخاوف خاصة لديه، وكذلك الشائعات حول إقامة دولةٍ أرمنيةٍ، الأمر الذي أثار قلق الأكراد. وتقدم ويلسون بمثابة «عوامل حضارية قوية» مشروع بناء شبكة للخطوط الحديدية والطرق في كردستان الجنوبية التي أولاها أهمية استراتيجية أيضاً[1].

وتعد الاعتبارات التي سردها ويلسون نموذجية لوجوه الاحتلال البريطاني، وهي تعكس لدرجةٍ ما الوضع القائم في المستعمرة، وفي هذه الحال كردستان الجنوبية، لكنها عرضت الحالة الموضوعية في الوقت ذاته بمظهر جميل. لم يكن بوسع ويلسون ومن كان على شاكلته تقييم الأهمية التاريخية لحركة التحرر الوطني في العصر الجديد الذي حلّ بعد ثورة أكتوبر في روسيا والحرب العالمية الأولى بصورة صحيحة. فقد كانوا يعزون الأمر كله إلى أسبابٍ خاصةٍ وإلى التأثير الخارجي وإلى النوازع الشخصية وغيرها، غير راغبين (أو لم يكونوا قادرين) في رؤية الفشل التاريخي للكولونيالية. وهذا ما يبدو بوضوح على مثال سياسة بريطانيا في كردستان الجنوبية.

اعترف الضابط السياسي البريطاني أو. هيه بأن «انتفاضة الشيخ محمود قد وجهت ضربةً أليمة إلى النفوذ البريطاني في كردستان»[2]، وهذا مما لا

(1) أرشيف سياسة روسيا الخارجية قسم «أرشيف الهند الوطني». برقية بتاريخ 28 آب/أغسطس عام 1919.

(2) W.R. Hay, *Two Years in Kurdistan. Experience of a Political officert 1918-1920*, London, 1921, P. 193.

شك فيه يتعلق بمرحلة ما بعد إخماد الانتفاضة، لكن مواقع بريطانيا كانت في العراق بوجه عام وفي المناطق الكردية بوجه خاص متزعزعة جداً قبل ذلك أيضاً.

ثانياً: الحركات الأخرى في كردستان الجنوبية

كان بوسع السلطات العسكرية ـ السياسية البريطانية في العراق رؤية مظاهر كثيرة للتذمر المتزايد في كردستان الجنوبية حتى قبل الأحداث التي وقعت في السليمانية بفترةٍ طويلةٍ. فعلى الرغم من الخلافات بين القيادة الكردية، ومن وجود ميول متعاطفة مع الإنكليز فيها فقد بات واضحاً أن الشكل الكلاسيكي للحكم الاستعماري المباشر لا يجدي هنا نفعاً. كما أن ضرورة تغيير شكل النظام الكولونيالي لم تثر شكوكاً سواء بالنسبة إلى العراق كله أم بالنسبة إلى المستعمرات الأخرى التي اقتطعتها دول الحلفاء من ألمانيا وتركيا الخاسرتين في الحرب. وفي الوقت ذاته بيّنت التجربة الأولى للاحتلال البريطاني في العراق أن السكان الأكراد في البلاد بحاجةٍ إلى نهج خاصٍ يختلف عن النهج الذي استخدم مع السكان العرب وهذا ما كان يتعلق بالعلاقات المتبادلة المباشرة مع عشائر واتحادات كردية معينة، وبتحديد المستقبل السياسي لكردستان الجنوبية بشكل رئيس. وظهرت المسألة الكردية بكل أهميتها أمام الإدارة البريطانية في العراق التي بيّنت أنها لم تكن جاهزةً لحلها.

وفي البداية ـ كما ورد آنفاً ولحدٍ ما ـ قامت السياسة الكردية التي انتهجتها السلطات البريطانية في الشرق الأوسط على استغلال المشاعر المعادية للأتراك وعلى تأجيج المشاعر المعادية للفرنسيين. وتبيّن أن مثل هذا النهج بدأ يعطي النتائج المرجوة. وأعلن المندوب السياسي البريطاني في

الخليج بيرسي كوكس وغيره من ممثلي بريطانيا في أواخر عام 1918 وأوائل عام 1919 أن الأكراد في كردستان الجنوبية ضد عودة الأتراك ويقف معظمهم إلى جانب بريطانيا، ويطالب عدد كبير من الزعماء الأكراد بالانفصال عن العراق وتحت الحماية البريطانية وفي الحالة القصوى مع إبقاء هذه الحماية فيما لو ظلوا داخل العراق. كما وجد بين الأعيان الأكراد الموالين للحكم البريطاني المباشر على الأراضي الكردية، لكن لم يوجد بينهم أنصار لفرنسا (أعلن الشيخ محمود أنه لن يقبل «تحت أي شكل كان» الحماية الفرنسية). كما وجد حسب أقوال نوئيل أنصار (من التجار على الأغلب) منح الأكراد نظام «الحلفاء» القانوني في دول الائتلاف ومنحهم على هذا الأساس ممثلية مستقلة في مؤتمر الصلح في باريس، كما برزت ميول مماثلة بين صفوف زعماء كردستان إيران وخصوصاً في الشريط الإيراني ـ العراقي الحدودي، كما ظهرت هنا الانفصالية المعادية لإيران ولم تستجب آنذاك لمصالح بريطانيا[1] وعلى أية حال فقد سمح الوضع في كردستان الجنوبية للإنكليز بالعمل لإخضاع هذه المنطقة كلها لسيطرتهم، بعد أن رسخوا مواقعهم فيها بثبات.

إلا أن حركات الأكراد العراقيين الأولى التي بدأت في ربيع عام 1919 بيّنت أن السلطات البريطانية قد بالغت في تأثير الإجراءات الدعائية الصرفة لبسط النفوذ البريطاني في كردستان. وقد أظهر أن عداء الأكراد للمستعبدين الجدد وعدم رغبتهم في العيش تحت النير البريطاني كانا أقوى من دعايات

---

(1) أرشيف سياسة روسيا الخارجية قسم «أرشيف الهند الوطني». برقيات المفوض السياسي البريطاني في الخليج إلى دلهي بتاريخ 3، 9، 11 كانون الأول/ديسمبر عام 1918 وبتاريخ 5 كانون الثاني/يناير عام 1919، وبرقيات وزير شؤون الهند إلى ولي العهد بتاريخ 9 و19 كانون الأول/ديسمبر عام 1918.

الضباط السياسيين المغرية، وعلاوة على ذلك لم يفلح عدد كبير منهم ممن تربوا على التقاليد الكولونيالية القديمة، أو لم يتمكنوا من التربية بروح العصر الجديد ورؤية الأسباب الحقيقية لنهوض الحركة الكردية التحررية. فقد كتب الرائد نوئيل مثلاً أن «الحركة القائمة لمصلحة الاستقلال الكردي لا تستند إلى أساس طبيعي» وأكد فيما بعد أن «دعاية الأكراد القومية لم تكن تبلغ المستوى الحالي»، لو لم تكن مخاوفهم من انتقام الأرمن الذين يقوم الغرب بتحريضهم، وأطلق العنان للآراء المشكوك فيها حول «فساد» العشائر الكردية في نصيبين بسبب اتصالاتهم الطويلة بالعرب مقارنة بعشائر السليمانية وراوندوز[1].

وبالطبع لم يكن ثمة أمل في نجاح كبير يحققه الأكراد بمثل هذا الاحتياط، زد على ذلك أنه سرعان ما ظهر منافسون للإنكليز في كردستان كانوا ثانية من الأتراك الذين جرى شطبهم من الحساب. فلم يغب أعضاء لجنة «الاتحاد والترقي» الذين أُبعدوا عن دفّة الحكم في أعقاب هزيمة تركيا في الحرب من الساحة السياسية على الرغم من حلّ الحزب. وحافظت لجان الاتحاديين في ديار بكر وماردين والمراكز الأخرى في شرق الأناضول على نشاطها السياسي طويلاً، وحاولت في صراعها ضد أعدائها السياسيين الألداء من الائتلافيين (أعضاء حزب «الحرية والائتلاف»)، بعد هزيمة تركيا فوراً التي ترأّست حكومة اسطمبول وتمتعت بتأييد دول الحلفاء وثقتهم التامّة وبالدرجة الأولى بريطانيا من استغلال «الورقة الكردية» أيضاً، عندما قامت بدعاية معادية لبريطانيا بين صفوف أفراد العشائر في كردستان الجنوبية والجنوبية الغربية مع استخدام الشعارات الإسلامية على نطاق واسع.

(1) أرشيف سياسة روسيا الخارجية قسم «أرشيف الهند الوطني» برقية المفوض السياسي في الخليج إلى دائرة الشؤون الخارجية والسياسية لحكومة الهند بتاريخ 26 نيسان/أبريل عام 1919.

وقام الأتراك الفتيان ـ الاتحاديون بتشكيل اتحاد (من عشائر حاركي وشرناكلي ورامازانة والسالهية وغيرها) في مقاطعة هكاري وفي المناطق المجاورة مناوئ للإنكليز، لكنه كان سريع الزوال. كما أقاموا الاتصالات مع القادة الأكراد البارزين الذين كانوا يعيشون في العاصمة: مع السيناتور عبد القادر، وأمين عالي بدرخان، ووالي الموصل سابقاً ومحرر صحيفة «الحدث» سليمان نظيف والكردي الاتحادي عبد اللّه جودت[1] غير أن القوميين الأكراد راعوا في هذه الحالة أيضاً مصالحهم ولم يقطعوا العلاقات مع الإنكليز، وحسب رأيهم كان بوسع الإنكليز إلحاق الضرر بقضية استقلال الأكراد في العراق، ولكن ليس في تركيا وإيران حيث كان بمقدور المساعدة البريطانية أن تلعب دوراً إيجابياً.

وعلى أية حال وضع الأتراك عراقيل كثيرة أمام الإنكليز في شمال العراق، وقد كان مركز النشاط المعادي للإنكليز يقع في جنوب غرب كردستان (منطقة ديار بكر ـ ماردين)، ترأسه القائد السابق للجيش التركي السادس علي إحسان باشا الذي كان على ارتباط وثيق بالاتحاديين وكان هدفهم الرئيس إعاقة الاحتلال البريطاني لهذه الأراضي الاستراتيجية الهامة التي كان الخطر الفعلي عليها قائماً في الأشهر التي أعقبت الحرب. صحيح أنه تأسس حزب موالٍ لبريطانيا في هذه المنطقة من كردستان (مركزه سيرت) ونشأت حركة لمصلحة الاستقلال التامّ بقيادة سمكو، إلا أن هذه الحركة كانت تميل أكثر نحو كردستان إيران، بينما كان نفوذ أنصار بريطانيا ضعيفاً نسبياً[2].

وبالمقابل فقد اشتد العداء بين صفوف السكان الأكراد نحو الغزاة

(1) المصدر السابق، برقية بتاريخ 15 نيسان/أبريل عام 1919.

(2) Bell, *Review*, P. 66.

الأوروبيين (وفي هذه الحالة نحو الغزاة الإنكليز)، الذين كان ينطلق منهم الخطر الحقيقي والمباشر. وعلى هذه الخلفية بات العداء القديم نحو الأتراك المستعبدين يشغل موقتاً المرتبة الثانية وخصوصاً في تلك الفوضى السياسية التي سادت تركيا بعد هزيمتها في الحرب، وقد وصل نفوذ حكومة اسطمبول وسلطتها إلى الحضيض، أما قيادة حركة الشعب التركي الوطنية التحررية التي بدأت منذ ربيع عام 1919 فكانت معنية وعلى أقل تقدير باتخاذ السكان الأكراد في شرق الأناضول موقف الحياد الإيجابي، ولذلك حاولت إقامة علاقات حسنة معهم، وفي هذا الموقف اكتسبت الحركة الكردية في تركيا بالذات استقلالاً نسبياً أو حرية موقتة للمناورة.

ولقد رأى أكراد تركيا في الأشهر الأولى التي أعقبت الحرب أن الخطر الرئيس الذي يهددهم هو في جنوب شرق البلاد بالتحديد حيث تقدم الإنكليز من هناك. ولكن ظهر سبب إضافي آخر، أدى إلى تكوين وضع مناسب لنشر الميول المعادية للحلفاء في الوسط الكردي والكلام يدور عن المسألة الأرمنية التي تفاقمت من جديد.

وظهرت منذ أواخر عام 1918 الشائعات حول مخططات إقامة دولة أرمنية مستقلة في شرق الأناضول حيث يعيش عدد كبير من السكان الأكراد، واشتدت هذه الشائعات في مرحلة التحضير التي طالت كثيراً لمعاهدة سلمية مع تركيا، وقد أثارت هذه الشائعات قلق الأكراد وأسهمت في انتعاش المشاعر المعادية للأرمن لديهم، وفي آن واحدٍ زيادة عدم ثقتهم بسياسة دول الحلفاء ـ المنتصرة التي استغلت لأغراض استعمارية آلام الشعب الأرمني التي عاناها في ظل عهود عبد الحميد والأتراك الفتيان.

وينبغي الإشارة إلى أن تسعير المشاعر حول المسألة الأرمنية لم يكن يخدم مصالح الأوساط المحافظة في المجتمع الكردي من القيادة العشائرية والإكليريكية التي تزعمت آنذاك حركة الأكراد القومية، هذه الأوساط التي كانت تحمل في آن واحد وبصورة رئيسة لواء الخرافات العرقية والشوفينية الإسلامية وتبشر بها. وقد فسّرت هذه الأوساط تأييد بريطانيا وفرنسا والولايات المتحدة الأميركية للقوميين الأرمن بأنه دليل على وجود «مؤامرة» تقوم بها الدول المسيحية الكبرى وعملاؤها الأرمن ضد الأكراد المسلمين (كما كانت هذه الشائعة تخدم مصالح الرجعيين الأتراك والإكليريكيين بمن فيهم اليمينيون بين صفوف الكماليين القوميين الذين قاموا بتخويف الأتراك من «الخطر الأرمني ـ المسيحي»).

وفي ما يتعلق بمصالح الأرمن بالذات فقد جلبت هذه الضجة كلها حول إقامة دولةٍ أرمنية ضرراً لهم حتماً، وهنا لم يكن الأمر في مكائد الحماة الغربيين للاستقلال الأرمني أو في موقف القوميين الأكراد أو الأتراك العدائي من هذه الفكرة، إنما الأمر الرئيس انحصر في أن الواقع التاريخي قد تغيّر، حيث تقلّص العنصر العرقي الأرمني في أرمينيا (التركية) بصورة شديدة إثر المجازر التي ارتكبها الأتراك ضد الأرمن، إذ تحول الأرمن من الأكثرية التي كانوا يشكلونها قبل هذه الأحداث إلى أقلية ضئيلة جداً. وقد تشكلت بؤرة الانبعاث القومي للشعب الأرمني وتطوره في أرمينيا الشرقية (أي في ما وراء القفقاس) التي ارتبط مصيرها ارتباطاً أبدياً بروسيا وبالاتحاد السوفياتي بعد ثورة أكتوبر عام 1917. وكان يمكن أن تتحول عملياً رغبة حكام الطاشناق في أرمينيا «المستقلة» الذين سيطروا «على السلطة لفترة قصيرة جداً» في ضم أرمينيا الغربية ومشاريعهم التي لا أساس لها في تأسيس «أرمينيا الكبرى» من «البحر إلى البحر» (أي من البحر الأسود وحتى البحر الأبيض المتوسط)،

إلـى مصائـب جديـدة لا تحـل بالسـكان الأرمـن وحدهـم، بـل بالسـكان الأكـراد والعـرب والأتـراك.

ومـع أن الأمـر لم يصل إلى حد التطبيق ولأسـباب معروفة، إلا أن سياسـة الطاشـناق المغامـرة التـي اتسـمت بقصـر النظـر، والمحرضيـن مـن قبـل دول الحلفـاء الامبريالية قد جلبـت لعـددٍ كبيـرٍ مـن الأرمـن فـي أرمينيـا الغربيـة الذيـن نجـوا مـن المطـاردة مصائـب لا تُحصـى، وكمـا سـنبيّن لاحقـاً فقـد تضـررت كثيـراً مصالـح الشـعب الكـردي القومية من مثـل هـذه السياسـة أيضـاً، ولكـن هـذا كان فـي نهايـة الأمر. أمـا «العامـل الأرمنـي» الذي اسـتغلته، وبدهاء، الأوسـاط المعادية للإنكليز في تركيا فقد كان في سـياق الوضع المعقد والمتوتـر الـذي سـاد الأشـهر الأولـى بعد الحـرب لمصلحة خصـوم السـيطرة البريطانية في كردسـتان العـراق. وليـس عبثـاً أن الإدارة البريطانية فـي العراق قد أعلنت رسـمياً وباقتراحٍ مـن أ. ويلسـون فـي 12 أيار/مايـو عـام 1919 أن الأراضـي التـي تكـون غالبيتهـا كردية سـتصبح بمنأى عـن «الدعـاوى الأرمنية»[1].

إلّا أن الإنكليـز لـم يتمكنـوا بهـذا الإعـلان ومـا شـابهه مـن إعلانـاتٍ أخـرى مـن كسـب ثقـة النخبـة الكرديـة فـي العـراق، فلـم يكـن لهـم فـي حقيقـة الأمـر حليـف أميـن واحـد بيـن زعمـاء كردسـتان الجنوبيـة، بينمـا اعتمـدوا كثيـراً فـي هـذا الشـأن علـى سـيد طـه الـذي كانـت عداوتـه مـع عمـه عبـد القـادر معروفـة للجميـع[2]. كمـا ارتسـمت خطـة، غيـر واضحـة تمامـاً، لإقامـة حلـف مـوالٍ للإنكليـز بيـن طـه وبيـن صهـره وصديقـه القديـم سـمكو[3]، كمـا أُخـذت بالحسـبان العلاقـات المتوتـرة

---

(1) المصدر السابق، ص 68.

(2) أرشيف سياسة روسيا الخارجية قسم «أرشيف الهند الوطني».

(3) أرشيف سياسة روسيا الخارجية قسم «أرشيف الهند الوطني». برقية المفوض السياسي في الخليج إلى سيمل بتاريخ 19 نيسان/أبريل عام 1919.

القائمة بين طه ومحمود برزنجي مما ساعد الإنكليز على إخماد انتفاضة هذا الأخير في صيف عام 1919 [1]، غير أن جميع هذه الحسابات لم تتحقق.

كتبت غيرترود بيل أن القادة الأكراد «رأوا في الاستقلال الكردي الذاتي إمكانية فريدة لتقديم مصالحهم الخاصة» التي انصبت على السلب والنهب وغيرهما[2]. وعندما نتساهل مع الهجمات الكولونيالية النموذجية للمؤلف، يمكننا أن نضيف إلى ذلك أنهم وجدوا مثل هذه الإمكانية في الاتفاقيات المختلفة مع السلطات البريطانية. فلقد بدأ النشاط السياسي الذي قام به طه وسمكو، ناهيك الحديث عن نشاط محمود برزنجي، بالخروج موضوعياً من أطر الانفصالية الإقطاعية، فهم طالبوا بإنشاء دولة كردية مستقلة، ولو كانت ضمن حدود كردستان الجنوبية والشرقية. وهذا ما كان يعني أنهم رأوا في الإنكليز رفاق طريق موقتين إليهم وكانوا بالنسبة إليهم حلفاء أوفياء للغاية وفي أشكال مختلفة موجهة ضد شعوب الشرق الأوسط.

وكانت المفاوضات التي أجراها طه في بغداد في أوائل أيار/مايو عام 1919 لها دلالتها، فقد اقترح إقامة كردستان موحدة تضم الجزء العراقي والإيراني تحت الحماية البريطانية، ورفض الجانب البريطاني بشدة ضم كردستان إيران إلى «الدولة» الكردية المخطط لها. ورداً على ذلك أعلن طه أنه يضم مناطق إيران التي يعيش فيها الأكراد إليها ودون موافقة بريطانيا[3]،

(1) أكد لونغريغ للقراء بأن الإدارة البريطانية عاملت الأكراد «بثقةٍ ساذجة» بصرف النظر عن «الحوادث المأسوية» في الأشهر الأولى من الاحتلال، وقد ظهرت بوادر كثيرة «للصداقة الوفية» بين الزعماء الأكراد والضباط الإنكليز انظر:

(Longrigg, Iraq , P. 102).

(2) Bell, P. 69.

(3) أرشيف سياسة روسيا الخارجية قسم «أرشيف الهند الوطني». برقية المفوض السياسي في الخليج إلى حكومة الهند بتاريخ 12 أيار/مايو عام 1919.

مع أنه وافق على التعاون مع السلطات البريطانية في كردستان الجنوبية وفق الشروط التالية:

1 - العفو العام؛ 2 - ينبغي ألا يكون في البلاد حاكم واحد، بل يجب تقسيمها إلى مقاطعات ذات حكم ذاتي؛ 3 - يجب ألا تؤدي إعادة الطوائف المسيحية (الأرمن والآشوريون والنساطرة) إلى ديارهم إلى فرض سيطرتهم على الأكراد؛ 4 - يتعهد الإنكليز بتقديم المساعدة المادية. ولقد وافقت الإدارة البريطانية المعنية على تأييد شروط طه جزئياً في أثناء الانتفاضة في السليمانية، وبعث أ. ويلسون رسالةً إلى هذا الأخير وعده فيها بالعفو والخدمات الجليلة في الصلح مع الأرمن والدفاع عن مصالح الأكراد في مؤتمر الصلح[1].

ولقد أعطى الإنكليز الوعد الأخير بسهولة كبيرة، فمن الناحية الظاهرية بدا جميلاً جداً، أما من الناحية العملية فلم يلزمهم بأي شيء، ذلك أنه كان مبهماً غير محدد (من حدَّده؟ ومتى؟ وما هي هذه المصالح في شكلها الملموس؟) فضلاً عن ذلك لم يتعرض تنفيذ هذا الوعد لمراجعة فعلية، وكان من الممكن تفسير خرقه بمعارضة الحلفاء له وبسهولة.

وأصدر نوئيل الذي قام بالعمليات في المناطق الكردية الواقعة في شمال العراق وجنوب شرق آسيا خلال صيف عام 1919 منشوراً بتاريخ 23 حزيران/يونيو جاء فيه، أن مؤتمر الصلح يحل المسألة الكردية بمقتضى حق «الأمة في تشكيل حكومتها الخاصة. وتؤكد الحكومة البريطانية أن مصالح الأكراد سوف تكون موضع أنظار مؤتمر الصلح»، كما تم الإقرار في هذا المنشور بأنّ حق جميع القوميات والطبقات في كردستان سيتم الحفاظ عليه في ظل «السلام والنظام» وسيعاقب الذين يرتكبون أعمالاً وحشية، ولكن لن ينتقم من

---

(1) Bell, P. 60.

الأكـراد[1]. واختتـم المنشـور بنـداء يدعو إلى القضـاء على العداوات بيـن جميع القوميات. وأثـارت هـذه الوثيقـة الارتيـاح لـدى الزعمـاء الأكـراد علـى الرغـم مـن أن طـه الـذي عُيِّن حاكماً علـى مقاطعـة راونـدوز اسـتمر فـي موقفه الحـذر مـن الإنكليـز دون أن يقطع في الوقـت ذاته العلاقـات معهم.

وفـي هـذه المرحلـة (أواسـط عام 1919) أثـار «الخطـر التركي» الذي لم يتـم القضاء عليـه بعـد اهتمـام الإنكليـز بالصداقـة مـع طه وسـمكو، فقـد انسـحبت الحاميـات التركية مـن عـددٍ من المراكز الواقعـة في المنطقة الحدودية التركية ـ العراقيـة والتركية ـ الإيرانية التـي كانـت تبعيتهـا الحكوميـة فـي «زمـن الشـغب» غيـر واضحـة أو موضع خـلاف (دزه، نهـري، بأشـكاله وغيرهـا مـن مراكز كردسـتان الوسـطى)، حيـث اتضح ذلك فقط في شـهر تموز/يوليـو. إلا أن عمـلاء الأتراك اسـتمروا وبتكليف من الأحزاب السياسـية المختلفة التي كانـت أحيانـاً تعـادي بعضهـا بعضـاً في العمل وبنشـاط في كردسـتان الوسـطى والشـرقية والجنوبيـة، وقامـوا بدعايـة معاديـة لبريطانيا وللأرمن، محاولين اسـتمالة القوة العسـكرية ـ السياسـية الفعليـة فـي المنطقة إلى جانبهـم، التي بمقدورها مواجهـة المحتلين الإنكليز والزعمـاء الأكـراد ومفارزهـم العشـائرية المسـلحة. وتمكـن الأتراك من التأثيـر في مواقف طـه وسـمكو خصوصـاً الـذي لـم يكـن راضيـاً عـن بريطانيـا للعراقيل التـي وضعتهـا له في إيران[2].

وكان بوسـع السـلطات البريطانيـة فـي العـراق أن تسـلم فـي أعقـاب انسـحاب القـوات التركيـة مـن المنطقـة الحدوديـة بـأن طـه وسـمكو وغيرهمـا مـن زعمـاء

(1) المصدر السابق، ص 69-70.

(2) أرشيف سياسة روسيا الخارجية قسم «أرشيف الهند الوطني». المفوض السياسي في الخليج إلى المندوب السامي البريطاني في القسطنطينية بتاريخ 3 تموز/يوليو عام 1919.

كردستان الجنوبية والجنوبية الشرقية المترددين يصبحون أكثر تساهلاً، إذا وُعدوا بتقديم المعونات المالية والمراكز الإدارية لهم. وكان الشرط الوحيد لذلك هو الخضوع لإدارة السلطات البريطانية في جميع المسائل الخارجية والداخلية الهامة من وجهة نظرها، ومنها كان، على سبيل المثال، التخلي عن مطاردة الأقليات المسيحية (الأرمن والآشوريين) التي خطط الإنكليز لاستغلال قادتها القوميين لأغراضهم الخاصة، أو الطابو المفروض على دعاوى سمكو نحو منطقة أورمية الساحلية والجزء الجنوبي كله من كردستان إيران[1]. وقد أُعطي اهتمام خاص بتحسين العلاقات المتبادلة بين قادة الحركتين القوميتين الكردية والأرمنية الأمر الذي كان مرتبطاً بحسابات بعيدة المدى في إقامة دويلاتٍ أرمنيةٍ وكرديةٍ تابعة في الشرق الأوسط عليها أن تلعب دور الحاجز بين المناطق المستعمرة وشبه المستعمرة لبريطانيا وفرنسا.

والمفاوضات التي أُجريت مع سيد طه تستحق الاهتمام، فقد وُعِدَ بتعيينه محافظاً (حكمتداراً) على نهري، وراوندوز، وشمدينان شريطة أن يقوم بتنفيذ أوامر السلطات البريطانية المنقولة من خلال الضباط السياسيين وكان ذلك «أول مبدأ» للعلاقات المتبادلة بينه وبين السلطات البريطانية، ومن ثم لم يسمح له ببسط نفوذه على منطقة الموصل وفي جنوبها، وحُظّر عليه القيام بأية أعمال موجهة ضد حكومة إيران، وفي الوقت ذاته وعده الإنكليز بالنظر بعين الرضا إلى التوسع الممكن لحكمه في المنطقة الشمالية على عشائر جولميرك، أورمار، وهيفار، أي على تلك المناطق التي كانت هدفاً لتوسعهم العسكري. وإلى جانب ذلك لم يمنح الإنكليز سيد طه حرية واسعة، إذ رفضوا تسليم البنادق له، وقد ربط وجوده في منصب المقاطعات المشار إليها بسلوكه

(1) المصدر السابق.

خلال فترة غير محددة، التي سمّاها ب. كوكس باستهتار «تجريبية واختبارية»، وقد خصصت له إعانة مالية من 20 إلى 30 ألف روبية شهرياً[1].

ومن الملاحظ أن طه خيب تلك الآمال التي علقها عليه الضباط السياسيون البريطانيون، وعلى أية حال لم تكن ضمن الأُطر المرتقبة. فقد استمر في إقامة صلات وثيقة مع سمكو الذي سلك نهجاً معادياً لإيران حالماً بمشاريع وحدة الأراضي الكردية في كردستان الجنوبية والشرقية، الأمر الذي كان يتعارض مع مصالح بريطانيا. وفضلاً عن ذلك تدخل طه بنشاط في الشؤون الإيرانية بواسطة سمكو مسعِّراً التذمر بين صفوف الأكراد القاطنين حول أورمية وقام بالدعاية لمشروع إنشاء كردستان موحَّدة[2]. ومما له دلالته أن سمكو وطه شرعا في محاربة سياسة السلطات الإيرانية الاستفزازية التي أججت نار العداء بين الشعوب المسيحية (الآشوريون بصورة رئيسة) والأكراد[3]، وعبر الزعيمان عن استعدادهما لتأييد عودة المسيحيين إلى ديارهم[4]، وتدل جميع

(1) أرشيف سياسة روسيا الخارجية قسم «أرشيف الهند الوطني». برقية المفوض السياسي في الخليج بتاريخ 8 و28 حزيران/يونيو عام 1919.

(2) تشير إلى أن الولايات المتحدة الأميركية شجعت الاتصالات بين طه وسمكو خشية ابتلاع بريطانيا لإيران (أرشيف سياسة روسيا الخارجية قسم «أرشيف الهند الوطني» برقية ب. كوكس بتاريخ 1 تموز/يوليو عام 1919).

(3) جرت في عام 1919 اشتباكات دموية بين الأكراد والآشوريين في منطقة بحيرة أورمية. انظر: التفصيل حول المسألة الآشورية خلال الحرب العالمية الأولى وبعدها في أعمال: ك.ب. ماتفييف، (بار ـ ماتاي)، مار ـ يوحنا ي.ي. المسألة الآشورية، الفصلان الثاني والثالث؛ ماتفييف، الآشوريون والقضية الآشورية، الفصول 5 و6 و7.

(4) أرشيف سياسة روسيا الخارجية قسم «أرشيف الهند الوطني». برقية المفوض السياسي في الخليج إلى السفير البريطاني في طهران بتاريخ 3 و7 تموز/يوليو عام 1919.

هـذه الوقائع علـى فشـل محاولـة بريطانيـا فـي اسـتمالة زعمـاء كردسـتان الجنوبيـة والجنوبيـة الشـرقية إلـى جانبهـا، وثانيـاً على تطورات مؤكـدة في هذه القيـادة نحو إدراك المهـام القوميـة الحقيقيـة للشـعب الكـردي والتخلـي عـن السياسـة الإقطاعيـة الانفصالية التقليدية.

وبهـذا الشـكل لـم يتمكـن الإنكليـز مـن احتـلال مواقـع راسـخة ليـس فـي مقاطعة السليمانيةوحسـب، بـل فـي مناطـق كردسـتان إيـران الأخرى، فلـم يكن بوسـعهم التعويل علـى الذيـن كانـوا يتعاملـون معهـم مـن خصـوم الشـيخ محمـود مثـل سـيد طه وسـمكو؛ فقـد كان المرء يشـعر بالاسـتياء المكشـوف أو الخفي من السـيطرة البريطانيـة في العراق وفـي شـتى مناطـق كردسـتان الجنوبية.

ولقـد كان لـدى الموظفيـن الإنكليـز، المحتليـن العسـكريين والمدنييـن علـى السـواء، الذيـن دوَّن الكثيـرون منهـم مذكراتهـم في أواخر حياتهم، تفسـيره الخاص لفشـل المحـاولات الأولـى التـي قـام بهـا الإنكليـز فـي تثبيـت أقدامهـم فـي كردسـتان الجنوبيـة وكان ذلـك «تأثيـر البلشـفية» بالطبـع. وكتـب سـون أن «نجاحـات البلشـفية» تثيـر القلـق لديـه (مـن خـلال صحيفة فـي كركوك أن «اسـم البلشـفية ومبادئها أصبحا معروفين لسـوء الحـظ»)[1]. وأكـد أ. ويلسـون أن «المبشـرين البلاشـفة» قامـوا بعـد إخمـاد ثـورة الشـيخ محمـود فـي السـليمانية بـزرع الأفـكار الغريبـة وعـدم الشـرعية تحـت رايـة النضـال فـي سـبيل «حقـوق الإنسـان»... إلـخ[2]. وحسـب أقـوال لونغريـغ «يقولـون (!) إن «عمـلاء البلاشفة» قاموا بالدعاية لفكرة استقلال الأكراد»[3].

للخـوف ألـف عيـن، بالطبـع لـم تظهـر أنبـاء الأحـداث الثوريـة فـي روسـيا علـى

---

(1) Wilson, P. 145.

(2) المصدر السابق، ص 290.

(3) Longrigg, P. 101.

صفحات الجرائد العراقية التي صدرت منذ فترة قصيرةٍ، فحسب، بل باتت تتسرب إلى مسامع الفئات الأمية في المجتمع العراقي بمن فيها الأكراد إلا أن تأثير «البلشفية» في شعوب العراق، شأنها في ذلك شأن الغالبية العظمى من بلدان العالم الكولونيالي، التي لم تكن مجاورة لروسيا السوفياتية، لم يكن عاملاً «عابراً» له تأثير قصير، بل كان طويلاً استمر حتى الآن. وعلى أية حال لم ترد في المصادر العلمية أية وقائع ملموسة تتحدث عن انتشار ملحوظ لأفكار الماركسية اللينينية خلال الفترة المدروسة في العراق. وبالعكس توجد أدلة على النقيض من ذلك، فقد كتب هيه مثلاً، بأن طه لم يكن ضد استغلال مخاوف المحتلين الإنكليز المعادية للبلشفية مؤكداً للإنكليز أن الدولة الكردية المستقلة ستصبح «حاجزاً ضد الخطر البلشفي» الذي كما يلاحظ الضابط السياسي الإنكليزي أن الشيخ قد «بالغ كثيراً» فيه[1].

وكان ذلك صحيحاً، فلم تكن دسائس البلاشفة الذين لم يعتزموا ذلك، بل كان السخط الشعبي الشامل ضد النظام الاستعماري الذي أقامه الإنكليز في العراق سبباً حقيقياً للاضطرابات في كردستان الجنوبية. فقد كان بوسع الإنكليز الاطمئنان، بصورة موقتة، إلى مقاطعة السليمانية. وكما كتب ويلسون بغطرسة فإن «عام 1919 قد أعطى درساً لن يُنسى»[2]، واستمر التذمر المكشوف والصامت في مناطق كردستان الجنوبية الأخرى.

ولم يتوقف هذا التذمر يوماً واحداً خلال النصف الثاني من عام 1919 كله وفي الأشهر التي تلته، ومن أكثر الحركات أهمية تلك التي جرت في خريف عام 1919 في منطقة عقرة في شمال العراق. فقد ثارت عشيرتا زيبار وبارزان، وقاد ثورة بارزان الشيخ أحمد الذي كان يتمتع بنفوذ ديني كبير في

(1) Hay, *Two Years in Kurdistan* , P. 353.

(2) Wilson, *Mesopotamia* , P. 290.

كردستان الوسطى كلها، لكنه لم يتميّز (خلافاً لشقيقه الأصغر مصطفى الذي ذاع صيته في ما بعد) بمواهب سياسية وفكرية، ومن أكبر النجاحات التي حققها الثوار كان الاستيلاء الموقت على عقرة، حيث قُتل أثناء ذلك عدد من الضباط الإنكليز، إلا أن الأكراد لم يتمكنوا من القيام بثورة شاملة على الرغم من مساعدة تركيا لهم، ومن بين الزعماء أصحاب النفوذ الذين قدموا الدعم للثورة كان بابكر آغا رئيس عشيرة بشدر وسيد طه فقط، ووضعت حملة الإنكليز التأديبية حداً لهذه الثورة[1].

وجرت في آنٍ واحدٍ الاضطرابات في مقاطعة العمادية وراوندوز وبهدنان[2] وثارت عشيرتا سورجي وصوران، كما واصلت عشيرة غويان حرب الأنصار. وقد زُجَّ بقوات كبيرة لإخماد الحركة بما فيها القطعات التي تفرغت بعد قمع ثورة الأكراد في السليمانية. وبرز في العمليات التأديبية بشكل خاص الفوج الآشوري بقيادة الضباط الإنكليز، وكان ذلك أول تعبير ساطعٍ للسياسة التقليدية المعروفة للاستعمار البريطاني «فرق تَسُد»[3].

إلا أن الإنكليز لم يحققوا نجاحاً حاسماً على المتمردين الأكراد في هذه المنطقة وكابد المحتلون خسائر فادحة، بلغت حسب ما أكده أحد المؤرخين العرب 2000 قتيل[4]، وهذا السبب بالذات حثّ الإنكليز على الشروع في إدخال صنف جديد للتكنيك العسكري أي الطيران في الحرب ضد الحركة التحررية الكردية والعربية في العراق على السواء. وتعود فكرة أولوية دور

(1) المصدر السابق، ص 152-153؛ كمال م.أ. الحركة الوطنية ـ التحررية في كردستان العراق، ص 81-83؛ Longrigg, P. 103.

(2) بدأت هذه الاضطرابات في نهاية حزيران/يونيو عام 1919.

(3) كمال، الحركة الوطنية ـ التحررية في كردستان، ص 82.

(4) المصدر السابق، ص 83.

سلاح الطيران («القوات الجوية الملكية» (هكذا سميت رسمياً) في سياسة القمع في العراق إلى وزير الحربية ووزير الطيران في بريطانيا العظمى ونستون تشرشل، الذي استطاع أن يقول كلمة جديدة في هذا الشأن أيضاً. ومن الناحية العسكرية الصرفة لم يعد استخدام الطيران ضد الثوار الأكراد إلا قليلاً، فقد حال دون ذلك تضاريس المنطقة الجبلية، وكان الطيران ضرورياً للمحتلين البريطانيين خصوصاً في أعمال القصف الإرهابية ضد القُرى الكردية الآمنة وضد سكان تلك القرى الذين شاركوا في هذه أو تلك من الأعمال المعادية لبريطانيا بوجه خاص[1].

ولكن الطيران أيضاً لم يجدِ نفعاً، فحسب اعتراف ويلسون «سادت الفوضى» وسط كردستان[2]، وكانت مواقع الإنكليز في هذه المنطقة ضعيفة للغاية ولفترة طويلة من الزمن.

وقصارى القول بيّن عام 1919 أن السكان الأكراد في العراق الذي احتله الإنكليز قد استقبلوا مجيء الحكام الجدد بعداء. ومع أن عدداً من الإقطاعيين الأكراد (بابكر آغا، عادل خانم وسيد طه) ـ مثال ساطع على التشتت الكردي السياسي التقليدي والمؤدي إلى التقسيم المحتوم لقوى المقاومة الوطنية للشعب الكردي ضد الاضطهاد الأجنبي ـ قدموا خدمات مؤقتة، لم يكن بوسع سلطات الاحتلال البريطانية الاعتماد على أحدٍ ما عملياً، فقد استحال حلفاؤها بالأمس إلى أعداء ما أن قام الإنكليز بمسّ مصالحهم الحيوية في جانب ما.

كما تكوّن عامل آخر لغير مصلحة السيطرة البريطانية على العراق وهو نهوض حركة التحرر الوطنية العربية، فقد كان الاستعمار البريطاني عدواً

---

(1) Wilson, P. 259.

(2) المصدر السابق، ص 154.

مشتركاً للعرب والأكراد، الأمر الذي كوّن أساساً موضوعياً للتقارب بين هذين الشعبين في نضالهما المعادي للاستعمار، ولكن ذلك كان أساساً موضوعياً فقط، إذ وجدت آنذاك عقبات ذاتية وخارجية كثيرة جداً وضعها المحتلون للحيلولة دون التحام الحركتين الكردية والعربية في تيار واحد، وقد تطورت هاتان الحركتان في سنوات السيطرة البريطانية (1918-1958) وخصوصاً أثناء مرحلة الحكم البريطاني المباشر على البلاد (1918-1932) بصورة موازية وبلا خلافات وأحياناً بصورة تزامنية، وفي الحالة الأخيرة تعرضت دعائم الحكم البريطاني الاستعماري في العراق إلى خطر كبير، حيث جرى ذلك أثناء قيام الثورة الشعبية الشاملة في صيف وخريف عام 1920 في العراق.

جرت دراسة هذه الثورة بصورة وافيةٍ في مصادرنا العلمية[1]، ولهذا السبب يكفي تناول تلك الجوانب التي لها علاقة مباشرة بالمسألة الكردية؛ ففي المصادر العلمية الغربية تسمى تقليدياً بالثورة العربية، فكما كتب ويلسون وقف الأكراد موقفاً لا مبالياً من «مطالب العرب القومية» ولم يتعاطفوا معها[2]. إن مثل هذه الآراء مبالغ فيها كثيراً، حيث يشهد على ذلك ويلسون نفسه أحياناً

(1) انظر: كوتلوف، ثورة عام 1920 الوطنية ـ التحررية في العراق.

(2) Wilson, P. 259.

كما يتميز كتاب كوتلوف المشار إليه بعدم تقديره لدور المسألة الكردية في حياة العراق الاجتماعية ـ السياسية في عام 1918-1920. انظر: مقالة المؤلف الانتقادية حول هذا الكتاب في مجلة: «الاستشراق السوفياتي»، العدد 5، 1958، ص 171.

قامت جمعية العهد العربية القومية في مرحلة الإعداد للانتفاضة بالدعاية المعادية للإنكليز بين صفوف الأكراد. وقد كتب أحد قادة الجمعية في رسالته إلى شيوخ العشائر العربية الطي والشمر بأن عليهم الاقتداء بالأكراد وقد أبدى «اهتماماً حياً بالشؤون الكردية وطلب من شيوخ الطي نقل رسالته إلى أكراد رشيان».

E. Kedourie, *England and the Middle East. the Destruction of the Ottomon Empire* 1914-1921. London, 1956, P. 82-83.

عندما يتحدث في مذكراته عن «الفوضى» بين صفوف السكان الأكراد في مقاطعتي راوندوز وإربيل في آب/أغسطس وأيلول/سبتمبر عام 1920، كما ثارت في هذا الوقت أيضاً عشيرة سورجي في منطقة عقرة مرة أخرى، وزُجَّ بالألوية الآشورية لقمعها[1]. وانضم السكان الأكراد في الجزء الجنوبي من كردستان الجنوبية إلى الثوار العرب، كما ثارت في أواسط آب/أغسطس العشائر في قيزيل ـ رابات وخانقين وكيفري. وتعرضت آبار البترول التابعة لشركة النفط الأنكلو ـ فارسية في تفتخان للهجوم[2]. وانتقلت الحركة إلى أقصى المناطق الجنوبية التي يسكنها الأكراد (مقاطعة مندلي)[3]. وانتشرت الاضطرابات حتى في مقاطعة السليمانية خلافاً لما أكده ويلسون أن الأكراد أخذوا «في الاعتبار دروس عام 1919»، وامتشقت عشائر أورامار، وسانغاو، وديلو السلاح من جديد. وحسب شهادة ويلسون ترقب الإنكليز ثورة كردية شاملة[4]، ومما حال دون قيام ثورة كردية شاملة مختمرة هو فقط ذلك الانعطاف الجاري لمصلحة الإنكليز الذي تمّ في أيلول/سبتمبر عام 1920 في الصراع ضد الثوار العرب والأكراد، كما لعب ارتداد عددٍ من الزعماء (زعيم بشدر بابكر آغا، وزعيم عشيرة سورجي عبيد اللّه وغيرهما) دوره[5].

وبهذا الشكل كان الأكراد العراقيون مشاركين نشطاء في ثورة العشرين المعادية للاستعمار، وليس عبثاً أن الخبير الكبير في قضايا الشرق الأوسط ف.أ. غوركو ـ كرياجين قد سمى في وقته هذه الثورة «بالثورة العربية ـ

---

(1) Wilson, P. 291.

(2) كوتلوف، ص 91؛ كمال، ص 91.

(3) كمال، ص 91.

(4) كوتلوف، ص 139، Wilson, P. 231.

(5) كوتلوف، ص 139 و167 و168.

الكرديـة»[1]، ومـع ذلـك لا داعـي للحديـث عـن وحـدة الأعمال بيـن الثوار العـرب والأكراد فـي عـام 1920 وخصوصـاً من الناحية السياسـية، وكان هناك تطابق زمنـي فقط بين تيارين فـي الحركـة الوطنيـة التحرريـة وضعا أمامهما هدفـاً واحداً هو طرد المحتليـن البريطانيين مـن البـلاد. ولكـن لا يجوز الاسـتخفاف بهذه الظاهـرة الجديدة في نضال الشـعب العراقي التحـرري (لـم يكـن ذلـك قليـلاً حسـب ذلـك الوقـت) كمـا لا يجـوز المبالغـة فيهـا. فقـد كشـفت عـن عـدد مـن النواقـص الهامـة الموجـودة فطريـاً فـي الحركـة الكرديـة التحررية سـواء فـي كردسـتان الجنوبيـة أم فـي أجزاء كردسـتان الأخرى بمـا فيها الرئيسـة منها وهي ـ طابـع «منشـأها» والنتيجـة الطبيعيـة للتشـتت السياسـي الإقطاعي الكـردي الدائم. ففي عـام 1919 لـم تحـظ السـليمانية، المركـز الرئيسـي للحركـة الكرديـة ـ التحرريـة، بالتأييـد المناسـب فـي مقاطعـات كردسـتان الجنوبيـة الأخـرى، بـل حتـى السـليمانية تأخـرت فـي عـام 1920. وهكـذا لـم يتحـد الشـعب الكـردي فـي العـراق فـي النضـال ضـد الاسـتعمار البريطانـي، لا بحـد ذاتـه؛ ولا مـع أشـقائه العرب. وهذا ما سـهّل مهمة الإنكليز في ترسـيخ سـلطتهم وتعزيزهـا فـي المسـتعمرات العربيـة الجديدة.

ثالثاً: المشاريع البريطانية

بينـت تجربـة الأشـهر الأولـى للحكـم البريطانـي فـي العـراق، أن الإجـراءات العسـكرية ـ البوليسـية وحدهـا ليسـت كافيـة لحـل هـذه المهمـة لا مـن وجهـة النظـر الداخليـة ولا الخارجيـة. وأظهـرت ثـورة عـام 1920 لحـكام الامبراطوريـة، وبوضـوح، الضـرورة الملحّـة والعاجلـة لإنشـاء واجهـة سياسـية يفرضهـا الحكـم الاسـتعماري عمليـاً فـي العـراق. وهـذا مـا كان يتعلـق بالحكـم سـواء فـي البـلاد

---

(1) ف. غوركو ـ كرياجين «أربعة نزاعات»، ـ «نوڤي فوستوك»، 1925، الكتاب الأول، ص 61.

كلها أم في مناطقها الكردية. فقد كان من المتوقع إدخال نظام سياسي يتسم بالمرونة والفعالية من شأنه أن يؤمن طويلاً ضمان الاستقرار لمصالح بريطانيا الاستعمارية في العراق وفي كردستان الجنوبية بوجه خاص. ولم تكن هذه القضية سهلة وخصوصاً في «جزئها الكردي» ذلك أنه إلى جانب المصاعب «الطبيعية» التي جرى الحديث عنها مراراً، والتي اصطدمت بها كل سلطة أجنبية في علاقاتها المتبادلة مع العشائر الكردية ازدادت ضرورة الحساب للوضع الغامض جداً آنذاك في كردستان الشرقية والغربية والشمالية، وتطلب حلّ هذه القضية على مستويين: على مستوى الإدارة البريطانية في العراق نفسه، وعلى مستوى القيادة السياسية العليا في لندن ودلهي.

وكان أمام سلطة الاحتلال البريطانية مهمة مزدوجة هي تحديد الأُطر الجغرافية لذلك الجزء من كردستان الذي طالبت به، وتحديد الحكم المقترح هناك في آنٍ واحد. وكان هذا وذاك أمراً جديداً ومشكوكاً فيه للغاية، ذلك أن بريطانيا لم يسبق لها أن اصطدمت بالمسألة حتى من وجهة النظر العملية ـ السياسية هذه. فقد غاب أي تقليد للنظام السياسي ـ الحكومي أو الإداري في كردستان سوى تقسيمها المعتاد إلى جزءين تركي وفارسي. وعندما شرعت بريطانيا وغيرها من الدول الغربية الكبرى في حلّ القضية الكردية فإنها سارت وراء مصالحها الخاصة فقط، وباتت تعمل منذ البداية بروح العداء العميق لمصالح الشعب الكردي القومية.

وكان أرنولد ويلسون أول من اقترح مشروع حل القضية الكردية في العراق، حيث شغل المركز الرئيسي فيه مستقبل مناطق العراق الشمالية التي يسكنها الأكراد. فقد كتب إلى وزير شؤون الهند بتاريخ 20 شباط/فبراير عام 1919 يقول: «يجب أن تنضم ولاية الموصل ودير الزور إلى العراق، وكذلك تلك الأجزاء من كردستان التي تدخل حالياً في ولاية الموصل التي لم تدخل

فـي الدولـة الأرمنيـة القادمـة أي حـوض الـزاب الكبير كله، وهنـا ينبغي البحـث عن مكان لتوطيـن الآشـوريين فيمـا إذا رغبـوا فـي ذلـك» و«بكلمـة موجـزة» يجـب أن تمـر حـدود الموصـل الشـمالية بيـن نهـر الـزاب الكبير وبحيرة وان.. أي إن ويلسـون اقترح وضع شـرق سـوريا كلـه (الـذي يسـكن الأكراد فـي أجزاء منـه) تحت حكـم بريطانيا، وكذلـك جزء هام مـن جنـوب شـرق الأناضـول الذي معظم سـكانه مـن الأكراد مـن الناحيـة العرقية.

وفـي مـا يتعلـق بالجانـب السياسـي للمسـألة فقد اقترح ويلسـون أنه «مـن الأفضل أن نبـادر نحـن إلـى إقامـة شـكلٍ مـن أشـكال الاسـتقلال الذاتـي لأكـراد كردسـتان، وليـس مؤتمـر الصلـح إن كان تجنـب ذلـك ممكناً. إلا أنه إذا منحت كردسـتان نظاماً معيّناً، فيجب أن يكـون فيهـا خمـس محافظـات»، وحسـب رأيـه يجـب أن يحكم العـراق كلـه المندوب السـامي البريطانـي وليس «الأميـر العربي»[1].

وفـي باريس، قدم أ. ويلسـون مشـروع حل للمسـألتين العراقيـة والكردية إلى الوفد البريطانـي، وعرض بصورة ملموسـة، موضوع الحدود الشـمالية لولايـة الموصل بمثابة جزءٍ مـن الدولـة العربية في العـراق، وكان من المفروض أن تدخل فـي عدادها مقاطعة جزيرة ابن عمرو (جزيرة بوطان حالياً)، نصيبين، أورفة، ديار بكر أي الجزء الجنوبي كله من شرق الأناضـول أو كردسـتان الجنوبيـة ـ الغربيـة. أما ويلسـون بالـذات فقد اعتبـر أن مهمته في باريـس التـي عبرت عن آراء «أنكلو ـ الهنود»[2] حول تسـوية مـا بعد الحرب في العراق قد

(1) أرشيف سياسة روسيا الخارجية قسم «أرشيف الهند الوطني».

(2) أطلقوا تسمية «الأنكلو ـ الهنود» على مجموعة من الشخصيات الكولونيالية بقيادة اللورد كيرزون (كانت تقوم بإدارة الهند، وأفغانستان، وإيران، والعراق وبلدان الخليج العربي) التي اتصفت بميول استعمارية متطرفة.

تكللت بالنجاح. وكتب يقول: «جرى تأجيل مسألة كردستان في المؤتمر إلى حين بناءً على اقتراح من أننا سوف نقيم في كردستان الجنوبية جزءاً من الدولة الكردية ذات الاستقلال الذاتي وتحت أي شكل من أشكال القيادة أو الوصاية البريطانية»[1] وفي حقيقة الأمر كان كل شيء أكثر تعقيداً، ولكن الحديث يجري عن ذلك في مكانه.

وبهذا الشكل اتسم مشروع ويلسون بطابع توسعي واستعماري واضحٍ ومعادٍ للأكراد، فقد تطاول «الأنكلو ـ الهنود» الذين كان ويلسون بوقاً لهم على جزءٍ كبير من حصة فرنسا في التركة العثمانية مقترحاً توسيع حدود ولاية الموصل التي أُعطيت لفرنسا حسب اتفاقية سايكس ـ بيكو، لكنها احتلت من قبل بريطانيا على حساب الأراضي الهامة من الناحيتين الاستراتيجية والاقتصادية، والتي لم تطأها قدم جندي إنكليزي. وفي ما بعد يجب أن يقام، خلافاً للوعود التي أُعطيت للعرب أثناء الحرب ومن بريطانيا بشكل خاص، حكم بريطاني استعماري وليس وطنياً في العراق، وأخيراً يجب على الأكراد التخلي عن حلمهم في الاستقلال، وفي «أفضل الأحوال» وعدوا باستقلال ذاتي كاذب تحت رقابة بريطانية شديدة، توفرات فعاليتها بالانقسام الإداري الذي خطط له سابقاً، ووفق سمة التشتت السياسي ـ الإقطاعي. كما دبرت خطة إعادة الآشوريين إلى ديارهم وكإجراء استعماري من شأنه تسهيل إشراف الإنكليز على الأكراد[2].

وكان نفي وحدة الأكراد القومية ضمن إطار كردستان الجنوبية بالدرجة

(1) Wilson, P. 116; Longrigg, P. 117-118.

(2) Wilson, P. 124.

الأولى، وكذلك في أجزاء كردستان الأخرى حجر الزاوية لسياسة «فرق تسد» التي اتبعها الإنكليز؛ فمنذ البداية وضع الرائد نوئيل خلال إقامته في السليمانية (أوائل عام 1919) نظرية كاملة لتشتيت الأكراد وعدم قدرتهم العضوية على القيام بعمل سياسي مشترك في سبيل المصالح القومية العامة. وفسَّر نهوض الحركة التحررية في كردستان بعد الحرب بانتشار المشاعر «العشائرية» وليس القومية، ونسب إلى الأكراد تهمة الكراهية التقليدية نحو الأرمن والعرب و«الموصليين» (أفراد طوائف مسيحية كثيرة العدد في ولاية الموصل)، لكنه نفى في الوقت ذاته (وفق مهام السياسة البريطانية آنذاك في العراق) وجود التناحرات بين الأكراد والآشوريين (والنساطرة والكلدانيين بسبب الدين) وكما يعتقد نوئيل فإن الأكراد ليؤثرون حكم الضابط السياسي الإنكليزي على «التوجه الكردي الصرف» الواقع خارج «بيئة الأفكار العربية وتأثيرها».

ويقترح مشروع نوئيل مخطَّطاً للتقسيم الإداري لتلك المنطقة من كردستان التي يجب أن تدخل ضمن مجال نفوذ الامبراطورية البريطانية، فقد انفصل الجزء الأساسي من كردستان الجنوبية إلى ولاية مستقلة مركزها السليمانية بما فيها مقاطعة نهري، وراوندوز، وعقرة، وإربيل، وكيفري وخانقين. وأصبحت الموصل مركزاً إدارياً للولايات حيث يعيش فيها وبصورة رئيسة خليط من السكان الأكراد والمسيحيين، وشكلت كردستان الغربية ولاية مستقلة مركزها ديار بكر التي يجب أن تفصلها عن كردستان الجنوبية «أرض الموصل». وبرهن نوئيل على أنه سوف يمكن في ظل مثل هذا النظام الإداري كسب ودّ السكان والإشراف على نفوذ أفراد متحمسين للغة وبالدرجة الأولى مثل الشيخ محمود وكذلك الشيخ بارازاني وسيد طه. ويستحق الاعتبار ما أصدره نوئيل من توجيه حول أن الحدود الشمالية لولاية ديار بكر يجب أن

تكـون اثنوغرافيـة، أي ضـم معظـم الأراضـي الكرديـة فـي أناضـول الشـرقية إلى كردسـتان الغربيـة الواقعـة تحـت إشـراف بريطانيا[1].

كانـت مشـاريع ويلسـون ونوئيـل متطابقـة فـي بنودهـا الرئيسـة، حيـث يجمـع مـا بينهـا الطمـوح إلى إخضـاع كردسـتان الغربية والجنوبية كلهـا للإشـراف البريطاني والإنكار التـام للاسـتقلال الكـردي والعربـي علـى السـواء، كمـا كانـت الوسـائل المقترحـة لتحقيـق هـذه الغايـات متشـابهة وهـي تكمـن فـي الحفـاظ علـى تقسـيم كردسـتان السياسـي وتعميقـه، حيـث تعيـن فـي كل مقاطعـة مـن المقاطعات الإدارية إنشـاء سـند مـن زعماء العشـائر المنفذيـن لإرادة الضباط السياسـيين البريطانيين وتهيئة التربـة للنزاعات العرقية والدينيـة التـي مـن شـأنها، فـي حالـة الضـرورة، التخفيـف مـن أعبـاء حكـم السـلطات البريطانيـة فـي هـذه المنطقـة المتوتـرة من الشـرق الأوسـط.

وهكـذا تصـرف «الأنكلـو ـ الهنـود» سـواء فـي بغـداد أو فـي المناطـق الكرديـة من العـراق مباشـرة وفـي جنـوب شـرق تركيـا. وقـد فرضـت الظـروف عليهـم أحيانـاً تغييـر تكتيكهـم، وإلغـاء بنـود معيّنة مـن برنامجهم أو طرح بنـود جديدة، لكن جوهر سياسـتهم فـي القضيـة الكرديـة ظـل كمـا كان، وكانـت التعديـلات تصدر عادة مـن لندن واسـتدعتها أسـباب عائـدة إلـى مجـال السياسـة العليـا التـي لـم يرغـب «الأنكلـو ـ الهنـود» فـي عمل حسـاب لهـا أحيانـاً، لكنهم شـرعوا فوراً في بـذل الجهود لتنفيـذ الإجراءات التي من شـأنها تسـهيل عمليـة احتـلال كردسـتان الجنوبيـة، وكان مـن بيـن هذه الإجـراءات الأوليـة النظر في إنشـاء شـبكة مـن الخطـوط الحديدية.

وطـرح المنـدوب السـامي البريطانـي منـذ تشـرين الثاني/نوفمبـر عـام 1918

---

(1) أرشيف سياسة روسيا الخارجية قسم «أرشيف الهند الوطني». ملاحظة الرائد نوئيل عن وضع كردستان السياسي (السليمانية شباط/فبراير عام 1919).

مسألة بناء الخطوط الحديدية التي من شأنها الإسهام في تطوير مناطق كيفري، وكركوك، وألتون كوبري، وأربيل، ورانية، والسليمانية بثرواتها الاقتصادية الغنية حيث كان يجري فيها زراعة القمح والتبغ، إلا أن هدف المشروع الرئيسي كان شيئاً آخر، إذ كان هذا الخط الحديدي ضرورياً جداً لفرض الإشراف البريطاني على كردستان، ولذلك وافقت وزارة الحربية البريطانية دون مماطلة على المشروع. ولقد أورد المندوب السامي البريطاني وهو يبرهن على ضرورة بناء هذا الخط الحديدي وأنه يستحق الاعتبار وشبَّهه بالوضع في شمال غرب الهند، على الرغم من أن الأكراد حسب أقواله «يتخلفون عن الباتانيين بمزاياهم العسكرية»[1].

ولم يكن هذا التشبيه عرضياً، وبعد مرور عدة أشهر سلم وزير شؤون الهند رسالته إلى نائب الملك مبيناً رأيه حول جملة من قضايا كردستان العراق (حول الثورة في السليمانية، وبناء الخط الحديدي الذي لم يعارضه وحول استحالة إدارة مباشرة لكردستان وحول الرغبة في إنشاء دولة كردية ذات استقلال ذاتي يعمل فيها مستشارون سياسيون بريطانيون)، وأنهى رسالته على الشكل التالي: «إن آخر شيء نريده هو إيجاد «مشكلة حدودية شمالية ـ غربية» على شمال ـ شرق العراق»[2].

وتدل المقارنة الهامة للأوضاع في المناطق الكردية والأفغانية ـ البشتو (باتان) وقبل كل شيء على أن الأوساط الحاكمة البريطانية اعتزمت ترك الشعب الكردي فريسةً للتجزئة. كما لا يثير موقف لندن العدائي شكوكاً في أي شكلٍ من أشكال الاستقلال الكردي الحقيقي، بحيث لا يقل عن موقفها

(1) أرشيف سياسة روسيا الخارجية قسم «أرشيف الهند الوطني»؛ Wilson, P. 143.

(2) أرشيف سياسة روسيا الخارجية قسم «أرشيف الهند الوطني». برقية بتاريخ 22 آب/أغسطس عام 1919.

من أفغانستان المستقلة التي شن الإنكليز الحرب ضدها في العام ذاته أي عام 1919، وكما يبدو اعتبرت سلطات الاحتلال البريطانية مجازفةً تكرار تجربة الحكم على قبائل البشتو القاطنة شمال غرب الهند في كردستان عندما تشكلت عند الحدود مع أفغانستان منطقة خاصة للعشائر كانت تجري إدارتها من المركز، لكنها احتفظت باستقلال تقليدي في شؤونها الداخلية[1]. وكانت إقامة مثيل لها في العراق مشحونة بظهور مركز كردستان المستقلة الذي لم يجد قبولاً لدى الإنكليز، أي يقع خارج إطار الإشراف البريطاني.

وبهذا الشكل فإن طرح المسألة بحد ذاتها حول تمديد شبكة الخطوط الحديدية في كردستان العراق التي كانت لها أغراض استعمارية واستراتيجية قد كشفت عن نيّات الاستعمار البريطاني الحقيقية في كردستان الجنوبية ولكن لحظة البدء بالعمل ما زالت بعيدة. وكان على السلطات البريطانية القيام بأعمال أولية لترسيخ مواقعها في المناطق الكردية في العراق ووضع الإجراءات في أقرب وقت.

وأحد هذه الأعمال كان حلّ المسألة المرضية حول المصير المقبل للاجئين الآشوريين الذين قام الإنكليز بتهجيرهم من مناطق أورمية إلى معسكر يقع على نهر ديالى بالقرب من مدينة بعقوبة، وفضلاً عن تشكيل مفارز الحراسة العسكرية، التي جرى الحديث عنها آنفاً، كان من الضروري إيجاد مكانٍ للسكان المدنيين فيها. ومع ذلك فقد أثار مشروع توطين الآشوريين في شمال ولاية الموصل أي في كردستان الوسطى الذي توخّى أهدافاً استعمارية ومعادية للأكراد والسائرة كلها في مجرى سياسة «فرق تسد» استفزازاً واضحاً. فقد حذر المبشر الإنكليزي الأب. و. فبيرام والخبير بالمسألة الآشورية

(1) كما ظل مثل هذا الوضع قائماً في باكستان إلى أيامنا هذه.

ويلسون من إمكانية حدوث الفوضى في حال توطين الآشوريين في شمال العراق، واقترح بديلاً عن ذلك تهجيرهم إلى كندا (!)، ولكن باعتقاده، وفي نهاية المطاف، من الأفضل الاعتماد على الآشوريين[1] بعد استيطانهم على خط الهدنة «لتخويف» الأكراد وتكليفهم القيام بوظائف الجندرمة تحت القيادة البريطانية[2]. كما نصح رئيس معسكر الآشوريين في بعقوبة الجنرال أوستين الاعتماد على الزعيم الروحي للآشوريين ودحض الشائعات التي يروجها «الأشرار» من الناس حول رغبة ويلسون في وضع الآشوريين تحت السيطرة الكردية دحضاً حازماً[3].

بينما استأنفت الإدارة الاستعمارية في العراق والهند والقيادة السياسية العليا في لندن مناقشة مشاريع مستقبل نظام الدولة السياسي في العراق وكردستان، جرى في صيف عام 1919 انعطاف ملحوظ في مواقفهما، وسحبت لندن تحت تأثير الوضع الدولي المتغير بصورة سريعة وخصوصاً إثر المواجهة المتزايدة التي اصطدم بها نهج الزعامة البريطانية في شؤون الشرق الأوسط أثناء مؤتمر الصلح طلبها حول ضم مقاطعتي ديار بكر وأورفة أي جنوب غرب كردستان إلى الدولة العراقية التابعة والمخطط لها[4]. ومن الملاحظ أن ما لعب دوره هنا هو عدم رغبة الإنكليز في تأزيم العلاقات مع

---

(1) هكذا سمّوا الآشوريين ـ النساطرة في هكاري باسم أحد أكبر العشائر نفوذاً ـ ماليكستف رجيلو. انظر بالتفصيل: ماتفييف، الآشوريون والقضية الآشورية، الفصل الثالث.

(2) أرشيف سياسة روسيا الخارجية قسم «أرشيف الهند الوطني». رسالة بتاريخ 22 أيار/مايو عام 1919.

(3) المصدر السابق، اللواء أوستين إلى قائد الأركان العامة، برقية بتاريخ 26 أيار/مايو عام 1919.

(4) المصدر السابق، برقية وزير شؤون الهند إلى نائب الملك.

الأكـراد الذيـن لـم تحدهـم الرغبة قط في استبدال النيـر التركي لاسـطمبول بالنير العربي فـي بغـداد، ولقـد أوحوا لهم بأنه سـيتم مراعـاة مصالحهم في مؤتمـر الصلح[1].

وفـي 13 حزيران/يونيـو عـام 1919 صـدرت عـن الإدارة السياسـية فـي بغـداد وثيقـة مخصصـة لوزيـر شـؤون الهنـد ويبـدو أن ويلسـون هـو الـذي وضعهـا، وتضمنت مشـروعاً جديـداً لحـل المسـألتين الكردية والعربية، ومما كان يربطه بالمشـاريع السـابقة هو إبعاد كردسـتان إيـران عـن مجال مناقشـة المسـألة الكرديـة، وحُـدِّدت من خلال هذا المشـروع حـدود الأراضـي الشـرقية التـي تكون كردية على الأغلـب بالحدود التركية ـ الفارسـية، ومن ثـم جـرى تعـداد المناطـق التـي يعيـش فيهـا الأكـراد والتـي يجـب أن تدخـل بلا شـك في عـداد ميسـوبوتاميا الواقعـة تحـت الحكـم البريطانـي. وقد حذفـت جميع هـذه المناطق مـن مفهـوم كردسـتان عمليـاً، ويجب أن تمـر الحدود الجنوبيـة للأراضي الكرديـة غالباً إلى الشـمال قليـلاً عـن الجزيـرة (جزيـرة بوطـان) وشـمال نصيبين، وإلـى الجنوب مـن ماردين وشـمال رأس العيـن ومـن ثـم بمحـاذاة خط العـرض 37 حتـى بيردجيك، ومـن الغرب حتى الحـدود الجنوبيـة لولايات خربـوط، بدليس ووان.

وأكـدت الوثيقـة أن الأكـراد بوسـعهم الاتحـاد فقـط علـى الأراضـي الواقعـة فـي شـمال الخـط المشـار إليـه مركزهـا بدليـس أو وان، ومـن الضـروري أن تكـون تحـت إشـراف إداري أجنبـي صـارم ومـن المرغـوب فيـه أن يكـون إشـرافاً بريطانيـاً، وجـاء فيهـا أنـه لا ينبغـي السـماح ثانيـة بتوطيـن الأرمـن فـي هـذه الأراضـي، وأكـد أن الأكـراد حاليـاً ينقسـمون إلـى فريقيـن رئيسـيين، فريـق منهمـا مـوالٍ لبريطانيـا، فـي حيـن أن الآخـر مـوالٍ للأتـراك وهـو الـذي يكـون معاديـاً للمسـيحية. وفـي حـال

---

(1) المصدر السابق، برقية المفوض السياسي في الخليج إلى سيمل بتاريخ 25 أيار/مايو عام 1919.

نجاحه فإن الآمال المعقودة على تشكيل الدولة الكردية الأرمنية سوف تنهار.

وفـي الختـام اقتـرح فـي الوثيقـة المخطـط التالـي للتسـوية السياسـية ـ الحكوميـة فـي ميسـوبوتاميا وفـي شـرق الأناضـول وهـو أن تؤلـف ولايـة طرابـزون وولايـة أرضـروم الأرمنيـة تحـت الوصايـة الأميركيـة، وتؤلـف ولايـات ديـار بكـر، وخربـوط، ووان، وبدليـس الدولـة الكرديـة تحـت الوصايـة البريطانيـة، وتؤلـف ولايـات الموصـل وبغـداد، والبصـرة الدولـة العربيـة تحـت الوصايـة البريطانيـة أيضـاً. وجـرى الاعتـراف بمثابة البديـل الوحيد لهـذا المخطـط هـو إعـادة السـيطرة التركيـة علـى سـت ولايات في شـرق الأناضـول تحت الإشـراف الأوروبـي (وبعبـارات أخرى شـيء ما شـبيه بالعودة إلى مشـاريع مـا قبل الحرب «الإصلاحـات فـي أرمينيـا») وفـي النهايـة عبّـر كاتـب الوثيقـة عـن خشـيته على مسـتقبل بريطانيـا فـي كردسـتان، واختتـم كلامـه بلهجـة تشـاؤمية قائـلاً: «أُفضـل أن أرى أميـركا أو حتـى تركيـا فـي كردسـتان بدلاً مـن الاسـتقلال الكـردي»[1].

وفـي الواقـع حافـظ هـذا المشـروع أيضـاً علـى المطامـع بغيـة السـيطرة البريطانية علـى كردسـتان كلهـا، لكـن فـي شـكل آخـر: ففـي كردسـتان الشـرقية يجـب أن تتـم هـذه السـيطرة مـن خـلال حكومـة طهـران المطيعة للنـدن، وفي كردسـتان الجنوبيـة عن طريق عمـلاء الإدارة البريطانيـة الاسـتعمارية فـي بغـداد، وفـي كردسـتان الغربيـة والشـرقية من خـلال القيـادة الكرديـة نفسـها، لكنهـا تقـع تحـت رقابـة شـديدة للإنكليـز. وبهـذا الشـكل كان للاسـتقلال الكـردي أو كردسـتان المسـتقلة كمـا كانت تصـوره الشـخصيات البريطانية الاسـتعمارية لهمـا شـكل وهمـي (مـن الناحيتيـن الجغرافيـة والسياسـية)، وفـي الحقيقـة جـرى الإعـداد لكردسـتان «المسـتقلة» بهـذا الشـكل بالذات.

كمـا احتفظـت بنوعيـة مماثلـة مقترحـات الرائـد نوئيـل الـذي كان فـي تلـك

---

(1) المصدر السابق.

الآونة في مهمة في جنوب شرق الأناضول للقيام بنشاط سياسي ـ تجسسي بين صفوف العشائر الكردية، وبرهن ـ كعادته ـ على ضرورة فرض سيطرة بريطانية من دون منازع على كردستان من خلال الدسائس «الأرمنية» و«التركية». فقد أُثيرت الأولى من أوروبا، أما الثانية فبإيعاز من «الحزب الإسلامي التركي» الذي وقف إلى جانب انضمام الأراضي الكردية في العراق وإيران إلى تركيا استناداً إلى وجود عددٍ كبير من السكان الأتراك في ولايات وان وبدليس وديار بكر، وأكد نوئيل أنه «لا ينبغي للمستشارين الإنكليز اتخاذ موقف الحياد، وأن تبقى الدولة الكردية تحت النفوذ البريطاني فقط، بينما يجب تقسيم كردستان إلى مناطق «عشائرية وغير عشائرية»، ففي الأولى يجب تشكيل الإدارة من الزعماء المحليين. وفي الثانية من الموظفين الذين يتم تعيينهم (كما يبدو من الإنكليز)، ومن الضروري إرسال «الأكراد الفتيان» أي القوميين الأكراد إلى بريطانيا للتعلّم»[1].

كما صدرت توصيات مشابهة، وإلى حدٍ معين، عن «الضباط السياسيين» البريطانيين الآخرين، وكان أكثرهم من أنصار الحكم «غير المباشر» عن طريق الزعماء الأكراد الذين يذعنون لإرادتهم، وكما رأى بيل، الضباط السياسي في راوندوز، فإن ذلك سيكون «أرخص». واقترح مع الضابط السياسي العقيد ليتشمان في الموصل إنشاء دولة كردية منفصلة في شمال العراق بقيادة الحكمتدار سيد طه وفي ظل الحماية البريطانية، مع منحه ـ بطبيعة الحال ـ المعونات المالية والسلاح[2]. ووجد ادموندز المخرج في إقامة

(1) المصدر السابق. برقية من القاهرة إلى الدائرة السياسية في بغداد بتاريخ 14 حزيران/يونيو عام 1919. وبرقية نوئيل إلى الجهة ذاتها بتاريخ 13 حزيران/يونيو عام 1919.

(2) المصدر السابق. برقية بيل من راوندوز والموصل إلى المفوض السياسي في بغداد بتاريخ 29 أيار/مايو و6 حزيران/يونيو عام 1919.

(دون أن ينتظر عقد الصلح مع تركيا) شكلٍ من الإشراف الإداري المباشر وغير المباشر بالنسبة إلى مناطق كردستان الجنوبية المختلفة، زد على ذلك أنه نصح بوضع الرهان على سيد طه وبابكر علي[1].

لم تكن وجهات النظر الواردة حول وضع المسألة الكردية في كردستان الجنوبية والمناطق المجاورة لها من كردستان الجنوبية ـ الغربية ثابتةً، فقد تغيّرت مع التحولات السريعة الجارية على الساحتين الدولية والشرق أوسطية، حيث ظلّت في هذه الأثناء استعمارية صرفة ومعادية للأكراد. وفي تموز/يوليو عام 1919 كتب نوئيل عن عددٍ من الظروف الجديدة في حياة تركيا السياسية ما بعد الحرب التي كانت لها علاقة مباشرة بالقضية الكردية سواء في هذه البلاد أم في البلدان المجاورة وخصوصاً في العراق. ففي 15 أيار/مايو عام 1919 تم بموافقة من قيادة دول الحلفاء إنزال القوات اليونانية في أزمير، وكان ذلك الخطوة الأولى لتقسيم علني للأراضي التركية نفسها. وفي اليوم الثاني أي في 16 أيار/مايو غادر اسطمبول الجنرال مصطفى كمال باشا الذي اكتسب شهرة أثناء الحرب العالمية الأولى لكي يقود حركة الشعب التركي الوطنية التحررية والقومية في الأناضول، وحلّ عصر جديد في تاريخ تركيا.

وأثرت معظم هذه الأحداث مباشرةً في الوضع في كردستان ولو كان ذلك بسبب نشوء مركز مقاومة الشعب التركي الوطنية بجوارها، وعلاوة على ذلك ظهر هنا أيضاً شبح قيام دولةٍ أرمنية «مستقلةٍ» كانت عملياً صنيعة الحلفاء وبقيادة زعماء حزب الطاشناق القومي المتطرف (في ذلك الوقت) والمشبع بروح العداء للأكراد والسوفيات، وشكلت جميع هذه العوامل تربةً لتصعيد التوتر السياسي في المناطق الكردية من تركيا. وحسب رأي نوئيل

(1) Edmonds, Kurds, *Turks and Arabs* , P. 180, 216– 217.

كانت القطيعة بين الأكراد وحكومة اسطمبول لا يمكن تجاوزها بسبب سياسة التتريك التي مارستها الحكومة وأن الأمر الوحيد الذي كان بوسعه تجنبه هو تكرار «سياسة سميرنا» في أناضوليا الشرقية ـ أي إقامة دولة أرمنية مع ضم المناطق الكردية إليها. كما أولى نوئيل اهتمامه بأنه على الرغم من انتشار المشاعر الموالية لبريطانيا بين الأكراد في تركيا فإن سياسة بريطانيا في كردستان الجنوبية (وخصوصاً ضم تلك الأراضي مثل عقرة أو السليمانية إلى العراق) تثير شكوكاً كبيرةً لدى الأكراد[1].

وتدل هذه الوقائع وما شابهها على التأرجح الشديد في سياسة التوازن في كردستان، وكان بوسع مشروع إنشاء دولةٍ أرمنية وفي ظل ظروف معينة تحسين العلاقات بين الأكراد من جهة وبين المختلفين في ما بينهم مثل حكومة اسطمبول التي حاولت إنقاذ الامبراطورية من الانقسام والكماليين الذين رأوا في الأرمن عملاء لدول الحلفاء أيضاً مثل اليونانيين من جهة أخرى. وليس عبثاً أن القيادة العسكرية البريطانية بعد اطلاعها على تقرير نوئيل حول مهمته في جنوب ـ غرب كردستان توصلت من كل تلك الفوضى إلى استنتاج منطقي، ألا وهو أنه ينبغي تعزيز الوجود العسكري البريطاني عملياً في المنطقة، كما اقترح إرسال قوات أنكلو ـ هندية مدربة لشن الحرب في الجبال والمرابطة في ولايات ميسوبوتاميا إلى هناك. ويجب الاحتفاظ بالحد الأدنى من القوات في ولايات جنوب ـ غرب كردستان التي تتألف من لواء فرسان ومدفعية الخيّالة في ديار بكر. كما اقترح تشكيل المجالس الكردية مع المحافظين الأكراد التابعين للقواد العسكريين البريطانيين. ولكن العسكريين أيضاً كانوا مرغمين على أنه

---

(1) أرشيف سياسة روسيا الخارجية قسم «أرشيف الهند الوطني». برقية نوئيل إلى بغداد بتاريخ 10 تموز/يوليو عام 1919.

بـدون موقـف حسـن مـن العشـائر الكرديـة، يمكـن بلوغـه بالوسـائل السياسـية فقـط، فسـوف تظـل مواقـع بريطانيـا متزعزعـة فـي جنـوب ـ غـرب كردسـتان[1].

وبهـذا الشـكل تـم النظر بصـورة متكاملة إلى الوضـع القائم في كردسـتان (العراق) الجنوبيـة وفـي كردسـتان (التركيـة) الجنوبيـة الغربيـة فـي القيـادة البريطانيـة السياسـية والعسـكرية علـى مختلـف المسـتويات كوحـدة تامـة، أو المسـألة الكرديـة كمسـألة عامـة بالنسـبة إلـى هـذه المنطقـة، ممـا يـدل مـرة أخـرى علـى نيّـات بريطانيـا العظمـى لتثبيـت أقدامهـا فـي هـذه الأراضـي الكرديـة، ولكـن وجـد موضوعياً وفـي آن واحـدٍ تتابع لتنفيـذ هـذه المخططـات التوسـعية. وسـيجري الصـراع حـول كردسـتان تركيا فـي الميدان الديبلوماسـي أيضـاً وربمـا كان مـع اسـتخدام القـوة العسـكرية. أما كردسـتان العـراق فقد احتلـت عمليـاً، وكان الأمـر يتوقـف هنـا على حلـول سياسـية مُثلى، ولذلـك أعطيت أهمية أوليـة لتسـوية المسـألة الكرديـة فـي العـراق، إلا أنـه غابـت كمـا مضـى وحدة الـرأي بين شـخصيات الاحتـلال البريطاني.

وفـي أواخـر آب/أغسـطس عـام 1919 اقتـرح وزيـر شـؤون الهنـد إقامـة «شـريط» (Fringe) لدويـلات كرديـة ذات حكـم ذاتـي بقيـادة الزعمـاء الأكـراد علـى الرغـم مـن معـاداة عـدد منهـم لبريطانيـا[2]، وذلـك لنشـر النفـوذ البريطانـي فـي كردسـتان الجنوبيـة. وقـدم نوئيـل الـذي لـم يعـرف الهـدوء مشـروعاً آخـر فـي تشـرين الثاني/نوفمبـر مـن العـام ذاتـه، وبرأيـه يمكـن حـلّ القضيـة الكرديـة فـي ميسـوبوتاميا علـى أسـاس ثلاثـة شـروط وهـي: 1 - الطـرد التـام للأتـراك مـن كردسـتان؛ 2 - ضمـان وحـدة أراضـي كردسـتان؛ 3 - فيمـا إذا جـرى تعييـن حـدود كردسـتان تقريبـاً

(1) المصدر السابق. برقية القائد العام للقوات في بغداد إلى وزير الحربية بتاريخ 15 آب/أغسطس عام 1919.

(2) S.S. Gavan, Kurdistan: *Divided Nation of the Middle East*. London, 1958, P. 30.

وفق الخط العرقي بين الأراضي التي يسكنها الأكراد والعرب. وأكد نوئيل أن الأكراد «المتروكين لأنفسهم» سوف يميلون أكثر إلى الإنكليز وسيكونون أكثر عداءً للأتراك. زد على ذلك أنه وجدت إمكانية إنشاء اتحاد دويلات كردية ذات حكم ذاتي سوف تتنازع في ما بينها ولكن لا «تقلق» ميسوبوتاميا[1].

وتوصل الباحث الإنكليزي الموالي للأكراد س. غيفين بناءً على مثل هذه الآراء إلى استنتاج غير مشروع وهو أن الحكومة البريطانية (التي اعتبر الباحث ولسببٍ ما أن نوئيل الذي لم تكن له أهمية كبيرة على العموم ناطق باسمها) قد أيدت الإدارة الذاتية الكردية، «وإن كانت لها خصوصيتها»[2].

وكانت بالفعل فريدة من نوعها لأنها لم تمت بصلة إلى كردستان العراق مثلاً، وبانت في أواخر تشرين الثاني/نوفمبر عام 1919 رغبة الحكومة البريطانية في ضم كردستان الجنوبية إلى ميسوبوتاميا، حيث كانت حسب ما أعلنته وكالة «رويتر» بتاريخ 12 تشرين الثاني/نوفمبر الوسيلة الوحيدة «للحفاظ على السلام في منطقة خانقين ـ السليمانية التي تكون ضرورية بسبب مسؤوليتنا في بلاد فارس»[3].

وعرض وزير شؤون الهند إ.س. مونتيغيو المبادئ التالية لسياسة الحكومة حول كردستان الجنوبية:

1 – يجب أن تكون حدود ميسوبوتاميا أقصر حسب الإمكانية من وجهة النظر العسكرية والسياسية.

2 – يجب تفادي النشاط العسكري خارج أُطر هذه الحدود.

3 – لا تقوم بريطانيا بالانتداب على كردستان «مهما كانت الظروف».

---

(1) المصدر السابق، ص 30-31.

(2) المصدر السابق، ص 30.

(3) المصدر السابق، ص 31.

4 – فيما إذا قامت دولة كبرى بفرض انتدابها على أرمينيا فإن حدودها يجب ألا تجاور ميسوبوتاميا.

5 – عدم السماح بعودة السيطرة التركية على كردستان[1].

وعلى هذا النحو لم يكن قد تكوّن لدى الحكومة البريطانية في المرحلة المدروسة (أواخر تشرين الثاني/نوفمبر عام 1919) تصور دقيق الشكل الذي يجب اختياره لإعادة نفوذها وإشرافها إلى كردستان الجنوبية وإنما تبيّن لديها فقط شكل ما لخطةٍ شاملة حول تكوين سياسي من المناطق الكردية الجنوبية، الذي من شأنه أن يقوم بدور حاجزٍ يؤمّن حماية المستعمرة الجديدة، أي العراق، ويصبح الجيش الإنكليزي والأموال بصورة تامّة، أو جزئية في أسوأ الأحوال، بغنى عن هذه العملية، وإلى جانب ذلك كان ينبغي درء خطر نشوء دولة كردية مستقلة استقلالاً حقيقياً وموحدة في ميسوبوتاميا.

ولقد ورد هذا الباعث الأخير في تقرير ويلسون الجوابي، عندما أعلن بأنه لا «يوافق أبداً» على ثلاثة شروط قدمها نوئيل. وحسب رأي المندوب السامي البريطاني فإن السلطة التركية في كردستان[2] موجودة وسوف تتعزز بسبب سياسة التدخل التي تنتهجها دول الحلفاء في سميرنا وكيليكية، لكنها لن تمسّ قضية أمن حدود ميسوبوتاميا. ولم تكن كردستان موحدة البتة، أما السليمانية وإربيل فليس بينهما وبين أجزاء كردستان الأخرى أي شيء مشترك، وبوسعهما الانضمام إلى كردستان فيما إذا اتحدت تحت سلطة دولة منتدبة واحدة، الأمر الذي لا يغدو واقعياً في المرحلة الحالية. وفضلاً عن ذلك فإن

(1) أرشيف سياسة روسيا الخارجية قسم «أرشيف الهند الوطني». وزير شؤون الهند مونتيغيو إلى أ. ويلسون، 22 تشرين الثاني/نوفمبر عام 1919.

(2) مما لا شك فيه أنه كان يعني بذلك كردستان الجنوبية ـ الغربية حيث بقيت القوات التركية النظامية.

سكان إربيل أكثريتهم من الأتراك حسب اللغة والعرق، بينما سكان السليمانية راضون على العموم عن الإدارة البريطانية الحالية ويضمرون العداء للشيخ محمود الذي كان يؤازره فقط 500 شخص من الأنصار «اللامبالين» ويعيشون على حسابه وذلك من أصل 200 ألف نسمة من السكان.

ولم يشاطر ويلسون وجهة نظر نوئيل حول أنَّ الأكراد الذين تُركوا وشأنهم سوف يصبحون موالين للإنكليز، كما أن الحدود العرقية بالنسبة إلى كردستان لم تكن أفضل الحلول، وينبغي إعطاء أهمية أكبر للاعتبارات الاقتصادية والجغرافية (أي الاستراتيجية)؛ فمثلاً يجب ألَّا تدخل عقرة والجزيرة التي يسكنها الأكراد ضمن كردستان وأن أفضل سياسة لضمان أمن حدود ميسوبوتاميا الشمالية هي في إنشاء حزام من الدويلات الكردية تتمتع بحكمٍ ذاتي: ومن الضروري حماية الآشوريين واستيطانهم في منطقة العمادية. ومن المرغوب فيه «إعادة الحكم القديم» للبدرخانيين في شمال العراق، على أن يتم ذلك تحت حماية بريطانيا وبمساعدتها النشيطة فقط. وحالياً يستحيل تماماً تصور وحدة كردستان السياسية، ويمكن بلوغها فقط في ظل إشراف أجنبي صارم[1].

وعلى هذا المنوال يعرض ويلسون برنامجاً كاملاً لحل المسألة الكردية يستجيب عملياً لمآرب لندن، وانعقد في 6 كانون الأول/ديسمبر عام 1919 مؤتمر لبحث المسألة الكردية في «أنديا أوفيس» بغية الاتفاق على التفاصيل الجزئية.

(1) أرشيف سياسة روسيا الخارجية قسم «أرشيف الهند الوطني». أ. ويلسون إلى أ.س. مونتيغيو 26 تشرين الثاني/نوفمبر عام 1919.

وعـرض وزيـر شـؤون الهنـد إ.س. مونتيغيـو فـي المؤتمـر بإسـهاب خطـةً عامـةً والتدابيـر الملموسـة المرتبطـة بتسـوية القضيـة الكرديـة فـي المنطقـة «يجـب أن تظـل كردسـتان الجنوبيـة ضمـن مجـال نفوذنـا» ـ تلكـم هـي الفكـرة الرئيسـة لهـذه الخطـة، وبنـاءً عليهـا برهـن الوزيـر علـى ضـرورة التدخل فـي شـؤون الأكـراد الداخلية معلـلاً ذلك بضـرورة حمايـة الموصـل مـن الشـمال والخليـج مـن الشـرق. وبطبيعـة الحـال ينبغـي أن تظـل الموصـل ضمـن «دولـة ميسـوبوتاميا» ولكن في هـذه الحـال لاعتبارات اسـتراتيجية يجـب الاحتفـاظ بزاخـو، والجزيـرة، ودهـوك. كمـا يجـب وضع السـليمانية تحت الإشـراف للدفـاع مـن جانـب فـارس، ويجـب أن تبقـى المناطـق الكرديـة علـى الأغلـب خـارج إطار ميسـوبوتاميا.

وحسـب رأي مونتيغيـو يجـب أن تمـر الحـدود بيـن كردسـتان وميسـوبوتاميا إلـى الشـمال مـن خانقيـن ومـن ثـم باتجـاه كيفـري، وكركـوك، آلتـون كوبـري وإربيـل ودهوك، وزاخـو، وفيـش ـ خابـور. وينبغـي أن تنضـم جميع هذه المدن إلى ميسـوبوتاميا، باسـتثناء إربيـل التـي يتـرك مصيرهـا لمـا يقرره الزعمـاء المحليـون. أما الحدود الشـرقية لكردسـتان الجنوبيـة فتكـون مطابقـة للحـدود القائمـة والمعتـرف بها بين الولايـات العراقيـة وإيران. ولأجـل ضمـان زاخـو مـن الضروري فرض الإشـراف علـى جزيرة ابـن عمرو وينبغي تسـليم الحكـم فيهـا للبدرخانييـن الذيـن يجـب تعزيـز سـلطتهم عـن طريـق حاميـة بريطانيـة وتقديـم المسـاعدة لهـم بالمال والسـلاح.

وبهـذا الشـكل اختتـم الوزيـر كلامـه، لئـن وافـق كيـرزون علـى هـذا المشـروع فسـوف تتـم حمايـة حـدود ميسـوبوتاميا مـن الأتـراك شـمالاً وشـرقاً بدولـة بوطـان الصديقـة (فـي الجزيـرة) وشـمالاً بمنطقـة الموصـل المحصنـة، أمـا مـن الشـمال ـ الشـرقي فبدولـة كرديـة حـرة منفصلـة عـن كردسـتان الوسـطى بواسـطة جبـال منيعـة

صعبة المسالك، كما أن وجود السكان المسيحيين الأصدقاء في أورمية فهو ضمان إضافي لأمن حدود ميسوبوتاميا الشرقية[1].

وسرعان ما انعقد مؤتمر آخر في «أنديا أوفيس» حول المسألة الكردية في العراق، نوقشت فيه مقترحات ويلسون بشأن الحدود بين كردستان وميسوبوتاميا التي تضمنتها البرقيتان بتاريخ 26 و27 تشرين الثاني/نوفمبر عام 1919. وحاول مساعد وزير الخارجية أ. هرتزل في المؤتمر توضيح ما هي أجزاء كردستان التي يجب وضعها تحت النفوذ البريطاني حفاظاً على أمن ميسوبوتاميا معلناً في الوقت نفسه أنه بالنسبة إلى لأكراد «فإن دوافعنا لا يمكن أن تكون لخير الآخرين». ونوقش «الخطر التركي» (وحسب أقوال النقيب بيل فإن 500 تركي يقطعون من وان إلى السليمانية دون مقاومة) وكذلك مطامع إيران في راوندوز والسليمانية، واقترح بيل إنشاء «حكومة» في أورمية بوسعها الإشراف على كردستان الجنوبية بسهولة، وفي ختام المؤتمر تم التأكيد على رأي يقضي بضرورة إقامة دولة في السليمانية تحت القيادة البريطانية، التي من شأنها الإشراف على الأراضي الواقعة بين الزاب الكبير والزاب الصغير باستثناء راوندوز، بينما يجب تشكيل الدولة الكردية الأخرى في الجزيرة[2].

في نواح كثيرة، تستحق الآراء الواردة الاعتبار، فهي لا تتحدث فقط عن رغبة سلطات الاحتلال البريطانية المعروفة في إخضاع كردستان لها (بأشكال مختلفة للإشراف المباشر وغير المباشر) ولكن عن سعيها إلى تثبيت الانقسام

---

(1) أرشيف سياسة روسيا الخارجية قسم «أرشيف الهند الوطني». من مساعد وزير الخارجية أ. هرتزل إلى وزارة شؤون الهند، 20 كانون الأول/ديسمبر عام 1919.

(2) المصدر السابق. تقرير الاجتماع الذي جرى في وزارة شؤون الهند لمناقشة برقيات العقيد ويلسون بتاريخ 26-27 تشرين الثاني/نوفمبر عام 1919، عن الحدود بين ميسوبوتاميا وكردستان.

السياسي للمجتمع الكردي وجعله أبد الدهر. ولقد استبعدت من الدويلات الكردية «المستقلة» التي جرى التخطيط لها معظم المراكز التي اتسمت بشيء من الأهمية من الناحيتين الاقتصادية والاستراتيجية. وتركوا للأكراد عملياً المرتفعات الجبلية، حيث سمح فيها للزعماء الأكراد الذين برهنوا على إخلاصهم للتاج البريطاني بالإشراف عليها. ومن الواضح أن مثل هذه الظروف قد استبعدت إمكانية قيام تطور اجتماعي ـ اقتصادي وسياسي وثقافي في المجتمع الكردي، فقد رغب الإنكليز في نقل السياسة التي قاموا باختبارها في شمال ـ شرق وفي الشمال وشمال غرب مناطق الهند البعيدة عن المركز إلى كردستان، حيث كان يوجد فيها نظام تابع كلياً لبريطانيا من الممتلكات العشائرية والإقطاعية ويتم توظيفه في خدمة الاستعمار البريطاني.

ولم تأخذ الآراء الواردة لوجوه الاحتلال البريطاني شكل نشاطات سياسية فعلية، فما زالت هذه أحكاماً فقط للإدارة العراقية المحلية والأوساط الأنكلو ـ هندية بشأن المسألة الكردية على نطاق العراق وحده بصورة رئيسة، فلم تتم المصادقة عليها من القيادة العليا أي الحكومة البريطانية، ولم يوافق عليها رئيس الوزراء لويد جورج ووزير الخارجية كيرزون، ومفهوم ذلك أن المسألة الكردية كجزء من المسائل التركية والإيرانية والسورية أو جزءٍ من مسألة عامة حول مصير الامبراطورية العثمانية ما زالت تستوجب الحل على الصعيد الدولي، في حين أن المجال ما زال أمامه مفتوحاً.

لم يأتِ عام 1920 بشيء جديد في الموقف حول كردستان العراق، حيث ظل كالسابق مضطرباً وعديم الوضوح، ورأى موظفو الاحتلال البريطاني أن أساس الشر يكمن في تأخير عقد معاهدة سلمية مع تركيا، مما أدى إلى ازدياد نشاط العناصر المعادية لبريطانيا والموالية لتركيا ومذهب الوحدة الإسلامية في مختلف أرجاء كردستان. وهذا ما مهّد تربة صالحة لنشر جميع الشائعات

والافتراضات الممكنة حول الثأر من الأكراد بسبب اضطهاد الأرمن وإعادة أموال الأرمن إليهم بما فيها الأموال غير المنقولة. وبدأ الأعيان من الأكراد في القسطنطينية الذين كانوا يحلمون بالحكم الذاتي أو كردستان مستقلة يؤثرون سلطة تركية ضعيفة على السلطة البريطانية. وقد صبت أعمال اليونانيين والطليان العدوانية الزيت على النار[1].

واعتبر سون أن تأخير عقد معاهدة تركية سلميّة كان خطأً كبيراً، فحسب رأيه أن الخطر الكبير الذي يهدد مواقع بريطانيا في العراق كان «في الموقف الخارجي» أي في نجاحات البلشفية التي أسهمت في نشر الدعاية المعادية لبريطانيا. فالمشاعر المعادية التي أثارها البلاشفة ضد بريطانيا في ميسوبوتاميا وكردستان وبلاد فارس يمكن طمسها فيما إذا تم تجنب وقوع الاضطرابات بين السكان المحليين. وأكد سون أنه يمكن بلوغ ذلك بمساعدة الزعماء المخلصين لبريطانيا مثل صديقه حمدي باشا بابان سليل أسرة كردية عريقة ويعيش في بغداد. وفي الوقت الذي كان حمدي باشا يطمع في منصب حكمتدار كردستان فإنه وعد الإنكليز بتقديم كل شكلٍ من أشكال المساعدة للحفاظ على نظام الاحتلال وفي تجنب «تهنيد» البلاد[2]. وطلب حمدي باشا منحه نظاماً حقوقياً رسمياً تابعاً للحكومة العراقية وإقامة علاقات قانونية بين العراق وكردستان[3].

(1) أرشيف سياسة روسيا الخارجية قسم «أرشيف الهند الوطني». *Precis of Affairs* in *Southern Kurdistan*, P. 16-17.

(2) أرشيف سياسة روسيا الخارجية قسم «أرشيف الهند الوطني». رسالة سون إلى أ. ويلسون بتاريخ 11 كانون الثاني/يناير 1919، Administration of Mesopotamia. Part IV.

(3) المصدر السابق، رسالة حمدي بابان إلى أ. ويلسون بتاريخ 25 كانون الثاني/يناير عام 1920.

وهكذا فقد اقترح سون خطة مبتكرة لإقامة حكم ذاتي للأكراد في البلاد بقيادة شخصية تكون دمية بأيدي الإنكليز، مخفياً آراءه التي لا أساس لها البتة بستار من الدخان الذي تفتقر إليه طبيعة الدعاية البلشفية آنذاك في العراق، والتي عكست الهلع الحقيقي للمحتلين الإنكليز أمام حركة التحرر الوطني المتصاعدة للعرب والأكراد، لكن ذلك كان مشروعاً سابقاً لأوانه وبوضوح، بل إن حمدي باشا لم يكن تلك الشخصية التي كان بالإمكان الاعتماد عليها.

وينحصر وهم الآراء الواردة حول طرائق حل القضية الكردية في العراق قبل كل شيء في أن لندن لم تكن مستعدة في ذلك الوقت لقبول هذه المشاريع، وعلى العموم لصوغ نهج واضح في كردستان. وكتب وزير شؤون الهند مونتيغيو إلى نائب الملك تشلمسفورد في 23 آذار/مارس عام 1920 أن الحكومة لا تميل إلى الأخذ باقتراح الوزارة (بتاريخ 25 كانون الأول/ديسمبر عام 1919)[1] بشأن تقليص التدابير السياسية والعسكرية إلى الحد الأدنى في كردستان. وأن سياسة الحكومة هي «الانسحاب التام من كردستان وأنها لا تتحمل أية مسؤولية عن الحكام حتى في السليمانية». وقد يسبب تطبيق «إجراءات واسعة النطاق للاستقلال الذاتي» في كردستان الجنوبية مصاعب كثيرة، وإذا رغب الأكراد في التخلص من السيطرة التركية فإن الحكومة مستعدة لوضع هذه الشروط في المعاهدة السلمية وتقديم المساعدة المعنوية لهم، لكنها لا تمتلك معلومات حول ذلك، وبصورة رئيسة ما يتعلق بإقامة علاقات مع أي من ممثلي الأكراد. وفي الختام أشار مونتيغيو إلى ضرورة ضمان سيطرة بريطانيا السياسية والاقتصادية على كردستان الجنوبية بغض النظر عن الحكم الذي سيقام فيها[2].

---

(1) لم يُعثر على نص الرسالة.

(2) المصدر السابق. Foreign and Political Department Notes. Administration of Mesopotamia. Part IV, P. 3-4.

وكانت ثمة تناقضات والتباسات كثيرة في مواقف الحكومة البريطانية التي عرضها مدير «أنديا أوفيس» «والانسحاب التام من كردستان» لا يتفق أبداً مع نهج السيطرة على جزئها الجنوبي، ولقد أُعطي وعداً بتقديم المساعدة للأكراد للتخلص من النير التركي، الذي جاء بشكلٍ نسبي وغير محدد بحيث يفقد كل أهمية. ومن الواضح تماماً أن بريطانيا: أولاً، لم تعتزم في الواقع الانسحاب من كردستان وخصوصاً من كردستان الجنوبية، وثانياً، لم تكن معنية، ولأسباب سياسية، بصورة رئيسة في تحديد موقفها وبدقة من المسألة الكردية، مؤثرةً تركها مادة لصفقة ديبلوماسية وللدسائس الاستعمارية.

ولم يكن بوسع قادة الإدارة البريطانية في العراق فهم هذه الأسباب أو الاعتبارات واعترضوا على وجهة النظر التي جاءت في رسالة مونتيغيو بتاريخ 23 آذار/مارس عام 1923، وسميت السياسة المعلنة فيها «بالسياسة المصيرية للاحتفاظ بميسوبوتاميا»، فقد أكدوا أن النظام في المنطقة الحدودية مع إيران يجب أن يحظى بدعم العشائر الكردية تحت قيادة الضباط الإنكليز والأكراد، ولذلك فإن الجلاء عن السليمانية وانسحاب الإدارة البريطانية منها يثيران المصاعب على الحدود الإيرانية - العراقية.

وكتبوا من بغداد عن بطلان مخاوف الحكومة من أن منح الحكم الذاتي لكردستان يثير الصعوبات في أجزاء العراق الأخرى، ذلك أن الأراضي التابعة للعشائر تحتاج إلى نظام حقوقي خاص، ويجب ترك النظام التركي الإداري القديم في العراق (في ولايات الموصل، وبغداد، والبصرة)، وإلا تعم الفوضى و... إلخ . وينبغي ألا يكون بين كردستان وميسوبوتاميا أية حدود معيّنة وثابتة، ولا يجوز إعاقة «العملية التدريجية لتبلور» العناصر العرقية والعشائرية (عشائر - الرحل، وعشائر - الحضر وغيرها) وإلا تنتشر الاضطرابات وغيرها. ولا توجد بين الأكراد شخصيات بوسعها التحدث باسم كردستان كلها، فهي

تستطيع أن تمثل عشيرتها فقط أو «وادٍ»، وعموماً فإن الأكراد يمتلكون إحساساً عرقياً، وليس قومياً... فقد حالت ظروف كردستان الجغرافية والسياسية دوماً دون وجود وفاق سياسي كبير؛ فالرأي العام في كردستان الجنوبية يقف إلى جانب الحفاظ على النظام القائم «مع واجهة كردية محلية» ولا شيء يساعد المصالح البريطانية في كردستان إذا دفع السلم مع تركيا هذه المنطقة إلى حالةٍ من الفوضى[1]، حيث يختتم المندوب السامي البريطاني في الخليج هذا الرد العنيف.

ومن الواضح أن هذا الاعتراضات لم تمسّ سياسة بريطانيا، في كردستان الجنوبية، بل أشكالها ووسائلها، وفي الوقت ذاته يكشف الجدل بين لندن وبغداد دوافع خفية كثيرة والقوى المحركة للمحتلين البريطانيين في المسألة الكردية وفي المسألة العراقية بوجه عام. ومما يستحق الاعتبار هو أن من كان في «لندن» و«بغداد» قد عزلوا كردستان الجنوبية عن العراق العربي معتبرين ضرورة إقامة نظام خاص في كردستان تحت الإشراف البريطاني.

وفي الوقت الذي حافظ «البغداديون» على وجهة نظرهم فإنهم تقدموا بحجة دامغة. هي أن إجلاء القوات البريطانية من السليمانية وأربيل يؤدي إلى «زيادة نشاط الأحزاب الموالية للأتراك والبلشفية التي تجد تربة صالحةً لنشاطاتها في كردستان. وأن أهم وسيلة فعّالة ضد البلشفية هي وجود إدارة حسنة وموادّ رخيصة للشعب وتوفير الأمن والرفاهية لجميع الطبقات»[2]. وعلى أية حال، يجب تأجيل انسحاب القوات البريطانية إلى حين عقد اتفاقية

(1) المصدر السابق. المفوض السياسي في الخليج إلى سكرتير الشؤون الخارجية لشؤون حكومة الهند، 25 آذار/مارس عام 1920.

(2) المصدر السابق. المفوض السياسي في الخليج إلى سكرتير الشؤون الخارجية، 27 آذار/مارس عام 1920.

الصلح مع تركيا، وإلا فإن زيادة دسائس الأتراك بين صفوف الأكراد أمر لا بدَّ منه[1].

وعندما قامت الإدارة الاستعمارية في بغداد بتهديد لندن بالبلشفية فإنها لجأت إلى استخدام وسائل إقناع أخرى، تمثلت بنداءات تحريضية للزعماء الأكراد مع طلبات حول الحماية البريطانية، وقد استلم واحد منها في الأول من تموز/يوليو عام 1920 مذيلاً بتوقيع 62 زعيماً كردياً جاء فيه: «نحن ممثلي العشائر الكردية» نطالب، وفق الوعود التي قطعتها الحكومة البريطانية أثناء الحرب، بالاستقلال تحت الحماية البريطانية مع الاحتفاظ بصلات مع العراق، لكي لا نكون محرومين من تلك الأفضليات التي تتيحها مثل هذه الصلة، وعلى بريطانيا تقديم كل نوع من أنواع المساعدة للأكراد العراقيين وعلى محافظ بغداد تعيين ممثل خاص للأكراد وبموافقة بريطانيا. إننا مستعدون لمساعدة بريطانيا في كل شيء فيما إذا قامت هي بمساعدتنا. وينبغي تعيين ممثلين عن «شعب كردستان» إلى مؤتمر الصلح وكانت التواقيع الأولى هي لكاكا أحمد وبابكر آغا[2].

وتدل مثل هذه النداءات على أن السلطات البريطانية في العراق تمكنت في ذلك الوقت من تشكيل مجموعة من الموالين بين صفوف القيادة الكردية واستخدمت في سبيل ذلك وعوداً سياسية ودوافع مادية، خصوصاً وتمّ الفسح في المجال أمام الإقطاعيين والأكراد لكسب مداخيل غير قليلة من ممتلكات

---

(1) المصدر السابق. أ. ويلسون ـ مونتيغيو، 5 نيسان/أبريل عام 1920.

(2) المصدر السابق؛ Proceedings of the Foreign and Political Department. February 1921. Administration of Mesopotamia. Part IV.

أ. ويلسون ـ مونتيغيو، 3 تموز/يوليو عام 1920.

الدولة[1]، وإلى جانب ذلك يجري النظر في سعي السلطات البريطانية إلى مواجهة الأكراد بالعرب في وضع بدأت فيه الثورة العربية في صيف عام 1920 وذلك عن طريق وعد كردستان بحق تقرير المصير وليكن ذلك في شكل وهمي للغاية.

وفي هذه الأونة بالذات قامت القيادة الكردية في العراق بحملةٍ معاديةٍ للعرب[2] بمناسبة بداية تشكيل أول حكومة «وطنية» في البلاد، وأقنعت السكان الأكراد بأن الإنكليز هم الذين شكلوا الحكومة العربية بغية إخضاع كردستان وتوطين الموظفين العرب فيها، وأن الموارد التي يحصلها الإنكليز من كردستان سترسل إلى العراق العربي وكانت تلك مثالاً واضحاً ومألوفاً للدعاية القومية[3].

وفي هذه الفترة قدم حمدي باشا بابان الموالي للإنكليز مشروعاً يثير الفضول لحل المسألة الكردية في العراق وعبر عن موافقته التامة على قرار مؤتمر سان ريمو (نيسان/أبريل عام 1920) بخصوص منح بريطانيا الانتداب

(1) المصدر السابق. أ. ويلسون ـ مونتيغيو، 16 تموز/يوليو عام 1920.

(2) يعرض سون تركيب المجتمع الكردي في العراق: «94 بالمئة من المجتمع الكردي من الفلاحين ـ المزارعين الأحرار والمستغلين والعاملين بجدٍ ومثابرة وغير مبالين بالعالم الخارجي ولا رأي لهم». أما النسبة الباقية أي 6 بالمائة من سكان السليمانية فإن 5.5 بالمئة منهم تتألف من التجار والمزارعين الذين يمارسون أعمالهم ولا يهتمون بالسياسة الخارجية. أما البقية أي 0.5 بالمئة فمن الموظفين والأعيان الذين هم عبارة عن Vox Populi ويلعبون دوراً سياسياً. ويؤكد سون أن 94 بالمئة من السكان المشار إليهم لا يرغبون في أية تغييرات، وهم بالذات لم يدعموا الشيخ محمود، الأمر الذي قمعت انتفاضته بسببهم (المصدر السابق. «نبذة عن الوضع السياسي في كردستان الجنوبية كتبها الرائد سون الضابط السياسي في السليمانية» في 28 تموز/يوليو عام 1920).

(3) المصدر السابق.

علـى ثـلاث ولايـات عراقيـة، لكنـه اسـتثنى منهـا عمليـاً كردسـتان الجنوبيـة رافضـاً بصـورة قاطعـة تعييـن محافـظ كـردي فيهـا حيـث لا يسـتجيب ذلـك لطموحـات الأكـراد القومية، وأعلـن أن «كردسـتان هـي دولة مسـتقلة عـن ميسـوبوتاميا، وأن كردسـتان الجنوبية يجب أن تكـون دولـة ملكيـة مسـتقلة تحـت انتدابكـم (أي الانتـداب البريطانـي) وهنـا ينبغـي إقامـة سـلطة فرديـة لحاكـم متنـوّر» بمـا يتناسـب مـع التاريـخ الكـردي وتقاليـده. ويقف حمـدي باشـا إلـى جانب سـلطة هذا الحاكم المباشـرة التـي لا تحدها أية قواعد دسـتورية ويأخـذ بنصائـح دولـة الانتـداب فقـط، ويجـب أن يكـون بلاطـه مدرسـة لـلإدارة والحفـاظ علـى العلاقـات العشـائرية، ويـرى حمـدي باشـا أنـه يمكـن ضمـن أُطـر مثـل هـذا النظام ضمـان تطور البـلاد الاقتصـادي[1].

وبهـذا الشـكل كان مثـالاً للقوميـة الكرديـة الإقطاعيـة والمواليـة للكولونياليـة (وبالتحديـد مواليـة لبريطانيـا)، وبالطبـع كان تجسـيد مثـل هـذا المشـروع مشـكوكاً فيه، وهـذا مـا أدركتـه، وبشـكل رائـع، الإدارة البريطانيـة. وقـد كتـب ويلسـون رداً على حمدي باشـا مستشـهداً بالمفاوضـات التـي تمـت فـي تلك الأيـام في سـيفر حول معاهـدة الصلح مـع تركيـا أنـه ليـس مـن صلاحيـة الحكومـة حـل مسـألة مسـتقبل كردسـتان الجنوبيـة، وسـوف يغـدو ممكنـاً فـي أعقـاب التوقيـع علـى المعاهـدة مـع تركيـا ومصادقتهـا فقـط اتخـاذ «التدابيـر الملموسـة ضمـن نطـاق الأراضـي التـي أصبحـت محتلـة الآن»[2].

كمـا يتـم تفسـير الموقـف السـلبي للسـلطات البريطانيـة مـن مثـل هـذه المقترحـات بعـدم وجـود الرغبـة فـي انفصـال كردسـتان الجنوبيـة عـن ميسـوبوتاميا

(1) المصدر السابق. رسالة حمدي باشا إلى أ. ويلسون بتاريخ 6 آب/أغسطس عام 1920.

(2) المصدر السابق. أ. ويلسون ـ حمدي، 9 آب/أغسطس 1920.

بالـذات حتـى فـي ظـل إبقـاء الإشـراف البريطانـي علـى هـذه الأراضـي أو تلك، ولـم يكن هـذا الانفصـال مرغوبـاً فيـه مـن وجهـة نظـر اسـتراتيجية وخطيـراً مـن الناحية السياسـية، ذلـك أنـه كان يزعـزع دعائـم سياسـة «فـرّق تسـد» حجـر الزاوية فـي السياسـة البريطانية فـي المنطقـة. وبـات التـوازن بيـن الحركتيـن التحررية العربيـة والكرديـة آنـذاك طابعـاً متميـزاً لسياسـة الاسـتعمار البريطانـي في الشـرق الأوسـط.

رابعاً: سمكو

لقـد تـمّ تنـاول الموقف في كردسـتان إيران بسـبب الأحداث حول كردسـتان العراق المجـاورة وبشـكل رئيـس، لكـن المسـألة الكردية في إيران اتسـمت بأهمية مسـتقلة (مع أنهـا كانـت نسـبية) شـأنها في ذلك شـأن الـدول الأخـرى التي يعيـش الأكراد فيهـا. وحاول الإنكليـز وخصوصـاً فـي السـنوات الأولى التي أعقبت الحرب وبشـتى الوسـائل ـ كما أُشـير آنفـاً ـ فصـل المسـألة الكرديـة في إيران عن المسـألة الكرديـة في الامبراطوريـة العثمانية سـابقاً (تركيـا، العراق، سـوريا) كيلا تسـمح للدول الكبـرى الأخرى بحلها، وفـي الوقت ذاته تقسـيم القوميـة الكرديـة والحركة الكردية القوميـة ـ وإضعافهما.

أسـهمت خصوصيـة وضـع الأكـراد الموضوعيـة فـي إيـران فـي مشـاريع المحتليـن الإنكليـز، فلئـن كان مسـتوى تطـور المجتمـع الكـردي فـي جميـع أجـزاء كردسـتان فـي المرحلـة المدروسـة واحـداً إلـى حـدٍّ معيّـن، فإنـه يجـوز القـول إن مسـتوى التطـور فـي كردسـتان إيـران كان دون ذلـك. فالأكـراد الإيرانيـون كانـوا منقسـمين أكثـر مـن الأكـراد الآخريـن ليـس حسـب السـمة العشـائرية فقـط، بـل حسـب الخاصيـة الجغرافيـة والدينيـة وحتـى العرقيـة، فلقـد ظـل نمـط الحيـاة الإقطاعيـة هنـا دون مسـاس تقريبـاً؛ فلقـد تميّـز الأكـراد فـي أذربيجـان إيـران (بلباسـي، وموكـري

وغيرهم)[1] عن الأكراد القاطنين في أردلان وكرمنشاه (جاف، كولاي، سنجابي، كلهور وغيرهم)[2] حسب نمط الحياة (فالأوائل كانوا أكثر تحضراً) وحسب اللغة (فقد انتشرت في الشمال اللهجة الكورمانجية بينما انتشرت في الجنوب اللهجة الصورانية والكورانية) وحسب المذهب الديني (في الشمال معظمهم سنيون، بينما يوجد عدد كبير من الشيعة وعلي إلهي في كرمنشاه)، وعاش في خراسان التي تبعد عن كردستان إيران بالذات مئات الكيلومترات حوالى ثلث (240 ألف نسمة من أصل 800 ألف حسب إحصائيات رسمية تمّ تخفيضها كثيراً في أوائل عام 1930) الأكراد الإيرانيين كلهم (من عشائر زفارانلو وشاديلو). ولقد كان لهؤلاء «الأكراد خارج كردستان» علاقة غير كبيرة بالمسألة الكردية المدروسة هنا، إلا إذا كانت من الناحية الشعورية، فقد كانت قضاياهم جزءاً من المسألة التركمانية ـ الكردية العامة في خراسان. وأخيراً عاش اللور الذين لهم صلة قربى بالأكراد من الناحية العرقية (وعلى العموم هم من الأكراد حسب التقليد التاريخي الكردي) في لورستان وفارس حيث بلغ عددهم آنذاك 600 ألف نسمة (أربع مجموعات عشائرية بوشتى ـ كوخا وبيشي ـ كوخا في لورستان، وماماساني وكوخغيلوى في فارس) ولم يختلف البختياريون المجاورون (200-350 ألف نسمة) الذين ينسبهم التقليد الكردي إلى الأكراد أيضاً عن اللور اختلافاً كبيراً. وينتمي اللور والبختيار إلى المذهب الشيعي وكثيراً ما نشأت نزاعات بينهم وبين الحكومة ولكن لم تكن لهم علاقة مباشرة بالحركة الكردية والمسألة الكردية خصوصاً في البلاد.

---

(1) كرست و.ي جيغالينا دراستها الخاصة بعنوان: حركة الأكراد القومية في إيران (1918-1947)، موسكو، 1988، لأحد الجوانب الرئيسية في حركات الأكراد.

(2) أ. فوستروف، عشائر إيران والسياسة العشائرية للحكومة الإيرانية، مواد حول قضايا وطنية ـ كولونيالية، العدد 34، 1936، ص 215-216.

ويمكن تسمية الوضع الذي تشكل في كردستان إيران في أعقاب انتهاء الأعمال العسكرية وانسحاب القوات التركية المتداخلة «بالفوضى» بكلمة واحدة، فلم تكن أية سلطة قوية فيها، وتصرف زعماء العشائر المحلية حسب أهوائهم، وكان الوضع متوتراً في أورمية خصوصاً التي تعد من أكثر «المناطق الساخنة» في كردستان إيران، وأعلن مصدر بريطاني أن الفوضى في أورمية بلغت حداً يصعب معه تحديد ما يجري فيها بوجهٍ عامٍ، وأبرز هذا المصدر عاملين رئيسيين للوضع السياسي الداخلي في هذه المنطقة من كردستان إيران وهما: 1 – عدم رغبة السكان في عودة الآشوريين والأرمن، 2 – ازدياد تذمر الأكراد من الإدارة الفارسية.

وتمّ أثناء اللقاء الذي جرى بين أكثر زعماء كردستان إيران نفوذاً في شباط/ فبراير عام 1919 طرح موضوع الثورة العامة ولم يعارض ذلك أحد، لكنهم قرروا الانتظار طالما لم تكن نيّات الدول الكبرى نحو الأكراد الإيرانيين وتجاه إعادة الأرمن إلى ديارهم قد اتضحت بعد. وعبر المجتمعون عن رأيهم في أن يصبح وضع أكراد أذربيجان ومجرى الثورة ذاتها تحت الإشراف الأوروبي[1].

وكان إسماعيل آغا سمكو زعيم عشيرة أودوي من اتحاد الشكاك وحاكم قلعة قوتور الحدودية، الشخصية المحورية في حركات الأكراد في إيران في مرحلة ما بعد الحرب كلها (وحتى أوائل الثلاثينيات)[2]، وقد كان من حيث تصرفاته وجهاً إقطاعياً تقليدياً مألوفاً ومندفعاً لا مبدأ له وغادراً وظالماً ولكن كان بوسعه أن يصبح في آنٍ واحدٍ شجاعاً ونبيلاً مثل الفوارس. وكان هدفه

(1) أرشيف سياسة روسيا الخارجية قسم «أرشيف الهند الوطني». *Precis of Affairs*.

(2) حول نشاطه قبيل الحرب العالمية الأولى وخلالها. انظر: لازاريف، المسألة الكردية، الفصل 4-8.

إنشاء دولة كردية مستقلة في غرب إيران تحت قيادته، ومن حيث الشكل كان مثله الأعلى مثلاً إقطاعياً مألوفاً، بل إن الوسائل التي استخدمها سمكو في صراعه كانت تعود إلى القرون الوسطى، إلا أن حركة سمكو التي بدأت موضوعياً في عصر ثوري تمت فيه أزمة النظام الاستعماري وانهياره قد سارت في مجرى الصراع من أجل توحيد الدولة ـ القومية للشعب الكردي المجزأ سياسياً، وفضلاً عن ذلك جرت هذه الحركة على النقيض من مشاريع بريطانيا العظمى الاستعمارية العدوانية في إيران وكردستان.وهذا ما يقرر هدفها النهائي.

وفي أعقاب انسحاب الأتراك من غرب إيران نشأ وضع مناسب لتجسيد مخططات سمكو التي كانت بعيدة المدى، حيث كانت تهدف في بادئ الأمر إلى إقامة دولةٍ كرديةٍ مستقلةٍ على أراضي أذربيجان إيران، إلا أن القوة لتحقيق ذلك لم تكن كافية لدى سمكو، وكان بحوزته القوات العشائرية فقط التي لم تتميز بجهوزية قتالية عالية، ونشأت في نهاية الحرب فكرة عقد تحالف عسكري مع الآشوريين المستوطنين في منطقة أورمية لكنها لم تتمخض عن شيء، فقد تمكنت السلطات الإيرانية (يبدو بإيعاز من الإنكليز) من إثارة اصطدامات بين الأكراد والآشوريين بلغت ذروتها عندما أقدم إسماعيل سمكو في آذار/مارس عام 1918 على قتل (البطريرك) مار شمعون بنيامين رئيس الطائفة الآشورية، وبعد ذلك سرعان ما قام الإنكليز بنقل الغالبية العظمى من الآشوريين إلى العراق[1]، وفي الوقت ذاته بدأت العلاقات تسوء بين الأكراد والأذربيجانيين[2].

(1) ماتفييف، المسألة الآشورية، ص 67-80.

(2) Hassan Arfa, *The Kurds. An Historical and Political Study* , London, 1960, P. 56.

ومع ذلك واصل سمكو بذل الجهود لتحقيق أهدافه، فبعد أن تحالف مع سيد طه بسط سلطته خطوة تلو الأخرى على المنطقة الحدودية التركية ـ الإيرانية ومن ثم باتجاه الشرق. ولم تكن لدى الحكومة الوسائل الكافية لمواجهته بصورةٍ فعالةٍ، فلجأ نائب محافظ أذربيجان مكرم الملك عندئذٍ إلى طريقةٍ مألوفة في إيران للتعامل مع زعماء العشائر الخارجين عن الطاعة والولاء، وهي تدبير عملية لاغتيال سمكو، لكنها باءت بالفشل (فقد قتل شقيقه أثناء تفجير السيارة)، الأمر الذي أثار غضب سمكو أكثر من قبل، فجمع مفرزة وشرع يهدد أورمية، وشاهبور، وهوى. وقام مكرم بتسليم القتلة إلى سمكو في محاولة منه للتزلف إليه. وبعد أن نكل سمكو بهم تنكيلاً شديداً (ومع حرس القوات الحكومية أيضاً) استمر في توسيع الأراضي التي استولى عليها، فسيطر على أورمية، وشاهبور، وسلماس. وأصبح الوضع في أذربيجان إيران وكردستان متأزماً في صيف عام 1919 [1].

اضطرت الحكومة إلى اتخاذ إجراءات استثنائية، فقامت بزجّ اللواء القوزاقي الفارسي الذي يملك جهوزية قتالية أكثر من أي قطعة أخرى في الجيش الإيراني في القتال ضد الثوار، تحت قيادة العقيد الروسي فيليبوف حيث شرع في تضييق الخناق على الأكراد، وتسنى له إجراء انشقاق في صفوف الثوار، فقام عدد من العشائر بترك قوات سمكو، واضطر هو إلى إخلاء منطقة أورمية، بيد أنه احتفظ بتشخريك. وتمت الهدنة لبعض الوقت[2].

ومنذ أوائل عام 1920 قام سمكو، بعد أن جمع قواه، بزيادة نشاطاته رافعاً شعار الاستقلال الكردي، وانتهز فرصة فصل فيليبوف من الخدمة الحكومية

(1) المصدر السابق، ص 57.

(2) المصدر السابق، ص 57-58.

(إلى جانب الضباط القياصرة القدماء الآخرين) فاستولى من جديد على المناطق التي تركها وهزم القوات الحكومية في مواقع عديدة[1].

لم يكن سمكو وحيداً في عملياته ضد القوات الإيرانية الحكومية، فقد قبل مساعدة الأتراك أعدائه الألداء بالأمس، مع أنه لم يكن لديه إلمام بالسياسة بوجه عام. وكان الأتراك، الاتحاديون منهم والائتلافيون على السواء، إلى جانب استغلال الزعيم الكردي المحارب لأغراضهم وعلى الأقل لمنع الأخطار القادمة من الحدود الإيرانية على الامبراطورية التي كانت بانتظار نهاية حكمها. وقد يؤدي تفاقم المسألة الكردية في إيران حيث كان يحكمها اسمياً عملاء الإنكليز إلى دفع لندن ولدرجة معيّنة في أن تكون أكثر مرونة خلال مفاوضات الصلح الجارية آنذاك، والتي تقرر فيها مصير تركيا أيضاً. وكان هذا بمثابة باعث وطني عام بوسعه أن يكون في ظروف معينة قريباً من الكماليين القوميين الذين تصلب عودهم، وكلما عززوا من مواقعهم في الأناضول كانوا أكثر قوةً، ولهذا السبب استمر «العامل التركي» يلعب، حتى بعد انتهاء الحرب العالمية الأولى، دوراً هاماً في الأحداث الدائرة في كردستان إيران.

وحسب معطيات مرجع بريطاني، فلقد شارك في عمليات سمكو نحو 400 إلى 500 تركي تحت إشراف الضباط والقيادة العامة لمبعوث والي وان خليل باشا ميرزا علي أكبر. كما كان لدى سمكو مبعوثون في الأوساط المعادية للإنكليز من دمشق، ودفع فشل ثورة الشيخ محمود في السليمانية الأكراد في العراق إلى الميل أكثر نحو الأتراك، حيث وجدوا فيهم الآن حلفاءهم الوحيدين[2].

(1) المصدر السابق، ص 58.

(2) أرشيف سياسة روسيا الخارجية قسم «أرشيف الهند الوطني». المندوب السامي في بغداد إلى وزير شؤون الهند، 25 آب/أغسطس عام 1919.

وبطبيعة الحال كان موقف بريطانيا من نيات سمكو ونشاطاته موقفاً عدائياً شديداً، لأنها شكلت خطراً حقيقياً على وحدة أراضي إيران ووجود نظام طهران الذي كان ضمانة لهيمنة نفوذ الاستعمار البريطاني في هذه البلاد. وكما أشير آنفاً فقد قوبلت بالرفض بصورة خاصة المشاريع الوحدوية لسمكو وحليفه آنذاك طه، حيث لاحت فيها للندن الصورة المستقبلية لكردستان مستقلة فعلاً. كما خشي الإنكليز زيادة التأثير التركي في الأكراد في العراق وإيران، مما قد يكوّن مصاعب إضافية في المفاوضات السلمية[1].

وتصف إحدى الوثائق المثيرة للفضول، وهي المذكرة الموقعة من الرائد إ.ج. روس من «المكتب الكردي» في بغداد بتاريخ 8 تموز/يوليو عام 1919، وبجلاء، موقف بريطانيا من المسألة الكردية في إيران وخصوصاً من الوضع في أورمية حيث قام فيها سمكو بنشاطاته[2]. وأُشير فيها إلى أن الوضع في منطقة أورمية يرتبط ارتباطاً وثيقاً بالوضع في كردستان كلها، فالحدود الحالية بين تركيا وإيران يرفضها الفرس والأتراك والأكراد وترتدي أهمية شكلية (السكن الدائم لعدد كبير من «الملاكين» من أرومية في تركيا وتنقل العشائر عبر الحدود دون عائق... إلى غير ذلك. وأن مصير أورمية المقبل كجزءٍ من مسألة مصير كردستان كلها سوف يخص دولة الانتداب، ولكن قبل ذلك يجب فرض النظام فيها كي لا تهدر حقوق الأكراد ويستمر الفرس في الأخذ بنصائح بريطانيا.

وتعرض المذكرة أشكالاً مختلفة لحل القضية، وأحدها كان وضع أورمية تحت إدارة دولة أجنبية كبرى أو لجنة دولية، أي جعلها أراضي تحت الانتداب

(1) Wilson, Mesopotamia , P. 141-142; Bell, Review , P. 70.

(2) التنويه الوحيد المعروف لدينا في المصادر والمراجع العلمية حول وجود مثل هذا التنظيم.

وكان هـذا الحـل مناسـباً للأكـراد، لكـن كان هنـاك شـك فـي تطبيقـه، لأن أيـة دولـة كبـرى لا تقـدم علـى مثـل هـذا الإجـراء الوقتـي. والشـكل الآخـر الـذي يقضـي بإرغـام الأكـراد فـي أورميـة علـى البقـاء تحـت سـلطة إيـران لـم يكـن صالحـاً أيضـاً، لأنـه كان يحتـاج إلى تشـكيلات عسـكرية كبيـرة لـم تكـن موجـودة بحـوزة بريطانيا. وفضـلاً عن ذلك فـإن تأييد السـلطة الفارسـية علـى الأكـراد بـلا قيـد أو شـرط، الـذي فقـد اعتبـاره نهائيـاً، مـن شـأنه تقويـض النفـوذ البريطانـي فـي كردسـتان كلهـا. وكمـا رأى إ.ج. روس فإن الحـل الأمثل هو فـي انفصـال أورميـة وضمهـا إلى الدولـة الكردية المخطط لهـا وبإشـراف بريطانيا. ويمكن إدارة أورميـة كوحـدة إداريـة مسـتقلة، أن تكـون مرتبطة بهذه الدولة. وعلـى الرغم من أن تجزئـة إيـران لـم تكـن لمصلحة بريطانيا فإن الشـكل الأخير كان الحل الوحيـد الذي تتوافر فيـه إمكانيـات اسـتقرار فـي المسـتقبل، شـريطة حمايـة حقوق السـكان غير الأكـراد[1].

واسـتأثر بالاهتمـام رأي إ.ج. روس الـذي، كمـا يبـدو، يعكـس الميـول فـي «المكتـب الكـردي» الـذي نضجـت فيـه فكـرة إقامـة دولـة كرديـة «مسـتقلة» وصنيعـة، والشـيء الجديـد كان اسـتعداد عـددٍ مـن الأوسـاط الاسـتعمارية فـي بريطانيـا العظمـى للتصـرف ـ إذا احتـاج الأمـر ـ وفـق مبـدأ الحفـاظ علـى وحـدة الأراضـي الإيرانيـة بعـد سـلخ جـزء مـن كردسـتان إيـران أي منطقـة أورميـة ذات الأهميـة الاسـتراتيجية. وهكـذا لـم يكـن لـدى مـن كان يديـر سياسـة بريطانيـا الكرديـة عقائـد جامـدة فقـد عملـوا حسـب ظـروف المـكان والزمـان. وأن مـا كان مبدئيـاً فقـط لـدى المحتليـن البريطانييـن هـو عـدم رغبتهـم فـي الحسـاب لمصالـح الشـعب الكـردي القوميـة سـواء فـي كردسـتان

(1) أرشيف سياسة روسيا الخارجية قسم «أرشيف الهند الوطني». ي.و. المندوب السامي في ميسوبوتاميا إلى وزارة شؤون الهند، 9 تموز/يوليو عام 1919، .Gavan, P. 19-20

الشرقية أم في أجزاء كردستان الأخرى، ذلك أن خطة إ.ج. روس كانت موجهةً في أساسها ضد حركة الأكراد الإيرانيين القومية التي كان مركزها الأساسي مقاطعة أورمية بالذات التي جرى الحديث عن إمكانية قيامها في المذكرة.

وفي حقيقة الأمر أن مواقف نوئيل كانت مماثلة، وشأنه في ذلك شأن العاملين في «المكتب الكردي»، فقد وقف ضد تأييد طهران في المسألة الكردية بلا قيد أو شرط، ولا سيما في إلحاق الضرر بعلاقات بريطانيا الحسنة مع الأكراد. فكتب يقول: «إن الحركة القائمة في سبيل الوحدة القومية لكردستان الشمالية والفارسية هي حركة طبيعية لأنها تستند إلى أسس اقتصادية وعرقية راسخة»[1]. وبدهي أن نوئيل، مثله مثل العاملين الآخرين في إدارة المصالح البريطانية في الشرق الأوسط، لم يكن يبذل الجهود في سبيل استقلال حقيقي لكردستان، بل لأجل استغلال الحركة الكردية القومية لمصالح السياسة البريطانية في المنطقة. وعلى أية حال لم يأخذ الذين كانوا يطبقون السياسة البريطانية في لندن ودلهي بالحسبان دائماً تصورات العاملين في قواعد الجهاز البريطاني الاستعماري ووجهات نظرهم ـ التي قد تكون ـ سليمة تماماً ومنطبقة مع الموقف المحلي الملموس.

خامساً: القومية الكردية في تركيا وسياسة بريطانيا

باستثناء الأسباب الطبيعية تماماً ـ «والمرئية ظاهرياً» وجد سبب خاص آخر، فلم يكن مركز ثقل المسألة الكردية في المرحلة المدروسة (في السنوات الأولى التي أعقبت الحرب) يقع في كردستان الجنوبية، ولا سيما في كردستان الشرقية، بل في أجزائها الشمالية والغربية الواقعة على أراضي أناضول الشرقية، أي في تركيا ـ وشغلت مساحة كردستان تركيا ما

(1) المصدر السابق، Major, E.W, Noel, *Note of the Kurdish Situation*..

يقارب نصف كردستان العرقية كلها، كما عاش فيها نحو نصف مجموع الأكراد[1]. بيد أن الأمر لا ينحصر في العوامل الكمية فقط، فقد وقف أكراد شرق الأناضول بالذات في طليعة النضال التحرري خلال قرنٍ كامل وأسهموا فيه بقسط أكبر، واندلعت في شرق الأناضول تحديداً أكبر الثورات الكردية وتكوّنت فيه أكثر تقاليد الحركة رسوخاً في سبيل تحرير كردستان من اضطهاد المستعبدين. ودون أن نعدد جميع أسباب ذلك نشير إلى السبب الرئيس وهو أنه على الرغم من المستوى الضعيف العام لتطور كردستان الاجتماعي ـ الاقتصادي والاجتماعي ـ السياسي فإن جزءها التركي كان يتقدم على الأجزاء الأخرى، مثلما تقدمت تركيا على جاراتها الشرقية. وبدهي أن مستوى الوعي القومي للأكراد في تركيا كان أعلى مما هو عليه لدى أشقائهم الأكراد في إيران والعراق. ولهذا السبب نشأت القومية الكردية في تركيا بالذات في أوائل القرن العشرين التي تطورت بعض الشيء في نهاية الحرب العالمية الأولى.

كما لعبت دوراً كبيراً في ذلك، الظروف الملموسة التي تكوّنت في أعقاب وقف العمليات العسكرية في الجبهة التركية ـ الآسيوية للحرب العالمية الأولى في كردستان الشمالية والغربية وحولها. ولئن فُرض نظام الاحتلال العسكري على كردستان الجنوبية الذي شكل عقبة أمام النضال القومي وأصاب الدمار كردستان الشرقية من جراء العمليات العسكرية المتواصلة والفوضى الداخلية، فقد كان الوضع في كردستان تركيا أفضل نسبياً، حيث

(1) تنسب هذه المعطيات إلى عصرنا

G.Chaliand, A.R. Ghassemlu, Kendal, M. Nazdar, A. Roosevelt, J.C. Vanly, *Les Kurdes et le Kurdistan. Les question nationale kurde au Proche-Orient* , Paris, 1978, P. 71; Ismet Cheriff Vanly, D. Survey on the National Question of Turkish Kurdistan with Historical background , Roma, 1971, P. 6.

ولكن يجوز نسبتها دون خطأ كبير إلى المرحلة المدروسة أيضاً.

تعرض جزء من أراضيها فقط ولمرة واحدة. وقد قامت هنا بعد الحرب سلطة حكومة (اسطمبول) المركزية إلا أن هذه السلطة لم تكن ثابتة، فسرعان ما ظهر لها منافس خطير في شخص الحركة الكمالية الوطنية ـ التحررية التي نشأ مركزها الأول في الأناضول بالذات.

وكان مثل هذا الوضع لمصلحة الحركة الكردية موضوعياً، لأنه منح حرية المناورة بعض الشيء، وفي ما يتعلق بالخطر الخارجي فقد وجد آنذاك فقط في جنوب ـ غرب كردستان المجاورة للعراق وسوريا وقد اصطدم الأكراد بعد وقتٍ متأخرٍ بالتدخل الفرنسي في سوريا وكيليكية فقط، لكن ذلك لم يمسّ مراكز كردستان الأساسية. صحيح أنه لاح خطر ما على الأكراد من الشمال حيث تقدمت أرمينيا الطاشناقية بمطامع إقليمية مفرطة، بيد أن هذا الخطر كان وهمياً شأنه في ذلك شأن هذه الدولة العملية التي كانت أداةً طيعةً في أيدي دول الحلفاء ولم تحظ بتأييد شعبها بالذات.

تميّزت الحركة الكردية في تركيا في ذلك الوقت بوجود مراكز سياسية معيّنة، فقد عاش إيديولوجيوها وقادتها السياسيون في اسطمبول بصورةٍ رئيسة وفي عدد من العواصم الكبيرة في الشرق الأوسط (القاهرة، بيروت) وكذلك في أوروبا الغربية (على الأغلب في باريس). أما الحركة نفسها فقد اتسع نطاقها في أناضول الشرقية والجنوبية الشرقية تحت القيادة المباشرة لزعماء العشائر ورجال الدين الذين كثيراً ما ساروا وراء مصالحهم الخاصة ولم يكن لديهم الإعداد الكافي لاستيعاب الأفكار القومية حقاً، كما أن أفراد العشائر العاديين الذين حملوا على عاتقهم كل عبء النضال كانوا أقل إعداداً منهم. ولعب عدم التوافق هذا بين النظرية والتطبيق الذي أضعف الحركة الكردية في تركيا دوراً مأسوياً في مصير الأكراد المقبل في تركيا.

وقف الأكراد في نهاية الحرب العالمية الأولى وبعدها مباشرة على مفترق

طـرق، فلـم يكـن لديهـم هـدف سياسـيّ واضـح ولا سـيما التصـورات عـن وسـائل بلوغـه، وهـذا مـا يتعلـق بالدرجـة الأولى بموضوع المسـاعدة الخارجيـة، وبحلفاء الحركـة الكردية التحرريـة، وقـد فـرض الموقـف المتغير إدخـال تعديلات هامة فـي الآراء المنتشـرة بينهم سابقاً.

واعتمـد القوميـون الأكـراد قبـل الحـرب وفـي السـنوات الأولـى منهـا علـى روسـيا أكثـر مـن أيـة دولـة أخـرى اعتمادهـم علـى أول محـررة ممكنـة لكردسـتان، واعتمـد قلـة منهـم فقـط علـى مسـاعدة بريطانيـا. لقـد غيّـرت الأحـداث الثوريـة فـي روسـيا وخروجها مـن الحـرب الوضـع بصـورة جذريـة، واشـتد فـي الحركـة الكرديـة (خصوصـاً فـي مرحلـة التدخـل التركـي فـي مـا وراء القفقـاس وفـي أذربيجـان إيـران) تيـار مسـتعد للمصالحـة مـع الأتـراك الفتيـان فيمـا إذا وافقـوا علـى مطالـب الأكـراد. إلا أن التيـار الموالـي للحلفاء كان أقـوى بكثيـر، فقـد بعثـت فيـه الأمـل بنـود الرئيـس الأميركـي ولسـن الأربعـة عشـر، وشـرع «الأكـراد الفتيـان»[1] بنشـاط فـي المطالبـة بالاسـتقلال معتمديـن علـى مسـاعدة دول الحلفـاء المتعـددة الجوانـب، فقامـوا بتشـكيل عـدد مـن الجمعيـات التـي شـنت حملـة دعائيـة واسـعة النطـاق لمصلحـة «القضيـة الكرديـة». وأسـس ثريـا بدرخـان فـي نهايـة الحـرب جمعيـة اسـتقلال كردسـتان فـي القاهـرة التـي أرسـلت شـريف باشـا ممثلاً عنهـا إلـى باريـس للدفـاع عـن مصالـح الأكـراد أمـام الحلفـاء، إلا أن الإنجـاز الوحيـد الذي حققـه شـريف باشـا هـو الوصـول إلـى تفاهـم متبـادل مـع الشـخصية الأرمنيـة البـارزة

---

(1) إن هذا المصطلح الذي تشكل على قياس مصطلح «الأتراك الفتيان» لم يتأصل في المصادر العلمية، وكان و.ل. فيليجيفسكي من بين المستشرقين السوفيات الذي استخدمه بمعنى سلبي على الأغلب، انظر: و. فيليجيفسكي، عرض بيبليوغرافي للمطبوعات الكردية الأجنبية الصادرة في القرن العشرين. اللغات الإيرانية، ا. موسكو ـ لينينغراد عام 1945، ص 152.

في المهجر والوزير المصري سابقاً بوغوص نوبار باشا المدافع الرئيسي عن القوميين الأرمن أمام الحلفاء. وقد جرى التوقيع مع الأخير على معاهدة خاصة أوقعت الديبلوماسيين والصحفيين الغربيين «في حيرة من أمرهم»، ذلك أنهم اعتادوا خلال نصف قرن الكتابة فقط عن العداء العميق الذي فرّق بين الشعبين[1].

كما تأسست في نهاية الحرب وبعدها الجمعيات الكردية القومية والوطنية الأخرى، وأكبرها كانت جمعية تعالي كردستان، وأصدر فرع الأكراد الفتيان للدعاية، الصحف باللغة الكردية وهي: «جيان» («الحياة») و«كردستان»، وكذلك المنشورات والمطبوعات الأدبية[2].

شكلت هيزمة الأتراك في الحرب وانهيار حكم الأتراك الفتيان التعسفي وضعاً مناسباً لنشاط النخبة الكردية الفكرية (في العاصمة بشكل رئيسي) التي شغل فيها البدرخانيون المواقع الأولى وهم: ثريا وكاميران، وثلاثة من أبناء جميل باشا زادة من ديار بكر (أكرم بك، وقدري بك، وعمر بك)، والسيناتور سيد عبد القادر، وممدوح سليم بك، ومصطفى باشا من السليمانية وأمير علي بك[3]. كما شكلوا ذلك الجهاز القيادي للقومية الكردية الذي تشرب أفكار الحركة الكردية القومية في مرحلة ما بعد الحرب. ومما يؤسف له أن الجانب التنظيمي لنشاطهم كان أضعف بكثير، مما أثر بصورةٍ سيئة في الحركة الكردية، ولكن هذا اتضح في ما بعد.

وأشار الثوري الإيراني عبد القاسم لاهوتي (كردي الجنسية) الذي وجد في الاتحاد السوفياتي وطناً ثانياً وأصبح شاعراً معروفاً، وكتب للمرة الأولى

(1) Arshak Safrastian, *Kurds and Kurdistan* , London, 1948.

(2) لاهوتي. «كردستان والأكراد». نوفي فوستوك 1923، الكتاب 4، ص 65-66.

(3) Safrastian, P. 78.

دراسةً عن المسألة الكردية من وجهة نظر ماركسية،لاتزال تحتفظ بأهميتها العلمية إلى يومنا هذا. أشار إلى الخطوط الأربعة في الحركة الكردية ما بعد الحرب وهي: 1 – الاستقلال التام وهو برنامج المثقفين؛ 2 – الاستقلال الذاتي الداخلي تحت الوصاية التركية وهو شعار لم ينتشر على نطاق واسع ودافعت عنه مجموعة صغيرة؛ 3 – الاستقلال تحت حماية إيران، وكان هذا هدف الزعماء أصحاب النفوذ وعلى رأسهم شريف باشا ورئيس الوفد الكردي في باريس الذي أجرى مفاوضات حول هذه المسألة مع وزير الخارجية الإيراني مشاور الممالك، إلا أن ذلك لم يحظ بموافقة الحكومة الموالية للإنكليز؛ 4 – كردستان المستقلة تحت الوصاية البريطانية ودعا إليها حزب عبد القادر ومصطفى باشا وغيرهما من الأعيان الأكراد[1].

وألمح لاهوتي بدقة إلى سمتين رئيستين للقومية الكردية الناهضة وهما الطموح إلى الاستقلال والضعف الواضح والنقص في مضمونها السياسي الأساسي الذي تجلى في الاستعداد لوضع هذا الاستقلال تحت الوصاية الأجنبية، وبهذا الشكل كانت القومية الكردية في المرحلة المدروسة قومية «غير مكتملة»، وإلى حدٍ كبيرٍ، سببها تخلّف المجتمع الكردي آنذاك. ومن هذه الناحية كانت في مستوى أدنى من القوميات التركية والفارسية أو الهندية وقومية عدد من الشعوب العربية (الشعب المصري مثلاً)، لكنها اختلفت قليلاً عن قومية الأوساط الوطنية في العراق وسوريا ولبنان التي كانت تتوجه أيضاً في ذلك الوقت نحو بريطانيا أو فرنسا.

صحيح أنه كان هناك تبرير موضوعي معين لنهج القوميين الأكراد في الوصاية الخارجية وهو أن وضع كردستان كان معقداً وغير عادي، فقد وُجد أعداء كثيرون جداً لاستقلال الأكراد في الشرق الأوسط وخارجه و(الأقوياء

(1) لاهوتي، ص 66.

منهم بشكل خاص)، لكي يتمكن القادة الأكراد معها من تحقيق برنامج ـ الحد الأعلى كهدف واقعي. وترتب عليهم رغماً عنهم كسب الحلفاء، في حين أن هؤلاء وافقوا ـ بالطبع ـ على تقديم المساعدة ولكن ليس من دون مقابل أبداً. وكان يوجد بين صفوف قادة الحركة الكردية القومية وإيديولوجييها وطنيون صادقون استغلوا شعارات «الحكم الذاتي» و«الحماية» لغايات تكتيكية بمثابة برنامج الحد الأدنى وبصورة موقتة وغيّروا في ما بعد بشدّة من توجههم وانتقلوا إلى مواقف أكثر راديكالية (عبد القادر مثلاً)، ولكن يوجد بينهم، بالطبع ـ السياسيون الأنانيون والوصوليون وشخصيات من الاتجاه الإقطاعي الكمبرادوري التي سلكت لمصالحها الخاصة، نهجاً كان لمصلحة مضطهدي الشعب الكردي.

وهكذا اتسمت استقلالية المطبوعات الكردية في نهاية العقد الأول من القرن العشرين وبداية العقد الثاني منه بطابع محدود بلا شك مع أنه يمكن تفسير ذلك تاريخياً وبالتالي تبريره جزئياً. ومع ذلك فإن شعار الاستقلال نفسه على الرغم من نواقصه كان يرتدي أهمية إيجابية بالنسبة إلى الشعب الكردي وإلى نضاله في تلك الآونة، ذلك أنه تمتع بقوة تعبوية كبيرة وكان شعاراً شعبياً حقيقياً واسع الانتشار في مختلف أرجاء كردستان، وليس عبثاً أن هذا الشعار قد قوبل بعداء مكشوف في الأوساط الغربية ونُسب كالعادة إلى دعاية «عملاء البلاشفة»[1].

ويبدو للعيان هنا رفض الاستعماريين والمحتلين لفكرة الاستقلال الكردي الحقيقي والسعي للتشهير بها ملصقين بها تهمة العمالة، كما يلاحظ بوضوح الخوف (بالنسبة إلى الفترة المصورة كان قبل أوانه لدرجة كبيرة) من

(1) Longrigg, P. 66.

التأثير الثوري للأحداث في روسيا السوفياتية في الأكراد، ولكن كل ذلك لم يستبعد إمكانية التحكم في شعار الاستقلال الكردي لمصالح الاستعمار والرجعية الإقليمية.

وبهذا الشكل غدت تركيا بعد نهاية الحرب العالمية الأولى مسرحاً رئيساً للحركة الكردية القومية، ولم يكتسب الصراع الذي اتسع نطاقه هنا أهمية محلية، بل أهمية كردية عامة، كما جرى هذا الصراع على المسرح الدولي (بمناسبة الإعداد لمعاهدة الصلح مع تركيا) وعلى الصعيد الفكري ـ السياسي (بصورة رئيسة في اسطمبول حيث كان فيها آنذاك المركز الفكري للقومية الكردية) وفي كردستان تركيا بالذات (حيث استمرت فيها وتصاعدت حركات العشائر تحت قيادة الزعماء).

ومما لا شك فيه أن الاتجاه الموالي للحلفاء قد ساد هذه المرحلة مع تباين واضح موالٍ لبريطانيا في الطيف السياسي للقومية الكردية، وقد توقع القادة الأكراد من بريطانيا بالذات القوة الرئيسة في الشرق الأوسط تقديم المساعدة لهم في النضال من أجل الاستقلال مدركين، كما يبدو، أن عليهم دفع ثمن هذه المساعدة كما كان شريف باشا موالياً للإنكليز. وبادر الإنكليز بعد أن استقر ممثلوهم العسكريون ـ السياسيون في عاصمة الامبراطورية العثمانية المغلوب على أمرها لتشكيل الوفد الكردي (الذي كان يتألف من ولدي أمين عالي بدرخان وهما جلادت وكاميران، ومن أكرم بك ابن جميل باشا زادة) الذي كلف تفقد أحوال أناضول الشرقية كي يحصل «على البراهين حول اتجاهات الأكراد المحليين من المصادر الأولية»[1]، وعمل شريف باشا

(1) قام مصطفى كمال باعتقال الوفد بالقرب من ديار بكر وأُعيد بالقوة إلى اسطمبول

W.G. Elphinston, The Kurdish Question, International Affairs : Vol. XXIII, No 1, January 1946, P. 95.

فـي باريـس لتأسـيس «مجموعـة مـن الوطنييـن» مهمتهـا الإعلان عن اسـتقلال كردسـتان، وأعلـن جهـاراً أن بريطانيـا معنية بذلك[1]، وفـي كانون الثاني/يناير عام 1919 توجه شـريف باشـا مباشـرة إلـى بريطانيـا بطلب تقديم المسـاعدة لإنشـاء دولـة كردية[2].

ودخـل الإنكليـز فـي اتصال مباشـر مع قادة الحركـة القومية الكرديـة، وأورد الباحث التركـي فـي هـذا الموضـوع مـا يلـي: «أجـرت بريطانيـا المفاوضـات مـع الشـيوخ الأكـراد لانتشـار «كردسـتان الكبـرى» ووعدتهم بتقديم المسـاعدة للحصول على ديـار بكر وأورفة والموصـل»[3]. وفـي حقيقـة الأمر اقتصرت هذه العبارة المنقوشـة والمتضمنة تشـويهاً (لم يَعِـد الإنكليـز قـط بإعطـاء الموصل للأكراد) علـى النظر في العلاقات الأنكلـو ـ الكردية في تركيـا خـلال السـنوات الأولـى التـي أعقبـت الحـرب في أحـد المؤلفات الواسـعة الانتشـار لمصـادر علـم التاريـخ التركـي حـول تاريـخ البـلاد السياسـي (أنمـوذج مألـوف تمتـاز بـه مصـادر علـم التاريـخ التركـي فـي تزييـف تاريـخ القضيـة الكردية وتشـويهها التـي التزمت الصمـت حيـال وجودهـا بالـذات) وفـي الواقـع فـإن العلاقـات المتبادلـة بيـن بريطانيـا والقومييـن الأكـراد تسـتحق نظـرة فاحصة.

وكانـت الاتصـالات المباشـرة وغيـر المباشـرة تجـري مـن خـلال أعضـاء الحكومـة الائتلافيـة الموالين للإنكليـز والذيـن يخضعـون عمليـاً لأوامـر السـلطات العسـكرية البريطانيـة. وكانـت العلاقـات غيـر المباشـرة وثيقـة ومثمـرة ويمكـن أن نصـف أحـد أشـكال حـلّ المسـألتين التركيـة والكرديـة وغيرهمـا مـن المسـائل

---

(1) أرشيف سياسة روسيا الخارجية قسم «أرشيف الهند الوطني». «شريف باشا ـ فائق بك (ابن عمه). باريس، 20 كانون الثاني/يناير، 1919.

(2) Bell, P. 65-66.

(3) T. Ünal, *Türkiye siasi tarihi* (1700-1958). Ankara, 1958, P. 235.

الشرق أوسطية والموضوعة في لندن الشبه المستعمرة أو «الإيرانية» عندما تعين تكليف الدمى في اسطمبول القيام بوظائف حماية مصالح الاستعمار البريطاني، وقد كان مثل هذا الشكل للحل لا يكلف الأوساط البريطانية الحاكمة كثيراً، والأهم أن من شأنه أن يخلصهم من تكاليف السياسة الخارجية الممكنة والمرتبطة بمطامع أميركا وإيطاليا ومن التعقيدات مع الرأي العام في بلدان العالم الإسلامي عندما كان التطاول على سيادة تركيا وطن السلطان ـ الخليفة من شأنه أن يصب الزيت أكثر على نار المشاعر المتأججة ضد الغرب والاستعمار.

وسرعان ما طالب قسم من أعضاء الحكومة التركية الجديدة بعد عقد الهدنة باستمالة الأكراد إلى جانب الحكومة بعد وعدهم بالحكم الذاتي تحت السيادة التركية. وكان بالإمكان وصف ذلك انعطافاً في التفكير السياسي للأوساط التركية الحاكمة التي لم تسمح سابقاً (في عهود السلاطين وفي عصر الأتراك الفتيان) حتى بالتفكير في منح الأكراد أي شكل من أشكال حق تقرير المصير. بيد أن هذا الأمر الجديد لم يرتد أهمية كبيرة في الوضع السياسي الذي تكوّن في منطقة الشرق الأوسط بعد انتهاء الحرب العالمية الأولى. فقد استجاب أولاً لمصالح بريطانيا بصورة رئيسةٍ، وكان كما يبدو بإيعاز منها؛ وثانياً، لم يكن نفوذ الباب العالي وسلطته السياسية الفعلية كبيرين وكانا وهميَّيْن تماماً في الولايات الشرقية حيث عاش الأكراد فيها. ولهذا السبب حتى لو أرادت اسطمبول لم يكن بوسعها فرض نظام حكم ذاتي في كردستان؛ وثالثاً، لم يكن معظم ممثّلي الأوساط الإقطاعية الكمبرادورية والإكليريكية ومن البلاط التي جاءت إلى السلطة بعد سقوط حكم الأتراك

الفتيان على استعداد للموافقة على مطالب الأكراد القومية؛ وكانت قويةً بين هذه الأوساط، كما مضى، الشوفينية التركية القديمة وميول التعصب الإسلامي التي أنكرت وجود المسألة القومية ذاتها في الامبراطورية العثمانية. كما انتشرت الميول المعادية لبريطانيا وحلفائها وعدم الثقة بهما. وفضلاً عن ذلك ـ كما ورد آنفاً ـ لم يلق الاتحاديون ـ الشوفينيون السلاح، وخصوصاً في الريف، على الرغم من أنهم حاولوا التحكم في الحركة الكردية، لكنهم ظلوا في الواقع ألدّ أعداء استقلال الأكراد. وأخيراً لم تجد فكرة الحكم الذاتي للأكراد تعاطفاً من جانب الكماليين الذين صلب عودهم حينذاك، والذين أيدوا الحركة الكردية بذلك القدر فقط، الذي واجهت فيه الحركة المعتدين الغربيين (الإنكليز والفرنسيين واليونانيين)، لكن الكماليين ظلوا على الدوام من المنظار «التركي» الداخلي قوميين متعصبين وبالتالي أعداء القوميين الأكراد.

وعلى هذا النحو لم تكن ثمة قوة سياسية في المجتمع التركي، كما ظهر عليه بعد عقد هدنة مودروس، من شأنها الدفاع وبصورة جدية عن حقوق الشعب الكردي في حق تقرير المصير القومي. بيد أن موقف القوميين الأكراد أنفسهم (المقصود هنا قيادتهم في «اسطمبول») كان ضعيفاً جداً، ولم يعلقوا آمالاً خاصةً على وعود عددٍ من الشخصيات رفيعة المستوى في الباب العالي، وبحق تماماً. ولم يتوقعوا المساعدة من أي مكان في تركيا نفسها، وطمحوا إلى الحصول عليها من بريطانيا، ولكن هنا بقيت لديهم مخاوف كبيرة، فقد ظل الموقف البريطاني المصدر الرئيس لهذه المخاوف (ومواقف دول الحلفاء الكبرى الأخرى) في المسألة الأرمنية التي رأوا فيها خطراً وبالدرجة الأولى بسبب مطامع بريطانيا الإقليمية. صحيح أنه كان بوسعهم الاعتماد في

هـذه النقطـة علـى التفاهـم المتبـادل مـع معظـم القـوى السياسـية العاملـة آنـذاك فـي تركيـا، بـدءاً مـن القـوى اليمينيـة المتطرفة حتى اليسـارية القوميـة التي أصابهـا القلق إثر «حادثـة أزميـر» فـي شـرق الأناضول[1]، إلا أن هذا كان أساسـاً هشـاً لحسـابات ما سياسـية طويلـة الأمـد. لقـد كانت القومية الكرديـة ضعيفة جداً آنذاك بحيث لا تسـتطيع أن تلعب دوراً سياسـياً مسـتقلاً، فقـد كان عليهـا، وأصبحـت بالفعـل موضـوع لعبة سياسـية قـام بها الاسـتعمار البريطانـي علـى سـاحة الشـرق الأوسـط مـن جهـة، والقـوى المتنازعـة الأخرى وخصوصـاً فـي المجتمـع التركـي من جهـة أخرى.

وفـي ربيـع عـام 1919 بـدأت إدارات المصالـح البريطانيـة في تركيا وعلى مسـتويات مختلفـة بإجـراء المباحثـات مـع القادة الأكراد في اسـطمبول وفي كردسـتان تركيا نفسـها، وكانـت المهمـة العاجلـة للإنكليـز حينئذٍ هي مواجهـة الدعاية التي أثارهـا الاتحاديون بين صفـوف الأكـراد التـي حظيت بنجـاح معروف بفضل اسـتغلالها لشـعارات مذهب العصبية الإسـلامية والعداء للغرب[2]. وحاول العملاء الإنكليز كسـب الرأي العام في كردسـتان تركيا،

(1) أرشيف سياسة روسيا الخارجية قسم «أرشيف الهند الوطني» .E. Noël, Note on the Kurdish Situation

(2) شارك عملاء حاكم (شريف) مكة حسين بن علي، من سلالة الهاشميين، في الدعاية الدينية الإسلامية، وقام الشريف حسين الذي كان خلال الحرب حليفاً لبريطانيا بوضع مخططات كبيرة لإقامة خلافته، الأمر الذي عارض مخططات لندن. كما قام حيدر بك والي وان سابقاً بالدعاية وبحماسة للاتحاديين في وان، وماردين وغيرهما من مراكز شرق الأناضول. (أرشيف سياسة روسيا الخارجية قسم «أرشيف الهند الوطني» من المفوض السياسي في الخليج إلى دائرة الشؤون الخارجية والسياسية لحكومة الهند، 29 نيسان/أبريل و18 أيار/مايو عام 1919؛ وزير شؤون الهند ـ نائب الملك، 2 حزيران/يونيو عام 1919).

ولـم يبخـل الإنكليـز أثنـاء مفاوضتهـم مـع عبـد القـادر والبدرخانييـن التي جرت بواسـطة نوئيـل بالتأكيـدات حول تعاطفهم مع الحركة الكردية واسـتعدادهم لمنع فرض «السـيطرة الأرمنيـة» علـى الأكـراد والدفاع عـن مصالحهم في مؤتمـر الصلح[1]. كما أسـرفوا في إعطاء مثـل هـذه الوعـود لشـريف باشـا ومبعوثه في كردسـتان الرائد غالب علـي بك[2].

ولـم يماطـل شـريف باشـا مـن جانبـه فـي تقديـم مشـروع لحـل المسـألة الكردية، ونصـح الإنكليـز وقبـل كل شـيء بالتعامـل ليـس مع زعمـاء العشـائر بل مع أولئـك الأعيان الأكـراد الذيـن تلقـوا تعليمهـم في أوروبـا وتخلصوا من النـوازع العشـائرية. ويجب أن يتم انتخـاب أميـر مـن بيـن صفوفهم يقوم بتشـكيل مجلس للزعمـاء الأكراد ويحكم بمسـاعدة المستشـارين الإنكليـز المدنييـن والعسـكريين، وعـلاوة علـى ذلـك اقترح تشـكيل مجلس للشـيوخ يكـون تابعـاً للأميـر يجـري تعييـن نصف أعضائـه من الزعمـاء، بينما يتـم انتخاب النصـف الآخـر مـن قبـل مجلـس النـواب والمجلـس التشـريعي فـي الدولـة. وأثنـاء غياب مرشـحين آخريـن قـد أعرب شـريف باشـا دون تواضع كاذب عن اسـتعداده لوضـع الإمارة علـى عاتقه[3].

وعلـى هـذا المنـوال اقتـرح شـريف باشـا تأسـيس دولـة مرتبطـة ببريطانيـا سـمّاها بصراحـة دولـة محميـة، ولـم يحـدد هـو أطرهـا الجغرافيـة، فقـد كان الأهـم

---

(1) المصدر السابق. من المفوض السياسي في الخليج في حكومة الهند، 12 أيار/مايو عام 1919.

(2) من وزير شؤون الهند إلى نائب الملك، 15 أيار/مايو عام 1919.

(3) أرشيف سياسة روسيا الخارجية قسم «أرشيف الهند الوطني». من وزير شؤون الهند إلى نائب الملك، 6 حزيران/يونيو عام 1919.

بالنسبة إليه هو تلبية طموحاته الشخصية في قيادة هذه الدولة (طالما كان ثمة مرشحون آخرون) وكتب يقول: «أقوم بمهمة تأسيس كردستان شريطة أن يتم تكليفي ذلك وأن أُمنح الثقة التامّة»[1].

وطمح عدد آخر من القادة الأكراد إلى القيام بهذا الدور وهم عبد القادر، وثريا بدرخان، وسليمان لطيف مؤسس «جمعية الدفاع عن حقوق الولايات الشرقية»، ورأى الجميع أن الحكم الذاتي لكردستان والمخطط له هو بمثابة محمية بريطانية، وحاولوا بشتى الوسائل إثارة اهتمام الحكومة البريطانية بهذه الفكرة[2]. بيد أن لندن لم تسارع إلى الرد على هذه الاقتراحات المغرية، كما يبدو، لقادة الأكراد القوميين.

ولقد شكلت اعتبارات السياسة الخارجية عقبة في طريق لندن لاتخاذ موقف معيّن من مقترحات الزعماء الأكراد، ومع أن الأوراق الرابحة في لعبة الشرق الأوسط كانت في أيدي الحكومة البريطانية لإدارة شؤون كردستان بمفردها (أُسوة بالمناطق الأخرى من الامبراطورية العثمانية) فإنها لم تستطع ذلك حيث بقي الارتباط بالحلفاء بشأن مسائل دولية هامة أخرى (المسألة الألمانية، والمسألة الأوروبية والشرقية والمسألة الكولونيالية). إلا أن ثمة سبباً خاصاً دعا الحكومة البريطانية والسلطات الأنكلو ـ هندية لاتخاذ موقف حذر من مشروع الحكم الذاتي لكردستان تحت الحماية البريطانية وهو الضعف

(1) المصدر السابق، ي.و. المندوب السامي في ميسوبوتاميا إلى وزارة شؤون الهند، 22 تموز/يوليو عام 1919. قامت شريفة حسين ابنة شريف باشا بنقل رسائله إلى الإسكندرية، 26 أيار/مايو عام 1919.

(2) المصدر السابق، المندوب السامي البريطاني في القسطنطينية إلى وزارة الخارجية، 22 نيسان/أبريل عام 1919، برقية الضابط السياسي في القاهرة إلى بغداد بتاريخ 6 آب/أغسطس 1919.

السياسي للقوميين الأكراد الذين كانوا عاجزين عن التأثير عملياً في الوضع في المناطق الكردية الواقعة في شرق الأناضول. فقد أوشكت العلاقات السياسية الوثيقة جداً معهم أن تتحول إلى تعقيدات طارئة في منطقة من أكثر مناطق الشرق الأوسط اضطراباً وقابلية للانفجار. واحترسوا في لندن وطهران من عقد الرهان على مثل هؤلاء الشركاء.

وهذا ما كان يمسّ شريف باشا بالدرجة الأولى، فكما أُشير سابقاً وقف الحلفاء منذ أيام الحرب موقفاً غير متحمسٍ من اقتراحه حول التعاون السياسي، كما قوبل بفتور مشروعه حول إقامة النظام في كردستان بعد الحرب، وقد كتب وزير شؤون الهند مبلّغاً نائب الملك مقترحات شريف باشا (تعيينه رئيساً للدولة الكردية المقبلة وتشكيل لجنة أنكلو ـ كردية مختلطة لتحديد أراضيها ومنح المعونات المادية للزعماء الأكراد) يقول بأن الحكومة ترى أنه ليس بالرجل المناسب للقيام بهذا الدور بسبب سنّه وإقامته الطويلة في باريس(!)[1]. زد على ذلك اهتمام الوزير برأي الإدارة في بغداد، وكتابته في آنٍ واحد إلى بغداد أن خدمات شريف باشا غير كبيرة أمام الحلفاء ولذلك لا يقدَّر عالياً، ولديه نفوذ في الموصل فقط، بل إنه معروف في الأوساط الكردية بلقب («بوش حروف»)، وهو حسب رأي الحكومة البريطانية غير مرغوب فيه كرئيس للدولة الكردية المقبلة، مع أنه يريد أن يظهر بذلك المظهر[2]. وكان رد أ. ويلسون مختصراً ومتعدد المعاني، وهو أن شريف باشا «لا يناسب الدور الذي، كما أعتقد، لن يكون أحد قادراً على القيام به»[3].

وعلى هذا المنوال باتت الأمور واضحة بشأن شريف باشا. ومن الأهمية

(1) المصدر السابق، برقية بتاريخ 31 (29؟) آب/أغسطس عام 1919.

(2) المصدر السابق، برقية بتاريخ 31 آب/أغسطس 1919.

(3) المصدر السابق، برقية بتاريخ 1 أيلول/سبتمبر عام 1919.

بمكان أن مسألة تشكيل دولة كردية (والممكنة تحت الحماية البريطانية) قد جرت مناقشتها في لندن كواقع ممكن، مع أن «البغداديين» قد أبدوا في هذا الاتجاه شكاً واضحاً، لكن الإنكليز لم يسارعوا إلى اتخاذ التدابير العملية (تشكيل الحكومة وتبيان الحدود وغيرها...)، وأن ما اعتبروه الأكثر ملاءمة في وقته هو تهيئة التربة المناسبة في كردستان تركيا ذاتها. ولقد أيد المندوب السامي البريطاني في القسطنطينية رأي نوئيل الذي يقول بأنه كان أكثر نفعاً عودة القادة الأكراد الموالين لبريطانيا والذين يعيشون في العاصمة (عبد القادر والبدرخانيون وغيرهم) إلى كردستان، وخوض النضال ضد السلطات المحلية التي تقوم بإغلاق النوادي الكردية (في ديار بكر مثلاً) وتلاحق عموماً الأكراد الذين يقفون إلى جانب بريطانيا. وقد أثار الكماليون مخاوف المندوب السامي إلى حدّ بعيد، إذ استغلوا احتلال اليونانيين لإزمير وقيام «الجمهورية الأرمنية» والحركة الكردية بالدعاية المعادية للحكومة، وهكذا اعترف هو بأن الوضع في شرق تركيا لم يعد يقع تحت إشراف حكومة اسطمبول، ورأى المندوب السامي البريطاني أن من الأعمال السياسية الهامة تأييد الزعماء الأكراد الراغبين في القبول بالحماية البريطانية، ولكن شريطة أن يسلكوا سلوكاً «متزناً» ولا يطرحوا بنشاطٍ المطالب القومية وألا يقوموا بملاحقة المسيحيين، وينبغي عدم معاقبة الأكراد لما قاموا به من أعمال ضد المسيحيين[1]. ومن جانبه اقترح أ. ويلسون عدم إبداء أي تفضيل للأقليات المسيحية على الأكراد كي لا يتم تحريض الآخرين ضد بريطانيا[2].

---

(1) المصدر السابق، المندوب السامي البريطاني في القسطنطينية إلى وزارة الخارجية 10 تموز/يوليو عام 1919؛ نوئيل إلى المفوض المدني في بغداد، 20 آب/أغسطس عام 1919.

(2) المصدر السابق، أ. ويلسون ـ إلى وزارة شؤون الهند ونائب الملك، 27-28 آب/أغسطس 1919.

وعلى العموم أثار الوضع في كردستان تركيا مخاوف كبيرة لدى السلطات البريطانية في اسطمبول وفي بغداد على السواء؛ فقد كان الصراع يجري هنا بين ثلاث قوى سياسية رئيسة في المجتمع التركي آنذاك وهي: أنصار حكومة السلطات التي لم تكن لها شعبية كبيرة والموالون للإنكليز، والاتحاديون الذين حافظوا على نفوذهم في أماكن كثيرة، والكماليون الذين كان عضدهم يشتد يوماً بعد يوم. وحاولت هذه القوى جميعاً استغلال السكان الأكراد الذين طالبوا عفوياً بحق تقرير المصير لكنهم كانوا محرومين من قيادة سياسية وهادفة لأغراضها السياسية وأصبح الشعب الكردي المحب للحرية والمناوئ للاستعمار عرضةً لاحتيال مكشوف.

وقد برز في «زمن الفتنة» هذه عدد من المرشحين للقيام بدور رئيس الدولة الكردية الغامضة، وهؤلاء كانوا باستثناء شريف باشا ـ الذي لم تولِهِ بريطانيا الثقة ـ عبد القادر والبدرخانيين ووجهاً جديداً هو زعيم اتحاد عشيرة الملي القوية محمود بك ابن إبراهيم باشا[1] الذي كان شهيراً حين أودعه الأتراك السجن أثناء الحرب. وفي أعقاب الحرب، قامت السلطات التركية في جنوب شرق الأناضول، الذي كان يقع تحت نفوذ الاتحاديين، بإطلاق سراح محمود من السجن ووعدته بفرض سلطته على معظم أكراد الملي (الذين عاشوا إلى الغرب من نهر الفرات)، فيما إذا قام بتنظيم المقاومة ضد الإنكليز وطردهم من منطقة أورمية، إلا أن محمود بك لم يبدِ استعداداً للقيام بهذه المهمة الملقاة على عاتقه. وفضلاً عن ذلك أقام علاقات مع الإنكليز وبدأ يبرز بصفته مرشحاً «لمنصب فرضي لحاكم كردستان موحدة» (حسب

(1) انظر: لازاريف، المسألة الكردية، ص 74، 75، 114-116، 148، 149.

تعبير غيرترود بيل)[1]. لكنه لم يفلح هنا أيضاً وبالتحديد بحكم «افتراضية» هذا الإجراء كله، زد على ذلك أن منافسيه عبد القادر والبدرخانيين وغيرهم لم يحققوا نجاحاً كبيراً بدورهم. وفي شباط/فبراير عام 1919 رغب الصدر الأعظم في إرسال عبد القادر بمهمة إلى كردستان لتهدئتها، لكنها لم تتم لأسباب مجهولة، أما الشائعات حولها فقد أثارت شبهات منافسه سيد طه الذي انتقل فوراً إلى جانب الاتحاديين خصوم بريطانيا.

وحاول الاتحاديون تحويل النوادي الكردية الموجودة في عدد من مدن أناضول الشرقية (وخصوصاً في ديار بكر وماردين) إلى حصون لمحاربة النفوذ البريطاني المتصاعد، وكانت النوادي تتألف من ممثلي أعيان الأكراد (وهم حسب أقوال نوئيل «مأجورون ومتفسخون») الذين وعدهم الاتحاديون بالحكم الذاتي. وحسب أقوال غيرترود بيل رغب الاتحاديون في تحويل النوادي الكردية إلى حصون لمحاربة «التدخل البريطاني وضد الأرمن»، إلا أنه وجد فيها وطنيين مخلصين، حسب اعترافها بالذات[2].

وقصارى القول، كانت الأخبار القادمة من كردستان تركيا سيئة، وهذا ما كان يثير القلق لدى بريطانيا. وفي نيسان/أبريل عام 1919 أرسل إلى كردستان تركيا الرائد نوئيل ـ وهو أحد الخبراء الرئيسيين بالشؤون الكردية ـ بغية جمع المعلومات والقيام بعمل سياسي ـ استخباراتي، وكان قد زار المنطقة بدءاً من نصيبين وحتى ديار بكر، وتمكن من معرفة ميزان القوى السياسية في هذه

---

(1) يصفه مصدر إنكليزي بأنه كان إنساناً «لا رأي له» وذلك لم يكن موضع ثقة الأكراد ـ الوطنيين، ولا الأتراك (الاتحاديين) ولا الإنكليز، على الرغم من أن معظمهم عقدوا الرهان عليه في أوقاتٍ مختلفة. أرشيف سياسة روسيا الخارجية قسم «أرشيف الهند الوطني»: personalitiesin kurdistan June, 1919, Baghdad: P. 26.

(2) Bell, P. 66, 67, 70.

المنطقة، وخصوصاً أنه توصل إلى استنتاج مؤداه أن «فريق أنصار مذهب الوحدة الكردية» الذي طالب باستقلال كردستان التام لم يكن مناوئاً كلياً للإنكليز كما كان متوقعاً. كما أجرى الاتصالات مع الأقليات المسيحية التي طلبت المساعدة العسكرية البريطانية. وتمكن من جمع أخبار قيمة عن نشاط النادي الكردي في ديار بكر، المفعم «بروح الاستقلال»، ولهذا السبب قامت السلطات بإغلاقه في أوائل حزيران/يونيو عام 1919 [1].

إلا أن نوئيل لم ينفذ مهمته حتى النهاية، وظلّت أمور كثيرة غامضة، وبالتالي كانت مبعث قلق في لندن ودلهي وبغداد. وقد أثاره بشكل خاص وجود العلاقات بين الحركة الكردية في جنوب ـ شرق الأناضول والأتراك (المقصود هنا بصورة رئيسة منظمات الاتحاديين التي زادت من نشاطها، ولكن لم يستبعد إقامة تفاهم متبادل مع الكماليين) وبذلت السلطات البريطانية جهودها للتوصل إلى قطيعة بين الأكراد والأتراك ولهذا الغرض (وكذلك لأجل القيام بمهام أخرى في كردستان الغربية) أرسلت في أيلول/سبتمبر عام 1919 نوئيل ثانية إلى الأكراد في تركيا، ولكن هذه المرة في مجموعة ضمت كاميران وجلادت بدرخان الموالين لبريطانيا[2]. وفي هذه الأثناء قمعت ثورة الشيخ محمود في العراق وشعر الإنكليز في المنطقة الكردية بثقة أكبر.

قدّمت جولة نوئيل معلومات قيمة للحكومة البريطانية عن كردستان تركيا، فبعد أن طاف في منطقة واسعة من عنتاب (غازي عنتاب حالياً) وحتى ملاطية، أقر نوئيل بأن الأكراد يؤلفون بين 70 و80 بالمئة من سكانها فقد انقرضت الطائفة الأرمنية بصورة تامة تقريباً (النتيجة المأساوية للمجازر الدموية التي استمرت سنوات كثيرة) وبالتالي زالت «المسألة العرقية

(1) المصدر السابق، ص 67.

(2) المصدر السابق، ص 71.

القائمة قبل الحرب» ويؤلف الأكراد المحليون من أتباع المذهب الشيعي 75 بالمئة، أما البقية منهم من السنّة[1]؛ وأن سكان جنوب شرق الأناضول يعانون الخراب والدمار وتعبوا من الحرب، وعلى العموم تضمر العشائر الكردية عداءً شديداً للأتراك، إلا أنها تحقد كثيراً على الأتراك الفتيان الذين يتحملون المسؤولية المباشرة عن مصائبها وويلاتها، كما لاحظ نوئيل المشاعر الموالية لبريطانيا لديها والاستعداد لقبول الاحتلال البريطاني، فيما إذا أصبحت فقط السلطة المحلية كردية. ولا تحظى شعارات مذهب الوحدة الإسلامية بشعبية بين صفوف الأكراد، بينما يخشى السكان الأتراك المحليون ـ حسب ما أكده نوئيل ـ إقامة سلطة كردية في المنطقة، مؤثرين عليها السلطة الأرمنية (أي إن «المسألة العرقية» ما زالت قائمة؟)[2].

وعلى العموم أصبحت العلاقات بين القوميات في شرق الأناضول موضع اهتمام زائد من قبل رجالات الاحتلال البريطاني، الذين كانت لهم صلات بقضايا الشرق الأوسط بما فيها القضية الكردية، وقد ذكر أنه على الرغم من النقص الشديد في العنصر الأرمني في شرق الأناضول أصبحت المسألة الأرمنية بعد الحرب حيوية من جديد، وقامت دول الحلفاء المنتصرة، بعد أن مدحتها كثيراً، باستغلالها في الظروف الجديدة ـ وكما مضى ـ كعملة صرف في الصراع الديبلوماسي والسياسي المعقد حول الغنائم الاستعمارية في الشرق الأوسط ولأغراضٍ معادية للسوفيات (وليس للمرة الأخيرة)، وغدت لندن الآن عديمة الاكتراث وبشكل ملحوظ للأرمن وهي تعرض

(1) إن هذه الأرقام تثير الشكوك ذلك أن المنطقة الرئيسة التي يسكن فيها الأكراد الشيعة (وبصورة أدق ـ علي ـ إلهي) كانت تقع في ديرسم شمال تلك الأماكن التي زارتها بعثة نوئيل.

(2) أرشيف سياسة روسيا الخارجية قسم «أرشيف الهند الوطني» نوئيل إلى أ. ويلسون في بغداد. 19 و25 أيلول/سبتمبر عام 1919.

بإلحاح «البديل» الكردي تشفياً من الأميركيين والفرنسيين. وفي كانون الأول/ديسمبر عام 1918 عرض العقيد ف.ر. ماونسيل مشروع تشكيل دولتين مستقلتين هما الأرمنية والكردية (تمتد الأولى من بحيرة وان حتى البحر الأسود والثانية تقع إلى جنوب بحيرة وان). وقد تكون الإجراءات التي اتخذتها السلطات المحلية في شرق الأناضول (التي كانت أكثريتها آنذاك من أنصار الاتحاد) في نهاية عام 1918 وفي النصف الأول من عام 1919 وإلى حدّ ما لمصلحة الإنكليز التي كانت تقضي بعدم السماح للاجئين الأرمن بالعودة إلى البلاد مما وراء القفقاس وإيران[1].

ونظرت أوساط الاحتلال البريطانية عادة إلى القضيتين الكردية والأرمنية في ارتباط متبادل وثيق، وقد جاء في مذكرة آرثور هرتزل من وزارة شؤون الهند والخبير بهاتين المسألتين أن «المسألة الأرمنية هي المسألة الكردية». ويعتقد هرتزل أن إنشاء دولة أرمنية سيعارض «مبدأ تقرير المصير»، ذلك أن الأرمن في شرق الأناضول ظلوا، باستثناء كيليكية قلة ضئيلة ولا يرغب الأكراد في الخضوع لحكمهم، وبالمقابل فإن تشكيل دولة كردية لها آفاق واقعية ويحصل الأرمن في هذه الدولة ـ التي يجب أن تكون، بطبيعة الحال، تحت الحماية البريطانية، والفرنسية أو الأميركية (والأفضل أن تكون تحت الحماية البريطانية) ـ على حقوقهم، وذلك بفضل ثقافتهم العالية نسبياً أكثر مما كان بوسعهم ترقبه، بسبب قلة عددهم[2].

---

(1) Araby Nassabian, *Britain and the Armenian Question*. 1915–1923. London, P. 139, 142.

(2) قال زعيم عشيرة الملّي محمود بك الذي ورد ذكره للكابتن الإنكليزي ڤولي إن حكومة كردستان تدعو الأرمن إلى الخدمة لكونهم أكثر ثقافةً، ولكن بعد إنشاء المدارس الكردية يقوم الأكراد بمطاردة الأرمن.

أما هرتزل نفسه فقد اعتقد أن الأرمن يحصلون في هذه الدولة الكردية الوهمية على الحقوق نفسها تقريباً التي تعين منحها للمسلمين الهنود حسب قانون مورلي ـ مينتو عام 1909 الشهير[1] (ويستحق الاعتبار المقارنة التي تدل على أن الخبراء في «أنديا أوفيس» قد صاغوا شكلاً كولونيالياً صرفاً لحل المسألتين الكردية والأرمنية على السواء، وفضلاً عن ذلك يتضح من هذه الوثيقة بجلاء أن الموالين للأرمن في هذه المؤسسة لم يتمتعوا بشعبية).

وبالتالي عُقد الرهان على الأكراد، وكان نوئيل شاهداً عليه، فقد ثمن نوئيل نتائجه عالياً جداً مع أن ذلك، كما سنبيّن لاحقاً، لم ينطبق على الواقع. وكتب إثر عودته من حلب أن انضمام البدرخانيين إلى المهمة أعطى الفعالية المرتقبة، حيث اتخذ سكان كردستان الغربية موقفاً إيجابياً منهم باستثناء عدد من الزعماء الذين عبروا عن عدائهم خوفاً على نفوذهم. ونصح نوئيل باستغلال البدرخانيين سواء ضد الكماليين وخصوصاً إذا شكّل وضعهم خطراً، أو ضد الاتحاديين وقادة قطعات الجيش المتمركزة في شرق الأناضول والمرتبطين معهم ارتباطاً وثيقاً، وقام نوئيل بترشيح البدرخانيين بصفة ولاة ومتصرفين في المناطق الكردية وخصوصاً ترشيح أمين عالي بدرخان لمنصب والي ديار بكر وترشيح شخص قريب منه في منصب متصرف ماردين، أما الجنرال حمدي باشا ففي منصب قائد الفيلق العاشر[2].

ومن الملاحظ أن الباب العالي قد استوعب توصيات الرائد الإنكليزي

---

(1) أرشيف سياسة روسيا الخارجية قسم «أرشيف الهند الوطني». ل.د. أويكلي من الدائرة السياسية في وزارة شؤون الهند إلى أ. ويلسون، 6 أيلول/سبتمبر عام 1919.

(2) المصدر السابق، من المندوب السامي البريطاني في القسطنطينية إلى أ. ويلسون، 1 تشرين الأول/أكتوبر عام 1919.

واتخذها مرشداً للعمل: فوافق الصدر الأعظم على رأي الداماد فريد باشا [1] بتعيين أحد الأكراد الأعيان والياً على ديار بكر أو في مركز كبير آخر في كردستان تركيا وكلفه القيام بمهمة منع الأكراد من القيام بحركات ضد الحكومة، كما ورد ذكر ترشيح عبد القادر، وسيد طه، ومصطفى بابان زاده؛ صحيح أن الباب العالي قد عبّر عن مخاوفه من أن الإدارة الكردية سوف تسلك نهجاً قومياً، لكنه علّل نفسه بفكرة أن نفوذ الحكومة في كردستان لن يصبح مع ذلك أقل مما هو عليه.

وأيدت الإدارة البريطانية في بغداد هذه الفكرة، لكنها عارضت ترشيح سيد طه بعد أن رشحت مصطفى بابان زاده الذي لم يكن له خصوم في كردستان الغربية واتصف بمرونة سياسية أكثر، الأمر الذي كان له أهمية بالنسبة إلى التغييرات المتوقعة في اسطمبول[2]، ألا يعني هذا دليلًا على أن مشروع إدخال الإدارة الكردية (مع أنه لم يتحقق) كان له منشأ إنكليزي صرف؟ ولم يُعْن الإنكليز كثيراً برأي الباب العالي، بل إنهم لم يعتمدوا، كما يبدو، على بقاء حكومة اسطمبول لسنوات طويلة.

ومع ذلك وجدت خلافات معروفة بين ممثلي بريطانيا في الشرق الأوسط حول مسألة النظام القادم في كردستان تركيا وحول أشكال مشاركة بريطانيا فيه، واتخذ نوئيل مواقف متطرفة «موالية للأكراد» (مع مراعاة تامة بالطبع لمصالح بريطانيا) واقترح حال عدم تمكن مؤتمر الصلح من حلّ مسألة الدولة الكردية الإقدام على خطوة نحو تلبية مطالب «الفريق الكردي»، ومنح الولايات الشرقية إدارة ذاتية واسعة في ظل الاحتفاظ بالسيادة التركية عليها.

---

(1) الداماد ـ لقب صهر السلطان.

(2) أرشيف سياسة روسيا الخارجية قسم «أرشيف الهند الوطني». من أ. ويلسون إلى المندوب السامي البريطاني في القسطنطينية، 2 تشرين الأول/أكتوبر عام 1919.

كما يتعين إجراء التقسيم الإداري الجديد حسب المبدأ العرقي في الولايات الكردية التي يجب أن يؤلف فيها الأكراد فيها 95 بالمئة من مجموع الكسان، وأن يتألف الجهاز الإداري بما فيه الجندرمة من الأكراد، وجعل اللغة الكردية لغةً رسميةً وإجراء التعليم بها في المدارس. وأن يكون التعيين في المناصب الإدارية العليا من الولاة والمتصرفين والقائمقامين من صلاحيات الدولة المنتدبة فقط كي لا يتسنى للأتراك تعيين عملائهم في هذه المناصب، أما المناطق التي يتألف سكانها من خليط من القوميات فيجب إقامة رقابة أكثر صرامةً لدولة الانتداب، وأن تتألف الجندرمة من ممثلي القوميات المختلفة[1].

وعلى هذا النحو لم ينظر مشروع نوئيل في إقامة كردستان «كردية» أو «تركية» في شرق الأناضول، بل كردستان إنكليزية على الأغلب. واقترح في الوقت ذاته القيام بخطوة كبيرةٍ لمساعدة القومية الكردية على الرغم من أنه رفض دعامتين رئيستين من دعائمها وهما الاستقلال وتوحيد كردستان.

بيد أن تصورات نوئيل المتعلقة بمستقبل كردستان تركيا لم تلق عطف الذين يشرفون مباشرة على السياسة البريطانية في الشرق الأوسط. وحسب رأي المندوب السامي البريطاني في القسطنطينية فإنه لا ينبغي التدخل مباشرة في شؤون تركيا الداخلية بما فيها المسألة الكردية ورأى أن تعاون القادة الأكراد مع نوئيل مسموح به فقط لإعادة «النظام إلى شرق آسيا الصغرى، وأن توزيع المناصب الإدارية في هذه المنطقة على الزعماء الأكراد يناقض مبدأ عدم التدخل، وعارض المندوب السامي البريطاني خصوصاً تعيين أمين عالي بدرخان والياً في ديار بكر، حيث لم يول الثقة ـ كما يبدو ـ لهذا القائد الكردي البارز[2].

---

(1) المصدر السابق، من نوئيل إلى أ. ويلسون، 27 أيلول/سبتمبر عام 1919.

(2) المصدر السابق، برقية أ. ويلسون بتاريخ 18 تشرين الأول/أكتوبر عام 1919.

كما قوبل مشروع نوئيل بموقف سلبي في بغداد، وكتب أ. ويلسون أنه ينبغي الحفاظ على السيادة التركية (وليس شكلياً فقط) في ست ولايات أرمنية. وترتبط إقامة دولة أرمنية أو كردية بقبول الولايات المتحدة الأميركية الانتداب على جزءٍ من آسيا الصغرى، وينبغي ألّا تتحمل مسؤولية إضافية في هذه الولايات، وقد تؤدي مقترحات نوئيل في جرّ بريطانيا إلى القيام بأعمال عسكرية قد تضعف من مواقعها في ميسوبوتاميا[1].

وقبل كل شيء يتعيّن البحث عن تفسير موقف السلطات البريطانية الإجماعي لمشروع نوئيل الذي بدا وكأنه أخذ في الاعتبار الخصوصية الكردية وتأمين المصالح البريطانية في أنه صدر في غير وقته وجرى في تلك الآونة (منتصف عام 1919) صراع ديبلوماسي وسياسي حاد حول المسألة التركية (بالمعنى الواسع)، ولم يكن مناسباً في مثل هذا الموقف طرح دعاوى مكشوفة للسيطرة على منطقة شرق الأناضول، لا سيما والمسألة الكردية لم تكن مسألة في الدرجة الأولى من الأهمية في سياسة بريطانيا الشرق أوسطية. وعندما أبدى قادة الامبراطورية البريطانية الاهتمام بالمسألة الكردية أكثر فأكثر فإنهم لم يسقطوا من حساباتهم المسألة الأرمنية أيضاً، معتمدين على استغلال الدولة الطاشناقية لمصالحهم، كما لم يسارع الإنكليز إلى طرح المسألة الكردية على المسرح في تركيا بسبب عدم رغبتهم في وضع عراقيل إضافية أمام حكومة اسطمبول التي تزعمها حتى أكتوبر عام 1919 الداماد فريد باشا الذي كان أداةً في أيديهم، فهم كانوا يؤثرون حينئذٍ النشاط من خلاله وخصوصاً في ما كان يتعلق بالوضع السياسي الداخلي في البلاد.

وأخيراً كان على لندن، في حساباتها لاستغلال الحركات القومية في

---

(1) المصدر السابق، أ. ويلسون إلى وزارة شؤون الهند، 22 تشرين الأول/أكتوبر عام 1919.

تركيا، الأخذ في الاعتبار عاملاً آخر برز في صيف عام 1919 وبدأ يؤثر تأثيراً متزايداً في ميزان القوى السياسية، وكان ذلك العامل هو الحركة الكمالية التي رفعت راية النضال في سبيل استقلال الدولة التركية الوطنية. ومن الواضح أن الإنكليز لم يقدّروا أهمية هذا الحدث سواء في ما يتعلق بنطاقه أم بأهميته السياسية. وعندما أصبحت الكمالية تشكل خطراً على مخططات الامبراطورية البريطانية شنت بريطانيا بعد عامٍ الحرب عليها (وبأيدٍ غريبة بصورة رئيسة وذلك حسب عادتها القديمة والمألوفة). بيد أن موقف الإنكليز من الحركة الكمالية لم يتحدد نهائياً في عام 1919، فهم عندما اعتمدوا على الباب العالي كوسيلة رئيسة لسياستهم في تركيا حاولوا في آنٍ واحدٍ إخضاع الكماليين لهم أيضاً كي يقوموا بمحاولة عقد مصالحة بينهم وبين اسطمبول أو استغلالهم عند الحاجة القصوى بمثابة طريقة احتياطية لأغراضهم. وفي مثل هذا الموقف كان تأييد القومية الكردية وبصورة مكشوفة يعرقل الأمور فقط، حتى وإن كان في شكل الانتداب على كردستان تركيا.

وعلى العموم لم تكن فكرة الانتداب على كردستان مقبولةً لدى لندن في تلك المرحلة، وهي لم ترغب أن ترى، ولأسبابٍ معروفةٍ، قيام انتداب فرنسي أو أميركي عليها، لكنها بالذات لم تسارع إلى القيام بهذا الدور. وفي الوقت الذي كانت حكومة الداماد فريد باشا «خاضعةً لهم» وحظيت بثقة محمد الخامس وحيد الدين التامة أراد الإنكليز بمفردهم فرض إشرافهم على تركيا كلها، وأجروا المفاوضات مع فريد باشا بشأن الانتداب على تركيا كلها. ويمكن أن نجد في المصادر العلمية ما يؤكد أن فريد باشا أبرم في 12 أيلول/سبتمبر عام 1919 [1] اتفاقية سرية مع بريطانيا، التي أعدت لاستقلال كردستان

(1) حسب معطيات «ماتين» الباريسية (10 و11 تشرين الثاني/نوفمبر عام 1921) ـ 2 أيلول/سبتمبر.

بوجه خاص. ومع أن الإنكليز والأتراك تجاهلوا وجود مثل هذه الاتفاقية ونصها ولم يرها أحد رؤية العين، بل إن إنجاز تسليم بريطانيا الانتداب على تركيا كلها كان مستحيلاً عملياً بسبب مقاومة أعضاء الحلفاء الآخرين[1]، ومما لا شك فيه أن بريطانيا حاولت في ذلك الظرف الأكثر مناسبةً لها حرمان حلفائها من حصتها المستحقة في التركة العثمانية بعد أن فرضت بهذه الطريقة أو تلك إشرافها غير المباشر على البلاد كلها، ولم يكن فرض انتداب منفرد على كردستان في ظل هذا الوضع ضرورياً، في حين أن استقلالها (وعلى الأرجح الحديث عنه) يمكن أن يقدم خدمةً مفيدةً للحكومة البريطانية محتفظاً بنفوذها الفعّال في هذه المنطقة الاستراتيجية الهامة، ويسمح لها في الوقت ذاته بدحض الاتهامات حول خرق مبدأ تقرير مصير الأقليات القومية الذي حظي بشعبية واسعة.

بيد أن ذلك كله كان من حقل «السياسة الهامة جداً» حيث سيجري الحديث في ما بعد وبشكل خاص، وأن ما يعنينا هنا هو بدايات النزاع بين القوميين الأكراد والكماليين الذي تجلى بالضبط إثر جولتين قام بهما نوئيل في كردستان تركيا عام 1919.

سادساً: الحركة الكردية والكماليون

جرت في المرحلة الواقعة ما بين مهمة نوئيل الأولى والثانية إلى الأناضول بما فيه جزؤه الشرقي أحداث اتسمت بأهمية تاريخية بالغة ليس بالنسبة إلى تركيا وحدها، بل بالنسبة إلى معظم بلدان الشرق الأوسط، فقد نشأت هنا بالذات الحركة التحررية الوطنية التركية وصَلُب عودها وأحرزت

---

(1) انظر أ.ف. ميللر، دراسة تاريخ تركيا المعاصر، ص 90-91؛

Howard, *the partition of Turkey* , P. 241–242, 455.

النجاحات العسكرية والسياسية الأولى التي كانت بمثابة ردّ الأمة التركية على العدوان الاستعماري وعلى السياسة اللاوطنية للقيادة الحاكمة في الامبراطورية العثمانية المحتضرة والمتمثلة في طغمة السلطان وحكومة اسطمبول الخانعة أمام بريطانيا. كما برز قائد دون منازع لهذه الحركة، هو الجنرال مصطفى كمال باشا، الذي اكتسب منذ أيام الحرب شعبيةً واسعةً في البلاد بمواهبه العسكرية وسلوكه الوطني، وقام، على عجل، بتشكيل مركز يكون بديلاً للسلطة في الأناضول حيث توجد جميع القوى الوطنية الرئيسة والمعادية للاستعمار في المجتمع التركي، واختار أنقرة عاصمة له في أواخر عام 1919. وانبلجت أمام تركيا آفاق جديدة، ولكن كان عليها خوض نضال طويل وشديدٍ ضد عددٍ كبيرٍ، من الأعداء الأقوياء الذين وقفوا ضد الاستقلال التركي.

وليبدو أنه كان للشعب الكردي في هذه المرحلة الأصدقاء والأعداء أنفسهم الذين كانوا للشعب التركي، أي إنه وُجِدَ أساس موضوعي للتحالف بين الحركتين القوميتين الكردية والتركية، إلا أنه لم يتمّ مثل هذا التحالف. وعلاوة على ذلك نشأ بين هاتين الحركتين في تلك الفترة بالذات صراع لمدة طويلة...

وكان لذلك سببان رئيسان: أما السبب الأول فقد كان متأصلاً في الطبيعة الطبقية لأية قومية بورجوازية تكون عاجزة عضوياً عن «التعايش سلمياً» مع نظيرتها في دولة واحدة، إلّا أنه في ظل نظام الديمقراطية المتطورة يمكن التخفيف، بل حتى تسوية التناقضات التناحرية الناشئة، ولكن كما بيّنت التجربة الأوروبية بصورة موقتة فقط. أما في بقية الحالات الأخرى فلا مناص من نشوء التناقضات التناحرية في ظل نظام «السيطرة ـ الخضوع» بين الأمة السائدة أي الأكثرية العرقية وبين الأقلية القومية، وهذا ما جرى بالذات في تركيا الجديدة

خلال المرحلة الأولى من تاريخها. ومما لا ريب فيه أن الكمالية كانت حركة اجتماعية تقدمية في ذلك العصر التاريخي حيث كانت تنطوي على شحنةٍ كبيرة في عدائها للاستعمار والتقاليد الإقطاعية الإكليريكية التركية القديمة التي اتجهت نحو التعاون مع روسيا السوفياتية والحصول على مساعدتها، وعلى الرغم من ذلك كله لم تخرج من وجهة نظر مقومات السياسة الداخلية خارج أُطر القومية التركية البورجوازية المحملة بأعباء خرافات الدولة العظمى التي كانت تغذيها ذكريات ماضي الامبراطورية العثمانية التليد.

وكان السبب الثاني في خصائص القومية الكردية الفتية الناشئة منذ عهد جديد، التي كانت ضعيفة جداً ولم تنضج من الناحيتين السياسية والتنظيمية بحيث تأمل، وبصورة مستقلة، وهي تعمل بانفراد على تحقيق نجاحٍ سريعٍ وملموس، في نيل الاستقلال ولو كان ذلك لجزء من أراضي كردستان العرقية. والأكثر احتمالاً كردستان تركيا. وبدهي أن لندن في هذه الأثناء لم تسترشد قط بمصالح الشعب الكردي بل بدوافعها الاستعمارية الخاصة والموجهة في نهاية المطاف ضد مصالح الشعب الكردي. أما القادة الأكراد فإنهم عندما سلكوا طريق التقارب مع بريطانيا من خلال ممثليها في الدوائر الديبلوماسية والعسكرية والسياسية ـ الاستخباراتية اعتمدوا أيضاً وبمساعدتها على نيل الاعتراف بحقوق الشعب الكردي في تقرير المصير وليس على القيام بدور دمى بريطانية[1]، بل حتى أعضاء حكومة اسطمبول وحاشية السلطان الذين انصاعوا لأوامر دول الحلفاء حاولوا الحفاظ على ما كان ممكناً من النظام العثماني القديم.

ولكن كانت معظمها نيّات ذاتية، أما موضوعياً فسرعان ما تشكّل بعد

(1) كان يمكن اعتبار أمثال هؤلاء فقط عدداً من ممثلي القيادة العشائرية الذين باعوا أنفسهم للإنكليز، ولكن الحديث لا يجري عنهم الآن.

الهدنـة تحالـف مؤقـت بيـن بريطانيـا وقيـادة مركـز القوميـة الكرديـة الـذي يقـع فـي اسـطمبول، وقامت بدور الوسـيط حكومة اسـطمبول الواقعة تحت إشـراف حزب «الحرية والائتـلاف» وكان جميـع أعضائهـا مـن المواليـن لبريطانيـا (وأولهـم كان الداماد فريد باشـا الـذي شـغل مرتيـن منصـب الصدر الأعظـم). ولهـذا كانت لـدى الكماليين جميع الأسـباب ليجـدوا فـي القومييـن الأكـراد بقيـادة الأعيـان في اسـطمبول (عبـد القـادر، والبدرخانيون وغيرهـم) أعـداء سياسـيين ألـدّاء لهم.

صحيـح أنـه، كمـا ورد آنفـاً، لـم تقـع كردسـتان تركيـا قـط تحـت إشـراف حكومـة اسـطمبول ولا تحـت إشـراف قـادة المنظمات الكردية السياسـية. وقد كان تأثيـر القوميين فـي العشـائر ضعيفـاً وليـس فـي كل مـكان[1]. وظلّـت قائمـة الأسـباب الموضوعيـة التـي كان مـن شـأنها الإسـهام (وأسـهمت مـراراً فـي حقيقـة الأمـر) في تقـارب وتحالـف الحركة الكرديـة القوميـة مـع التركية (ولا سـيما اسـتمرار عـدوان الاسـتعمار الفرنسـي والبريطاني واتسـاع نطاقـه فـي جنـوب وجنـوب شـرق الأناضـول)، ومـع ذلـك كان موقـف الكماليين، منـذ البدايـة وللأسـباب المشـار إليهـا، موقفـاً عدائياً بصـورة مكشـوفة من الفكـرة الكردية القوميـة ومـن الذيـن حملـوا لواءها، كمـا تكوَّن انطبـاع أن الأوسـاط المتنفذة فـي الحركة الكماليـة (وخصوصـاً جناحهـا اليمينـي القومـي الشـوفيني) التـي بالغـت، عـن عمـد، فـي بـث شـائعة حـول الطابـع الموالـي للإنكليـز والعميـل للحركـة الكرديـة كلهـا، كـي تبـرر

(1) كتب العقيد الإنكليزي إيلفينستون الخبير بالمسألة الكردية بناءً على انطباعاته الشخصية عن الوضع في كردستان تركيا بعد نهاية الحرب يقول: وقف الرأي العام للعشائر الكردية «بعدم الاكتراث للأحاديث حول الاستقلال الكردي أو الإدارة الذاتية موافقاً على البقاء تحت الحكم التركي».

Colonel W.C. Elphinston, *kurds and the kurdisk question*, Journal of the central Asian society : Vol XXIV, January 1948, P. 43.

نهجها المعادي للأكراد، ومن هذه الناحية قدمت جولات نوئيل ذريعةً مناسبةً لهذه الأوساط بغية تضخيم الدعاية المعادية للأكراد.

ووجد الكماليون مراراً منذ بداية نشاطهم في الأناضول دلائل قاطعة على اهتمام الإنكليز بالحركة الكردية القومية واستعداد الباب العالي لتقديم الخدمة لهم في هذه المسألة. ففي 13 نيسان/أبريل عام 1919 أصدر شاكر باشا وزير الحربية في حكومة الداماد فريد باشا أمراً إلى السلطات الحدودية في شرق الأناضول يقضي بمنع الأكراد من القيام بحركات ضد الإنكليز فيما إذا طالبوا بذلك[1]. وبات معروفاً في أواخر أيار/مايو من العام ذاته أمر مفاوضات النقيب البريطاني في الأركان العامة بولي مع زعيم عشيرة الملي محمود بك حول إنشاء كردستان «مستقلة» تحت حماية بريطانيا. وسرعان ما التقى نوئيل محمود في ويران شهر بعد أن عزز حججه «بفرسان القديس جورج»[2]. صحيح أنه، ـ كما ورد آنفاً ـ لم تتمخض هذه العملية عن شيء، وقام نوئيل بالدعاية أمام أعضاء النادي الكردي في سبيل انفصال المناطق الكردية عن تركيا.

وبهذا الشكل اصطدم الكماليون منذ المرحلة الأولى من انتشار الحركة الوطنية ـ التحررية التركية في الأناضول بدسائس عملاء الإنكليز في الولايات الكردية، وبعد مرور عامٍ تقريباً قال كمال أثناء دورة المجلس الوطني التركي الكبير بشأن جولات نوئيل ما يلي: «... حاول الإنكليز سابقاً بشتى السُبل خداع كردستان كلها وسلخها عن الأتراك والمسلمين الآخرين، ولقد قام بنشاط أكبر ضابط إنكليزي برتبة نقيب أو، كما يبدو، رائد، ومما يؤسف له أن

(1) مصطفى كمال (أتاتورك)، طريق تركيا الجديدة. 1919-1927. الجزء 3. تدخل الحلفاء. الحرب التركية ـ اليونانية وتعزيز الجبهة الوطنية 1920-1921، موسكو، 1934، ص 390- 392.

(2) هكذا سمّوا القطعة النقدية الذهبية التي رسمت عليها صورة القديس جيورجي الظافر حامي بريطانيا.

مسلماً أو اثنين قد قدما له المساعدة أيضاً، وفي هذه الفترة وصل نوئيل[1] إلى ملاطية حيث أجرى اتصالات مع علي غالب بك[2] وقاد القوات التي ينبغي أن تتقدم نحو سيواس»[3]. ومن ثم سرد كمال رسالته الموجهة إلى الصدر الأعظم الجديد علي رضا باشا الذي حل محل الداماد فريد باشا في أوائل تشرين الأول/أكتوبر عام 1919[4]، وجاء فيها: «التجأت الحكومة السابقة إلى تشكيل عصابات قطّاع الطُرق في ولاية إيليازيغ بغية تصفية وفود الكونغرس التي انبرت للدفاع عن وجود الأمة وحقوقها المقدسة، كما أعطت تعليمات أيضاً لإيجاد ذريعة لتفجير الاقتتال بين صفوف السكان في ولايتي سيواس وإيليازيغ»[5].

وتجلى في هذه الأفكار المقتضبة موقف مصطفى كمال من السياسة البريطانية في كردستان ومن الحركة الكردية نفسها («عصابات قطاع الطرق»)، ومما لا شك فيه أن كمال يعني «كل» كردستان (بما فيها جزآها العربي والفارسي) التي يسكنها إخوة الأتراك بالدين، وبهذا الشكل كان الادعاء «بكردستان كلها» من صلب تفكير كمال السياسي في المرحلة الأولى من النضال الوطني التحرري، حيث استغل في ذلك الحجة الإسلامية أيضاً.

وبعد مرور سبع سنوات ونصف من دورة المجلس الوطني التركي الكبير الآنفة الذكر توقف كمال في خطاب موسع ألقاه في المؤتمر الثاني لحزب الشعب الجمهوري المنشور بلغات عديدة بما فيها اللغة الروسية مع ملحق يحتوي وثائق كثيرة وبإسهاب عن الوضع في الولايات الكردية ـ الأرمنية

(1) كان يعني نوئيل.

(2) والي مامورت ـ آلعزيز أو ولاية خربوط.

(3) أتاتورك، كلمات وخطب مختارة، موسكو، 1966، ص 51.

(4) عقد الوطنيون الأتراك آمالًا معروفة عليه، غير أنها لم تتحقق.

(5) أتاتورك، كلمات وخطب مختارة، ص 55.

فـي ربيـع وصيـف وخريـف 1919 موليـاً لـه، كمـا يظهـر، أهميـة تاريخيـة كبيـرة. وتـروي المـادة الـواردة فـي هـذا الخطـاب من مذكـرات ووثائق وقبل كل شـيء المخـاوف الكبيرة لديـه نتيجـة النهـوض المتزايـد للحركـة الكرديـة القوميـة فـي شـرق الأناضـول. وحسـب أقوالـه كان هـدف جمعيـة انبعـاث الشـعب الكـردي[1] التي كانـت لها فروع فـي ديار بكر وبدليـس وخربـوط (ومـن الملاحـظ أن الـكلام يجـري عـن النـوادي الكردية الآنفـة الذكر) ومركـز قيـادي فـي القسـطنطينية «هـو تأسـيس دولـة كرديـة تحت الحمايـة الأجنبيـة»[2]. كمـا وصلـت أخبـار مماثلـة من مناطـق البلاد الأخـرى، فقد أبلـغ القائم بأعمـال والي ديار بكـر مصطفـى كمـال عـن قيام «عدد مـن الأكراد الشـباب» بتأسـيس جمعيـة كردية بدأت «تقـوم بالدعايـة لإنشـاء كردسـتان مسـتقلة تحـت الوصايـة البريطانيـة». وأكـد الـذي قام بنقـل الخبـر بعـد أن تحـدث عـن نشـاط نوئيـل وعن حـل الجمعيـة وملاحقـة أعضائها أن سـكان الولايـة «رفضـوا مثل هـذه الدعايـة رفضاً قاطعـاً»[3].

وكتـب مصطفـى كمـال فـي رده قائـلاً: «إننـي أوافـق تمامـاً علـى إجراءاتكـم حيـال النـادي الكـردي» لكنـه اقتـرح فـي مـا بعـد عـدم تشـديد التعسـف ضـد أعضـاء النـادي، بـل بالعكـس الاتحـاد معهـم ضـد دول الحلفـاء ضمـن إطـارات الجمعيتيـن الناشـئتين في الأناضـول وهمـا جمعيـة «الدفـاع عـن الحقـوق» و«ضـد الإلحـاق»[4].

وربمـا ظهـرت لديـه فـي هـذه الفتـرة (حزيران/يونيـو عـام 1919) نيّـة جديـة لعـزل المشـاركين فـي الحركـة الكرديـة القوميـة والمتوحديـن فـي النـوادي الكرديـة

---

(1) على ما يبدو، جمعية انبعاث كردستان.

(2) أتاتورك، طريق تركيا الجديدة، الجزء 1، الخطوات الأولى للحركة الوطنية التحررية، 1929، ص 9.

(3) المصدر السابق، ص 203، جرى نقل مصطفى القائم بأعمال والي ديار بكر إلى مراقبة الجيش الثالث، 8 حزيران/يونيو عام 1919.

(4) المصدر السابق، ص 203-204، 208-209. بتاريخ 15 حزيران/يونيو عام 1919.

الريفية مثل نادي ديار بكر، عن الأعيان في اسطمبول وعن عملاء الإنكليز وكتب في رسالة خاصة إلى عددٍ من الأشخاص في القسطنطينية (أي إلى أنصاره) بتاريخ 21 حزيران/يونيو ما يلي: «إن الحركات التي أنشأتها الدعاية الإنكليزية مثل الحركة التي اتسع نطاقها الآن في سبيل الاستقلال الكردي قد تحولت عندما طرحت مسألة تقسيم الامبراطورية ـ والحمد للّه ـ لمصلحتنا. وقد تمّ بفضل المراسلة مع المشاركين في هذه الحركات جذب الآخرين إلى القضية العامة واتحدوا معنا حول الخليفة والتاج، وجرى بيننا اتفاق تام وتمت دعوتهم إلى الكونغرس»[1].

وجرت محاولة استمالة الزعماء الأكراد إلى جانب الحركة القومية التركية في كونغرس أرضروم، فقد جرى انتخاب زعيم عشيرة موتكي حاجي موسى بك في المجلس النيابي الذي انتخبه الكونغرس برئاسة كمال (صحيح أنه لم يظهر مواهبه وسمّاه كمال الشخص «العَرَضي»)[2]، وجاء في خطاب كمال الآنف الذكر نداؤه إلى جميل جتو بك زعيم إحدى العشائر الكردية في غرزان، وكان النداء مليئاً بعبارات الإطراء لشخص الزعيم تخللتها الاتهامات ضد الإنكليز[3]. ولم يكن هذا النداء المنشور كمثال هو الوحيد من نوعه.

ولم يطلق الكماليون خلال تعاملهم مع القيادة الكردية العشائرية العنان للمشاعر فحسب، بل أظهروا أنفهسم بمظهر المدافعين عن الخلافة والسلطان، وأعلنوا أن أعداءهم المباشرين هم من الأجانب فقط (وبشكل رئيس الإنكليز واليونانيون المطيعون لهم) وحكومة اسطمبول الخانعة أمامهم

(1) المصدر السابق، ص 414. يقصد بذلك مؤتمر الدفاع عن حقوق الولايات الشرقية، الذي انعقد في أرضروم 23 تموز/يوليو ـ 6 آب/أغسطس عام 1919.

(2) المصدر السابق، ص 65، 66، 68.

(3) المصدر السابق، ص 237-238.

وخصوصاً فريد باشا[1] الذي يكنّ له الوطنيون الأتراك حقداً دفيناً. وهذا ما كان سمة مميزة لتكتيك الكماليين السياسي في المرحلة الأولى من صراعهم عندما سعوا إلى توسيع قاعدة حركتهم الاجتماعية ـ السياسية، لكنهم قدموا لأجل استمالة الأكراد حجة مجربة أخرى (لجميع القوميين الأتراك) وهي المسألة الأرمنية التي ساهمت في تفاقمها (ولسوء حظ الشعب الأرمني بأجمعه) سياسة الحكام الطاشناق في أرمينيا «المستقلة» الموجهين من قبل المخرجين في دول الحلفاء.

واستغل الكماليون وقيادة الجيش في شرق الأناضول المؤيدة لهم السياسة الخارجية الاستفزازية والمتغطرسة لأرمينيا الطاشناقية كي يوجهوا الحركة الكردية القومية في الاتجاه الذي يحلو لهم، وجرت الدعاية بين صفوف الأكراد لمصلحة الوحدة مع السكان الأتراك ضد تطاولات أرمينيا الإقليمية، وحسب أقوال قائد الفيلق العسكري الثاني عشر صلاح الدين فإن الأساس الذي يجب أن يقوم عليه التحالف الكردي ـ التركي هو «عدم السماح بتقسيم الأراضي بين الأكثرية الكردية والتركية والأقليات القومية المختلفة القاطنة على تلك الأراضي نفسها»[2]. وعندما استشهد صلاح الدين برأي الأحزاب السياسية فإنه أجاز تهجير الأكراد والأتراك من عدد من المناطق

(1) كما دوى الصوت «الكردي» في الحملة التي شنها الكماليون لحمل حكومة الداماد فريد باشا على الاستقلال. فمثلاً وضع تحت بيان «الأحزاب التركية» ضد حكومة فريد باشا «اللادستورية» بتاريخ 22 حزيران/يونيو عام 1920 والمنشور في صحيفة «إدراك» تواقيع «الحزب الكردي القومي» و«المنتدى الكردي» (أرشيف سياسة روسيا الخارجية قسم «أرشيف الهند الوطني». المندوب السامي البريطاني في تركيا).

(2) المصدر السابق، ص 99-100 صلاح الدين إلى قائد الفرقة 15 الجنرال كاظم كارابيكر، 13 آب/أغسطس عام 1919.

الإسلامية وإخلاءها للأرمن ولكن شريطة قبول الانتداب الأميركي على تركيا كلها[1].
وقد عارض كمال دون أن يأتي على ذكر الانتداب الأميركي، بشدّة، التنازل لأرمينيا عن الأراضي الواقعة في تلك الولايات الشرقية التي كان الأكراد الأتراك يؤلفون سكانها آنذاك. وكتب في رده إلى صلاح الدين يقول: «كانت أكثرية سكان هذه المناطق حتى قبل الحرب[2] تتألف من الأتراك ومن عدد ضئيل من الأكراد كما يسمّونه بالزازا[3]، ومن عدد غير كبير جداً من الأرمن»[4].

ومما لا شك فيه أن استغلال الامبرياليين لحركات الأقليات العرقية وخصوصاً المسيحية في الامبراطورية العثمانية قد أسهم في إذكاء نار الميول الشوفينية المتأصلة تاريخياً لدى القوميين البورجوازيين الأتراك من مختلف الصنوف بمن فيهم الكماليون (ناهيك الحديث عن المعسكر الإقطاعي ـ الإكليريكي). وكانت قيادة الجيش العليا معادية تقليدياً للأرمن بشدة. بيد أن محاولة الكماليين في دق إسفين بين «المركز العقلي» الكردي في اسطمبول والأكراد في شرق الأناضول بالتلويح «بالخطر الأرمني» قد باءت بالفشل بوجه عام. وكانت الأرضية المعادية للأرمن هشةً جداً بحيث يمكن بناء قاعدة متينة للتعاون الكردي ـ التركي فوقها، ذلك أن التناقضات بين القوميين الأتراك

---

(1) المصدر السابق، ص 100.

(2) كان يقصد بذلك الأراضي الواقعة بين أرزنجان وسيواس.

(3) فئة أثنوغرافية من الأكراد تسكن في مقاطعة ديرسم (ولاية خربوط) تعتنق المذهب الشيعي (أهل الحق، أو علي ـ إلهي) وتتحدث بلهجة خاصة هي زازا. وبالمناسبة لا يؤلفون «قلة ضئيلة»، بل بلغ عددهم عدة مئات آلاف نسمة.

(4) المصدر السابق، ص 101، كمال إلى قائد الفرقتين الثانية عشرة والعشرين، 21 آب/أغسطس عام 1919.

والقوميين الأكراد تناحرية سمحت بمساومات موقتة فقط (عندما كان الخطر الخارجي من جانب الامبرياليين يهدد كردستان وتركيا في آن واحدٍ).

وقد سجلت في حالات معيّنة فقط، هجمات المفارز الكردية والتركية غير النظامية (وبصورة أدق أذربيجانية من ناخيجيفان) على القُرى الأرمنية (في كاقبزمان وغيره من المراكز السكانية في منطقة كانت عملياً الحدود الفاصلة بين تركيا وأرمينيا في ذلك الوقت)[1]. وعلى العموم لا توجد وقائع من شأنها التحدث عن وقوع أية مجزرة كردية ـ أرمنية قومية كبيرة في المرحلة المدروسة، وهذا ما يدل على حالة المجتمع الكردي الأكثر نضجاً بوجه عام والقومية الكردية بوجه خاص، مقارنة بالعقود السابقة. ولقد رأى الشعب الكردي الذي انبرى للنضال في سبيل حقوقه القومية وقادته، وبوضوح تام، أعداءه الحقيقيين ولم يسمح لنفسه بالانشغال بالعداء الذي تمّ استئصاله منذ فترة طويلة تجاه الشعب الأرمني.

وفقد كمال وأنصاره الثقة سريعاً بإمكانية إخضاع الأكراد وضمان وفاء زعمائهم وقادتهم القوميين (زد على ذلك أنهم ربما لم يعتمدوا على تأييد

---

(1) Nassibian, *Britain and Armenian Question* , P. 163-164.

ففي محاولات إثارة العداء من جديد بين الأرمن من جهة، والأكراد والمسلمين من جهة أخرى يتحمل الطاشناق مسؤولية غير قليلة، فلقد قاموا بملاحقة السكان الأكراد والأتراك في الأراضي الواقعة تحت إشرافهم (وقد ابتكر مصطلح خاص بهم «ماكريل») كما سلموا الأراضي التي أخذوها منهم إلى المتنفذين من أعضاء الحكومة والبرلمان. فأعمال النهب والمجازر الدموية ضد السكان المسلمين التي جرى تبريرها بالثأر عن الماضي قد أثارت شكاوى كثيرة انتشرت على نطاق واسع، الأمر الذي قدم لدول الائتلاف الكبرى ذرائع إضافية للتدخل. انظر: ب.أ. بوريان، أرمينيا، الديبلوماسية الدولية والاتحاد السوفياتي، الجزء 2، موسكو ـ لينينغراد، 1929، ص 195؛ PRFR. 1919, Vol. 11, Wash, 1934, P. 860.

الآخريـن). وإن مـا أثـار قلق الكماليين هو النشـاط الملحوظ لأعيان الأكراد في اسـطمبول وسـعيهم لإقامـة اتصـالات مباشـرة مـع الزعماء في شـرق الأناضـول. ففـي تموز/يوليو عام 1919 قـام كمـال بعـد أن علـم بجولـة جـلادت، وكاميران وأكـرم بدرخان من اسـطمبول إلى كردسـتان بإصـدار أمـر سـرّي إلـى قيادة الفيلق الثالث عشـر فـي ديار بكـر لاعتقالهم، ولم تقـدم السـلطات المحليـة علـى تنفيـذ هـذا الإجـراء دون مصادقـة البـاب العالـي، وتمكن البدرخانيـون مـن الاختفـاء بمسـاعدة والـي خربـوط علـيّ غالب بـك، وأصدر كمـال الذي اغتـاظ جـداً أمـراً إلى السـلطات «باتخاذ الإجـراءات التي ترمي إلى حرمـان الحركة الكردية الانفصاليـة مـن أية تربـة صالحة»[1].

وقـد تـمّ عـرض جميـع هذه الأحـداث في خطـاب كمـال بصـورةٍ غير منتظمـة جداً مـع الإخـلال بزمـن وقـوع هذه الأحـداث وتعاقبهـا، وغير واضـح خصوصاً ما إذا قـام نوئيل بزيـارة كردسـتان صيـف عـام 1919، كمـا التزمـت المصـادر الإنكليزيـة الصمت حيـال ذلك، وقـد حـاول كمال نفسـه بشـتى الوسـائل إبـراز مشـاركة الإنكليز فـي الاضطرابـات الكردية دون أن يكلـف نفسـه أحيانـاً عنـاء البراهيـن، فمثلاً لا يسـتند زعمه حـول أن الإنكليز كانوا مسـتعدين لإرسـال فرقـة مـن أورفة المحتلة لمسـاعدة الأكـراد إلى أي شـيء[2]. وكما يبدو عاريـاً عـن الصحـة بعـض المعلومات الأخـرى التي احتواها هـذا الخطاب، ويتكـون انطباع أن كمـال يبالـغ كثيـراً كـي يرسـم لوحة لمؤامرة أنكلو ـ كردية كبيرة تهدف إلى سـلخ شـرق الأناضـول كلـه مـن تركيـا وإنشـاء دولـة كرديـة تابعة علـى أراضيه وخنـق الحركـة الوطنية التركية.

ولكـن ممـا لا شـك فيـه أنـه كان لـدى الكمالييـن أسـباب للقلـق ولـم تكـن

(1) أتاتورك، طريق تركيا الجديدة، الجزء 1، ص 118، 126.

(2) المصدر السابق، ص 134، 137، 138.

قليلـة، فقـد كانـت العشـائر الكرديـة في منطقـة ملاطية وخربوط وديرسـيم فـي حالة من التذمـر أثارتهـا أعمـال التعسـف التـي قـام بهـا الكماليـون ضـد عـددٍ مـن الزعمـاء العصاة وضـد مبعوثـي القومييـن فـي اسـطمبول. كمـا شـكلت الحركـة الكرديـة خطراً خاصاً على الكمالييـن لأنهـا نشـأت وتطـورت بالقـرب مـن قاعدتهـم الرئيسـة مباشـرة والواقعـة فـي شـرق ووسـط الأناضـول حيـث بـدأت تتعـزز سـلطتهم السياسـية، وكان مـن الضـروري اسـتكمال هذه العملية بصورة أسـرع وبأقل الموانع، ولهذا السـبب سـعى كمال وحاشـيته إلـى القضـاء علـى «الانفصاليـة» الكرديـة فـي المهـد كي لا يسـمحوا لها بالتوسـع لتشـمل نطاقـات خطيـرة فعلاً.

وفـي النصـف الأول من شـهر أيلول/سـبتمبر عـام 1919 بلغت حـدة الموقف ذروتها فـي المنطقـة المشـار إليهـا؛ ففـي هـذه الفتـرة جرى في شـرق الأناضـول ووسـطه حدثان لهمـا مدلـولان مختلفـان، فالحـدث الأول كان مؤتمـر منظمـات الدفـاع عـن حقـوق تركيـا كلهـا فـي سـيواس (4 - 12 أيلول/سـبتمبر)، حيـث جـرى تعزيـز السـلطة الوطنيـة التركيـة اللاحقـة وتأسسـت جمعيـة الدفـاع عن حقوق الأناضـول والرميلة وتم انتخـاب لجنة نيابية جديـدة كانـت عملياً حكومـة موقتـة بقيـادة كمـال، والحـدث الثانـي كان جولـة الرائـد نوئيـل برفقـة كاميـران وجـلادت بدرخـان وغيرهمـا مـن القومييـن الأكـراد ذوي النفوذ إلى عـدد مـن مناطـق كردسـتان الجنوبيـة ـ الغربيـة (وبصورة رئيسـة إلـى عنتـاب وملاطية).

ومعروفـة أهميـة كل مـن مؤتمـر سـيواس ومؤتمـر أرضـروم الـذي سـبقه فـي تكويـن الحركـة الوطنيـة التحرريـة التركيـة وتطورهـا التـي قـدرت عالياً. غيـر أنـه لا توجـد أسـباب كافيـة لمقارنـة بعثـة نوئيـل وموكبـه الكـردي بهـذا الحـدث ولا سـيما التأكيـد أنـه كان بوسـعها التأثيـر، وبشـكل حاسـم، فـي مجـراه ونتائجـه وبطبيعـه الحـال فـإن وصـول نوئيـل إلـى هـذه «المنطقـة السـاخنة» مـن كردسـتان تركيـا قـد

صبّ الزيت على النار وخصوصاً إذا أخذنا في الاعتبار الموقف العدائي من مؤتمر سيواس الذي كوَّن عدداً كبيراً من الأعداء الخارجيين والداخليين للحركة الكمالية.

وكانت منطقة ملاطية المركز الرئيسي للاضطرابات آنذاك، حيث عقد الأكراد العزم، حسب الشائعات، على رفع رايتهم القومية، كما تحدثوا عن نيّة أكراد ديرسيم السير نحو خربوط. وأعلن كمال في مؤتمر سيواس الأنباء حول الحوادث القادمة من ملاطية متهماً نوئيل وحاشيته بالسعي لإثارة انتفاضة الأكراد «تحت شعار إنشاء كردستان مستقلة»[1]. واتهم الكماليون الأكراد ـ المتمردين بالتواطؤ مع وزير الحربية ووزير الداخلية في حكومة اسطمبول بغية الهجوم على مؤتمر سيواس واستفزاز الانتفاضة في معظم أرجاء كردستان[2]. واتهم كمال في برقية له إلى السلطان (بتاريخ 11 أيلول/سبتمبر عام 1919) حكومة فريد باشا أنها «شرعت في تقسيم... الوطن، مقدمة الدعم المادي للحركة الانفصالية في كردستان»[3].

اتخذ الكماليون إجراءات فعّالة وعاجلة «لقمع الاضطرابات الناشئة» فقد أصدر مصطفى كمال إلى قائد الفوج الخامس عشر إلياس بك الأمر التالي: «من الضروري قمع الحركة الكردية بصورة أكثر جذرية وبالوسائل المناسبة، ويجب إبلاغ جميع السكان الأبرياء والأوفياء بأن هؤلاء الخونة الهاربين الذين أضلتهم الأموال الإنكليزية قد حاولوا إقناع الأكراد بإثارة الانتفاضة ضد الباديشاه والجيش وأن كل من يقع في مصيدتهم ستتم إبادته دون رحمة أو شفقة.

كما ينبغي أن نعنى بإمكانية قيام هؤلاء الخونة بحركات مشتركة مع

---

(1) المصدر السابق، ص 117.

(2) المصدر السابق، ص 266-267.

(3) المصدر السابق، 140.

الإنكليز، وقد ينشأ بخصوص ذلك ضرورة إبداء المقاومة حتى ضد القوات الأجنبية التي تهدد وجودنا القومي»[1].

وأُرسلت عدة وحدات غير كبيرة من القوات التركية إلى ملاطية (لم تزد الواحدة منها على مقادير الفصيلة أو كتيبة الخيالة) حيث تشتَّتت أثناء اقترابها من الثوار الأكراد (وعلى الأرجح يعتبرون كذلك) الذين كان عددهم أقل من ألف شخص ودون خوض معركة، وانتقل البدرخانيون وكذلك والي خربوط علي غالب بك ومتصرف ملاطية خليل رامي بك وعدد آخر غيرهم من الذين قدموا المساعدة لهم إلى أورفة وحلب، حيث كانت ترابط القوات الإنكليزية[2].

كما ترتب على نوئيل التراجع، وهدد كمال باعتقاله إلا أنه لم يقدم على مثل هذا الإجراء الشديد، ويبدو أن الإنكليز رأوا من جانبهم أنه من غير المناسب الآن تأزيم العلاقات بسبب الأكراد الذين لم يرغب أكثريتهم في العمل في سبيل المصالح البريطانية والنضال ضد شخصية قوية كانت لها سلطتها الفعلية على جزءٍ كبيرٍ من الأناضول مثل مصطفى كمال ولهذا السبب عبروا عن عدم موافقتهم على ما يقوم به نوئيل من نشاطات.

وفي 13 أيلول/سبتمبر عام 1919 وصل العقيد بيل من «أنتليجنس سرفيس» إلى ملاطية وأبلغ السلطات التركية بأن الحكومة البريطانية لم يكن لديها علم بنشاطات نوئيل وسيتم استدعاؤه، وهذا ما جرى فوراً[3].

---

(1) المصدر السابق، ص 255-256.

(2) المصدر السابق، ص 263.

(3) المصدر السابق، ص 281، من تقرير كاظم كارابيكر بتاريخ 15 أيلول/سبتمبر عام 1919. انظر أيضاً: Bell, Review, P. 71.

أرشيف سياسة روسيا الخارجية قسم «أرشيف الهند الوطني» نوئيل ـ إلى أ. ويلسون، 19 أيلول/سبتمبر عام 1919.

وهكذا كان الأساس الظاهري للأحداث المرتبطة بالوضع في كردستان تركيا في ربيع وصيف وأوائل خريف عام 1919. ومما يسترعي الانتباه أن رد فعل الكماليين على اضطرابات العشائر الكردية ونشاط القوميين ودسائس الإنكليز لم يكن مساوياً لحجم هذه الأحداث وأهميتها، لكن الوقائع الموجودة لا تؤكد وجود حركة كردية كبيرة في المرحلة المشار إليها لا من ناحية الأراضي التي اتسع نطاقها فيها ولا بالنسبة إلى عدد المشاركين فيها، وشملت الحركات الكردية مساحات كبيرة نسبياً غيرها في مناطق ملاطية وخربوط (ايليازيغ) وديرسيم (تونجيلي)، أما باقي كردستان تركيا كلها فلم يُمسّ، بل إن هذه الحركات لم تخرج عملياً خارج طور التحضير ولم تحدث أية اشتباكات عسكرية هامة. ومما له دلالته أنه واجه وحدة الكماليين التأديبية أقل من ألف كردي تفرقوا عملياً دون إطلاق رصاصة واحدة. ومن الواضح أن هذه القوات التي كانت قليلة العدد جداً لم تشكل أي خطر على مؤتمر سيواس في ظل وجود قوات عسكرية لدى الكماليين قد تكون غير كبيرة لكنها كانت مجهزة قتالياً[1]. ولهذا السبب فإن الزعم الراسخ في مصادرنا العلمية حول أن أعداء الكماليين قد خططوا للقيام بتشتيت مؤتمر سيواس[2] بواسطة قوات الثائرين الأكراد يبدو لا أساس له أو على أية حال مبالغاً فيه كثيراً[3].

---

(1) انتشرت ظاهرة الفساد بين الجيش السلطاني القديم وانهار جزؤه الأكبر، بيد أن هذه العملية مست بصورة أقل الجبهة الشرقية حيث واجهت تركيا فيها أرمينيا الطاشناقية. فقد ظلّت هنا القطعات النظامية التي أيد قوادها (كاظم كارابيكر وغيره) الكماليين آنذاك.

(2) انظر مثلاً: ميللر، دراسة تاريخ تركيا المعاصرة، ص 89؛ شمس الدينوف، النضال الوطني ـ التحرري في تركيا 1919-1923، موسكو، 1966. ص 75.

(3) غالباً ما جرى التعبير عن مثل هذه الآراء تحت تأثير المؤلفين الموالين للكمالية والمناوئين للإنكليز وخصوصاً الفرنسيين والأتراك. فعندما قام الفرنسيون بتصوير سياسة بريطانيا وتركيا من خلال نزعة معيّنة فإنهم حاولوا بذلك رفع تهمة «الامبريالية» عن فرنسا، وفي الوقت نفسه تفسير فشل بلادهم في صراع المزاحمة ضد الحليف البريطاني في الشرق الأوسط. فمثلاً تحدثت بيرتا =

= جورج ـ غولي المعروفة آنذاك، التي كتبت حول مواضع «شرقية» عن دسائس الإنكليز في شرق تركيا وعن مغامرات الرائد نوئيل مشيرةً إلى أن الولايات المتحدة الأميركية وفرنسا خصوصاً كانتا قلقتين حيال قيام الإنكليز باحتلال كيليكية عام 1919، الأمر الذي سمح «للامبريالية الإنكليزية» بنيل «حرية الأعمال في كردستان»، انظر:

(B. Georges - Gaulis, *La question turque. Une page d'histoire turque et d'erreurs europeennes* 1919–1931 , Paris. 1931. P. 23, 28, 87, 88).

وفي ما بعد أكدت أن الإنكليز حثوا على الانتفاضات الكردية ووعدوا بتشكيل كردستان المستقلة بغية الحصول على «مركز مناسب للمقاومة ضد الحكم التركي الجديد (المصدر السابق، ص 230) ومن الواضح أن بيرتا جورج ـ غولي بالغت في نجاحات السياسة البريطانية في كردستان. ويبدو أن الإنكليزي أرمسترونغ الذي يميل إلى الإثارة وتحت تأثير مثل هذه التأكيدات يورد تفاصيل غير موثوقة ومشكوكاً فيها عن الأحداث في ملاطية أثناء مؤتمر سيواس وحسب أقواله تسلم علي غالب بك أمراً مباشراً من حكومة السلطان للزحف بالعشائر الكردية إلى سيواس واعتقال وفود المؤتمر، أضف إلى ذلك اعتماد السلطان، حسب زعمه، على عصبية الأكراد الدينية، (وعلى العموم لا يتصف بها الأكراد) وعلى وفائهم للعرش (أيضاً خرافة) انظر:

[H. G. Armstrong, *Grey Wolf mustafa Kemal an Intimate study of a dictator* , London, 1935, P. 139].

ويمكن أن نجد مختلف الشائعات والأوهام في صحافة تلك الفترة وفي المصادر العلمية في ما يتعلق بدور الديكتاتور المخلوع أنور باشا من الأتراك الفتيان في الأحداث الجارية في شرق آسيا الصغرى. وكتب المؤلف الإيراني فاطمي مستشهداً بالصحيفة الإنكليزية «تايمز» بتاريخ 3 شباط/ فبراير عام 1920 أن أنور قام بتشكيل مفرزة خيّالة قوامها ثلاثة آلاف فارس وقادها إلى سيواس حيث كان يقع أركان كمال:

(Narsollah saifpour fatemi, *Diplomatic history of persia 1917-1923- Anglo - russian power politics in Iran* , New-york: 1952, P. 192).

أما هدفه من ذلك فيبقى موضع تخمين فقط. وكتبت صحيفة «التايمز» في 23 أيلول/سبتمبر عام 1920 أن أنور نفسه قبل ذلك بفترة وجيزة «ملك كردستان»، كما أعلن صلات أنور مع قائد الجناح اليميني في الحركة الكمالية كاظم كارابيكر (نشرة دورية لمفوضية الشعب للشؤون الخارجية، عام 1920، العدد 40، ص 42، العدد 42، ص 24).

إن هذه المعلومات مشكوك فيها للغاية وغير موثوقة أبداً. ويمكن الافتراض بأن الإنكليز قاموا بنشر هذه الشائعات عن عمدٍ بغية التشهير بالكماليين واتهامهم بالاتصالات مع الاتحاديين الذين

كما جرت المبالغة أيضاً في مخاوف الكماليين من القوميين الأكراد ومن علاقاتهم مع الإنكليز. فلقد أدرك كمال وحاشيته أنّ جولة عددٍ من البدرخانيين والرائد الإنكليزي إلى كردستان لا ترتدي أهمية حاسمة وخصوصاً في ظل غياب حركة جماهيرية تحررية مناوئة للأتراك في الولايات الكردية، فلم يكن هذا حدثاً خارقاً للعادة يستحق الرد عليه بشدّة. ولكن كان لدى كمال أسباب هامة للضجة الكبيرة حول «الخطر الكردي» و«الدسائس البريطانية».

وكان السبب الرئيسي من بينها السعيُ إلى استغلال المسألة الكردية المتفاقمة في الصراع ضد خصومه السياسيين في تركيا نفسها والقيام بحملة دعائية ضد بريطانيا أخطر وأقوى خصم للحركة الوطنية التحررية التركية. وعندما وضع كمال نصب عينيه هذا الهدف فإنه ضاعف كثيراً من حجم حادث صغير على العموم وقع في ملاطية؛ إلى مستويات «الخطر على الدولة» وكان هذا ملائماً أكثر بقدر ما كان للإنكليز ولحكومة الداماد فريد باشا معاً ضلع في الحادث، هذه الحكومة التي بذل جميع الوطنيين الأتراك بقيادة كمال

= أصابهم الإفلاس ومع قائدهم المخلوع عن العرش. ومن المستبعد أن الكماليين كانوا بحاجة إلى الأتراك الفتيان الذين وإن استمروا يلعبون دوراً معروفاً في شرق الأناضول وفي المسألة الكردية أيضاً فإنهم لم يتمكنوا من النهوض كقوة سياسية هامة، كما لم يشكل الأتراك الفتيان كخصوم محتملين خطراً كبيراً على أنقرة وحتى ولو تمكنوا من استمالة الأكراد إلى جانبهم.

لإسقاطها كحكومة غير وطنية، وبهذه الصورة بدا للعيان وكأن مؤامرة ذات وجهين تحاك ضد الاستقلال التركي، وكانت القوى الرئيسة المحركة لها بعبع الانفصالية الكردية، وهكذا فسّر مصطفى كمال بالذات الأحداث، للمرة الأولى في مؤتمر سيواس، مردداً هذه الرواية البعيدة عن الحقيقة، بإسهاب، في المؤتمر الثاني لحزب الشعب الجمهوري عام 1927. ومنذ ذلك الحين غدت الرواية تقليدية في مصادر علم التاريخ التركي متنقلة جزئياً إلى المصادر الأجنبية أيضاً[1].

وتلاعب الكماليون بالمسألة الكردية لأغراض سياسية صرفة، مبالغين في أهميتها الفعلية أثناء فترة انعقاد مؤتمري أرضروم وسيواس، غير أن مثل هذا النهج عكس الحالة السوقية «موضوع الساعة» وليس الدور الموضوعي إطلاقاً للقضية الكردية في تركيا ما بعد الحرب. فقد أدرك الكماليون جيداً

(1) كرس.م.أ. غسرتيان دراسة خاصة للمرحلة الأولى من الحركة الكردية في تركيا ما بعد الحرب (م.أ. غيساروف، المسألة الكردية في تركيا (منذ بداية الحركة الكمالية وحتى مؤتمر لوزان بلدان وشعوب الشرقين الأوسط والأدنى. مدخل إلى دراسة الأكراد، 7، بريڤان، 1975)، الذي استند فيه إلى المصادر والمراجع التركية، وأدخل المؤلف وقائع جديدة في التداول العلمي وتوصل إلى استنتاجات هامة. إلا أنه يجب أن نأخذ في الاعتبار أن معظم المؤلفين والناشرين الأتراك قد عرضوا تلك الرواية عن الأحداث التي اقترحها كمال نفسه (وعلى الأرجح رسمها) وفق الاعتبارات المشار إليها التي كانت لمصلحة الأوساط السياسية التركية الشوفينية التي كانت معنية بتصوير الحركة الكردية في مظهر سلبي حسب الإمكانية وكحركة علمية ورجعية. ولذلك لم تكن جميع المعلومات المأخوذة من هذه المعلومات موضع ثقة (مثلاً حول إعلان خليل رحيم «حاكماً على كردستان» وعن مؤتمر الزعماء الأكراد في شيرو) (المصدر السابق، ص 51-52).
كما كتبت عن ذلك «صحيفة» ما في 3 آذار/مارس عام 1925 أي في أوج انتفاضة الشيخ سعيد عندما كانت الصحافة التركية كلها مليئة بالافتراءات المعادية للأكراد، ولا ذكر حول هذا الموضوع في سائر المصادر الأخرى.

بقيادة قائدهم الفطن مدى الخطر الكامن الذي يمكن أن تشكّله عليهم الحركة الكردية القومية في تطورها المقبل. وسارعوا كقوميين بورجوازيين غيورين إلى استباق الأحداث وقمع هذه الحركة في مهدها ذلك.

كان السبب الثاني لرد فعل الكماليين الشديد على حركات كردستان في ملاطية، وخربوط، وديرسيم: وهكذا وبهذا الشكل، انتهج الكماليون منذ بداية نشاطهم السياسي في المسألة القومية نهجاً شوفينياً، برز منذ خطواتهم الأولى كقوة سياسية مستقلة. فقد رفضت قرارات مؤتمر أرضروم عملياً مبدأ تقرير المصير للأقليات العرقية أو أي شكل آخر، بل لم يتضمن ذكر وجودها وجاء فيها:

«1 - تؤلف الولايات الشرقية في آسيا الصغرى، ولاية طرابزون وسنجق جانيك وحدة تامّة لا تتجزأ وتدخل في عداد الامبراطورية العثمانية كجزء متكامل، ولا يمكن أن تنعزل ولاية طربيزوندا (طرابزون حالياً) مع سنجق جانيك مثلها مثل ولايات أرضروم، وسيواس، وديار بكر، وخربوط، ووان، وبدليس التي تسمى بولايات شرق الأناضول، ومعظم السناجق ذات الحكم الذاتي الواقعة في منطقة هذه الولايات بعضها عن بعض تحت أي شكل من الأشكال وتحت أي ستار كان ولأي سبب كان. وبهذه الصورة تؤلف وحدة تامة تكون بجميع أجزائها كالبنيان المرصوص، سواء أكان في السراء أم في الضراء وتسعى في المسائل المتعلقة بمصيرها القادم إلى الهدف ذاته. وتستولي على العناصر الإسلامية القاطنة في هذه المناطق مشاعر واحدة للاحترام المتبادل ونكران الذات وتعدّ نفسها أخوة ولدوا لأب واحدٍ وأم واحدةٍ، مع الأخذ بخصوصية الوضع الاجتماعي والعرقي لكل منها أسوة بالظروف الأخرى التي تمتاز بها تلك المناطق التي يعيشون فيها.

2 - إننا نطرح مبدأ الدفاع عن النفس والتأييد المتبادل معتبرين أن كل

احتلال لأراضينا مثله مثل كل تدخل في شؤوننا هو نزعة موجهة نحو إنشاء الطائفتين اليونانية والأرمنية»[1].

كما ارتدى قرار مؤتمر سيواس طابعاً مماثلاً حيث جاء فيه: «تؤلف الأراضي الواقعة ضمن أُطر الحدود التي حددتها شروط الهدنة الموقعة في 30 تشرين الأول/أكتوبر عام 1918 بين الحلفاء والامبراطورية العثمانية وحدة تامة لا تتجزأ ويتملك معظم سكان هذه الأراضي بصورة متساويةٍ مشاعر التضامن والاحترام المتبادل ويجب النظر إليهم كإخوة حقيقيين حسب الظروف الجغرافية والعرقية الموجودة»[2].

ولا شك في الاتجاه الوطني والمعادي للاستعمار لهذه البيانات، ولكن مما لا شك فيه أيضاً سعي الكماليين وجميع التكتلات السياسية المتحالفة معهم إلى الحيلولة دون نهوض الحركة القومية للأقليات وشطب المسألة القومية من جدول أعمال تركيا الجديدة تحت ستار هذه الشعارات التقدمية فعلاً بالنسبة إلى ظروف ذلك الوقت الملموسة. وعلى هذا المنوال دعا الكماليون إلى تضافر جميع شعوب تركيا من أجل النضال ضد الرجعية والاستعمار لكنهم لم يعتزموا تحقيق هذا التضافر على أساس ديمقراطي، بل على أساس شوفيني عملياً ووفق المصالح الطبقية للبورجوازية التركية. ولم تبدل العبارات الضبابية التي لم تُلزم بأية واجبات حول الأخذ في الاعتبار «الظروف العرقية» أو «الجغرافية والأثنوغرافية»، وقد انعكس برنامج الكماليين حول المسألة القومية في المرحلة المدروسة وفي أكثر أشكاله كمالاً في «الميثاق القومي» الذي اتخذه البرلمان العثماني في 28 تشرين الثاني/نوفمبر عام 1920 والواقع تحت إشراف الكماليين التام وأصبح «الميثاق القومي» (Misaki

(1) أتاتورك، طريق تركيا الجديدة، الجزء 1، ص 301.

(2) المصدر السابق، ص 414.

(milli للشعب التركي راية النضال التحرري المعادي للاستعمار، ولكن جاء فيه بشأن المسألة القومية ما يلي:

«1 - من الضروري تقرير مصير الأراضي التي تسكنها غالبية عربية فقط والتي كانت محتلة من قبل جيوش الأعداء أثناء توقيع الهدنة في 30 تشرين الأول/ أكتوبر عام 1918 وحسب رغبة السكان الحرة في المناطق المذكورة. وإن جميع أجزاء الأراضي الواقعة سواء في هذه الجهة من الخط أم على الجهة الأخرى الذي حددته الهدنة وغالبية سكانها من المسلمين العثمانيين الذين توحدهم روابط الدم والدين والملهمين بشعور الاحترام والاستعداد للتضحية نحو بعضهم بعضاً والمرتبطين بنمط اجتماعي ووطني مقدس بمقدار ارتباطهم بالظروف المحلية هي عبارة عن وحدة تامة لا يجوز تقسيمها قانونياً ولا عملياً مهما كانت الأسباب...

5 - حقوق الأقليات ضمن أُطر الاتفاقيات المبرمة بين دول الوفاق الكبرى وخصومها وكذلك الدول الكبرى الثالثة المعنية على أمل بأن مثل هذه الحقوق سوف تمنح للسكان المسلمين في البلدان المجاورة»[1].

وتستحق الاعتبار ثلاثة جوانب في هذه الوثيقة ـ البرنامج:

1 - أعلن الكماليون معتقداتهم الشوفينية التي لا جدال فيها والمصبوغة بنعرةٍ عثمانية وإسلامية لكن خلافاً للأتراك الفتيان فإن مُثلهم القومية لم تنبسط خارج حدود تركيا نفسها، وكانوا أكثر واقعية[2].

---

(1) «إيراندوست». القوى المحركة للثورة الكمالية، ص 83. (في: طريق تركيا الجديدة، الجزء 3، ص 251-254). وتمت ترجمة نص «الميثاق القومي» من الفرنسية ويتميز عن النص المقتبس والمترجم من التركية من الناحية التحريرية.

(2) كما يلاحظ المؤرخ الإنكليزي آرنولد توينبي، وبحق، أنه لا ينبغي أن يبقى حسب معنى «الميثاق القومي» أكراد الأناضول فقط تحت السيادة التركية، بل أكراد الموصل أيضاً. وأردف توينبي يقول إن ثمة سببين للدعوات التركية في الموصل. أما السبب الأول فهو «عاطفي» (؟) ينبع من روح «الميثاق القومي» ومن الصراع مع دول الائتلاف، والسبب الثاني «عملي» وكان يعني المسألة =

2 - رفض الكماليون رفضاً تاماً تقرير مصير الأقليات الإقليمي وبوجه عام كل شكل من أشكال الإجراءات الإدارية ـ السياسية لحل المسألة القومية في البلاد حتى في أُطر محدودة للقومية البورجوازية والديمقراطية البورجوازية؛ وفي حقيقة الأمر رفضوا حتى وجود هذه المسألة في تركيا.

3 - بعد أن اضطر الكماليون إلى الاعتراف بقضية الأقليات كقضية دولية (حيث لم يقدموا على ذلك في أرضروم ولا في سيواس) فكأنهم أرسلوها، وبدهاء، إلى غير عنوانها أي إلى الحلفاء، مما سمح لهم عملياً بالتملص من حلّها.

ذلكم هو نظام آراء القيادة الكمالية حول القضية القومية في تركيا بما فيها القضية الكردية الأكثر حيويةً بالنسبة إليها آنذاك (في ما بعد) وبطبيعة الحال إن ذلك لم يبشر الأكراد بخير، وفي ما يتعلق ببريطانيا وغيرها من الدول الاستعمارية الكبرى فإن النهج الشوفيني الذي اختاره الكماليون منذ البداية

= الكردية؛ وفي الوقت الذي اعترف فيه الأتراك بحق العرب في تقرير المصير (باستثناء الموصل وكيليكية) فإنهم «لم يكونوا على استعداد لتقديم مثل هذا التنازل للأكراد». ويفسر توينبي ذلك بصورةٍ غير مقنعة وهي «تخلف» الأكراد من الناحيتين الاجتماعية والثقافية («فلم تأخذ أية لهجة كردية الشكل الأدبي» مما يكون موضع نقاش). ولهذا السبب بالذات وقف القوميون الأتراك إلى جانب «صهر الأكراد وتذويبهم» في بوتقة الأمة التركية ولأجل شملهم بسياسة «التتريك العامة»، وتدل تجربة السلطة السوفياتية بشكل دامغ على أن «تخلف» الأثنوس لا يشكل عائقاً أبداً أمام انتهاج سياسة تقرير المصير، بل بالعكس فإنه يملي ضرورة انتهاج مثل هذه السياسة بصورة أسرع وأكثر جذرية قدر الإمكان.

[Arnold I. Toynbee, *The Islamic world since the peace settlememt,* survey of international affairs, 1925 , Vol. 1, London, 1925, P. 291-292].

إزاء الأقليات القومية في تركيا وخصوصاً إزاء الأكراد قد قدمت لها ذرائع جيدة للتدخل وهو ما انتهزته ذلك مراراً.

إلا أنه لم تجرِ مجابهة عامة ومكشوفة بين السلطة الكمالية والحركة الكردية القومية في المرحلة التي مرت بها الحركة الوطنية التحررية في تركيا وقبل نصرها الحاسم ـ على قوى الرجعية الداخلية والمدعومة من المعتدين الاستعماريين ـ الذي توج بقيام نظام جمهوري جديد في البلاد. وبعد أن قمع الكماليون بيدٍ من حديد عدداً من حركات الأكراد فإنهم آثروا اتباع نهج سياسة الكعكة أكثر من سياسة العصا في المسألة الكردية.

إنَّ انتهاج تكتيك مرنٍ وحذرٍ إزاء الأكراد في تركيا أملته ضرورة تجنب انشغال خطير للقوى عن المهمة الوطنية الرئيسة العامة وهي الظفر باستقلال البلاد. أما في ما يتعلق بالأكراد في سوريا والعراق وإيران فقد شجع الكماليون نضالهم التحرري ضد المحتلين الفرنسيين والإنكليز وضد العرب والإيرانيين الواقعين تحت أيديهم لإلحاق أكبر ضررٍ ممكنٍ بالقدرات العسكرية ـ السياسية لبريطانيا وفرنسا في ساحة الشرق الأوسط وفي أثناء ذلك اعتقد الكماليون أن مثل هذا التأييد يترك تأثيراً مهدئاً في الأكراد داخل تركيا الذين لم يكونوا قط عديمي الاكتراث نحو قضايا إخوانهم، بل وإن المشاعر الوطنية والمعادية للاستعمار لم تكن غريبة على الأكراد أنفسهم في تركيا، التي أثارتها الأعمال العدوانية للأنكلو ـ فرنسيين وكذلك استفزازات الطاشناق المدفوعين منهم في شرق وجنوب شرق الأناضول. وبهذا الشكل وجدت موضوعياً في ذلك الوقت أرضية تطابقت فوقها جزئياً البواعث الدافعة للحركتين القوميتين التركية والكردية، التي حاول الكماليون استغلالها لمصالحهم، بنجاح. وقصارى القول كان الحديث يمكن أن يجري عن تحالف موقت بين الكمالية

والحركة الكردية وبصورة رئيسة ذلك الفصيل منها الذي واجه مباشرة المتدخلين الأنكلو ـ فرنسيين والطاشناق.

وعندما سعى الكماليون إلى إقرار وتحسين العلاقات مع الأكراد حسب الإمكانية المتاحة في المرحلة الأولى من حركتهم وأشدها خطورة فإنهم أقدموا على تنازلات فكرية ـ سياسية أمام القيادة الإقطاعية العشائرية الكردية أو أمام الأوساط المحافظة في المجتمع التركي نفسه على السواء. فكما أُشير سابقاً لم يسارعوا إلى رفض القِيم العثمانية والإسلامية و«السلطانية» (الاحترام التقليدي للسلطان ـ الخليفة) وحسب، بل استغلوا ذلك لأغراضهم السياسية، كما تم اتخاذ الحذر والحيطة من العدو المباشر للكماليين، أي حكومة اسطمبول. فكما كتب القائم بأعمال قائد الفرقة 13 فإن قطع العلاقات مع الحكومة فور انتهاء مؤتمر سيواس كان سابقاً لأوانه بسبب ميول سكان ولايتي خربوط وديار بكر حيث تعرقل فيهما «الدعاية الإنكليزية وعدد من الأكراد الشباب «الوحدة الوطنية» ومن الضروري الأخذ في الاعتبار أنه بمساعدة سياسة تبجيل الخليفة فقط نستطيع منع العشائر الكردية والعربية الكثيرة العدد في منطقتي عن القيام بالحركة»[1]. ولقد أجرى الكماليون وقائدهم شخصياً عدداً من اللقاءات مع الزعماء الأكراد حاولوا فيها صرف أنظارهم عن الحركة القومية وتأليبهم ضد حكومة فريد باشا[2].

ولم يتخلّ الكماليون عن محاولاتهم توحيد الزعماء الأكراد في شرق الأناضول على أرضية معادية للأرمن، حيث قدمت أعمال الطاشناق أسباباً كافية لذلك. ففي أواخر كانون الأول/ديسمبر عام 1919 جمع مصطفى كمال

(1) أتاتورك، طريق تركيا الجديدة، الجزء 1، ص 255-256، أحمد جودت إلى قائد الفرقة الثالثة، 14 أيلول/سبتمبر عام 1919.

(2) انظر: م.أ. غيساروف، المسألة الكردية في تركيا، ص 51-52.

عـدداً مـن زعمـاء العشـائر الكرديـة والعربيـة، حيـث جـرى بحـث الإجـراءات لمحاربـة أرمينيـا، كمـا حضـر ممثلون عـن أذربيجان هـذا الاجتمـاع. واقترح مصطفى كمال تشـكيل «قـوة إسـلامية» مـن العشـائر الكرديـة والعربيـة تحت قيـادة الزعمـاء المناسـبين[1]. ومما يسـتحق الاعتبـار أنـه لـم تتـم أية محـاولات لتطبيق هـذه الخطة التـي كانت بـادرة أخرى علـى إضعـاف شـديد للعـداء الكـردي ـ الأرمنـي «التقليدي».

وتكللـت مسـاعي الكمالييـن فـي إطفـاء الحريـق الـذي شـب فـي كردسـتان تركيـا بالنجـاح (إن يكـن جزئيـاً) فقـد تمكنوا من منع تحويـل الحركات التي نشـأت هنا أو هناك (مثـل التـي اندلعـت فـي ملاطية أو في ديرسـيم) إلـى ثورةٍ كرديـةٍ عارمةٍ كان باسـتطاعتها زعزعـة أركان سـلطتهم التـي لـم يصلـب عودهـا بعد، كمـا لم تنبثـق جبهة كرديـة داخلية فـي شـرق تركيـا. وفضـلاً عـن ذلـك انخرط جـزء مـن السـكان الأكراد بسـبب زيادة نشـاط الأعمـال العدوانيـة التـي قامـت بهـا دول الحلفاء ضد تركيا فـي النضال المعـادي المتنامي ضـد الاسـتعمار وخصوصـاً فـي الجزء الجنوبي ـ الشـرقي مـن البلاد، حيث اصطـدم الأكراد، بصـورة مباشـرة، مـع المتدخليـن الفرنسـيين والإنكليـز، وقاتـل الأكـراد في صفـوف مفارز الأنصـار المتعـددة وفـي قطعـات الجيـش النظامـي الـذي شـكله الكماليـون وفـي قـوات العشـائر بصـورة مسـتقلة ضـد المتدخلين الفرنسـيين والإنكليـز والطليـان واليونانيين.

وكانـت مشـاركة الأكـراد فعّالـة فـي النضـال ضـد المتدخليـن الفرنسـيين وخصوصـاً فـي كيليكيـة التـي يسـكنها الأكـراد جزئيـاً والمتاخمـة مباشـرة للولايـات

---

(1) أرشيف سياسة روسيا الخارجية قسم «أرشيف الهند الوطني». المندوب السامي البريطاني في تركيا نائب الأدميرال ج. دي روبك إلى كيرزون، 26 كانون الأول/ديسمبر عام 1919.

الكردية. وهنا قاد زعماء العشائر الكردية الذين كانت لهم خبرة قتالية مفارز الأنصار التركية مراراً واستجابوا لنداء خاص من الكماليين، كما استبسلوا في المعارك التي جرت في منطقة أورفة[1]. وفي نهاية كانون الأول/ديسمبر عام 1919 تمكن الأكراد من طرد الفرنسيين من مرعش، بيد أنهم لم يكونوا قادرين على الاحتفاظ بالمدينة[2]. وشغل الأكراد القاطنون في منطقة الحدود التركية ـ العراقية حالياً ـ كما أشرنا آنفاً ـ مواقف معادية للإنكليز، حيث وقعت مراراً الاشتباكات بينهم وبين المفارز البريطانية التأديبية في جزيرة ابن عمرو وشرنخ وغيرهما من الأماكن[3]. كما أثارت رغبة الإنكليز في فصل المناطق عن الدولة الكردية المزمع إنشاؤها على أراضي كردستان تركيا، استياءً شديداً بين صفوف الأكراد في زاخو وأربيل وعقرة وكويسنجق[4] والسليمانية على الرغم من أن الكماليين كانوا، بطبيعة الحال، ضد قيام مثل هذه الدولة، فإنهم أثاروا بشتى الوسائل الميول المعادية للإنكليز بين الأكراد في الشريط الحدودي وفي كردستان الجنوبية[5].

وبالتالي كانت في بداية نشوء الحركة الكمالية جوانب إيجابية غير قليلة

---

(1) ن.ز. إيفنديفا، نضال الشعب التركي ضد المحتلين الفرنسيين في جنوب الأناضول (1919-1921)، باكو، 1966، ص 90 و123.

(2) أتاتورك، طريق تركيا الجديدة، الجزء 3، ص 257.

(3) المصدر السابق، ص 256، أرشيف سياسة روسيا الخارجية قسم «أرشيف الهند الوطني».

(4) Major. E.W.C. Noel, *Note on the kurdish situation*, P. 16-19.

(5) تفصيل خاص: تسلم كاظم كارابيكر باشا الذي كان في تلك الفترة حليفاً لكمال من وزارة الحربية في اسطمبول معلومات عن الحركة الكردية في العراق (أرشيف سياسة روسيا الخارجية قسم «أرشيف الهند الوطني». دي روبك إلى كيروزن، 24 كانون الأول/ديسمبر عام 1919).

في العلاقات المتبادلة بينها وبين الأكراد والقائمة على المصالح المشتركة في النضال ضد سياسة التدخل من جانب المحتلين الغربيين. واستمر هذا النهج إلى حد ما في ما بعد إلى أن أحرزت الحركة الوطنية ـ التحررية في تركيا نصراً حاسماً. على أنه استكشفت أيضاً خلال هذه المرحلة كلها نزعة معاكسة عكست تناقضاً شديداً بين الأهداف النهائية للحركتين القوميتين التركية والكردية.

وبطبيعة الحال لم يكن بوسع الأحداث الجارية في كردستان تركيا خلال مرحلة عقد مؤتمري سيواس وأرضروم أن تسهم في تحسين العلاقات بين القوميين الأكراد في اسطمبول والكماليين، بل بالعكس فإن النجاحات الأولى التي أحرزتها الكمالية وترسيخ مواقفها العسكرية ـ السياسية في الأناضول وإعلانها برامج السياستين الداخلية والخارجية قد وسعت من الهوة بينها وبين القومية الكردية التي أعلنت مراراً على لسان قادتها طموحها إلى تحرير كردستان من كل شكلٍ من أشكال السيطرة التركية، وقد كان التناحر والتنافر بين الكمالية والقومية الكردية واضحاً لمعظم المراقبين منذ منتصف عام 1919 [1].

وكان كمال نفسه كثير الظنون بشأن نيات المنظمات الكردية ـ القومية ونشاطاتها في اسطمبول، وهي جمعية التقدم الكردي (كورد تعالي جمعيتي) والنادي الكردي القومي (كورد ملي جمعيتي) وغيرها الأقل نفوذاً. وفيما بعد

(1) Gavan, *Kurdistan* , P. 21-24.

أرشيف سياسة روسيا الخارجية قسم «أرشيف الهند الوطني». دي روبك إلى كيرزون، 5 شباط/ فبراير 1920.

كتب غيفين يقول إنّ الحركة الكمالية هي حركة عنصرية ومعادية للأكراد (Gavan P. 23)

قام كمال بنشر وثائق من شأنها إثبات وجود مؤامرة كردية ـ إنكليزية كبيرة في العاصمة وكان يتصدرها رجل يدعى ملّا سعيد، وكما يفهم من هذه الوثائق (المتناقضة والضبابية جداً) أن المتآمرين أرسلوا المبعوثين إلى كردستان وأرادوا تنصيب زكي باشا في منصب الصدر الأعظم، الذي أسس الحميدية وقام بالمجازر ضد الأرمن في منتصف التسعينيات وكان يتمتع «بنفوذ وتأثير بين صفوف الأكراد».

ولم يأتِ كمال بأدلة واضحة، لكنه هتف مع ذلك بحماسةٍ «لقد التجأنا إلى جميع الإجراءات والوسائل التي نمتلكها كي نعرقل هذه المخططات الواسعة وإزالة الخطر وبالتالي تصحيح الوضع الناشئ. وبذلنا جهوداً كبيرة لقمع الانتفاضة والتمرد وردّ هجمات القوات النظامية المعادية»[1] وتبدو للعيان المبالغة الواضحة.

واتهم كمال الإنكليز بوجه خاص، حيث كتب في رسالةٍ إلى أحد قادة جمعية أصدقاء بريطانيا التي أسسها الداماد فريد باشا في اسطمبول الكاهن فريا معاتباً إياه لتأييده ملا سعيد يقول: «بذل الضابط الإنكليزي نوئيل جهوداً كبيرة كي يؤلب السكان الأكراد المسلمين ضد المنظمات الوطنية في ديار بكر. كما حاول أيضاً القيام مع والي خربوط سابقاً ومتصرف ملاطية بتوجيه ضربة إلى سيواس. فهل نجمت هذه الأعمال عن نتيجة ما سوى أنها وصمت بالعار العامل المتمدن؟»[2].

وفي رسالة باسم اللجنة النيابية لمنظمة الدفاع عن حقوق أناضول والرميلة إلى الصدر الأعظم علي رضا باشا الذي تولّى هذا المنصب بدلاً

---

(1) أتاتورك، طريق تركيا الجديدة، الجزء 2. تهيئة قاعدة أنقرة 1919-1920، موسكو، 1932، ص 110-113.

(2) المصدر السابق، ص 114.

من الداماد فريد باشا الذي كان مكروهاً من جانب معظم الوطنيين الأتراك يذكر كمال، وقبل كل شيء، معدداً «الأعمال غير الشرعية للحكومة السابقة» الموافقة في مؤتمر الصلح في باريس «على تشكيل أرمينيا ذات حكم واسع التي تضم ولاياتنا الشرقية» وترك ولايتين أو ثلاث ولايات «خارج حدودنا الوطنية» («متخذاً جبال طوروس بصفة حدود» أي جزءاً كبيراً من كردستان تركيا)[1]. وبعبارات أخرى لم يعتزم الكماليون إعطاء الأراضي الكردية والأرمنية إلى أيّ كان.

ومما يدل على أن كمال اعتبر هذه المسألة هامة جداً أنه أثناء زيارته الأولى إلى أنقرة ـ التي سرعان ما أصبحت عاصمة تركيا ـ تناولها بشكل خاص في كلمةٍ له ألقاها أمام «أعيان» المدينة بتاريخ 31 كانون الأول/ديسمبر عام 1919 وجاء فيها حول حدود تركيا: «تضم هذه الحدود في داخلها تلك الأراضي التي كانت واقعة فعلاً تحت سيطرة جيشنا يوم عقد الهدنة. وهي تبدأ من مركز ساحلي يقع إلى الجنوب من خليج الإسكندرونة ومن ثم يمر عبر أنطاكية، ومنها يمر في حلب وعبر محطة السكة الحديدية قطمة وتصل إلى الفرات إلى الجنوب من مركز جرابلس، ومن هنا تنحدر نحو دير الزور ومن ثم تتجه نحو الشرق حيث تدخل الموصل وكركوك والسليمانية ضمن حدودنا، ولم تتم المحافظة فقط على هذه الحدود عملياً من قبل قواتنا المسلحة، لكنها تضم ضمن أراضينا المناطق التي يسكنها الأتراك أو الأكراد، ويعيش إلى الجنوب من هذا الخط أبناء ديننا الناطقون باللغة العربية. ونعترف بأن جميع أجزاء أراضينا الواقعة ضمن هذه الحدود هي وحدة تامّة ولا يمكن فصل أي جزء منها»[2].

---

(1) المصدر السابق، ص 189.

(2) المصدر السابق، ص 303-304.

وكما يُقال كان في غاية الوضوح. فلم يطمع كمال وبصورةٍ مكشوفة في كردستان الغربية والشمالية فحسب، بل في كردستان الجنوبية أيضاً. وفي ما يتعلق بسياسة الكماليين «الداخلية» إزاء المسألة الكردية فإنها سلكت في مرحلة ما بعد سيواس نهجاً شوفينياً صرفاً. ويسترعي الانتباه مواقف القيادة العسكرية. فقد كتب قائد الفيلق العشرين محمود إلى كمال بتاريخ 17 تشرين الأول/أكتوبر عام 1919 يقول: «إن الوسيلة الوحيدة لتسوية المسألة القومية في تركيا هي في استبدال السكان والأراضي بين تركيا وجاراتها... وعلى الحكومة أن تفصل الأتراك والمسلمين ـ وفي ما يتعلق بالأقليات فإنه يكفي ضمان حياة قادتها وسلامة الأموال»[1]. وألمح جودت قائد الفيلق الثالث عشر مبلّغاً كمال عدم وفاء عددٍ من الموظفين الكبار في الولايات الكردية أنه «ينبغي قبل عقد الصلح الامتناع عن إرسال الأشخاص من أصلٍ محلي لشغل مناصب رفيعة في كردستان»[2].

إلا أنه ساد هدوء نسبي في كردستان تركيا في الأشهر الأولى التي أعقبت مؤتمر سيواس، ومنذ ربيع عام 1920 نشأت هنا من جديد بؤر الاضطرابات، ولم يكن ذلك عرضياً. فمن ناحية صَلُبَ كثيراً في هذه الآونة عود السلطة الكمالية في الأناضول وتعززت، والتي تمركزت في أنقرة لها برلمان خاص بها (المجلس الوطني الكبير في تركيا) وحكومة خاصة ترأسها شخص واحد هو مصطفى كمال باشا. أثارت النجاحات الداخلية للكمالية وبرنامجها القومي الواضح قلقاً متزايداً بين الأوساط الكردية الموالية للانفصال. ومن ناحية أخرى ازداد التوتر بشدة في العلاقات بين معسكر الكماليين وحكومة اسطمبول المدعومة من قِبل دول الائتلاف وخصوصاً بريطانيا. وبلغ الأمر إلى

---

(1) المصدر السابق، ص 224.

(2) المصدر السابق، ص 228.

حدّ قطيعة مكشوفة تمت في نيسان/أبريل ـ أيار/مايو عام 1920، وانتقلت دول الحلفاء في آن واحدٍ إلى تدخل مكشوف ضد تركيا (احتلال القوات البريطانية لاسطمبول في 16 آذار/مارس عام 1920) بينما شرعت القوات اليونانية في شن هجومها على الأناضول في حزيران/يونيو. ودخلت «المسألة التركية» في طورها المتأزم، وإلى جانب ذلك ازداد اهتمام دول الحلفاء باستغلال الأكراد ضد الحركة الكمالية.

وفي أيار/مايو ـ حزيران/يونيو عام 1920 ثارت من جديد عشائر الملي بقيادة محمود إسماعيل وخليل باجور وعبد الرحمن بك، الذين أقاموا اتصالات مع الفرنسيين والإنكليز ودعوا إلى وحدة جميع العشائر من سيرت حتى ديرسيم. وعندما شن الفرنسيون هجومهم على أورفة تقدمت عشائر الملي نحو سيورك. وبعد أن تغلبت عليها الفرقة الثالثة (19 حزيران/يونيو) انسحبت نحو شمال ـ شرق، لكنها عبرت ثانية في آب/أغسطس الحدود التركية بقوات بلغ قوامها زهاء ثلاثة آلاف فارس وألف من المشاة، واستولت على ويران شهر وطُردت منها في أوائل أيلول/سبتمبر[1].

وفي هذه الأثناء أصبح زعيم عشيرة جبران خالد بك معروفاً بصفة قائدٍ لحركة الثورة الكردية الذي كان في حينه قائداً من قواد الحميدية. فقد قام مع أنصاره في مناطق فارتو، وخينيس، وملازغرد، وكارليوف، وبولانيك بحملة واسعة في سبيل استقلال كردستان وضد قرارات مؤتمري أرضروم وسيواس وبنود «الميثاق القومي» الشوفينية، وبدأ الإعداد للانتفاضة حيث أجرى خالد بك لأجل ذلك الاتصالات مع القوميين في اسطمبول[2].

كما قام أفراد أسرة بدرخان كالسابق بالدعاية، وبنشاط، لمصلحة

(1) أتاتورك، طريق تركيا الجديدة، الجزء 3، ص 83-84.

(2) غيساروف، ص 55-56.

الاستقلال الكردي ونالوا في ذلك موافقة الإنكليز[1]، فوصل مبعوثوهم إلى الموصل وزاخو في حزيران/يونيو عام 1920، وشدد الكماليون تشفياً منهم الدعاية المعادية للإنكليز بين صفوف العشائر الكردية في كردستان الجنوبية وفي الشريط الحدودي[2].

وبالتالي كان الوضع السياسي في كردستان ما بعد الحرب معقداً ومتناقضاً بما فيه الكفاية، وكان المرء يشعر في كل مكان بالتذمر من الوضع القائم، ولقد حثت أفكار العصر التحررية التي انتشرت تحت تأثير ثورة أكتوبر العظمى المجتمع الكردي أيضاً على النشاط، واندلع الكفاح المسلح في معظم أجزاء كردستان في سبيل الاستقلال وبرزت القومية الكردية على الساحة كحركة سياسية منظمة كان هدفها النهائي تأسيس دولة كردية موحدة ومستقلة. كما تجلت في آن واحدٍ وبوضوح نواقص طبيعية موجودة منذ فترة طويلة في الحركة الكردية. ولم تتحول حركات معيّنة إلى ثورة شاملة حتى ضمن أطر كل منطقة من مناطق كردستان الرئيسة (كردستان الجنوبية ـ العراق والشرقية ـ إيران والغربية ـ الشمالية ـ تركيا)، بينما كشفت القومية الكردية عن ضعفها السياسي والتنظيمي والارتباط التامّ بالدعم الخارجي وبصورة رئيسة ببريطانيا. وفي هذه الفترة ضعفت مواقف الأوساط الرسمية الحاكمة في بلدان

(1) كتبت الصحيفة الألمانية «كيولنيشر تسايتونغ» في 4 آب/أغسطس عام 190، أن الجماليين يقاتلون في الفترة الأخيرة ضد المفارزة الكردية التي «تكاد تناضل بمبادرتها الخاصة» في سبيل الانفصال عن تركيا وقيام كردستان ذات حكم ذاتي. كما شملت الاضطرابات منطقة أنقرة، الأمر الذي لم يثر قلق الكماليين فحسب، بل قلق حكومة اسطمبول. (نشرة دورية لمفوضية الشعب للشؤون الخارجية، 1920، العدد 33، ص 43).

(2) أرشيف سياسة روسيا الخارجية قسم «أرشيف الهند الوطني». رسالة سليمان آغا إلى الضابط السياسي البريطاني في الموصل، 25 حزيران/يونيو عام 1920.

الشرق الأوسط ضعفاً كبيراً في المناطق الكردية، ولكن ازداد بالمقابل تأثير القوميين المعارضين لهذه الأوساط (في العراق وفي إيران في وقت متأخر). والشيء الأهم هو أنه تصاعد بشدّة تدخل دول الائتلاف الاستعمارية الكبرى وخصوصاً بريطانيا وفرنسا في المسألة الكردية، زد على ذلك أن هذا التدخل لم يكن سياسياً وحسب، بل عسكرياً بشكل مباشر. وكان ذلك في الحقيقة، بمثابة عامل محددٍ في وضع القضية الكردية خلال مرحلة ما بعد الحرب كلها.

وبهذا الشكل لم يتقرر مصير كردستان والشعب الكردي بأجمعه في هذه المنطقة نفسها ولا في اسطمبول أو في طهران وبغداد، بل في لندن وباريس، أما إذا أخذنا السنوات الأولى التي أعقبت الحرب فقد تم ذلك في العاصمة الفرنسية بالضبط حيث أصدر مؤتمر دول الحلفاء المنعقد هنا حكمه في الدول المغلوبة في الاتحاد الرباعي بما فيها تركيا أيضاً. وأصبحت الشعوب التي لم يكن لها أي ذنب، بمن فيها الشعب الكردي الذي لم تجلب له الحرب الماضية سوى الكوارث الدموية والدمار والخراب، ضحايا هذا الحكم الجائر الذي أصدره الامبرياليون والمستعمرون.

الفصل الرابع

الطريق إلى سيفر

كانت القضية الكردية أثناء الافتتاح الرسمي لمؤتمر الصلح بباريس وخلال سير أعماله التي استغرقت أشهراً طويلة قد وجدت موضوعياً بمثابة واقع دولي تمس المصالح الحيوية للدول الكبرى المنتصرة والمغلوبة. وبطبيعة الحال أصبح مصير الأكراد وكردستان مادة للنقاش في المباحثات الديبلوماسية وعلى مستويات مختلفة بما فيها أرفع المستويات، وكذلك مجرى تطبيق القرارات السياسية حول «المسألة التركية» التي اتخذتها قيادة دول الحلفاء الكبرى.

وعندما نشرع في بحث التاريخ الديبلوماسي للقضية الكردية ينبغي الإشارة إلى أنها لم تدرس دراسة وافية بعد من هذا المنظار، فقد جرى في بحوث كثيرة للمؤرخين الأجانب والسوفيات والمكرسة لتكوين نظام فرساي و«المسألة التركية» بوجه خاص إعارة الاهتمام الرئيسي إلى مصير تركيا نفسها (إلى تراقيا الشرقية، والأناضول، والقسطنطينية، والمضائق والمقاطعات العربية في الامبراطورية العثمانية وأخيراً أرمينيا). وكقاعدة عامة كان يجري ذكر الأكراد بصورة عابرة أثناء الحديث وعلى الأغلب بخصوص القضية

الأرمنيـة أو أثنـاء المناقشـات حـول الموصـل. ويتـم تفسـير ذلـك، وإلـى حـدٍ مـا، بالتقليد التاريخـي ـ وعلـى الأرجـح الاسـتخفاف التقليـدي بمكانـة القضيـة الكرديـة وأهميتهـا فـي الحيـاة الدوليـة ـ الـذي اسـتمر جريـاً علـى العـادة فـي العصـر الراهـن وحتـى أيامنـا هذه والقائـم ولدرجـة كبيـرة علـى عـدم معرفـة الوقائـع وعلـى «الاكتفـاء بالإيمـاءة» وإلى حدً مـا، عندمـا يرغبـون فـي إخفـاء أكثـر الوقائـع التـي تسـيئ إلـى سـمعة سياسـة عـددٍ مـن «حكوماتهـم». ومـن هنـا وقعـت الأخطاء في المصطلـح الجغرافي الذي نجـده في مصادر تلـك الفتـرة ومراجعها الذي اسـتخدمه الأشـخاص الفاعلـون الذين كانوا موضـع اهتمام في البحث الحالي. وعلى هذا النحو لم ينتشـر مصطلح «كردسـتان» في كل مكان، واسـتخدم فـي أكثـر الأحيـان بالنسـبة إلـى جنـوب ـ شـرق الأناضـول فقـط (إلـى الجنـوب وجنـوب ـ شـرق مـن ديـار بكـر) الـذي يعيـش فيـه الأكـراد وتـم تغطيـة المنطقـة الباقيـة لتـوزع الأكـراد العرقـي كلهـا بمصطلحـات «أرمينيـا» أو «الموصـل» (ولايـة الموصـل) و«أورميـة» و«أذربيجـان» (الإيرانيـة)، و«كرمنشـاه» وغيرهـا. ولهـذا السـبب فـإن مفهـوم «المسـألة الكرديـة» قـد خـرج بعيـداً ليـس بالمعنـى العرقـي فحسـب، بـل بالمعنـى السياسـي أيضاً خـارج إطـار كردسـتان التـي تحدثـت عنهـا أحيانـاً وثائـق العصـر. وبالمقابـل، عندمـا كان يجـري ذكـر أرمينيـا، والموصـل، وأورميـة وغيرهـا كان يُعنـى بذلك مـراراً المسـألة الكردية بالضبـط، وأحيانـاً هـي وحدهـا فقط.

وبالطبـع لا ينبغـي المبالغـة أيضـاً فـي مكانـة المسـألة الكرديـة ودورهـا فـي التسـوية السـلمية مـا بعـد الحـرب، ويوجـد مسـلّم معيّـن للأولويـات التـي شـغلت فـي النسـق الأول منـه أكثـر القضايـا الدوليـة حيويـة فـي ذلـك الوقـت مثـل «المسـألة الألمانيـة» أو «المسـألة الروسـية» (أي مصيـر الامبراطوريـة الروسـية سـابقاً الـذي جـرى النظـر فيـه تحـت شـعار تدبيـر إسـقاط السـلطة السـوفياتية) أو تقسـيم المسـتعمرات الألمانيـة و«التركـة العثمانيـة» (أي «المسـألة التركيـة» بالمعنـى

الواسع للكلمة). وقد بحثت جميع هذه المواضيع بصورةٍ مستفيضة في المصادر العلمية السوفياتية والأجنبية، ولهذا فإن الحديث سيجري في ما بعد فقط عن تلك الجوانب في أعمال مؤتمر باريس وغيره من المؤتمرات الدولية التي تناولت المسألة الكردية بشكل مباشر أو غير مباشر أو بحد ذاتها في «شكلها الخالص» أو بالارتباط بـ«المسائل» الأخرى (وقبل كل شيء بالمسألتين الأرمنية والعربية).

أولاً: المسألة الكردية في مؤتمر الصلح بباريس

كما أشير آنفاً، ظهر موضوع كردستان في المباحثات الديبلوماسية المكرسة لمستقبل ألمانيا وأتباعها ما بعد الحرب، وبعد عقد الهدنة فوراً عندما جرى الإعداد لمؤتمر الصلح في باريس. ومن المعروف أنه تم في الأشهر الأولى من عمل هذا المؤتمر ولغاية التوقيع على معاهدة صلح فرساي مع ألمانيا بتاريخ 28 حزيران/يونيو عام 1919 تأخير مناقشة شروط معاهدة الصلح مع تركيا لأسباب مفهومة. وقد نوقشت المسألة التركية خلال صياغة المبادئ الرئيسة وبارتباط وثيق بالمعاهدة الألمانية. والواقع أن الأمر هنا لم يكن ينحصر فقط في أن قضايا الشرق الأوسط تشغل أهمية ثانوية مقارنةً بقضايا أوروبا الوسطى، وبالتحديد فإن الإعداد لمعاهدة تركية أدى إلى تفاقم أكبر للتناقضات بين الدول الامبريالية ولذلك بدت من أكثر المسائل صعوبة بالنسبة لديبلوماسية دول الحلفاء الكبرى. وليس عبثاً أن هذه المعاهدة كانت الأخيرة في نسق معاهدات الصلح بين دول الحلفاء الكبرى واتحاد الأربعة الكبار سابقاً، وقد أُبرمت بعد مرور 13 شهراً ونصف الشهر على توقيع معاهدة فرساي.

وقد تم في المباحثات التمهيدية التي سبقت الافتتاح الرسمي لمؤتمر

باريس، تناول المسائل التي لها صلة بالوضع في المناطق الكردية في تركيا، وبعد وصول رئيس الولايات المتحدة الأميركية ويلسن إلى باريس في 13 كانون الأول/ديسمبر عام 1918 سأله لويد جورج وأ. بلفور «من الذي بالذات يجب أن يكلف نفسه ويجد فرقتين أو غير ذلك من القوات الضرورية لحماية الأرمن من المذبحة»، كما طرح كيرزون هذا السؤال على الرئيس أيضاً. وبعبارات أخرى جرت مناقشة إمكانية التدخل في المناطق التي عاش فيها إلى جانب الأرمن المسلمون وأكثريتهم من الأكراد.

ويسترعي الانتباه موقف الولايات المتحدة الأميركية من هذه المسألة، ففي بادئ الأمر تملص ويلسن من الإجابة بوجه عام، ومن ثم أعلن أنه ينبغي التريُّث إلى حين تأسيس عصبة الأمم وبداية عمل مؤتمر الصلح «حينئذٍ قد تبدي الولايات المتحدة استعداداً أكبر للنظر في مسألة التدخل في شؤون دولة أخرى على أساس الانتداب»[1] إذن لم يرفض التدخل مبدئياً، بل أُحيل على رأي الولايات المتحدة بمفردها وعلى عصبة الأمم التي يجب أن تترأسها هي.

وفي مؤتمر باريس شرعوا في الحديث للمرة الأولى عن الأكراد في كانون الثاني/يناير عام 1919. وجاء في القرار الذي صاغه عضو الوفد البريطاني والشخصية العسكرية والسياسية البارزة في جنوب أفريقيا الجنرال يا.خ. سميث والمقترح على مجلس العشرة[2] في 29 كانون الثاني/يناير، بعد أن ثبتت ضرورة سلخ المستعمرات عن ألمانيا (لاعتبارات استراتيجية و«لأجل حرية جميع الأمم وأمنها»)، ما يلي: «2 – اتفقت دول الحلفاء الكبرى والمحايدة وللأسباب ذاتها وخصوصاً بسبب حكم الأتراك السيئ

---

(1) لويد جورج، حقيقة مفاوضات الصلح، الجزء 1، ص 167.

(2) الهيئة الرئيسة العاملة في المؤتمر والمؤلفة من رؤساء حكومات بريطانيا وفرنسا والولايات المتحدة الأميركية وإيطاليا واليابان ووزراء خارجيتها.

خلال تاريخهم كله على الشعوب الرازحة تحت نيرهم وبسبب مذبحة الأرمن الرهيبة وغيرهم من الشعوب في الماضي القريب على فصل أرمينيا، وسوريا، وميسوبوتاميا وكردستان[1]، وفلسطين، وشبه جزيرة العرب عن الامبراطورية التركية فصلًا تامّاً، ولا ينبغي لذلك إلحاق الضرر بنظام الأجزاء الأخرى من الامبراطورية التركية». ومن ثم نظر مشروع القرار، بعد أن وعد شعوب هذه البلدان «بالوصاية المقدسة للحضارة التي تكفلها عصبة الأمم وبصورة ملموسة بالنسبة «للمجموعات Communities - المؤلف) التابعة سابقاً للامبراطورية التركية» وبلغت درجة معينة من التطور، في إدخال أنظمة الانتدابات التي عليها إعداد هذه الشعوب لحياة مستقلة[2].

وفي 30 كانون الثاني/يناير عام 1919 جرت مناقشة واسعة للمشروع في مجلس العشرة، واتضح في هذه الأثناء جانب مثير للفضول، حيث تبيّن أن عبارة «كردستان» لم تكن موجودة في المشروع الأول الذي تقدم به المجلس. وقال لويد جورج حرفياً بعد إدخاله تعديلاً في مشروع الوفد البريطاني إن مما يؤسف له أنه أغفل بلداً واحداً داخلاً في عداد تركيا لأنه ظن أن ميسوبوتاميا وأرمينيا تغطيان عليه لكنه أُبلغ بأن الأمر ليس كذلك. وهذا ما يتعلق بكردستان التي تقع بين ميسوبوتاميا وأرمينيا، ولهذا فإنه يقترح إن لم تكن ثمة اعتراضات بضم «كردستان أيضاً» إلى المشروع، ولم يعقب ذلك أية اعتراضات[3].

ويروى هذا المشهد عن أشياء كثيرة.

---

(1) جاءت كلمة «كردستان» في النص المنشور بالحروف المائلة.

(2) David Hunter Miller, *The Drafting of the Covenant*, New York; London, 1928. Vol. 11. P. 109-110.

(3) المصدر السابق، ص 220.

أولاً: عـن القضايـا المعروفـة فـي ثقافـة رئيس الـوزراء البريطاني التي لـم تكن على جانـبٍ كبيـر مـن الأهمية في هـذه الحالة.

ثانيـاً: عـن أن مصطلـح «كردسـتان» كان جديـداً ولـم يصبـح مألوفـاً ودخـل تـواً القامـوس الديبلوماسـي.

وثالثـاً: تحكـى عـن أهميـة القضيـة الكرديـة التي لا جدال فيها بالنسـبة إلى سياسـة بريطانيـا الخارجية.

ورابعـاً: مـا عنـي بـه بالضبـط هـو ذلـك الجـزء مـن كردسـتان الـذي كان يقـع بيـن بحيـرة وان وولايـة الموصـل.

وأعلـن لويـد جـورج خـلال المناقشـة نفسـها فـي 30 كانـون الثاني/يناير أنه ليسـت لـدى بريطانيـا «أدنـى رغبة» فـي أن تصبح دولة الانتـداب على تلك الأراضـي التي احتلتها مثـل «سـوريا وجـزء مـن أرمينيـا»؛ «وهـو يعتقـد أنـه يجـوز القـول نفسـه عـن كردسـتان وأجـزاء مـن القفقـاس رغـم غناهـا بالمـوارد النفطيـة» وأضـاف الرئيـس ويلسـن أثنـاء مناقشـة مسـألة إمكانيـة موافقـة بريطانيـا على سـحب قواتها من سـوريا قائـلاً: «... أو من ميسـوبوتاميا»، أمـا لويـد جـورج فقـد قـال مـن جانبـه «... أو مـن كردسـتان»، ولكـن بعد أن تصبـح نيـات العسـكريين معروفـة[1] وفـي هـذا اليـوم اتخـذ باقتـراح من ويلسـن، قرار مبدئـي حـول سـلخ أرمينيا، وكردسـتان، وسـوريا، وميسـوبوتاميا، وفلسـطين، وشـبه جزيرة العـرب عـن تركيـا. وبالتالـي هتف المـؤرخ الأميركي هـوارد «بـأن الدولة الأوروبيـة الكبرى قـد أعلنـت فـي 30 كانـون الثاني/ينايـر عـام 1919 نهايـة الامبراطوريـة التركية»[2].

وبالتالـي دوى فـي المباحثـات التمهيديـة وفـي المناقشـة الموسـعة الأولـى للمسـألة التركيـة الموضـوع الكـردي بوضـوح تـام، وفـي البدايـة كأنـه فـي الخفـاء

---

(1) المصدر السابق، ص 115.

(2) المصدر السابق، ص 102؛ Howard, *The Partition of Turkey*, P. 221.

ومـن ثـم بصوت مسـموع أُسـوةً بالمواضيع الشـرق أوسـطية الأخرى التي اسـتحوذت على اهتمـام قـادة دولـة الحلفـاء، ورغـم أنـه كان يتوقع عقـد صفقةٍ طويلـةٍ ودائمـةٍ وما زالت المسـافة بعيـدة مثـل اتخـاذ القـرارات النهائيـة، بـدأ يتبلـور جانبـان أساسـيان فـي نهج الـدول الكبـرى المنتصـرة إزاء القضيـة الكرديـة: يجب فصـل كردسـتان (كان يُعنى الأراضي الكرديـة الواقعـة تحـت السـيادة العثمانية) عـن تركيا ويوضع تحت إشـرافها الـذي تطبقه عصبـة الأمم بواسـطة نظـام الانتداب.

وقصـارى القـول، لقـد أُعـدّ لكردسـتان مصيـر المسـتعمرة عملياً، شـأنها فـي ذلـك شـأن الأجـزاء غيـر التركيـة مـن الامبراطوريـة العثمانيـة، ويكتـب لويـد جـورج فـي ما بعد قائـلاً: «كانـت معاهـدات باريس تعني التحرر القومي للشـعوب المضطهـدة على نطاقات تعرفهـا حتـى الآن الاتفاقيـات الدوليـة مـا بعـد الحـرب»[1]. ويتذكـر ردّ حكومـات الحلفـاء علـى الرئيـس ويلسـن فـي كانـون الثاني/يناير عـام 1917 حول أهـداف الحـرب: «... تحرير الشـعوب الواقعة تحت اسـتبداد الأتراك الدموي»[2] ويصوّر بحماسـة «التنكيل الوحشـي» الـذي «نفـذه عبـد الحميـد والأتـراك الفتيـان ضـد الأرمـن»... إلخ. وفـي الوقت ذاتـه ومنذ الأيـام الأولـى لعمـل مؤتمـر باريـس شـيّد الحلفـاء جـداراً صينيـاً بيـن تحريـر الشـعوب المضطهـدة الرازحـة تحـت نيـر الأتـراك وبين اسـتقلالها.

ولقـد أثبـت سـميث بالـذات (كبيـر مُنظّـري العنصريـة وخبيرهـا فـي وطنـه جنـوب أفريقيـا) نظريـاً رفـض منـح الاسـتقلال الحقيقـي للأقليـات القوميـة فـي الامبراطوريـة العثمانيـة فـي مذكرتـه الشـهيرة، فكتـب يقـول: «إن أكثريـة الشـعوب التـي انفصلـت عـن روسـيا والنمسـا وتركيـا غيـر ناضجـة سياسـياً، فغالبيتهـا إمـا أن

(1) لويد جورج، حقيقة مفاوضات الصلح، الجزء 2، ص 5.

(2) المصدر السابق، ص 9.

تكون غير قادرة تماماً على الإدارة الذاتية أو ضعيفة القدرة. وقد أصاب الفقر المدقع عدداً كبيراً منها وتحتاج إلى عناية كبيرة جداً قبل أن تنال الاستقلال الاقتصادي والسياسي»[1]. ومن ثمّ جرى الحديث في المذكرة عن المقاطعات الروسية في ما وراء القفقاس وما وراء قزوين وعن ميسوبوتاميا ولبنان وسوريا: «... ويظهر أنها غير متطورة بصورة كافية من الناحية الحكومية، ولهذا السبب فإنه على الرغم من قدرتها، ربما على تحقيق الاستقلال الذاتي الداخلي فإنها مع ذلك تحتاج إلى درجة كبيرة أو صغيرة من مساعدةٍ قيادية من أية سلطة خارجية بوسعها أن توفّر لها إدارة ثابتة». وأدرج سميث فلسطين وأرمينيا ضمن نوع خاص للانتدابات: «نظراً لتنوع السكان وعدم قدرتهم على التعاون في الإدارة، فإن الإدارة الذاتية تستبعد في هذه الحالة بالمعنى التام للكلمة، وسيتم تطبيق الحكم، لدرجة كبيرة للغاية، من خلال سلطة ما خارجية»[2].

وبالتالي لم تثر نيات المستعمرين الحقيقية في دول الحلفاء إزاء الأقليات القومية في الامبراطورية العثمانية أية شكوك، وعلى الرغم من أنه لم يرد ذكر الأكراد في المذكرة مباشرةً فإن كل ما جاء في هذه الوثيقة الاستعمارية تماماً كان يمسهم أيضاً، إلا أن الحلفاء لم يسارعوا إلى تحديد مخططاتهم لحل المسألة التركية بوجه عام والكردية بوجه خاص وبالذات في المرحلة الأولى من عمل مؤتمر باريس عندما وُضعت معاهدة الصلح مع ألمانيا على رأس المهام. وقد كان لكل دولة من هذه الدول مصلحتها الخاصة في مناطق مختلفة من الأراضي التي أُخضعت لها مسائل معنية خاصة، بما فيها المسألة الكردية، للمتاجرة. ولهذا السبب لم يعرض أي طرف من الأطراف المعنية بصورة مكشوفة مطامعه الفردية في هذا الجزء أو ذاك من الامبراطورية

(1) المصدر السابق، ص 199-200.

(2) المصدر السابق، الجزء 1، ص 529-531.

العثمانية. وعلى أية حال، قبل اتخاذ نظام عصبة الأمم (بصورة نهائية في 25 نيسان/أبريل عام 1919) الذي يتضمن إدخال نظام الانتداب إلى المناطق غير التركية من الامبراطورية العثمانية وفي المستعمرات الألمانية في إفريقيا وفي المحيط. ومما يسترعي الانتباه أنه أثناء مناقشة قرار الوفد البريطاني الآنف الذكر في اجتماع اللجنة بوضع نظام عصبة الأمم في 8 شباط/فبراير عام 1919 قد «حذفت وباحتراس» باقتراح من رئيس الوزراء الإيطالي ف. أورلاندو العبارات «التي تضم أرمينيا، وكردستان، وسوريا، وميسوبوتاميا، وفلسطين، وشبه جزيرة العرب» من النص، والواردة بعد عبارات الأراضي التابعة لتركيا سابقاً. وأشار د. ميللر بشكل خاص إلى أن التذكير بأرمينيا وكردستان كان «صعباً للغاية»[1]، والأصحّ القول بأن ذلك كان «سابقاً لأوانه».

إلّا أن اهتمام بريطانيا الخاص بكردستان كان ملحوظاً حينذاك أيضاً، وهذا ما يتضح من بروتوكولات الاجتماع المنعقدة بتاريخ 30 كانون الثاني/يناير ومن غيرها من الوثائق. وشرع لويد جورج أثناء مناقشة مسألة ضرورة ذكر كردستان في التحدث بإسهاب عن دعم السلام «بين العشائر المختلفة»[2]، كما لم تكن أقواله عرضية عن «المنابع النفطية» وعن «نيات العسكريين». وقد ألمح هوارد، وبحق، عندما ناقش مصائر ممتلكات الامبراطورية العثمانية بعد الحرب أن لويد جورج عندما اقترح في اجتماع المجلس الأعلى لدول الحلفاء إنشاء كردستان بين أرمينيا وميسوبوتاميا، فقد كان في الواقع «معنياً بإقامة حاجزٍ أمين بين الموصل وتركيا بالذات»[3].

وبعد أن قررت دول الائتلاف في نهاية كانون الثاني/يناير عام 1919

---

(1) Miller, *The Drafting of the Covenant* , Vol. 1. P. 186.

(2) PRER, *The Paris Peace conference*, Vol. 111. wash. 1943, P. 808.

(3) Howard, *The Partition of Turkey* , P. 220-221.

مبدئياً مصير الامبراطورية العثمانية المغلوبة على أمرها على أساس تقسيم سواء أجزائها التركية (عملياً) بين المنتصرين، أم ممتلكاتها غير التركية (ليس عملياً فحسب، بل شكلياً أيضاً) فكأن المسألة التركية قد رُفعت من جدول الأعمال في مؤتمر الصلح. وعلى أية حال لم يتم النظر فيها رسمياً بعد متنقلة إلى مستوى المباحثات الخاصة وما وراء الكواليس (بين طرفين أو ثلاثة أطراف) وقد كان العديد منها على جانب كبير من الأهمية. فمثلاً انعقد في 7 آذار/مارس عام 1919 لقاء بين لويد جورج وكليمنصو وهاوز حول المسألة التركية في مبنى وزارة الدفاع الفرنسية، وأعلن هاوز نتائج هذا اللقاء باختصار شديد: عبّر كليمنصو وجورج أثناء مناقشة تقسيم الامبراطورية التركية عن تمنياتهما أن نقبل الانتداب على أرمينيا والقسطنطينية، وأظن أن الولايات المتحدة الأميركية توافق على ذلك ما إن يتم طرح مثل هذا الاقتراح»[1]. ويجري تفسير تحفظ هاوز بعدم الرغبة لديه في التحدث بإسهاب عن مستوى مشاركة الولايات المتحدة الأميركية في المخططات الاستعمارية لتقسيم تركيا.

وكان لويد جورج في غاية الصراحة عندما عرض ما جاء في هذا الحديث الشهير: قال هاوز: «لا ترغب أميركا أبداً أن تأخذ على عاتقها هذه الانتدابات (على القسطنطينية وأرمينيا)، لكنها تدرك بأن عليها المشاركة في هذه العملية ومشاطرة الجميع تحمل العبء المشترك. ولهذا السبب يعتقد بأن توافق على أن تأخذ لنفسها الانتداب على أرمينيا والقسطنطينية. ومن ثم قال بأن أميركا، وربما، توافق على فرض رقابتها العامة على الأناضول، عندئذ قلت لكليمنصو: أعتقد أن فرنسا تأخذ سوريا لنفسها فأجاب قائلاً: «وكيليكية».

(1) أرشيف العقيد هاوز، الجزء 4، ص 227.

فقلت: «إن هذه المسألة هي بيننا وبين أميركا». فردّ هو: «كلا إن هذه المسألة هي بيننا وبينكم». وألمحت، كلّا لا توجد لدينا أية مصلحة في كيليكية، إنّ مطلبنا الوحيد هو الموصل التي وافقتم على إعطائها لنا. فوافق على ذلك وأعلن قائلاً: بدهي أننا ننضم إلى أية اتفاقية تعقدونها مع الأميركيين. ومن ثم يختتم لويد جورج متحدثاً عن مناقشة المسألة السورية مع كليمنصو: «إنني أستنتج بأن أميركا بهذا الشكل تأخذ الانتداب على القسطنطينية وعلى أرمينيا والمراقبة العامة على الأناضول، وسوف تقوم فرنسا بفرض الانتداب على سوريا وعلى ذلك الجزء من كيليكية الذي سوف يتم التوصل بشأنه إلى اتفاقية بين أميركا وفرنسا، إننا نأخذ فلسطين وميسوبوتاميا بما فيها الموصل»[1].

وتبدو مخططات دول الائتلاف الرئيسة بصورة مكشوفة للغاية هنا، ففي ما يتعلق بالقضية الكردية اقتُرح إعادة تقسيم جديد لكردستان العرقية، حيث أُعطيت أجزاؤها الجنوبية لمنطقة نفوذ بريطانيا، والجنوبية ـ الغربية لفرنسا، والغربية والشمالية للولايات المتحدة الأميركية. وظلت كردستان الشرقية وحدها على شكل مقاطعة في إيران الشاهنشاهية. غير أن هذه الدولة بحد ذاتها ظلّت عملياً وبعد التوقيع على المعاهدة الأنكلو ـ إيرانية بتاريخ 9 آب/أغسطس عام 1919 اسمياً محمية، أي مستعمرة بريطانية. وبالتالي انقسمت في الواقع معظم الأراضي الكردية في الامبراطورية العثمانية تقريباً إلى منطقتين: المنطقة البريطانية (في الجنوب والشرق) والمنطقة الأميركية (في الشمال والغرب). وكان نصيب الفرنسيين قطعة غير كبيرة من كردستان المتاخمة لشمال سوريا.

إذن اختلف الموقف الدولي، الذي تكوّن حول كردستان في الأشهر

(1) لويد جورج، حقيقة مفاوضات الصلح، الجزء 1، ص 252-253.

الأولـى التـي أعقبـت الحـرب وخصوصـاً فـي المرحلـة الأولـى مـن عمـل مؤتمـر الصلـح، اختلافاً جذريـاً عـن ذلـك الموقـف الـذي كان فـي سـنوات مـا قبـل الحـرب وفـي معمعـة الحـرب العالميـة الأولـى (عندمـا وضعت اتفاقية سـايكس ـ بيكو) إلا أنه، وكما سـنبين في مـا بعـد، لـم يكـن هـذا الموقـف الجديـد ثابتـاً وفـي أعلى مسـتوياته، وطـرأت عليـه بعد عـدة أشـهر مـن التآمـر الثلاثـي الاسـتعماري تغييـرات جوهريـة للغاية.

وفـي الوقـت ذاتـه استمر ميكانيـزم مؤتمـر باريـس فـي العمـل وهـو يسـتقطب المواضيـع الشـرق أوسـطية إلـى دائـرة نشـاطه (شـكلياً أكثـر منـه عمليـاً) وتمت بمـوازاة إعـداد القـرارات الرئيسـة حـول المسـألة التركيـة (بمـا فيهـا الأرمنيـة والكرديـة والعربيـة وغيرهـا مـن المسـائل الخاصة) مناقشـة التفاصيـل من الدرجـة الثانية والثالثة التي نسـب قـادة المؤتمـر إليهـا آراء ممثلـي تلـك البلدان والشـعوب الذيـن قرروا مصيرهـم في أروقة الـوزارات الهادئة.

وجـرى الاسـتماع فـي اجتماع مجلس العشـرة بتاريخ 26 شـباط/فبراير عـام 1919 إلى القائـد الأرمنـي أوتيـس أهارونيـان، وقـد تضمنـت مطامـع الطاشـناق الإقليميـة فـي تركيـا كيليكيـة مـع سـنجق مرعـش، وولايـات أرضـروم، وبدليـس، ووان، وديـار بكـر، وخربـوط، وسـيواس وجـزءاً مـن ولايـة طرابـزون مـع منفـذٍ إلـى البحـر الأسـود. وقـد اسـتثنيت مـن هـذه الأراضـي الشاسـعة مناطـق هـكاري الكرديـة فقـط وجنوب ولايـة ديار بكـر، وكذلك بعـض التـي يسـكنها الأتـراك فقـط[1]، وبالتالـي ضـم الطاشـناق جـزءاً كبيـراً مـن الأراضـي التـي يسـكنها الأكـراد فـي شـرق الأناضـول إلـى «أرمينيـا الكبـرى» المخطـط لهـا. ولكـن مخططـات الدولـة العظمى لقـادة «جمهورية أرمينيا الديمقراطية» لـم تقلق دول الحلف،

(1) PRER. *The Paris Peace conference*, Vol. IV. wash. 1943, P. 153.

التـي لـم تعتـزم قـط منـح الاسـتقلال الحقيقـي لشـعوب الأراضـي المشـار إليها بمـن فيها الأرمـن، كثيراً.

كمـا جـرى قبيـل ذلـك الاسـتماع إلـى الأميـر فيصـل، أحـد زعمـاء الثـورة العربيـة المعاديـة للأتـراك والحليـف الأميـن لبريطانيـا وابن شـريف مكـة (حاكم) مكة حسـين بن علي، سـليل الأسـرة الهاشـمية الشـهيرة في العالم الإسـلامي. وقـد اعتمد عليـه الإنكليز في محاولـة فاشـلة للحفـاظ علـى سـوريا، التـي وعـدت لفرنسـا حسـب الاتفاقيـات بيـن دول الحلفـاء، فـي أيديهـم. وجـاء فـي مذكـرة بروتوكوليـة أن «الأميـر فيصـل قـال فـي مذكرتـه المقدمـة إلـى مؤتمـر الصلـح بتاريـخ 29 كانـون الثاني/ينايـر بـأن طلب الاسـتقلال لمعظم شـعوب آسـيا الناطقـة باللغـة العربيـة والقاطنة إلى الجنـوب من خط الإسـكندرونة ـ ديار بكـر، وحسـب أقوالـه يتحـدث جميـع شـعوب هـذه المنطقـة بالعربية ولها منشـأ سـامي واحـد وتؤلـف العناصـر الغريبـة فيهـا أقل مـن واحد بالمئـة»[1].

ولقـد أخفقـت تمامـاً محاولـة فيصل فـي مؤتمر الصلـح للدفاع عن فكرة الاسـتقلال العربـي، فلـم يكـن المـكان ولا الزمـان صالحين لكـي يعتمد ولـو على نجاح جزئـي، وربما أدرك فيصـل بالـذات ذلـك. ولكـن دوى فـي كلمـة فيصل، ملك سـوريا والعراق فـي ما بعد ومؤسـس مملكة الهاشـميين القائمة الآن في المشـرق العربي (في الأردن)، وللمرة الأولى وبوضـوح عامـل تتصـف بـه الأوسـاط الحاكمـة فـي سـوريا والعـراق وهـو عـدم الاعتـراف وبأيـةٍ وسـيلة اجتماعيـة ـ سياسـية فـي العصـر الراهن بوجود المسـألة القوميـة في هذين البلديـن والموقـف الشـوفيني تجـاه الأقليـة الكرديـة العرقيـة، وادعـى فيصـل، بصـورة

(1) لويد جورج، حقيقة مفاوضات الصلح، الجزء 2، ص 227.

مكشوفة، ضم أراضي كردستان الجنوبية والجنوبية الغربية إلى الدولة التي وعد الحلفاء بها العرب.

إلا أن الجمهور الذي كان يصغي إلى الأمير العربي لم يكن يعنيه كثيراً بياناته المغرية ومطامعه الخفية فيها، فقد كان فيصل بالنسبة إليه وبالدرجة الأولى بالنسبة إلى الإنكليز يثير الاهتمام من ناحية واحدة فقط، وهي كونه وجهاً سياسياً يمكن بمساعدته حل هذه المسألة الهامة أو تلك للمستعمرين في الشرق الأوسط، بما فيها المسألة الكردية، وليس للمرة الأخيرة. ويكفي أن نورد مقطعاً من رسالة وزير المستعمرات البريطانية اللورد أ. ميلنر إلى لويد جورج والمكتوبة «في الحال» بتاريخ 18 آذار/مارس عام 1919: «إذا قمنا بصفة سمسار شريف بين فرنسا وفيصل نساعد فرنسا على الخروج من المصاعب الحالية مقنعين فيصل بالتوصل إلى اتفاق معها، علينا أن نهتم، بأن تقوم فرنسا بدورها في تنفيذ وعدها الذي قطعته لنا حول الموصل وفلسطين، على أن تفسره بشكل واسع»[1].

وعلى هذا النحو أُعطي لفيصل دور ثانوي فقط كان ينبغي له أثناء تنفيذه مساعدة بريطانيا على تثبيت أقدامها في الأماكن المعنية بها، ولما لم ينازع بريطانيا أحد في حق السيطرة بمفردها على فلسطين فقد اتسم ذكر الموصل بأهميةٍ خاصةٍ، كما يستحق الاهتمام الإشارة إلى «التفسير الواسع»، ومن الممكن أن الإنكليز اعتمدوا على دعم الفرنسيين الدبلوماسيّ لهم في مطامع إقليمية أخرى.

كما عرضت وجهة النظر الكردية على مؤتمر الصلح للبتّ فيها، وقدمها الجنرال شريف باشا في مذكرةٍ بتاريخ 22 آذار/مارس عام 1919. ولقد تحدث

---

(1) المصدر السابق، ص 273-274.

كاتب المذكرة بوصفه «رئيساً للوفد الكردي» في المؤتمر، لكن لم يعترف به أحد رئيساً للوفد سواه، بل ولم يكن الوفد موجوداً عملياً. وأُعلنت في هذه الوثيقة «المطالب المشروعة للأمة الكردية»، التي واجهت «مطامع أرمينيا الاستعمارية». وانحصرت هذه المطالب في تأسيس دولة كردية مستقلة وفق مبادئ تقرير المصير المعلنة في «البنود الأربعة عشر» للرئيس ويلسن. وتمّ تسويغ استيلاء الأكراد على أراضي اللاجئين الأرمن، وافتُرض تشكيل لجنة دولية من شأنها ضمّ الأراضي التي يؤلف الأكراد فيها أكثرية السكان إلى الدولة الكردية وفق «مبدأ القوميات» كما افترض ضم الجزء الإيراني من كردستان إلى كردستان المستقلة.

وتضمنت المذكرة تصويراً لحدود كردستان تركيا العرقية، التي تمر في الشمال عبر الحدود القفقاسية، ومن الغرب عبر خط أرضروم ـ أزرنجان، عربكير ـ ديفريغي، ومن الجنوب تمر عبر جبال سنجار ـ تلّعفر ـ أربيل ـ كركوك ـ السليمانية، سينه (سنندج)، ومن الشرق عبر خط راوندوز ـ بأشكاله ومن ثم بمحاذاة الحدود الإيرانية حتى أرارات. وعلى هذا ضمت كردستان تركيا جزءاً كبيراً من ولاية الموصل ورُفضت مطامع الأرمن في ولايات ديار بكر، ووان، وأرضروم، وبدليس رفضاً باتاً. وأخيراً جاء في الوثيقة أن جميع ثروات كردستان الطبيعية يجب أن تكون للأكراد فقط[1].

ولم يكن لمذكرة شريف باشا تأثير سياسيّ يذكر، فلم يولِ قادة مؤتمر الصلح أي اهتمام لهذه الوثيقة ولا إلى صاحبها، وذلك أنه لم يقف من خلفه أحد قط يستوجب أن يُعمل له حساب، ففكرة استقلال كردستان التي سرعان ما حظيت ببعض الشعبية في باريس ومشارفها لم تستحوذ على اهتمامهم

(1) General sherif pasha, *Memorandum on the claims of the kurd people* , Paris, 1919; Oriente moderno: N: 2, 15 luglio 1921, P. 72-73.

بحد ذاتها، ولا كتعبير عن طموحات الشعب الكردي، بل بتلك الدرجة التي استجابت لمصالحهم الامبراطورية، ولهذا السبب لم تحرّك كلمة شريف باشا في مؤتمر باريس القضية الكردية قيد شعرة، بل إن هوارد سمّى شريف باشا «ممثلاً للأتراك الليبراليين الذين لا يتحملون المسؤولية عن الحرب»، والذين وقفوا في حقيقة الأمر «إلى جانب وحدة أراضي تركيا»[1].

والطبع لم يكن الأمر كذلك. فقد عبر شريف باشا عن هواجس فئةٍ معينةٍ من القوميين الأكراد الذين كانوا يعتمدون على دول الحلفاء وأعدوا مشاريع خيالية لتأسيس كردستان موحدة ومستقلة بمساعدتها وتحت قيادة الأسر المالكة العريقة. بيد أن هذا الفريق من القوميين الأكراد لم يكن له نفوذ كبير، والأهم أنه لم تكن له عملياً اتصالات مع الحركة الكردية القومية، وذلك فشلت جميع محاولاته القيام بدورٍ في مؤتمر باريس. كما تدل لهجة مذكرة شريف باشا المناوئة للأرمن على إفلاسه السياسي وقلّة خبرته، التي لم تأتِ في وقتها وبوضوح، ذلك أن معظم المشاركين الرئيسيين في مؤتمر باريس حاولوا في اللعبة الديبلوماسية بشأن المسألة التركية أن يستفيدوا من الورقة الأرمنية، وليس للمرة الأخيرة أبداً، مستغلين، وبلا حياء، آلام الشعب الأرمني لأهداف مغرضة.

كما حاول الآشوريون الذين عاشوا قبل الحرب بجوار الأكراد أو معهم على الأراضي نفسها (وخصوصاً في هكاري) ومن ثم ذاقوا مرارة الويلات مطالبين بالعودة إلى ديارهم كحدٍ أدنى عرض مطالبيهم القومية على مؤتمر باريس.. وفي هذه الأثناء نشأت المسألة الآشورية القومية بصورةٍ مستقلة وكجزء من قضية كردستان وأرمينيا، ولقد كان لدى قادة الآشوريين

(1) Howard, *The partition of Turkey* , P. 226-227.

أوهـام كثيـرة حـول ما أعلنه ويلسـن، لكن كان ينتظرهم خيبة أملٍ شـديدةٍ، فقد اعتبروهم فـي حسـاباتهم أقـل شـأناً مـن الأكـراد، كمـا لـم يسـمح الإنكليـز لممثلـي الآشـوريين فـي العـراق بالسـفر إلـى باريـس بتاتاً[1]. واعتزمـت دول الحلفاء تقرير مصير الآشـوريين أُسـوةً بالأقليـات القوميـة الأخـرى في الشـرق الأوسـط ومن دون مشـاركتهم ووفـق أغراضها.

وفـي 17 حزيران/يونيـو عـام 1919 ألقـى ممثـل تركيـا المهزومـة الدامـاد فريـد باشـا كلمـةً فـي المؤتمـر، وقـدّم إلـى مجلـس العشـرة مذكـرة اعتـرف فيهـا بـأن الجرائـم التـي ارتكبهـا الاتحاديـون ضـد الأقليـات المسـيحية تسـاوي الويلات التـي حلّت «بثلاثـة ملايين مسـلم» خـلال الحـرب، وبهـذا وكأن حـكام الامبراطوريـة العثمانيـة نالـوا الحـق المعنـوي لطلـب التسـامح فـي المسـائل الإقليمية بالدرجـة الأولى. وحـاول الوفد التركـي إقناع دول الحلفـاء إبقـاء ممتلكاتهـا فـي آسـيا داخـل الامبراطوريـة. وأعلـن فريـد باشـا أن «سلاسـل جبـال طـوروس مـا هـي إلا خـطّ جيولوجـي فاصـل، ومـع أن المناطـق الواقعة خلفـه بدءاً مـن البحـر الأبيـض المتوسـط وحتـى البحـر العربـي تعـود إلـى سـكان لا يتكلمـون باللغة التركيـة فإنهـم مرتبطـون ارتباطـاً وثيقـاً بالقسـطنطينية بمشـاعر أكثـر عمقـاً مـن مبـادئ القوميـة للنـاس القاطنيـن علـى كلا جانبـي طـوروس، وتربطهـم مُثُـل وعقائـد ومشـاعر أخلاقيـة ومصالـح ماديـة واحـدة.

وهذا حلف واحد وسيكون انهياره كارثةً للهدوء والسلم في الشرق»[2].

وعلـى هـذا النحـو فحسـب رأى الصـدر الأعظـم أنـه يجـب أن يبقـى جـزء كبيـر مـن كردسـتان ضمـن تركيـا إلـى جانـب الممتلـكات الآسـيوية الأخـرى التابعـة

---

(1) Oriente Moderno: No 2, 15 luglio, 1991, P. 75:

ماتفييف، الآشوريون والقضية الآشورية في العصر الحديث والراهن، ص 110-112.

(2) لويد جورج، حقيقة مفاوضات الصلح، الجزء 2، ص 203.

لها، غير أن مثل هذا الرأي لم يحظَ باهتمام أحدٍ في المؤتمر، كما لم تترك عبارات فريد باشا المنمقة أي انطباع لدى وفود المؤتمر. وقد أعلن بلفور رداً عليه مشيراً إلى وبال السيطرة التركية على الشعوب غير التركية بقوله: «... بما أن تركيا هاجمت عمداً ودون أية ذريعة أو استفزاز الحلفاء وهُزمت فقد كان على الدول المنتصرة أداء واجب صعب وهو تقرير مصير الشعوب المختلفة في الامبراطورية التركية المتعددة القوميات. ويرغب مجلس دول الحلفاء المتحدة والرئيسة في القيام بهذا الواجب وفق الحدود القصوى لرغبات هذه الشعوب ومصالحها الدائمة. وقد رُفضت مذكرة الداماد فريد باشا رفضاً تاماً»[1].

ومن المشكوك فيه أنه كان بوسع رئيس الوفد التركي أن يتوقع نتيجةً أخرى لمهمته في العاصمة الفرنسية. وعلى أية حال أدرك الباب العالي، وبوضوح، رغبة دول الحلفاء الشديدة في سلخ معظم الأراضي غير التركية بما فيها الأراضي الكردية عن الامبراطورية العثمانية وعدم قدرته على منع ذلك، وقد تم إذلال اسطمبول ثانية أمام الملأ.

كما ظهرت طهران الرسمية بصورةٍ أسوأ على الساحة الدولية، فقد أبدى الوفد الإيراني الذي وصل إلى باريس مطامعه في «آسيا الصغرى حتى الفرات» أي كردستان وديار بكر والموصل إضافةً إلى ما وراء القفقاس ومرو وهوى، مما سمى تيمبرلي ذلك «بذكرى غامضة عن المجد الفارسي في الأزمنة الغابرة»[2]. ومما يثير الفضول أن الفرس ذهبوا إلى حدٍ أبعد من الأتراك في المسألة الكردية عندما طالبوا بكردستان كلها. وعلى أية حال ينبغي النظر إلى

(1) المصدر السابق، ص 206.

(2) A. History of the peace conference of Paris , Ed. by H.V, Temperley, Vol. VI. London, 1924, P. 211.

هذا الإعلان لا كحدث ديبلوماسي يثير الاستهزاء فقط، فقد رفض المؤتمر حتى الاستماع إلى الوفد الإيراني وإلى مطامعه الإقليمية السخيفة[1].

وبالتالي عبر ضحايا التقسيم الاستعماري الذي كان يُعد له في الشرق الأوسط عن آرائهم، وجرى الاستماع إليهم بلا اهتمام يذكر أو تم تجاهلهم بوجه عام. ولم تنعكس قط في مجرى عمل مؤتمر الصلح في ما بعد. صحيح لا يجوز القول بأن الكلمات التي أُلقيت في باريس باسم شعوب المنطقة ودولها ذهبت أدراج الرياح، فقد تغيّرت الظروف. وما كان مستحيلاً في عصر الاستعمار القديم، وعندما تقرر مصير دول وقارات كاملة دون مشاركتهم، بات لزاماً في العصر الذي حلّ بعد ثورة أكتوبر عندما دخلت الامبريالية والكولونيالية في أزمةٍ لا يمكن تجاوزها. وقد كان مؤتمر الصلح في باريس عام 1919م، بهذا الشكل أو ذاك، أول مؤتمر في تاريخ المؤتمرات الدولية حيث أعلنت فيه عن نفسها قوميات شعوب الشرق الأوسط بمن فيها الشعب الكردي، ويستحق تدوين هذه الواقعة في التاريخ، ذلك أنها أشارت إلى الأهمية المتزايدة لظاهرةٍ اجتماعية جديدةٍ وهامةٍ. إلا أن دول الحلفاء لم تولِ آنذاك أي أهمية لها وخصوصاً بسبب أن ممثلي الشرق لم يمثلوا شعوبهم في باريس ولا حتى أوساطاً قومية ذات نفوذ، في حين أن وفدي تركيا وإيران قاما بتمثيل قوى معادية لم تكن خافيةً على أحدٍ.

واستؤنف تحت ستار الأحاديث عن تقرير مصير الأمم (حيث سمح لذلك أحياناً بمجيء وفود مختلفة من الشرق الأوسط إلى باريس) عمل صعب لتوزيع الانتدابات، وحُلت المسألة بين وفود بريطانيا وفرنسا وأميركا،

(1) أنظر: ي.م. ليمين، سياسة بريطانيا العظمى الخارجية من فرساي حتى لوكارنو. 1919-1925، موسكو، 1947، ص 201؛ م.س. إيفانوف، دراسة تاريخ إيران، موسكو، عام 1952، ص 270-271.

وكانـت توجـد مسـافة كبيـرة بيـن الاتفـاق التمهيـدي وحتـى وضـع القـراءة النهائيـة، ولم يكـن تحديـد حصـة فرنسـا وبريطانيـا مـن أصعـب القضايا، بـل تحديـد نصيب أميـركا من «التركـة العثمانيـة» التـي حددتهـا معاهـدة 7 آذار/مـارس عـام 1919 بوجـه عـام.

ثانياً: موقف الولايات المتحدة الأميركية

أظهـرت الامبرياليـة الأميركيـة فـي أعقـاب انضمـام الولايـات المتحـدة الأميركية إلى دول الحلفـاء فـي نيسـان/أبريل عـام 1917 اهتمامـاً كبيراً بشـؤون الشـرق الأوسـط فأخذت تدّعـي دوراً قياديـاً فـي حـل المسـألة التركيـة شـأنها شـأن المسـائل الأخـرى المدرجـة في جـدول أعمـال مؤتمـر الصلـح فـي باريـس بمـا فيهـا المسـألة الكردية أيضـاً. ولـم يصطدم هـذا فـي البدايـة بمعارضـة مـن جانـب بريطانيـا وفرنسـا، ناهيك مـن جانب إيطاليـا التي شـغلت وضعـاً تابعـاً فـي مجموعـة «الأربعـة الكبـار»، ولـم تكـن هـذه الـدول الكبـرى التـي دخلـت معركـةً ضاريـة بسـبب تقسـيم «التركـة العثمانيـة» ضـد إعطـاء دور الحكَـم للأميركييـن الذيـن كان بوسـع كل دولـةٍ الاعتمـاد علـى مسـاعدتهم ولأنهـا لم تكن تخشـى كثيـراً مـن منافسـة الولايـات المتحـدة الأميركية.

أولاً: لـم يتطـاول الأميركيـون علـى الممتلـكات العربية فـي الامبراطوريـة العثمانية؛ ثانياً: لم يكن للأميركيين جندي واحد في الشـرق الأوسـط، وكانوا ضعفاء نسـبياً من الناحية العسـكرية، إذاً قيامهـم باحتـلال أراضٍ مـا في هذه المنطقة كان مشـكوكاً فيه للغاية؛ ثالثاً: وتزعزعت في تلك الآونة مواقع الرئيس ويلسـن السياسـية في الولايات المتحدة الأميركية نفسـها، حيث شـارفت الفترة الرئاسـية الثانية الانتهاء، وفقد الحزب الديمقراطي الذي كان يقـوده فـي الانتخابـات الفرعيـة الأكثريـة في كلا المجلسـين فـي البلاد، ونمـت المعارضة

لسياسته الخارجية في البلاد وفي الكابيتول، حيث كان الرأي العام والقوى المتنفذة في القيادة الحاكمة يميلان أكثر فأكثر إلى اعتبارها سياسة مغامرة وعديمة الفعالية وتكلف كثيراً. ولهذا السبب، على الرغم من أن الرئيس قدم إلى باريس وهو في كبريائه التامة، ولكن في مهمة مشكوك فيها. ولقد أدرك رجالات السياسة ذوو الخبرة من أمثال لويد جورج وكليمنصو ذلك بشكل رائع، وسارعا إلى استغلال الموقف لمصالحهما الخاصة.

ولم ينكشف ضعف موقف الوفد الأميركي في مؤتمر الصلح بباريس فوراً ولا قبل صيف خريف عام 1919، ففي النصف الأول من هذه السنة كان رؤساء الوفدين الفرنسي والإنكليزي معنيّين بترسيخ وهمٍ لدى ويلسن أنه بالذات يقود المؤتمر، الأمر الذي سمح لهم بتحقيق أغراضهم في المسائل الأوروبية التي لم يكن للجانب الأميركي حولها أية خلافات كبيرة معهم. وفي ما يتعلق بشؤون الشرق الأوسط فقد كانوا على استعداد لوعد الأميركيين بحصة الأسد مدركين أن التوزيع النهائي للفريسة لم يحن بعد. وأخيراً هناك سبب آخر ـ قد يكون السبب الرئيسي ـ الذي بموجبه وضعت فرنسا وغيرها من دول الحلفاء أميركا في المرتبة الأولى، هو «المسألة الروسية» التي يُراد بها العمل لإسقاط السلطة السوفياتية عن طريق التدخل المباشر أو تقديم المساعدة لحركة الحرس الأبيض. ونظراً إلى نفاد الموارد العسكرية والمالية والاقتصادية للدول الرأسمالية الأوروبية وازدياد استياء الجماهير الشعبية من سياسة حكوماتها في لندن وباريس والمعادية للسوفيات والمضادة للثورة، فإنها كانت معنية جداً بمشاركة العم الأميركي الغني في الحملة الصليبية المعادية للسوفيات. وفي هذه الأثناء ترقّب معظم المشاركين في هذه الحملة مكافآت مغرية، هي الممتلكات الاستعمارية السابقة للامبراطورية الروسية في ما وراء القفقاس وآسيا الوسطى وخصوصاً أنّ ما عُرض على أميركا من

فرض لانتدابها على أرمينيا قد استهدف مشاركتها، وبصورة أقوى، في شؤون ما وراء القفقاس، حيث لم يكن لدى فرنسا وبريطانيا الجنود والمال للقيام بذلك.

وكان اقتراح ف. ويلسن تشكيل لجنةٍ دولية خاصة بالانتدابات التركية مناسباً في الموقف الناشئ بالنسبة إلى جميع الأطراف. وترتب على اللجنة المؤلفة بقرار مؤتمر باريس بتاريخ 25 آذار/مارس عام 1919 ومن ممثلي أميركا وبريطانيا وفرنسا وإيطاليا القيام في الحال (هنا في سوريا وفلسطين) بدراسة ميول السكان ووضع التوصيات المناسبة، وقد سمح هذا القرار لكلٍ من فرنسا وبريطانيا بتأجيل وضع معاهدة صلح مع تركيا حتى الانتهاء من المهمة الرئيسة وهي التوقيع على معاهدة مع ألمانيا (ومع حلفائها الأوروبيين أيضاً)، وعقدت لندن وباريس خلال هذه الفترة العزم على الانتهاء من الصفقة حول «التركة العثمانية» كل واحدة لمصلحتها وإبعاد المنافس الأميركي في آنٍ واحدٍ. أما الولايات المتحدة الأميركية فقد عقدت الآمال على أن اللجنة تساعدها على تحقيق خطة ويلسن لحل المسألة التركية، أي فرض الهيمنة الأميركية على الشرق الأوسط كله. وبهذا الشكل كانت الأهداف متناقضة بصورةٍ مباشرةٍ لدى كل من فرنسا وبريطانيا من جهة، وأميركا من جهة أخرى بخصوص تشكيل اللجنة، ومن هنا جاء الموقف المختلف من عمل اللجنة ذاتها.

ورفضت فرنسا على الفور إرسال وفودها إلى اللجنة مدركة أن الغالبية العظمى من سكان سوريا معادية لفرنسا بشدة، ووافقت بريطانيا لكنها أبدت في ما بعد تضامنها مع فرنسا، وهي تأمل ـ كما يبدو ـ بتأييدها في المسألتين الفلسطينية والميسوبوتامية، وظل القسم الأميركي فقط من اللجنة (كانت التسمية الرسمية هي «القسم الأميركي للجنة الدولية للانتدابات في تركيا») في شخص هنري كنغ وتشارلز كراين، التي قامت في العاشر من حزيران/

يونيـو ولغايـة 23 تموز/يوليـو بزيـارة فلسـطين وسـوريا (مـع لبنـان) وكيليكيـة وإجـراء استفتاء للسـكان، وقـد سـلّم فـي 28 آب/أغسـطس تقريـر لجنـة كنـغ ـ كرايـن إلـى الوفـد الأميركـي فـي باريـس.

وقـد سـبق ذلـك عمـل تحضيـري كبيـر قـام بـه أعضـاء اللجنة فـي اسـطمبول حيث وصلـت إليهـا فـي 23 تموز/يوليـو، ويبيـن نشـاط اللجنة في اسـطمبول وتقريرهـا أن نيّات «القسـم الأميركـي» كانـت أوسـع بكثيـر مـن البحث عـن منتدب مناسـب لكل من سـوريا وفلسـطين، فقـد وقـع فـي حقل رؤيتهـا عملياً الامبراطوريـة العثمانية كلها مـن بحر إيجه حتـى الخليـج العربـي، فقـد رغـب الأميركيـون، اسـتناداً إلـى المـواد التـي قامـت اللجنـة بجمعهـا، فـي البرهنـة علـى ضـرورة وإمكانيـة فـرض إشـرافها علـى تركيـا كلهـا ومعظـم ممتلكاتهـا[1]. وسـنقف فقـط عنـد تلـك الجوانـب فـي عمـل لجنـة كنـغ ـ كرايـن التـي لها صلـة مباشـرة بالأكراد وكردسـتان.

واقتـرح رئيس قسـم آسـيا الغربية التابع للجنة الأسـتاذ ويسـترمان قبـل وقتٍ طويل مـن زيارتها إلى سـوريا وفلسـطين تقسـيم ما يسـمى بأرمينيـا الكبرى إلى أربـع مقاطعات (بما فيها كيليكية، وكردسـتان وأرمينيا بالذات) التي من شـأن أميركا أن تقوم بفرض سلطتها عليها[2]. وبعد وصول أعضاء اللجنة إلى اسطمبول في 23 تموز/يوليو عام 1919 قاموا بإجراء سلسـلةٍ مـن اللقـاءات والمباحثات حيث شـغلت فيهـا «المصاعب» في أرمينيـا مكاناً كبيراً وهـي المصاعـب المرتبطـة بأعمـال الأتـراك وبالشـؤون القفقاسـية «ناهيـك عـن الحديث

(1) انظر: أ.ف. ميللر، المخطط الأميركي لاحتلال القسطنطينية والمضائق في عام 1919؛ ميللر، تركيا. قضايا حيوية في التاريخ الحديث والمعاصر، عام 1983، ص 163-166، ب.م. بوتسخفيريا، اللجان الأميركية في تركيا عام 1919، الجزء 17، موسكو 1959؛

H.N. Howard, *The king - Crane Comisions. An American Inquiry in the Middle East* , Beirut, 1963.

(2) Howard, *The King -crane comission* , P. 69-70.

عـن كردسـتان». وقـام الصحفـي التركـي المعـروف ومحـرر صحيفـة «الوقت» أحمـد أمين (يالمـان) بإقنـاع الأميركييـن بعدم إعطـاء الأرمن تلـك الأراضي التي يؤلف الأتـراك والأكراد أكثريـة السـكان فيهـا[1]. وحسـب رأيـه يجب على الأكـراد الإعـداد فيها لـلإدارة الذاتية[2].

كمـا التقـى أعضـاء لجنـة كنغ ـ كرايـن ممثلي الحـزب الديمقراطي الكـردي (؟) نجم الديـن بـك، وعزيـز بابـان بـك وحسـين بك الذيـن كانـوا أنصـار الانتـداب البريطانـي على العـراق بمـا فيـه كردسـتان الجنوبيـة ودعوا إلى تشـكيل حكومـة كردية في تلـك المناطق التـي كان الأكـراد فيهـا يؤلفـون ـ حسـب رأيهم ـ «الغالبيـة العظمى» وتحديـداً كانت هذه المناطـق هـي خربوط، وديـار بكر، ووان، وبدليس، وبيازيد وموصـل كلها (في الأقوال) مع منفـذ إلـى البحـر الأبيـض المتوسـط، ويؤكـد هـوارد بأن هـذا برنامج شـريف باشـا مع أنه ليس كذلك، فلقد اسـتبعد المتحدثون الأميركيون خلافاً لشـريف باشـا، كردسـتان الجنوبية مـن الدولـة الكرديـة عملياً كأراضٍ واقعـة تحـت الانتـداب البريطاني ناهيك عـن الحديث عـن كردسـتان الشـرقية. فهـم وقفـوا ضـد كل شـكل مـن أشـكال الاتصـالات السياسـية مع العـرب والأتـراك، وعارضـوا دعـاوى الآشـوريين فـي أراضٍ معينـة طالمـا أنهـم لا يشـكلون حسـب زعمهـم الأكثريـة فـي أي مـكان وكانـوا علـى اسـتعداد للاعتـراف بالدولـة الأرمنيـة ولكـن بالطبـع خـارج أطـر تلـك الأراضـي التـي طالبـوا بها، كمـا قِيل أيضـاً إنه يجـب إجراء عمليـة تبديـل السـكان وإعـادة اللاجئيـن الأكـراد[3]. صحيـح أنه لـم تكن توجـد وحدة رأي بيـن الأعيـان الأكـراد فـي اسـطمبول الذيـن اتصلـوا بأعضـاء اللجنـة الأميركية. فمثـلاً وقف

(1) المصدر السابق، ص 66، 161.

(2) المصدر السابق، ص 178.

(3) المصدر السابق، ص 172.

الشيخ رضا أفندي من كركوك، وبابان ـ زاده حكمت من السليمانية إلى جانب ضمّ هذه المناطق إلى الامبراطورية العثمانية وضد تأسيس دولة أرمنية[1].

وظهرت أثناء عملية وضع توصيات لجنة كنغ ـ كراين آراء تُبيّن اهتمام الأميركيين الكبير بكردستان والمناطق المجاورة لها، واعتبر مستشار اللجنة جورج مونتغومري، أن الأميركيين يؤثرون أرمينيا من بين جميع الانتدابات وكردستان والأناضول حال «اتخاذ مسؤولية إضافية»، مما سيسهم في «نجاحات التجربة الأرمنية»[2]. ولم يُوصِ مستشار آخر وهو النقيب إييل ضم الإسكندرونة إلى الدولة العربية القادمة لأن هذا الميناء ينجذب إلى كيليكية، وأرمينيا، وكردستان وولاية الموصل[3].

وتتضمن مذكرة عضو الوفد الأميركي في مؤتمر باريس البروفسور ألبرت ليبير برنامج حلّ القضية الكردية، وجاء فيها أنه يجب منح الأكراد المنطقة الجغرافية الطبيعية «بين أرمينيا المقترحة في الشمال وميسوبوتاميا في الجنوب، وبين الفرات والدجلة على الحدود الغربية وبين الحدود الفارسية من الشرق ويجوز منح هذه الأراضي الواقعة تحت حكم انتدابي صارم الإدارة الذاتية لإعدادها للاستقلال أو لاتحاد فيدرالي مع جاراتها على أساس اتحاد له إدارة ذاتية واسعة» ومن المناسب تهجير الأتراك والأرمن من هذه المناطق وعلى «أسس طوعية» ويبقى مليون ونصف المليون من الأكراد. وبما أن الحدود المقررة تميل إلى الجنوب أكثر من الغرب وتشرف على أعالي دجلة وفروعه فمن الأفضل إعطاؤها للمنتدب على ميسوبوتاميا عن تركها مرتبطة بأرمينيا أو الأناضول[4].

(1) المصدر السابق، ص 173.

(2) المصدر السابق، ص 197.

(3) المصدر السابق، ص 208.

(4) المصدر السابق، ص 215.

وهكذا يبدو أن الأميركيين أولوا في المرحلة التحضيرية من عمل لجنة كنغ ـ كراين اهتماماً كبيراً للقضية الكردية معترفين بأهميتها المستقلة تماماً. وجاء في مذكرة العقيد هاوز (في 12 أيار/مايو عام 1919) الموجهة إلى رئيس الولايات المتحدة الأميركية أن من بين المسائل المتبقية بعد إبرام المعاهدتين الألمانية والنمساوية السلميتين مسألة «ترتيب الأراضي الكردية والآشورية إلى جنوب وشرق المنطقة الأرمنية»[1]. وقد استشهد ب. ويلسن وأعضاء فريقه مراراً بالأكراد أثناء مناقشة مسائل ميسوبوتاميا والسورية وخصوصاً المسألة الأرمنية، وبالذات عندما جرى الحديث عن ضرورة إدخال حاميات الحلفاء إلى أرمينيا (وإلا ـ حسب أقوال الرئيس ـ سيبقى الأرمن تحت رحمة الأكراد)[2]، ولذلك لا غرابة أبداً أنه لم تجد التوصيات بشأن سوريا وفلسطين مكاناً لها من تقرير لجنة كنغ ـ كراين فحسب، بل الآراء حول طرائق حل المسألة التركية كلها، بما فيها الاعتبارات حول الأكراد وكردستان.

ولقد ردّدت هذه الاعتبارات تقريباً توصيات ليبير حرفياً، وتمت البرهنة على ضرورة وضع حدود كردستان بوجود سكان خليط من عروق مختلفة (الأتراك والأرمن)، وكذلك بأن الأكراد أنفسهم منقسمون من الناحية العرقية (السنّة، الشيعة والقزلباشية) «ويجب أن يتحد الأكراد الجنوبيون والآشوريون مع ميسوبوتاميا». وجاء في التقرير أنه «في حال ميسوبوتاميا ـ مما لا شك فيه ـ أن الحكمة هي في توحيد البلاد»[3] واقتُرح على أن تكون بريطانيا الدولة المنتدبة على ميسوبوتاميا المتحدة مع الموصل. ويجب أن يتم ضمان أمن

---

(1) PRFR. PPC., Vol. XI. wash, 1945, P. 576.

(2) المصدر السابق، Vol. VI. wash., 1929, P. 675-576. اجتماع مجلس العشرة في 25 حزيران/يونيو 1919.

(3) المصدر السابق، Vol. XII, wash., 1947, P. 800.

الآشوريين والكلدانيين والنساطرة[1]. وفي ما يتعلق بالدولة المنتدبة على كردستان تركيا ضمن الحدود المشار إليها سابقاً التي يسكنها الأكراد السنّة والقزلباشية (علي ـ إلهي) فإنه من الأفضل فرض إشراف دولة كبرى «تعتني بميسوبوتاميا أكثر من تلك الدولة المرتبطة مع أرمينيا أو الأناضول»[2]. يردد التقرير ما قاله ليبير.

ويتميز طرح القضية الكردية في تقرير كنغ ـ كراين بضبابية ما مقصودة، ومما هو واضح فقط هو أن الأميركيين أبدوا اهتماماً واضحاً بالموقف في كردستان وعبروا عن استعدادهم لإعطاء كردستان الجنوبية، وربما، قسمها الجنوبي الشرقي إلى بريطانيا، وما هو الشكل الذي اقترح فيه الحكم الذاتي للأكراد، وضمن أية حدود جغرافية ولو كانت تقريبية فإنه يبقى موضع التخمين فقط وأعتقد أن ذلك لم يكن عرضياً، فالمطامع التي دوت بصوتٍ عالٍ في سياق نص التقرير في فرض الهيمنة الأميركية على جزء كبيرٍ من الامبراطورية العثمانية (منطقة المضائق، والأناضول، وأرمينيا، وسوريا، وفلسطين) لم يكن لمصلحة الأميركيين في تحديد مخططاتهم نحو الأكراد، ذلك أنه يجعلهم مكتوفي الأيدي في الصفقة القادمة مع الحلفاء. وتلقي بعثة أخرى أرسلها ويلسن في آب/أغسطس ـ تشرين الأول/أكتوبر عام 1919 إلى تركيا وسُميت «بالبعثة الأميركية العسكرية لأرمينيا» الضوء على النيات الحقيقية للولايات المتحدة الأميركية نحو كردستان. ولقد ترأس هذه البعثة الجنرال جيمس هاربورد وكان عليه القيام بدراسةٍ لأرمينيا التركية وما وراء القفقاس، واتسمت هذه البعثة بطابع عسكري ـ سياسي محض ومعادٍ للسوفيات.

---

(1) وليست أميركا كما جرى التأكيد في كتاب ف.ب. شبيلكوفا، السياسة الامبريالية للولايات المتحدة الأميركية تجاه تركيا (1914ـ1920)، موسكو، 1960.

(2) المصدر السابق، ص 836ـ837، 842؛

Howard, *The King - crane comission* , P. 227-228, 322, 360.

طافت البعثة في شرق الأناضول كله وما وراء القفقاس بعد أن قامت بزيارة المراكز الكردية مثل ماردين، وديار بكر، وخربوط، وملاطية، وقد تجلت في تقرير البعثة المقدم في تشرين الأول/أكتوبر عام 1919 بصورةٍ تامة المطامع التوسعية للامبريالية الأميركية في الشرق الأوسط، واقتُرح على حكومة الولايات المتحدة الأميركية أخذ الانتداب على أرمينيا كلها (أي ما يسمى بأرمينيا الكبرى) من البحر إلى البحر بما في ذلك جزؤها «الروسي» وكيليكية، وبقية ما وراء القفقاس، والقسطنطينية، والمضائق (بما فيها تراقيا الشرقية) وبقية تركيا كلها. وبدا أن هذا السرد يفتقر إلى المنطق طالما أن المضائق و«أرمينيا التركية» وكيليكية كانت تدخل في تركيا هكذا، بيد أن المنطق في هذه العبارة كان حقاً منطقاً استعمارياً، فقد كان الأميركيون يحتاجون إلى هذا السرد لأنظمة الانتداب المرغوب فيها لكي يخففوا على أنفسهم مهمة مثل الانتداب على تركيا كلها، أي القيام بمفردهم بإخضاع هذه البلاد لهم، وبهذا يتم الاستفادة بصورةٍ تامة من النتائج العسكرية والسياسية والديبلوماسية للحرب العالمية الأولى على أن يكون ذلك ضرراً مباشراً لبريطانيا وفرنسا وإيطاليا.

ولعبت أرمينيا دوراً رئيساً في هذه الخطة، وكانت بريطانيا وفرنسا تجدان صعوبة في المطالبة بالسيطرة على شعب يدعوانه للتحرر خلال عشرات السنين (ولو كان بالأقوال) خصوصاً وأن الأرمن شعب له ثقافة عريقة وكانت له دولته ولايمكن وضعه بحالٍ من الأحوال ضمن ترتيب الشعوب التي يجب إعدادها للاستقلال. إلا أن الاقتراح بفرض الانتداب على أرمينيا بشّر الولايات المتحدة الأميركية بمكاسب معيّنة، فقد تم إشراك أرمينيا في منظومة دول الحلفاء، أما الولايات المتحدة ففي الأعمال المعادية للسوفيات وفي العمليات المختلفة الرامية إلى تقسيم تركيا هذا التقسيم الذي عارضته واشنطن منذ فترةٍ قصيرة «لاعتباراتٍ مبدئية».

وكان الأميركيون على استعداد لقبول اقتراح حلفائهم حول الانتداب على أرمينيا ولكن انطلاقاً من مصالحهم الخاصة، فلم تكن أرمينيا بحد ذاتها تستحوذ على اهتمامهم كثيراً ولا سيما أنه لم تكن للولايات المتحدة الأميركية قاعدة عسكرية ولا مادية للقيام بتوغل ناجح في هذه البلاد، ولقد كان هذا المشروع ينطوي على مغامرةٍ عسكريةٍ ويكلف كثيراً من الناحية المالية. وقد وردت مثل هذه الحجج بالذات في تقرير هارفورد إلا أنها توخت هدفاً واحداً وهو البرهنة على ضرورة الاحتفاظ بأرمينيا وتسليم الإدارة الأميركية (على شكل انتداب) وقبل كل شيء القسطنطينية والمضائق وكذلك تركيا كلها. وحسب رأي اللجنة فإنه يمكن حل المسألة الأرمنية في هذه الأطر بالذات[1]. وبالتالي لم تكن الأخيرة هدفاً بقدر ما كانت وسيلة للهيمنة الأميركية السياسية على ساحة الشرق الأوسط.

لم يجرِ ذكر الأكراد وكردستان في تقرير بعثة هارفورد خصوصاً، إلا أنه من الواضح تماماً أن حل المسألتين الأرمنية (خصوصاً) والتركية (عموماً) حسب الوصفة الأميركية من شأنه إخضاع كردستان تركيا كلها لسلطة اليانكي الأميركي، وقد جاء في التقرير أن الأراضي الداخلة في عداد أرمينيا ـ حسب ـ رأي هارفورد ـ هي ولايات وان، بدليس، ديار بكر، خربوط، سيواس، وأرضروم، ومما لا شك فيه أن الأكراد كانوا يؤلفون في الفترة المشار إليها أكثرية السكان في الولايات الأربع الأولى، وقد ضم عدد من أعضاء الوفد الأميركي في مؤتمر الصلح بباريس بمن فيهم غ. هوفر العراق أيضاً أي كردستان الجنوبية إلى تركيا الواقعة تحت الانتداب[2].

(1) انظر: ميللر، المخطط الأميركي لاحتلال القسطنطينية والمضائق، ص 167، 168؛ بوتسفيريا، اللجان الأميركية في تركيا، ص 165-171؛ شبيلكوفا، السياسة الامبريالية للولايات المتحدة الأميركية تجاه تركيا، ص 100-102.

(2) بوتسخفيريا، اللجان الأميركية في تركيا، ص 171.

ولـم تتحقـق مخططات الامبريالية الأميركية بشـأن بلدان الشـرق الأوسـط وشـعوبها المتمثلـة فـي نتائـج عمـل لجنة كنـغ ـ كرايـن وهارفورد. ونمـت المعارضة فـي الكونغرس الأميركـي ضـد معاهـدة فرسـاي وبالتالـي ضـد مشـاركة الولايـات المتحـدة الأميركيـة فـي عصبـة الأمـم طفلـة الرئيـس ويلسـن المدللـة، وفـي 19 تشـرين الثاني/نوفمبـر عـام 1919، رفـض مجلـس الشـيوخ الأميركـي المصادقـة علـى معاهدة فرسـاي وبهـذا تم نـزع الأرضية القانونيـة مـن تحت مشـاركة الولايـات المتحـدة الأميركية فـي الصياغة القادمـة لمعاهدة الصلـح مـع تركيـا. وعلـى أيـة حـال لم يكن يجـري حتـى الحديث عـن انتداب أميـركا على تركيـا كلهـا وعلـى المضائـق. وفـي مؤتمـر الصلـح بباريس الـذي توقفـت الوفـود الأميركية عـن المشـاركة فـي عملـه منـذ أوائل كانـون الأول/ديسـمبر عـام 1919 عملياً لم يتـم النظر فـي مـواد لجنـة كنـغ ـ كرايـن وهارفـورد، التـي اسـتأثرت منـذ لحظـة وصولهـا باهتمـام تاريخـي صـرف. ولـم تأخـذ كلّ مـن بريطانيـا وفرنسـا أثنـاء الإعـداد للمعاهـدة التركيـة السـلمية الولايـات المتحـدة الأميركيـة بالحسـبان وعملتـا بصورةٍ مسـتقلة.

صحيـح أنـه ظلّـت قضية الانتـداب علـى أرمينيا على جـدول الأعمـال، وظلّت قائمة الأسـباب التـي آثـرت بموجبهـا فرنسـا وبريطاينـا إعطاءهـا لأميـركا. فـي حيـن أن الجانـب الأميركـي وقـف من مسـتقبل الحصـول على أرمينيا بشـكٍ متزايـد، ولو باهتمام. فقد أُشير فـي مذكـرة البعثـة الأميركية لعقـد الصلح بتاريـخ 26 تشـرين الثاني/نوفمبر عـام 1919 إلى صعوبة قضايا أرمينيا وكردسـتان، وجاء فيها أنه في حال فشـل فكرة الانتداب ينبغي فرض الوصاية على الأرمن والأكراد. لم تُعطَ أهمية كبيرة إذاً لكيفية إدارة هذه المقاطعات سواء أكانـت معـاً أم بصـورة مجـزأة، لكن الإشـراف عليها يجـب أن يكون فعالاً لتجنـب النزاعات

الداخليـة... إلـخ. وتسـاءل واضعـو المذكـرة «مـا إذا الولايـات المتحـدة الأميركية مسـتعدة للتعـاون مـع الـدول الكبـرى الأخرى في هـذه العمليـة»[1].

وهكـذا اعتـرف الأميركيـون، وللمـرة الأولـى، بـأن قضيـة أرمينيا هي قضية كردسـتان فـي آنٍ واحـدٍ، وأنـه توجـد قضيـة ـ كردية عامـة، وهذا صحيح مـن وجهة النظـر الجغرافية والتاريخيـة والديموغرافيـة بالنسـبة إلـى جزء كبير من أراضي شـرق الأناضـول. بيد أنَّ هذا الموقـف قـد عقّـد حـل القضيـة، وربمـا، كان سـبباً مـن أسـباب نمـو المعارضة فـي أميركا لمشـاريع قبـول الانتداب علـى أرمينيا.

ونوقشـت مسـألة قبـول الانتـداب الأميركـي علـى أرمينيـا (وعلى جزء من كردسـتان تركيـا عملياً) سـتة أشـهر أخـرى، وبعـد التصويـت الـذي ثبّـط عزم ويلسـن فـي الكونغرس وأبعـد الولايـات المتحـدة الأميركية عن المشـاركة في «نظام فرسـاي» على مسـتوى قيادة دول الحلفـاء وعلـى مسـتوى البيـت الأبيـض والكابيتـول. وقـد وجهـت دول الحلفـاء فـي مؤتمـر سـان ـ ريمـو بتاريـخ 15 نيسـان/أبريل عـام 1920 نـداءً رسـمياً إلـى الرئيس ويلسـن تقتـرح فيـه قبـول الانتـداب، كمـا كانت رسـالة خاصـة من ف. ويلسـن إلـى الكونغرس عن ذلـك (24 أيار/مايـو 1920)، وكانـت حملـة دعائيـة فـي الولايـات المتحـدة الأميركية نفسـها لتأييـد القضيـة الأرمنيـة المقترنـة بجهـود غيـر قليلـة مـن اللوبـي الأرمني فـي الكونغرس. ولكـن لـم تكـن هنـاك أية فـرص مؤاتية لنجاح هذا المشـروع كلـه، الأمر الـذي برهن عليه التصويـت الـذي جـرى فـي الأول مـن حزيران/يونيـو عـام 1920 فـي مجلـس الشـيوخ الذي اتخـذ قـراراً بالتخلـي عن الانتـداب علـى أرمينيا»[2].

---

(1) Howard, *The king - crane comission* , P. 282-283.

(2) انظر: بوتسخفيريا، المسألة التركية في مجلس الشيوخ الأميركي (نهاية عام 1919 - أواسط عام 1920)، موسكو، 1956؛ شبيلكوفا، السياسة الامبريالية للولايات المتحدة الأميركية تجاه تركيا، الفصل 3.

ولـم تلفـظ كلمـة «الأكـراد» و«كردسـتان» علانية خـلال جميع هذه الأحـداث، لكن القضيـة الكرديـة حضـرت مـع ذلـك، وكأن ذلـك تمّ بصـورة خفيـةٍ، وخصوصاً أثناء مناقشـة المسـائل الإقليميـة. وعلـى الرغـم مـن أن مشـروع «أرمينيـا الكبرى مـن البحر إلـى البحر» قـد تـرك جانبـاً بسـبب إلحـاح فرنسـا الشـديد فـي إعطائهـا كيليكيـة، فإنـه كمـا يبدومـن الخرائـط التـي عرضهـا الرئيس ويلسـن علـى مجلس الشـيوخ، كانت الأراضي التي يسـكنها الأكـراد (مقاطعـة بدليـس، ووان، والحدود الإيرانية ـ التركية وغيرهـا)[1] تدخل في الأراضي المقتطعـة مـن جنـوب أرمينيا، وفي حـال تحقق الانتـداب الأميركي علـى أرمينيا لن يصبح مصيـر الأرمـن وحدهـم خاضعـاً للولايـات المتحدة الأميركيـة، بل مصير عدد غيـر قليل من الأكـراد. وعلـى أيـة حال لـم يكتب للمشـروع النجـاح آنذاك.

وأدى فشـل سياسـة ويلسـن فـي المسـألة التركيـة، وخصوصـاً فـي مشـاريع فـرض الانتـداب الأميركـي علـى أرمينيـا إلـى إبعـاد أميـركا عـن أي شـكلٍ مـن أشـكال المشـاركة فـي حـل المسـألة الكرديـة. وانتقلـت المبـادرة فـي هـذه العملية (وفـي القضيـة الأرمنية المرتبطـة بهـا ارتباطـاً وثيقـاً على السـواء) نهائياً إلـى أيدي بريطانيا وفرنسـا اللتين شـرعتا فـي إعـداد سـريع لتقسـيم الامبراطورية العثمانية حسـب سـيناريو جديد، اختلف بشـكل ملحـوظٍ عـن ذلـك الـذي وضـع أثنـاء إقامـة الرئيـس الأميركي فـي باريس.

ثالثاً: المفاوضات الأنكلو ـ فرنسية

بعـد التوقيـع علـى معاهـدة الصلـح مـع ألمانيـا فـي 28 حزيران/يونيـو عـام 1919، ظلّـت التسـوية مـع تركيـا القضيـة الرئيسـة لـدول الحلفـاء الكبـرى فـي رصـد نتائـج الحـرب العالميـة الأولـى، وتبيّـن أن حلهـا كان عمـلاً أكثـر صعوبـةً

(1) Nassibian, *Britain and the Armenian Question* , P. 224.

من التوقيع على معاهدات مع حلفاء ألمانيا الآخرين مثل النمسا، والمجر، وبلغاريا. صحيح أن إبعاد أميركا قد أدى إلى تبسيط كبير للموقف حول «التركة العثمانية»، لكنه أثار في آنٍ واحدٍ عدداً من القضايا الجديدة التي كانت من بينها قضية كردستان، ولم تكن الأخيرة.

وعندما شرعت الشخصيات الحكومية في بريطانيا وفرنسا في التقسيم الفعلي لتركيا الآسيوية، أخذوا بالحسبان وبصورة تامة مصاعب هذه العملية التي لم تكن فقط وليدة ضرورة تلبية المطامع والمصالح المتبادلة (في الشرق الأوسط، في أوروبا وإلى مناطق أخرى من العالم القديم)، الأمر الذي كان واضحاً، وإلى حدٍ معين في ما مضى، ولكن كان نتيجة النقد السلبي الشديد المرتقب من جانب شعوب الامبراطورية العثمانية وغيرها من الدول الآسيوية والإسلامية، الأمر الذي لم يكن بوسع الامبرياليين رؤيته سابقاً، وكان نتيجة للخبرة التي اكتسبتها شعوب العالم الكولونيالي بعد ثورة أكتوبر العظمى، وما تلاها من أحداث وخصوصاً على ساحة الشرق الأوسط. ونعرف من مذكرات العقيد هاوز أن الوزير الإنكليزي لشؤون الهند إ. مونتيغيو قد حذّر «من الخطر المحدق إثر تقسيم الامبراطورية التركية، وقال مونتيغيو بأن معظم السكان المسلمين في الهند وفي الشرق هم في حالةٍ عصبية بسبب ذلك. ويرى هو شخصياً أنه إذا تمّ هذا التقسيم، فإن ذلك قد يُرغم بريطانيا العظمى على التخلي نهاية الأمر عن ممتلكاتها الآسيوية»[1].

وصوّر ونستون تشرشل، الذي شغل في ذلك الوقت منصب وزير الحربية وبألوان زاهية في مذكراته عن فترة ما بعد الحرب التنافر القومي في الامبراطورية التركية والانفجار الذي قد ينشأ نتيجة ذلك حال تدخّلٍ خارجي.

---

(1) أرشيف العقيد هاوز، الجزء 4، ص 363.

وكتب متحدثاً عن كراهية العرب لتركيا يقول: «إن سكان كردستان والشعب الأرمني المشتت في مختلف أرجاء الامبراطورية التركية كانا معاديين للأتراك أيضاً»، وأدلى برأيه حول لجنة كنغ ـ كراين على الشكل التالي: «... إن لجنة التفتيش المتجولة والمنهمكة في البحث عن الحقيقة، التي عليها تفقُّد جميع مستودعات البارود في الشرق الأوسط تحمل دفتر مذكرات بيد وسيجارة مستغلةً بيدٍ أخرى»[1]. بيد أن المخاوف من إمكانية تفجير مستودع البارود في الشرق الأوسط لم تقف حائلاً أمام الامبرياليين في تحقيق مطامعهم.

وهكذا بقي المشاركون في التقسيم القادم للأقاليم غير التركية من الامبراطورية العثمانية بريطانيا وفرنسا فقط. وكما هو معروف تشكل هذا القوام من المشاركين منذ أيام الحرب وكان له بالتحديد فرص مؤاتية لاحتلال الأراضي في المنطقة. وبهذا المعنى فإن السعي الحثيث لأن يصبح ليس مشاركاً له حقوقٌ كاملة فقط، بل مشاركاً رئيساً في التقسيم، بمقدار ما أدى انسحاب أميركا المشين من اللعبة إلى عدم تغيير شيء من الأمر. ولقد سار العمل الشاق في تعديل اتفاقية سايكس ـ بيكو الذي أخذت به الديبلوماسية الفرنسية والبريطانية بعد عقد الهدنة، في مجراه الطبيعي.

وفي كانون الأول/ديسمبر عام 1918 وفي أثناء زيارة كليمنصو للندن جرى بينه وبين وزير الخارجية البريطاني بلفور هذا الحديث فرداً على سؤال كليمنصو بشأن التعديل المرغوب فيه لاتفاقية سايكس ـ بيكو، أجاب بلفور بإيجاز «الموصل»، فأعقبه ردّ كليمنصو «أنتم تحصلون عليها وماذا بعد أيضاً؟».

وفي الأيام الأولى لم يكن واضحاً مدى التنازل الإقليمي الذي أقدمت

(1) تشرشل، الأزمة العالمية، ص 249.

عليه فرنسا لبريطانيا في ميسوبوتاميا، فقد جاء في مواد المناقشة أن المنطقة الإنكليزية يجب أن تمتد حتى «الموصل»، ولأية درجةٍ شمالها ـ فلا كلمة. ولم يكن ذلك مصادفة ذلك أن الأراضي الكردية كانت تقع إلى الشمال من الموصل بالذات، واعترف بلفور بأن الحلفاء لم يكونوا يعرفون منذ منتصف عام 1919 ما العمل مع اليهود والمارونيين والدروز والأكراد خلافاً للعرب[1]. وكانت الأوساط الفرنسية الاستعمارية ما زالت تأمل الحصول على كردستان الجنوبية والجنوبية الغربية. وحسب معلومات ضابط الاستخبارات البريطانية البارزة العقيد غ. كورنوليس الذي كان في تلك الآونة مساعداً لكبير الضباط السياسيين البريطانيين في مصر أن الرجل الفرنسي الكولونيالي فرانسوا جورج ـ بيكو طالب في حديثه مع الأمير فيصل «بسوريا الكبرى» بما فيها ديار بكر والموصل[2].

وخلال الانسحاب الفعلي للولايات المتحدة الأميركية من عملية التسوية السلمية نشطت في خريف عام 1919 المباحثات الفرنسية ـ الإنكليزية بصورة ملحوظة حول المعاهدة التركية السلمية. وبالضبط، منذ ذلك الحين، بات يدوي بوضوحٍ أكثر فأكثر الموضوع الكردي المتميز في المفاوضات، الأمر الذي كان مرتبطاً بصورة مباشرة بالانهيار المحتوم والعاجل لفكرة منح الانتداب للولايات المتحدة الأميركية على أرمينيا، وطرح سؤال ما الذي يجب فعله مع ما يسمى بأرمينيا التي كان الأكراد يؤلفون أكثرية سكانها وليس الأرمن أبداً. وطالب الفرنسيون بإلحاح أكثر فأكثر بالتعويض عن الموصل،

---

(1) Documents on British Foreign policy. 1919-1939 (DBFP). Ist series, Vol. IV. London, 1952, No: 242, pp. 340-344 and 346.

مذكرة بلفور حول سوريا، وفلسطين وميسوبوتاميا، 2 آب/أغسطس عام 1919.

(2) المصدر السابق، العدد 192، ص 279.

الذي وجدوه في جنوب شرق الأناضول، أي في كردستان الجنوبية ـ الغربية وفي كيليكية. وفي 13 أيلول/سبتمبر عام 1919 طالب كليمنصو رداً على المذكرة البريطانية «بالمساواة في استثمار نفط ميسوبوتاميا وكردستان»[1].

حاول لويد جورج في الأيام الأولى تجاهل المسألة النفطية التي طرحها الفرنسيون وبرر ضرورة إعادة النظر في اتفاقية سايكس ـ بيكو (وخصوصاً إعطاء الموصل لبريطانيا) ذلك أن الموصل تؤلف «جغرافياً واقتصادياً جزءاً من ميسوبوتاميا» وكذلك الدور الحاسم الذي لعبته بريطانيا في الحرب ضد تركيا (مليون و400 ألف جندي و750 مليون جنيه أسترليني) وميول العرب والصهاينة (كان يعني فلسطين)[2] الموالية للإنكليز، إلا أن كليمنصو لم يكن يرغب في إعطاء المكافأة الموعودة عبثاً. فقط طرح في مذكرته إلى لويد جورج بتاريخ 2 كانون الأول/ديسمبر عام 1919 برنامج مطامع فرنسا نحو المناطق غير التركية بما فيها المناطق الكردية في تركيا الآسيوية. وجاء فيها: «بما أن الأمر يتعلق بفرنسا فإنَّ إعطاء الموصل كتعويض أمر ضروري يلحّ عليه البرلمان الفرنسي والصناعة الفرنسية بالقدر نفسه، بإقامة المساواة التامة في استثمار المصادر النفطية في ميسوبوتاميا وكردستان. وتُعطى لهذه المسألة أهمية كبيرة نظراً لفقدان النفط تماماً في فرنسا وحاجة البلاد إليه...

وسيتم استكمال المسودة الحالية الأولى لأسس الاتفاقية حول المسائل المتعلقة بالامبراطورية التركية (إنشاء حكومة دولية محايدة من القسطنطينية والمضائق، وإبعاد تركيا إلى آسيا الصغرى والأناضول والاعتراف باستقلال

(1) المصدر السابق، العدد 314، ص 454؛ ديربي إلى إ. كيرزون، 10 تشرين الأول/أكتوبر عام 1919.

(2) المصدر السابق، العدد 334، ص 483. كيرزون إلى ديربي، 18 تشرين الأول/أكتوبر عام 1919.

أرمينيا ضمن الأطر التي حددها تاريخها والعدل والعقل، واتفاقية فعلية حول مسائل استقلال العرب والسوريين تحت الانتداب الفرنسي والإنكليزي) بتبادل الآراء حول مسألة القفقاس وكردستان وفارس التي لن يُوجد خلافات في الرأي حولها، وسيجري الحديث عن هذه البلدان فقط بقدر ما تمسها الاتفاقية الحالية»[1].

وأحاط وزير الخارجية بمختلف جوانب القضية الكردية (كيف كانت في نهاية السنة الأولى التي أعقبت الحرب)، ولقد تم إعارة اهتمام أقل بموقف الأكراد أنفسهم كعامل، كما يبدو، قليل الأهمية. وجرى فقط ذكر اقتراح شريف باشا في فرض الانتداب الإنكليزي على معظم كردستان وطلبه في حماية أعضاء النادي الكردي في اسطمبول من المضايقات الممكنة من جانب حكومة علي رضا باشا «الوطنية» الجديدة. وفي ما يتعلق بالأخير فقد جرى التأكيد على إحالة المسألة على المندوب السامي البريطاني في تركيا دي روبك للنظر فيها، وكانت الفكرة الأساسية لهذه الوثيقة هي أن القضية الكردية تتسم بأهمية مستقلة تماماً وكتب كراو أن الانتداب الأميركي على أرمينيا «هيهات أن يؤثر في مسألة كردستان»، باستثناء قضية تثبيت حدودها الشمالية، وأبلغ كراو بأن الأميركيين يوافقون على انفصال واضح للأراضي الكردية عن الأرمنية (أي يتخلون عملياً عن مشروع «أرمينيا الكبرى»)، لكنهم يخشون ألا يتم خرق الحدود المألوفة بينها في الشمال. وإن الشيء الأهم الذي أصرّ عليه كراو هو ضرورة مناقشة مسألة الانتداب على جزء كبير من كردستان مع الحلفاء وقبل انتهاء المفاوضات السلمية مع تركيا. وأشار إلى أنّ ما يجب أن يؤخذ في الاعتبار هو أن فرنسا، وإن وافقت على إعطاء الموصل

(1) لويد جورج، حقيقة مفاوضات الصلح، الجزء 2، ص 273-274.

لبريطانيا فإنها سوف تطالب بالانتداب على الأراضي الواقعة إلى الجنوب من حدود أرمينيا الجنوبية وإلى الغرب من الخط الممتد من منابع نهر الخابور رافد الدجلة وحتى الحدود الجنوبية لأرمينيا.

وقد كرس كراو قسماً خاصاً في المذكرة لكردستان الجنوبية، واستعرض فيها آراء ممثلي الدوائر الأنكلو ـ هندية التي لم تتبلور نهائياً بعد حول مستقبل هذه المنطقة، وقدمت وزارة شؤون الهند توصية إلى المندوب السامي في بغداد بإنشاء «مقاطعةٍ عربيةٍ في الموصل» متاخمة «لدويلات كردية ذات حكم ذاتي يديرها الزعماء الأكراد مع المستشارين البريطانيين السياسيين».

واتسم هذا المخطط بطابعٍ عابرٍ إلى عقد معاهدة صلح مع تركيا، ورأى مونتيغيو أن الحل النهائي للقضية الكردية يرتبط بعوامل عديدة، وبالدرجة الأولى بما سيكون عليه طابع الدولة الأرمنية المقبلة ونطاقاتها، بيد أنه مهما كان الأمر فإن غياب سياسةٍ واضحةٍ في المسألة الكردية يترك تأثيراً سيئاً في «الموقف المحلي» ويجب تقديم مقترحات ملموسة إلى مؤتمر الصلح.

وقف العقيد أ. ويلسون إلى جانب إخضاع الأراضي الكردية (يقصد بها الأراضي الكردية الجنوبية) لبريطانيا مباشرةً، الأمر الذي أثار النقد من مختلف الجهات. وكما اقترح الأدميرال كالتورب، أول مندوب سامٍ بريطاني في تركيا، فإن فرض التبعية التركية على كردستان الجنوبية لا يمكن تحقيقه كما لا يجوز ترك الأكراد «وشأنهم»، أي منحهم الاستقلال، إذ يستوجب ذلك التضحية بمصالح المسيحيين، والأهم هو أن «كردستان الحرة» ستكون «جارةً لا تحمد عقباها» «للدولة العراقية الجديدة» و«للمملكة الأرمنية الواقعة تحت الانتداب». وحسب رأي مونتيغيو أُخذ الموقف في كردستان إيران بالحسبان أيضاً، ذلك أن سلطة طهران على المناطق الكردية في ضعفٍ مستمرٍ، بينما يعد فقدان إيران لهذا المناطق ضربةً قوية لها، وليس لوحدها فقط، ذلك أن البلاد

نفسـها تصبـح تحـت الوصايـة البريطانيـة. وفي الختـام عبـر مونتيغيو مع ذلك عـن تأييده لمشـروع أ. ويلسـون «كحلٍ واقعـي وحيد»[1].

وعلـى العمـوم فـإن آراء كـراو هامـة للغايـة، فهـذه أول وثيقـةٍ صـادرةٍ عـن رجـل سياسـي مسـؤول فـي بريطانيـا العظمـى، حيـث تعطـى المسـألة الكرديـة قدرهـا وعلـى أكمـل وجـه كقضية دولية هامة ومسـتقلة تتطلب حـلاً عاجلاً (وبالطبـع لمصلحة بريطانيا فقـط)، وقـد تجلـت بوضـوحٍ تـام مطامـع بريطانيـا فـي السـيطرة بمفردها على كردسـتان الجنوبيـة والشـرقية، وإلـى جانب ذلـك فإن مذكرة كـراو تعكس البلبلة الكبيـرة في أذهان رجـالات الدولـة فـي بريطانيـا بخصـوص المسـألة الكرديـة؛ فلقـد غـاب الاتفاق فـي الرأي والتصـورات الواضحـة حـول الأشـكال المقبلـة للنظـام الكولونيالي فـي كردسـتان الجنوبية والتركيـب الحكومـي ـ السياسـي لأجزائهـا الباقية، بيـد أن الدبلوماسـية البريطانية بالذات ـ وعلـى أيـة حـال ـ هـي التـي أعطت في عـام 1919م إشـارة البـدء بطرح المسـألة الكردية المسـتقلة مـن وجهة نظـر دولية.

وبحثت المسـألة الكردية بصورةٍ مباشـرة في اللقاء الذي جرى في لندن بين وزارتي الخارجية البريطانية والفرنسـية في 23 كانون الأول/ديسـمبر 1919، وبادرت فرنسا إلى ذلك، حيث جـاء في المذكرة الفرنسـية التي وضعها رئيس القسـم السياسـي والتجاري في وزارة الخارجية الفرنسية بيرتيلو عن استحالة انضمام كردستان إلى أرمينيا أي إنه اعترف بالوجود المسـتقل للمسـألة الكرديـة وبمعزل عن المسـألة الأرمنيـة، وتحددت كردسـتان الجغرافية ضمـن ولايتـي ديـار بكـر وجنـوب ولايـة وان فقط، أمـا الأكراد فلـم يتم تسـميتهم «بقطاع الطـرق فقـط»، وإنمـا «بالجبلييــن المحاربيـن» أمثـال الأفغـان والمراكشـيين فــي الريف

(1) DRFP., Vol. IV, pp. 813-815.

ـ وبهذا كان، وكأنه، اعتراف بشرعية الحركة الكردية القومية ولو باستخدام العبارات الكولونيالية المنمقة، وأصرّت المذكرة على الاحتفاظ بمناطق النفوذ البريطاني والفرنسي التي أقرتها اتفاقية سايكس ـ بيكو عام 1916، ولكن مع إجراء تعديلات فيها. وجاء فيها حول ضرورة إقامة «كيان فيدرالي تحت إشراف أوروبي» في كردستان، الذي ستتحدد وظائفه الاقتصادية والسياسية في المستقبل، كما جرى التأكيد أنه يجب إبقاء سيادة السلطان التركي على كردستان «نظرياً»، وخصوصاً لوجود «التركمان»[1]، وتأجيل تقرير مصير كردستان النهائي لغاية تبيان النظام الحقوقي للدول الحدودية المجاورة ـ وفي هذه الحالة ـ أرمينيا وولاية الموصل[2].

وهكذا عندما اعترف الفرنسيون بضرورة إجراء بحث مستقل للمسألة الكردية، فإنهم لم يقوموا بصياغة أية وجهة نظرٍ واضحةٍ وواقعية منها، وما زالت خطتهم ترمي إلى القيام بمحاولة الحفاظ على تلك البنود المناسبة لفرنسا من اتفاقية سايكس ـ بيكو التي كان من الممكن الحفاظ عليها وإقرار حق الفرنسيين ولو في إشراف اقتصادي وسياسي جزئي على كردستان.

وكان موقف الجانب البريطاني الذي عبر عنه اللورد كيرزون أكثر وضوحاً وثقةً، فقد أعلن أن الشك يساوره في «حسن تقدير حتى قيام سيادة اسمية للسلطان في كردستان» كما لا تروقه فكرة تقسيم كردستان إلى مناطق إشراف، ذلك أنها تثير استياء الأكراد. وقد اقترح كيرزون المبادئ التالية لحل المسألة الكردية:

---

(1) التركمان ـ هم من سكان شمال ميسوبوتاميا الناطقين بالتركية، ويختلفون من الناحية الأثنوغرافية عن أتراك آسيا الصغرى وعن التركمان في إيران وآسيا الوسطى، وغالباً ما يجري الخلط بين هذه الأجناس.

(2) المصدر السابق، العدد 634، ص 969-970.

1 - لا انتداب إنكليزياً ولا إنكليزياً ـ فرنسياً مشتركاً (باستثناء عدد من مناطق كردستان الجنوبية).

2 - ترفض السيطرة التركية على كردستان حتى وإن كانت اسمية.

3 - بوسع الأكراد عقد اتفاقيات مع الآشوريين والأرمن، لا يمكن أن تعتبر المسألة الكردية منفصلة عن قضية تشكيل الدولة الأرمنية.

4 - يجب أن يترك الأكراد ليقرروا بأنفسهم ما إذا كانوا يشكلون دولة واحدةً أو «عدداً من المناطق المتحدة وبحرية» (a number of small loosely knit areas) ويُبيِّن الوقت وعدم تدخل الأتراك «ما إذا كان الأكراد قادرين على ذلك».

5 - يجب منح الأكراد إذا أمكن، الضمان ضد اعتداء الأتراك، ولكن من المرغوب فيه «اسمياً» عدم إرسال المستشارين الإنكليز أو الفرنسيين إليهم.

6 - يعتبر الجانبان الإنكليزي والفرنسي «أن من الضروري تجنّب خلق مشاكل في مناطق الحدود مشابهة لما تواجِه بريطانيا في الهند».

كانت خطة الإنكليز واضحة في تثبيت أقدامهم في كردستان الجنوبية وعدم إعطاء الفرنسيين أسباباً «شرعية» للتدخل في كردستان الجنوبية ـ الغربية، كما ظهرت مسودة مشروع تشكيل دولة كردية أو عدة دويلات تعيّن عليها القيام بدور حاجز منيع الحماية الممتلكات البريطانية في الشرق الأدنى (العراق وإيران). وعلى أية حال لم يجازف كيرزون في المرحلة الأولى من بحث المسألة الكردية بالإسراع في المفاوضات حول كردستان وتوضيح كل شيء بصورةٍ نهائية، فقد، اتفق مع بيرتيلو على ترك المسألة في حالتها الراهنة والعودة إليها ثانية بعد بحث مشكلة الموصل وغيرها من مشاكل البلدان

العربيـة[1]. بيـد أن هـذا التأجيـل كانت تمليـه اعتبـارات التكتيك الديبلوماسـي فقط، وفي تلك الأثناء خُصص لكردسـتان ولأرمينيا بعد الانسـحاب الأميركي الفعلي من سـاحة الشـرق الأوسـط مـكان هـام للغاية في المخططات التوسـعية للأوسـاط البريطانيـة الحاكمة .وكما يتضـح مـن مذكـرة الأركان العامـة البريطانيـة (كانون الأول/ديسـمبر عـام 1919) فإنه لأجل تنفيـذ مهمـات بريطانيـا العسـكرية في منطقـة البحر الأسـود (أي للقيام بحمـلاتٍ جديدة معاديـة للسـوفيات) تمّ النظر فـي الإجراءات السياسـية التالية:

«1 – تشكيل أرمينيا الكبرى التي تضم كيليكية وجمهورية يريفان.

2 – تشكيل كردستان المستقلة»[2].

ومما يثير الفضول أن المؤسسـة العسـكرية الإنكليزية لم تكن تطمع في كردسـتان وأرمينيـا الغربيـة والشـرقية فقـط، بـل فـي كيليكيـة التـي وعـدت بهـا فرنسـا، بـلا شـك. وقامـت القـوات الفرنسـية بالعمليـات فيهـا وبهذا الشـكل كانـوا يتصورون الوفـاء للحليف فـي لنـدن. ولكـن، بالطبـع، لـم يكـن يسـيراً تنفيـذ هـذه المخططـات العدوانية الواسـعة، ومـع ذلـك كان القـول الفصـل للقيـادة السياسـية التـي لم يكن لهـا أن تتجاهـل، وبلا حياء موقـف باريـس من حـل المسـألة التركية.

وفـي كانـون الثاني/ينايـر عـام 1920 بـرزت المسـألة الكرديـة مـن جديـد فـي المباحثـات الأنكلـو ـ فرنسـية حـول المعاهـدة التركيـة السـلمية، فقـد اقتـرح فـي رسـالة بيرتيلـو إلـى الديبلوماسـي الإنكليـزي ر. وانسـيتارت بتاريـخ 11 كانـون الثاني/ينايـر 1920م تشـكيل «جمهوريـة أرمينيـا مسـتقلة تحـت حمايـة عصبـة الأمـم التامـة يحدّهـا مـن الجنـوب المنطقـة الفرنسـية وكردسـتان» شـريطة حمايـة الأرمـن مـن «السـكان التتـار والأكـراد» (أو كمـا جـاء فـي مـكان آخـرٍ مـن الرسـالة

---

(1) المصدر السابق، ص 966-967.

(2) تشرشل، الأزمة العالمية، ص 254.

عن «السكان الأكراد ـ والأتراك النشطاء»[1]، فكما يبدو لم يتخلوا في باريس عن فكرة احتلال جنوب ـ شرق الأناضول، بينما اعتبروا كردستان امتداداً جغرافياً فقط. بل إن بيرتيلو ـ على ما يظهر ـ كان لديه تصور غامض للغاية عن الوضع العرقي في المنطقة الأرمنية ـ الكردية. وكان الإنكليز أكثر دقةً لكنهم لم يخوضوا بدورهم في تفاصيل المسألة الكردية. وقد رُسمت في مشروع مونتيغيو حدود أرمينيا المستقلة تحت حماية عصبة الأمم وهي: جمهورية أرمينيا القائمة زائد الجزء الشرقي من ولاية أرضروم، ووادي موش ومقاطعة بدليس، ومنطقة بحيرة وان وحتى الحدود الإيرانية. أما حدود أرمينيا مع جورجيا وأذربيجان وتركيا والمنطقة الفرنسية وكردستان فسوف يتم وضعها من قبل لجنةٍ من الحلفاء في ما بعد، كما كانت وزارة الخارجية موافقة على هذا المشروع[2].

ومما يسترعي الانتباه أنه لم ترد كلمة واحدة في هذه المفاوضات السرية عن المصالح الأميركية في أرمينيا وكردستان ولا عن الانتداب الأميركي على أرمينيا الذي كان وارداً في جدول الأعمال، وهذا أمر طبيعي، ذلك أنهم في مثل هذه المفاوضات يعكفون على العمل وليس على الدعاية ولا يناقشون المشاكل التي لا وجود لها.

كما كان هكذا في مؤتمر لندن لرؤساء حكومات كلٍ من بريطانيا وفرنسا وإيطاليا واليابان ووزراء خارجيتها (من 10 شباط/فبراير ولغاية 10 آذار/مارس عام 1920) الذي تمّ الاتفاق فيه على الشروط الأساسية لمعاهدة الصلح

---

(1) DBFP., Vol. IV. No 658, pp. 1024-1025.
من وانسيتارت إلى كيرزون، 2 كانون الثاني/يناير عام 1920.

(2) المصدر السابق، العدد 665، ص 1041، 1042. رسالة فوربس أدم من باريس إلى بيبس (مساعد سكرتير وزارة الخارجية)، 19 كانون الثاني/يناير عام 1920.

مع تركيا. وأعلن كيرزون في الاجتماع المنعقد بتاريخ 14 شباط/فبراير البنود الأساسية المعروفة لمعاهدة الصلح مع تركيا المقبولة لدى الحكومة البريطانية بما فيها استقلال أرمينيا وفصل الأراضي غير التركية عن تركيا وهي «سوريا، ميسوبوتاميا، وفلسطين وغيرها» وحماية الأقليات المسيحية. وجرى إغفال مسألة مصير كردستان[1]، وكان من الممكن الظن فقط بأن الإنكليز وضعوا كردستان ضمن ترتيب «غيرها». ولم يَرق الفرنسيين مثل هذا التحفظ الواضح وكانوا يخشون (وكان لذلك أسبابه) من أنّ لدى حليفهم البريطاني فكرة خفية ما بهذا الشأن.

وحاول بيرتيلو في اجتماع 17 شباط/فبراير معرفة مخططات الإنكليز الحقيقية، وأعلن أن مسألة ميسوبوتاميا ترتبط بتثبيت حدودها الشمالية وسأل بصراحة: «هل ستبقى كردستان إقليماً تركياً؟ أم ستصبح تحت انتداب دولة كبرى أو دولتين؟»[2].

وآثر الإنكليز التملص من إعطاء جواب محدد، وقال لويد جورج بأن مشكلة كردستان «صعبة». وحصل الفرنسيون على حق الانتداب على كيليكية، بيد أنّه كان من «الحكمة» حل المسألة بطريقة أخرى. ومن جانبه طرح رئيس الوزراء البريطاني سؤالاً دون إعطاء جوابٍ عنه «ما إذا كانت ستنضم إلى الامبراطورية التركية أم تبقى مستقلة مثل أذربيجان؟»، وبقي أمام بيرتيلو الإقرار فقط بأن «إقامة كردستان تبقى مسألة مفتوحة». وطلب من كيرزون إدخال اقتراح محدد إلى المسألة المطروحة للنقاش[3].

وعلى هذا النحو تهرّب الإنكليز من الردّ المباشر، الأمر الذي أثار شكوكاً

(1) المصدر السابق، 1958، العدد 6، ص 43.

(2) المصدر السابق، العدد 12، ص 103.

(3) المصدر السابق، ص 106، 108.

مؤكدة لدى الفرنسيين. وطرحت المسألة الكردية ثانية في اجتماع السادس والعشرين من شباط/فبراير. وأعلن كيرزون محاولاً «تسوية المسألة الصعبة بهدوء» أن الفرنسيين والطليان اتفقوا على عدم نيل امتياز ضد رغبة بريطانيا في كردستان إلى الشرق من نهر دجلة وخارج «المنطقة الزرقاء» العائدة إلى فرنسا حسب اتفاقية سايكس ـ بيكو. ويكفي إلقاء نظرة على الخارطة لإدراك مدى خطة كيرزون، حيث رغب في إعادة النظر في اتفاقية سايكس ـ بيكو جزئياً، وأخذ جزءٍ من «منطقة أ» الفرنسية التي كانت لها فيها مكاسب اقتصادية وسياسية. وبعبارةٍ أخرى تقدم الإنكليز بمطامع (كانت اقتصادية في بادئ الأمر) في قطعة من الأرض لا يستهان بها من كردستان العراق وكردستان تركيا، ولكن بما أن التربة لم تكن جاهزةً بعد ذلك، لم يسارعوا إلى تحديد مستقبل كردستان السياسي.

إلا أنّ عدم الوضوح هذا لم ينل موافقة الفرنسيين الذين لم يثقوا بحليفهم الإنكليزي وسارعوا إلى تأمين ضمانات دولية ـ قانونية للحصول ولو على جزء من الحصة الموعودة من «التركة العثمانية»، كما أن فرض الهيمنة البريطانية الممكنة على الأراضي الكردية قد جعل هذه المكاسب قليلة الاحتمال. ولهذا السبب سأل السفير الفرنسي في لندن بول كامبون، بصراحة، كيرزون في ما إذا كانت ستدرج مسألة استقلال كردستان في المؤتمر.

إلا أن كيرزون انتحى كعادته جانباً مؤكداً أن هذه المسألة لم تدرج بهذا الشكل، وقال بأنّ لويد جورج يعتزم الإعلان في مجلس الشيوخ فصل جميع «الأجناس» غير التركية عن الامبراطورية العثمانية أي «العرب والأرمن والسوريين(!) والأكراد، ذلك أن الأخيرين ليسوا أتراكاً بكل تأكيد». وعلّق بيرتيلو على ذلك بأن مشكلة كردستان واقع جديد لم يَرد في اتفاقية سايكس ـ بيكو، أضف إلى ذلك أنها غنية بالثروات المعدنية. وبعد أن عرّض

كيـرزون للشـك حقـوق فرنسـا الاسـتثنائية فـي «منطقـة أ» أكـد أن بريطانيـا «لا تملـك أي شـيء فـي كردسـتان»، وأنـه يهتم بها فقـط لكونها متاخمـة لبلاد تقع تحت حكـم الإنكليز. ووافـق بيرتيلـو مـع محدّثـه علـى أن «كردسـتان تكتسـب أهميـة كبيـرةً وخاصـةً» بسـبب وضعهـا الجغرافـي، لكنه كان يعنـي «أرمينيا والمنطقة الآشوريـة ـ الكلدانية»[1]. ولم يتخذ بعـد هـذا اللقـاء أي قرار حـول المسـألة الكردية[2].

وبالتالـي أضحى مصير كردسـتـان حجر عثـرة فـي المفاوضـات الأنكلـو ـ فرنسية حـول المعاهـدة التركيـة السـلمية، وقـد انطلـق الجانبـان مـن نزعـاتٍ متناقضـة مدركيـن أهميـة الإشـراف علـى الأراضـي التـي يسـكنها الأكـراد لتثبيـت مواقعهـم الاسـتعمارية في الشـرق الأوسـط. فقـد كانـت هنـا عقدة هامـة للمصالـح الاقتصاديـة والسياسـية مربوطة. وقـال كيـرزون فـي 28 شـباط/فبراير عـام 1920 بأن الإنكليـز «بعد أن حصلـوا على الموصل لـم يطمحـوا إلـى النفـط فقـط، بـل كانـوا مسـتعدين فـي الوقـت ذاتـه لأخـذ الالتزامـات الضروريـة علـى عاتقهـم لحمايـة السـكان المحلييـن مـن كل اعتـداء خارجـي»[3]، وكان ينبغـي الإضافـة أن الإنكليـز عزمـوا على بسـط دائـرة التزامـات مماثلة بعيداً خـارج حدود ولايـة الموصل.

ومـع ذلـك كان ينبغـي حـل المسـألة الكرديـة، وإلا تعثـرت قضيـة التسـوية

---

(1) المصدر السابق، العدد 29، ص 256–258.

لم تكن مثل هذه البلاد موجودة على الطبيعة، بل كانت طوائف مسيحية من الكلدان مبعثرة في شمال إيران.

(2) حسب ما أكّده جورج داروين لم يتقرر في مؤتمر لندن هذا تشكيل دولة مستقلة في أرمينيا فقط، وإنما في كردستان أيضاً.

لا يطابق الواقع. (G. Darwin, *Britain, Egypt and the middle East*, P. 178).

(3) لويد جورج، حقيقة مفاوضات الصلح، الجزء 2، ص 413.

السلمية التركية كلها، وقد تؤدي المماطلة المقبلة إلى إلحاق ضرر واضح بمصالح بريطانيا وفرنسا ودول الائتلاف المعنية الأخرى. وقد غدا واقعاً، أكثر فأكثر، ازدياد دور العوامل التي لم تكن لمصلحة الامبرياليين مثل النهوض المتنامي لحركة التحرر الوطني في الشرق الأوسط كله، وفشل جميع الحملات المعادية للسوفيات (ففي ربيع عام 1920 بقي الأمل معقوداً فقط على فرانكل والبولونيين البيض والقوميين المعادين للثورة في ما وراء القفقاس وفي آسيا الوسطى). ولهذا السبب كان ينبغي الإسراع في عملية تقسيم تركيا...

رابعاً: مؤتمر سان ريمو

تمّ في مطلع آذار/مارس عام 1920 وضع قرار المجلس الأعلى لدول الحلفاء الذي جرى النظر فيه إلى جانب تشكيل أرمينيا المستقلة «الاعتراف المحتمل بكردستان المستقلة[1]. وقد جرى الاتفاق على مشروع معاهدة الصلح مع تركيا بخطوطه العريضة في مؤتمر دول الحلفاء في سان ريمو (18-26 نيسان/أبريل عام 1918).

وجاء في مشروع ردّ الحلفاء على مذكرة الرئيس ويلسن بتاريخ 24 آذار/مارس عام 1920 أنه يجب «تثبيت حدود تركيا الجنوبية مع عدم الأخذ بالحسبان العوامل العرقية فقط، بل الاقتصادية والجغرافية أيضاً»[2]، الأمر الذي كان من الممكن إدراكه كرغبةٍ، خصوصاً، في سلخ كردستان الجنوبية على الأقل من تركيا. وهكذا بدأ الاجتماع العام الأول للمؤتمر في 19 نيسان

(1) أرشيف سياسة روسيا الخارجية قسم «أرشيف الهند الوطني»، كيرزون إلى دي روبك 6 آذار/مارس عام 1920.

(2) DBFP. Ist series. Vol. VIII. London, 1958. No 4, P. 32.

/أبريـل، ونوقشـت فـي اليـوم ذاتـه باقتـراح مـن لويـد جـورج مشـكلة كردسـتان بصـورة مسـهبة.

وكان كيـرزون أول مـن قـدم تحليـلاً شـاملاً لهـا، إذ قـال إنهـا مسـألة صعبـة، ذلك أن كردسـتان الجنوبيـة كجـزء مـن الامبراطوريـة العثمانيـة تقطنهـا عشـائر محاربـة تناصـب الجيـران والحكومـة التركيـة العـداء. كمـا أن القضيـة تمـسّ الـدول الأوروبيـة الكبـرى طالمـا أن كردسـتان تقـع بجـوار أرمينيـا، وفـي الوقـت ذاتـه «يرتبط مسـتقبلها بالنسـاطرة والكلدانييـن المسـيحيين[1]، وتؤلـف كردسـتان جزءاً مـن ولاية الموصل التـي من المرغوب فيـه وضعهـا تحـت انتـداب بريطانيـا العظمى».

وقـد تكـون أشـكال مختلفـة لحـل المسـألة الكرديـة، وأحدهـا هـو وضـع جـزءٍ مـن البـلاد تحـت حمايـة بريطانيا وفرنسـا، وإذا لم يـؤدِّ ذلك إلى نتيجة فينبغي فصل كردسـتان عـن تركيـا وجعلهـا ذات حكـم ذاتـي. إلا أن كيـرزون يتكهـن هنـا بوجـود مصاعـب كبيرة، والرئيسـة منهـا تكمـن فـي الأكـراد أنفسـهم الذيـن لا تبـدو نيّاتهـم واضحـة مـا إذا كانـوا يحققـون «الاسـتقرار» لكـي يتمكنوا من تأسـيس «دولة ذات حكم ذاتي». فهو لا يسـتطيع أن يـرى بيـن صفـوف الأكراد شـخصية تمثـل مصالحهـم قاطبة، «فـكل كردي يمثـل قبيلته فقـط»، كمـا لا يمكـن الاعتـراف بشـريف باشـا كممثـلٍ لكردسـتان. والأكـراد يدركـون أنـه ليـس بوسـعهم البقـاء دون تأييـد الـدول الكبـرى «فهـم يقبلون عـن طيب خاطـر الحماية البريطانيـة، كمـا يقبلـون الحماية الفرنسـية دون شـك. أما إذا بدا الاسـتقلال صعب المنال، ولا توافـق بريطانيـا وفرنسـا علـى فـرض حمايتهما، فمن الأفضـل ترك الأكـراد تحت الحكم التركـي الذي «اعتـادوه» .

---

(1) يبدو بوضوح أن الحرف «أو» قد جاء في غير محله وبوضوح، ذلك أن النساطرة والكلدان ينتمون إلى مجموعات دينية مختلفة، مع أن الأخيرين هم أيضاً آشوريون.

ثـم تنـاول كيـرزون قضايـا كردسـتان الجنوبيـة الواقعـة ضمـن نطـاق المصالـح البريطانيـة. وإذا لـم يتـم الإعـلان مـع ذلك عـن اسـتقلال كردسـتان، عندئذٍ يجب السـماح لسـكان ولايـة الموصل بحل المسـألة: إمّا بالبقاء تحت الإشـراف البريطانـي وإما بالانضمام إليهـا. والشـكل الأخيـر يكـون أكثـر احتمـالاً ذلـك أنـه ليـس عملياً تقسـيم ولايـة الموصل. وعلـى أيـة حـال، من العسـير حلّ هذه المسـألة فـي المعاهدة السـلمية. وأشـار كيرزون فـي الختـام إلـى ضـرورة عــودة الآشـوريين ـ النسـاطرة في معسـكر بعقوبة إلـى ديارهم.

وأيـد الممثـل الفرنسـي بيرتيلـو فـي هـذا الاجتمـاع تأجيـل المسـألة الكرديـة، وقـد أشـار رئيـس الوزراء الفرنسـي ووزير خارجيتهـا أ. ميليـران[1] إلى أن كيرزون ـ حسـب رأيه ـ يقـف إلـى جانـب تـرك الأكـراد في ولايـة الموصـل تحت الانتـداب الإنكليـزي[2].

ومـا جـاء فـي كلمـةٍ كيـرزون يتميّـز بـه نهـج السياسـيين الغربييـن آنـذاك إزاء المسـألة الكرديـة وممـا يلفـت النظـر المعرفـة السـيئة بالأوضـاع المحليـة (ولا سـيما بالنسـبة إلـى كيـرزون الـذي ذاع صيتـه كخبيـر رائـع بشـؤون الشـرق الأوسـط، وهـذا مـا لا يغفـر لـه)، وغيـاب أيـة خطـة واضحـة فـي طـرح المسـألة وطرائـق حلهـا، وقصـارى القـول إن مـا ورد كان عرضـاً مختلطـاً ومتناقضـاً، إذ يحـسّ المـرء أن المسـألة الكرديـة جديـدة علـى الديبلوماسـية الأوروبيـة. وعلـى الرغـم مـن ذلـك

(1) الذي حل محل كليمنصو في كانون الثاني/يناير عام 1920 بعد فشل هذا الأخير في انتخابات الرئاسة وقد ساعد على ذلك ـ كما لاحظ لويد جورج بحق ـ استياء الأوساط المصرفية الفرنسية منه بسبب تنازله عن الموصل ونفطه (لويد جورج، حقيقة مفاوضات الصلح، الجزء 2، ص 274).

(2) DBFP., Vol. VIII., No 5, P. 43-44.

مذكّرات السكرتير البريطاني عن اجتماع المجلس الأعلى لدول الائتلاف في 19 نيسان/أبريل عام 1920.

كلـه كان كيـرزون يعلـم مـا يريـد، أما فهو فقـد أراد: أولاً: فصل كردسـتان عـن تركيا بصورة دائمـة، وتحويلهـا إلـى ميـدان للتأثير الكولونيالي المباشـر؛ ثانياً: عدم السـماح للفرنسـيين بالسـيطرة وحدهـم علـى كردسـتان تركيـا؛ وثالثـاً: ترسـيخ الأقـدام ـ وحسـب الإمكانيـة المتاحـة فـي كردسـتان الجنوبيـة ـ أو علـى الأقـل تحويلهـا إلـى حاجـز أمنـي للممتلـكات البريطانيـة فـي العـراق وفـي الخليـج. وقـد كانـت «كردسـتان المسـتقلة» أحـد الأشـكال الممكنـة التـي تناسـب هـذه الأهـداف، وذلـك تـارةً علـى شـكل دولـة موحّـدة (مـن دون كردسـتان إيـران الشـرقية) وتـارة أخرى على شـكل إمارات كردية شـبه مسـتقلة ومنفصلة. وفـي هـذه الأثنـاء لـم يجرِ الحديـث بالطبع عن الاسـتقلال الحقيقـي (ليس عبثاً اسـتخدام المصطلـح الضبابـي «للحكـم الذاتـي») بـل عـن هـذا الشـكل أو ذاك مـن أشـكال حمايـة الـدول الغربيـة الكبرى.

وكان موقـف الأوسـاط الفرنسـية الحاكمـة مـن الأكـراد مشـابهاً مـن حيـث المبـدأ، أي اسـتعمارياً محضـاً، بيـد أنهـا نظـرت إلـى القضيـة الكرديـة الناشـئة مـن وجهـة نظـر مصالحهـا التـي كانـت على نقيضٍ مـن المصالح البريطانيـة في نواحٍ كثيرة. ففي كردسـتان الجنوبيـة التـي فقدتهـا أرادت أن توفّـر لنفسـها حصـةً مـن نفـط الموصل. وفي كردسـتان الغربيـة والشـمالية أرادت ـ طالمـا لـن تتمكـن قريبـاً مـن ترسـيخ أقدامها فيهمـا ـ أن ترى منطقـةً واسـعةً متاخمـة لمسـتعمراتها تطمـع فيها وتحمي بأمـان الممتلـكات الكولونيالية فـي كيليكيـة وسـوريا ولبنـان. ولـم توافـق هـذه الأوسـاط علـى السـيطرة التركيـة ولا على الإشـراف الإنكليـزي المنفـرد علـى هـذا الجـزء من كردسـتان.

وفـي النتيجـة وعلـى الرغـم مـن تعـارض المصالـح الاسـتعمارية فـي منطقـة كردسـتان كانـت ثمـة نقـاط التقـاء مشـتركة بيـن بريطانيـا وفرنسـا. وتـم وضـع برنامـجٍ

سياسيّ وجد فيه الديبلوماسيون الإنكليز والفرنسيون ـ كما تراءى لهم ـ حلاً مقبولاً للمسألة الكردية. والكلام يجري عن تشكيل دولة حاجز على أراضي كردستان تركيا إما على أسس حكم ذاتي واسع وإما استقلال شكلي يكون تحت إشراف هذه الدول الكبرى من النواحي العسكرية والسياسية والاقتصادية.

وأعدّ الإنكليز في مؤتمر سان ريمو، دون مشقة تذكر، مشروع مواد المعاهدة التركية السلمية المتعلقة بكردستان، التي احتوت على ما يلي:

1 - سوف تعمل لجنة مؤلفة من ممثلي بريطانيا وفرنسا وإيطاليا في اسطمبول، عليها بعد ستة أشهر من سريان مفعول المعاهدة التركية السلمية وضع مخطط «للإدارات الذاتية المحلية» للأراضي الواقعة إلى الشرق من نهر الفرات وفي الجنوب من حدود أرمينيا الجنوبية التي يسكنها الأكراد، ويجب أن يستدرك المخطط حماية الآشوريين ـ الكلدان وغيرهم من الأقليات العرقية والدينية في الأراضي المشار إليها، كما سيتم تشكيل لجنة من ممثلي بريطانيا وفرنسا وإيران والأكراد «للإصلاحات» على الحدود التركية وخصوصاً على الحدود التركية ـ الفارسية.

2 - تتعهد الحكومة التركية قبول توصيات اللجنة خلال ثلاثة أشهر بعد عرضها عليها.

3 - إذا توجه «الشعب الكردي» في الأراضي المشار إليها بعد عام من سريان مفعول المعاهدة التركية السلمية، إلى مجلس عصبة الأمم، يطلب باسم الأكثرية الاستقلال عن تركيا وإذا قرر المجلس أن هذا الشعب «كفء لهذا الاستقلال» ويوصي به، فإن تركيا تتعهد تنفيذ هذه التوصية بعد أن تتنازل عن جميع حقوقها في هذه الأراضي. ويجري الاتفاق على التفاصيل بصورة مستقلة بين تركيا ورؤساء الدول الكبرى الموقعين على المعاهدة.

4 - وفي مثل هذه الحالة لن تعارض دول الحلفاء الكبرى انضمام الأكراد القاطنين في ولاية الموصل إلى «الدولة الكردية المستقلة»[1].

وجرى النظر في هذا المشروع مرتين في اجتماعات المؤتمر ولم يؤدِّ إلى خلافاتٍ كبيرة في الرأي إلا أنه نشأت مع ذلك بعض الخلافات؛ فقد عبر بيرتيلو في اجتماع الحادي والعشرين من نيسان/أبريل عن خشيته من حدود كردستان الواقعة إلى الشرق من الفرات كي لا تؤدي إلى إلحاق ضرر بمصالح فرنسا الاقتصادية. وقد اتخذ القرارين التاليين: 1 - قبول بالمشروع البريطاني ولكن شريطة عدم السماح بوضع قيود على حقوق فرنسا الاقتصادية المكفولة حسب الاتفاقية الثلاثية الموقعة في سان ريمو في آنٍ واحد بين فرنسا وبريطانيا وإيطاليا[2].

2 - إذا لم يتوصل أعضاء «اللجنة الكردية» إلى اتفاق حول مسألة من المسائل فإنها سوف تعرض على رؤساء حكومات الدولة المعنية للنظر فيها.

وجرى في اجتماع 23 نيسان/أبريل نِقاشٌ حادٌّ حول مصالح فرنسا وبريطانيا الاقتصادية في كردستان الجنوبية، وكان الفرنسيون (بيرتيلو) في حالة عصبية بسبب انتقاصٍ محتمل من حقوقهم في اللجان والتجارة وغيرها في تلك المناطق من كردستان الجنوبية التي ستعود إلى بريطانيا أو ستنضم إلى الدولة الكردية المقبلة. وحاول كيرزون تهدئة مشاعرهم مؤكداً لهم أن بريطانيا معنية فقط بمقاطعة السليمانية «كجزء متكامل من ولاية الموصل»، أما الجزء الباقي من كردستان فيقع خارج «الأولوية الاقتصادية» لبريطانيا. وأضاف لويد جورج أن بريطانيا «لا تأخذ على عاتقها مسؤولية الحفاظ على النظام في هذا الجزء الرئيس من كردستان». وسأل بيرتيلو فيما إذا كان ذلك

---

(1) المصدر السابق، ص 44-45.

(2) المصدر السابق، العدد 8، ص 77.

يعني حصر الدعاوى البريطانية في الجزء الشمالي من ولاية الموصل، فأجاب كيرزون: «نعم». ورأى وانسيتارت ضرورة توضيح أن المشروع البريطاني حول المسألة الكردية يحتوي على البديل: إما الحكم الذاتي لكردستان، وإما استقلالها الممكن»[1] على أن يكون هذا بشكل دقيق.

كما تم التصديق في هذا الاجتماع على المشروع الآنف الذكر للاتفاقية الثلاثية بين فرنسا وبريطانيا وإيطاليا وتضمن تعهداً بخصوص الاعتراف «باستقلال كردستان الفوري أو الممكن في ظل ظروف معينة، وتجنب النزاع بين الدول الكبرى. وجرى الاعتراف بمصالح إيطاليا الخاصة في الأناضول الجنوبية وبمصالح فرنسا في كيليكية وفي الجزء الغربي من كردستان المتاخم لسوريا حتى جزيرة ابن عمرو (جزيرة بوطان) وبمصالح بريطانيا إلى الشرق من نهر دجلة. وإن البنود الرئيسة لمواد الاتفاقية هي: الاعتراف بمبدأ المساواة أثناء تشكيل اللجان الدولية بوظائفها القانونية والمالية والبوليس، وكذلك لأجل «ضمان حماية الأقليات العرقية والدينية واللغوية» (المادة 1) وإذا رغبت «الحكومة الكردية» أو العثمانية في الحصول على المساعدة الخارجية في شؤون الإدارة المحلية أو البوليس في مناطق «المصالح الخاصة» العائدة إلى بريطانيا وفرنسا أو إيطاليا فلن يعلن المشاركون الآخرون في المعاهدة عدم موافقتهم على هذه «المصالح الخاصة». وهذا ما يتعلق بشكل أساسي بالأقليات العرقية والدينية واللغوية (المادة 2)؛ ويجب عدم قيام الأطراف المتعاقدة بالتطاول على الامتيازات في مناطق

(1) المصدر السابق، العدد 13، ص 133.

«المصالح الخاصة»، بيد أنه يتم الحفاظ على حرية التجارة والترانزيت والملاحة والطيران (المادة 3)، كما يجب أن تقدم الأطراف المتعاقدة التأييد الديبلوماسي بعضها لبعض في مناطق «المصالح الخاصة» (المادة 4)، وتنتقل أسهم سكة حديد بغداد والأناضول إلى المجموعات المالية البريطانية والفرنسية والإيطالية (المادة 5)[1].

وهكذا طرحت المسألة الكردية في مؤتمر سان ريمو، كما تمّ التطرق إليها بصورةٍ غير مباشرة خلال مناقشة القضية الأرمنية عندما دار الجدل حول أبعاد الدولة الأرمنية، وصرّح لويد جورج قائلاً: «لا أستطيع أن آخذ على عاتقي مسؤولية الموافقة على تشكيل أرمينيا الكبرى إذا لم تقبل أميركا الانتداب»، وطالما كان واضحاً أن أميركا تقبل الانتداب فقد كان على لويد جورج ألا يخشى أن تنضم الأراضي الكردية إلى منطقة النفوذ الأميركي، ومن ثم جاء ببراهين يقول: «منذ أن تخلت الولايات المتحدة الأميركية عن كل فكرةٍ في قبول الانتداب على أرمينيا يساورني، منذ تلك اللحظة، شك كبير في إمكانية تشكيل دولةٍ أرمنية مستقلة تمتد من البحر إلى البحر والحفاظ عليها»، وإن كل قرار يحتاج تنفيذه إلى القيام بعمليات عسكرية في قلب آسيا الصغرى ذاتها يعني نقصاً كبيراً، وخلال فترة طويلة في موارد الحلفاء، وكنت على يقين أن دول الحلفاء ليس بوسعها الموافقة على مثل النفقات وهي في حالتها المنهكة آنذاك. ولقد كان هذا الرأي يتعلق خصوصاً بتلك المناطق حيث كانت لأكثرية السكان فيها ميول معادية وتساعد الظروف على خوض حرب أنصار عنيفة «أي إن رئيس الوزراء البريطاني كان يعني الأكراد بلا شك. وأعتقد أنه لم يكن يجري حتى الحديث عن قيام الحلفاء بالتورط في الحرب الدائرة داخل الأناضول، وذلك باستثناء المناطق المطلّة على البحر التي اتخذ سكانها موقفاً عدائياً»[2].

وعلى العموم يمكن أن يكون تأويل هذا الرأي دليلاً واضحاً على

(1) المصدر السابق، ص 141-142.

(2) لويد جورج، حقيقة مفاوضات الصلح، الجزء 2، ص 447.

الموقف العدائي للأوساط البريطانية الحاكمة من فكرة تشكيل دولة أرمنية كبيرة في شرق الأناضول وفي ما وراء القفقاس سواء أكانت تحت الانتداب الأميركي أم مستقلة استقلالاً شكلياً. كما كان بوسع «أرمينيا الكبرى» خلط جميع أوراق السياسة البريطانية في الشرق الأوسط. وكانت كردستان الصنيعة بدعوة لمواجهة أرمينيا. وفي ما يتعلق بالمسألة الكردية ذاتها فقد تجلّت نيّات الحلفاء المنعكسة في وثائق مؤتمر سان ريمو بوضوح، ولا تحتاج إلى تعليقاتٍ مسهبة، وقد تكوّنت الأوضاع بحيث أصبحت المسألة الكردية فيها وللمرة الأولى في التاريخ موضع نقاش في مؤتمر دولي، وجرى الاعتراف بحق الأكراد في تقرير مصيرهم القومي. إلا أن بروز هذا العامل على الساحة الدولية وفي العلاقات الدولية وقد اتسم بأهميةٍ تاريخية لا شك فيها، لم يجرِ بفضل العمليات في المجتمع الكردي ذاته (على الرغم من أن الانتفاضة الكردية التحررية الكبيرة قد لعبت دورها) بقدر ما كان بسبب أحداث استثنائية ذات طابع خارجي ولدتها نتائج الحرب العالمية الأولى. وتقررت المسألة الكردية في عملية التقسيم الامبريالي لأراضي الشرق الأوسط وإعادة تقسيمها، وتقررت ـ بطبيعة الحال ـ بصورة امبريالية وكولونيالية ـ أي ضد المصالح القومية الجذرية للشعب الكردي ـ وبتعبيرٍ آخر لم يكن يجري حتى الحديث عن الحل الحقيقي للمسألة الكردية لمصلحة الشعب الكردي بأجمعه. ومن هذه الناحية كان الأكراد في وضع أسوأ من وضع الأتراك، الذين أعدت لهم دول الحلفاء المصير نفسه، بيد أنه وجدت في المجتمع التركي الذي كان أكثر تطوراً من المجتمع الكردي القوى التي كان بوسعها أن تقول كلمتها.

وفي الواقع كانت مقررات مؤتمر سان ريمو محاطة بالكتمان والتحفظات وبشروط مجحفة وغيرها من ألاعيب الديبلوماسية بحيث يكون تطبيق إعلان حق الشعب الكردي في تقرير المصير مستحيلاً. وقبل كل شيء خابت آمال

الوطنيين الأكراد والشعب الكردي بأسره في وحدة كردستان السياسية، فقد استبعد منها مسبقاً كردستان (إيران) الشرقية كلها وجزءاً من كردستان الشمالية، وربما كردستان الجنوبية أيضاً إذا لم تنضمّ إلى «الدولة الكردية المستقلة». ومن ثم فإن آلية منح الاستقلال للأكراد ذاتها اتسمت بطابع متدرج وشرطي للغاية، أما الانتقال من «الحكم الذاتي» أو «الأحكام الذاتية» فقد أعلن أنه ليس إلزامياً. أضف إلى ذلك أنه كان يقع منذ بدايته الأولى وحتى النهاية تحت إشراف دول الحلفاء الثلاث الرئيسة التي حصلت على حق التدخل في شؤون كردستان الداخلية تحت ستار حماية الأقليات. وأخيراً قضى مشروع المسألة الكردية بتقسيم كردستان إلى مناطق نفوذ اقتصادية وسياسية. وقصارى القول كان ذلك مشروعاً استعمارياً محضاً.

وقد حوَّل تطبيق المشروع جزءاً من كردستان إلى مستعمرةٍ مباشرة، وحوّل الجزء الآخر إلى شبه مستعمرة للدول الامبريالية الكبرى. وبقي الأكراد في حالة من التجزئة والتشتُّت، بينما اندرجت كردستان ضمن قائمة البلدان التابعة للعالم الاستعماري حيث سعت الامبريالية نتيجة الحرب العالمية الأولى إلى فرض سيطرتها المباشرة عليها. ولم يبدل قناع «الحكم الذاتي» أو «الاستقلال» من جوهر الأمر شيئاً، ذلك أنه كان عليه تكييف مضمون الامبراطورية ـ الكولونيالية القديمة مع روح العصر إلى جانب نظام الانتداب.

إلّا أنَّ نيّات المستعمرين الذاتية أصبحت في تناقض صارخٍ مع تحولات العصر الموضوعية، وقد باءت بفشل ذريع محاولات تبديل الأقنعة وتحديث وسائل الحكم على الشعوب المستعمرة المسلوبة حريتها في وقف الأزمة التي دبّت في أوصال النظام الكولونيالي للامبريالية وإرجاع عملية انهياره الحتمية التي بدأت تعود إلى الوراء. وهذا ما كان يمس كردستان أيضاً، وفي

الوقت ذاته تبيَّن أن طريق الشعب الكردي إلى الحرية والاستقلال كان طويلاً وشاقاً أكثر مما كان يبدو خلال مرحلة تكوين نظام فرساي.

ومن حيث المبدأ، تم حلّ المسألة التركية في مؤتمر سان ريمو، والأهم هو أن الحلفاء اتفقوا على توزيع الانتدابات من «فئة أ» (أي الأراضي العربية في الامبراطورية العثمانية) وحصلت بريطانيا على حق الانتداب في فلسطين والعراق (مع الموصل)، أما فرنسا ففي سوريا ولبنان ونالت تعويضاً بمقدار 25 بالمئة من نفط الموصل لقاء تنازلها عنها. كما تمّ التوصل إلى اتفاق حول القضايا الأخرى النابعة من المعاهدة السلمية المعدة مع تركيا بصفة تمهيدية فقط، واتسم بطابع انعكاسي. وهذا ما خصّ بصورةٍ رئيسة مستقبل الأناضول الذي كان يضم جزءاً كبيراً من كردستان أيضاً. وكان لدى قادة دول الحلفاء الأسباب لعقد الأمل على أن الوضع في هذه المنطقة وحولها يتغيّر نحو الأفضل بالنسبة إليهم وذلك قبل انعقاد المؤتمر السلمي. كما عُلِّقتْ آمال كبيرة على التدخل اليوناني الذي جرى الإعداد له، وبدأ عام 1920 الذي كان يستهدف القضاء على الحركة الكمالية. وكانت أرمينيا الطاشناقية احتياطياً لدول الحلفاء في شرق آسيا الصغرى. وكان يفترض أن هزيمة القوميين ستعمل على تنحية قضية مقاومة تركيا لشروط معاهدة الصلح التي شكلت خطراً على وجودها المقبل كدولةٍ ذات سيادة.

وترقب الامبرياليون في دول الحلفاء تغييرات مناسبة لهم في «المسألة الروسية» أيضاً، التي (كانت إلى جانب المسألة الألمانية موضع بحث في مؤتمر سان ريمو)، وكان ينتظر أن يؤدي هجوم البولونيين البيض ومن ثم هجوم فرانكل إلى إسقاط السلطة السوفياتية، وإلى تغيير جذري للوضع في منطقة البحر الأسود بشكل خاص، من شأنه تسهيل تنفيذ مخططات ضم أراضٍ في منطقة مضائق البحر الأسود وفي شرق آسيا الوسطى.

وهكـذا كان بوسـع ديبلوماسـية دول الحلفـاء أن ترضـي العمـل الذي قامـت به وأن تنظـر إلـى المسـتقبل بتفـاؤل أكبـر. وسـلِّم مشـروع معاهـدة الصلـح إلـى تركيـا وجـرت مناقشـته فـي الصحافـة. وأولـت وكالات الأنبـاء تلـك البنـود التـي مسّـت القضيـة الكردية الاهتمـام، أضـف إلـى ذلـك أنهـا قامـت بنشـر وقائـع غيـر دقيقـة واختلافـات مكشـوفة وتخمينـات. فمثـلاً كتبـت الصحيفـة الألمانية «دويتش تاغيتسـاتونغ» في 30 نيسـان/أبريل عـام 1920 تقـول بـأن تقسـيم تركيـا يقضـي بتشـكيل «جمهوريـة كردسـتان تحـت الحمايـة الأنكلـو ـ فرنسـية»[1]. وأكـدت الصحيفـة السـويدية «هوفود سـتاد سـلاديت» (20 نيسـان/ أبريـل عـام 1920) أن بريطانيـا اقترحـت علـى كنـدا تكليفهـا بالانتـداب على أرمينيـا، بينما كلفـت فرنسـا وإيطاليـا إحدى الـدول المحايـدة (النرويـج أو هولندا)، إلا أن هـذه الأخيرة عبـرت عـن موافقتهـا شـريطة ألّا توضـع علـى عاتقهـا أعبـاء مالية[2].

ومـن الطريـف أن الطرح الرسـمي للمسـألة الكردية في مؤتمر سـان ريمـو وقراراته حـول كردسـتان قـد أثـار قلـق كل من ـ بـدا لـه ـ أن ذلك مـسّ المهاجرين الـروس البيض ـ أقل من أي شـيء آخر وحسـب معطيات الصحيفة السـويدية «سفينسـكا داغبلاديت» (23 نيسـان/أبريل عـام 1920) أن «منظمـات المهاجريـن الـروس فـي باريـس تقف ضـد تحويل باطـوم إلـى مينـاء حر لكردسـتان (!). وتعود باطوم إلى روسـيا ولن تتنازل عنها لكردسـتان ولا لجيورجيـا»[3] لقـد سـمعوا حقـاً رنينـاً... ولكـن ها هي صحيفـة «بيرلينيـر تاغيبلات» (1 حزيران/يونيـو عـام 1920) تكتـب وهـي تقوم بالافتراء حول التغلغل البلشـفي في الشـرق: «حتـى إنـه أعطـي لجمهوريـة كردسـتان الجديـدة وعـد بالحمايـة [البلشـفية ـ المؤلـف]

(1) نشرة دورية عن مفوضية الشعب للشؤون الخارجية. 1920/4/30، العدد 8، ص 22.

(2) المصدر السابق، 1920/5/13، ص 1.

(3) المصدر السابق، 1920/5/17، العدد 12، ص 3.

التي كان قبولها يعني الانتقال من مجال النفوذ الإنكليزي إلى مجال النفوذ الروسي»[1].

وقدّر ب.ن. ميليوكوف الفَطِن الوضع في المنطقة تقديراً سليماً. فقد أوردت «نيو ستيتسمنت» (13 تموز/يوليو عام 1920) مقالاً له في «نوفويا روسيا» الباريسية، حيث كتب فيها زعيم الكاديت يقول: «تعد روسيا، حتى روسيا البلشفية، حامية لأرمينيا ضد تركيا، أكثر من الحماة الرسميين من دول الحلفاء. ومما لا شك فيه أن أرمينيا تستفيد من هذا الدرس، وهي ـ على ما يبدو ـ أدركته قبل أن تنطبق التجربة في الواقع»[2].

ولكن لنترك جانباً جميع الشائعات الباطلة، وحتى «آراء» الروس البيض التي تكتسب أهمية أكاديمية محضة، فلم يكُنْ ردُّ فعل بريطانيا وفرنسا المشاركتين الرئيستين في عملية تقسيم تركيا واحداً على مؤتمر سان ريمو. فقد ساد ردّ فعل إيجابي في البرلمان البريطاني وفي الصحافة البريطانية البورجوازية على مقررات المؤتمر بشأن المسألة التركية وخصوصاً حول المسألة الكردية. وهذا واضح، ذلك أن بريطانيا حصلت على أكبر المكاسب فيه. فقد دوى النقد فقط بخصوص الوضع الغامض في المناطق الكردية في ولاية الموصل، التي كانت من الممكن أن تنضم نظرياً إلى كردستان «المستقلة». فمثلاً دعت صحيفة «ديلي كرونيكل» إلى الاستيلاء على الموصل (30 تموز/يوليو عام 1920) فكتبت تقول: «وفضلاً عن ذلك فإن شمال ميسوبوتاميا وخصوصاً الموصل ومشارفها أكثر ملاءمة من الناحية المناخية لمرابطة القوات الحدودية»[3].

---

(1) المصدر السابق، 1920/7/10، العدد 22، ص 28.

(2) المصدر السابق، ص 28.

(3) المصدر السابق، 1920/7/30، العدد 26، ص 29.

أمّا ردّ الفعل الفرنسي على مقررات سان ريمو حول المسألة التركية فلم يكن إيجابياً قط، إذ أثار ضياع الموصل وحق مشاركة فرنسا في إدارة فلسطين نقداً شديداً. ويلفت النظر إعلان الكاتب الاجتماعي البارز والخبير بشؤون الشرق الأوسط فيكتور بيرار في مجلس الشيوخ (28 تموز/يوليو 1920) حين قال: «في عام 1916م كانت لنا سوريا، وكيليكية، وميسوبوتاميا وجزء من كردستان وحصتنا الوطنية في فلسطين. والآن بعد أن أبرموا الاتفاقية من جديد في عام 1920 نجد أن السيد كليمنصو قد فقد خلال الطريق، ميسوبوتاميا وكردستان بعد أن أعطى الموصل للإنكليز، كما أنه أضاع فلسطين بتحويلها من بلاد دولية إلى إنكليزية»[1]. كما أن الروائي بيير لوتي الذي اشتهر في تلك الفترة وذاع صيته من خلال تصويره لغرائب الشرق أصدر كتاباً بعنوان: «هلكت فرنسا العزيزة في الشرق». إلا أنه لم يكن بوسع الدبلوماسية الفرنسية كبح جماح عملية التسوية السلمية مع تركيا التي تأخرت كثيراً، ذلك أن هذا كان يهدد بتعقيدات مختلفة على الساحة الدولية.

وهكذا تم الاتفاق، بشكل أساسي، على المعاهدة السلمية بين دول الحلفاء وتركيا وأعلن مسبقاً مكان إبرامها في ضاحية سيڤر الباريسية، وبقي فقط إرغام حكومة الداماد فريد باشا في اسطمبول على قبولها، (الأمر الذي لم يكن إشكالاً)، وإخماد الحركة الكمالية القوة الوحيدة القادرة على عرقلة تطبيق هذه المعاهدة في الواقع. ولهذا الغرض بدأ في 22 حزيران/يونيو عام 1920 التدخل اليوناني بمساندة بريطانيا ومشاركتها المباشرة. وتقدم الجيش اليوناني بسرعة إلى الأمام، وتبيّن أنه ما من شيء بوسعه إعاقة دول الائتلاف عن تنفيذ مخططاتها في معظم أجزاء الامبراطورية العثمانية بما فيها الأراضي الكردية.

---

(1) H. Henry Cumming, H., *Franco - Britsh Rivalry in the postwar Near East* , London 1938, P. 71.

خامساً: سياسة بريطانيا الكردية عشية سيڤر

في الوقت الذي كانت فيه ديبلوماسية دول الائتلاف الكبرى تعد النص النهائي للمعاهدة التركية السلمية الصالحة لإبرامها في سيڤر[1]، كان يجري العمل، على مختلف مستويات الدوائر الديبلوماسية والاستعمارية، لتطبيقها في الواقع. وبدهي أن دوائر الامبراطورية البريطانية التي كانت لها صلة بهذه القضية قد اهتمت بمصير كردستان مباشرةً.

وكما رأينا لم تكن المهمة يسيرة، فالمشكلة لم تكن تنحصر في تلك المصاعب التي سبَّبها الموقف في كردستان وفي الأراضي المجاورة لها وحسب، بل في المعارضة المتنامية لسياسة لويد جورج المغامرة وأتباعه في بريطانيا نفسها. وكان يكفي استياء الشغيلة البريطانية وجميع القوى الديمقراطية في البلاد من مشاركة بريطانيا في التدخل المعادي للسوفيات. صحيح أن سياسة حكومة لويد جورج الشرق أوسطية، خلافاً لسياستها «الروسية» قد بشّرت ـ كما بدا ذلك ـ بالنجاح إلا أنه كان واضحاً للجميع أنها كانت سياسةً مغامرة وباهظة التكاليف (وقد كانت الأخيرة غير مرغوب فيها في ضوء المصاعب الاقتصادية الشديدة بعد الحرب). وهذا ما بعث القلق لدى الأوساط البريطانية البورجوازية المتنفّذة. وحسب أقوال ف.أ. غوركو ـ كرياجين فإن «الثورة الكردية ـ العربية الكبرى في ميسوبوتاميا التي طردت تماماً ـ صحيح لفترة قصيرة ـ الإنكليز من البلاد قد أثارت في بريطانيا معارضةً شديدةً ضد مغامرة لويد جورج وتشرشل في ميسوبوتاميا بقيادة أسكويث، التي طالبت بالاكتفاء باحتلال منطقة البصرة فقط»[2]. وبعد

---

(1) انظر حول التحضير الديبلوماسي لمعاهدة سيڤر في البحث القيِم لمؤلفه أ.ف. ميللر «التحضير الديبلوماسي لمعاهدة سيڤر (بمناسبة الذكرى الأربعين لتوقيعها)».

(2) ف. غوركو ـ كرياجين، مقدمة ـ مصطفى كمال، طريق تركيا الجديدة، الجزء 1، ص 32.

أن قدمت صحيفة «تايمز» (24 آب/أغسطس عام 1919) تحليلاً للوضع في المشرق العربي وفي شرق الأناضول مشيرة إلى زوال الأرمن التام تقريباً في ولايات طرابزون، وخربوط، وبدليس، وديار بكر ووان، فإنها أخافت القُراء عندما قالت بأنه «لأجل تهدئة الأكراد هناك وجحافل الرحّل الفارّين، قبل أن يتمكنوا من توطين بقايا الشعب الأرمني فيها يحتاج الأمر إلى عشر فرق عسكرية»[1]. وفي ما بعد نشرت «تايمز» (2 شباط/فبراير عام 1920) الأفكار التالية المثيرة للقلق حول فشل الحملة التأديبية في كردستان الوسطى للبحث عن قاتل ضابطين إنكليزيين: «قبل أن نحل المسألة التركية نهائياً علينا أن نوضح لأنفسنا مدى رغبتنا البعيدة في مجال بسط نفوذنا على أراضٍ شاسعة تسمى عادة ميسوبوتاميا، هذه التسمية التي ليست دقيقة تماماً. واستأنفت الصحيفة تقول بأن اتفاقية سايكس ـ بيكو جيدة لأنها وضعت حدود المنطقة البريطانية في ميسوبوتاميا التي تجعل الدفاع أكثر سهولة... إلا إنه ـ كما يبدو ـ ثمة افتراض آخر، بموجبه ينبغي لنا احتلال ولاية الموصل التي تضم جبال كردستان الوسطى كلها... بيد أن فكرة تشكيل جندرمة «مخلصة من أكراد كردستان الجنوبية والوسطى يجب الاعتراف بأنها جذابة لكنها وهمية. وتدل التجربة الماضية مع الأكراد على أن ذلك لغير مصلحة هذه الخطة...

ولهذا السبب، قبل أن نسيطر على كردستان ـ علينا أن نأخذ في الاعتبار مدى حجم الالتزامات التي أخذناها على عاتقنا في الشرق الأدنى ـ مستقبل جيشنا الدائم ووضع البلاد المالي»[2].

ولقد عبرت شكوك «تايمز» في ما يخص مستقبل كردستان عن ميول

---

(1) «فيسنيك» نشرة مفوضية الشعب للشؤون الخارجية، 1920، العدد 3، ص 10.

(2) نشرة مفوضية الشعب للشؤون الخارجية 1920/4/2، العدد 4 (90)، ص 14.

الأوساط المتنفذة في الحزبين المحافظ والليبرالي اللذين كانت مقاليد السلطة بأيديهما، كما أن الموقف الذي اتخذه حزب العمال من هذه المسألة، الذي ظهر في أجواء بريطانيا العظمى السياسية لم يتصف بالوضوح. فكما كتبت صحيفة «تايمز» (25 شباط/فبراير 1920) فقد جاء في رد حزب العمال على احتجاج الأوساط الهندية في الهند حول معاملة الحلفاء لتركيا: «لا يمكن تطبيق تقرير مصير الأقاليم الشمالية ـ الشرقية من الامبراطورية العثمانية (وان، بدليس، أرضروم، طرابزون وغيرها) حيث يوجد خليط من السكان. وقامت الحكومة التركية هنا بتأليب شعبٍ ضد آخر ودبرت المذابح الأرمنية، ولهذا السبب فإنه لأجل إعادة هذه المنطقة إلى حالتها السابقة يبقى وضعها فقط تحت إشراف عصبة الأمم»[1].

أخذت الدوائر البريطانية في إعداد «القسم الكردي» من المعاهدة التركية السلمية قبل فترة طويلة من انعقاد مؤتمر سان ريمو وبعد التوقيع على معاهدة فرساي مع ألمانيا على الفور. وعمل الإنكليز في آنٍ واحدٍ على المستويات الحكومية، كما بيّنا ذلك إلى حدٍ ما، وعلى مستويات الممثليات الدبلوماسية والعسكرية ـ السياسية.

وفي 10 تموز/يوليو عام 1919 عرض الأدميرال سير كالتروب وجهة نظره في وضع القضية الكردية في تركيا على كيرزون، وحسب تقريره فإنه هيهات أن يتكوَّن خلال تلك الفترة خطة عملٍ ما واضحة لدى الإدارة البريطانية في تركيا. ويبدو أن موقف كالتروب كان مشوباً بالحذر والترقب. وحسب اعتقاده يجب على القادة الأكراد عبد القادر والبدرخانيين وغيرهم الذين يعيشون في العاصمة العودة إلى كردستان والحفاظ على النظام بين

(1) المصدر السابق، ص 7.

العشائر. وإذا «برروا الثقة» وكانوا سيقومون بحماية المسيحيين، والأهم لا يعملون «لتحقيق المطالب القومية» فإن أسرهم التي بقيت في اسطمبول كرهائن سوف يتم ضمان أمنها.

إلا أن المندوب السامي البريطاني لم يكن يميل إلى تأييد السياسة الكردية لحكومة اسطمبول دون قيد أو شرط، فقد قِيل للقادة الأكراد وباسم كالتروب ألّا يقفوا ضد مصطفى كمال، لكن عليهم أن يقطعوا في الوقت ذاته دابر محاولات الكماليين في تأليب العشائر الكردية ضد الحكومة. وكانت محاولة الإنكليز المألوفة في تحقيق عدة أهدافٍ في آنٍ واحدٍ واضحة، وفي الوقت ذاته جاء في رسالة كالتروب ما يبعث القلق بشأن نهوض الحركة الكردية القومية. وحسب رأيه تكون القطيعة بين الأكراد والأتراك مشحونة بالعواقب، لا سيما وأن الأكراد «ليسوا مسلمين في حقيقة الأمر»[1].

وتابع المندوب السامي قوله بأن عدم تحديد وضع ميسوبوتاميا السياسي يثير قضية الاستقلال الذاتي للأكراد أو الاستقلال[2]، ويحبذ عدد كبير من الزعماء التبعية البريطانية. ويجب إبلاغ القيادة الكردية بأنه لا علم لدينا بمقررات مؤتمر باريس عن الأكراد والأرمن أو الأتراك. ومن المرغوب فيه إبعاد الأتراك عن الأكراد في ميسوبوتاميا. وأخيراً يلاحظ من خلال رسالة كالتروب الشك في مخططات نوئيل حول استمالة زعماء العشائر الكردية في المناطق المجاورة لشمال ميسوبوتاميا وجنوب شرق الأناضول إلى جانب بريطانيا.

(1) أي الورقة الإسلامية التي استخدمتها لندن مراراً في الشرق، ويمكن أن لا تلعب دوراً في كردستان، أما الأكراد أنفسهم فبإمكانهم الانضمام إلى حركات الأقليات المسيحية.

(2) كما يبدو كان يعني في هذه الحالة كردستان الجنوبية فقط.

ووافـق كيـرزون علـى الأفـكار الرئيسـة التي عبـر عنها كالتـروب[1]، وعلـى الرغم من تصـوره المبهـم عـن القضيـة الكردية فـي الامبراطورية العثمانيـة المغلوبة علـى أمرها فلا شـك فـي موقفـه العدائي من الفكـرة الكرديـة القومية.

ومـارس المنـدوب السـامي البريطانـي فـي تركيـا نشـاطه الـذي فـرض وصايتـه علـى حكومـة اسـطمبول الضعيفـة علـى هـذا المنـوال تقريبـاً وذلـك خـلال عـام 1919 كله ولغايـة مرحلـة الإعـداد المباشـر للاتفاقيـة التركيـة السـلمية. فلقـد كان الحـذر ثـم الحـذر شـعار سياسـته فـي المسـألة الكرديـة. ولهـذا السـبب وقـف ممثلـو السـلطات البريطانيـة فـي القسـطنطينية موقفـاً معارضـاً مـن نشـاط زملائهـم فـي بغـداد بيـن صفوف العشـائر فـي كردسـتان الجنوبيـة والجنوبيـة الغربيـة. فالضابـط السياسـي لـدى المنـدوب السـامي البريطانـي هوهلـر بعـد أن تعـرف إلـى نوئيـل الـذي قـدم إلـى العاصمـة التركيـة سـماه «بالمتعصـب»، و«رسـول الأكـراد» و«لورانـس الأكـراد» وحسـب أقوالـه يجـب أن يكـون للإنكليـز «سياسـتهم الكرديـة» وإقامـة علاقـات جيـدة مع الزعمـاء، ولكن ينبغـي أن نكون «حذريـن جـداً» قبـل وضـع مثـل هـذه السياسـة. وأجـرى هوهلـر المفاوضـات مـع عبـد القـادر حيـث تجنـب خلالهـا تنـاول المواضيع المتعلقة بمسـتقبل كردسـتان ودعـا محدّثه إلـى الإخـلاص للحكومـة التركيـة.

وسـاعد الإنكليـز الذيـن أثـارت العزلـة المتزايـدة بيـن البـاب العالـي والقيـادة الكرديـة قلقهـم بشـأن إقامـة الاتصـالات بينهمـا، ففـي أواسـط تموز/يوليـو عـام 1919 اسـتقبل البـاب العالـي وفـداً مـن أعيـان الأكـراد لإجـراء المفاوضـات حـول نشـاط الأحـزاب الكرديـة. وقـد ضـم الوفـد الكـردي فـي عـداده سـيد عبـد القـادر

---

(1) DBFP. Vol. IV, No 451, P. 678-680.

والصحفي موليان زاده رفعت بك، وموظف وزارة العدل أمين علي بك وأمين بك من الأعيان. وشارك من الجانب التركي في المفاوضات وزير الحربية عوني باشا، ووزير الحربية الأسبق أحمد عبوق باشا، وشيخ الإسلام سابقاً حيدر أفندي، أي الشخصيات الثانوية. وأعلنوا أنّ الباب العالي قد يمنح الأكراد استقلالاً ذاتياً واسعاً. وقد قابل ممثلو الأكراد هذا الإعلان بارتياب كبير سائلين الأتراك بصورة منطقية كيف يمكنهم منح الأكراد استقلالاً ذاتياً إنْ لم يكونوا بأنفسهم «واثقين بموقفهم بالذات»؟ وحاول الوفد الكردي بعد أن أعاد إلى الأذهان «مبادئ ويلسن» حول تقرير المصير إقناع الأتراك في آنٍ واحدٍ بأن الأكراد بوسعهم نيل «الحرية والأمن» من بريطانيا بعد الدخول في مفاوضاتٍ خاصة معها. ولم يفلح التخويف، وانتهت المفاوضات بفشلٍ ذريعٍ[1].

وفي الوقت ذاته أدَّى توتر المشاعر السياسية في شرق الأناضول وعلى أرضية زيادة حيوية المسألتين الكردية والأرمنية على السواء إلى ازدياد قلق المندوب السامي البريطاني في تركيا. فقد كتب كالتروب في نهاية تموز/يوليو عام 1919 إلى كيرزون يقول بأن الشائعات حول تشكيل «أرمينيا الكبرى» قد تدفع عشرة آلاف كردي يقطنون بين بيازيد وكراكيليس للانضمام إلى الأتراك ومحاربة الأرمن تحت راية الإسلام[2]. أما الخطر الآخر الذي أثار مخاوف المندوب السامي كيرزون فهو تقارب «الحزب الكردي القومي» المحتمل مع الكماليين (بخصوص الحلول الوطنية للحقوق في مؤتمر أرضروم) واشتداد عدائه لحكومة الداماد فريد باشا[3].

---

(1) المصدر السابق، العدد 464، ص 393-396. رسالة هوهلر إلى سير جورج تيللي (مساعد سكرتير وزارة الخارجية) بتاريخ 21 تموز/يوليو عام 1919.

(2) المصدر السابق، العدد 469، ص 704-705.

(3) المصدر السابق، العدد 472، ص 714. من كالتروب إلى كيرزون، آب/أغسطس عام 1919.

ولوحظ اختلاف واضح بين مواقف الإدارة البريطانية في اسطمبول وبغداد بخصوص عرض المسألتين الأرمنية والكردية على أرضية عملية. فقد كانت اسطمبول، خلافاً لبغداد، ضد التسرع والتعيين في تحديد مستقبل أرمينيا وكردستان السياسي. فلقد عارض الأدميرال ريتشارد ويب الذي حل محل كالتروب مقترحات أ. ويلسون تشكيل دولة أرمنية من ولايتي أرضروم وطرابزون في ظل التبعية الأميركية، وتشكيل دولةٍ كردية من الولايات الأربع الشرقية الباقية تحت إشراف بريطانيا[1]. وحسب رأي الأدميرال، فإنه لا مفرّ من وقوع اصطدام بين المصالح الأرمنية والكردية في هذه الحالة، ليس بوسع الدول الأوروبية الكبرى التي قد تكون سلطتها شكلية فقط في شرق الأناضول منعه. ويزيد تعيين الحدود بين أرمينيا وكردستان فقط من خطر الاقتتال بينهما، كما أن ضم عددٍ من المناطق الكردية إلى ميسوبوتاميا لا يسد الطريق أمام دعوات الأكراد المشروعة في المستقبل[2].

واعتبر المندوب السامي البريطاني أن «قاعدة» السياسة الإنكليزية حيال الأكراد تستند إلى ضمان حدود ميسوبوتاميا آمنةً من الناحية الاستراتيجية. ولذلك يجب أن تمر الحدود عبر الجبال وليس في الأراضي السهلية، إذ إن أية دِقةٍ في تحديد المناطق الأرمنية والكردية مستحيلة بسبب أن دعوات هذا الطرف أو ذاك تكون «منافية للعقل على السواء»، ولا يمكن أخذ مطالب شريف باشا، بشكل خاص، على محمل الجدّ. وقصارى القوى، إن طرح

(1) لم يتم الكشف عن هذا الاقتراح في المصادر والمراجع العلمية بمثل هذا الشكل المجرد.

(2) المصدر السابق، العدد 492، ص 735-736، من ويب إلى كيرزون، 19 تموز/يوليو عام 1919.

مسألة تقرير المصير الإقليمي للأكراد والأرمن سابق لأوانه، وينبغي عرض القضية كلها على سلطات ميسوبوتاميا (أي البريطانية) للنظر فيها[1].

وكانت خلفية جميع هذه الحجج واضحة، فالسلطات البريطانية في اسطمبول كانت تأمل فرض حماية بريطانيا الفعلية على الأناضول كله بمساعدة الباب العالي الخاضع لها، ورأت أنه لا حاجة إلى طرح المسألتين الكردية والأرمنية كلّ على حدة، ولكان ذلك مجازفة من مختلف وجهات النظر، وعلى وجه الخصوص لأن ذلك يعزز من مواقع المتنافسين الأميركيين والفرنسيين القادرين على نسف احتكار القوة العسكرية التي كان يمتلكها الإنكليز في ذلك الوقت في الشرق الأوسط وبالوسائل السياسية[2]. وعلى أية حال رأى ممثلو بريطانيا المتمركزون على ضفاف البوسفور أنه من المناسب في هذه المرحلة فصل المسألة الكردية في تركيا بالذات عن مثيلتها في ميسوبوتاميا.

ومن هنا جاء سيل الانتقادات الصادرة عن الممثلين الإنكليز في اسطمبول إلى زملائهم في بغداد إزاء نشاط الأخيرين بين صفوف الأكراد. وقد أثارت بعثة نوئيل استياءً خاصاً أدّى إلى نمو المشاعر المعادية لبريطانيا في تركيا (ليس بين القوميين فحسب، بل بين الأوساط القريبة من الباب العالي أيضاً). وتحدثوا في المكتب العربي (القاهرة)، مركز نشاط بريطانيا السياسي ـ الاستخباراتي في الشرق الأوسط كله، بغضب، عن «حزب

(1) المصدر السابق، العدد 498، ص 743، رسالة هوهلر إلى كير بتاريخ 17 آب/أغسطس عام 1919.

(2) كتب بلفور إلى كيرزون يقول: طالما «نحتفظ بحلب والموصل» فإن التقدم الفرنسي نحو أرمينيا عبر ماردين وديار بكر لا يشكل خطراً (المصدر السابق، العدد 502، ص 746-747. من بلفور إلى كيرزون، 2 أيلول/سبتمبر 1919).

نوئيل» الذي قام بدعاية معادية للأتراك وموالية للأكراد بأشكال خطيرة[1]. كما وصفوا نشاطات نوئيل بهذا الشكل في المفوضية السامية في اسطمبول. وحاول هوهلر في حديثه مع الجنرال الأميركي ماك ـ كو (من بعثة هاربورد) تصوير نوئيل وكأنه يمارس نشاطه على انفراد، ويتحمل هو فقط مسؤولية أعماله. وأعلن هوهلر أنه لا يعلم شيئاً عن نيّة بريطانيا تشكيل كردستان مستقلة ونسب جميع نشاطات نوئيل إلى مبادرته الخاصة. وفي ما يتعلق بالزعماء الأكراد المرسلين من اسطمبول إلى الإنكليز والعاملين مع نوئيل، فقد كانت لديهم ـ حسب أقوال هوهلر ـ تعليمات «بعدم تدبير أية مكائد» ضد الأتراك وضد كمال. وأعطيت للأميركي تأكيدات حول أن منطقة أورفة سوف تعطى للفرنسيين[2].

وبهذا الشكل يجوز اعتبار الموقف الأولي للمندوب السامي البريطاني في تركيا ومستشاريه المقربين، وكذلك أنصاره في القاهرة، حول الاستغلال المباشر للحركة الكردية في الأناضول الشرقية لمصالح بريطانيا سلبياً. بيد أن «الذين كانوا في اسطمبول» لم يستمروا طويلاً على هذا الموقف فالوضع المتغير سريعاً حول منطقة أناضول الشرقية أدخل تعديلات هامة إليها.

وجاء من لندن أمر بضرورة إجراء التغييرات، فقد كتب إ. كراو في 17

---

(1) المصدر السابق، العدد 523، ص 782. العقيد مينرتسهاغن (Meinertzhagen) إلى كيرزون، 27 أيلول/سبتمبر 1919، العدد 743، ص 808. من دي روبك إلى كيرزون، 10 تشرين الأول/أكتوبر عام 1919.

(2) أبدى الأميركيون اهتماماً كبيراً ببعثة نوئيل، وحسب معطيات ضابط الاستخبارات العامل لدى المندوب السامي الأميركي في تركيا ر. دان رغب نوئيل في إثارة الأكراد ضد الأتراك بغية تقديم حدود ميسوبوتاميا نحو الشمال. واستفسر دان هوهلر عن الأسباب الحقيقية لرحلة نوئيل إلى ملاطية. (المصدر السابق، العدد 549، ص 822-824 من دي روبك إلى كيرزون، 18 تشرين الأول/أكتوبر عام 1919).

تشرين الثاني/نوفمبر عام 1919 من «فورين أوفيس» إلى كيدستون[1] في اسطمبول بأن «من الممكن، ومن المرغوب فيه، أن تكون لنا سياسة أرمنية وكردية» فقد أعار كراو الانتباه إلى الظروف الجديدة، وهي تخلي أميركا عن الانتداب الأرمني وفشل الكماليين في كردستان. وبهذا الشأن ينبغي ـ حسب رأيه ـ وضع الولايات الشرقية تحت إشراف عصبة الأمم أو تحت أية رقابة دولية أخرى مع تقسيمها إلى منطقتين: كردية وأرمنية، فالمنطقة الأرمنية تربط كيليكية مع «جمهورية يريڤان» أما المنطقة الكردية فسوف تمتد من ديار بكر حتى حدود فارس. والمسألة المتنازع عليها التي يجب بحثها مع نوئيل هي إذا كانت المنطقة الكردية ستضمّ إلى الانتداب في ميسوبوتاميا أو تبقى تحت إشراب دولي. وعلاوة على ذلك كانت لدى لندن مخاوف كبيرة من إمكانية إرسال المسلّحين الأرمن من القفقاس إلى تركيا، الأمر الذي كان ينذر بارتكاب مذبحةٍ جديدة[2].

ولم تجد الاتجاهات الجديدة القادمة من ضفاف التايمز فهماً على البوسفور، فقد جرى في رسالة كيدستون الجوابية الاعتراف بأهمية الصداقة مع الأكراد (والأذربيجانيين) الطامحين إلى الاستقلال، وإن «منحه لهم سيكون لمصلحتنا». إلا أن كيدستون رفض إمكانية إقامة أي شكلٍ من أشكال الانتداب على الولايات الشرقية أو تقسيمها إلى منطقتين كردية وأرمنية دون تدخل مباشر من جانب القوى العسكرية القادرة على إزالة النفوذ التركي[3].

---

(1) شغل قبل الحرب العالمية الأولى منصب السكرتير الأول للسفارة البريطانية في القسطنطينية.

(2) المصدر السابق، العدد 596، ص 894.

(3) المصدر السابق، العدد 609، ص 910. من كيدستون إلى كراو، 28 تشرين الثاني/نوفمبر عام 1919.

وجرى بدوره انعطاف في لندن، فقد اعترف كراو باستحالة إنشاء منطقة أرمنية «من يريفان حتى كيليكية»، لكنه أصرّ على تعيين حدود المنطقتين الأرمنية والكردية الذي يجب أن تقوم به لجنة دولية مرسلة من مؤتمر الصلح[1].

ودون أن ينتظر التعليمات من لندن اتخذ المندوب السامي البريطاني الجديد في تركيا الأدميرال دي روبك تحت تأثير الأوضاع المتغيرة موقفاً أكثر مرونةً وفعالية من المسألة الكردية. فقد قام ترجمان البعثة الإنكليزية راين في 19 تشرين الثاني/نوفمبر عام 1919، وبتوجيه منه، بالتحدث مع وزير الخارجية التركي رشيد باشا خصوصاً حول المسألة الكردية[2]. وقد عرض مضمون الحديث في المذكرة التي احتواها تقرير دي روبك بتاريخ 4 كانون الأول/ديسمبر.

وأعلن راين أنه لن يوجد تفاهم متبادل بين بريطانيا وتركيا حول المسألة الكردية في أعقاب الحادث الذي وقع مع نوئيل في ملاطية. وحاولت بريطانيا بعد عقد الهدنة التقارب مع المنظمات الكردية المختلفة، بيد أنه لم تكن لديها خطة معيّنة. واستأنف راين يقول: «تستأثر المسألة الكردية باهتمام كبير لدى حكومة صاحب الجلالة». فالأكراد عنصر هام على جانبي حدودنا العسكرية الواقعة إلى الشمال من بغداد، وهم أحد العناصر الهامة، إن لم يكن أهمها، في الأراضي الواقعة مباشرة وراء الأراضي التي قمنا باحتلالها قبل عدة أيام في سوريا. كما سيستمر «الاهتمام الدائم» بالأكراد في المستقبل أيضاً، وخصوصاً في شمال ميسوبوتاميا.

---

(1) المصدر السابق، العدد 611، ص 913، رسالة كراو إلى كيدستون، 1 كانون الأول/ديسمبر عام 1919.

(2) قام المترجم بإجراء المفاوضات مع وزير الخارجية التركي تلكم هي سمعة الباب العالي في نظر المندوب السامي البريطاني.

ومـن ثـم تنـاول رايـن طبيعـة بعثـة نوئيـل، وهـي أكثـر الأمـور التـي أثـارت قلـق الجانـب التركـي، فلـم يبخـل بإيـراد الحجـج المهدئـة، فقـد كانـت بعثـة نوئيـل ترتـدي، حسـب قولـه، طابعـاً اسـتعلامياً فقـط، وكان هـدف نوئيـل اسـتقصاء وليـس القيام بنشـاط دعائـي، ولقـد التقـى نوئيل مصادفةً غالـب بك في ملاطية، وسُـمح للبدرخانييـن بمرافقته بغيـة ضمـان السـلم والهـدوء فقـط... إلـخ. وحـاول رايـن فـي آنٍ واحـدٍ دحض الشـائعات وتبديـد الشـبهات حـول تطبيـق المعاهـدة المذكـورة («بيـن البيـون الماكـر الـذي يريـد إنشـاء كردسـتان») وبين حكومة فريد باشـا السـابقة التي حاربت القوميين. وأكد الممثل البريطانـي أن الاتصـالات مـع الأكـراد لم تكن موجهـةً ضد الحكومة القائمـة أو ضد الحركة الوطنيـة، غيـر أنـه يحـاول إقنـاع محدّثـه أن الإنكليـز ليسـت لهم صلة بشـيء مـن دعوات الأكـراد الانفصالية.

ومـن جانبـه حـاول الوزير التركـي الإيحاء للإنكليز بـأن أولئك الزعمـاء الذين تتعامل معهـم السـلطات البريطانيـة لا يمثلـون أكثريـة الأكـراد ولا يعبّـرون عـن رأيهـم، بينما قال رايـن بعـد أن أنهـى حديثـه مؤكـداً لرشـيد باشـا إن موضـوع الحديـث فـي ذاتـه لـم يكـن مهمـاً جـداً، فالأكـراد شـعب له عادات مـن القرون الوسـطى ولا تنطبق عليهـم «المقاييس الديمقراطيـة الحديثة».

وعـرض دي روبـك وجهـة نظـره الخاصـة بشـأن القضيـة فـي مذكـرةٍ أرسـلها إلـى رايـن، فكتـب يقـول إن الوقـت قـد حـان لتحديـد موقـف الحكومـة البريطانيـة بصـورةٍ مكشـوفة مـن المسـألة الكرديـة، وذلـك بسـبب الشـائعات التـي روّجتهـا القـوى المعاديـة للحكومـة فـي تركيـا والانفصاليـون الأكـراد حـول موقـف بريطانيـا العدائـي مـن الحـركات الوطنيـة. ولا ينبغـي التدخـل فـي سياسـة البـاب العالـي الحاليـة. وفـي مـا يتعلـق بمسـتقبل كردسـتان، يجـب المحافظـة علـى الاتصـالات

مع الفرنسيين الذين يساندون الحركة الكردية التحررية «بكل قواهم، وتقويتها»[1].

وبالتالي مالت السلطات البريطانية في خريف عام 1919 بجلاء إلى جانب الأكراد بعد أن غيَّرت من موقفها الأول، وقد نوّه دي روبك، مُبلِغاً كيرزون (9 كانون الأول/ديسمبر) عن لقاء هوهلر مع عبد القادر، أن مسألة الاستقلال الكردي تستحق اهتماماً زائداً وأن الحركة في سبيله «أصيلة وعميقة الجذور»، ويعقد الأكراد الأمل على بريطانيا، وهم في طريقهم الآن إلى توقيع اتفاقية مع الأرمن مما يساعد على تذليل «مصاعب كثيرة».

وقد صوَّر عبد القادر لهوهلر مجمل الوضع المعقد الذي تمر فيه الحركة الكردية في تركيا، فحزب «الحرية والائتلاف» الذي يسعى إلى تغيير حكومة علي رضا باشا الحالية يحتاج إلى مساندة الأكراد له، ويعدهم بالاستقلال الذاتي التام تحت حماية الحكومة التركية، أما الحكومة الحالية، التي تعد الأكراد باستقلال ذاتي إداري تحت إشراف الموظفين الأكراد، فتسلك في الوقت ذاته سياسةً استفزازية وعدائية نحوهم. أما الخطر الآخر الذي يحدق بالأكراد فهو آتٍ من جانب كمال آتاتورك الذي يستطيع الاتحاد مع خليل باشا وغيره من أنصار أنور ضد الأكراد، وترغب حكومةُ علي رضا والائتلافيون في تأليب الأكراد ضد الكماليين، أما عبد القادر نفسه فيريد العمل في «وفاق تام مع الحلفاء وخصوصاً مع بريطانيا». وفي الختام قام عبد القادر بإبلاغ هوهلر عن الاتفاقية مع الأرمن (في اسطمبول وفي باريس).

وأجرى هوهلر الحديث بلهجةٍ لطيفة للغاية، فلم يبخل بعبارات المودة والصداقة مؤكداً على مناصرته لمبادئ ويلسن وتعاطفه مع نضال الأكراد في

(1) المصدر السابق، العدد 616، ص 920-924. من دي روبك إلى كيرزون، 4 كانون الأول/ديسمبر عام 1919.

سبيل الاستقلال، وعبّر عن استعداده لإيصال أي اقتراح للقوميين الأكراد إلى مؤتمر الصلح، لكنه امتنع عن أية وعود محددة تتصف بطابع سياسي. إلا أنه انكشف خلال الحديث هدف الإنكليز الرئيسي وهو منع الأكراد من القيام بأية حركةٍ حاسمة، وأقنع هوهلر محدثه بأنه ليست ثمة دواعٍ للخوف من الحركة الكمالية التي هي في طريق الزوال، كما لا ينبغي الخشية من الأرمن والأذربيجانيين الذين زمام أمورهم بيد المندوب السامي البريطاني في ما وراء القفقاس. وبعد أن أعلن هوهلر أن بريطانيا تقف إلى جانب التعايش السلمي بين جميع الأحزاب في تركيا فإنه قد تجاهل عملياً شكاوى عبد القادر من مُضايقات الباب العالي ورفض تقديم المساعدة له في هذا الشأن. وقد خيبت نتيجة المفاوضات آمال عبد القادر الذي أعلن في نهاية المطاف عزمه الأكيد على خوض النضال من أجل استقلال كردستان وفصلها عن تركيا[1].

وقد سجلت الاتفاقية بين الأرمن والأكراد في لندن وفي دائرة المندوب السامي البريطاني في اسطمبول من ضمن جدول سياسة بريطانيا الشرق أوسطية. وجرت صياغة هذه الاتفاقية قبل العاشر من كانون الأول/ديسمبر عام 1919 على شكل مذكرة موقعة من القائد الأرمني البارز والوزير السابق في الحكومة المصرية بوغوص نوبار باشا، وممثل «جمهورية أرمينيا» في مؤتمر باريس أوغاندجيان، وشريف باشا في باريس[2]. وجاء في العرض الذي قدمه كيرزون[3] حول هذه الاتفاقية أن للأرمن والأكراد مصالح وطموحات مماثلة ويطالبون بالحرية والانفصال عن تركيا وقيام أرمينيا مستقلة وموحّدة وكردستان مستقلة تحت حكم الانتداب. وقد رُفعت مشكلة تعيين الحدود

(1) المصدر السابق، العدد 620، ص 925-927.

(2) حسب رامبو، أُبرمت الاتفاقية في 20 كانون الأول/ديسمبر عام 1919.

(Rambout, *Les Kurdes et le droit* , P. 24).

(3) لم يُعثر على النّص الأصلي للاتفاقية.

الأرمنية والكردية إلى مؤتمر الصلح للنظر فيها، كما أُعلن عن مراعاة حقوق الأقليات في الدولتين.

ولقد وصف دي روبك «الاتفاقية الكردية ـ الأرمنية» بأنها «بشير خيرٍ»، وأعطى كيرزون في برقية بتاريخ 20 كانون الأول/ديسمبر عام 1919 تعليمات إلى ديوان المندوب السامي في تركيا بتقديم كل مساعدة لهذه «الحركة»، وقد أعرب الأدميرال ويب عن شكوكه فقط ـ وهو قائد القوات البحرية البريطانية في شرق البحر الأبيض المتوسط الذي كتب في 8 كانون الثاني/يناير عام 1920 أنه بصرف النظر عن الرغبة في هذه الاتفاقية فإنها لم تسفر عن شيء بعد ـ (وبصورة رئيسة بسبب أن شريف باشا لا يعرف الوضع الحقيقي في البلاد ولا يتصور «طموحات الشعب الكردي الحقيقية ومشاعره»)[1].

وكان من الممكن أن نضيف أن الذين وقعوا الاتفاقية من الجانب الأرمني لم يعبروا بدورهم لا عن طموحات الشعب الأرمني الحقيقية ولا عن مشاعر هذا الشعب الذي أصبح ضحيةً لدسائس الامبريالية إلا أن ما كان يثير اهتمام الإنكليز أقلّ من أي شيء آخر، هو الشعوب التي اعتزموا تقديم «العون لها». وأخذ الإنكليز في مرحلة الإعداد المباشر للمعاهدة التركية السلمية في نهاية عام 1919 وأوائل عام 1920 بتهيئة التربة في المناطق لتجسيدها، مستغلين للمرة الأولى وبشكل واسع الورقة الكردية.

وفي أوائل آذار/مارس عام 1920 أعلن لويد جورج في مجلس العموم نيّة الحلفاء تحرير الأكراد حيثما كانوا يؤلفون الأكثرية[2]، وإلى جانب ذلك

(1) من كيرزون إلى دي روبك، 10 كانون الأول/ديسمبر عام 1919، DBFP. Vol. IV, No 121و P. 928.

(2) أرشيف سياسة روسيا الخارجية، من وزير شؤون الهند إلى ولي العهد، 7 آذار/مارس عام 1920.

جرت ممارسة ضغط وتأثير كبيرين في حكومة اسطمبول لكي تعتاد ترك فكرة أنها سيدة الوضع في الولايات الكردية ـ الأرمنية في شرق الأناضول. وطبقاً لهذه المهمة عبّر دي روبك عن استيائه لوزير الخارجية التركي سيف بك بخصوص أعمال السلطات العسكرية التركية في منطقة «المصالح الخاصة لحكومة الجلالة، وبالتحديد في كردستان الجنوبية ـ الشرقية، حيث قامت الاضطرابات بسبب هجمات الأرمن والآشوريين»[1].

أثار الطرح الرسمي القادم للمسألة الكردية في مؤتمر الصلح قلق الأوساط العسكرية في بريطانيا ولقد ظهر في مذكرة الأركان العامة (15 آذار/مارس عام 1920) قلق كبير حيال الوضع العسكري ـ السياسي في كردستان تركيا، حيث أعرب العسكريون عن مخاوفهم من أن تنفيذ بنود الاتفاقية السلمية في الواقع، المتعلقة بتخلي تركيا عن جميع حقوقها وامتيازاتها في كردستان لمصلحة الحلفاء يحتاج إلى استخدام القوة العسكرية، الأمر الذي يؤدي إلى نشوء مصاعب كبيرة. وعندما لم تكن فرنسا وبريطانيا قادرتين على إرسال قواتهما فقد كان باستطاعتهما عقد الأمل على مساعدة القوى المحلية مما لا يعدّ حلاً للمشكلة بعد، ولأسباب كثيرةٍ وذلك بسبب التناقضات والريبة المتبادلة والعداء المكشوف بين القوى المتصارعة: الباب العالي والقوميين الأتراك والقوميين الأكراد. كتب العاملون في الأركان العامة البريطانية «أنه لا يُحبَّذ من وجهة النظر العسكرية إدخال أية شروط إلى معاهدة الصلح، حيث ليس لدى الحلفاء الاستعداد لفرضها»[2]. (وباختصار لا ينبغي القيام بأية مغامرة عسكرية البتة!).

وفي 26 آذار/مارس عام 1920 أصدر كيرزون أمراً إلى دي روبك عرض

(1) من دي روبك إلى كيرزون، 23 شباط/فبراير عام 1920، DBFP. Vol. XIII. No 6, P. 6.

(2) المصدر السابق، العدد 23، ص 28-38.

فيه المبادئ الرئيسة لمستقبل الوضع السياسي ـ الحكومي لكردستان بمناسبة التوقيع على معاهدة الصلح القادمة. وقد رأى وزير الخارجية البريطانية حلّ القضية الكردية على الشكل الآتي: «لا حماية إنكليزية أو فرنسية، ولا حماية منفردة، ولا لمجموعة من الدول تحت الوصاية الأوروبية، بل الاستقلال الذاتي لكردستان منفصلة عن تركيا غير قائمة حتى في ظل التبعية التركية».

إلا أن ذلك كله كان نظرياً فقط، حيث كان كيرزون نفسه يدركه بصورة رائعة. فلم يكن واضحاً له ولا لغيره «مدى» الاستقلال الذاتي المحدد لكردستان، وما إذا كان ذلك يعني استقلالاً تامّاً أم جزئياً، وكيف ستكون حدود كردستان وعلاقاتها المتبادلة مع الانتدابات في تركيا وأرمينيا وميسوبوتاميا وسوريا. وإن ما كان يشغل بال كيرزون في هذه المرحلة من إعداد المعاهدة التركية السلمية أمر واحد بلا شك وهو «منح» بريطانيا وحدها الحق في الحل القادم للقضية الكردية (حيث كتب عن ذلك بصراحة في هذا الأمر)، أضف إلى ذلك ليس كهدف بحد ذاته (أي ليس لتجسيد الحقوق المشروعة للشعب الكردي في حق تقرير المصير)، بل لاستغلال هذه القضية كأهم أداةٍ لحل شامل للمسألة التركية كلها وفق السيناريو الإنكليزي تحديداً (حيث التزم كيرزون الصمت ـ بطبيعة الحال ـ حيال ذلك).

وفي الوقت ذاته فإن خبيراً بشؤون الشرق مثل كيرزون كان يدرك أن الأرضية في تركيا نفسها (خلافاً عنها في ميسوبوتاميا)، لحل القضية الكردية هشة، وهي لمصلحة لندن، وكان الأمل المعقود على الباب العالي ضعيفاً. لذلك طلب هو من دي روبك استشارة «الرأي الكردي» بخصوص إمكانية تنفيذ مخططات لندن في كردستان، وخصوصاً في ما يتعلق بباب تنسيقها مع مصالح الأقليات المسيحية. فهو لم يستبعد دعوة عبد القادر وشريف باشا أو غيرهما من القادة الأكراد إلى لندن. وقد وجهت إلى بغداد رسائل مماثلة

تتعلق بكردستان الجنوبية والشرقية[1].

ولم يكن سهلاً تنفيذ مهمة كيرزون، وأبدى دي روبك «شكوكاً كبيرةً» تتعلق بالاستقلال أو الحكم الذاتي لكردستان، وعرض آراءه التالية:

لا وجود لأيّ «رأي كردي» (بمعنى «الرأي العام المتبلور بوضوح») في هذا الشأن، فلم تخرج الأكثرية الساحقة من الأكراد عن إطار التفكير العشائري، ولا يتصورون سلطة أخرى سوى سلطة الشيوخ والآغا، إلا أنه ينبغي ـ حسب رأي المندوب السامي ـ تجنب العداء من جانب العشائر. ولا يتمتع المثقفون الأكراد الذين يتمسكون «بالأفكار الانفصالية» بنفوذ ملحوظ، أما شريف باشا فهو ـ فضلاً عن ذلك ـ على ارتباط وثيق بالأتراك. إلا أنه إذا أصبحت «فكرة انفصال كردستان قوة مادية» قد تزداد أهمية «المنتدى الكردي» في اسطمبول وغيره من المنظمات الكردية السياسية. مع أن الأدميرال رأى من المفيد الإصغاء إلى رأي القادة الأكراد (على ألا يزيد عددهم على الثلاثة)، والتشاور مع الفرنسيين أيضاً تجنباً للخلافات التي قد تنشأ[2]. وعلى العموم لم تثر مخططات لندن في كردستان حماسةً كبيرة في نفوس الممثلين الإنكليز في القسطنطينية.

كما كان مماثلاً ردّ فعل قيادة القوات البريطانية المسلحة في تركيا، وجاء في مذكرة الضابط السياسي التابع لقيادة الأركان البريطانية في البحر الأبيض المتوسط عن «الخطر القاتل» على تركيا لفقدانها ولايات أرضروم، ووان، وبدليس. كما أنه لا يمكن النظر إلى «مقولة استقلال كردستان الذاتي في ظل

(1) المصدر السابق، العدد 33، ص 49.

(2) المصدر السابق، العدد 34، ص 49-50. من دي روبك إلى كيرزون، 29 آذار/مارس عام 1920.

الوضع الحالي لتطور البلاد دون مخاوف كبيرة»، ويجب ترك التبعية العثمانية تحت الإشراف الأوروبي في شرق الأناضول لكي يتعلم السكان المحليون إدارة شؤونهم. «ويجب السماح للعنصرين الأرمني والكردي بالطموح إلى: 1 ـ الوطن الأرمني مع الذوبان النهائي لأرمينيا «الروسية»، 2 ـ باتجاه الجنوب إلى كردستان الفعلية. وجرى التأكيد في مذكرة القائد لوك أن الأكراد هم «صنو آسيوي للألبانيين»، أو أن «القدرة على وجود مستقل لهم مشكوك فيه»، ويجب أن تسبقه مرحلة الاستقلال الذاتي تحت «قيادة خارجية»، ومن ثم عرض لوك خطة وصاية الدول الأوروبية الكبرى على أرمينيا وكردستان اللتين تتمتعان بحكم ذاتي[1].

ويتبيّن بوضوح من المواد الواردة أن القيادة الإنكليزية العسكرية ـ السياسية في تركيا لم تأخذ الأحاديث حول مستقبل استقلال كردستان تركيا قط على محمل الجد. وعلى أية حال، لم تعتزم الإسهام، بنشاط في تحقيقه متذرعةً أحياناً بوجود مصاعب مختلفة، وأحياناً أخرى بوجود مصاعب ذاتية وموضوعية قائمة فعلاً. إلا أن المندوب السامي البريطاني في تركيا والمؤسسات التابعة له لم يتخليا مطلقاً عن استغلال المسألة الكردية لتحقيق أغراض بريطانيا الاستراتيجية في الشرق الأوسط، وخصوصاً بغية إعداد بنود الاتفاقية التركية السلمية لمصلحة بريطانيا، وبتعبيرٍ آخر أدركت الدوائر المعنية في اسطمبول جوهر سياسة لندن الكردية واتخذتها مرشداً للعمل.

وعملت هذه الدوائر بصورة طبيعية، وأكثر بساطة، ومن خلال الباب العالي، الذي كان يحق لهذه الدوائر أن تتوقع منه الوفاء التام وخصوصاً بعد عودة وزارة الداماد فريد باشا إلى السلطة (5 نيسان/أبريل 1920)، ففي

(1) أرشيف سياسة روسيا الخارجية قسم «أرشيف الهند الوطني». من دي روبك إلى كيرزون، 7 نيسان/أبريل عام 1920.

هذه الفترة بحث رئيس الوزراء للمرة الثانية أحمد توفيق باشا (الذي شغل هذا المنصب من جديد في تشرين الأول/أكتوبر عام 1920) مع شريف باشا المقترحات بشأن القضية الكردية لتقديمها إلى مؤتمر الصلح. ويجب أن يدخل بمقتضاها إلى عداد كردستان ذات الاستقلال الذاتي سنجق ديرسم وولايتا وان وبدليس، وجزء من ولايتي ديار بكر وخربوط[1].

ولم يكن يحتاج إقناع الصدر الأعظم الداماد فريد باشا وقتاً طويلاً للموافقة على مخططات الإنكليز حيال الأكراد، فهو قد اقترح بنفسه استغلال الحركة الكردية ضد الكماليين ـ القوميين، وقبل كل شيء شن هجوماً على الأخيرين بالقوات الكردية في منطقة ديار بكر ـ خربوط ـ موش، مجرياً المفاوضات مع والي خربوط غالب بك وسيد عبد القادر. وأجرى فريد باشا وسيد عبد القادر في آنٍ واحدٍ كلٌّ على حدة، الاتصالات مع المندوب السامي البريطاني حول المسألة الكردية. أما عبد القادر فعلى الرغم من أنه عبّر عن استعداده لشن هجوم على الكماليين، أجاب بأنه لا يريد، في آنٍ واحد، الحطّ من سمعته، بالعمل بصورة مشتركة مع فريد باشا. وعلى أية حال فقد رغب في بادئ الأمر في التأكد فيما إذا تمت الموافقة على مطالبه حول المسألة الكردية («التحرر من الحكم التركي المباشر ومن كل شكل من أشكال الحماية البريطانية»).

كان وضع دي روبك صعباً للغاية، ذلك أن بريطانيا لم تكن عشية مؤتمر سان ريمو وبعد التوقيع على الاتفاقية التركية السلمية معنية بإشعال نار الفتنة الداخلية في شرق الأناضول التي من الصعب التكهن بعواقبها، والتي قد تصبح ورقة رابحةً بأيدي خصوم الهيمنة البريطانية في تركيا بوجه عام، وفي أرمينيا

(1) أرشيف سياسة روسيا الخارجية قسم «أرشيف الهند الوطني». برقية دي روبك بتاريخ 8 نيسان/أبريل عام 1920.

وكردستان بوجه خاص، أي بأيدي الفرنسيين بالدرجة الأولى. وإلى جانب ذلك لم يكن ينبغي صدّ الباب العالي ولا الأعيان الأكراد الذين كانوا يعقدون الأمل على المساعدة البريطانية. واختار دي روبك الحل الوسط مؤجلاً حل المسألة لغاية الموافقة على شروط معاهدة الصلح المدعوة إلى خلق وضع جديد، فنصح عبد القادر «بالهدوء والثقة بالمؤتمر» وقال للداماد فريد باشا بأن استغلال الأكراد ضد القوميين سيتم تشجيعه فقط حينما يكون خالياً من المجازفة ولا يؤدي إلى الاقتتال بين الأكراد أنفسهم بين المؤيدين للقوميين والمعادين لهم. وحاول دي روبك إقناع الصدر الأعظم وعبد القادر من أنه على الرغم من إمكانية «القيام بحركة في كردستان» فإن ذلك يعرقل حل المسألة الكردية في مؤتمر الصلح لخير جميع سكان البلاد بسبب الانشقاق بين الأكراد أنفسهم»[1].

ووافق كيرزون على خطة مندوبه السامي في تركيا بصورة تامّة، وعارض في برقيةٍ له إلى دي روبك من سان ريمو (24 نسيان 1920) معارضة شديدة «إثارة عداء» الأكراد في غير أوانه، وطلب عدم إبلاغ فريد باشا وعبد القادر بمشروع حل القضية الكردية قبل العرض الرسمي لمعاهدة الصلح[2].

وبالتالي بذلت الإدارة البريطانية في تركيا جهودها في مختلف المجالات لكي تخفف العبء عن ديلوماسييها لاستنباط «طريقة» لحل القضية الكردية تكون لمصلحة بريطانيا، وكان من الممكن عدم الخوف من العقبات من جانب الباب العالي ولا من جانب الأوساط الكردية القومية. صحيح أنه ظلّت قوة سياسية عاملة في تركيا هي قوى الكماليين القوميين، بيد أنهم لم يحسبوا

(1) المصدر السابق، من دي روبك إلى وزير الخارجية، العدد 400، 16 نيسان/أبريل 1920.

(2) DBFP. 1919-1939. Vol. XIII. No 56, P. 65-66.

لها حساباً في لندن وفي اسطمبول في تلك الآونة، حيث سرعان ما تبيّن أن ذلك كان عبثاً تماماً[1].

ولئن توصل قادة السياسة الخارجية البريطانية الاستعمارية إلى لغةٍ مشتركةٍ وبسهولةٍ مع ممثليهم في اسطمبول بشأن حل القضية الكردية في معاهدة الصلح القادمة مع تركيا، فقد اصطدمت مناقشة هذا الموضوع مع رئيس الإدارة البريطانية في العراق أ. ويلسون بمصاعب أثارتها عوامل موضوعية بصورة أساسية، وهي أنه كان ينظر إلى المسألة الكردية في العراق، الذي احتلته بريطانيا، من منظار آخر يختلف على ما هو عليه في تركيا بالذات.

وكان كيرزون يتصور جيداً مدى هذا الفرق. ولهذا السبب بالذات اتخذ موقفاً فاتراً من بعثة نوئيل وأصرّ على إلغائها، ناصحاً بغداد بالاستفادة من خبرات الرائد النشيط في الشؤون الكردية ضمن أطر ميسوبوتاميا فقط[2]، وفي

(1) تلقت دائرة المندوب السامي البريطاني خبراً من «مصدر سري» حاول بموجبه الباب العالي تقديم إجراء مستقل حول المسألة الكردية وإشراك الكماليين فيه أيضاً. وفي ليلة الرابع من كانون الثاني/يناير عام 1920 اجتمع مجلس في بلاط السلطان شارك فيه الأمير عبد الرحيم أفندي ممثل السلطات، والداماد إسماعيل حقي باشا قائد أركان البلاد وجواد باشا قائد الأركان العامة، وبكير سامي بك وكارا واصف بك ممثلين عن الكماليين. وأثناء مناقشة القضية الكردية أيد عبد الرحيم كردستان المستقلة «المرتبطة مع تركيا بروابط سياسية واقتصادية وثقافية» وقال إن كردستان «بوسعها أن تصبح أفضل ممرٍ بين تركيا والمسلمين في بلدان القفقاس من الجمهورية الأرمنية» (المصدر السابق، العدد 668، ص 1066. من الأدميرال ويب إلى كيرزون، العدد 114، 20 كانون الثاني/يناير عام 1920). ويلتزم المصدر الصمت حيال موقف الكماليين. ويبدو أن هذه المبادرة تُركت دون نتيجة، لأنهم قرروا دون صاحب القضية.

(2) أرشيف سياسة روسيا الخارجية قسم «أرشيف الهند الوطني»، من السكرتير الثاني لوزارة شؤون الهند، 8 تشرين الثاني/نوفمبر عام 1919 (بلا عنوان المرسل إليه، صورة).

22 آذار/مارس عام 1920 أبلغ وزير شؤون الهند المندوب السامي في بغداد المبادئ الرئيسة للسياسة حول المسألة الكردية التي اقترحها «إنديا أُوفيس» في أواخر كانون الأول/ديسمبر عام 1919، ووافقت عليها الحكومة بمناسبة الإعداد لمعاهدة الصلح التركية، حيث انحصرت في أن يتم إيصال تعهدات بريطانيا العظمى السياسية والعسكرية أمام المسلمين إلى الحد الأدنى. أمّا في ما يتعلق بالأكراد، فالنهج يجب أن يتضمن الانسحاب التام من كردستان، وعدم تحمل أية مسؤولية عن إدارتها بما فيها مقاطعة السليمانية، فالتبعية البريطانية في كردستان الجنوبية تؤدي إلى مصاعب غير مرغوبٍ فيها.

وإذا رغب الأكرادُ في التحرر من تركيا فإن بريطانيا مستعدة لتقديم العون لهم، لكن ليس لديها معلومات وافية عن الوضع الفعلي للأمور في كردستان، والأهم أنه ليس لديها شركاءُ أُمناء وممثلون عن الأكراد أنفسهم (شريف باشا ليس في الحسبان). وطلب الوزيرمن أ. ويلسون ترشيح الأكراد الذين لديهم صلاحية التحدث عن مستقبل كردستان. وختم الوزير كلامه أنه يجب ـ في ظل أي شكلٍ من أشكال الحكم ـ «اتخاذ الإجراءات للمحافظة على امتيازات بريطانيا العظمى الاقتصادية ويجب أن يسود النفوذ البريطاني المنطقة الجنوبية»[1].

وبهذا الشكل جرى الحديث في هذه الوثيقة عن كردستان الجنوبية فقط، حيث خططت لندن لإدخال نظام الإشراف غير المباشر فيها فقط في ظل الحفاظ على جميع صفات الاستعباد الكولونيالي الأساسية لهذه المنطقة، إلا أن هذا النمط من الأساليب إزاء القضية الكردية في ميسوبوتاميا أثار معارضةً شديدةً لدى الإدارة البريطانية في بغداد.

---

(1) المصدر السابق.

وجاء في رد أ. ويلسون إلى وزير شؤون الهند مونتيغيو أن السياسة التي عرضتها الحكومة ستكون «مصيرية للاحتفاظ بميسوبوتاميا»، فالجلاء عن السليمانية وتصفية الإدارة البريطانية فيها يعرقلان إقامة «حدودٍ كردية ميسوبوتامية» آمنة، ويؤدي منح كردستان استقلالاً ذاتياً واسعاً أكثر من أجزاء ميسوبوتاميا الأخرى إلى تعقيدات، وعلى العموم من الصعب تحقيقه. و«يتعذر رسم خطٍ واضح بين كردستان وميسوبوتاميا ذلك أن السكان هنا خليط سواء من حيث تركيبهم الاجتماعي أم من الناحية العرقية، إذ يعيش هنا الأكراد الرحل وشبه الرحل والحضر، والعرب الرحل والتركمان وغيرهم. وإن فكرة كردستان موحدة غريبة على جميع الأكراد دون استثناء، وليس لكردستان عموماً وعي قومي، بل عرقيّ... كما أن ظروف كردستان الجغرافية والسياسية كانت على الدوام عقبةً كأداء في طريق قيام وحدة سياسية طويلة الأمد».

وحسب رأي أ. ويلسون (الذي يوافق عليه العسكريون حسب أقواله) يجب الحفاظ على النظام القائم (أي نظام الاحتلال) في كردستان الجنوبية مع «واجهة كردية محلية» لإرضاء المشاعر الكردية القومية.

وبوسع إزالة الفوضى، فقط، في هذه المنطقة ضمان مصالح بريطانيا السياسية، ولكن ليتم ذلك ينبغي إعادة النظر في النهج السياسي المقترح وإلا فإن بريطانيا لا يهددها خطر ضياع ولاية الموصل فحسب، بل، ربما ميسوبوتاميا كلها. وفضلاً عن ذلك يمكن زعزعة مواقع بريطانيا الضعيفة في فارس، ويغدو مستحيلاً إعادة 50 ألفاً من اللاجئين المسيحيين (الآشوريين والنساطرة) في بعقوبة إلى ديارهم[1].

أرس أ. ويسلون إثر ذلك وفي اليوم ذاته برقيةً إلى لندن رفض فيها رفضاً

(1) المصدر السابق، برقية بتاريخ 25 آذار/مارس عام 1920 رقم 3746.

قاطعاً الوساطة الممكنة التي يقوم بها شريف باشا وقادة «المنتدى الكردي» في اسطمبول عن الأكراد العراقيين في مفاوضات المعاهدة التركية، واتُّهم الأول بضعف كفاءاته وقلّة شهرته بين صفوف الأكراد في العراق والآخرون بميولهم المتعاطفة مع الأتراك[1].

أبرزت علاقات لندن مع الممثلين الإنكليز في لندن وبغداد بخصوص معاهدة الصلح مع تركيا ثلاث سمات رئيسة:

1 - اتُّخذ اتجاه لإخضاع معظم كردستان عملياً للنفوذ العسكري ـ السياسي والاقتصادي البريطاني واستغلال المسألة الكردية لفرض الهيمنة البريطانية في الشرق الأوسط، ولكن لم تكن لدى الأوساط الحاكمة في بريطانيا في هذه الأثناء خطة سياسية واضحة لحل القضية الكردية، بل، كما يبدو، لم تسارع إلى وضعها لكي تحتفظ لنفسها بحريّة المناورة فيما إذا تغيّر الوضع في المنطقة[2].

2 - جرى منذ البداية في المركز وفي الأقاليم على السواء، رصد نزعة فصل عرض المسألة الكردية (في شرق الأناضول) عن مثيلتها في ميسوبوتاميا، حيث وضعت بذلك بداية التشديد القادم لتقسيم كردستان إلى ثلاثة أجزاء أولاً، ومن ثم إلى أربعة أجزاء بعد إعطاء سوريا لفرنسا.

3 - على الرغم من وجود هدف واحد مشترك في السياسة الكردية (مع أنه كان بلا مَعْلَم سياسي واضح) لم يكن لدى لندن وبغداد الاتفاق في الرأي حول تقرير مصير كردستان الجنوبية، واتفقتا فقط على ضرورة طرد الأتراك بصورةٍ نهائية، أما الجانب الإيجابي للقضية فقد أثار خلافات حادة.

---

(1) المصدر السابق، برقية بتاريخ 25 آذار/مارس عام 1920 رقم 3759.

(2) كما لعبت دوراً معروفاً الخبرة الناقصة (حتى لدى وزير مثل كيرزون الذي كان متضلعاً من الشؤون الشرقية) عن الأكراد في كردستان وعن طابع الحركة الكردية القومية وخصائصها.

وينبغي التوقف خصوصاً عند هذه المسألة المدروسة قليلاً التي هي إضافةً إلى ذلك سبب لتأويلات دفاعية. فقدأكد جون داروين، مستخدماً مواد اللجنة الشرقية، أن لويد جورج وكيرزون وضعا في أساس التسوية السلمية في الشرق الأوسط تشكيل دويلات حاجزة في القفقاس وأرمينيا وفي كردستان بغية ضمان الإشراف على بلاد فارس وميسوبوتاميا «ولمصلحة الأمن الأنكلو ـ هندي». وقد عرض أ. ويلسون أثناء اجتماع اللجنة في أواسط نيسان/أبريل عام 1919 موقف الحكومة الهندية الذي يتلخص في تشكيل ستة أقاليم في ميسوبوتاميا، بما فيها الإقليم العربي في الموصل، بسلسلةٍ من«الدويلات الكردية ذات الحكم الذاتي» وتحت سلطة بغداد الموحّدة. وبعد أن حذر كيرزون من مغبة «إشراك القومية العربية التي هي في معارضة دائمةٍ للحكم البريطاني» وقف ضد بسط حكومة بغداد سلطتها على «الخانات» الكردية في شمال الموصل وشرقه، فهو لم يحبذ وضع «موارد زمن الحرب» تحت تصرف السلطات في بغداد. ووقف في اجتماع اللجنة الشرقية في 20 آب/أغسطس عام 1919 ضد التقدم المتواصل في كردستان و«حذّر من أنه لا ينبغي معاملة ميسوبوتاميا معاملة هندٍ ثانية». وهاجم كيرزون «نظام ويلسون» بسبب التوسع المستمر وبسبب تقويض الإعلان الأنكلو ـ فرنسي عام 1918، وأصرّ على أن يكون أقصى الجزء الشمالي من كردستان الجنوبية خارج إطار دولة ميسوبوتاميا الجديدة، وأعلن أن «الحدود الشمالية لميسوبوتاميا، ربما، تكون أبعد إلى الجنوب»[1].

وبصرف النظر عن أن «الإنكليز ـ الهنود» (بيرسي كوكس وغيره) قد ردّوا على الانتقاد الذي وجهه كيرزون و«إنديا أوفيس» إلى أ. ويلسون فإن

(1) Darwin, *Britain, Egypt and the middle East* , P. 193-194.

النقـد اسـتمر. وانهـال كيـرزون أثنـاء الإعـداد لمؤتمـر سـان ريمو بسـياط النقد مـن جديد علـى ويلسـون بسـبب اقتراحـه ضم الأكـراد إلى الدولـة العراقيـة المتشـكلة وإدارتها على غـرار مصـر. وطالـب كيرزن باسـتدعاء ويلسـون إلا أن ما سـاعد هذا الأخير علـى البقاء في منصـب المنـدوب السـامي هو حسـن تدبيره فقط خـلال الثـورة العربية[1].

وكتـب جـون داروـيـن: ألا يعنـي هـذا أن كيـرزون لـم يعـد «إمبرياليـاً حقيقيـاً» وأن «مـن شـب علـى شـيءٍ شـاب عليـه»، أو وقعـت لـه «نوبـة مفاجئـةٍ مـن الليبراليـة فـي السياسـة الامبراطوريـة؟» ولقـد أعلـن كيـرزون فـي هـذه الأثناء بالـذات أن بغـداد «نقطة ارتـكاز» للمواقـع البريطانيـة فـي فـارس وفـي الخليـج، هكذا يفسـر داروين نمط أسـاليب كيـرزون فـي سـياق السياسـة البريطانيـة في الشـرق الأوسـط.

وشـعر كيـرزون «بالاشـمئزاز» مـن المشـاركة البريطانية المباشـرة في كردسـتان، إذ إن ذلـك كان يعنـي عبئـاً ثقيـلاً علـى الماليـة البريطانيـة، ويجـب أن تصبح كردسـتان ذات اسـتقلال ذاتـي، وبهـذه الصفة تشـكل حاجـزاً في وجه الضغـط القادم من الشـمال. بل إن تقديـم مسـاعدة غيـر كبيـرة للأكـراد علـى طريـق تحويلهـم إلى «أمةٍ مسـتقلة» من شـأنه أن «يكافـئ بريطانيـا كثيـراً». والمهمـة الرئيسـة هـي عـدم السـماح للأتـراك بالعـودة إلـى كردسـتان ثانيـةً. ولقـد أراد كيـرزون ومونتيغيـو وغيرهمـا مـن أعضـاء وزارة لويـد جـورج حـلّ هـذه المهمـة عبـر تسـوية سـلمية شـاملة مـع تركيا بصـورة رئيسـة دون نبـذ «طريق ويلسـون التابـع للامبرياليـة». ولقـد أدى مثل هـذا النهج إلى إقامة «تحالـف اضطراري مع اليونانييـن» وإلـى النزاع مـع الكماليين.

وبالتالـي يسـتنتج داروـيـن أنـه حسـب رأي كيـرزون سـيتم ضمـان المصالـح

(1) المصدر السابق.

البريطانيـة بصـورةٍ أفضـل إذا جـرى العمـل فـي المركـز وليـس فـي المناطـق البعيـدة في «منظومـة الامبراطوريـة التركيـة الزائلـة»، وهذا ما يسـمح أيضاً بإضعاف التدخل الفرنسـي في سـوريا[1].

وهكـذا لئـن تركنـا جانباً حتـى جميع هـذه الدوافع والذرائـع (على غـرار «التحالف الاضطـراري مـع اليونانييـن») يتضـح أن الجـدل لـم يجـرِ بشـأن مبـادئ سياسـة بريطانيـا العظمـى فـي كردسـتان والمناطـق المجـاورة لهـا ضمـن أطـر التسـوية السـلمية مـع تركيـا بعـد الحـرب ووسـائل تطبيقهـا الأكثـر فعاليـةً فـي ذلـك الوقـت. فقـد مـارس لويـد جـورج وكيـرزون وأنصارهمـا فـي لنـدن لعبـةً سياسـيةً معقـدةً عاقديـن الرهـان الأساسـي علـى أتباعهمـا الأتـراك فـي البـاب العالـي وفـي بـلاط السـلطان، علـى أن يؤمّنـوا فـي آنٍ واحـد علـى أنفسـهم بخطـة تشـكيل دولـةٍ مـا (أو شـبه دولـة) ذات اسـتقلال ذاتـي فـي كردسـتان التـي إلـى جانـب «أرمينيـا» المسـتقلة، كان مـن الممكـن التحكـم فيهمـا عنـد الحاجـة بغيـة إحاطـة مصالـح الامبراطوريـة البريطانيـة فـي الشـرق الأوسـط بسـور فـي وجـه التطـاولات المحتملـة مـن جانـب العـرب الذيـن يسـتطيعون الخـروج مـن تحـت الحكـم التركـي، والفرنسـيين الذيـن فقـدوا حصصهـم أثنـاء عمليـة التقسـيم، وكذلـك بهـدف تقويـة «الحجـر الصحـي» المعـادي للسـوفيات. ولقـد ناقشـوا الأمـور فـي بغـداد وفـي دلهـي بصـورةٍ أكثـر بسـاطةً، ومـن مواقـع السياسـة العربيـة فقـط، والإيرانيـة إلـى حـدٍ مـا، حيـث يجـب عـدم إضاعـة الفرصـة الذهبيـة لترسـيخ المواقـع فـي كردسـتان الجنوبيـة الهامـة مـن الناحيتيـن الاسـتراتيجية والاقتصادية وكذلـك في كردسـتان الجنوبية - الغربيـة حسـب الإمكانيـة المتوافـرة، مقيميـن فيهـا «واجهـة كرديـة»، عنـد الحاجـة

(1) المصدر السابق، ص 195.

القصوى. وكما أسلفنا، فإنه تجدر الإشارة إلى أن «الإنكليز ـ الهنود» وبوقهم آرنولد ويلسون وكذلك سير بيرسي كوكس صاحب الخبرة الكبيرة، الذي كان سفيراً لبلاده في طهران في تلك الأيام، قد كانوا على حق لأنهم عبّروا بطريقة واقعية، والأهم من ذلك أنها كانت مدركة، إزاء المسألة.

كما لاحت على طريق حلّ القضية الكردية حسب السيناريو الإنكليزي ضمن أطر المعاهدة التركية السلمية الجاهزة عقبة أخرى لم يكن اجتيازها صعباً قط. والكلام يجري عن مطامع الحكومة الإيرانية. وقد ورد آنفاً أن طهران اعتزمت التحدث في مؤتمر باريس، لكن لم يتم الإصغاء إليها. كما جددت الحكومة الإيرانية خلال فترة الإعداد المباشر للمعاهدة مع تركيا، محاولاتها للمشاركة في تقسيم الامبراطورية العثمانية، مدعيةً حقها في المناطق الحدودية في كردستان التركية. وأبلغ وزير الخارجية الإيراني الأمير فيروز (فيروز ميرزا ناصر الدولة) كيرزون بذلك. وعرض الخارطة التي يصبح بموجبها «قلب الوطن الكردي» إلى الغرب من بحيرة أورمية تابعاً لإيران. وعارض كيرزون ذلك مبيناً أن هذه الأراضي كانت خاضعةً للأتراك على مدى مئات السنين، أما الخطّ الحدودي الفاصل فقد تمّ وضعه قبل الحرب بالذات. أما حجج فيروز فقد كانت تنصبّ على أن هذه الحدود لا ترتدي أهميةً بالنسبة للأكراد، ذلك أنهم يعبرون الحدود بحرية أثناء الترحال، وبعد أن أنهى كيرزون حديثه وعد بالنظر في الموضوع، لكنه «قطع جميع الآمال» حول أن مطالب الفرس سوف يتم تلبيتها[1].

---

(1) DBFP. Sep. I, Vol. IV, No 825, 845, P. 1214, 1286.

من كيرزون إلى ديربي سفير بريطانيا العظمى في باريس، 25 تشرين الأول/أكتوبر عام 1919؛ وإلى السفير ب.كوكس في طهران، 13 تشرين الثاني/نوفمبر عام 1919.

ومع ذلك استمرت الحكومة الفارسية في الإصرار على موقفها، فقد كتب فيروز بعد عدة أيام في رسالةٍ له إلى كيرزون يقول فيها بأن الأكراد منقسمون إلى عشائر يعادي بعضها بعضا، فهم يؤلفون مع الفرس وحدة لا تتجزأ من ناحية الجنس واللغة والدين، ويقف «رجال الدين في كردستان وأعيانها» إلى جانب الاتحاد مع إيران.

كما تم ممارسة الضغط على السفارة البريطانية في طهران، فقد «امتنع» السفير كوكس في حديثه مع فيروز عن الإدلاء برأيه حول ادعاءات الفرس في كردستان، لكنه أعرب عن دهشته بأن هذه الادعاءات قدّمتْ في وقتٍ كانت الحكومة الفارسية لا تستطيع الإشراف على أراضيها بالذات، حيث إن نائب القنصل البريطاني اضطر حتى إلى مغادرة أورمية. وأوضح كوكس أنه كان يعني «الكردي الذي يدعى سمكو ويسلب الناس»[1] وقام بعد أن حصل على المساعدة من الأتراك بنشر «الإرهاب» في البلاد بدءاً من هوى وحتى أورمية. وعبر كوكس عن شكوكه في أن الأكراد في تركيا يتّحدون مع الأكراد في إيران في ظل السلطة الفارسية. وفي الختام خفف السفير البريطاني من وطأة الأمر مبشراً بإجراء إصلاحات معيّنة على الحدود طبقاً للمصالح الإيرانية[2]. بيد أنه من المشكوك فيه أن ذلك قدم الأساس لرئيس الوزراء الإيراني فاسوغ الدولة ليبرق إلى الأمير فيروز في باريس العبارات التالية: «في ما يتعلق بكردستان يسرني الإشارة إلى أن اللورد كيرزون متفق مبدئياً مع آرائنا»[3]. لقد كانت

(1) المصدر السابق، العدد 849، ص 1236. من وزير الخارجية الإيراني إلى كيرزون، 17 تشرين الثاني/ نوفمبر عام 1919.

(2) المصدر السابق، العدد 852، ص 1248. من ب. كوكس إلى كيرزون، 21 تشرين الثاني/نوفمبر عام 1919.

(3) المصدر السابق، العدد 877، ص 1272. من كيرزون إلى ب. كوكس، 30 تشرين الثاني/نوفمبر عام 1919.

محاولـة القيـام بالضغـط علـى الحكومـة البريطانيـة محاولـةً خاصـة، إلا أنها كانـت هزيلةً للغاية!.

وحاولـت الحكومـة الإيرانيـة ثانيـةً بعـد مؤتمـر سـان ريمـو الحصـول علـى الزيادة علـى حسـاب كردسـتان تركيـا. فقـد أعلـن الأميـر فيـروز، الـذي وصـل إلـى باريـس، عـن اهتمـام إيـران بالمشـاورات حـول حـدود كردسـتان مشـيراً إلـى وعـد كيـرزون بإطـلاع الحكومـة الإيرانيـة علـى المفاوضـات السـلمية، «عندما يحين الوقـت». وقال كيـرزون رداً علـى ذلـك بأنـه تقـرر فـي مؤتمـر سـان ريمـو أخـذ مصالـح إيـران فقـط فـي الاعتبـار في المـواد المتعلقـة بكردسـتان[1]، إلا أنـه ينبغـي للجنـة حـلّ هـذه المسـألة بصـورة محـددة علـى أرض الواقـع[2]. ومـن الواضـح أنهـم قـرروا عدم إعطاء الفـرس أي شـيء، بينما وضعوا مسـتقبل كردسـتان (إيـران) الشـرقية، علـى العمـوم ـ خـارج إطـار المفاوضـات.

وحاولـت الحكومـة الإيرانيـة ـ أن تسـترعي انتبـاه بريطانيـا إلى مطامعهـا الإقليمية، وذلـك بمسـاعدة حجـة مجربـةٍ، وهـي الخطـر السـوفياتي المزعـوم. فقـد أعلـن فيـروز بمناسـبة إعـادة السـلطة السـوفياتية إلـى أذربيجان عن إمكانيـة اتحاد الحكومة البلشـفية فـي باكـو مـع الأتـراك للقيام بهجوم مشـترك علـى أرمينيا عبر شـمال إيران، الأمـر الذي قد «يثيـر رد فعـلٍ يؤسـف لـه» فـي أجـزاء إيـران وكردسـتان الأخـرى[3]. بيـد أن هذا الأسـلوب أيضـاً لـم يفلـح في مسـعاه، فلـم تحسـب دول الائتـلاف الحسـاب للضعفاء.

(1) المصدر السابق، العدد 419، ص 475-476. من اللورد ديربي إلى كيرزون، 7 أيار/مايو عام 1920.

(2) المصدر السابق، العدد 421، ص 477. من كيرزون إلى ديربي، 8 أيار/مايو عام 1920.

(3) المصدر السابق، العدد 436، ص 490، من ديربي إلى كيرزون، 20 أيار/مايو عام 1920.

وبالمناسبة حاول حليف آخر ـ كما يُقال ـ تابع لبريطانيا العظمى، وهو الباب العالي، استغلال بعبع البلشفية في علاقاته مع لندن. فقد أجرى الصدر الأعظم الداماد فريد باشا الاتصالات مع الأوساط الكردية المحافظة التي تلقت بارتياح نبأ إمكانية الاستقلال الذاتي، لكنها وجدت مع ذلك أن الخطر الرئيسي هو في كمال أتاتورك الذي يمثل في أنظارهم «شبح البلشفية وتفكيك النظام الكردي التقليدي». فقد اقترح فريد باشا الذي لم يعارض تحويل كردستان إلى دولةٍ ذات حكم ذاتي، على دي روبك الصفقة التالية: يكنّ القادة الأكراد الحقد على كمال أتاتورك بسبب البلشفية، وأنت تضمر له الضغينة لوقوفه ضد معاهدة الصلح، فهيّا نعمل لتوجيه الأكراد ضد كمال ونقضي بهذا الشكل على القوميين.

وبالتالي كانت طغمة السلطان على استعداد للتضحية بوحدة أراضي بلادها في سبيل القضاء على خصمها السياسي الرئيسي من الوطنيين القوميين. وينبغي القول إن المندوب السامي البريطاني لم يكن على استعداد لمثل هذا العرض للمسألة على الرغم من اعترافه بمحاسنه المعروفة. فقد أثار قلقه ضرورة التعاون مع فرنسا في هذه المسألة الصعبة، ذلك أن جزءاً كبيراً من الأكراد يقع في منطقة نفوذها[1]. ويبدو أنه حاول ألّا يطلق عنان المبادرة السياسية للحركة الكردية بحيث تصل إلى حدود خطيرة، يمكن أن تخرج عن الأطر المرسومة لها. وعلى أية حال لم يصدر من لندن رد فعلٍ على ذلك، وربما قرروا هناك التنكيل بالحركة الكمالية، دون مساعدة الأكراد الذين لا يمكن الاعتماد عليهم، من جميع النواحي.

وهكذا وضعت المسألة الكردية خلال مرحلة الإعداد المباشر لإبرام

(1) المصدر السابق، العدد 103، ص 108. من دي روبك إلى كيرزون، 28 تموز/يوليو عام 1920.

المعاهـدة التركيـة السـلمية علـى أرضيـة واقعيـةٍ، وشـغلت مكانـاً مسـتقلاً بيـن مسـائل الشـرق الأوسـط الأخـرى، وغـدت موضوعـاً للمفاوضـات الديبلوماسـية والسياسـية. فلقـد جـرى التخطيـط لحـل المسـألة الكرديـة، شـأنها فـي ذلـك شـأن معظـم المسـائل الأخرى، حسـب الوصفـة الامبرياليـة ولمصلحـة الأوسـاط الحاكمـة فـي بريطانيـا بالدرجـة الأولـى. وبصـرف النظـر عـن وضـع الاسـتقلال الذاتـي الـذي وعِـدت بـه كردسـتان، بل حتـى وضع دولـة مسـتقلة فقـد أعـدوا لها مصيـر مسـتعمرة عملياً مثلما أعـدوا ذلك للعراق وسـوريا. أمـا خصوصيـة عـرض المسـألة الكرديـة فـي المرحلـة المدروسـة فقـد انحصـرت، خلافـاً للمسـألتين العراقيـة والسـورية مثـلاً، فـي أن السـيناريو كان جاهـزاً وعلـى شـكل مسـودة فقـط كثـرت فيهـا الفراغات والالتباسـات والخيـارات المختلفـة وغيرها. وقـد كان مصطلح «الاسـتقلال الذاتـي» بحـدّ ذاتـه يسـمح بإعطـاء تفسـيرات مختلفـة، حيـث أدى كل ذلـك، كمـا تبيّـن بعـد قليـل، إلى نشـوء عقبات صعبـة الاجتياز على طريـق حلّ القضيـة الكردية حتـى بذلـك الشـكل الـذي كان مقبولاً لـدى الكماليين. وتبيّـن أن الأكراد بالـذات كانوا من أكثـر المتضرريـن، إذ إنـه لـم يكـن يجـري حتـى الحديث عـن أي شـكلٍ من أشـكال تقرير المصيـر القومـي حسـب جميـع هـذه الأكـوام من المشـاريع.

الفصل الخامس

معاهدة سيفر وعواقبها

وقعت معاهدة الصلح مع تركيا في ضاحية سيفر من ضواحي باريس في 10 آب/أغسطس عام 1920 وتوجت بما يمسى نظام فرساي. وكانت وثيقةً فريدة من نوعها في تاريخ الديبلوماسية الحديثة والمعاصرة وقبل كل شيء بعدم صلاحيتها العملية، وبالتالي كانت قصيرة الأجل. ولم تستجب معاهدة سيفر منذ لحظة توقيعها للموقف العسكري ـ السياسي الفعلي تماماً في الشرق الأوسط، في حين أنها غدت بعد عدة أشهر من توقيعها من رواسب الماضي بصورة كاملة. وقد استمرت هذه المعاهدة ثلاث سنوات فقط[1] (زد على ذلك أنها كانت شكلية بحتة) وكانت السمة البارزة لمعاهدة سيفر، وإن لم تكن الرئيسة، هي أنه طرحت فيها المسألة الكردية وللمرة الأولى في العرف القانوني للمعاهدات الدولية. وسيجري الحديث لاحقاً عن هذه الميزة بالذات.

ولم تلعب المسألة الكردية أي دور ملحوظ أثناء عملية التحضير

(1) انظر: ميللر، التحضير الديبلوماسي لمعاهدة سيڤر تركيا. قضايا حيوية في التاريخ الحديث والمعاصر، ص 189-190.

المباشـر لإبـرام معاهـدة سـيڤر حيـث تقـرر كل شـيء مسـبقاً فـي سـان ريمـو[1] وبعد أن تسـلّم الباب العالي شـروط السـلام (11 أيار/مايو عام 1920) شـكّل لجنةً لوضع المقترحات المضـادة، ضمـت ثلاثـة ممثليـن عن الأقليـات القومية بمن فيهـم ممثل واحد عـن الأكراد وذلـك لـذرّ الرمـاد فـي العيـون، وطالـب الأتـراك خصوصـاً بإبقـاء كردسـتان فـي عـداد الامبراطوريـة. إلا أن المذكـرة التركيـة التـي تضمنـت طلـب التخفيف من شـروط معاهدة الصلـح قـد رفضهـا مجلـس دول الائتـلاف الأعلـى رفضاً باتـاً، وعـاد الداماد فريد باشـا الذي حـاول الحصـول علـى تنـازلات مـن باريـس صفـر اليديـن. وبقي فقـط وضـع التواقيع على معاهـدة الصلـح، الأمـر الـذي تمّ ـ كمـا يُقـال ـ دون ضجـةٍ زائدة[2].

أصـدرت معاهـدة سـيڤر حكماً بالموت علـى الامبراطورية العثمانيـة، فقد بقي منها سـلطة السـلطان ـ الخليفـة الوهميـة فـي اسـطمبول وفي منطقـة المضائـق الواقعة تحت إشـراف دولـي (تحـت الإشـراف البريطانـي عملياً) وجـزء من الأراضـي التركيـة الواقعة في وسـط وشـمال غرب الأناضول مع وجود سـيادة محدودة ووضعٍ شـبه كولونيالي. ويستخدم مصطلـح «الامبراطوريـة العثمانيـة» فـي نص معاهدة سـيڤر بالاقتـران بالصفة «السـابقة» (فـي المـادة 84 مثـلاً)، أمـا البلاد نفسـها التي عُقدت معهـا المعاهدة فقد سـميت «تركيا» أو «الدولـة العثمانيـة» (المـادة 36 مثـلاً)، أضـف إلـى ذلـك أن تعريف «العثمانية» نُسـب (فـي اللفـظ الفرنسـي) إلـى حكومـة البـلاد، إلـى البـاب العالـي فقـط. أمـا سـائر الأراضي

(1) أ.ف. سبيرانسكي، «المسألة التركية في المؤتمرات الدولية بعد الحرب العالمية الأولى»، نوڤي فوستوك (موسكو)، العدد 2، 1922، ص 129.

(2) ميللر، التحضير الديبلوماسي لمعاهدة سيڤر، ص 190-203: كلوجنيكوف، سيڤر ولوزان. التاريخ الديبلوماسي للمعاهدات. معاهدة صلح سيڤر والاتفاقيات المبرمة في لوزان، موسكو، 1927. ص 17-18؛ Howard, *The Partition of Turkey* , P. 244.

الأخرى التي كانت تعود إلى أوسع امبراطورية في يومٍ ما والمنبسطة على أراضي ثلاث قارات قد سلخت اسمياً أو عملياً في مرحلة الحرب العالمية الأولى لمصلحة بريطانيا، وفرنسا، وإيطاليا، واليونان والدول المجاورة المتشكلة حديثاً: أرمينيا، وكردستان، والحجاز[1]. وأصبحت الامبراطورية العثمانية الشهيرة في التاريخ «ذليلةً، مستعبدة ومكبلة بالأغلال. وتبيّن في الوقت ذاته أن هذه المعاهدة كانت من أكثر معاهدات نظام فرساي جوراً واغتصاباً»[2] - تلكم مفارقة التاريخ - إنها كانت أكثر هشاشةً وضرراً بالمقارنة بالمعاهدات الأخرى التي فرضتها دول الائتلاف على المشاركين في الاتحاد الرباعي.

وأصبح عدم اكتمال المعاهدة واضحاً للأسباب التالية:

أولاً: لم تكن تتناسب مع الوضع الدولي الذي تميَّز بتصاعد النضال الثوري الديمقراطي والمناوئ للامبريالية الذي خاضته جماهير الشغيلة في الغرب، وبنجاحات روسيا السوفياتية على الصعيدين العسكري والسياسي، وبنهوض الحركة الوطنية التحررية في الشرق الكولونيالي. وقد اكتسب فشل حملة دول الحلفاء الثالثة المعادية للسوفيات والمرسومة في مرحلة سيڤر

(1) لم تشارك الأخيرة في عمل مؤتمر سيڤر ولم توقع الاتفاقية بسبب رفض الإنكليز والفرنسيين تشكيل دولةٍ عربية مستقلة (كما وعدوا بذلك حسب اتفاقية سايكس - بيكو). وعلى العموم لم يرد ذكر أي شيء في معاهدة سيڤر عن مصير إمارات الجزيرة العربية الداخلة اسمياً في عداد الامبراطورية العثمانية (نجد، عسير، اليمن). وكان ذلك سخافة مكشوفة (وهي ليست الوحيدة) من وجهة نظر حقوقية - دولية. انظر الترجمة الروسية: معاهدة صلح سيڤر والوثائق الموقعة في لوزان. التحليل المسهب لمضمونها. انظر: ميللر، دراسة تاريخ تركيا المعاصر، ص 97-99؛ ميللر، التحضير الديبلوماسي لمعاهدة سيڤر، ص 203-207.

(2) القاموس الديبلوماسي، الجزء 2، موسكو، 1950، المادة 604.

بالتحديد أهمية كبيرة (على الرغم من هزيمة الجيش الأحمر في ضواحي وارسو وهجوم فرانكل). وسرعان ما انتصرت السلطة السوفياتية في سائر جمهوريات ما وراء القفقاس (في أرمينيا في تشرين الثاني/نوفمبر عام 1920، وفي جيورجيا شباط/فبراير عام 1921). وانهارت كل استراتيجية دول الحلفاء التي بررت تقسيم تركيا واستعبادها بضرورة تحويل أراضيها إلى رأس جسرٍ معادٍ للسوفيات.

ثانياً: كانت سياسة الإملاء الامبريالي النافذة إلى جميع بنود سيڤر حرفياً غير مقبولةً أبداً لدى شعوب الشرق الأوسط التي مرت في مرحلة نهوض عاصف. فقد وقفت الجماهير الشعبية في تركيا وفي البلدان العربية الآسيوية وقفة رجل واحدٍ ضد الإنكليز والفرنسيين الذين شرعوا علانيةً في استعبادها. صحيح أن الأمر كان يختلف بعض الشيء في صفوف الفئات العليا والمتوسطة من السكان التي انحدر منها قادة الحركة الوطنية وأكثر الشخصيات نشاطاً فيها. وكان بوسع الفرنسيين والإنكليز الاستناد موقتاً إلى الأوساط الإقطاعية ـ الإكليريكية في البلدان العربية (خصوصاً في الجزيرة العربية)، وكذلك إلى عناصر معينة من البورجوازية الكومبرادورية والقومية آملين بمساعدتها على ترسيخ مواقعهم وسلطتهم. وقد وجدت هذه العناصر التي كانت أسيرة أوهام «ويلسن»، وإلى حدٍ ما في نظام الانتداب درجةً انتقالية ما نحو الاستقلال التام. وفضلاً عن ذلك كانت مواقع الإنكليز والفرنسيين تستند في الولايات العربية السابقة إلى قوة عسكرية كبيرة، أما في تركيا فلم يحظَ الحلفاء ـ أي الإنكليز ـ بصورةٍ رئيسة بمثل هذا التأييد منذ البداية؛ فقد كان بوسعهم الاعتماد فقط على العملاء في الباب العالي بقوتهم العسكرية وسلطتهم السياسية الوهمية. وقد كان الكماليون ـ القوميون الذين كانت لهم ميول قوية معادية ـ للحلفاء والمعتمدين على مساعدة روسيا السوفياتية (وكان

لذلك أسبابه) أسياد الوضع في الجزء الأكبر من الأناضول. وممّا كان يبدل من الموقف هنا هو القيام بتدخلٍ يوناني مغامر ومخطط له فقط اصطدم بعد النجاحات الأولى بمقاومة شديدة من جانب الوطنيين الأتراك. ولهذا السبب كان بالإمكان تطبيق بنود معاهدة سيڤر دون عائق نسبياً في الجزء العربي فقط من الامبراطورية العثمانية.

ثالثاً: إن من بين الدول المنتصرة التي كانت معاهدة سيڤر لمصلحتها كانت بريطانيا فقط واليونان التابعة لها (وترتب على هذه الأخيرة البرهان بقوة السلاح على مكاسبها الإقليمية في الأناضول)، أما سائر أدعياء «التركة العثمانية» فقد شعروا بالغبن في توزيع الحصص: فقد خسرت فرنسا الموصل وجزءاً كبيراً من جنوب شرق الأناضول (بما فيه الأراضي الكردية) الذي كان من نصيبها حسب اتفاقية سايكس ـ بيكو، وخسرت إيطاليا إزمير ومنطقة واسعة مجاورة لها (حيث وعدت بهما حسب اتفاقية سان ـ جان دي موريين) وأجزاء من جزر الدوديكان. وفي ما يتعلق بالولايات المتحدة الأميركية، فقد أظهرت أنها خارج التسوية السلمية التركية ليس من وجهة النظر السياسية (أنظر أعلاه)، بل من وجهة النظر الاقتصادية. فقد حرمت (حسب الاتفاق الأنكلو ـ فرنسي في سان ريمو) من نفط الموصل. ولم يوافق رجال الأعمال الأميركيون قط على مثل هذه النفقات (مع أنها كانت طبيعية تماماً) لفشل نهج سياسة ويلسن الخارجية. وقد حرم «عدم التكافؤ في المكاسب» (أ.ف.ميللر) التي حصل عليها الامبرياليون من معاهدة سيڤر من أية قوة حيوية في سياق توزيع القوى المتشكلة على المسرح العالمي في المرحلة المدروسة.

ولم نجد من يكيل عبارات المديح لمعاهدة سيڤر، بل بالعكس، فقد رفض المعاصرون الذين كانت لهم علاقة بها بشكل أو بآخر، إعطاء تقويم

شامل لها (لويد جروج) أو أدانوها. صحيح أنهم فعلوا ذلك بعد أن وقعت الواقعة. وكتب ونستون تشرشل مثلاً يقول: «شاخت هذه المعاهدة التي جرى التحضير لها خلال 13 شهراً قبل أن تصبح جاهزة، وارتبط تنفيذ جميع بنودها الرئيسة بشرط واحد ورئيسي وهو عمليات الجيش اليوناني»[1]. كما كانت الفضائح المتعلقة بالأسباب التي دفعت الحلفاء إلى فرض معاهدة سيفر على تركيا كافية. وكتب رئيس الوزراء الإيطالي في عام 1919 ـ 1920 (قبل حزيران/يونيو) فرانتشيسكونيتي يقول: «وجدت خلف الأشباح الرومانسية الضبابية لتشكيل يونان الكبرى وأرمينيا الكبرى فكرة عملية جداً وهي الاستيلاء على معظم الثروات الزراعية والمعدنية في آسيا الصغرى»[2]. كما تحدث البروفيسور الأميركي مون بصراحة أيضاً عندما كتب يقول: «على العموم كانت معاهدة صلح سيفر التي أرغم الحلفاء الحكومة التركية على توقيعها في 10 آب/أغسطس عام 1920 عبارة عن فسيفساء من المعاهدات السرية، تجلت فيها الامبريالية بصورة واضحة جداً»[3].

وهكذا تبيّن أن أنصار معاهدة سيفر كانوا يشكلون أقلية واضحةً منذ البداية، ولم تدم فرحتهم طويلاً. غير أنَّ ثمة جانباً آخر (بالمعنى العام للكلمة) أيضاً ورد ذكره في المعاهدة مراراً، وكان يجب ـ على ما يبدو ـ الترحاب به بكل قوة، وكان ذلك الأقليات العرقية والدينية واللغوية المعروفة التي جعل الأتراك اضطهادها خلال ما يزيد على مائة عام حجر الزاوية في المسألة

(1) ويصور سير ونستون بضيق، الواقع في الشرق الأوسط، فكتب يقول: سارت قافلة قاتمة من الوقائع بعناد عبر الطرق الصخرية في جبال صعبة المسالك وعبر الصحارى الحارقة. (تشرشل، الأزمة العالمية، ص 257-258).

(2) فرانتشيسكو نيتي، انحطاط أوروبا، موسكو، 1923، ص 102.

(3) توماس مون باركر، الامبريالية والسياسة العالمية، موسكو؛ لينينغراد، 1928، ص 63.

المشـرقية كلهـا، والسـبب الرئيسـي لقلـق الـدول الكبـرى وتدخلهـا النشـيط فـي الشـؤون الداخليـة للامبراطوريـة العثمانيـة.

لا يوجـد تعريـف دقيـق لمفهـوم «الأقليـات» فـي معاهـدة سـيڤر، ولئـن كان يعنى بـه معظـم السـكان غيـر الأتـراك، فـإن مسـألة الأقليـات قـد طرحـت في سـيڤر مـن وجهة النظـر الداخليـة والخارجيـة. أمـا الأولـى فقـد تناولـت الأراضي غيـر التركية التـي اقتطعت مـن الامبراطوريـة العثمانيـة حيـث عاشـت عليهـا تجمعـات كبيـرة متصلـة مـن الشـعوب (العـرب بصورة رئيسـة) التي كان بالإمكان تسـميتها شـرطياً بالأقليات فقـط، وعلى النطاق العثمانـي فحسـب. وقـد أُعدّ لها «الاسـتقلال» تحت الانتداب (باسـتنثاء الحجـاز وغيره من مناطـق الجزيـرة العربية). أما وجهـة النظر الثانية فقد كانت مرتبطـة بالأولى ارتباطاً وثيقاً وتناولـت موضـوع تركيـا بالـذات، أي آسـيا الصغـرى وشـرق الأناضـول وتراقيـا الشـرقية أي الأراضـي التـي كان الأتراك يُشـكلون علـى الجزء الأكبر منها الأكثرية السـاحقة أو النسـبية، كما سُلِـخ جزء من هذه الأراضي (في شـرق الأناضول وتراقيا الشـرقية وإزمير مع الأراضي المجـاورة التـي كانـت الـدول الأخـرى تطمـع فـي احتلالهـا) عـن تركيـا حسـب المعاهدة، وعلـى الفـور أو فـي أقـرب وقـت، غير أن الحـدود لم يتمّ تثبيتهـا بعد. ولهذا السـبب، فإنه علـى الرغـم مـن اعتـراف معاهدة سـيڤر باسـتقلال أرمينيا، وباسـتقلال كردسـتان أيضاً في المسـتقبل، وكذلك بانضمام تراقيا الشـرقية وأجزاء من الأراضي الواقعة في غرب الأناضول إلـى اليونـان، فقـد كان بوسـعهم اعتبـار اليونانييـن والأرمـن والأكـراد أقليـات قوميـة مـن وجهـة النظـر الداخليـة. كما بقي سـكان القسـطنطينية والمضائق التي تخلـت تركيا عنهما اسـمياً خليطـاً مـن قوميـات كثيـرة، بـل إنـه عاش عـدد غيـر قليل مـن الأتراك (بمـن فيهم الأكـراد) فـي مناطـق الأناضول الرازحـة تحت الحكم التركـي. وقصارى القـول، كانت قضية

الأقليات بعد سيڤر أيضاً قضيةً حيوية في تركيا من الناحيتين الدولية والداخلية على السواء.

وبالنسبة إلى العرب كان كل شيء واضحاً، فقد بدلت معاهدة سيڤر، إثر سان ريمو، النير التركي الذي كانت شعوب العراق وسوريا (مع لبنان) وفلسطين ترزح تحته بأغلال السيطرة البريطانية والفرنسية الاستعمارية. صحيح أنهم وعدوا سوريا والعراق بالاستقلال التام (المادة 94) الذي يجب على الدولة المنتدبة الكبرى منحه لهما في المستقبل، إلا أنه كان على شعْبَي هذين البلدين خوض نضال طويل وعنيف لنيله متغلبين على مقاومة المحتلين الشديدة. أما فلسطين فلم يَعِدوها بشيء، بل بالعكس فقد حرم الحلفاء عرب فلسطين من أي مستقبل قومي مؤكدين على إعلان بلفور بتاريخ 2 تشرين الثاني/نوفمبر عام 1917 لمصلحة قيام «وطن قومي» لليهود في فلسطين (المادة 95) وفي ما يتعلق باستقلال الحجاز، وكذلك باحتلال بريطانيا لمصر والسودان وقبرص واحتلال فرنسا لمراكش وتونس واحتلال إيطاليا لكل من ليبيا وعددٍ من جزر بحر إيجه فقد كان ذلك مجرد إثبات لأمرٍ واقع دام طويلاً.

ومن الأقليات الكبيرة بقي اليونانيون والأرمن والأكراد. وبدا أنهم بالذات قد استفادوا أكثر من أي شعب آخر من معاهدة سيڤر التي وعدتهم باستقلال لا تحده أية حدود انتدابية. وقد انضمت الغالبية العظمى من اليونانيين إلى الوطن الأم، ونال الأرمن الاستقلال أيضاً في عداد جمهورية أرمينيا، أما الأكراد فقد حصلوا، وللمرة الأولى في التاريخ، على الاعتراف العالمي بالدولة. أما من تبقى منهم في عداد الدولة التركية المتقطعة الأوصال (بما فيها الأقليات التي لم تجرِ تسميتها من العرب والآشوريين واللاز والشركس وغيرهم) فقد وقعوا تحت حماية «القسم الرابع» الخاص من معاهدة سيڤر التي ضمنت مواده الاثنتا عشرة (140-151) حقوقهم كافة. فكما نصّت المادة 141، فإنّ

«تركيا تتعهد منح جميع سكانها الحماية التامة والكاملة لحياتهم وحريتهم على اختلاف أصلهم وقوميتهم ودينهم ولغتهم»، بينما جاء في المادة 147 أن «مواطني الدولة العثمانية الذين ينتمون إلى الأقليات العرقية حسب الدين واللغة سوف يتمتعون بالنظام نفسه وبتلك الحقوق والضمانات الواقعية التي يتمتع بها المواطنون العثمانيون الآخرون»[1].

بيد أن الآمال التي عقدتها الأقليات (سواء قادتها أم المشاركون العاديون في الحركة) على سيڤر كانت وهمية لا أساس لها البتة، ذلك أن المعاهدة نفسها قائمة على أسس هشّة، وكانت جميع بنودها ـ بما في ذلك المتعلقة بالأقليات العثمانية ـ «تافهة» مستخدمين اللغة الديبلوماسية في ذلك الوقت، ذلك لأنها لم تكن تستجيب للوقائع السياسية في تلك الآونة. ولم تكن بعيدة عن الواقعية بالمعنى العام فحسب، قاصدين من وراء ذلك الوضع «العام» في العالم وفي ساحة الشرق الأوسط، بل بالمعنى الخاص والمحدد، إذا أخذنا في الاعتبار الوضع الفعلي للمسألتين اليونانية والأرمنية أو المسألة الكردية.

وارتبط وضع الأقلية اليونانية في الأناضول وفي تراقيا الشرقية مباشرة بتجسيد مخططات اليونان التوسعية التي وقفت بريطانيا من ورائها. ومعروف جيداً أنّ هذه المخططات المغامرة التي قامت بها حكومة إ. فينزيلوس قد هددت الأقلية اليونانية بكارثة، وهذا ما وقع فعلاً.

كما تشكّل موقف مماثل حول المسألة الأرمنية، فقد تقرر حلها ضمن حدود «جمهورية أرمينيا» الطاشناقية فقط، المعترف بها من قِبل دول الحلفاء دولةً مستقلة ذات سيادة، وكانت بحد ذاتها ضرراً على مستقبل الأرمن، بسبب أن أرمينيا الطاشناقية كانت دولةً مصطنعة مرتبطة ارتباطاً تاماً بدعم دول

(1) معاهدة صلح سيڤر ، ص 41، 44.

الائتلاف ومدعوَّة للقيام بدور رأس جسر معادٍ للسوفيات وللأتراك. إلا أن مثل هذه الإمكانية لم تناقض الأوضاع العسكرية ـ السياسية في تلك المرحلة فحسب، بل المصالح الحيوية للشعب الأرمني الذي هبّ للنضال ضد الحكم الطاشناقي. كما كانت مقررات معاهدة سيفر الإقليمية وبالاً أكبر على الشعب الأرمني. وعرضت مسألة تحديد الحدود بين تركيا وأرمينيا إلى الغرب من الحدود الروسية ـ التركية القديمة عام 1878 (في ولايات أرضروم، وطرابزون، ووان، وبدليس) على «قرار تحكيم» رئيس الولايات المتحدة الأميركية (المادة 89). وكانت المشكلة في أنه ترتب على الأرمن السيطرة على هذه الأراضي (إلى ما يسمى بالحدود، حسب تحكيم ويلسن) إذ لم يكن جيش السلطان المنهار خصماً لهم، بل فرق الكماليين القومية بقيادة الجنرالات ذوي الميول المعادية للأرمن (كاظم كرابكر باشا وغيره). وظهرت النتائج على الفور، فقد انهزمت أرمينيا الطاشناقية في الحرب الأرمنية ـ التركية الخاطفة التي نشبت في 14 أيلول/سبتمبر عام 1920 شر هزيمة، ولم تخسر تلك الأراضي الفائضة التي وعدت سيڤر بها فقط، وإنما تلك الأراض العائدة إلى روسيا وفق معاهدة برلين عام 1878، وسادت من جديد موجة المذابح في أرمينيا المعذبة واستحالت معاهدة سيڤر إلى مأساة قومية كبيرة للشعب الأرمني.

كما ينبغي النظر إلى القضية الكردية في سياق جميع خصائص معاهدة سيڤر هذه، سواء تلك التي تميّزها بصورةٍ عامة، والمتعلقة بطرح المسألة القومية فيها. وقد وجد التباين بين الشكل والجوهر في صيغة القضية الكردية مثل الذي كان قائماً في صيغة القضايا العرقية الأخرى، بيد أن ثمة فرقاً آخر وهو حداثة المسألة الكردية، خلافاً للمسألة الأرمنية وغيرها من المسائل المطروحة مراراً في المؤتمرات الدولية. ولقد أضفى هذا الظرف أهميةً خاصة على إدراج المسألة الكردية في معاهدة سيڤر. ومما يسترعي الانتباه أن الفصل

الثالث «كردستان» (المادة 62-64) قد ورد في الجزء الأساسي للمعاهدة («الأوضاع السياسية») بعد فصلي «القسطنطينية» و«المضائق» مباشرة وقبل معظم المقررات الإقليمية الأخرى المتعلقة بالأراضي التي يسكنها اليونانيون والأرمن والعرب. ومن المشكوك فيه تفسير مثل هذا التصنيف للمواد بنزوةٍ عرضيةٍ انتابت القائمين بتحرير معاهدة سيڤر ووضعها[1].

وبالتالي شغلت المسألة الكردية أحد المواقع الرئيسة في معاهدة سيڤر، إلا أن ذلك لم يكن يدلّ على أن الذين وضعوا المعاهدة كانوا معنيين في حقيقة الأمر بحلّ القضية الكردية كما هي، أي إزالتها عملياً عن طريق تشكيل دولةٍ كردية ديمقراطية مستقلة، ولو على أراضي الامبراطورية العثمانية سابقاً. فقد كانت لديهم مخططات استعمارية خاصة بهم معادية لمصالح الشعب الكردي القومية الحقة أشد العداء. ومن هذه الناحية كانت معاهدة سيڤر معادية للأكراد مثلما كانت معادية للأقليات العرقية الأخرى في الشرق الأوسط.

وأعادت المواد 62و63 و64 من معاهدة سيڤر حرفياً الفقرات المناسبة من الاتفاقية حول كردستان في سان ريمو التي جرى الحديث عنها، مع مجرد فرق هو أن الفقرتين الثالثة والرابعة قد تمّ إدماجهما في المادة 64. كما تمت الموافقة على اتفاقية الأناضول الثلاثية بين فرنسا وإنكلترا وإيطاليا الموضوعة في سان ريمو مع إجراء مثل هذه التعديلات التحريرية الطفيفة[2]. وقد أُعطي وصف عام لجميع هذه الوثائق آنفاً.

كما كانت لبنود معاهدة سيڤر الأخرى صلة غير مباشرة بالقضية الكردية،واكتسب بعضها طابعاً عاماً (المادة الثانية والعشرون من وضع عصبة

---

(1) المصدر السابق، ص 24، 25.

(2) J.C. Hurewitz, *Diplomacy in the Near and Middle East.* A Documentary Record: 1914-1956 , Vol. 11. Princeton New Jersey. 1956. P. 87-89.

الأمـم التـي تتناول من بين المسـائل الأخـرى إدارة المناطـق، «التابعة سـابقاً للامبراطورية العثمانيـة»، ومـواد الفصـل الرابـع «حمايـة الأقليـات» وغيرهـا). أمـا الأخـرى فقـد كانـت محددة (الفصل السـادس «أرمينيا» والفصل السـابع «سـوريا، ميسـوبوتاميا، وفلسـطين»). وقـد مسّـت المـادة 89 مصالح الأكـراد خصوصاً المتعلقـة منها بتثبيت الحـدود بين أرمينيا وتركيـا فـي «ولايـات أرضروم، وطرابـزون، ووان، وبدليـس»[1]، ذلك أن الأكـراد بالذات كانوا يؤلفـون الجـزء الأكبـر مـن سـكان الولايتيـن الأخيرتيـن وجـزءاً مـن سـكان ولايـة أرضـروم، ونعيـد القـول ثانيـة بـأن طرح القضيـة الكردية في معاهدة سـيڤر سـواء كان ذلـك «عامّاً» أم «خاصـاً» لـم يقـرِّب عملياً حلها الفعلـي البتة.

وكان هـذا واضحـاً، إلـى حـدٍ معيّـن، بالنسـبة إلـى من عاصر أحـداث تلـك المرحلة، فلـم يذكـر تشرشـل فـي عرضـه لشـروط معاهـدة سـيڤر الأكـراد بوجـه عـام، كما أنـه كان يرتـاب جـداً لـدى تقويـم المسـائل «المحلولة» في سـيڤر والقريبة مـن المسـألة الكردية: «علـى بريطانيـا أن تأخـذ علـى عاتقهـا الانتداب على فلسـطين وميسـوبوتاميا الذي يكلف غاليـاً ومصاعـب كثيـرة، أمـا الأرمـن فعليهـم الاسـتقرار تحـت جنـاح الولايـات المتحـدة الأميركيـة»[2]. وقـد نـدت عـن مؤلفـي «تاريـخ مؤتمـر الصلـح فـي باريـس» ذوي الصفـة البريطانيـة وشـبه الرسـمية أثنـاء عرضهـم لشـروط معاهـدة سـيڤر جملـة واحـدة عـن الأكـراد وهـي: «نالـت كردسـتان حكومة ذات اسـتقلال ذاتـي مع التعديـلات الممكنة على حدودهـا لمصلحـة إيـران». ولـم يـرد في الخارطـة الملحقة «تركيـا ومعاهدات عـام 1920» حتـى تسـمية «كردسـتان»، ولـم ترسـم قـط حدودهـا المقترحـة[3]. وتوصّل المؤلفـون إلى

(1) معاهدة صلح سيڤر . ص 31.

(2) تشرشل، الأزمة العالمية، ص 256.

(3) A History of the Peace Conference of Paris, Vol. VI. P. 31.

استنتاج عادلٍ تماماً مؤداه أن مواد معاهدة سيڤر حول كردستان «لم تؤخذ على محمل الجدّ»[1].

ولقد تحدث لويد جورج ـ الذي كان كثير الكلام كعادته ـ بإيجاز شديد ووضوح عن المواد الكردية في معاهدة سيڤر ودون أية إيماءة لتقويمها: «منحت كردستان استقلالاً ذاتياً مع الحق في الانفصال عن تركيا بعد مرور عام»[2] وبالمقابل كان رأيه حول المواد الأرمنية معبراً للغاية: «تحولت الدولة الأرمنية المستقلة إلى مشروع لا أمل فيه منذ أن رفضت أميركا القيام بحمايتها»[3]، وبعبارةٍ أخرى يعترف رئيس الوزراء البريطاني السابق بأن «المشروع الذي لا أمل فيه» قد جرى ضمه إلى معاهدة سيڤر السلمية عن عمد. وهكذا يبدو أنه التزم الصمت عندما لم يُنسب مشروع الاستقلال الكردي أيضاً إليه.

وعلى العموم لم يستحوذ القسم «الكردي» من معاهدة سيڤر على اهتمام ملحوظ لدى المؤرخين في السياسة والقانون الدوليين، وهذا لم يكن عبثاً، فالتذكير بالمواد 62-64 من معاهدة سيڤر يحمل طابعاً عرضياً ونادراً ويعاني التبسيط وعدم الدقة، كما يصادَف ذلك مراراً مع المواضيع التاريخية التي لم تُولَ أهميةً جدّية. فمثلاً اكتفى أندريه ماندلشتام الروسي الشهير في السياسة والقانون الدوليين والخبير بشؤون الشرق الأوسط (الذي هاجر إلى فرنسا بعد الثورة) في دراسة خاصة عن مشكلة الأقليات بالتذكير فقط بأن معاهدة سيڤر وعدت الأقليات القومية (الأكراد، الآشوريون، الكلدانيون، والأرمن) «بالاستقلال التام»[4] دون أن يقدم تحليلًا للمضمون الفعلي لمواد المعاهدة

---

(1) المصدر السابق، ص 91.

(2) لويد جورج، حقيقة مفاوضات الصلح، الجزء 2، ص 45.

(3) المصدر السابق، ص 454.

(4) Andre N. Mandelstam, *La protection internationale des minorités*. Première partie. La protection des minorités en droit international positif , Paris, 1931, P. 132.

المناسبة. وأكد الألماني هيسي، خلافاً لما جاء فعلاً في المادة 62، أنّها اقترحت تشكيل دولة كردية حاجزاً (وفي حقيقة الأمر تُمنح استقلالاً ذاتياً محلياً) بين العراق وتركيا تحت الانتداب الفرنسي (!). أما المادة 64 فقد نظرت ـ حسب رأيه ـ في إمكانية انضمام الأكراد (غير معروف مَنْ مِن الأكراد) إلى هذه الدولة، واتسمت هذه المادة بأهمية لإدارة العراق فقط[1]. إن مثل هذه التحريفات والسكوت المتعمّد دليل واضح على الاستهتار بموضوع يشغل أهمية غير كبيرة ـ حسب رأي المؤلفين الذين ورد ذكرهم وعدد كبير غيرهم ـ مثل حلّ معاهدة سيفر للقضية الكردية.

وكان الموضوع الوحيد الذي استأثر باهتمام كبير لدى المعاصرين والباحثين في مواد سيفر الكردية هو مسألة الموصل التي اكتسبت في ذلك الوقت حيوية أكثر فأكثر. ولقد أشار هوارد إلى أن «الموصل تشغل أهم موقع بالنسبة إلى كردستان، ويعيش عدد كبير من الأكراد على أراضيها لأنها تشرف على كردستان جغرافياً»[2]. ولم يرضَ المحتلون الإنكليز بضياع الموصل قط. ونعيد إلى الأذهان أن «ديلي كرونيكل» عندما وقفت إلى جانب الاستيلاء على الموصل قدمت خصوصاً هذه الحجة: «أضف إلى ذلك أن شمال ميسوبوتاميا، وخصوصاً الموصل ومشارفها، أكثر ملاءمة من الناحية المناخية لتمركز القوات الحدودية»[3].

وفي الوقت ذاته لم يتقرر مصير الموصل في معاهدة سيفر بدقة. وأشار هوفمان إلى أن «حدود ميسوبوتاميا الشمالية يجب أن تكون حدوداً لولاية الموصل، ومن جانب آخر يجب في الوقت ذاته ضمان إمكانية انضمام

---

(1) F. Hesse, *Die Mosulfrage* , Berlin, 1925, P. 14.

(2) Howard, *The Partition of Turkey* , P. 298.

(3) Daily chronicle: 24-06. 1920.

المناطق الكردية في ميسوبوتاميا (أي ولاية الموصل) إلى الدولة الكردية المستقلة حال تشكيلها»[1]. وباستثناء هذا التناقض الواضح (الذي لم يكن الوحيد) لاحظ هوفمان أن معاهدة سيڤر لم تتضمن رفض فرنسا الواضح والنهائي لمطامعها في الموصل: «لقد تنازلت فرنسا في سان ريمو بطريقة غير مباشرة عن الموصل أو خسرتها دون تقديم صياغةٍ واضحةٍ مع ذلك لتخليها عن حقوقها ودون الاعتراف بانتقال ميسوبوتاميا إلى منطقة النفوذ البريطاني. وقد اكتسب هذا الاعتراف وهذا التخلي عن الحقوق تعبيراً واضحاً في 23 كانون الأول/ديسمبر عام 1920 فقط في الاتفاقية الأنكلو ـ فرنسية بوضع الحدود في مناطق آسيا الصغرى الواقعة تحت الانتداب. وهذا ما جرى بعد أن اتخذت وجهة النظر البريطانية في معاهدة صلح سيڤر (10 آب/أغسطس 1920) تجسيداً محدداً»[2]. بيد أنه بقي في سيڤر أيضاً شيء من الكتمان حول هذه المسألة.

وعلى أية حالة، وإن كانت معاهدة سيڤر وليدة الديبلوماسية البريطانية، على أكمل وجه، فهي لم تتمكن من القيام بمهامها في مسألة الموصل التي شغلت موقعاً هاماً في مصالح الامبراطورية البريطانية، وهذا ما لاحظه المعاصرون: ففي لندن لم يتخذوا الخيار النهائي بعد. فإما أن يعقدوا الرهان الأساسي على دولة كردية كبيرة نسبياً تضم كردستان الشمالية والغربية والجنوبية، وإما الاعتماد على الأوساط العربية القومية المتنفذة في بغداد ودمشق ومكة. ولم يقدم الوضع المعقد والمتناقض في المشرق العربي كله والنهوض العاصف للحركة الوطنية العربية التي كانت لها، خلافاً للحركة

---

(1) هوفمان، السياسة النفطية والاستعمار الأنكلو ـ ساكسوني، ص 91.

(2) المصدر السابق، ص 96.

الكردية القومية، ميول واضحة معادية للامبريالية جواباً له مدلول واحد على هذه المعضلة.

وإذا رسمت قضية الموصل في نصّ معاهدة سيڤر ذاتها، لكنها لم تحلّ، فقد أعد الإنكليز من وراء كواليس سيڤر طريقةً لضم ولاية الموصل كلها مع الأراضي الكردية الداخلة فيها إلى الدولة العربية التي تأسست آنذاك والواقعة تحت حكم الانتداب البريطاني. وهذا ما انكب عليه بيرسي كوكس والإدارة البريطانية في بغداد على الفور بعد التوقيع على المعاهدة[1]. وبالتالي فقد اختفت من وراء ذكر الموصل قضية سياسية هامة ترك حلها لمرحلة ما بعد سيڤر.

هل يغدو شرعياً، بناءً على ما تقدم، الاستنتاج حول أن بنود معاهدة صلح سيڤر «الكردية» أو القريبة منها قد اكتسبت أهمية «تافهة»، أو أنها تركت في أفضل حال أثراً فقط في تاريخ الديبلوماسية، أظن لا، فقد عكست هذه المواد قبل كل شيء نهجاً معيّناً في سياسة بريطانيا العظمى في الشرق الأوسط، الذي وإن فشل في قسمه «التركي» بوجه عام، وفي قسميه «الكردي والأرمني» بوجه خاص، فقد نجح جزئياً في النواحي الأخرى، وأظهر تأثيراً طويلاً في الوضع في المنطقة كلها حتى أيامنا هذه، بل إن ذكر الموصل في معاهدة سيڤر لم يكن عرضياً قط، بل اتصف بالاستمرار المباشر وأصبح عاملَ هدمٍ هامّاً للعلاقات الأنكلو ـ تركية.

وسرعان ما أعار المستشرقون السوفيات الانتباه بعد توقيع المعاهدة إلى هذا الجانب من القسم «الكردي» في معاهدة سيڤر (الذي التزم العلم والصحافة في الغرب الصمت حياله، أو قامت بتحريفه). فقد لاحظ مؤسس

(1) Longrigg, *Iraq* , P. 126.

الاتجاه الماركسي في علم الاستشراق السوفياتي م. بافلوفيتش (ميخائيل لازارافيتش فيلتمان) أن الحلقة الضعيفة في مواقع الامبراطورية البريطانية في المنطقة الممتدة من القاهرة حتى كالكوتا كانت «عدم ضمان المشارف» وخصوصاً في منطقة الموصل وبغداد، ومن هنا ـ كانت حسب رأيه ـ مشاريع تشكيل دولةٍ أرمنية حاجزة. وأردف يقول: «من هنا كان أيضاً مشروع تشكيل «كردستان مستقلة» تكون دولة حاجزة جديدة يجب أن تدخل في عدادها كردستان إيران وكردستان تركيا على السواء[1]. ويقوم الإنكليز برعاية واسعة لفكرة «كردستان مستقلة»، ففي الموصل تصدر صحيفة كردية مرتين في اليوم حيث يجري توزيعها بالطائرات الإنكليزية المروحية على المناطق الكردية ، وتمد بريطانيا الزعماء الأكراد بالأسلحة والرشاشات وغيرها، وهذه ترتدي أهمية خاصة في حرب الجبال. ويجب أن تكون «كردستان المستقلة» التي جرى الإعداد لها في معاهدة سيڤر حسب المخططات الإنكليزية حاجزاً وفي آنٍ واحدٍ ضد هجوم روسي متوقع باتجاه الخليج وضد هجوم الأتراك على ميسوبوتاميا. ومما لا شك فيه أننا سوف نسمع ثانيةً عن المسألة الكردية»[2]. وكانت هذه ملاحظات ثاقبة مع أنها تحتوي على عددٍ من الأخطاء والمبالغات.

ولم يكن الجانب الفكري ـ السياسي لصيغة المسألة الكردية في معاهدة صلح سيڤر أقل أهمية من الجانب السابق الذي بقي في الظل حتى يومنا هذا. فلم يؤخذ هذا الجانب بعد انهيار سيڤر السريع في الاعتبار سواء في الغرب أو في الاتحاد السوفياتي. وبالمقابل أولى القوميون الأكراد وعلى العموم جميع الوطنيين الأكراد بصرف النظر عن آرائهم السياسية وانتماءاتهم أهمية كبرى لهذا الجانب، وأحياناً ما كانت زائدة. وإن أخذنا في الاعتبار كل ما

(1) لم تتناول معاهدة سيڤر كردستان إيران.

(2) م. بافلوفيتش، «مؤتمر لوزان»، نوڤي فوستوك، العدد 3، 1923، ص 7.

جرى قوله سابقاً حول مواد معاهدة سيڤر «الكردية» وترك الإطراء والمديح (هذه البواعث التي تكون واضحة في أفواه القوميين الأكراد ويصفح عنها أحياناً) فإنه ينبغي الاعتراف بأن المواد 62-64 من معاهدة سيڤر لم تَمُتْ معها، بل بقيت في الذخيرة الفكرية ـ السياسية للقومية الكردية والحركة الكردية القومية ـ التحررية بوجه عام. فهذه المواد كانت منذ البداية غير قابلة للتطبيق عملياً وما لبثت أن فقدت مفعولها القانوني إذ ظلت في الوقت ذاته، وحتى أيامنا هذه، رمزاً لأول اعتراف دولي في التاريخ بحق الشعب الكردي في تقرير المصير القومي وبوجود المسألة الكردية القومية كموضوع مستقل في منظومة العلاقات الدولية، وإن هذا الاعتراف لم يمنح للأكراد من الأعلى، بل تمّ الظفر به بدماء آلاف مؤلفة من المناضلين الأكراد في سبيل حرية كردستان الذين سقطوا شهداء في ساحات المعارك خلال الانتفاضات الكردية الكثيرة.

كتبت الشخصية الكردية الوطنية البارزة الأمير كاميران عالي بدرخان في عام 1958 بشأن معاهدة سيڤر: «لقد ضمنت المعاهدة المبرمة قبل أكثر من ربع قرن حق الشعب الكردي في الوحدة والاستقلال. وتم التوصل إلى هذه المعاهدة بفضل جهودٍ طويلة وضحايا كثيرة، ومع أن هذه المعاهدة لم تطبق في الواقع قط فقد تعززت قوتها المعنوية بوقائع كثيرة. وهنا نعني مبدأ تقرير المصير الذي اتخذته الأمم المتحدة، وحق الإدارة الذاتية والمبادئ الأخلاقية المتعلقة بحقوق الإنسان وكرامته التي تنبع من هناك»[1]، ورغماً عن مخالفته للتاريخ فإن هذا التقويم النموذجي لقومي كردي لمعاهدة سيڤر قد عكس بصدقٍ وأمانةٍ العامِلَين الفكري والمعنوي.

ولكن هذه العوامل كانت ـ كما يُقال ـ ذات تأثير بعيد، في حين أن التأثير

(1) Gavan, *Kurdistan* , P. 7.

المباشر لعبارات سيڤر «الديمقراطية» المنمقة (بما في ذلك ما يتعلق بالمسألة الكردية أيضاً) التي كانت خداعاً للشعوب، كانت ضريبة الوقت والسعي إلى سدّ الطريق وتشويه شعارات أكتوبر الثورية المنتشرة وجعلها في خدمة الامبريالية. وتبيّن أن معاهدة سيڤر بحد ذاتها وثيقة وُلِدت ميتة، وكادت مسألة إعادة النظر فيها تطرح في اليوم الثاني من توقيعها. وليس عبثاً أنه لم تصادق عليها أية دولةٍ من الدول التي وقعت على المعاهدة (ما عدا إيطاليا)، ولم يفعل ذلك حتى الباب العالي الذي كان ضحية ضعيفة الإرادة لديبلوماسية دول الحلفاء. ويجوز وصف مجمل تطور المسألة الكردية اللاحق كحركة بدأت من سيڤر.

وكما قِيل آنفاً، فإن انهيار سيڤر الذي كان لا بدَّ منه قد تحدد مسبقاً بالوضع الدولي العام وبالتغييرات التي طرأت على ساحة الشرق الأوسط، ووضع الهدوء مع البولونيين (في تشرين الأول/أكتوبر عام 1920)، وهزيمة فرانكل (تشرين الثاني/نوفمبر عام 1920)، وقيام السلطة السوفياتية في أرمينيا وجيورجيا، والانتصارات التي أحرزتها القوى الثورية في تركستان وما وراء البايكال، وفي الشرق الأقصى، حداً نهائياً لآمال دول الائتلاف في إسقاط السلطة السوفياتية وتقسيم روسيا. وهذا ما أدى إلى تغيير الوضع بصورةٍ جذرية في ميدان الشرق الأوسط أيضاً، حيث انهار فيها نظام الدويلات التابعة كلياً لدول الحلفاء التي تعين عليها أن تكون حاجزاً بين تركيا وروسيا. كما تبيّن أن الرهان كان خاسراً على التدخل اليوناني أيضاً. فقد اصطدم اليونانيون إثر النجاحات الأولى بمقاومة القوات الكمالية المتزايدة، وفي كانون الثاني/يناير عام 1921 أُصيبوا بأول هزيمة كبيرة (في عهد إينونو). وتوطّدت سلطة حكومة المجلس الوطني التركي الكبير بقيادة الكماليين وتوسع نطاقها، كما ترسخت مواقعها في السياسة الخارجية، وخصوصاً بفضل إقامة علاقات ودية وطيدة

مع الاتحاد السوفياتي، وتطورت الاتصالات مع أعضاء دول الحلفاء أيضاً مثل فرنسا وإيطاليا اللتين أعربتا عن عدم ارتياحهما لمعاهدة سيڤر، وقد نشأ موقف متوتر للغاية بالنسبة للامبرياليين في سوريا والعراق حيث تصاعدت فيهما الحركة المعادية للاستعمار. وفي العراق كان على الإدارة البريطانية، فضلاً عن ذلك، حل المهام الصعبة لتقوية تأثيرها في الزمرة الحاكمة الموالية لها ولتثبيت دعائم الحكم الذي فرضته. وأخيراً عاشت الوصاية البريطانية على إيران أيامها الأخيرة، حيث اتسع فيها نطاق الحركة في سبيل التحرر عن طريق التبعية العسكرية ـ السياسية لبريطانيا، وفي سبيل الاستقلال الحقيقي.

ولم تتمكن معاهدة سيڤر من البقاء في مثل هذا الموقف، فقد كان الفشل من نصيبها بوجه عام، وفي أجزاء معيّنة منها. وبالطبع لم تشكّل الفصول الكردية من المعاهدة استثناءً. وكان مشروع تشكيل كردستان ذات حكم ذاتي أو «مستقلة» (تحت الحماية البريطانية عملياً) ـ في حال تطبيق معاهدة سيڤر جلّها ـ مشكوكاً فيه للغاية. وفي حقيقة الأمر لم تكن بريطانيا العظمى جاهزة لتطبيق هذا المشروع (من وجهة النظر العسكرية والمالية ـ الاقتصادية والسياسية ـ الديبلوماسية) ولا الأكراد بحكم تخلفهم الاجتماعي وضعفهم السياسي وتشتُّتهم. أمّا سائر الأطراف الأخرى التي وقعت على معاهدة سيڤر فهي إما لم تكن معنية بقيام كردستان مستقلة وإما كانت تعادي هذه الفكرة مباشرةً (الباب العالي، أرمينيا الطاشناقية وحليفتا بريطانيا، فرنسا وإيطاليا).

وبدهي أن الولايات المتحدة الأميركية التي لم تحضر سيڤر وإيران وقوى سياسية مختلفة في المشرق العربي قد وقفت موقفاً سلبياً من مستقبل كردستان «المستقلة». أما روسيا السوفياتية فلم يسألوها واستهانوا برأيها، لكنه كان موجوداً؛ فقد رأت روسيا السوفياتية في المشروع المشار إليه مؤامرة استعمارية ضد شعوب الشرق (بما فيها مصالح الشعب الكردي الحقيقية)،

وفضلاً عن ذلك كان له اتجاه واضح معادٍ للسوفيات. أما في حال الفشل الحتمي لمعاهدة سيفر فإن الفرص في تشكيل أي مثيل لكردستان المستقلة يمكن أن ننسبه، بكل جرأة، إلى الخيال الخالص، وهذا سرعان ما بات واضحاً بعد أن غادر باريس ممثلو «الأطراف السامية المتعاقدة».

أولاً: في مؤتمر القاهرة

كانت فكرة قيام كردستان مستقلة غير قابلةٍ للتحقيق، إلا أن هذه الفكرة ـ عندما ظهرت إلى الوجود ـ عاشت حياتها الخاصة وتسلحت بها القومية الكردية التي كانت أهدافها النهائية متناقضة عملياً مع تلك التي رسمتها الأوساط الحاكمة في بريطانيا العظمى. فالحركة الكردية القومية (شأنها في ذلك شأن أية حركة أخرى) كان بوسعها أن تصبح حليفاً موقتاً لدولةٍ امبريالية كبرى (وفي هذه الحالة بريطانيا)، وإنْ كان لا بدَّ من أن تفترق طريقهما. وعلى أية حال لم يرتبط تطبيق برنامج القوميين الأكراد السياسي (استقلال كردستان، أو على أقل تقدير استقلال ذاتي لأجزاء معيّنة منها كمرحلة انتقالية إليه) بالوضع الدولي فقط بقدر ما كان مرتبطاً بالوضع في كردستان ذاتها، وبتطور الحركة الكردية الوطنية التحررية أما الوضع في الأراضي الكردية فقد أصبح في مرحلة ما بعد سيفر صعباً ومتوتراً ومتناقضاً للغاية.

وظل مركز الحركة الكردية القومية ـ التحررية كما كان سابقاً في كردستان (العراق) الجنوبية حيث كان الإنكليز أسياد الوضع فيها. وعانت سيطرة المحتلين الإنكليز في العراق بما فيه جزؤه الشمالي الذي يعيش فيه الأكراد بصورة رئيسة من أزمة عميقة بعد إخماد ثورة عام 1920. وفي حقيقة الأمر تبيّن أن الإنكليز كانوا في هذا البلد العربي خاوي الوفاض غير واضعين خلال عدة سنوات الاحتلال أية أشكالٍ مقبولة لسيطرتهم، مثيرين استياءً

شـديداً لـدى معظـم فئـات السـكان الاجتماعيـة والعِرقيـة، كما لـم يتم وضع أسـاس ثابت لحكـم الانتداب فـي العراق.

واقتـرح أرنولـد ويلسـون الـذي أصابـه القنـوط مـن الانتكاسـات إما الانسـحاب من العـراق وإمّـا تقويـة الوجـود العسـكري البريطانـي بشـكل كبيـر فيـه، أي الاعتمـاد علـى العنـف المكشـوف. ولـم توافـق لنـدن علـى هذيـن الخياريـن لاعتبـارات سياسـية ومالية، وجـرى اسـتبدال أ. ويلسـون ببيرسـي كوكـس الذي اسـتُدعي من طهـران وكان سياسـياً مرناً وأكثـر حنكـةً وتجربـة، حيـث تمكـن في نهايـة عـام 1920 من قمـع الانتفاضـة العربية في البـلاد بشـكل نهائـي[1]. وشـرعت الإدارة البريطانيـة السياسـية بقيـادة كوكـس فـي العمل لاسـتقرار الوضـع العسكـري ـ السياسـي في العـراق، إلا أن ذلـك احتاج إلى اتخـاذ قرارات سياسـية هامّـة علـى مسـتوى أرفع.

وقـام ونسـتون تشرشـل الـذي شـغل فـي شـباط/فبراير عـام 1921 منصـب وزيـر المسـتعمرات بـدلاً من منصب وزيـر الحربية بهذه المهمة، وبدأ مـن الإجراءات التنظيمية بعـد أن حصـر فـي وزارة المسـتعمرات جميع شـؤون الشـرق الأوسـط (التي كانـت موزّعة قبـل ذلـك بيـن وزارة الخارجية ووزارة شـؤون الهنـد ووزارة الحربية)، وشـكلت لذلك دائرة الشـرق الأدنـى فـي الـوزارة التـي عمـل فيها جميـع نجـوم دوائر الاسـتخبارات ـ السياسـية البريطانيـة فـي منطقـة الشـرق الأوسـط بمن فيهـم (وبدعوة خاصـة من تشرشـل) العقيد الشـهير ت.إ.لورانـس. وكان أول عمـلٍ قامت به المؤسسـة الجديدة هـو عقد مؤتمر لوضع أسـس السياسـة البريطانيـة فـي المشـرق العربـي كله بمـا في ذلـك كردسـتان الجنوبية[2].

انعقـد المؤتمـر فـي القاهـرة فـي 12 آذار/مـارس ولغايـة الثلاثيـن منـه عـام

---

(1) مينتيشاشفيلي، العراق في سنوات الانتداب البريطاني، ص 99-101.

(2) Peter Sluglett, *Britain in Iraq. 1914-1932* , London, 1976, P. 48-49.

1920 برئاسة ونستون تشرشل، وشارك في أعماله رؤساء الإدارة البريطانية في العراق، وفلسطين، وشرق الأردن ومصر وكبار الضباط في القوات البريطانية المسلّحة المتمركزة في الشرق الأوسط وكذلك خبراء مهرة من شبكة الاستخبارات الإنكليزية مثل لورانس، ونوئيل، والرائد يانغ، وغيرترود بيل وغيرهم. ووضع المؤتمر نظاماً من شأنه ضمان الحفاظ على المواقع البريطانية الاستعمارية في المشرق العربي يدوم عشرات السنين.

وقامت في العراق وفي شرق الأردن أنظمة ملكية تابعة بقيادة ولدي حسين ملك الحجاز والأوفياء لبريطانيا منذ أيام الحرب العالمية الأولى. وقد تقرر تنصيب فيصل الذي طرده الفرنسيون من سوريا على العرش في العراق وشقيقه الأكبر عبد الله على العرش في الأردن. وافتُرض تحقيق إشراف بريطانيا العسكري في المشرق العربي بواسطة القوات الجوية الملكية وذلك لأغراض توفير الأموال. وبالتالي أدخل في هذين البلدين العربيين نظام الإدارة غير المباشرة الذي حافظت فيه (تحت إشراف عسكرية ـ سياسي شديد) الأوساط الإقطاعية ـ الملكية والكومبرادورية العربية المحلية على المصالح الاستعمارية للامبريالية البريطانية. وعقد المحتلون الإنكليز بهذه المناورة السياسية الآمال ـ التي اتصفت إلى حدٍ ما بطابع اضطراري واستهدفت ضرب الحركة الوطنية العربية ـ على ترسيخ مواقعهم في الشرق الأوسط، بيد أن ذلك تبيّن أمراً صعب التحقيق.

لم يحل مؤتمر القاهرة جميع القضايا القائمة أمام السياسة البريطانية في العالم العربي، فقد ظلّت مسألة مستقبل الدويلات والإمارات في وسط الجزيرة العربية وغربها: الحجاز، نجد، واليمن وعدد آخر غيرها موضع بحث، كما ناقش المؤتمر المسألة الكردية المرتبطة ارتباطاً وثيقاً بالمسألة العربية وخصوصاً في ذلك الجزء منها الذي يتعلق بكردستان الجنوبية

والجنوبية ـ الغربية. ولكن إذا درست خلفية مناورات المحتلين الإنكليز في المسألة العربية دراسةً مستفيضة في المصادر الأجنبية والسوفياتية، نجد أن ذلك لا ينطبق على المسألة الكردية، وفي الوقت ذاته تحدثوا في القاهرة عن الأكراد كثيراً.

وأثناء افتتاح مؤتمر القاهرة باتت ضرورة إعادة النظر في معاهدة سيڤر بما في ذلك بنودها «الكردية» واضحةً لجميع الأطراف المعنية (سنتحدث بالتفصيل عن ذلك لاحقاً)، ولم تندرج بعد كردستان المستقلة في جدول الأعمال. وقد عكست المذكرة التي قدمتها دائرة الشرق الأدنى إلى المؤتمر هذه النزعة.

ومما يسترعي الانتباه أن الدوائر البريطانية الحاكمة قد نظرت قبل تأسيس هذه الإدارة في إمكانية تطبيق مشروع «كردستان المستقلة». وجاء في تقرير لجنة الإدارة المشتركة أنه حال تطبيق المادة 64 من معاهدة سيڤر لن تكون اعتراضات ضد انضمام الأراضي الكردية في ولاية الموصل إلى كردستان المستقلة، وأُنيطت بدائرة الشرق الأدنى المسؤولية الكاملة عن السياسة الكردية[1]. إلا أنه لم تردْ كلمة واحدة عن كردستان المستقلة في المذكرة المعنية. وجاء فيها أن وضع كردستان السياسي يجب أن يكون مرتبطاً على الأغلب بحكومة ميسوبوتاميا أكثر من ارتباطه بسلطة الانتداب وذلك شريطة ألا تقوم تركيا بإدارة كردستان[2].

وجاء في المذكرة أنه لا ينبغي ضم الأراضي الكردية إلى الدولة العربية التي افترض تشكيلها في ميسوبوتاميا، وعلى الحكومة تأييد مبادئ «الوحدة والقومية» الكردية بتلك الدرجة التي تكون ممكنة. وإن مقاييس الأرمن التي

(1) أرشيف سياسة روسيا الخارجية قسم «أرشيف الهند الوطني».

(2) المصدر السابق.

ينطبـق عليها هذه المبادئ ترتبط «بالشـروط النهائية للتسـوية السـلمية مـع تركيا» أي إن معاهـدة سـيڤر وضعـت موضـع شـك، وكإجراء موقـت على أقـل تقدير. وبغـضّ النظر عن ذلـك فـإن الإشـراف من جانـب الحكومة والعلاقـات مع الإدارة في ميسـوبوتاميا سـيكونان أكثـر يسـراً، فيمـا لو أُنشـئ «شـكل مـا لتنظيم كـردي مركزي مـع مستشـار بريطاني، يجب أن يكـون خاضعـاً للمنـدوب السـامي البريطانـي، وأن يتصل من خلاله مـع الحكومة». كما ينبغـي إصـدار عفـوٍ عام عـن جميع الجرائـم السياسـية التي ارتكبها سـكان «ميسـوبوتاميا أو الأكـراد» منـذ بداية الاحتلال العسـكري[1].

وبالتالـي تحـدد مصيـر كردسـتان الجنوبيـة حسـب القوانيـن الكلاسـيكية لسياسـة «فـرق تسـد»، فقـد انفصلت «عن كردسـتان المسـتقلة» وعـن الدولة العربية فـي العراق، أمـا السـلطة الفعليـة علـى هـذه الأراضـي الكرديـة فيجـب أن تكـون سـلطة بريطانية.

وجرت في مؤتمر القاهرة بالذات مناقشـة واسـعة للمسألة الكردية في ميسوبوتاميا خـلال اجتماعـات اللجـان السياسـية والعسـكرية. ويسـتأثر بالاهتمـام اسـتقصاءُ تعليـل المشـاركين فـي هـذه الاجتماعـات، ففـي الاجتماع الرابع للجنـة السياسـية المنعقد في 15 آذار/مـارس جرت المناقشـة تحت شـعار ضـرورة مراجعة معاهدة سـيڤر وتحرير المناطق الكرديـة الجنوبيـة مـن تبعيتهـا للحكومـة العراقيـة. وعبّـر كوكـس عـن رأيـه فـي أن تتـم إدارة المناطـق الكرديـة فـي كركـوك والموصـل عـن طريـق المتصرفين وبمشـاركة الضباط السياسـيين الإنكليـز والموظفيـن الأكـراد. وأكّـد أن هـذه المناطـق، وكذلـك السـليمانية، تؤلـف جـزءاً متكامـلاً مـن العـراق وخصوصاً مـن الناحيـة الاقتصادية. ويجـب أن يكون لها

(1) المصدر السابق.

تمثيل نيابي في البرلمان العراقي، لكن من المشكوك فيه أن يرغب سكان السليمانية في ذلك. كما تمسكت غيرترود بيل بمثل هذا الرأي.

واقترح الرائد يانغ عدم التلكؤ عن إنشاء دولة كردية في ميسوبوتاميا تكون مستقلة اسمياً عن الحكومة العراقية الواقعة تحت إشراف المندوب السامي البريطاني المباشر، غير أن هذه الدولة يجب ألا تتمتع بخواص الاستقلال الحقيقي وخصوصاً عن بريطانيا. وحالياً تكون الفرصة مناسبة لإجراء الانتخابات في «مجلس» المناطق الكردية. ولضمان الأمن فيها لا ينبغي إرسال الألوية العربية إليها ولا القوات العربية، فالأكراد بأنفسهم يحافظون على النظام.

ولم يستطع الرائد نوئيل الرد بشيء على سؤال رئيس الجلسة ونستون تشرشل حول موقف الأكراد من معاهدة سيڤر (وهذا مؤشر بالغ الدلالة، فلم يُسمَع في مناطق كردستان النائية شيء تقريباً عن معاهدة سيڤر). وأشار نوئيل إلى خطورة الدسائس التركية حال إجلاء القوات البريطانية وخصوصاً في منطقة السليمانية التي يرغب الأتراك (أي الكماليون عملياً) في ضمها. أما الأكراد بالذات فإنهم يؤثرون الإدارة الذاتية (الاستقلال الذاتي ضمن إطار الدولة العراقية، لكنهم يستطيعون محاربة الحكومة العراقية بنشاط خصوصاً فيما إذا مارس الأتراك الضغط، وعلى الإنكليز تشكيل «دولة كردية حاجزة قد تستخدم بمثابة توازن معادٍ لكل شكل متوقع من أشكال الحركة المعادية الخطرة لبريطانيا في ميسوبوتاميا. وإذا لم يكن ثمة حاجز جمركي بين الدولتين في ميسوبوتاميا فقد يصبح الأكراد مصدراً جيداً للدخل بالنسبة إلى بريطانيا». وأخيراً طالب نوئيل بضم منطقة العمادية إلى منطقة النفوذ البريطاني.

كما عارض العقيد لورانس إخضاع الأكراد في كردستان الجنوبية لسلطة «الحكومة العربية» مع أنها سوف تبذل مساعيها لتحقيق ذلك. ولقد رأى،

خلافاً لكوكس وبيل، أن متصرفاً واحداً (ولكن ليس إقطاعياً كردياً) يكفي لإدارة كردستان الجنوبية، أي إنه كان ضد التقسيم الإداري لهذه البلاد.

وبعد أن لخص تشرشل ما دار في النقاش وافق على مشروع قيام «دولةٍ حاجزة صديقة بين العراق وتركيا» تدافع بإخلاص عن المصالح البريطانية، وأيَّد فكرة تشكيل مجلس انفصالي (برلمان محلي) في كردستان الجنوبية، وأعلن ضرورة تقديم العون «للزعيم الكردي (؟) والتابعين له الأكثر نفوذاً» وصرف أنظارهم عن الأتراك واستمالتهم إلى جانب بريطانيا. وفضلاً عن ذلك أشار تشرشل بشكل خاص إلى ضرورة الحفاظ على سلطة بريطانيا العظمى العليا وتعزيزها في ميسوبوتاميا كلها، العربية والكردية، على السواء. وأعلن أن ثمة تشابهاً تامّاً بين وظائف الحاكم العام في جنوب إفريقيا (بالنسبة إلى اتحاد جنوب إفريقيا وروديسيا)، والمندوب السامي البريطاني (بالنسبة لميسوبوتاميا وكردستان)، وأردف وزير المستعمرات يقول، إن السياسة البريطانية عملت الكثير لتأييد العرب ولكن لا ينبغي الاستخفاف بحقوق الأقلية الكردية، وفي البداية يجب تشكيل فوجين من الأكراد لأجل السليمانية وكركوك. ويجب أن تتقارب كردستان والعراق تحت إشراف المندوب السامي وتشكّلا في المستقبل دولة واحدة، وحسب رأي تشرشل يمكن التوصل هنا، في القاهرة، إلى حلٍ نهائي لهذه المسألة دون اطلاع «فورين أوفيس» على ذلك، بل عصبة الأمم فقط (!). كما تبادل تشرشل الآراء مع غ.بيل ويانغ في وجوب ضم الموصل «بلا شك» إلى العراق والرغبة في تشكيل قوات الحدود من الأكراد تحت قيادة الضباط الإنكليز[1].

وهكذا يجب أن تقع كردستان الجنوبية كلها تحت إشراف بريطانيا، الأمر

(1) المصدر السابق.

الذي كان يصبو إليه تشرشل ومستشاروه منذ بداية مناقشة القضية الكردية في القاهرة، كما جرت على هذا المنوال المناقشة القادمة. فقد اعترف كوكس علانية في اجتماع اللجنة العسكرية الجاري في اليوم نفسه، أي في 15 آذار/مارس، بأن التدابير الرامية إلى إنشاء «كردستان صديقة» ناجمة عن وجود «العراق المعادي لنا»، وبتعبير آخر، عن وجود الحركة العربية الوطنية ـ التحررية. وراحوا يخطّطون لتأليب الأكراد ضد العرب (وبالعكس)، وفي هذا يكمن جوهر السياسة البريطانية في العراق في مرحلة ما بعد سيڤر. ولقد عرض كوكس والجنرال العراقي جعفر باشا بالتفصيل الخطة التي وضعتها اللجنة السياسية لإدارة كردستان الجنوبية على غرار جنوب إفريقيا التي يلعب تنظيم الألوية الكردية تحت قيادة الضباط الإنكليز مكاناً هاماً في تنفيذها[1].

وقد تمّ التأكيد على هذه الآراء وأُعطيت أهمة عامة في الاجتماع الرباعي المشترك للّجان السياسية والعسكرية الذي جرى في 16 آذار/مارس عام 1921. ولم يُتخذ قرار نهائي حول المسألة الكردية في هذا الاجتماع، وقد سجل فقط أنه من الأفضل للمندوب السامي البريطاني التعامل مع الحكومة الكردية من تعامله مع الحكومة العراقية[2]. ومن المرغوب فيه تزويد الحاميات في كركوك والموصل على حساب «الموارد البشرية الكردية»، كما قدمت على هذا المنوال نتيجة مناقشة المسألة الكردية في التقرير الختامي للمؤتمر، وجاء في بعض منها «توصل المؤتمر إلى استنتاج مؤداه أن كل محاولةٍ لوضع

---

(1) المصدر السابق.

رأى تشرشل أن الجيش العربي مع قطعة عسكرية كردية يجب ألا يزيد عن 15 ألف شخص (كان في ذلك الوقت 3 آلاف)، بما فيها القوات لغاية 8 آلاف (المصدر السابق. ملاحظة تشرشل على تقرير اللجنة حول مالية ميسوبوتاميا، 2 نيسان عام 1921. مقتطف من تقرير الاجتماع السادس للجنة السياسية والعسكرية المختلطة).

(2) المصدر السابق.

المناطق الكردية عنوةً تحت إشراف الحكومة العربية ستصطدم، لا محالة، بالمقاومة». ويجب وضع كردستان تحت إشراف المندوب السامي المباشر وأن تتم إدارتها بصورة مستقلة عن العراق قبل أن يتمكن الأكراد من الإدلاء برأيهم، عندئذٍ سيغدو ممكناً تأليف التشكيلات الكردية تحت قيادة الضباط الإنكليز، فهي ستدافع عن الحدود أفضل من الجيش العربي[1].

وبهذا الشكل وضعت في مؤتمر القاهرة الأسس الرئيسة لسياسة بريطانيا العظمى الكردية وضمن حدود ميسوبوتاميا في المرحلة الأولى، وكانت سماتها الأساسية هي: أولاً: التخلي الفعلي عن ضم الأراضي الكردية الجنوبية المستدركة في سيڤر إلى الدولة الكردية المستقلة. ثانياً: فرض رقابة استعمارية صارمة على كردستان الجنوبية. ثالثاً: مواجهة الدولة الكردية العميلة في ميسوبوتاميا بمثيلتها من الدولة العربية بغية وقف تطور الحركة الوطنية التحررية العربية والكردية على السواء. وبالضبط جرى في هذا المنحى أيضاً النهج السياسي للاستعمار البريطاني في العراق في عشرينيات القرن الحالي ولغاية الأربعينيات منه.

وكما ورد آنفاً لم تتخذ أية قرارات نهائية في القاهرة حول المسألة الكردية، فلم يكن لدى تشرشل ولا مستشاريه تصور واضح حول الوضع السياسي المحدد الذي سيتشكل في أقرب وقت، الأشكال التنظيمية التي يتخذها حكم الانتداب الذي فُرض على البلاد. وواجه ترشيح الإنكليز للأمير فيصل الهاشمي الذي طرده الفرنسيون من دمشق ـ وتبيّن أن لا عمل له ـ لمنصب ملك العراق معارضةً شديدةً (ليس بين الأكراد فحسب، بل لدى جزء كبير من العرب وخصوصاً الشيعة). واستمر نطاق الحركة المعادية

(1) المصدر السابق.

للاستعمار في الاتساع في المناطق الكردية والعربية من البلاد على السواء، كما تكوّن وضع مضطرب لبريطانيا في إيران وتركيا حيث صَلُبَ فيهما عود القوى المعادية للامبريالية، خصوصاً وأن الوضع كان متوتراً على الحدود العراقية ـ الإيرانية والعراقية ـ التركية التي تقسم كردستان. ولهذا السبب اقتُصِر في مؤتمر القاهرة على ورقة مسودة لمستقبل نظام كردستان الجنوبية. وكما بيّنت الأحداث اللاحقة كانت هذه الطريقة لمعالجة القضية الكردية في العراق بعيدة النظر[1].

ثانياً: الوضع في كردستان الجنوبية

في البداية اعتبرت السلطات البريطانية في العراق أنها تسيطر على الموقف في كردستان العراق الذي لم يبعث لديهم مخاوف كبيرة، فقد تم إخماد بؤرة الانتفاضات الكردية الرئيسة، ولم يكن للأكراد دور ملحوظ في ثورة 1920 العراقية. ورفض الأكراد الاشتراك في الحكومة العراقية الموقتة الأولى التي شكلها الإنكليز (تشرين الأول/ أكتوبر 1920) برئاسة عبد الرحمن الكيلاني، ولكن كما لاحظ مايكل بروكس، وبحق، «أن موقف الأكراد العدائي من الحكومة العراقية كان يرضي بريطانيا إلى حدّ ما»، لأنه قدّم لها ذريعة لإبقاء قواتها العسكرية في بغداد، وكانت وسيلة ضغط على الحكومة العراقية للتهديد بمنح الأكراد الاستقلال[2]. كما أن الدعاية المعادية للإنكليز الصادرة عن تركيا لم تكن تقلق لندن كثيراً، ذلك أنها لم تترك في الفترة الأولى تأثيراً «ضاراً» في العشائر في كردستان الجنوبية[3].

(1) انتهى المؤتمر في القدس.

(2) مايكل بروكس، النفط والسياسة الخارجية، ص 110.

(3) Longrigg, P. 130.

كانت نتائج القاهرة مناسبة تماماً للأوساط الاستعمارية البريطانية، بما في ذلك الإدارة العراقية، وكان واضحاً أن الدولة الكردية التي أعدت لها سيڤر لن تتشكل (مع أنهم لم يتحدثوا في القاهرة في ذلك مباشرة)، إذ إن الحركة الوطنية ـ التحررية التركية قد قضت على معاهدة سيڤر ذاتها.

ولكن هذا الانعطاف، الذي لم يكن ملائماً للاستعمار البريطاني بوجه عام، استجاب، (ولو بصورةٍ موقتة)، لمصالحه الخاصة في العراق، إذ إنه استبعد إمكانية انضمام المناطق الكردية في ميسوبوتاميا في «كردستان المستقلة»، في حين أن مثل هذا الشكل (من وجهة نظر لندن) كان خطيراً منذ البداية، إذ إنه كان مقبولاً فقط عند فرض حماية بريطانيا الفعلية على معظم كردستان، الأمر الذي كان محفوفاً بعقبات غير قليلة. وعندما بات انهيار معاهدة سيڤر محتوماً آثر المحتلون الإنكليز اختيار آفاق أقل إغراءً، لكنها كانت واقعية، وهي إخضاع كردستان الجنوبية لسلطة إدارة الانتداب الشديدة في بغداد.

وبدهي أن هذا النهج كان منافياً تماماً لمنح أية إدارة ذاتية فعليّة للأكراد العراقيين.

ولكن لم يرغب الإنكليز أيضاً في وضع الأكراد في صفٍ واحدٍ مع العرب، أي إخضاعهم عملياً لسلطة حكومة بغداد العميلة، وهذا ما كان من شأنه إعاقة انتهاج سياسة «فَرِّق تَسُدْ». وكتب لونغريغ بأن أكراد الموصل والسليمانية وكركوك الذين لم يكونوا جاهزين قط للإدارة الذاتية قد يشعرون بعدم الارتياح في الدولة العربية[1] التي اعتبرت حكومتها هذه المناطق جزءاً متكاملاً من العراق. ولهذا أقام الإنكليز نظاماً إدارياً خاصاً في كردستان

(1) المصدر السابق، ص 130-131.

العراق على هدي مقررات مؤتمر القاهرة وكان هدفهم فرض الإشراف البريطاني المباشر على المناطق الكردية في العراق لوضعها في مواجهة بغداد من جهة، وعدم السماح لتطور النزعات الانفصالية من جهة أخرى، وكانت إدارة الأراضي التي يسكنها الأكراد منقسمة، وحسب بيان المندوب السامي في العراق الصادر بتاريخ 6 أيار/مايو عام 1920، تم فرض النظام الإداري التالي في كردستان الجنوبية:

ستتمّ إدارة لواء الموصل كجزء متكامل من العراق حيث تشكل مناطقه الكردية الواقعة تحت إشراف الضابط السياسي البريطاني كياناً خاصاً، أما المناصب الإدارية الدنيا فقد يشغلها الأكراد أو العرب الناطقون باللغة الكردية، ولكن المندوب السامي يقوم بإجراء جميع هذه التعيينات. وسيصبح الضباط السياسيون الإنكليز «مستشارين» للإدارة في أربيل وكويسنجق وراوندوز، وتشكل السليمانية «متصرفلك» يديرها متصرف يجري تعيينه من قِبل المندوب السامي ومستشاريه الإنكليز الذين يتمتعون بصلاحيات غير محدودة. ويجب أن يكون القائمقامون من الإنكليز موقتاً، ومن ثم يستبدلون بالأكراد، وجرى تعيين متصرف مستقلٍ في كركوك[1].

وعلى هذا النحو انقسمت كردستان العراق إلى أربع وحدات إدارية تجري إدارتها بطرائق مختلفة اسمياً، لكنها تخضع عملياً لرقابة شديدة من سلطات الاحتلال البريطانية. واعترف إدموندز بأن هذا النظام الإداري وإن لم يعطِ «مفعولاً شكلياً» فقد سمح عملياً للمندوب السامي بالتدخل بنشاط في الشؤون الكردية لغاية عقد المعاهدة مع تركيا عام 1926، وفي الواقع حتى

(1) المصدر السابق، ص 130-131، Edmonds, *Kurds, Turks and Arabs* , P. 119.

نهاية وجود نظام الانتداب عام 1932 [1]، وقد كان النظام الذي فرضه الإنكليز على كردستان العراق شبيهاً إلى حدٍّ كبير بالذي كان قائماً في عددٍ كبيرٍ من مناطق الهند البريطانية، أي إنه كان نظاماً كولونيالاً بصرف النظر عن وجود إدارة كردية محلية في مكانٍ ما وعلى مستوى متدنّ جداً.

وقد لاحظ بروكس، بحق، بالطبع لم يكن بوسع الدبلوماسيين في الامبراطورية التفكير بصورة جدية في منح الاستقلال الذاتي التام لسكان منطقة هامةٍ مثل ميسوبوتاميا»، وأردف قائلاً: «ولكن أحدثت الانتفاضات الكردية المستمرة على العموم حالة حرجة كبيرة». واستشهد بما قاله الدبلوماسي الشهير هارولد نيكولسون الذي اشتكى من «أن الأكراد الذين ظلوا غير مبالين عندما أردنا أن ننفخ فيهم الروح القومية أصبحوا وعلى حين غرّة يبدون الاهتمام «بالبنود الأربعة عشر» في عام 1922 وليس في حينه أبداً»[2]. وفي حقيقة الأمر كان ذلك سابقاً، فقد أثار فرض النظام الإداري البريطاني الكولونيالي، بشكله ومضمونه في المناطق الكردية من العراق، مقاومة شديدة على الفور من السكان كافة.

ومن بين أسباب ازدياد التذمر بين صفوف السكان الأكراد في العراق إدخالُ الإنكليز السلطة العربية العميلة إلى البلاد، حيث اعتبر الأكراد ذلك تطاولاً على حقوقهم القومية ودليلاً على عدم رغبة الإنكليز في منحهم الإدارة الذاتية التي وعدوا بها حسب معاهدة سيڤر و«على انفراد» أيضاً. وقد طرحت

(1) في حقيقة الأمر تدخل الإنكليز بنشاط في شؤون كردستان العراق وفي وقت متأخر حتى ثورة تموز/يوليو عام 1958، (Edmonds, P. 119-120).

(2) بروكس، ص 110.

حكومة الكيلاني الموقتة في تشرين الأول/أكتوبر عام 1920، «وبصورة حادّة، مسألة مستقبل المناطق الكردية»، لا سيّما وأنه اشتدت في هذه الآونة بالذات الدعاية التركية بين صفوف الأكراد في العراق، التي حاولت إقناعهم بضرورة الحفاظ على الوفاء للسلطان والخليفة[1]. ورفضت أكثرية الأكراد في العراق تأييد هذه الحكومة، وانتقدوا بشدة القانون التشريعي الذي تجاهل «حقوق الأكراد الخاصة وفق معاهدة سيڤر»[2].

ولم يكن صيف عام 1921 في العراق حاراً من الناحية المناخية فحسب، بل من الناحية السياسية أيضاً؛ فقد جرى في ذلك الوقت تتويج الأمير فيصل بن حسين الهاشمي على العرش. ومما لا شك فيه أن هذا الترشيح كان يرضي الإنكليز فقط، حيث لم يكن لفيصل في البلاد ذاتها أية دعائم يستند إليها ولم يتمتع بشعبية بين صفوف الشعب ولا في المقاطعات القومية. فلم يكن مقبولاً لكونه سنّياً لدى العرب ـ الشيعة الذين كانوا يؤلفون 60 بالمئة من سكان البلاد، بل لم يتمتع بشعبية في كل مكان بين صفوف السنّة أيضاً. وقد تم تنصيبه على العرش في 23 آب/أغسطس عام 1921، ولكن بعد ضغط شديد ومتواصل من سلطات الاحتلال البريطانية. وفي ما يتعلق بالأكراد، فقد ناصبت غالبيتهم العظمى الملك الجديد عداءً شديداً حيث رأوا فيه رمزاً للسلطة العربية العميلة والبغيضة، أضف إلى ذلك أنه جرى تتويجه تحت رحمة المستعبدين الإنكليز. وشارك في انتخاب الملك، الأعيان الأكراد فقط من إربيل ومن مناطق لواء الموصل جزئياً، وقد صوّت ممثلو كركوك ضد ترشيح فيصل، في حين أن

(1) Edmonds, P. 188.

(2) Longrigg, P. 127-128.

السليمانية لم تشارك في عملية التصويت بوجه عام. بيد أنه حتى الذين صوَّتوا لمصلحة الملك فيصل طالبوا بالاعتراف بحقوق الشعب الكردي القومية وبالاستقلال الذاتي بالدرجة الأولى[1].

وفي هذا الوقت بالذات ارتسم، بعد ركود قصير، نهوض جديد للحركة الكردية القومية في المملكة العراقية الواقعة تحت الانتداب. كما أصبح الوضع متوتراً في السليمانية وفي وادي شهرزور، حيث وقعت الاضطرابات بين صفوف عشائر أفرومان بقيادة محمود خان ديزلي من أنصار الشيخ محمود سابقاً، أضف إلى ذلك أنه كان مرتبطاً بالكماليين، ووقعت هجمات الأكراد على حلبجة، كما انتشرت القلاقل والاضطرابات بين عشائر الجاف التي كانت تتزعمها «ليدي»[*] عدلة خانم[2]، واندلعت بؤر الاضطرابات في بشدر، وعقرة وفي غيرهما من المراكز السكانية في كردستان الجنوبية، كما تعرضت رانية لهجمات الأكراد، حيث عمل بها بنشاط عملاء الأتراك، واستخدم هنا، وللمرة الأولى، الطيران الإنكليزي لقمع الأكراد على نطاق واسع، وحسب أقوال ادموندز خاض الشيوخ البرزنجيون «حرب أعصاب مكثفة تحت واجهة القومية الكردية» مطالبين بعودة الشيخ محمود من المنفى[3].

وفي أواخر عام 1921 ثارت عشيرة سورجي في شرق لواء إربيل التي

---

(1) كمال، الحركة الوطنية ـ التحررية في كردستان العراق، ص 93-95؛ و Longrigg, P. 133.

(*) امرأة متزوجة من الأوساط الأرستقراطية.

(2) وكان لدى الأكراد زعماء العشائر من النساء أيضاً وكثيراً ما كن من أرامل الزعماء المشهورين (مثل عدلة خانم).

(3) Edmonds, P. 122-123.

جعلت السلطات العسكرية البريطانية في حيرةٍ من أمرها منذ زمن طويل. واتخذت المعارك الجارية في مشارف راوندوز طابعاً ضارياً. وقد تمكن الإنكليز من قمع الانتفاضة بصعوبةٍ كبيرةٍ، في أعقاب قصف جوّي كثيف بالقنابل، الذي اتسم حسب تعبير صحيفة «نير إيست»[1] الواسعة الانتشار والناطقة باسم الأوساط الاستعمارية في بريطانيا «بفعالية معنوية» كبيرة[2]. ومما بعث القلق الكبير في نفوس الإنكليز صلةُ الثوار الأكراد في راوندوز بعملاء الأتراك[3].

كما استمرت انتفاضات الأكراد في شمال وشمال شرق العراق خلال النصف الأول من عام 1922 وقد جرت معارك حامية الوطيس في مشارف حلبجة بوجه خاص (كانون الثاني/يناير عام 1922)، وفي جم جمال (أيار/مايو عام 1922) حيث ثارت عشيرة هماوند الكبيرة[4].

وقصارى القول، لم يشعر الإنكليز قط بأنهم أسياد الوضع في كردستان الجنوبية، وفضلاً عن ذلك ازدادت مصاعبهم شهراً تلو الآخر، إذ عانوا كثيراً نقصاً شديداً في القوات البرية وفي الموارد المالية للقيام بحملات تأديبية ضد الأكراد العصاة. ولم يكن الطيران وحده كافياً، على الرغم من فعاليته، لإحراز نصرٍ نهائي على الأكراد. كما سمحت لهم نجاحات الكماليين العسكرية

(1) في ما بعد صدرت الصحيفة تحت عنوان Near East and Indian :و.Great Britain and the East

(2) The Near East: October, 1921, No 543, P. 402.

(3) كمال، الحركة الوطنية التحررية في كردستان العراق، ص 96-97.

(4) المصدر السابق، ص 97-98، The Times: 02-01, 1922, The Near East: 1923, N: 645, September 20, P. 299–300.

والسياسية في عام 1921 ومطلع عام 1922 بتشديد تدخّلهم في كردستان الجنوبية، الأمر الذي جعل الوضع أكثر تعقيداً. وقام عملاء الأتراك (رمزي بك الذي عيّنه الأتراك قائمقاماً على راوندوز بصورة تعسفية، والعقيد علي شفيق بك المعروف بلقب أوزديمير، وغيرهما) بدعاية واسعة لمصلحة الأتراك ولمذهب الوحدة الإسلامية بين صفوف العشائر الكردية في شمال العراق وقدموا لها السلاح والذخيرة والمال ودعوا إلى القيام بانتفاضة عامة ضد السيطرة الإنكليزية[1].

وتوصلت سلطات الاحتلال البريطانية في العراق بحكم الظروف الناشئة إلى استنتاج مؤدّاه أنه لا تكفي القوة العسكرية وحدها لقمع الانتفاضات الكردية، فمن الضروري تدعيمها بالوسائل السياسية، ومن بينها كانت وسائل تقليدية مثل تأليب فريق من العشائر ضد الآخر والاستفادة من الخلافات بين العشائر. فمثلاً: تمكّن الإنكليز من استمالة رئيس عشيرة بشدر بابكر آغا إلى جانبهم بعد أن أوقعوا الخصام بينه وبين عباس آغا من أفراد عشيرته، وكان نصيراً للشيخ محمود. وقد تعاون بابكر آغا مع أوزديمير وغيره من عملاء الأتراك بوجه عام، وكان حسب أقوال إدموندز من أقطاب النفوذ البريطاني في كردستان الجنوبية، وقدرت الأعمال المعادية له بمثابة أعمال ضد حكومة بغداد[2].

بيد أن بابكر آغا ومَن كان على شاكلته لم يكن لهم نفوذ يذكر، ولم يكن لهم تأثير كبير في مجرى الأحداث في كردستان الجنوبية. وفي صيف عام

(1) كمال، الحركة الوطنية ـ التحررية في كردستان العراق، ص 98-99؛ منيتيشاشفيلي، العراق في سنوات الانتداب البريطاني، ص 199-200.

(2) Edmonds, P. 230.

1922 عندما كانت المنطقة كلها في حالة غليان، وتقلّص النفوذ البريطاني تقلصاً شديداً، طرحت أمام سلطات الانتداب مسألة استمالة شخصيات كبيرة مثل الشيخ محمود وسيد طه إلى جانبها.

وعللت ضرورة عودة الشيخ محمود من منفاه في الهند بالسعي إلى «ملء الفراغ»[1]، وعقد الإنكليز الأمل على جعل هذه الشخصية التي تعد من أكثر الشخصيات نفوذاً وشعبية في كردستان كلها، تنصاع لإرادتهم بغية النيل من الاستياء الشعبي العام في الألوية الكردية، كما كان ذلك ضرورياً لأغراض تقوية التأثير البريطاني في القيادة العراقية الحاكمة التي أرغموها في هذه الفترة بالذات على السير في طريق عقد معاهدة جائرةٍ مع بريطانيا (في 10 تشرين الأول/أكتوبر عام 1922)، وجرى نقل الشيخ محمود إلى الكويت، ووصل في أواسط أيلول/سبتمبر عام 1922 إلى بغداد، ومن ثم سافر إلى السليمانية في 30 أيلول/سبتمبر ظافراً، يرافقه الرائد نوئيل.

ولم يكشف الشيخ محمود عن أوراقه، إلى حين، موهماً الإنكليز بأنه سوف ينصاع لأوامرهم، لكنّه بعد أن استقر به المقام في السليمانية تصرّف بصورة مستقلة تماماً، ففي أوائل تشرين الأول/أكتوبر نصب نفسه حكمتداراً على كردستان، أضف إلى ذلك أنه تصرف كحاكم مستقل. وكان يعامل نوئيل معاملة مبعوث أجنبي أكثر من كونه ممثلاً للمندوب السامي. وفي تشرين الثاني/نوفمبر نصب نفسه ملكاً وشُكلت حكومة الدولة الكردية برئاسة شقيق الشيخ محمود، الشيخ قادر (الذي أصبح قائداً عاماً للجيش أيضاً).

ولا يجوز الاستخفاف بهذا الحدث ولا المبالغة في تقديره. وبالطبع لم يكن يجري الحديث البتة عن أية دولة كردية موجودة فعلاً، فقد شملت سلطة

---

(1) Longrigg, P. 145.

الشيخ محمود الجغرافية لواء السليمانية فقط، أي جزءاً من كردستان الجنوبية، زد على ذلك أنه لم يكن الجزء الأكبر. ومن الناحية الاجتماعية والسياسية لم تخرج «مملكة» الشيخ محمود عن إطار الإمارة الكردية الإقطاعية التقليدية مع سلطة حاكم متسلط. ودخل ممثلو القيادة العشائرية الإقطاعية والإكليريكية والمنحدرون من أوساط التجار إلى الحكومة الكردية ويجوز لنا أن نسمي عدداً منهم فقط بالمثقفين اصطلاحاً، ذلك أنهم كانوا يعملون في مجالات الإبداع الفني وفي الصحافة الكردية القومية الناشئة، ولم يكن «للمملكة» أي أساس اقتصادي واقعي وهادف، كما غاب عنها ما يشبه الجيش النظامي، فقد كانت قوات الشيخ محمود المسلحة تتألف، كالسابق، من قوات العشائر. وجرى القيام ببعض الخطوات لتكوين السمات الخارجية الضرورية للاستقلال (إصدار الأوراق النقدية والطوابع والقيام بجمع الضرائب وجعل اللغة الكردية لغةً رسمية وتأسيس أجهزة الصحافة باللغة الكردية). إلّا أن هذا كله لم يكن كافياً لأجل التلاحم الداخلي وتعزيز أركان الدولة الجديدة، بل إن الفترة الزمنية التي مرت على قيامها كانت قصيرة جداً بلغت عدة أشهر فقط، وأخيراً انعدم تماماً أيّ وضع حقوقي دولي «لمملكة» الشيخ محمود حيث لم يعترف بها أحد.

ومع ذلك لعبت دولة الشيخ محمود العابرة دورها وتركت أثراً ملحوظاً في التاريخ الكردي، ويتحدد الموقف منها بالدرجة الأولى لكونها نشأت بالضبط في مجرى نضال الشعب الكردي المعادي للاستعمار في كردستان الجنوبية، وبعبارة أخرى، كان هذا أول تكوين لدولة (وعلى الأرجح شبه دولة) معادية للامبريالية على أراضي كردستان التي برزت في موقف اتسم بنهوض الحركة الثورية الوطنية ـ التحررية في مرحلة ما بعد ثورة أكتوبر، وفي

بداية عصر انهيار النظام الكولونيالي للامبريالية[1]. ولا شك أن هذا الحدث كان له أهمية تقدمية. وليس بوسع سيادة القوى الإقطاعية ـ الإكليريكية في القاعدة الاجتماعية «للمملكة» وفي قيادتها السياسية، ولا مقاييسها الصغيرة، ولا ضعفها العسكري والسياسي وقصر عمرها من تبديل هذا التقويم.

ومعروف للجميع أن المعاصرين يلاقون دوماً صعوبةً في إعطاء تقويم موضوعي لهذا الحدث التاريخي أو ذاك، أكثر مما يلاقيه المؤرخون الذين يقفون على مسافةٍ زمنية منه. ولقد استخف رجالات الاحتلال الإنكليز في الشرق الأوسط بالشيخ محمود برزنجي، حيث فكروا بطريقة تقليدية متبعة، وعاملوه كما كانوا يعاملون زعيماً عشائرياً تقليدياً يجوز معاقبته أو الصفح عنه حسب حاجة السياسة البريطانية الحالية. فبعد أن أعادوه إلى العراق واستقر به المقام في السليمانية عقدوا الأمل على تحويله إلى أداةٍ للصراع ضد النفوذ التركي المتزايد في شمال العراق. وكان ذلك مهماً لاسيما وأنّ الوضع السياسي الذي تغيّر بصورة جذرية في الشرق الأوسط احتاج إلى استبدال معاهدة سيڤر الباطلة، ودون إبطاء، بمعاهدة سلمية جديدة مع تركيا. أما الكماليون فقد اعتزموا، وهم في أوج انتصاراتهم على المتدخلين، تقديم دعوات مضادة وخطيرة إلى دول الائتلاف حول مسائل سياسية وإقليمية كثيرة، بما فيها المتعلقة بولاية الموصل سابقاً. ولهذا الغرض شددوا من نشاطهم الاستخباراتي ـ السياسي بين العشائر الكردية فيها.

إلا أنّه تبيّن أنَ هذه المخططات كانت باطلة، فلم يفكر الشيخ في مقولات عشائرية، بل قومية. ولم يعتزم قط القيام بدور البيدق في اللعبة البريطانية، فقد كانت له أهدافه الخاصة وتكتيكه الخاص في النضال القادم. وكان الخطر الأكبر الذي يحدق بشعب كردستان الجنوبية يأتي من المحتلين

---

(1) Edmonds, P. 230.

الإنكليز وأذنابهم في بغداد في تلك الآونة. ولم يكن الشيخ ضد الاستفادة من المساعدة التركية ضدهم، لا سيما أنه لم تكن لدى الأتراك قوات عسكرية كبيرة للقيام بعمليات في شمال وشمال شرق العراق، معتمدين أكثر على تنظيم حركات علمية بين العشائر الكردية ضد الإنكليز.

غير أن الإنكليز في الأيام الأولى لم يفقدوا الأمل في استغلال الشيخ لمصالحهم، ولكن عندما انكشف لهم أن ملك كردستان يمارس نشاطه الوطني بصورة مستقلة التجأوا إلى خطتهم المعروفة في شق صفوف الأكراد وإشعال نار العداء بين العشائر. وكتب ادموندز، الذي أصبح فيما بعد ضابطاً سياسياً في كركوك ومؤلف أفضل كتاب إنكليزي عن الوضع في كردستان العراق في تلك السنين، يقول: «شق النزاع مع الشيخ محمود كردستان الجنوبية من فوق إلى تحت»[1]. وكان بوسعه أن يضيف أن هذا الانشقاق قام به الإنكليز أنفسهم لدرجة كبيرة، حقاً إنه كانت ثمة أرضية موضوعية لذلك، انحصرت في فقدان الرغبة في الخضوع لدى القيادة الإقطاعية العشائرية والتجارية في إربيل وكركوك وغيرهما من المراكز في كردستان الجنوبية كسلطة حاكم السليمانية المتخلفة نسبياً. كما التجأ الإنكليز، مستغلين، بشكل واسع، التشتّت الكردي التقليدي إلى المناورة السياسية على نطاق العراق كله في الصراع ضد تعاظم نزعات الشيخ محمود السياسية الكبيرة. وفي 22 كانون الأول/ديسمبر عام 1922 وجّه ادموندز بياناً باسم الحكومة البريطانية إلى الزعماء الأكراد سلّمه ـ بالمناسبة ـ لأول واحد منهم، وهو الشيخ عبد الكريم، العدو اللدود للشيخ محمود، وجاء فيه ما يلي: «تعترف الحكومتان البريطانية والعراقية بحق الأكراد القاطنين ضمن إطار الحدود العراقية في تشكيل حكومة كردية ضمن

(1) المصدر السابق، ص 312.

هـذه الحـدود، وتأمـل الحكومتـان أن تتوصـل مختلـف العناصـر الكرديـة ـ بصـورة أسـرع قـدر الإمـكان ـ إلـى اتفـاق بينهـا حـول الأشـكال التـي يجـب أن تتخذهـا هـذه الحكومـة، وحـول الحـدود التـي سـتعمل ضمنهـا بـأن يرسـلوا ممثليـن مسـؤولين عنهـم إلـى بغـداد لبحـث علاقاتهـم الاقتصاديـة والسياسـية مـع الحكومتيـن البريطانيـة والعراقيـة»[1].

ولـم يتضمـن هـذا الإعـلان أيـة تعهـدات محددة لأسـياد العـراق الإنكليز حـول منح الأكـراد إدارة ذاتيـة حقيقيـة ولـو كانت ضمن إطـار الحكم الذاتي. ويبدو أن الشـروط غير الواقعيـة المتعلقـة بالاتفاقيـة بيـن «مختلـف العناصر الكرديـة» لم تلغ نتائـج المفاوضات المفترضة بين الأكراد والسـلطات الأنكلو ـ عراقية فحسـب، بل إمكانية تشـكيل «الحكومة الكرديـة» ذاتهـا أيضـاً. وفـي الواقـع كان الإعلان يرمي إلـى تقديم الدعم السياسـي لخصوم الشـيخ محمـود فـي كردسـتان العـراق، وبذلـك يتـم توسـيع هـوّة الانشـقاق وتعميقها في المعسـكر الكـردي، ولقـد حقق الإنكليز هـذا الهدف.

وأخـذت العلاقـات تسـوء بيـن حكومـة الشـيخ محمـود والسـلطات البريطانيـة فـي العـراق بصـورة سـريعة، وخصوصـاً بعـد أن أفشـلت السـلطات البريطانيـة المفاوضـات المقـرر إجراؤهـا فـي كركـوك مـع الوفـد الكـردي برئاسـة الشـيخ قـادر حـول إقامـة الحكـم الذاتـي للأكـراد العراقييـن متذرعـة بعـدم تسـوية قضيـة الموصـل[2]. ومـن جانبـه قـام الشـيخ محمـود بتوثيـق الاتصـالات مـع الاسـتخبارات

(1) جاء في نص البيان الوارد في كتاب م.أ. كمال، الحركة الوطنية ـ التحررية في كردستان العراق، ص 180، «الدولة الكردية» مرتين بدلاً من «الحكومة الكردية» حيث كان خطأ (في النص الإنكليزي ـ government).

(2) المصدر السابق، ص 108، مينتيشاشفيلي، العراق في سنوات الانتداب البريطاني، ص 204.

التركيـة فـي شـمال العـراق ورئيسـها أوزديميـر. صحيـح أن حاكـم السـليمانية لـم يعقـد العـزم قـط علـى التضحيـة بمصالح الأكـراد القوميـة أمام الأتراك، ولا سـيّما المسـاهمة في إعـادة السـيطرة التركيـة علـى كردسـتان الجنوبية، فقـد كان يتوخى في تقاربـه مع الأتراك أهدافـاً تكتيكيـة صرفـة كان الغـرض منهـا ممارسـة الضغـط علـى الإنكليـز وإرغامهم على تقديـم التنازلات. وبالمناسـبة نشـير إلى أن نهـج الأتراك أيضاً كان مماثلاً إزاء حركة الشـيخ محمود، مع أن أهداف الأتراك كانت مناقضة تماماً؛ إذ لم يكن هدفهم اسـتقلال كردسـتان الجنوبيـة، بـل ضمهـا إلـى تركيـا. وكما يلاحـظ ادموندز فـإن أوزديمير «تملّـص بدهاء» من إعطـاء أيـة ضمانـات للأكـراد حـول حمايـة حقوقهـم[1]. ولكن مهمـا تكن أهـداف الأطراف المختلفـة، فـإنّ انتعـاش الاتصـالات بيـن «الملـك الكـردي» والاسـتخبارات التركيـة فـي شـمال العـراق قـد صـبّ الزيـت على نار العـداء المتزايـد بين السـليمانية وبغـداد. وكتب ادمونـدز يقـول: «مـن المشـكوك فيه إحـراز تقدّم في ظـل مثل هذه الظـروف على طريق حـلّ القضيـة الكرديـة»[2]. كمـا بـاءت بالفشـل محـاولات إجـراء مفاوضـات مباشـرة بينهـا وبيـن الشـيخ محمـود، ذلـك أن ممثلـي الأخيـر، وحسـب أقـوال ادمونـدز قـد جـاؤوا إليـه «بتعليمـاتٍ غيـر عاديـة»[3]. وحسـب معطيـات السـلطات البريطانيـة أعدّ الشـيخ محمود للقيـام بانتفاضـة كبيـرة فـي لـواء كركـوك ورفـع العلـم الكـردي فـوق رانيـة. وسـار الأمـر بسـرعة نحـو قطيعـة نهائيـة بيـن حاكـم السـليمانية والسـلطات البريطانية فـي العراق.

وفـي الوقـت ذاتـه اشـتد التدخـل التركـي، الأمـر الـذي أثـار قلـق الإنكليـز بشـكلٍ خـاص، وتوغلـت المفـارز التركيـة النظاميـة والكرديـة غيـر النظاميـة بقيـادة

---

(1) Edmonds, P. 314.

(2) المصدر السابق، ص 313.

(3) المصدر السابق، ص 314.

الضباط الأتراك في شمال العراق مراراً، ونشّطت من عملياتها، خصوصاً في مناطق راوندوز ورانية مكبدة القوات الأنكلو ـ هندية خسارة كبيرة. كما حاربت المفارز الآشورية إلى جانب الأكراد أحياناً، على الرغم من جميع محاولات الإنكليز زرع الشقاق والفتنة بين الأكراد والآشوريين. ولم تحقق غارات «القوات الجوية الملكية» الكثيفة النتائج المرتقبة، وألحقت خسارة فادحة بالقرى الكردية وخصوصاً في راوندوز ورانية) وبقطعان الماشية، لكنها لم تتمكن من تحطيم روح المقاومة لدى الشعب الكردي[1].

وفي أوائل عام 1923 أصبح الجزء الشمالي ـ الشرقي من كردستان العراق (بما فيه أهم المراكز الاستراتيجية في راوندوز) عملياً تحت سيطرة المفارز التركية ـ الكردية. وقد جرى النشاط التخريبي ـ الإرهابي الذي اتسع نطاقه في هذه المنطقة، وكان موجهاً ضد الوجود البريطاني بدعم وتخطيط والي ديار بكر إحسان باشا، الذي بعد أن قمع الحركة الكردية في جنوب شرق الأناضول لم يكن ضد حصرها في الجنوب ضمن إطار العراق، بغية إلحاق خسارة عسكريةٍ وسياسية ببريطانيا، الخصم الرئيسي لتركيا الكمالية في ذلك الوقت[2].

ولم يخصص للتصدير القومية الكردية وحدها وحسب، بل أفكار مذهب الوحدة الإسلامية أيضاً؛ فمثلاً: قام الكماليون بتوزيع منشور في شمال العراق تحت عنوان «بيان الاتحاد الإسلامي» وكان موجهاً ضد الملك فيصل، حيث أُعلن أن سلطته غير شرعية ومنافية لمبادئ الخلافة، وحُظر ذكر اسمه أثناء

(1) Daily News. 08. 09. 1922, The Evening Standart. 07. 09. 1922, The Times. 08-9. 09. 1922 (Oriente moderno. No 4, 15 settembre 1922, P. 235-236), Morning post. 15. 01, 1923 (Orient moderno. No 9, 15 Febraio 1923, P. 541).

(2) The Times, 11-11-1922 (Oriente moderno. No 7, 15 Dicembre 1922).

الخطبة[1]. ودعا «قائد جبهة الجزيرة» التركية الأكراد إلى «الجهاد المقدس» وإلى «الوحدة مع الحكومة العثمانية» وإلى محاربة بريطانيا وفيصل، ومنح أوزديمير نفسه لقب «قائد الانتفاضة الوطنية». وكانت دارجة النداءات التي قام بنشرها المبعوثون الأتراك على استمارات «قيادة الأمة الإسلامية في العراق وفي كردستان». وجرى بمعرفة مصطفى كمال والمقربين منه تشجيع اتصالات العناصر الموالية لتركيا في كردستان العراق مع أنصارهم في كردستان إيران، وقد أُرسل «وفد كردستان» برفقة 50 جندياً تركياً إلى الأراضي الإيرانية (إلى فيزنا إلى الجنوب من بحيرة أورمية)[2].

وبالطبع فإن جميع هذه التسميات المثيرة («الجبهات» «القواد») كانت وهمية ترمي إلى إحداث تأثير دعائي، بيد أن آفاق قيام اتحاد تركي ـ كردي كانت مكروهةً جداً بالنسبة إلى الإنكليز حتى ضمن إطار العراق وحده. أضف إلى ذلك أن نفوذ حكومة محمود برزنجي اشتد بسرعة كبيرة وبات يكتسب أهمية كردستانية عامة. وفي عام 1922 وصل شريف باشا إلى بغداد رغبة منه في إقامة التعاون مع الشيخ محمود، وفي الوقت ذاته تولّي إدارة شؤونه الخارجية[3]، بيد أن الأمر لم يذهب أبعد من استطلاع تمهيدي.

وأقنع تقارب الشيخ محمود مع الأتراك، ولو لأغراض تكتيكية، الإنكليز في أن رهانهم على تدجين حاكم السليمانية كان خاسراً. إلا أنَّ الإداريين البريطانيين في العراق كانوا ماهرين جداً في الممارسة الكولونيالية بحيث لا

(1) أرشيف سياسة روسيا الخارجية قسم «أرشيف الهند الوطني». عرض لبرقية ب. كوكس إلى ونستون تشرشل بتاريخ 5 أيار/مايو عام 1922.

(2) Edmonds, P. 246-247.

(3) Bosphore, 27-03-1922. (Oriente moderno, No 4, 15 Settembre, 1922, P. 244).

يجهـزون مسـبقاً طرائـق احتياطية دون التفكيـر في تكوين دعائم لهم في شـخص الزعماء الأكـراد الآخريـن ذوي النفوذ، وبالطبع كان سـيد طه أوَّلهم.

وكمـا بيّنـا سـابقاً، كان لعلاقـات الإدارة البريطانيـة مـع هـذا الإقطاعـي الكـردي صاحـب النفـوذ تاريخهـا؛ فقـد انتعشـت بوجه خـاص بعد إخمـاد انتفاضة الشـيخ محمود الأولـى فـي عـام 1919. فقـد وصـل فـي ذلـك الوقت سـيد طه إلـى بغـداد، وأقسـم اليمين فـي المسـجد الكبيـر فـي العاصمـة العراقيـة بوفائـه للإنكليـز، كما بقـي أفراد أسـرته فيها كرهائـن، أمـا سـيد طـه نفسـه فقد تسـلّم مـن الحكومـة الإنكليزيـة راتبـاً تقاعديـاً مقداره 1000 روبيـة وحـق احتـكار جبايـة ضريبـة الملـح مـن المناطـق الكرديـة الواقعـة تحـت حكمـه[1]. وسـعى الإنكليـز فـي مرحلـة مـا بعـد سـيڤر إلـى إقامة علاقـات وثيقة مع سـيد طه .

وأصـدر أرنولـد ويلسـون يـوم التوقيـع علـى معاهـدة سـيڤر تعليمـات إلـى الضابط السياسـي البريطانـي فـي إربيـل تتعلـق بكيفيـة التعامـل مـع سـيد طـه، حيـث كان عليـه التركيـز علـى شـرح المـواد «الكردية» فـي المعاهدة بالصورة المناسـبة[2]، وظلّـت التعابير التـي شـرحوا بها بالضبط مواد معاهدة سـيڤر للزعيم الشـمديني خافيـة، لكن المفاوضات مـع سـيد سـلطت الأضـواء على عددٍ مـن الجوانـب الهامة في العلاقـات الأنكلـو ـ الكردية المتبادلـة فـي مرحلـة ما بعد سـيڤر.

ولقـد أبـدى سـيد طـه أثنـاء الأحاديـث مـع الضابـط السياسـي البريطانـي عزمـه علـى الدفـاع عـن مصالحـه بالدرجـة الأولـى وليـس عـن مصالـح بريطانيـا مطلقـاً.

(1) أوغلو كورد، «الأكراد والامبريالية»، نشرة دورية لصحافة الشرق الأدنى، العدد 13-14، 1932، ص 116.

(2) أرشيف سياسة روسيا الخارجية قسم «أرشيف الهند الوطني». برقية رقم 9637.

أما أهدافه السياسية فقد انحصرت من جهة في إطار تصوراتٍ تكون نموذجية لزعيم كردي إقطاعي تقليدي ومنافق سياسي كما أظهر نفسه خلال الحرب العالمية، ومن جهة أخرى كان يلاحظ في نشاطاته تأثير أفكار العصر التحررية وأهداف القومية الكردية. ويكمن في هذا التشابك الغريب للأهداف التقدمية والرجعية العُقَد في إعطاء تقويم لنشاط الزعماء الأكراد من أمثال سيد طه أو إسماعيل آغا سمكو.

وقام سيد طه مستشهداً بمراسلة القائد العسكري الكردي جاويد بك من بيازيد مع سمكو بإحاطة محدثه الإنكليزي عن تقدم البلاشفة باتجاه الحدود التركية ـ الإيرانية ورغبتهم في استغلال الأرمن لكي يقوموا مع الأتراك بطرد الإنكليز من إيران وميسوبوتاميا. وسأل الإنكليزي عن الموقع الذي سيمر به خط الدفاع ضد البلاشفة. وحسب رأيه، لا تصلح إيران للقيام بهذا الدور، وإن «الحاجز» بين الإنكليز والبلاشفة يجب أن يمر في كردستان. وأنحى باللائمة على الإنكليز لعدم ثقتهم بالأكراد. وينقل الإنكليزي ما قاله طه فيقول: («يخطئ الروس عندما يثقون بالجميع، أما نحن فنخطئ عندما لا نثق بأحد»)[1].

وأظن أن خطة الزعيم الكردي واضحة، وبالتأكيد فهو لم يحبّ البلاشفة وخشي مجاورتهم، لكن الأمر الأهم بالنسبة إليه هو استغلال بعبع «الخطر» البلشفي لممارسة الضغط على الإنكليز كي يزيد هؤلاء من دعمهم السياسي للحركة الكردية وله شخصياً، إذ كان يشرف على أهم منطقة في كردستان من

(1) المصدر السابق، برقية الضابط السياسي في إربيل إلى أ. ويلسون، رقم 3457، بتاريخ 19 أيلول/ سبتمبر عام 1920.

الناحيـة الاسـتراتيجية، عنـد ملتقـى الحـدود بيـن تركيـا والعـراق وإيـران. وأدرك ويلسـون علـى الفـور مـا تنطـوي عليـه رغبـة الزعيـم الكردي مـن تهويل، ذلـك أنه لم يصـدق بواقع الغـزو البلشـفي لإيـران والعـراق. وكتـب إلـى الضابـط السياسـي فـي إربيـل أنـه يعتبـر معلومـة جاويـد بـك خدعـةً، ولا ينبغـي اطـلاع سـيد طـه علـى نيـات بريطانيـا في شـمال كردسـتان، وعليـه ألا يعقـد الأمـل علـى تأييـد فعّـال مـن جانبهـا بوجـه عـام[1].

وكشـف سـيد طـه فـي أحاديثـه اللاحقـة مـع الضبـاط البريطانييـن السياسـيين فـي إربيـل وفـي الموصـل عـن أوراقـه، فلقـد قـرر مجلـس زعمـاء كردسـتان برئاسـة سـمكو تشـكيل دولـةٍ كرديـة على الحـدود التركية ـ الإيرانيـة بدعم بريطاني. وأصبـح ذلك ضرورياً بصـدد انتصـار السـلطة السـوفياتية فـي أذربيجـان وصداقـة البلاشـفة مع مصطفـى كمال، الأمـر الـذي سـمح للأتراك باسـتعادة أراضيهم السـابقة، إذا لـم تصبح كردسـتان حاجزاً بين تركيا وميسـوبوتاميا.

وشـدَّد طه على «الخطر التركي» بوجه خاص، فحسـب أقواله تحافظ الإدارة التركية على نفوذها في عددٍ من مناطق كردسـتان، وأكد أن الأتراك يرغبون في «اجتثاث القومية الكرديـة مـن جذورهـا»، وتحقيـق مـا كانوا يصبـون إليه إذا لم يقـم الإنكليز بدعـم الأكراد. أمـا فكـرة تشـكيل دولةٍ كرديـة فتلقى صدىً إيجابياً لدى عددٍ كبيرٍ من العشـائر في جنوب شـرق الأناضول. ولقد اسـتمع الضابط السياسـي البريطاني الرائد هيه في الموصل بتحفظٍ إلـى هـذا الخبـر، لكنه أشـار بعين الرضـا إلى أن فكرة الاسـتقلال الكردي قد انعكسـت في معاهـدة الصلـح، إلا أن عمليـة تحقيقهـا سـتكون بطيئـة بسـبب الخلافـات بيـن العشـائر.

(1) المصدر السابق، برقية أ. ويلسون إلى الضابط السياسي في إربيل بتاريخ 20 أيلول/سبتمبر عام 1920، رقم 11428.

وأيد بارتياح موضوعة الخطر البلشفي ، وخصوصاً بسبب تعاون البلاشفة مع الأتراك[1].

وأكد سيد طه أثناء لقاء جديدٍ له مع الضابط السياسي في إربيل أنه لا تقف العشائر في المنطقة الحدودية التركية ـ الإيرانية فحسب، بل عشائر شمدينان وتيريفيوير وأورمية (الشكاك ومجموعة هكاري، وحاركي، وحيدران وبك زاده وغيرها) إلى جانب قيام الدولة الكردية، وعلى أسس فيدرالية، وبمساعدة بريطانيا وتحت حمايتها، هذه الدولة التي عليها أن تصبح حاجزاً في وجه الأتراك والبلاشفة، وطلب إرسال ضابط للاتصال وتقديم المساعدة بالسلاح والذخيرة. ولفت سيد طه الانتباه إلى المصاعب التي تعترض طريق تنفيذ بنود معاهدة سيفر في كردستان (التركية) الشمالية ومع أن عشائر تلك المنطقة مستعدة للاتحاد في دولةٍ مستقلة في ظل الدعم المالي لبريطانيا، ويجب أن يسبق عمل اللجان الناجح، الذي أعدت له معاهدة سيفر، قيام وحدة بين الزعماء المتنازعين دائماً في اتحادٍ فيدرالي، لكن ذلك ما زال بعيد المنال. وأثار طه الخوف من جديد في نفس محدثه من الخطر البلشفي. ولقد توهم طه وجود قواتٍ كبيرةٍ في حوزة البلاشفة في القفقاس زائد أنور باشا على رأس جيش يبلغ قوامه 40 ألفاً من الأسرى العسكريين الأتراك. وتؤلف هذه القوى الجيشين الأحمر والأخضر المستعدين لشنّ هجوم على ميسوبوتاميا والهند، الأمر الذي يحول دونه الحاجز الكردي... إلخ.

ولم تترك هذه البراهين انطباعاً لدى الإنكليزي، واعتبر سيد طه مثالياً صادقاً ومبالغاً في الخطر البلشفي، الذي كان له مع ذلك مصلحة مادية تماماً، وهي أن يصبح رئيساً للاتحاد الكردي في ظل الدعم المعنوي والمالي من

(1) المصدر السابق، مذكرات الضابط السياسي في الموصل الرائد هيه إلى أ. ويلسون رقم 338 و339 بتاريخ 21 أيلول/سبتمبر عام 1920.

جانب بريطانيا. وحسب رأي الوكيل السياسي في إربيل حاول طه والزعماء الأكراد المؤيدون له ضم أراضي كردستان (إيران) الشرقية أيضاً إلى الدولة الكردية[1].

ويمكن التوصل من خلال جميع هذه الأحاديث الطويلة إلى استنتاج مؤداه أنه نضجت لدى سيد طه خطة استغلال الموقف الذي تشكل بعد سيڤر للقيام بمحاولة تشكيل دولة كردية موحدة وكبيرة تحت الحماية البريطانية الفعلية وبقيادته، ويجب أن تصبح نواتها في الأيام الأولى أراضي كردستان الجنوبية والوسطى حيث يحظى فيها هو وحلفاؤه بنفوذٍ كبير. ولكن ثمة شيء آخر واضح، وهو أن الإنكليز لم يقدّروا عالياً هذا المرشح الجديد لحمل التاج الكردي ولم يثقوا بنفوذه السياسي وبقدرته على جمع شمل أكثرية الزعماء الأكراد من ذوي النفوذ من حوله. أما محاولة سيد طه دغدغة ميول الأوساط البريطانية الحاكمة المعادية للسوفيات فكانت عديمة الجدوى لأنها كانت مكشوفةً جداً، فقد كان بادياً للعيان مصلحته الشخصية، وهي أن يجعل من نفسه شخصاً لا بديل له في أنظار الإنكليز.

والحق يُقال إنه تم مع ذلك الأخذ جزئياً بتحذيرات الشيخ الكردي حول «الخطر البلشفي»، وساعدت على ذلك انتصارات الجيش الأحمر ونجاحات السلطة السوفياتية في ما وراء القفقاس وخصوصاً انتصار السلطة السوفياتية في أرمينيا في تشرين الثاني/نوفمبر عام 1920. كما أثار قلق لندن تقارب تركيا الكمالية المتزايد مع روسيا السوفياتية. وسَلَّمَ وزير شؤون الهند، بمناسبة هذه الظروف الجديدة، بإمكانية قيام هجوم تركي على ميسوبوتاميا، حيث تضاعفت، حسب رأيه أهمية تشكيل الاتحاد الكردي الذي

---

(1) المصدر السابق. مذكرة الضابط السياسي في إربيل إلى أ. ويلسون، 25 أيلول/سبتمبر عام 1920.

اقترحه سيد طه. وقد تصبح إعادة الآشوريين إلى شمال العراق الذين خطط الإنكليز استخدامهم لأغراض الحراسة ضمانةً لرعاية المصالح البريطانية في كردستان[1]. ووافق ب. كوكس على إجراء المفاوضات مع طه وغيره من الزعماء الأكراد حول تقديم المساعدة البريطانية لهم، وإرسال الرائد نوئيل للاتصال بهم[2]. غير أن السلطات الإنكليزية لم تذهب أبعد من ذلك، وذهبت آمال سيد طه، المعقودة على المساعدة البريطانية في تشكيل دولةٍ كردية على أسس فيدرالية أو كونفدرالية، أدراج الرياح.

وأصيبت العلاقات القائمة بين سيد طه والسلطات الإنكليزية بجمود، إلى حين. وقد كانت الأفضلية للشيخ محمود، ولكن عندما لم يبرر هذا الأخير الثقة تذكرت السلطات الإنكليزية من جديد شيخ شمدينان النشيط، حيث أرادت استغلاله لأجل قطع الصلات بين السليمانية والأتراك وإخراج الأخيرين من شمال ـ شرق العراق. وقد كان نوئيل وادموندز من أنصار التوجه نحو سيد طه، وكُلّف نوئيل إجراء اتصال مع سيد طه الذي كان موجوداً في منطقة أورمية في صيف عام 1922، وقد كان في منطقة إربيل في تشرين الأول/أكتوبر، وطلب من الإنكليز وضع راوندوز، وعقرة، والعمادية تحت حكمه. ولم يكن الإنكليز قادرين على ذلك لأنه كان يجب السيطرة على المراكز المشار إليها، بيد أنهم قدموا بعض المساعدة لسيد طه، تمّ في إثرها إرغام الأتراك على الخروج من رانية التي أُعطيت في ما بعد لبابكر علي[3].

---

(1) المصدر السابق. برقية وزير شؤون الهند إلى ولي العهد، رقم 3613، 26 تشرين الثاني/نوفمبر عام 1920.

(2) المصدر السابق. برقية المندوب السامي في ميسوبوتاميا ب. كوكس إلى سكرتير الشؤون الخارجية لحكومة الهند بتاريخ 1 كانون الأول/ديسمبر عام 1920.

(3) مينتيشاشفيلي، العراق في سنوات الانتداب البريطاني، ص 203؛ كمال، الحركة الوطنية ـ التحررية في كردستان العراق، ص 109-110؛ Edmonds, P. 123 -124.

وفـي هـذه الأثنـاء بـرزت شـخصية فاعلـة أخـرى علـى المسـرح السياسـي العاصف فـي كردسـتان، وهـي شـخصية إسـماعيل آغا سـمكو الذي اجتـاز فترات عصيبة فـي حياته، فبعـد أن خـاض النضـال ضـد الفـرس والأتـراك وانهـزم أمامهـم لاذ بالفـرار إلـى العـراق، وهنـا وقـع فـي مجـال رؤيـة الإدارة البريطانيـة التي قـررت اسـتغلاله إلى جانب سيد طه والشـيخ محمـود فـي وجـه النفـوذ التركـي المتزايد. كما كان في الحسـاب مواجهة سـمكو بنزعـات الشـيخ محمـود المتعاظمـة فقـد كان يحلـم بـأداء الـدور الأول فـي كردسـتان، وربمـا مواجهتـه بسـيّد طـه المندفـع أيضـاً. وعلـى هـذا النحـو أُنيـط بكل طـرف من هذه الأطـراف الثلاثـة: محمـود، طـه، وسـمكو، دورُه الـذي مـن شـأنه المسـاهمة فـي ترسـيخ مواقـع الاسـتعمار البريطانـي فـي العـراق بوجـه عام وفـي كردسـتان العراق بوجـه خاص، وليـس المسـاهمة فـي حـلّ القضيـة الكرديـة بالطبع.

وفـي أوائـل كانـون الثاني/ينايـر عـام 1923 وصـل سـمكو إلـى السـليمانية ظافـراً، وقدمـت له المراسـيم الملكية الحقة، واسـتعرض القـوات وأطلقت عليـه الصحف المحلية لقـب «حامـي كردسـتان الـذي لا تليـن لـه قنـاة، صاحـب الجلالـة إسـماعيل آغـا سـمكو». وفـي البدايـة وقـف الإنكليـز موقفـاً حسـناً مـن هـذه الخطـوات آمليـن أن يدفـع سـمكو، الـذي كان يضمـر حقـداً شـخصياً علـى الأتـراك (فهـم قتلـوا قبل ذلـك بوقت قصيـر زوجته وأسـروا ابنـه)، الشـيخ محمـود أيضـاً لشـغل موقـف معـادٍ للأتـراك، إلا أن ذلـك لـم يتـم. فقـد وقـف هـذا الحاكـم الإقطاعـي الطائـش الـذي تميّـز علـى الـدوام بفقـدان الاسـتقامة السياسـية مـع ذلـك، وبثبـات إلى جانـب المصالح الكرديـة القومية (بالطبع فـي مفهومه). فلـم يرغـب سـمكو فـي كسـب رضـاء الإنكليـز، بـل بالعكـس، سـاعد الشـيخ محمـود على إقامـة تعـاون مـع الأتـراك، لأنـه لـم يـرَ فيهـم، شـأنه فـي ذلـك شـأن حاكـم السـليمانية، الخطـر الرئيسـي لاسـتعباد كردسـتان الجنوبيـة بـل فـي المحتليـن الإنكليـز. وخـاب

أمل الإنكليز في خلق مواجهةٍ «لملك كردستان» الذي تنامت شهرته، وذلك في شخص سمكو، مثلما خاب أملهم في شخص سيد طه[1].

وأبدى الشيخ محمود استقلالية وحزماً أكثر فأكثر، ومن المشكوك فيه أن صداقته غير العادية مع سمكو قد تركت انطباعاً حسناً لدى السلطات البريطانية، فقد كان الاتحاد بين زعيمين من أكثر زعماء الحركة الكردية التحررية نفوذاً نذير خطر في أنظارهم، واستمرت العلاقات مع الأتراك (مع أوزديمير وغيره). واتخذ «ملك كردستان» موقفاً جديداً آخر لا يغفر له من وجهة نظر لندن، ألا وهو نداؤه إلى الحكومة السوفياتية بطلب تقديم المساعدة له، وقد تجلى هذا النداء في رسالته بتاريخ 20 كانون الثاني/يناير عام 1923 التي تسلمتها القنصلية السوفياتية في تبريز، وقد تمّ فيها فضح دسائس الإنكليز، وقُدّر عالياً الطابع التحرري للثورة الروسية عام 1917، ودار الحديث فيها عن مشاعر الصداقة التي يكنّها الشعب الكردي في كردستان الجنوبية نحو الدولة السوفياتية، وعبّر عن اهتمامه بتقديم المساعدة له بالسلاح والذخيرة وفي إقامة العلاقات الديبلوماسية «بين بلدينا»، وكتب الشيخ محمود يقول: «يرى الشعب الكردي بأسره في الروس محررين للشرق، ولذلك فهو على استعداد لربط مصيره بمصيرهم»[2].

ولم تسفر مبادرة الشيخ محمود عن نتائج، لأسبابٍ مفهومة، فقد غابت في تلك الفترة أية مقدمات لإقامة اتصالات معينة بين روسيا السوفياتية وحكومة الشيخ الذي لم يكن له سلطة على جزءٍ كبيرٍ، ولا يُعوَّل عليها أبداً. وغير معروفٍ ما إذا تلقّت موسكو هذه الرسالة، ولا من قرأها على العموم (لكن كان بوسع الإنكليز الكشف عنها تماماً). وجانب هامّ آخر هو أن هذه

(1) كمال، ص 113-114؛ Edmonds, P. 313.

(2) كمال، ص 117-118.

الرسالة تنمّ عن مستوى رفيعٍ جداً لوعي ممثلي قيادة المجتمع الكردي الإقطاعية - الإكليريكية وثقافتهم السياسية الذي كان يناسب تماماً «المرحلة الجارية» أي المرحلة التي مرت بها الحركة الكردية التحررية بعد ثورة أكتوبر. ومما لا ريب فيه أن الشيخ محمود، كشخصيةٍ فذةٍ في التاريخ الكردي في المرحلة المدروسة، كان يشغل منزلةً أرفع بكثير من منزلة سيد طه وغيره من القادة الأكراد الذين كانت البلشفية بالنسبة إليهم بُعبعاً فقط (أما في حقيقة الأمر فكانت صالحةً لممارسة الضغط على الإنكليز وغيرهم من خصومهم السياسيين).

وعلى أية حال قرر الإنكليز في أواسط شباط/فبراير عام 1923 قطع الصلات مع الشيخ محمود متأكدين من الاعتماد عليه، فجرى استدعاؤه إلى بغداد، ولكن بعد رفضه المجيء إليها أصدرت السلطات الإنكليزية في 24 شباط/فبراير بياناً تضمّن عدم الاعتراف بدولة الشيخ محمود التي أخلّت على حدٍّ زعمها بالشروط التي سمحت له بمقتضاها بالدخول إلى السليمانية، وكانت هذه قطيعة تامة.

واتسع نطاق الأعمال العدوانية ضد السليمانية وسبق تلك عزل سمكو الذي اقترح عليه العودة إلى إيران لقاء طلب التماس من طهران والعفو عنه[1]. وجرى في أوائل آذار/مارس عام 1923 قصف السليمانية بالقنابل من الجو، وتم اعتقال عدد كبير من الزعماء ذوي النفوذ المؤيدين للشيخ محمود، وفرّ عدد منهم إلى تركيا. وشُكِّلت مفرزتان تأديبيتان تنطلق إحداهما من الموصل نحو إربيل، أما الثانية فمن إربيل إلى راوندوز. وفي 14 آذار/مارس اضطر الشيخ محمود إلى ترك السليمانية وغادرها إلى الجبال. وقامت قوات سلاح

---

(1) Edmonds, P. 315.

الجـو البريطانـي بإحبـاط محاولاتـه فـي شـنّ هجـومٍ علـى السـليمانية، ولـم يحـظَ نـداء الشـيخ محمـود الداعـي إلى الجهاد بصدى واسـعٍ، بـل بالعكس، تمكن الإنكليـز من تأليب عـددٍ مـن زعمـاء العشـائر ضـد محمـود (بمـن فيهـم رضا بـك، وعبـد الرحمن باشـا اللذان سـمّاهما إدمونـدز «أصدقائـي القدامـى»). وفي 23 نيسـان/أبريل عام 1923 سـيطر الإنكليز على راونـدوز[1].

وكان ذلـك نصراً هاماً اكتسـب أهميةً اسـتراتيجيةً وشـكّل انعطافاً فـي صراع الإنكليز مـع الثـوار الأكـراد والاسـتخبارات التركية حول السـيطرة على كردسـتان العـراق، وقد فرض الإنكليـز منـذ الآن إشـرافهم علـى طرق المواصـلات المؤدية إلـى الحدود التركيـة، وتمكنوا مـن فـرض مفـارز تغطيـة ضـد تغلغـل القـوات التركيـة، وفـي أوائـل أيار/مايـو عـام 1923 شـنّت القوات البريطانية هجوماً على السـليمانية وسـاعدهم على ذلك عدد من العشـائر الكرديـة، ودخلـت فـي الثامـن والعشـرين منه إلـى المدينة. وفـي اليوم التالـي وصل إليها رئيس الوزراء العراقي عبد المحسـن السـعدون يرافقه المستشـارون الإنكليز، وسـرعان ما قـدم إليهـا أيضـاً المندوب السـامي البريطانـي الجديد في العراق مسـتر هنـري دوبس[2].

وبُحـث الوضـع العـام فـي المناطـق الكرديـة مـن العـراق ومسـائل إدارتهـا القادمـة، ولـم تكـن المهمـة سـهلة، فلـم يكـن الإنكليـز راضيـن عـن حكـم الاحتـلال العسـكري سـواء لاعتبـارات ماليـة أو لاعتبـارات السياسـة الخارجيـة، ومنهـم مـن فضّلـوا وضـع أعبـاء النفقـات الباهظـة المخصصـة لقمـع الأكـراد علـى عاتـق الحكومـة العراقيـة الواقعـة تحـت حكمهـم. لكنهـم لـم يرغبـوا أيضـاً فـي فـرض حكـم عملائهـم فـي بغـداد المباشـر علـى كردسـتان الجنوبيـة، الأمـر الـذي سـعى هـؤلاء

---

(1) المصدر السابق، ص 318–326؛ كمال، ص 120–122؛ مينتيشاشفيلي، ص 205–206.

(2) كمال، ص 122–124.

إلـى تحقيقـه. وهـذا مـا حـرم الإنكليـز مـن مكاسـب سياسـتهم المفضلـة والمجربـة مـراراً فـي الحكـم غير المباشـر على الشـعوب والبلدان الخاضعـة للامبراطوريـة البريطانية، وفي هـذه الحالــة إمكانية اسـتغلالها الخلافــات العربية ـ الكرديـة لمصلحتها.

كمـا لـم يُجـدِ فـرض «الحكـم العربـي» علـى ولايـة الموصـل سـابقاً، لأنـه زاد مـن تعقيـد موقـف الجانـب البريطانـي فـي المفاوضـات الجاريـة آنذاك فـي لوزان (سويسـرا) حـول عقـد معاهـدة صلـح مـع تركيـا بـدلاً مـن سـيڤر، فقـد كان مـن اليسـير الـردّ علـى الدعـوات التركيـة نحـو الموصـل. وفـي متنـاول «يده» مـا يماثل سـلطة كرديـة قومية بدلاً مـن العربيـة. إذ إن حقـوق بغـداد فـي السـيطرة على الأراضـي الكردية لم تكـن من حيث الجوهـر أقـل جـدلاً مـن وجهـة النظـر التاريخيـة مـن حقـوق اسـطمبول أو أنقـرة. ولهـذا السـبب، ومـع أن دوبـس وقـف ضد إقامة نظـام حكم ذاتي مـا في السـليمانية، فقد اعتبر أنـه مـن الأفضـل مـع ذلـك التوصـل إلى اتفـاق مع الشـيخ محمـود[1].

وعلـى هـذا النحو افتقرت سياسـة السـلطات البريطانية الاسـتعمارية حول المسـألة الكرديـة فـي العـراق إلـى منهـجٍ ثابـتٍ. ويمكن القـول إن المشـاكل قـد ازدادت، وتبيّن أن الاحتـلال العسـكري للسـليمانية لـم يكن طويـلاً حيث اسـتمر لغايـة 17 حزيران/يونيو عام 1923، حين سـيطر حلفاء الشـيخ من عشـيرة هماوند على المدينة وسـرعان ما ظهر الشـيخ نفسه فيها. إلا أن الإنكليز حاولوا على الفور التضييق عليه وحصر مجال نفوذه في مقاطعة السـليمانية فقـط. وحظـر المندوب السـامي البريطاني عليـه، تحت تهديد التنكيل، بسـط سـلطته على حلبجة وجم جمال والمناطق الأخرى الواقعة في الجزء الشـرقي من كردستان

(1) Edmonds, P. 328.؛ كان إدموندز إلى جانب حلّ وسط وهو أن يقام نظام حكم شبه ذاتي مرتبط مع دولة الانتداب ومع حكومة بغداد.(Edmonds, P. 32, 330) .

العـراق[1]. وقـد عيَّـن الإنكليـز فيها وفـي غيرها من المراكز الاسـتراتيجية في شـمال شـرق العـراق أتباعهـم مـن القيـادة الكرديـة العشـائرية فـي المناصـب الإداريـة، حيـث أعطـوا الأفضليـة بالطبـع لخصـوم الشـيخ محمود وأعدائـه التقليديين، فمثلاً جرى تعيين سـيد طه قائمقامـاً فـي راونـدوز، وكان يطمح إلـى القيادة الفردية في كردسـتان الجنوبية، وسـلمت لـه قطعـة عسـكرية مـن الألوية الآشـورية التي تمكن بمسـاعدتها من القضاء بسـرعة على الاسـتخبارات التركية فـي مقاطعته[2].

وفـي تموز/يوليـو عـام 1923 وصـل رئيـس الـوزراء العراقـي السـعدون إلـى كركـوك وسـرعان مـا وصـل إليهـا المنـدوب السـامي هنـري دوبـس أيضـاً، واقترحـا علـى القيـادة الكرديـة خطـةً وضعهـا إدمونـدوز لإدارة المناطـق الكرديـة مـع شـيء مـن التدقيـق الـذي يأخـذ بالحسـبان مشـاعر الأكـراد القومية وكانـت معظمها تدابيـر تجميلية لـم تزعزع، ولو قيـد شـعرة، إشـراف بريطانيا الفعلي على كردسـتان العراق: فقد بقيت القـوات البريطانية فـي جميـع المراكـز الاسـتراتيجية الهامـة، في حيـن أدخلـت الإدارة الكرديـة المحلية «مع الوقـت» فقـط وعندما يسـتتب الأمـن والنظام. وكان هـدف الإنكليز الرئيسـي في المرحلة المعنيـة هـو فـرض «نطـاق صحـي» حـول مقاطعـة السـليمانية التي يشـرف عليها الشـيخ محمود[3].

وفـي الوقـت الـذي التجـأ الإنكليـز إلـى سياسـة «السـوط» تجـاه الخصـوم النشـطاء لفـرض النظـام الكولونيالـي فـي كردسـتان العـراق، فإنهـم سـلكوا تبعـاً للظـروف سياسـة «الكعكـة» أيضـاً. فمثـلاً أصـدرت الحكومـة العراقيـة، أثنـاء التحضيـر للانتخابـات فـي المجلـس التأسيسـي للمملكـة العراقيـة الـذي كان مـن

(1) كمال، ص 125.

(2) *The Letters of Gertrude Bell*, Vol. 11, P. 543-544.

(3) Edmonds, P. 337-339.

شأنه الموافقة على الدستور ومراعاة تنفيذ المعاهدة الأنكلو ـ عراقية، عام 1922 بياناً خاصاً بأمر السلطات البريطانية أعلنت فيه أن الحكومة لن تقوم بتعيين الموظفين العرب في المناطق الكردية باستثناء المستخدمين الفنيين وأنها لن ترغم سكان هذه المناطق على استخدام اللغة العربية في المعاملات الرسمية، وسيجري مراعاة حقوقهم الدينية والمدنية[1].

إلا أن هذه الحملات الدعائية لم يحالفها النجاح، فلم يثق الأكراد في العراق وفي خارجه ببريطانيا، وتأزمت العلاقات بين الشيخ محمود والسلطات البريطانية من جديد، وسرعان ما جدد الطيران قصفه الإرهابي للسليمانية(آب/أغسطس عام 1923)، وأضحى انتهاج سياسة «النطاق الصحي» أكثر شدةً، بل إن الزعماء المناوئين للشيخ محمود اعترفوا بنفوذه السياسي والمعنوي ودعوا الإنكليز للوصول إلى اتفاق معه، وقام أحدهم، وهو عبد الكريم، بإقناع إدموندز، بأنه يجب دعم الشيخ محمود ليصبح «بمثابة قلعة لتعزيز مواقعنا»[2].

وقصارى القول لم يستطع المحتلون الإنكليز في مرحلة ما بين سيڤر ولوزان عندما تقررت المسألة التركية نهائياً على ساحات القتال أولاً ومن ثم في الميدان الديبلوماسي التوصل إلى حل مقبول لقضايا كردستان الجنوبية، حيث رفع حاكم السليمانية الشيخ محمود فوقها راية المقاومة عالياً، كما سقط الرهان على استخدام القوة فقط، ولو كان ذلك بأحدث الوسائل العسكرية ـ التكتيكية في ذلك الوقت. وكتبت صحيفة «تايمز» في 18 تموز/يوليو عام 1921 بتهكم تقول: «أعلن تشرشل لنا خطة وهمية «لإدارة كردستان». بيد أنه لم يتمكن أحد في التاريخ بعد من التغلب على الأكراد، فقد شنت طائراتنا

(1) كمال، ص 126.

(2) Edmonds, P. 365.

منذ فترةٍ قصيرةٍ غارات على القرى الكردية وقصفتها بشدة خلال ثلاثة أيام، فهل يعني هذا إدارة كردستان؟»[1]. وكما رأينا فقد تبيّن أن التنبؤ كان صحيحاً، ولم تتمكن القوات الجوية الملكية من تحطيم إرادة المقاومة عند الأكراد العراقيين، كما لم تفلح في ذلك المناورات السياسية المختلفة بمشاركة سلطات بغداد العميلة.

وبعد مرور عدة سنوات من الصلح ابتعد الأكراد العراقيون عن بريطانيا بعدما عقدوا الآمال سابقاً على مساعدتها في النضال من أجل تحقيق طموحاتهم القومية. وكتب ضابط الاستخبارات الإنكليزي الذي لم يكن على إحاطة جيدة بالوضع في كردستان الجنوبية فحسب، بل بالوضع في كردستان (إيران) الشرقية، وعلى درايةٍ بتفاصيل الأمور عن فقدان تلك «الثقة غير الكبيرة» التي منحها الأكراد في البداية «لعدل الدول الغربية الكبرى وصلاحيتها»[2]. وتحطمت آمال الإنكليز، على أن الأكراد الذين كانوا في حالة خصام دائم مع العرب يؤثرون الحكم المباشر باسم المندوب السامي البريطاني على الخضوع لحكومة بغداد، الأمر الذي يساعد لندن على تقوية نفوذها في كردستان الجنوبية وفي العراق كله[3]. وقد توصل المستشرق السوفياتي ف.ب. أوستيروف (إيراندوست) مشيراً إلى فشل محاولة بريطانيا

---

(1) نشرة دورية لمفوضية الشعب للشؤون الخارجية 1921/9/20، ص 90.

(2) Rawlinson, A. Adventures in the Near East. 1918-1922 , London, New York, 1923, P. 200-201.

(3) نشر تشرشل عن ذلك في كلمته في مجلس العموم بشأن تبوء فيصل العرش في العراق.

(E. kedourie, *England and the Middle East*. The Destruction of the Ottoman Empire. 1914-1921. London, 1956, P. 209).

استغلال الأكراد لمصلحتها إلى مثل هذا الاستنتاج الذي لا شك فيه: «لكن نتائج «الولع الكردي» الضارّ للديبلوماسيين الإنكليز بيّنة، فالحركة الكردية قائمة فعلاً، غير أنها كانت موجّهة ضد الإنكليز أنفسهم»[1].

وهنا كان يعني بحركة الأكراد العراقيين بالدرجة الأولى، أن الأحداث في كردستان العراق قد اتسع نطاقها في مرحلة ما بعد سيڤر في اتجاه لا يلائم مصالح الإنكليز أبداً.

ثالثاً: الحركة الكردية في إيران

وعلى العموم، من الصعب دراسة الحركة الكردية ـ القومية في السنوات الأولى بعد الحرب بصورة مجزأةً من الناحيتين السياسية والجغرافية، فهي تطورت بصورة تزامنية في معظم أرجاء كردستان وإلى حدٍ معين، كما كانت مرتبطة بعضها ببعض من الناحية التنظيمية، وبعبارةٍ أخرى فهي لم تتسم بطابع محلّي فقط، بل بطابع إقليمي أيضاً. وكانت هذه الخاصية من طبيعة الحركة التحررية المعادية للاستعمار في الشرق الأوسط كلّه، الأمر الذي كان يدركه أولئك الذين كانت هذه الحركة ضدهم. وإليكم مثلاً ما كتبه أحد الموظفين القياديين في «فورين أوفيس» جورج تشرشل في مذكرته: «مما لا ريب فيه أن المجالس الفارسية تتحد مع قوات الكماليين مثلما تتحد مع العشائر الكردية في غرب إيران بغية تعريض مواقعنا في ميسوبوتاميا لأكبر الأخطار»[2]. فالحركة التي اتسع نطاقها في كردستان إيران في المرحلة المدروسة كانت ـ كقاعدة عامة ـ تخترق الحدود التركية وخصوصاً الحدود العراقية (وبالعكس)، في

(1) إيراندوست، «الصراع على الموصل»، الحياة الدولية: العدد 4-5، 1924، ص 100.

(2) مذكرة جورج تشرشل بتاريخ 20 كانون الأول/ديسمبر عام 1920، DBFP. Vol, XIII. No 616.

حين أن قائد الأكراد الإيرانيين الذي كان يحظى باعتراف الجميع، مثلما كان إسماعيل آغا سمكو، كان شخصيةً على نطاق كردستاني عام، وكان سيد طه الذي قام مراراً بنشاطاته على الأراضي الإيرانية ينافسه في الشهرة والشعبية.

وقعت إيران في أعقاب الحرب في أزمةٍ سياسيةٍ عميقة سببها تشابك أكثر التناقضات الاجتماعية ـ السياسية حدّة والمتطورة على خلفية استعباد الامبريالية البريطانية للبلاد رسمياً وفعلياً. ومما لا شك فيه أن التناحرات العِرقية شغلت المرتبة الأولى بين هذه التناقضات، لكن المسألة الكردية كانت أكثرها مرضيةً. ومع أن الأحداث في الأقاليم الكردية المجاورة لتركيا والعراق قد مهدت السبيل أمام تأزيمها فإن الانعطافات السياسية الداخلية كانت على الدوام بمثابة دافعٍ حافزٍ لها.

ولذلك ليس مصادفةً أن النهوض الجديد للحركة الكردية في إيران قد حلّ بعد انقلاب 21 شباط/فبراير عام 1921 (3 خُرداد عام 1299 حسب التقويم الإيراني التقليدي) الذي أدى إلى انعطافات هامة في النظام السياسي الداخلي وفي التوجه السياسي الخارجي لإيران مع أنها، أي هذه الانعطافات، كانت متناقضة. ومهما يكن تقويم القوى المحركة للانقلاب والعواقب الاجتماعية والسياسية له (وجرى النقاش حول هذه المسألة في الأبحاث العلمية عن إيران عندنا) فقد تسلمت مقاليد السلطة في البلاد أوساط بقيادة وزير الحربية رضا خان، وقفت إلى جانب إيران مستقلة ومركزية. وكانت سياستها موجهة موضوعياً نحو تعزيز سيادة إيران الوطنية وتكوين الظروف المناسبة لتطوير العلاقات الرأسمالية في البلاد. وهذا ما دفع إيران إلى محاربة بريطانيا وإدراك ضرورة إقامة علاقات جوار عادية مع روسيا السوفياتية، وألغت إيران في 26 شباط/فبراير عام 1921 المعاهدة الأنكلو ـ إيرانية لعام 1919، ووقّعت في اليوم ذاته معاهدة متكافئة في موسكو مع جمهورية روسيا الاشتراكية. وسرعان ما

غـادرت القـوات البريطانيـة الأراضـي الإيرانيـة (باسـتثناء عـددٍ مـن المرافـئ الواقعـة فـي جنـوب إيـران)، كمـا غـادرت القوات السـوفياتية والأسـطول في صيـف العام ذاتـه مناطق إيـران الواقعـة علـى بحـر قزويـن، حيـث أشـرفت ما يسـمى بثـورة عيـلان علـى نهايتها.

ولـم يكـن لهـذه الأحـداث مدلـول تاريخـيّ واحد، فلقـد اندرجـت تماماً فـي عملية أزمـة النظـام الكولونيالـي التـي أعقبـت ثـورة أكتوبـر البـارزة بشـكل جلـي وواضـح فـي الشـرق الأوسـط. إلا أن النضـال ضـد الاسـتعمار والامبرياليـة كان له خصوصية فـي كل بلدٍ مـن بلـدان المنطقـة التـي ولّدتهـا الظـروف الداخلية.

لقـد اقتـرن التخلـف الشـديد للتطـور الاقتصـادي فـي إيـران والتركيـب الاجتماعـي للمجتمـع مـع الحـركات الطبقيـة والديمقراطيـة والقوميـة (الإثنوسياسـية) المتطـورة التي أسـهم فـي تنشـيطها الصلة القديمـة مع الحركات الثورية في روسـيا المجـاورة ولم تتمكن مـع ذلـك مـن الاتحاد وتحقيق نجاحاتٍ حاسـمةٍ بسـبب ضعفها الداخلي وتشـتّت شـملها. ولهـذا السـبب، فـإن الفئـات التي خاضـت النضال ضـد الكولونياليـة والعـدوان البريطاني، وفـي سـبيل السـيادة الوطنيـة والنهـوض الاقتصـادي والثقافي وغيـره، كانت عمومـاً مؤلفة مـن الفئـات المحافظـة فـي المجتمـع الإيراني مـن الملاكين وقيـادة التجـار والبورجوازية الناشـئة وعـدد غيـر كبير مـن المثقفيـن والوجهاء الذيـن تلقـوا التعليم والخبرة السياسـية خـارج البـلاد بصـورةٍ رئيسـة (فـي روسـيا، وبريطانيـا، وفرنسـا، وألمانيـا)، وأخيراً مـن قيادة الجيـس التـي تلقّـت تربيتها أيضـاً على أيـدي الخبـراء الأجانب.

وفـي نهايـة المطـاف احتلـت هـذه الفئـة الأخيـرة مركـز الصـدارة فـي وضـع سـادته فوضـى سياسـية تامـة، بينمـا اسـتولى أحـد ممثليهـا الأكثـر نشـاطاً، العقيـد رضـا خـان، بعـد انقـلاب (21 شـباط/فبراير) علـى مقاليـد السـلطة الفعليـة فـي البـلاد، ومـن ثـم أصبـح ديكتاتـوراً مطلقـاً عليهـا ومؤسسـاً لسـلالة البهلـوي الشاهنشـاهية.

كما كان لمواقف علماء الدين الشيعة الذين كانوا يتمتعون باستقلال ذاتي، لكنهم كانوا يشكّلون قوةً كبيرةً في ظروف إيران تأثير كبير في ميزان القوى السياسية في البلاد.

وفي الوقت الذي وقفت جميع هذه العناصر إلى جانب انبعاث الدولة الإيرانية وحاربت سياسة الاستعباد وتجزئة البلاد التي سلكتها بريطانيا، فإنها انقضّت بشدةٍ على الحركات الشعبية الديمقراطية ملحقةً الضرر بذلك بقاعدتها بالذات تاركةً الأرضية لإبقاء النفوذ الامبريالي في إيران، ولذلك فإن تجسيد المهام العاجلة التي طرحها التاريخ أمام المجتمع الإيراني قد اصطدمت بعقباتٍ صعبة الاجتياز، وجرى تحقيق جزءٍ يسير منها فقط، وظلّت إيران دولةً تابعةً ومتخلفةً.

إن كل ما جرى قوله يمت بصلةٍ إلى المسألة القومية (وفي ظروف إيران إلى المسألة الأثنوعشائرية)[1] التي كانت مشكلةً حيوية في المجتمع الإيراني، والمتفاقمة، شأنها في ذلك شأن جميع القضايا الأخرى، خصوصاً في المرحلة المتأزمة. فلقد جرى الإخلال بالتوازن المتقلّب في تركيب الدولة الإيرانية القائم على وحدة مصالح القيادة القاجارية وخانات العشائر. كما انضمت العشائر إلى الحركة، وغدت أقاليم الدولة الإيرانية البعيدة عن المركز ـ حيث استوطن فيها، وبصورة رئيسة عشائر ـ الأثنوس ـ مسرحاً لاصطدامات حادّة بين القوى السياسية المختلفة ذات الاتجاهات التقدمية والرجعية على السواء. ومن الطبيعي أن المحتلين الإنكليز أيضاً قد استغلوا الوضع مؤججين نار الحركات الانفصالية لمصالحهم الخاصة، ونشأ خطر حقيقي على وحدة أراضي إيران.

---

(1) باستثناء الأذربيجانيين كان لجميع الأقليات القومية في البلاد تقريباً بنية اجتماعية عشائرية (وحافظت عليها جزئياً إلى اليوم).

وأكثر التيارات التي شكلت خطراً على طهران برزت في غرب وجنوب ـ غرب إيران؛ ففي الغرب انتشرت الاضطرابات بين الأكراد وبين أشقائهم من اللور والبختيار إلى الشرق والغرب، وبين العشائر العربية في خوزستان على مقربة من الخليج. ولم تكن هذه الحركات القومية على مستويات واحدة، لا من حيث مداها وخطورتها على الدولة الإيرانية، ولا من حيث مضمونها الاجتماعي والسياسي، ولا من حيث موقف بريطانيا منها.

اتسمت حركات عشائر اللور والبختيار والعرب في جنوب ـ شرق إيران بطابع محلي أكثر، ولكن لوحظ فيها بالذات تورط الإنكليز أكثر من أي شيء آخر. وقد كان هؤلاء معنيين جداً بأن تصبح المنطقة الشمالية ـ الشرقية لساحل الخليج العربي، التي ترتدي أهمية استراتيجية واقتصادية، حيث كان يصب شط العرب، وتقع الحقول النفطية الوحيدة في الشرق الأوسط التي يستثمرها الرأسمال الإنكليزي، محاطةً بأراضٍ أمنية يطمح إليها الحكم الكولونيالي. وقام الإنكليز، دون حسابٍ للنفقات، بتجنيد عملاء لهم بين صفوف القيادة العشائرية ـ الإقطاعية، محققين نجاحات غير قليلةٍ في هذا المضمار، مع أن العشائر التي هبّت للنضال ضد طهران كانت لها أهدافها القومية بالطبع، ولزعمائها حساباتهم الخاصة مع السلطات المركزية.

تميّزت حركة الأكراد القومية في إيران باختلافٍ جوهري عن حركات اللور والعرب وغيرهم من الأقليات القومية، ولم يكن بنطاقاتها فحسب، بل بأهدافها الأيديولوجية والسياسية أيضاً؛ فقد استلهمت أفكار القومية الكردية ـ لو أنها تجلت في شكل أولي غير ناضج ـ وسعت إلى تقرير مصير الشعب الكردي سياسياً وإقليمياً، ولم يكن أقل أهمية ارتباطها العضوي بالحركات الكردية في الخارج. وقد كان الاعتراف بالمسألة الكردية على الصعيد العالمي بفضل التذكير بها في معاهدة سيڤر واقعاً إضافياً للأكراد في إيران مع أنها، أي

المعاهدة، لم تتناول إيران. وقد جعل اقتران هذه الوقائع من انفصال كردستان إيران واقعاً له آفاقه، الأمر الذي لم يبعث القلق لدى إيران فحسب، بل لدى لندن أيضاً. وكان بوسع الإنكليز أحياناً أن يستغلوا هذه أو تلك من الحركات التي قام بها الأكراد في إيران لمصلحتهم (للضغط على طهران بصورةٍ رئيسة)لكنهم وقفوا على العموم موقفاً مشوباً بالحذر من الحركة القومية في إيران، في أفضل الحالات، وأحياناً مواقف عدائية مكشوفة منها، وهنا يكمن التباين الجوهري في سياسة بريطانيا في كردستان إيران عن أعمالها في المناطق القومية الأخرى من إيران.

وبلغت الحركة الكردية بزعامة سمكو خلال النصف الأول كله من عام 1921 من أسباب القوة بحيث تمكن الأكراد، بسهولة، من تحطيم القوات المرسلة ضدهم، وانضمت إثر ذلك إلى سمكو عشائر صاو جبلاق (مهاباد حالياً) وهي: ماماش، ومانغور، وديبوكري، وبيران، وزارزا، وغوريك، وفيزو الله بك، وبومشتدار، وبانة، وقادر خان. وارح الثوار يهددون مياندواب وميراغة وأقام سمكو في تشرين الأول/أكتوبر عام 1921 مقر قيادة في صاو جبلاق وأخضع لحكمه الأفشار. واضطرت القوات الإيرانية بقيادة قائد أركان الجيش الإيراني أمان الله ميرزا جاحباني بعد عددٍ من الهزائم الانتقال إلى الدفاع ووقف العمليات العسكرية النشيطة خلال عدة أشهر. وفي نهاية عام 1921 والنصف الأول من عام 1922 حافظت الحكومة على سلامٍ نسبي مع سمكو، وحاولت عقد اتفاقية معه على أساس وعدٍ بمنح الأكراد ما يشبه الاستقلال الذاتي[1].

(1) Toynbee, *The Islamic world since the Peace settlememt*, P. 538–539, Arfa, the kurds, P. 58–62; William Eagleton, *the Kurdish Republic of 1946*, London, 1963, P. 11.

بيد أن سمكو تمكن من توسيع دائرة نفوذه في الجنوب وفي الشمال بعد أن تجنب اصطدامات مباشرة مع القوات الحكومية، فأقام الاتصالات مع السلطات البريطانية في العراق من خلال سيد طه مستلماً بعض المساعدة العسكرية من الموصل وكركوك (المدافع والرشاشات والبنادق والمال). ولقد أقدم الإنكليز عليها بارتياح، ناظرين إلى إشعال نار الانفصالية العشائرية، وخصوصاً في جنوب البلاد وسيلةً فعّالة للضغط على طهران التي أثار توجهها في السياسة الخارجية بعد انقلاب (21 شباط/فبراير) المخاوف لديهم. وأبدوا الاهتمام بأن يقوم اللور والبختيار بتأييد انتفاضة سمكو، وشرع عميل إنكليزي بإصدار صحيفةٍ باللغة الكردية في جنوب البلاد، كما قامت الاستخبارات البريطانية بحياكة الدسائس بين صفوف العشائر الكردية في جنوب غرب إيران مثل كلهور وسنجابي، وحثت هاتين العشيرتين على الانضمام إلى سمكو .

كما سلك الإنكليز سياسةً مماثلة بين البختيار واللور، وجرى لهذا الغرض تأسيس حزب موالٍ للإنكليز يحمل اسم «نجمة بختيار»، وحسب الشائعات عمل الرائد نوئيل بين صفوف اللور، وفي أيار/مايو عام 1922 سيطر الثوار على مساحات واسعة من الأراضي تمتد من الحدود العراقية حتى همدان وقُم تقريباً. وتشكلت جبهة موحدة متراصة من الثوار الأكراد واللور والبختيار ويمكن أن نضيف إليها العشائر العربية أيضاً في خوزستان بزعامة حاكم المحمرة (خرّمشهر حالياً) الشيخ خزعل، وتعرضت لخطر عزلها عن الأقاليم الجنوبية، وأصبح انفصال جنوب غرب إيران كله واقعاً[1]. كما تشكلت في مقاطعات كرمنشاه (بختران حالياً) وهمدان وفي لورستان

(1) ف. اوستيروف «تعرجات السياسية الإنكليزية في فارس»، الحياة الدولية: العدد 16 (134) 1922، ص 19-20؛ لاهوتي، كردستان والأكراد، ص 68، 72.

مناطق «محررة» واسعة، وأشار شاهد عيان إلى «أن سلطة طهران اسمية هنا، أكثر منها فعلية»[1].

واصطدم سمكو بمصاعب كبيرة في الجبهة الشمالية، حيث شكّل التناحر الدائم بين السكان الأكراد والأتراك (الأذربيجانيون بصورة رئيسة) عقبة في طريقه، وكذلك العداء القديم له من جانب عددٍ من العشائر الكردية ومقاومة الحكومة الفعالة والسلطات المحلية التي توطّدت مواقعها بعد إخماد الحركة الثورية في شمال غرب إيران وانقلاب «21 شباط/فبراير».

وفي أوائل صيف عام 1921 وجّه حاكم تبريز حملةً ضد سمكو، لكن المشاركين فيها من أكراد مانغور وديبوكري فرّوا إلى أماكن مختلفة[2]، وثمة معلومات أيضاً عن اعتزام الأتراك استغلال انتفاضة سمكو لمصالحهم لكي يحوّلوا كردستان إيران إلى مركزٍ أمامي ضد إيران والإنكليز، وتلبية مطامع تركيا الإقليمية القديمة في المنطقة الحدودية في آنٍ واحد. وقد حصل سمكو على بعض المساعدة بالرجال والسلاح من تركيا[3].

وحاول سمكو في مخططاته أثناء زحفه نحو الشمال إلى منطقة أورمية، ومن ثَم نحو الشمال ـ الغربي حتى نقطة التقاء الحدود مع روسيا وتركيا ـ حيث عاش الأكراد بصورة متدرجة مع الأذربيجانيين وغيرهم من الشعوب التركية، وكذلك مع المسيحيين من الآشوريين والأرمن ـ حاول استغلال أعمال الشغب في هذه الأماكن في تلك الفترة، وجرى في خانة ماكو، التي شغلت

(1) ل. بيرلين، «دراسة إيران الغربية (رسالة من كرمنشاه)»، نوفي ڤوستوك: العدد 3، 1923، ص 442.

(2) أرشيف سياسة روسيا الخارجية قسم «أرشيف الهند الوطني». من الملحق العسكري البريطاني في طهران إلى رئيس المخابرات العسكرية (في لندن)، 10 حزيران/يونيو 1921.

(3) المصدر السابق، تقرير بتاريخ 24 آب/أغسطس عام 1921.

مركزاً استراتيجياً هاماً، صراع بين أبناء سردار (حاكم) الخانة تيمور باشا، وكان قد تُوفيّ، حيث شاركت فيها العشائر الكردية أيضاً، واشتد الصراع في الغرب من بحيرة أورمية بين اللاجئين المسيحيين (من الآشوريين والأرمن) والأكراد بتأليب الأقليات المسيحية، بلا جدوى، ضد الأكراد ـ سواء ضد الأكراد المحليين أم ضد الذين انضموا إلى سمكو ـ الأمر الذي أدى إلى ازدياد الفوضى فقط ولم يحصل أي طرف من الأطراف على مكاسب ملموسة[1]. وأخيراً اندلعت الاضطرابات في تبريز ذاتها، عاصمة أذربيجان إيران والمدينة الثانية في إيران كلها من حيث أهميتها، وخاضت فيها القوات الديمقراطية اليسارية معارك المؤخرة، وكان من بينها عدد غير قليل من الأكراد، وترددت بناءً على ذلك أنباء عن تشكيل حكومة في تبريز كانت منافية للحقيقة[2]. وفي مستهل شباط/ فبراير عام 1922 اندلعت انتفاضة في تبريز بقيادة لاهوتي خان الذي ورد ذكره آنفاً وتمكنت القوات الحكومية من إخمادها بعد عدة أيام[3].

ولم يستطع سمكو استغلال هذا الموقف على أكمل وجه. صحيح أنه تمكن من توطيد مواقعه في منطقة أورمية مباشرة، حيث حطم فيها في أواخر عام 1922 مفرزةً حكومية وأقام حسب معطيات مصدر إنكليزي «حكومةً كرديةً ذات حكمٍ ذاتي»، إلا أن الأمر لم يذهب أبعد من ذلك.

ومع ذلك وطد دعائم سلطته في النصف الأول كله من عام 1922 في الغرب وخصوصاً في جنوب ـ غرب إيران، وفي عام 1922 نصب سمكو نفسه

---

(1) «الحياة الدولية»، العدد 2 (120) 1922، ص 44.

(2) The Near East, January 12, 1922,. P. 39.

(3) م.ن. إيڤانوڤ، الحركة الوطنية ـ التحررية في إيران عام 1918-1922، موسكو، 1961، ص 148-150.

ملكاً على «كردستان المستقلة»[1] بعد أن ضم إليها المناطق التي لم يستولِ عليها أيضاً. وشعار هذه المملكة الكردية الحديثة العهد معروف، فقد كان يتألف من مدفعين جبليين متصالبين منقوش حولهما «كردستان المستقلة». ولا توجد في المصادر العلمية أية إشارات معينة أخرى عن هذه «المملكة»[2]. وبالطبع كانت دولة وهمية مثلما كانت «مملكة» الشيخ محمود التي جرى إعلانها متأخراً بعض الوقت. إلا أن إعلان «ممالك مستقلة» في كردستان الشرقية ومن ثم في كردستان الجنوبية أيضاً لا يدل على غطرسة عددٍ من الزعماء الأكراد الزائدة فحسب، بل عن الانتشار الواسع لأفكار الاستقلال الكردي وتشكيل دويلات كردية ذات سيادة[3].

وتواصلت نجاحات سمكو في صيف عام 1922، ففي أوائل حزيران/يونيو تمكن من دحر القوات الحكومية بالقرب من صاو جبلاق، وراح يهدِّد تبريز، وسرعان ما سقطت همدان. وكتب ف. أوستيروف يقول: «أصبحت المسألة الكردية منذ منتصف الصيف تشكّل خطراً كبيراً على نطاق واسع»[4]. فقد ازداد في ضواحي باريس نشاط مصطفى باشا نمرود أحد حلفاء سمكو، وحوّل سمكو مدينة صاو جبلاق إلى عاصمةٍ «لدولته» حيث صدرت فيها صحيفتها الرسمية «كردستان المستقلة» ولم يسمح للموظفين الحكوميين بالدخول إليها، كما انضم إلى الانتفاضة الزعماء الأكراد علي مردان خان

(1) نشرة دورية لمفوضية الشعب للشؤون الخارجية. 1922، العدد 12، 30 كانون الثاني/يناير، ص 41.

(2) انظر: أوستيروف، ص 19؛ لاهوتي، ص 72.

(3) في الحقيقة لم يجرِ الحديث عن «ممالك» أو «دويلات» محلية، وإنما عن قيام دولة واحدة تضم كردستان كلها. وكأنه يعني بذلك إعلان دولة في كردستان الجنوبية أو الشرقية تعد مركزاً قومياً لهذه الدولة الكردية الواحدة.

(4) أوستيروف، ص 19.

والسردار أمان الله خان واتحاد عشيرة سنجابي. وعقد سمكو اتفاقية مع خانات عشائر لورستان بشأن الأعمال المشتركة ضد طهران، وللتخفيف من حدّة التوتر اضطرت الحكومة إلى عقد هدنة موقتةٍ مع سمكو يتم بمقتضاها فصل قوات الطرفين المتحاربين وضمان حرية التجارة، وجرى تبادل الأسرى والمعتقلين[1].

انتهزت الحكومة الفرصة لتجميع قواتها والاستعداد لشنّ هجوم حاسمٍ على الثوار الأكراد، كما جرى تمهيد سياسي خارجي لذلك. فقد أرسلت حكومة مشير الدولة الديبلوماسي إلى أنقرة للاتفاق مع الكماليين حول القيام بأعمالٍ مشتركةٍ ضد الحركة الكردية، ويبدو أن الفرس تمكنوا من نيل موافقة أنقرة لوقف دعمها لسمكو وحلفائه[2].

وفي آب/أغسطس عام 1922 وجه وزير الحربية رضا خان سردار صباح، ضربةً قاصمة إلى الأكراد، حيث زج في المعركة ضدهم القوات العسكرية كافةً الواقعة تحت قيادة رئيس الأركان العامة المباشرة أمين اللّه خان والجنرال عبد الله طهماسب. وانضمت مفارز [إيرانية] بقيادة أمير إرشاد إلى القوات الحكومية. وكان تفوق الحكومة في العدد والعُدة واضحاً، ناهيك عن تدريب القوات المحاربة وخبرة القيادة.

ولم يكن سمكو يعرف حتى تركيب الرشاش، وعموماً فقد كان لديه 45 رشاشاً خفيفاً وثقيلاً وثلاثة مدافع جبلية[3]. وسرعان ما أُصيب سمكو بالفشل

(1) Oriente moderno, 1922, No 8, 9. 10, 12 (15 Febraio, 15 Marzo, 15 Gennaio, 15 Maggio); No 3 (15 Luglio 1922), P. 115.

(2) Oriente moderno, No 12, 15 Maggio 1922, P. 754

(3) General, Hassan, Arfa, *Under Five shahs*, London, 1964, P. 118-120, 125, 136; Eagleton, *the kurdish republic* , P. 11.

وتـمّ الاسـتيلاء علـى مقـره فـي تشـخريك، أمـا هـو فقـد لاذ بالفـرار إلـى تركيا ومـن هناك انتقـل إلـى العـراق ليكـون قريباً من الشـيخ محمود[1]. كمـا أُصيب حلفاء سـمكو من اللور بالهزيمـة، فيمـا اسـتأنف البختيـار المقاومة بمفردهـم بنجاح[2].

وأُصيبـت الحركـة الكرديـة في كردسـتان الشـرقية بقيادة سـمكو بفشـلٍ كبيـرٍ، لكنه لـم يكـن نهائيـاً. وتمكنـت السـلطات الجديـدة فـي طهـران مـن درء خطـر الانفصاليـة الكرديـة التـي قـد تـؤدي إلى انفصـال الأقاليـم الغربية عن إيـران، إلا أنها لم تسـتطع قمع الحركـة الكرديـة القوميـة بشـكل جـذري فـي البـلاد، ذلـك أن الأسـباب التـي غذّتهـا وأدت إلـى ولادتهـا لـم تختـفِ، بـل بالعكـس تعمقت أكثر مـن ذي قبـل، وأهمها كانت السياسـة المركزيـة الوحشـية التـي سـلكتها الحكومـة والراميـة إلى وضع حـدٍ للانفصالية العشـائرية ـ الإقطاعيـة، هـذه السياسـة التـي استحالت إلـى أشـد أشـكال الشـوفينية فظاظةً وسـفوراً ضـد الأقليـات القوميـة فـي إيران.

وباسـتثناء غـرب إيـران، حيـث ظهـرت المسـألة الكرديـة منـذ زمـن بعيـد بمثابـة قضيـةٍ داخليـة ودوليـة (كجـزء مـن القضيـة الكرديـة العامـة)، فقـد نشـأت الحركـة

(1) كان سمكو، حسب أقوال المجلة الإنكليزية «نير إيست»، «صعب المراس» و«عقبة» للسلطات الإيرانية. وقد قامت هذه السلطات بترويج الشائعات، وعن عمد حول مقتله، الأمر الذي صدقه مؤرخ قدير مثل أرنولد توينبي.

(The Near East, No 588, August 17, 1922, P. 202, No 592, September 14, 1922, P. 339; Toynbee, A. *The Islamic World since the Peace settement* , P. 538-539; Oriente moderno. No 7, 15 Decembre 1922, P. 425.

(2) Oriente moderno. No 2, 15 Luglio 1922, P. 115; 15 Agosto 1922, P. 175, n: 4, 15 settembre 1922, P. 243-244; The Near East, No 585, July 27, 1922, P. 102; No 587, August 10, 1922, 173-174; No 588, P. 202, No 589,August 24, 1922, P. 234; No 591, september 7, 1922, P. 307; No 592, P. 339.

الكردية بعد الحرب العالمية الأولى في شمال ـ شرق إيران في خراسان، حيث عاشت هنا بصورة متعاقبة مع التركمان عشيرتا زفيرانلو وشادلو اللتان جرى تهجيرهما إلى هذه المنطقة في عهد الشاه عباس العظيم في مطلع القرن السابع عشر. ولئن اهتم هؤلاء الأكراد من «خارج كردستان» بالقضايا الكردية العامة، فقد كان اهتماماً عاطفياً على الأغلب، واتسمت حركاتهم بطابع محلي. ولم يتوخَّ حكام الخانات الكردية الثلاث التي كانت شبه مستقلة ـ وأكبرها خانة بوجنورد (عشيرة شادلو)، وكوجان وشيروان (عشيرة زفيرانلو) ـ في الاصطدامات السياسية العاصفة التي جرت في خراسان في أوائل عشرينيات القرن العشرين أهدافاً كردية قومية بشكل أساسي، (وليكن حتى على نطاق خراسان فقط)، بل كانت أهدافهم شخصيةً وطموحاً إلى السلطة. ولهذا السبب لم تجرِ جميع حركاتهم لمصلحة القوى التقدمية والديمقراطية في المجتمع الإيراني.

وعلى هذا النحو وقف حاكم بوجنورد عزيز الله خان السردار المعزز مع خانات كوجان في صيف عام 1921 إلى جانب الرجعية الإيرانية ضد قائد الحركة الديمقراطية والمعادية للاستعمار في خراسان، العقيد محمد تقي خان، الذي قتل بعد أن أُلقي القبض عليه في 2 تشرين الأول/أكتوبر عام 1921، كما ساعد الحكومة بنشاط في قمع حركة التركمان وفي الوقت الذي كانت له علاقات قوية مع الإنكليز سلك حيال الحكومة سلوكاً مستقلاً تماماً كاشفاً عن نياته الانفصالية.

وإلى جانب ذلك ظهرت في حركة أكراد خراسان في هذه الأثناء نزعة ديمقراطية عبرت عن مصالح جماهير الشغيلة، واتسمت بهذا الطابع انتفاضة الفلاحين التي وقعت في صيف عام 1920 بقيادة خوداو خان (خوداور خان)

التي قمعها بوحشية حاكم خراسان العام قوام السلطاني (أحمد قوام) الذي لعب آنذاك وفي ما بعد دوراً بارزاً في حياة البلاد السياسية[1].

وبهذا الشكل احتلت الحركة الكردية في خراسان، بالنسبة إلى الحركة الكردية في إيران الغربية وفي شرق تركيا وشمال العراق، موقعاً هامشياً. وهيهاتِ أن تكون قد اتسمت بطابع قومي حقيقي حتى في الأطر المحلية، وكان تأثيرها في وضع القضية الكردية في إيران تأثيراً غير مباشر، وكان أحد العوامل الهامة لتكوين موقف إثنو عشائري في إيران بعد الحرب.

وأثناء دراسة المواد عن الحركة الكردية في إيران في أوائل عشرينيات القرن الحالي وبعدها ينبغي إعارة الانتباه إلى ناحية واحدة، وهي عدم التطابق بين حقيقة الأمور واستيعاب المعاصرين لها. وكما يحدث دوماً، فإنّ الآخرين كانوا يقعون في تقويمهم تحت تأثير «موضوع الساعة»، ولذلك كانوا يميلون إلى رؤية وجود «ضلعٍ لبريطانيا» في معظم الحركات الكردية. ومثل هذا الأسلوب كان سمة ملازمة للمؤلفين السوفيات الذين عاصروا الأحداث المصورة، وكانوا شهود عيان على جرائم كثيرة ارتكبها الاستعمار ضد شعوب روسيا السوفياتية وشعوب الشرق الكولونيالي. وهكذا فقد أكد ل. بيرلين أن سمكو عمل بإيعاز من الإنكليز الذين خططوا لضم أذربيجان وكردستان تركيا كلها إلى «كردستان المستقلة»، فهم الذين حرّضوا عشائر لورستان على القيام بالانتفاضة وقدموا لها السلاح. وطرح الإنكليز شعار «فارس الغربية المستقلة» عاملين بأيدي «مجموعة من الجواسيس الإنكليز ذوي الخبرة العالية، الذين

---

(1) انظر: ب. اليكسينكوف، الانتفاضة التركمانية ـ الكردية، الطبعة الثانية، طشقند، 1935، ص 18ـ22؛ خ. أطاييف، الحركة الوطنية التحررية في خراسان في عشرينيات القرن العشرين، عشقباد، 1922، ص 39، 82ـ86، 112ـ123؛ إيفانوف، الحركة الوطنية ـ التحررية في إيران، الفصل الخامس.

يعرفـون جميـع اللهجـات المحليـة متنقليـن بحريّـة مـن منطقـة رحّـل إلى أخـرى، ولأجل كسـب شـعبية السـكان القاطنيـن، والقيـام باصطيـاد العمـلاء، وأحيانـاً كانـوا يحاربـون مـع الأكـراد». وبعـد أن أثـاروا الفتنـة بيـن صفـوف العشـائر «التجـأ الإنكليـز إلـى وسـيلة اسـتفزازية للتأثيـر فـي ميـول عـددٍ مـن الزعمـاء المناوئيـن لهـم مثل نشـر الشـائعات عن تعاونهـم... مـع بريطانيـا»[1]. وكانـت تلـك وسـيلة ماكـرة جـداً لجنـي مكاسـب مـن عـدم شـعبية سياسـة بريطانيـا بيـن سـكان جنـوب ـ غـرب إيـران.

كمـا جـاء ف.أ. غوركـو ـ كرياجيـن بـآراء مماثلـةٍ عندمـا أشـار إلـى أن الإنكليـز أثناء خروجهـم مـن بلاد فـارس «تمكنوا مـن إثارة عددٍ من الانتفاضات في خراسـان، وكردسـتان ولورسـتان وفي بلاد البختيار»، ووصف انتفاضة سـمكو على الشـكل التالي: «يُعِدّ السـالب الكـردي الشـهير سـمكو العـدّة لشـن هجـوم على أورميـة، وهـوي وسـلماس، زد على ذلك أنـه كان مـن بين حلفائه الكردي الشـهير سـيد طـه المُوالـي لبريطانيا»[2].

كما كتبت أ. فينوغرادوف في هذا السياق تقول: «لا تحظى الحركة التي بالغ الإنكليز فـي أهميتها لمصلحة «كردسـتان المسـتقلة» بتأييد أية شـخصية اجتماعيـة كردية، ويتزعم هـذه المغامرة شـخص مشـبوه جداً هو إسـماعيل آغا (سـمكو)»[3]. وأكدت فـي مقالٍ آخر أنـه لا يجـوز «خلط حركة ديمقراطيـة ـ وطنية بالفوضى التي يثيرها الإقطاعيون الطامحون إلـى السـلب والنهـب». على أنـه «يلتصق بكل حركة تضـع العراقيل السياسـية والاقتصادية أمـام الحكومـة الفارسـية عملاء الامبريالية التي تسـعى للسـيطرة على الحركة واسـتخدامها

(1) بيرلين، دراسة إيران الغربية، ص 443-442.

(2) غوركو ـ كرياجين، «أربعة نزاعات»، ص 67-66.

(3) فينوغرادوف، قبائل الرحل في فارس ودورها السياسي، ص 15.

لأغراضها الخاصة» ويترتب علينا أثناء إعطاء تقويم للحركات السياسية المختلفة في فارس أن نكون أكثر حذراً، تحاشياً لدسائس «المكيدة الأجنبية» الطائشة هناك، حيث لا توجد، ولا آخذين في الاعتبار الخلفية الثورية ـ الوطنية، هناك حيث تتغذى الحركة حقاً «بتأثير خارجي» كما حصل ذلك مع سمكو في كردستان إيران»[1].

كما عبّر عن مثل هذه الآراء حول تلك الفترة، الخبير بقضايا إيران وأحد أكثر المؤلفين نفوذاً ف.ب. أوستيروف، الذي تحدث عن وجود خطةٍ لدى بريطانيا العظمى لتقسيم إيران بعد فشل سياستها في إخضاع المركزية لنفوذها. وكتب أوستيروف بأن هذا الانعطاف تزامن بصورةٍ غريبة مع اشتداد الحركة الكردية فجأةً، أدّت إلى تعقيد حياة أذربيجان الفارسية التي تبنّت خلال الحرب العالمية الشعار الإنكليزي «كردستان المستقلة» عشرات السنين. وربط أوستيروف انتصارات سمكو بوصول سفير بريطانيا الجديد بيرسي لورين إلى طهران[2].

وتعطي الأمثلة الواردة (ومن الممكن الإكثار منها) تصوراً واضحاً عن موقف المستشرقين السوفيات في العشرينيات، من الحركة الكردية التي عاصروا أحداثها في إيران. ونجد ـ إلى جانب ثبتٍ صحيحٍ لوقائع معينة ـ أن موقفهم كان يتسم على العموم بنزعة متحيزة ومنسجمة مع «روح العصر»[3]. فقد تجاهلوا الأسباب الداخلية (الاجتماعية والاقتصادية) التي أدت إلى نهوض الحركة القومية في كردستان إيران بعد الحرب تجاهلاً تاماً تقريباً،

---

(1) فينوغرادوف، الحركة الوطنية ـ التحررية في إيران، ص 18.

(2) أوستيروف، «تعرجات السياسة الإنكليزية في فارس»، ص 19، 22.

(3) انظر: أغاييف، إيران في الدراسات السوفياتية في العشرينيات، موسكو، 1977.

جاعلين من عامل التأثير (البريطاني) الخارجي، الذي كان يطفو على السطح، عاملاً مطلقاً. وبذلك جرى تشويه معظم بانوراما الأحداث بصورةٍ عفوية. ويجوز القول، تبريراً للمستشرقين السوفيات آنذاك، بأنه كان ثمة أسباب موضوعية لمثل هذا المنهج الخاطئ والمتخذ سابقاً نحو الحركة الكردية في نسب طابع العمالة إليها فقط.

أولاً، تدخلت الامبريالية البريطانية فعلاً في العلاقات المتبادلة بين القوميات في بلدان الشرق التي أصبحت عرضةً لأعمالها التوسعية، محاولةً استغلال تفاقم هذه العلاقات لأغراضها الخاصة. وثانياً، كان الرأي العام والأوساط القومية المتنفذة في إيران وفي الدول الأخرى في المنطقة تميل إلى الاعتقاد بسبب استيائهم الشديد من سياسة الإنكليز العدوانية ـ أن الإنكليز هم المسؤولون والوحيدون أحياناً عن انتفاضات الأقليات.

وتساءلت صحيفة (سيتارى ـ إي ـ إيران) الناطقة باسم الأوساط المعارضة في إيران مصورةً مكائد عملاء الإنكليز بين صفوف عشائر أذربيجان وكردستان وكرمنشاه «هل ترى الحكومة البريطانية سمّو فارس في انفصال كردستان؟»[1] ووزع منشور في عيلان فُضحت فيه بريطانيا لتأييدها سمكو والشيخ محمود وغيرهما من الزعماء الأكراد[2]. كما وردت معلومات عن اتصالات الشيخ محمود الذي اعتُبر في إيران مكلفاً إدارياً لبريطانيا، مع زعماء العشائر الكردية في كرمنشاه[3]، وقد ساد الاستياء في كل مكان من سياسة بريطانيا، وكان الرأي السائد هو أن «المصالح البريطانية تتطلب تقسيم فارس»[4].

---

(1) نشرة دورية لمفوضية الشعب للشؤون الخارجية. 19.10.1921، العدد 97، ص 34ـ35.

(2) أرشيف سياسة روسيا الخارجية قسم «أرشيف الهند الوطني».

(3) المصدر السابق، نشرة استعلامات رقم 7. طهران، 18 شباط/فبراير عام 1923.

(4) أوستيروف، ص 22.

غيـر أن ذلـك كلـه يـدل على وجود ميـول قويـةٍ معاديـةٍ لبريطانيا في إيـران بمثابة رد فعـلٍ طبيعـي علـى الوسـائل الاسـتعمارية لسياسـة بريطانيـا نحو هذه البـلاد. وفي هذا المنـاخ الفكـري ـ السياسـي كان تفسـير انتفاضـة سـمكو وغيرهـا مـن الحـركات الكرديـة بإيعـازٍ مـن بريطانيـا أمـراً عاديـاً ومحتمـلاً، وليـس أكثـر مـن ذلـك. كمـا أخـذت المصـادر العلميـة السـوفياتية ـ التـي لـم تكـن فـي متنـاول يدهـا مصـادر أخـرى للمعلومـات ـ فـي العشـرينيات سـوى الإيرانية الرسـمية وشـبه الرسـمية ـ بهذه الرواية ودون تحفظات. وفي الواقـع لـم يكـن الأمر بمثـل هذه البسـاطة.

ليـس ثمـة أسـباب للادّعـاء بـأن بريطانيـا رغبـت فـي أن ترى سـمكو منتصـراً وتتخذ حركتـه اتجاهـاً انفصاليـاً معينـاً. ولئـن قدّمـوا لـه المسـاعدة شـأنه فـي ذلـك شـأن زعمـاء العشـائر الآخريـن فـي إيـران، فقـد كانـت عَرَضيـة فقـط، وعلى نطاقات غير واسـعة نسـبياً، ولمجـرد أغـراض تكتيكيـة. ومـع ذلـك لـم ينصـبّ اهتمـام السياسـة البريطانيـة فـي إيران علـى الأقاليـم الواقعـة فـي أطـراف البـلاد، بمـا فيهـا الكرديـة التـي مـا زالت تشـكل دويلة صغيـرةً فـي منـاحٍ كثيـرة، بـل علـى مركزهـا الـذي طمحـت لنـدن إلـى إخضاعـه لنفوذها. وممـا يسـترعي الانتبـاه أن الإنكليـز عندما قدّمـوا نوعاً من المسـاعدة العسـكرية والمالية للعشـائر منحـوا فـي آنٍ واحـدٍ القروض بطلب من رضـا خان والمجلس بغية تشـكيل فيلق عسـكري وإعـداده للـزجّ بـه في الحرب ضد الثـوار الأكراد واللور[1]. وجرى إعداد كل شـيء حسـب الوصفات الكلاسـيكية لسياسـة «فرِّق تَسُـدْ».

أصبحـت انتفاضـة سـمكو ونشـاطه اللاحـق الـذي جـرى الحديـث عنـه آنفـاً موضوعـاً لمباحثـات السـفير البريطانـي بيرسـي لوريـن فـي طهـران مـع الحكومـة

(1) المصدر السابق، ص 20.

الإيرانيـة وكانـت حكومـة قـوام السـلطاني قلقـة جـداً مـن وصـول سـمكو إلـى الحـدود الإيرانيـة ـ التركيـة وإلـى السـليمانية ومن اتصالاته مع سـيد طه والشـيخ محمـود. وفي 29 تشـرين الثاني/نوفمبـر عـام 1922 وجهـت طهـران مذكـرة خاصة إلـى لندن تضمنـت اتخاذ الإجـراءات ضـد طـه وسـمكو،وطلب قـوام السـلطاني خـلال حديثـه مـع لوريـن أن يقـوم الإنكليـز باعتقـال سـمكو فيمـا إذا أصبـح فـي حـدود إمكانياتهـم وتسـليمه إلى السـلطات الإيرانيـة. ورد لوريـن علـى ذلـك بأنـه لا توجـد عمومـاً اتفاقيـة بيـن إيـران والعـراق حـول تسـليم «اللاجئيـن السياسـيين» وعندمـا استفسـر عـن التعليمـات عبر لورين عـن رأيه في الرغبـة فـي منـح سـمكو حرية النشـاط في إيـران[1]. وبتعبيـر آخر، كان ينبغي حسـب رأي السـفير البريطانـي الاحتفـاظ بالورقـة الكردية.

ولـم تتمكـن السـفارة البريطانية في طهـران من تهدئـة الحكومة الإيرانيـة وإقناعها بأنـه ليـس لبريطانيـا ضلـع في الحمـلات العدائية لعـددٍ من الزعمـاء الأكراد، وأرسـل قوام السـلطاني مذكرة تلو الأخرى إلى السـفارة البريطانية متهماً الإنكليز بتقديم العون المباشر بالمال والسـلاح والمستشـارين لسـيد طه الذي يمارس نشـاطاً معادياً بين عشائر كردستان إيـران. ويجـري تفسـير عنـاد رئيـس الـوزراء الإيرانـي، كمـا ظـن بحـق، أن دائـرة اختصاص السـلطات البريطانيـة تشـمل دون شـك سـيد طـه، وأكـد الفـرس أن سـمكو وطـه يعمـلان بمسـاعدة المستشـارين الإنكليـز علـى تجميـع القـوات للقيـام بانتفاضـةٍ جديـدة، ورفـض السـفير جميـع الاتهامـات بالتغاضـي عـن أعمـال طه وسـمكو غير الشـرعية، ووعـد بقطع دابـر إمكانيـة تدخـل طـه في شـؤون عشـائر كردسـتان إيران، لكنـه طلب فـي الوقت ذاته

(1) أرشيف سياسة روسيا الخارجية قسم «أرشيف الهند الوطني». برقية لورين من طهران رقم 429 و430 بتاريخ 29 تشرين الثاني/نوفمبر عام 1922.

من الحكومة الإيرانية اتخاذ موقف مماثل، وأكد أن الضباط الإيرانيين قاموا بزيارة راوندوز وقدموا المساعدة للزعماء الموالين للأتراك[1].

جرى في أوائل كانون الثاني/يناير عام 1923 حديث مسهب بين لورين وقوام السلطاني حول المسألة الكردية. وأيد رئيس الوزراء الإيراني سياسة بريطانيا في مسألة الموصل الرامية إلى عدم السماح بعودة ولاية الموصل إلى تركيا، وأشار لورين إلى أن بريطانيا بوضعها العراقيل أمام عودة الموصل إلى تركيا إنما تدافع عن المصالح الفارسية أيضاً، وينبغي لإيران تقديم المساعدة إلى بريطانيا في هذا الشأن وعدم الإكثار من الشكاوى التي تثير الملل لديها. وأردف السفير يقول إن بريطانيا تقف إلى جانب الهدوء في كردستان إيران وأن فكرة قيام دولةٍ كردية ذات حكم ذاتي وهي التي جرى التعبير عنها في سيڤر، لا تمسّ هذه الأراضي أبداً.

وعبّر قوام عن تصوره لوجهة النظر البريطانية، بما فيها ما يتعلق بتأسيس إدارة كردية في السليمانية بقيادة الشيخ محمود، بيد أنه عبّر عن مخاوفه بشأن إرسال الأخير المبعوثين إلى الأكراد في إيران بنداءات تدعوهم إلى الاتحاد معه. ونشأ بين الطرفين خلاف حول مستقبل سمكو وسيد طه، وطلب لورين «الصفح» عنهما، فرفض قوام ذلك، لكنه وعد بدراسة هذا الموضوع[2].

كما استمر النقاش حول سمكو وغيره من الزعماء الأكراد في ما بعد،

---

(1) المصدر السابق. برقية لورين إلى وزارة الخارجية بتاريخ 30 كانون الأول/ديسمبر عام 1922، رقم 468، من لورين إلى قوام السلطاني، 15 كانون الأول/ديسمبر عام 1922، من قوام السلطاني إلى لورين، 3 كانون الثاني/يناير عام 1923، من قوام السلطاني إلى لورين، 4 كانون الثاني/يناير عام 1923، من لورين إلى قوام السلطاني، 8 كانون الثاني/يناير عام 1923، من لورين إلى قوام السلطاني، 15 كانون الثاني/يناير عام 1923.

(2) المصدر السابق. برقية لورين إلى وزارة الخارجية، 6 كانون الثاني/يناير، عام 1923، رقم 6.

فقد اتهمت طهران سمكو بأنه يعتزم القيام بانتفاضةٍ جديدةٍ بعد أن اتخذ من السليمانية قاعدةً له. وأعلن الإنكليز أنه لا سلطة لهم عليه، وفي نهاية المطاف وعدت الحكومة الإيرانية بالعفو عن سمكو فيما إذا سلّم نفسه ويأتي إلى طهران معترفاً بذنبه، ومن ثم يوافق على السكن بعيداً عن الحدود الإيرانية ـ العراقية[1].

إلا أن طهران لم تتمكن من وضع سمكو وغيره من قادة كردستان إيران بمعزلٍ عن جميع التأثيرات «الخارجية»، وبعد أن استقر به المقام في مناطقه الأصلية بالقرب من قوتور اتصل سمكو بالعشائر في كردستان تركيا، وبدأ في صيف عام 1923 بإظهار بوادر النشاط، كما كان الوضع متوتراً في منطقة هوي ـ ماكو حيث حاولت السلطات الإيرانية إقناع الحرس الحدودي التركي باعتقال سمكو. وفي ربيع عام 1923 جرت الاشتباكات في كرمنشاه مع السردار رشيد الذي كان يعمل بإيعازٍ من الخارج. كما استمرت الاضطرابات في بختيار[2].

وكان من الصعب النظر إلى جميع أعمال الشغب هذه بأنها كانت بإيعازٍ من الإنكليز فقط، وتفتقر المصادر العلمية إلى أية معطيات حول هذا الشأن. . وبالمقابل فإن مشاركة الأتراك في تنظيم الاضطرابات الكردية في غرب وجنوب ـ غرب إيران لا شك فيها، وخصوصاً أنه كان للأتراك مصلحة في تقوية «مثلث» الشيخ محمود، سيد طه، سمكو، الذي كان بوسعه وضع عراقيل كبيرة أمام الإنكليز في الموصل التي كانت موضع خلافٍ بين بريطانيا وتركيا وفي المناطق المجاورة لها أيضاً. ولكن لهذا السبب بالذات آثر الإنكليز أن

---

(1) المصدر السابق. برقية لورين إلى وزارة الخارجية بتاريخ 3 شباط/فبراير و22 آذار/مارس عام 1923.

(2) المصدر السابق، نشرات استعلامات. رقم 17، 23، 27، 32 بتاريخ 28 نسيان، 1 تموز/يوليو، 8 تموز/يوليو و11 آب/أغسطس عام 1923.

تتطـور الحركـة الكرديـة ضمـن حـدود كردسـتان إيـران فقـط وتحـت رقابة صارمـة، كي لا يسـمحوا لهـا بإحـراز نصرٍ حاسـمٍ والانتشـار فـي كردسـتان الجنوبيـة. وفـي الواقـع تبيّـن مفاوضـات لوريـن مـع قـوام علـى ذلـك، عندمـا رفـض الإنكليـز تسـليم سـمكو وطـه إلـى إيـران. لكـن الإنكليـز لـم يقدمـوا أيـة مسـاعدة كبيـرة للزعيـم الكـردي بحيـث تسـمح لـه بالتفـوق علـى قـوات رضـا خان.

وأخيـراً يجـب إعـارة الانتبـاه أيضـاً إلـى أن الأوسـاط الحاكمـة فـي إيـران كانـت لها مصلحتهـا الخاصـة فـي تصويـر الحركة الكرديـة بقيادة سـمكو كحركة عميلة تعمـل بإيعازٍ خـاصٍ مـن بريطانيـا وتسـتهدف تقسـيم إيـران، وهـذا مـا سـمح بتدبيـر النهـج الشـوفيني الـذي سـلكه النظـام القائـم بعـد انقلاب (3 خوتـا) إزاء المسـألة القومية من جهـة، وتقوية هيبـة الحكومـة مـن خـلال العبـارات المنمقـة المعاديـة للإنكليـز فـي أنظـار الـرأي العام والجماهيـر الشـعبية اللذيـن يطالبـان بالانتقـام من الاسـتعمار البريطاني مـن جهة أخرى. ويسـتأثر بالاهتمـام الحجـج التـي أوردهـا إبراهيـم حلمـي محـرر صحيفـة «المفيـد» فـي مقـالٍ افتتاحـي لـه فـي صحيفـة «الاتحـاد» (17 كانـون الثاني/ينايـر عـام 1923) بعنـوان «فـارس ومؤتمر لـوزان».

فقـد أكـد كاتـب المقـال أن «قضيـة كردسـتان هـي سـلاح فقـط فـي أيـدي الـدول الرأسـمالية الأوروبية الكبرى، السـاعية إلى تقسـيم الدولة الإسـلامية في آسـيا الوسـطى». ويتسـاءل فـي مـا بعد مصوراً أعمال سـمكو وتدابيـر الحكومة الجوابية: «لماذا لا تسـتطيع تركيـا وإيـران (عندمـا كان العـراق محتـلاً) القضـاء علـى هـذه الحركـة في مهدهـا، ووضع حـدٍّ نهائي لنشـاط سـمكو السـري؟».

واسـتأنف كاتـب المقـال يقـول بـأن الحكومـة الإيرانيـة قلقـة مـن وصـول سـمكو إلـى السـليمانية ومـن تشـكيل حكومـةٍ كرديـة فيهـا. ومـع أن الأكـراد يسـتحقون الحريـة بغـضّ النظـر عـن أميتهـم، فـإن الظـروف غيـر مؤاتيـة حاليـاً. ولا

يجوز مقارنة كردستان ببولونيا، فالحركة الكردية الحالية تدافع عن مصالح الأرمن في «ست ولاياتٍ شرقية من الأناضول» وعن الآشوريين في شمال العراق وفي أذربيجان الجنوبية[1].

ولا يدرك سمكو والشيخ محمود سياسة الدول الغربية الكبرى وعدم إمكانية بلوغ الاستقلال في الوقت الحالي. وهكذا فقد شارك الأكراد في إيران في أوائل العشرينيات وفي كل مكان في النضال في سبيل حقوقهم القومية، ولقد مهّد توتر الوضع في كردستان إيران السبيل أمام تفاقم القضية الكردية في منطقة الشرق الأوسط كلها.

رابعاً: التذمر في كردستان تركيا وفي كردستان الجنوبية ـ الغربية

تركت معاهدة سيڤر أكبر الأثر في الوضع في كردستان تركيا، وهذا أمر طبيعي ذلك أن الامبراطورية العثمانية كلها كانت من الناحية الحقوقية فقط موضوعاً للمعاهدة ومادتها، أما عملياً فقد كانت تركيا وحدها، وبالتالي فإن موادّ المعاهدة المتعلقة بصورةٍ مباشرة وغير مباشرة بالأكراد كانت تخص في حقيقة الأمر الأكراد في تركيا فحسب والقاطنين في شرق الأناضول. ولاحت أمامهم فقط ودون سواهم من الأكراد في أجزاء كردستان الأخرى آفاق قيام كردستان مستقلة أو ذات حكم ذاتي. وكان بوسعهم وحدهم عقد الأمل على المساعدة من جانب دول الائتلاف الكبرى (وعملياً بريطانيا وحدها). إلا أن الأكراد في تركيا بالذات وجدوا أنفسهم في موقفٍ كان في غاية الصعوبة واصطدموا في نضالهم بأكبر العقبات.

ولم يكن الوضع الداخلي والخارجي الذي تكوّن موضوعياً مساعداً لهم أبداً، فقد اصطدمت القومية الكردية مباشرةً مع القومية التركية وكانت

(1) المصدر السابق.

القوى غير متكافئة بوضوح. فالأولى كانت في طور التكوين: فمن الناحية السياسية والعسكرية كانت ضعيفةً ومجزأةً ومثقلةً بأعباء الرواسب الإقطاعية ـ العشائرية والدينية، وكان تأييد دول الائتلاف لها مشروطاً ومقروناً بمكاسب خاصةً وإعلامياً على العموم. أما الثانية فكانت لها تقاليد غنية، تقع في طريق النهضة، وفي طليعة حركة قويةٍ معاديةٍ للامبريالية تحظى بدعمٍ معنوي وسياسي من معظمٍ القوى التقدمية في تركيا بالذات وخارجها (بما في ذلك روسيا السوفياتية التي حققت انتصاراً على قوى الرجعية الداخلية والامبريالية) وبقيادة القائد البارز مصطفى كمال. وبهذا الشكل تراجعت القضية الكردية القومية، وبحكم الظروف إلى المركز الثاني، وشغلت موقعاً تابعاً في صراع القوى السياسية.

أصبحت القومية الكردية منذ مطلع العشرينيات الخصم السياسي الأكبر للكماليين داخل البلاد. ولقد أشار أ.ف. ميللر (أ. ميلنيك) في حينه إلى أن هدفهم الرئيسي كان «تشكيل دولةٍ بورجوازية مركزية ذات قومية واحدة. واستخلص الكماليون الدروس من انهيار الامبراطورية العثمانية، وأخذوا يتخلون عن جميع المطامع في الأراضي غير التركية، ولو كانت أراضي إسلامية، ويقطعون العلاقة مع نزوات مذهب الوحدة الإسلامية للأتراك الفتيان، ويبذلون الجهود لإزالة السكان من القوميات الأخرى في المناطق العائدة إلى تركيا، مقدّمين قضية تشكيل دولةٍ تركية صرفة وموحدة إلى مركز الصدارة»[1].

وبتعبيرٍ آخر، فإن الكماليين الذين ركبوا الموجة المعادية للاستعمار ظهروا كقوميين حقيقيين وأضحوا لفترة طويلة أُنموذجاً لمعظم قوميات

(1) أ. ميلنيك، «الخلافات التركية ـ اليونانية» الحياة الدولية: رقم 8، 1929، ص 56-57.

الشرق الكولونيالي المناضلة ضد الاستعمار. وليس عبثاً أن «تايمز» كتبت في ما بعد: «إن قومية كمال باشا هي قومية معدية»[1] وسرعان ما عرضت الصحيفة ذاتها بعد سيڤر وجهة نظر كمال حول القضايا القومية في تركيا: «تتعارض مصالح تركيا الحقيقية مع التأثير اليوناني والأرمني والأوروبي أو الانفصالية الكردية في الأناضول. وبمساعدة دولة «آسيوية» (م. لازاريف؟) في موسكو»[2]. وإذا لم نتشبث بالمصطلح فإن «تايمز» قد لاحظت جوهر المسألة بصورة غير رديئة.

ومما لا شك فيه أن قومية الكماليين كانت تنطوي في تجلياتها السياسية الخارجية على شحنةٍ إيجابية في المرحلة المدروسة، لأنها كانت بصورة رئيسة، ردّ فعل دفاعياً على سياسة دول الائتلاف العدوانية المناوئة لتركيا، وبالدرجة الأولى لبريطانيا. وفي ما يتعلق بالمسائل الداخلية، وخصوصاً بالسياسة في مجال العلاقات القومية، فإن قومية الكماليين استحالت هنا إلى قومية شوفينية في منتهى التطرف، معيدةً إلى الأذهان نهج الانصهار الذي سلكه السلاطين والأتراك الفتيان. ويمكن القول إن هذا المظهر الخارجيّ ذا الوجهين المتناقضين للقومية البورجوازية قد برز على مثال تركيا الكمالية بصورةٍ نموذجيةٍ، خصوصاً وأنَّ الأكراد الذين كانوا يشكلون ـ حسب رأي الكماليين ـ الخطر الرئيسي على وحدة البلاد كان من نصيبهم الويلات والمصائب.

ولقد انتبه توينبي الفطن الذي زار أنقرة، كما يبدو، في نهاية عام 1922 (خلال عقد مؤتمر لوزان) إلى الميول المعادية للأكراد لدى قادة «تركيا الجديدة»، وخرج بانطباع من الأحاديث التي أجراها رئيس الوزراء حسين

---

(1) المصدر السابق، ص 62.

(2) نشرة دورية لمفوضية الشعب للشؤون الخارجية. 1920، رقم 45، 26-11، ص 36.

رؤوف بك أنّ «الدافع الأكبر خلف مطالب الأتراك في عودة هذا الإقليم (ولاية الموصل) لم يكن اقتصادياً أو استراتيجياً، بل سياسياً وهو مرتبط كلياً بالأكراد»، ذلك أن الأتراك يريدون «صهر الأكراد في كيانهم السياسي».

ويجب أن نعطي توينبي حقه، فهو قد أدرك آنذاك خطر السياسة وانسداد آفاقها التي بغضّ النظر عن تخلف الأكراد تجلب مصاعب كبيرة لأنقرة مثل التي «جلبها الألبانيون للامبراطورية العثمانية القديمة. وربما كان من الحكمة أن يقترح كمال وزملاؤه «على الأكراد موقف الشركاء المتساوين»، لكنهم أثروا «سياسة الصهر». وتأكد توينبي أن الكماليين يطمحون إلى توحيد كردستان كلها تحت الإشراف التركي ذلك أنهم يجدون في اقتسام كردستان مصدر خطر دائم على تركيا»[1].

كما أن ثمة شهادة صريحة أدلى بها السفير السوفياتي ـ في تركيا س.ي. أرالوف حول آراء مصطفى كمال ذاته في المسألة الكردية، فقد ذكر كمال له: «إن هدفنا هو إنشاء تركيا الوطنية ضمن حدود الأراضي التي يقطنها الأتراك»[2]. وعبر القائد التركي عن رأيه حول الأكراد على الشكل التالي: «إن المسألة الكردية... مسألة متشابكة ومعقدة ـ واعلمْ أنَّ كردستان غنية بالنفط والنحاس والفحم والحديد وغيرها من الثروات المعدنية، وأن أنظار الكثيرين شاخصة نحو كردستان، وقبل كل شيء بريطانيا، خصمنا الرئيسي، كما يؤثر هنا الاستراتيجية وطرق التجارة المؤدية إلى بلاد فارس والقفقاس وميسوبوتاميا؛ وتنتهز بريطانيا فرصة أن الأكراد تابعون لدولتين هما تركيا وفارس وتستغل

(1) Arnold J. Toynbee, (Angora and the British Empire in the East), The contemporary Review: No 690, June, 1923, P. 686.

(2) س.ي. أرالوف، مذكرات ديبلوماسي سوفياتي. 1922-1923، موسكو، 1960، ص 109.

ذلك لمصلحتها، فهي ترغب في إنشاء دولة كردية تحت سيطرتها، وبذلك تقوم بالإشراف عليها وعلى فارس وما وراء القفقاس. ويقوم الإنكليز منذ زمنٍ طويل بتقديم الرشى للزعماء الأكراد، أما الآن فقد انقسم القادة الأكراد على أنفسهم، ففريق منهم يميل نحو إيرن، والآخر نحو بريطانيا، أما الثالث فنحونا، ويصرخ رجالات الاستخبارات الإنكليزية نوئيل، وول وغيرهما عن استقلال كردستان، فقد أرغم الإنكليز الشيخ محمود في السليمانية على القيام بحركته ضد الأتراك».

واستأنف كمال متهماً بريطانيا في إثارة الانتفاضات الكردية يقول: «نحن الأتراك... نردّ بالمثل فلقد ساعدنا الكردي فيتك وغيره للقيام بانتفاضة في جنوب كردستان ضد الإنكليز. ولقد عقد الصدر الأعظم الداماد فريد باشا الذي خان تركيا معاهدة مع الإنكليز وافق فيها على انفصال كردستان عن تركيا، وقد نُشرت هذه المعاهدة في الصحف الفرنسية، ولا أعلم ما إذا تم التوقيع على المعاهدة ولا أظن أن ضمير السلطان الخليفة وفريد يؤنبهما، فلا ضمير لديهما ولا الحب لتركيا. إلا أن الوضع الدولي وانتصاراتنا لا تسمح لبريطانيا بإبرامها، ولاعترضت فرنسا عليها»[1].

وأهمّ ما يلفت النظر إلى الفوز أنّ الجانب الدولي للقضية الكردية كان قائماً بالنسبة إلى مصطفى كمال، بينما كان يضع مضمونها السياسي الداخلي (الإثنوسياسي)، وفي هذه الحالة داخل تركيا خارج قوسين وعلى الأرجح يتجاهله. وكان ذلك موقف مصطفى كمال مع أنه اتخذ، بالطبع، في الاعتبار موقف محدّثه الذي كانت آراؤه حول المسألة القومية معروفة له دون شك. وبالطبع تبيّن لأرالوف، على الفور، الخلفية الشوفينية لمواقف القائد التركي

(1) المصدر السابق، ص 107-108.

من الأقليات العرقية فكتب يقول: «وقف كمال إلى جانب مساواة الأقليات لكنه لم يمنح الاستقلال للأكراد والأرمن من الأقليات القومية»[1].

ومن الملاحظ أنه كان لآراء كمال حول المسألة الكردية ميزة أخرى، وهي أنه اعترف عملياً بوجود كردستان تركيا وكردستان إيران فقط، ولم يتفوّه بكلمة واحدةٍ عن كردستان العراق. وكان لذلك مدلولٌ واحد وهو أن كمال لم يعترف بسلخ ولاية الموصل عن تركيا. وكان من شأن هجماته على بريطانيا أن تكوِّن انطباعاً بوجود الرغبة لدى تركيا في النضال وبنشاط ضد سياستها إزاء المسألة الكردية في العراق في كردستان كلها. وبطبيعة الحال اتخذ كمال جميع الإجراءات لميوله المعادية للإنكليز ذلك أنه عقد الأمل على تعاطف روسيا السوفياتية ومساعدتها.

وقصارى القول، غدت المسألة الكردية أحد الجوانب الرئيسية في نضال الحركة الكمالية ضد الاستعمار البريطاني الذي حاول وضع نفسه في خدمة فكرة تأسيس كردستان مستقلة. وكتب لاهوتي يقول: «أصبحت كردستان تركيا في الظروف الحالية العقدة الرئيس في صراع تركيا الكمالية مع سياسة الاحتلال البريطانية لشمال ميسوبوتاميا، وتشكيل طليعة كردية على مشارف حقول نفط الموصل. وفي هذا الصراع الدائر يسعى هذا الطرف أو ذاك إلى استغلال سمات الحركة الكردية القومية لأغراضه الخاصة»[2].

وهكذا كانت سياسة الكماليين الكردية «شكلاً للتصدير» الذي استعرضوه، بسرور، كشكل ديمقراطي ومعادٍ للكولونيالية والامبريالية، الذي كانه، وبحق، إلى حدٍّ ما. وكما أُشير سابقاً، فإن تأييد تركيا قد لعب دوراً معروفاً في نهوض الحركة القومية في كردستان الجنوبية والشرقية. وبهذا

(1) المصدر السابق، 212.

(2) لاهوتي، كردستان والأكراد، ص 58.

المعنى أصبحت كردستان الشمالية ـ حسب أقوال لاهوتي ـ «أداةً قوية في أيدي الكماليين»[1].

وتزامن ازدياد نشاط سياسة الكماليين في كردستان الجنوبية والشرقية مع نجاحاتهم على الصعيدين العسكري والديبلوماسي، فقد رفَعَت انتصارات جيش الكماليين على أرمينيا الطاشناقية في خريف عام 1920 وعلى المتدخلين اليونانيين في كانون الثاني/يناير وفي أوائل ربيع عام 1921، من سمعة تركيا في شمال العراق[2]. كما أسهم في ذلك منجزات السلطة الكمالية في السياسة الخارجية وهي: إقامة علاقاتٍ ودّية مع روسيا السوفياتية والجمهوريات السوفياتية في ما وراء القفقاس، والاتفاقيات السياسية والاقتصادية مع فرنسا وإيطاليا أدت إلى شقّ جبهة دول الائتلاف المعادية لتركيا وإلى عزل بريطانيا سياسياً وعسكرياً في الشرق الأوسط. ولهذا ليس عبثاً أن الكماليين أخذوا منذ أوائل عام 1921 بالتحديد بتقوية مواقعهم بين صفوف العشائر في كردستان الجنوبية والشرقية.

وفي الأيام الأولى اصطدم الكماليون بعقبات كبيرة، ولم يكن يسيراً عليهم التغلب على الميول المعادية للأتراك المترسخة بين السكان الأكراد، التي كانت تغذيها الذكريات عن سياسة السلاطين والأتراك الفتيان الشوفينية. وهكذا أخفق الكماليون في جبل سنجار، فقد حاولوا استمالة الآغوات اليزيديين المحليين الذين وقفوا ضد تركيا أثناء الحرب العالمية الأولى إلى جانبهم، بيد أنهم لم يتمكنوا من التغلب على العداء اليزيدي الإسلامي

---

(1) المصدر السابق؛ Oriente moderno, No 5, 15 Octobre 1921, The Near East, No 645, P. 296-284; September 20, 1923, P. 299-300.

(2) ف. كروتكوف، «قضية الشرق الأوسط»، الحياة الدولية: العدد 12 (132)، 1922، ص 3.

التقليدي[1]. وفي كانون الثاني/يناير عام 1920 وصل إلى كردستان تركيا سيدي أحمد الشريف السنوسي ممثل سلالة السنوسيين الإسلامية، الذي تزعم النضال ضد المحتلين الطليان في ليبيا، وعاش منذ نهاية الحرب العالمية الأولى في اسطمبول، من ثمّ انتقل إلى جانب الكماليين الذين حاولوا استخدامه لأغراضهم السياسية، وفي نهاية عام 1921 راجت شائعة تقول بأن الأتراك يعتزمون تنصيبه حاكماً على دولةٍ «ما في العراق» وشبه مستقلة من شأنها ألا تضم في عدادها كردستان الجنوبية كلها فحسب، بل كذلك جزءاً من كردستان الجنوبية ـ الغربية (الجزيرة)، إلا أن ترشيحه لم يحظَ بالشعبية بين صفوف العرب (والشيعة بوجه خاص) ولا بين الأكراد. وعندما لم يتمكن من توطيد مواقعه في بغداد أو في أي مركز آخر سرعان ما وصل إلى السعودية حيث انقطعت فيها أخباره السياسية نهائياً[2].

أما الكماليون فبعد أن أحرزوا الانتصارات الأولى على اليونانيين واثقين بقواهم الخاصة أخذوا منذ منتصف عام 1921 يمارسون نشاطهم أكثر فأكثر في منطقة راوندوز أولاً، ومن ثَم في مناطق كردستان الأخرى دون وسطاء، وخصوصاً بعد انعقاد مؤتمر لوزان. وسعى الكماليون بعد أن قدّموا المساعدة إلى الثوار الأكراد بالمال والسلاح والخبراء العسكريين، حتى بوحدات معيّنة من الأكراد في «تركيا»، إلى ضمّ كردستان الجنوبية إلى تركيا إن لم يكن على الفور، فعلى أقل تقدير تدعيم المناخ السياسي الذي لا يلائم بريطانيا ولقد كان ذلك حيوياً لهم لا سيما وأن الإنكليز حاولوا في السنوات الأولى من قيام

(1) H. Field, and J.B. Glubb, *The Jezidies, sulubba and others tribes of Iraq and Adjacent regions. - General Series in Antropology*. No 10, Menasha, Wisconsin 1943, P. 6.

(2) The Near East. No 645. September 20, 1923, P. 299.

حكم الانتداب في العراق خصوصاً ترسيخ مواقع المملكة الجديدة وحكومة بغداد العميلة في المناطق الكردية من البلاد بشتى الوسائل. ولهذا الغرض وصل شقيق الملك فيصل الأمير زيد إلى الموصل في تشرين الثاني/نوفمبر عام 1922 واستقبل وفداً يمثل الزعماء الأكراد وقام بالدعاية لتحسين العلاقات بين الأكراد والعرب بجميع السبل[1].

وتحقّق هدف الكماليين جزئياً أثناء المعارك ضد المتدخلين اليونانيين في وضع العراقيل أمام بريطانيا في شمال العراق مستغلّين تأييد الثوار الأكراد ولعب دوره في قرار بريطانيا العظمى النهائي للاتفاق مع أنقرة. وأثارت نجاحات الكماليين في شمال العراق قلق لندن، فقد كتب الصحفي البريطاني الشهير آنذاك والنتاين تشيرول عن «خطر الكماليين على ميسوبوتاميا عبر كردستان»[2]. وأدرك ونستون تشرشل قبل غيره من الشخصيات الحكومية في بريطانيا العظمى ضرورة وقف التدخل التركي في كردستان العراق بالوسائل السياسية، وأعلن في مطلع آب/أغسطس عام 1921 في مجلس العموم أن «الهدوء في ميسوبوتاميا يرتبط بمعاهدة عملية مع تركيا القومية»[3].

ومع ذلك كانت نجاحات الكماليين في كردستان العراق نسبية وعابرة، فلم يتمكنوا من تثبيت أقدامهم في هذه المنطقة لدرجة يستطيعون معها المطالبة من جديد بانضمامها إلى تركيا. وتمكنت الوحدات التركية من الاستيلاء، بصورة موقتة، على عدد من مناطق ولاية الموصل فقط المجاورة للحدود التركية. أما في الأراضي الباقية فقد اقتصر الأمر على النشاط

(1) *The Letters of Gertrude Bell*. Vol. 11, P. 543-544; The Near East. No 617, March 8, 1923, P. 240.

(2) The Near East.No 562, February 23, 1922, P. 253.

(3) المصدر السابق، العدد 536، آب/أغسطس 18، 1921، ص 222.

التخريبي ـ التجسسي وعلى المساعدة المالية (التي لم تكن كبيرة بوجه عام) لعددٍ من الزعماء، ولكن لم يوافق معظمهم بمن فيهم ألدّ أعداء الإنكليز على قبول الجانب التركي بلا قيد أو شرط، وإن عقدوا تحالفاً مع الأتراك فقد كان لاعتبارات تكتيكية فقط (الشيخ محمود مثلاً). كما اتّخذ عدد من القادة الأكراد العراقيين على الفور موقفاً معادياً حازماً ضد الأتراك، وقد سبّب عدد من الزعماء الأكراد أصحاب النفوذ مثل عبد الرحمن آغا من شرنخة وبابكر آغا[1] قلاقل كثيرة للأتراك، وعلى العموم لم يسعَ سكان كردستان قط إلى ترميم السيطرة التركية في بلادهم ولم يعتزموا تقديم المساعدة للكماليين في هذا الشأن مع أنهم امتشقوا السلاح ضد المحتلين الإنكليز وأذنابهم في بغداد، بل إن «نير إيست» كتبت عن هزيمة الأتراك التامة في كردستان الجنوبية[2]. وعلى أية حالٍ عندما فاحت في لوزان رائحة الاتفاق مع بريطانيا وحلفائها انسحب الأتراك دون إبطاء من مناطق شمال العراق التي احتلوها (راوندوز وغيرها) وأوقفوا التدخل المكشوف في المناطق الأخرى، واضطرت أنقرة التي لم تتخلَّ عن مطامعها في كردستان الجنوبية إلى نقل الصراع إلى المجال الديبلوماسي فقط، الأمر الذي لم يبشرها بفرص حقيقية للنجاح.

ولئن ساد هدوء نسبي على الحدود الجنوبية ـ الشرقية لكردستان التركية في صيف عام 1923 فقد ازداد التوتر بالمقابل في حدودها الجنوبية مع سوريا التي كانت محتلةً من قِبل الفرنسيين، وكان سببه اضطرابات العشائر الكردية الدائمة. ويعود ظهور المسألة الكردية في سوريا إلى هذه الفترة الزمنية،

---

(1) المصدر السابق، العدد 645، أيلول/سبتمبر 20، 1923، ص 299-300.

(2) المصدر السابق، العدد 631، أيلول/سبتمبر 20، 1923، ص 609-610.

التـي أَصبحـت تحـت حكـم الانتداب الفرنسـي. وتبيَّن أنّ عـدداً من المناطق التي يسـكنها الأكـراد بصـورةٍ كثيفـة (فـي مقاطعـات الجزيـرة وجبـل الأكـراد وعيـن العـرب الواقعة في شـمال البـلاد) الذيـن كانـوا يشـكّلون في ذلك الوقت عشـرة بالمئة من سـكان البـلاد[1] قد انضمـت إلـى الأراضـي السـورية وأصبحـت هـذه المناطـق تسـمى في مـا بعد بكردسـتان الجنوبيـة ـ الغربيـة، وأدت الحركـة القوميـة للأكـراد فيها إلى ظهور مسـألة كردية مسـتقلةٍ نسـبياً فـي سـوريا، ويكمن في أساسـها كفـاح الأكراد السـوريين ضد المحتلين الفرنسـيين، فقـد قامـت أول حركـة للأكـراد السـوريين ضـد الفرنسـيين بالقـرب من تل كلخ فـي كانون الأول/ديسـمبر عـام 1919 بقيـادة الأخويـن نجيـب وأحمـد آغـا بـرازي. وشـارك الأكـراد في العـام الثانـي عـام 1920 أكبـر مشـاركةٍ فعّالـة فـي نضـال الشـعب العـام ضـد المحتليـن الفرنسـيين، كمـا شـاركوا فـي المعـارك التـي جـرت بمحـاذاة خـط بغـداد الحديـدي ومنذ أواخـر عـام 1920 أصبحـت المفارز الكرديـة بقيادة إبراهيم هنانو في مركـز الثورة الفلاحية التـي شـملت منطقـة شاسـعة في شـمال غرب سـوريا تمتد مـن حلب حتى الإسـكندرونة، واسـتمرت حتـى أواسـط عـام 1923. كمـا شـارك الأكـراد فـي عـدد كبير مـن الحـركات التي قادها الشـعب السـوري شد الاسـتعمار[2].

وتعقـدت المسـألة الكرديـة فـي سـوريا منـذ أول ظهورهـا بتدخـل تركيـا المباشـر وغيـر المباشـر الـذي نفـذه الأكـراد أنفسـهم والسـلطات التركيـة، الأمـر

(1) حسن عبد الله جرجيس، الأكراد في الحياة الاجتماعية ـ السياسية في سوريا 1918-1962، موجز أطروحة لنيل درجة مرشح في العلوم التاريخية، موسكو، 1977، ص 5.

(2) المصدر السابق، ص 8-9؛ Oriente moderno. No 4, 15 settembre 1923, P. 220.

الـذي مهّـد السـبيل أمـام التدخـل الفرنسـي فـي جنوب شـرق الأناضـول عامـي 1919-1921 ـ مـع مايبـدو فـي ذلـك مـن الغرابـة ـ فسـكان المنطقـة الذيـن كانـت لهم لغـات متعددة وينتمـون إلـى شـعوب مختلفـة مـن العـرب والأكـراد والأتـراك وحاربـوا قـوّات الاحتـلال الفرنسـية، قـد اعتـادوا اعتبـار منطقتهـم وكأنهـا وحـدة تامـة مـع سـوريا، ولـم يراعـوا قط وجـود الحـدود السـورية ـ التركيـة التـي وضُعـت مسـودتها فـي سـيفر، كمـا أن أنقـرة والسـلطات التركيـة العسـكرية والمدنيـة المحليـة لـم تحتـرم هذه الحـدود كثيـراً، زِد على ذلـك أنهـا كانـت تتقدم بدعواتها علـى بعض الأراضي السـورية المتاخمة لهـا من الجنوب. وأدّى كل ذلـك إلـى أنـه أثنـاء المقاومـة التـي شـارك فيهـا الأتـراك والأكـراد والعـرب كانت مفـارز الأطـراف المتنازعـة تعبـر الحـدود بحريّـة، وهـي تقـوم بأعمـال العنـف علـى كلا جانبـي الحدود.

ووردت أنبـاء كثيـرة فـي الصحـف عـن ذلك، ففـي صيف عـام 1923 كتبـت الصحف مـراراً عـن الاشـتباكات علـى الحدود التركية ـ السـورية وعن قيـام القوات التركيـة التأديبية بحـرق القُـرى الكرديـة (بالقرب مـن نصيبين مثلاً) وعـن النزوح الجماعي للعشـائر الكردية إلـى سـوريا التـي نجـت مـن الاضطهـاد التركـي. ولقـد حـارب فريـق مـن الزعمـاء الأكـراد ضـد الفرنسـيين والأتـراك فـي آنٍ واحـدٍ، وبلـغ فـي آب/أغسـطس عـام 1923 عـدد الثـوار الأكـراد فـي شـمال سـوريا ألفي مقاتـل. وأدت معظم هذه الأحـداث إلى اتهامـات متبادلة بيـن الأتـراك والفرنسـيين فـي تحريـض الأكـراد وإلـى تقديم مذكـرات ديبلوماسـية في كلٍ مـن أنقـرة وباريـس[1]. ومنـذ ذلـك الوقـت أصبـح الوضـع المتوتـر الدائـم فـي كردسـتان

(1) Oriente moderno, No 4, 15 settember 1923, P. 220-221.

الجنوبيـة ـ الغربيـة وفـي المناطـق المجـاورة لهـا مـن سـوريا وتركيا التـي يقطنهـا الأكراد، أحـد العوامـل الرئيسـة التـي تعقِّـد العلاقـات التركية ـ الفرنسـية[1].

وكان الوضـع علـى حـدود تركيا الشـرقية التي تفصل بين كردسـتان إيران وكردسـتان تركيـا أكثـر هـدوءاً، علـى الرغم مـن أن هذه الحدود كانت سـهلة العبـور، ولكن من جانب واحـد مـن الغرب إلى الشـرق بشـكل خـاص، الأمر الذي اسـتدعى اتخـاذ الكمالييـن موقفاً خاصـاً إزاء الحركـة الكرديـة القوميـة في إيران، اختلف اختلافاً ملحوظاً عــن سياسـتهم في كردستان الجنوبيــة والجنوبية ـ الغربية.

وكان سـبب الموقـف المختلـف من الأوسـاط المحلية الحاكمة فـي البلدان العربية وإيـران هـو أن الكمالييـن وجـدوا فـي الأولـى عوامل بسـيطة مسـاعدة لبريطانيا وفرنسـا، وبدهي أنهم سعوا إلى إضعاف تأييدها للحركة الكردية، كما لعبت الدعوات الإقليمية دوراً هامـاً، بينمـا رأوا في حكام إيران الذين تسَـلموا مقاليد السـلطة بعـد انقلاب «3 خوتا» قوةً سياسـيةً مسـتقلة، التـي علـى الرغم من أنها تسـتطيع من حيـث المبدأ تهديـد تركيا، لكنها سـتكون فـي الفترة الراهنة في مواجهة بريطانيـا على الأكثر؛ فالخلافات الحدودية القديمة مـع إيـران لـم تتسـم بأهمية حيوية بالنسـبة إلى تركيا. ولهذا السـبب كان تأييـد الكماليين للأكـراد فـي إيـران ـ كما ذكرنا آنفاً ـ ضمن نطاقاتٍ غير واسـعة، وكانت غايته الرئيسـة هي

(1) لم يكن موقف الكماليين من الأكراد في تركيا ومن القاطنين في البلدان العربية مختلفاً من وجهة نظر سياسية فحسب، بل من وجهة نظر دينية أيضاً. فعندما سلكوا نهجاً علمانياً في «دارهم»، فإنهم أيدوا الإكليريكيين الأكراد في الخارج. فقد تشكلت مجموعة كردية في جامعة «الأزهر» (القاهرة) وكان رئيسها الشيخ سعيد الذي سُمي أيضاً بديع الزمان الكردي، وكانت له اتصالات مع اسطمبول والقاهرة وجمع رعيته في مدرسة الزهرة. وقد بحثوا في الصحف التركية اقتراح بناء مثل هذه المدرسة بالقرب من بحيرة وان. (المصدر السابق Octobre 1923, P. 426).

أن يوفر لتركيا إمكانية التأثير في كردستان إيران وأذربيجان، وتنظيم ترانزيت عبر أراضي هذين الإقليمين إلى السليمانية التي تعتبر، حسب أقوال الصحيفة القاهرية «المقدم»، «قلعة الانفصالية الكردية»[1].

ورصدت أموال محدودة لأهدافٍ محدودةٍ، فقد أُرسل الضباط السياسيون الأتراك إلى الأكراد الإيرانيين الذين أجروا الاتصالات مع سيد طه والشيخ عبيد الله، ووصل 50 من الخيّالة الأتراك إلى منطقة أورمية، كما أُرسلت عبر الحدود الإيرانية صفقة من الأسلحة التركية إلى راوندوز، وقامت الاستخبارات التركية في المنطقة المجاورة لأورمية بتأليب الأكراد ضد المسيحيين المحليين (وخصوصاً الآشوريين)، حيث رأى الأتراك فيهم أعداءهم التقليديين[2]. وعندما حاول الممثلون الأتراك الرسميون في غرب إيران (وخصوصاً القنصل التركي في تبريز) «كسب ودّ الأكراد» أخذوا على عاتقهم، بصورة غير شرعية، مهمة القيام بدور الوسطاء بين الأكراد والسلطات الإيرانية، كما جرت محاولات لربط أكراد سوماي وبرادوست وغيرهما من المناطق مباشرة بالقائمقام التركي في وان، الذي تقدّم بدعوى وسيطٍ في العلاقات مع السلطات العسكرية الإيرانية، كما مارس عملاء الاستخبارات التركية في ماكو وهوي وساماس مثل هذا النشاط[3].

إذن لم تكن نطاقات التدخل التركي في كردستان إيران واسعة نسبياً، ولم تترك تأثيراً يذكر في مجرى الحركة الكردية القومية ونتائجها في هذه المنطقة،

---

(1) المصدر السابق، العدد 3. 15 Marzo 1924, P. 192, 193.

(2) أرشيف سياسة روسيا الخارجية قسم «أرشيف الهند الوطني». نشرات استعلامات رقم 4 خلال أسبوع انتهت في 27 كانون الثاني/يناير عام 1923، من الملحق العسكري البريطاني في طهران، 28 كانون الثاني/يناير عام 1923.

(3) المصدر السابق. نشرات استعلامات رقم 11 بتاريخ 18 آذار/مارس عام 1923، ورقم 32 بتاريخ 11 آب/أغسطس 1923.

فقد تطورت بصورةٍ ذاتيةٍ نسبياً، ولم تترك بدورها تأثيراً ما ملحوظاً في الوضع في كردستان تركيا.

وكان من الممكن ترقب أن الأكراد في تركيا يهبّون للنضال بعد سيڤر فوراً في سبيل الاستقلال أو الاستقلال الذاتي الذي وُعدوا به، وفي سبيل تنفيذ حقوقهم القومية التي حظيت أخيراً باعتراف دولي. وأصبح النهوض القومي في كردستان الشمالية والغربية ينمو فعلاً، لكنه لم يكن بتلك السرعة ولا في تلك النطاقات كما كان متوقعاً. فقد وُجد إلى جانب العوامل الحافزة المعروفة للجميع عوامل كبحٍ أيضاً. ولا تعود إلى هذه الأخيرة عواملُ التخلف السياسي والثقافي في المجتمع الكردي وتشتت قوى الحركة القومية الدائم فحسب، بل الأوضاع السياسية الخارجية والسياسية المتكونة في تركيا في أعقاب سيڤر، التي لم تكن ملائمة قط للقضية الكردية. وبرزت عراقيل كبيرة صرفت الانتباه عن طريق الحركة الكردية.

فقد كانت هذه الفترة فترة النهوض الأقصى للحركة التركية الوطنية التحررية التي وقفت ضدّها قوى العدوان الامبريالي الموحّدة بزعامة الاستعمار البريطاني. وكان السؤال المطروح عن وجود أو عدم وجود الدولة التركية المتكونة تاريخياً على الأراضي التي شغلتها هذه الدولة جزئياً أو كلياً أكثر من ستة قرون، ولم تكن خلال هذه المرحلة التاريخية كلها وطناً مشتركاً للأتراك الإثنوس الأساسي والأكثر عدداً فحسب، بل للأكراد وللأقليات القومية الأخرى أيضاً.

وكان بوسع انتصار المعتدين الامبرياليين وأدواتهم أن يترك في ظروف ذلك الوقت عواقب تدميرية ليس على الأتراك وحدهم وحسب، بل على الشعوب القاطنة معهم، وبالدرجة الأولى على الأكراد، مهما كانت الوعود التي قطعتها لهم دول الائتلاف الكبرى. وكان الاستعباد الكولونيالي المباشر

أسوأ خيار لمستقبلهم، ولازدادت في مثل هذه الحالة لعنة الشعب الكردي التاريخية الأبدية على تشتته العِرقي، أي تجزئة كردستان الإقليمية ـ السياسية، ناهيك عن الحديث عن الآثار السلبية الأخرى للاستعباد الكولونيالي. وبهذا الشكل بقي أمام الشعب الكردي النضال المشترك مع القوى القومية في تركيا ضد المتدخلين، هو البديل عن الانضمام إلى المخطط الامبريالي لتقسيم تركيا.

ولم يبشر ذلك الأكراد بالتحرر القومي، إذ إنه كان باستطاعتهم شغل مجرد وضعٍ تابعٍ للكماليين الذين كانت لهم ميول شوفينية نحوهم. وتبين أنهم أمام أمرين أحلاهما مُرّ. بيد أن هزيمة الامبريالية في تركيا فتحت، فقط، أمام سكان البلاد من الأكراد آفاقاً قومية. فقد كوّن الاستقلال والقضاء على سيطرة الامبريالية السياسية والاقتصادية الظروف الضرورية الوحيدة لتطور شعوب تركيا على طريق التقدم الاجتماعي وإشاعة الديمقراطية في نظام البلاد الاجتماعي وحلّ المسألة القومية الحيوية جداً.

ومسألة أخرى، وهي أن هذه الإمكانيات لم تتجسد قط وأن الأكراد في تركيا ما زالوا يعانون الظلم والاستبداد، ولكن لا ينتج من ذلك منطقياً أن «البديل الموالي للإمبريالية» كان الأفضل. فببساطة، كانت ظروف حياة الأكراد التاريخية في تركيا متناقضة للغاية ولم تكن ملائمة لتطورهم القومي.

كما وُجدت أسباب صرفت الانتباه وعرقلت نهوض حركة التحرر الكردية في تركيا. وأول سبب منها كان اصطدام تركيا مع أرمينيا الطاشناقية الذي مهد السبيل أمام انتعاش العداء الكردي ـ الأرمني القديم[1]. والسبب

---

(1) أكدت الصحيفة الباريسية «ماتين» أنه بعد هزيمة الطاشناق، قررت القيادة العسكرية الكمالية نقل قوات كارابيكر لمحاربة اليونانيين. أما «الرقابة» على الأراضي الأرمنية فقد عهدت إلى تلك العشائر الكردية التي وثقت بها أنقرة وتحت إشراف الضباط الأتراك (نشرة مفوضية الشعب للشؤون الخارجية 1920، Matin, 15-11-1920).

الثانـي كان تدخُّـل الكماليين في كردستان العراق، الذي خلق لدى عددٍ من القوميين الأكراد وزعماء العشائر وهماً بأن أنقرة تدافع عن الأكراد، إلا أنَّ السبب الرئيس كان حالة الحرب الوطنية ـ التحررية نفسها التي اندلعت في تركيا بعد بدء التدخل اليوناني الذي دفع موضوعياً المسألة الكردية بعيداً عن مركز الصدارة، لا سيَّما وأن فريقاً من الأكراد انضم إلى القوات الوطنية للأمة التركية وشارك في صدّ العدوان.

وقد أبدى الأكراد حمية أكبر في النضال ضد التدخل الفرنسي في جنوب شرق الأناضول في عام 1920-1921، وهذا مفهوم لأن السكان الأكراد قاموا بالدفاع عن ديارهم الأصلية وواجهوا العدوان الاستعماري وجهاً لوجه. وقاتل الأكراد بتفانٍ في مناطق ماراش، وماردين وعينتاب (غازي عينتاب) بصورةٍ مستقلة وفي عداد التشكيلات التركية ـ العربية النظامية وغير النظامية[1]. وفي ما يتعلق بجبهة الصراع الرئيسة ضد المتدخلين ثمة أنباء متضاربة حول مساهمة الأكراد فيها.

وأكد عدد من المؤلفين أن الأكراد حاربوا ضد اليونانيين وعلى قدم المساواة مع الأتراك، وإن مثل هذه الوقائع معروفة فعلاً. وروى غ. أستاخوف قصة امرأةٍ كردية من ضواحي أنقرة (فاطمة خانم من أقرباء سمكو) قادت مفرزةً كردية ضمّت عدّة مئاتٍ من المقاتلين الأكراد و«كانت ترتدي بزةً عسكرية رجالية، وتميّزت بالأساليب الرجالية وتمتعت بنفوذ كبير بين صفوف الرجال التابعين لها». وكانت مفرزتها المفرزة الكردية الوحيدة التي حاربت

(1) ك. فاسيلييف، «أسباب الانتفاضات الكردية والقوى المحركة لها»، قضايا زراعية: 1931. الكتاب 9-10، ص 105؛ ك.غ. غرانكور، التكتيك في الشرق الأوسط، موسكو؛ لينينغراد، 1928، ص 29 و35.

ضد اليونانيين في صفوف جيش المجلس الوطني الكبير[1]. وكتب المؤلف الفرنسي بول جانتيزون عن مشاركة الأكراد النشيطة في الحرب إلى جانب الكماليين ضد اليونانيين وقال إنه من الجائز تماماً أنّ الجندي المجهول المرسوم على النصب التذكاري الذي استشهد بالقرب من دوملو ـ بينار «ينتمي إلى العِرق الكردي»[2].

غير أنه يمقتضى كلّ ذلك تنتشر الوقائع المشار إليها انتشاراً واسعاً، حيث عبرت عن وطنيتها بصورةٍ رئيسة تلك المجموعات الكردية المعزولة نسبياً التي جرى استيطانها في وسط الأناضول بالقرب من خطوط الجبهة. واتخذت الجماهير الأساسية من السكان الأكراد في تركيا موقفاً سلبياً إلى حدٍ معين. فكما أكّد أستاخوف، الذي ورد ذكره قبل قليل، رفضت الغالبية العظمى من الأكراد الاشتراك في الحركة التركية الوطنية وقامت أحياناً بالانتفاضات ضد المجلس الوطني التركي الكبير «وليس من دون الدسائس الأنكلو ـ القسطنطينية»[3] وخلص م.ف. فرونزه الذي زار تركيا على رأس وفدٍ من أوكرانيا في أواخر عام 1921 وأوائل عام 1922، وبناءً على ملاحظته الشخصية، إلى القول بأن الأكراد والشركس «لا يظهرون حماسة خاصة نحو الصراع الدائر، فهم يؤثرون الخدمة في قطعات المؤخرة، وعند إرسالهم إلى الجبهات فإنهم عادةً ما يفرون منها... وعلى الرغم من ذلك كله، فإن الموقف من الحكومة ومن كمال، خصوصاً، حسن»[4]. أما القزلباشية، أي الأكراد

(1) غ. أستاخوف، من السلطان إلى تركيا الديمقراطية. موسكو؛ لينينغراد، 1926، ص 34.

(2) Paul, Gentizon, *Mustapha Kemal ou l'Orient en marche* , Paris, 1929, P. 69.

(3) غ. أستاخوف، ص 35.

(4) م.ف. فرونزه، رحلة إلى أنقرة، المؤلفات، الجزء 1. 1905-1923، موسكو؛ لينينغراد، 1929، ص 300.

الذيـن يعيشـون فـي ديرسـم بصورة رئيسـة (علي إلهـي، «العلويون»)، فكمـا لاحظ فرونزه «فهـم لا يخدمـون في القوات فحسـب، بل يسـببون للحكومة مشـاغل كبيـرة بانتفاضاتهم العديـدة»، مـع أنهـم مثـل الأكراد السـنّة يـؤدون الخدمة العسـكرية، وعلى قدم المسـاواة مـع الأتـراك. «وتتـرك الحكومـة القزلباشـية فـي حالة إهمال ولا تسـمح لهم بإشـغال مراكز إداريـة»[1]. وقـام الكماليـون بمحاولـة إشـراك فرسـان الحميديـة السـابقين فـي الجبهـة لكنهـم «أظهـروا عـدم قدرتهـم علـى القيـام بأعمـال عسـكرية هامـة تسـتمر طويـلاً بعيداً عـن تلـك المناطـق التـي اعتـادت فيها تحقيـق مآثرها فـي حالة السـلم»[2].

وهكـذا لـم يعبّـر السـكان الأكـراد فـي تركيـا عـن الاتفـاق التـام فـي مرحلة مـا بعد سـيڤر العصيبـة لمصائـر البـلاد. وبدهـي أنهـم وقفوا أثنـاء الصدام المباشـر مـع المعتدين الامبرياليـين يدافعـون عـن ديارهـم، لكـن أكثريتهـم لـم تظهـر وطنيـة كبيـرة، وهـذا أيضاً أمـر بدهـي، ذلـك أن الكماليـين لـم يخفـوا قـط مآربهم الشـوفينية فـي المسـألة القومية.

ومـن الملاحـظ مثـلاً موقـف الصحافـة الكماليـة، فقـد أشـار ك. يوسـت، الـذي حلـل بإمعـان مـا جـاء فـي صحـف الأناضـول الرئيسـة فـي عامـي 1920 – 1922 إلـى الاتجـاه الشـوفيني فـي أكثريتهـا، وهـذا هـو الاسـتنتاج العـام الـذي توصّـل إليـه: «تلتـزم الصحافـة الصمـت حيـال المسـألة الكرديـة والشركسـية والسـلجوقية وتـورد مجـرد معلومـات وفـق تسلسـل الأحـداث الجاريـة»[3]. وقـد سـلكت مثـل هـذا النهـج أيضـاً الصحافـة اليسـارية نسـبياً (مثـلاً صحيفـة «ينـي غيـون» للصحفـي الشـهير يونـس نـادي)، بـل الصحـف الصـادرة فـي كردسـتان نفسـها (صحيفـة «ديـار

(1) المصدر السابق، ص 302.

(2) غرانكور، التكتيك في الشرق الأوسط، ص 29.

(3) ك. يوست، الصحافة الإنكليزية، تبليسي، 1822، ص 177.

بكـر»)، وكتبـت صحيفـة «سـاتفيتي مللي» («القوة الوطنيـة») «التي كان لهـا اتجاه وطني يمينـي وتركـي متعصـب» عـن المسـألة القوميـة تقـول: «لربمـا كان مـن الممكـن طرحها فقـط آنـذاك عندمـا كانـت التنـازلات قائمـة، ومـع إلغائهـا جـرى حلّهـا بصـورةٍ تلقائيـة وسـقطت أهميتهـا»[1] وقـد حُظـرت صحيفـة «البيـرق» («الرايـة الحمـراء») الاتحاديـة اليسـارية فـي أوائـل عـام 1921 بسـبب النقـد الشـديد لأعمـال السـلطات في قمـع حركات الأكراد[2].

اتخـذ الكماليـون تدابيـر تنظيميـة ضـد انتشـار القوميـة الكرديـة، فقـد تعرّضـت الصحافـة الكرديـة للملاحقـة وشـنّت السـلطات الكمالية حملـة عنيفةً ضد الزعمـاء الأكراد الذيـن اسـتقروا فـي اسـطمبول ولـم يحاولـوا قيـادة الحركـة الكرديـة بنجـاح كبيـر مـن هنـاك سـواء فـي تركيـا نفسـها أم فـي خارجهـا. وبعـد صلـح مـودان (11 تشـرين الأول/ أكتوبـر عـام 1922) وفـرض إشـراف الكمالييـن الفعلـي علـى اسـطمبول وتراقيـا الشـرقية اضطـر عـدد كبيـر مـن الأعيـان الأكـراد إلـى مغـادرة العاصمـة السـابقة للامبراطوريـة العثمانيـة والهجـرة (وبصـورةٍ رئيسـة إلـى الغـرب)[3]، ومنـذ ذلـك الحيـن تُركـت الحركـة الكرديـة فـي كردسـتان تركيـا وشـأنها علـى الأغلـب، الأمـر الـذي حـاول الإنكليز الاسـتفادة منـه[4]. ولـم يفـوّت الاسـتفزازيون المجربـون والعاملـون فـي دوائـر الاسـتخبارات الإنكليزيـة وغيرهـم مـن الذيـن يحوكـون الدسـائس، فرصـةً لتوتيـر العلاقـات المتفاقمـة بيـن الكمالييـن والقومييـن الأكـراد بغيـة إخضـاع الحركـة الكرديـة لأغراضهـم. وكمـا

(1) المصدر السابق، ص 135، 141.

(2) المصدر السابق، ص 302.

(3) بقي سيد عبد القادر وحده في اسطمبول الذي اعتبر نصير الكماليين، وربما بناءً على أساس أنه كان في خصام مع ابن شقيقه سيد طه الذي كان في عداء شديد مع الكماليين.

(4) لاهوتي، كردستان والأكراد، ص 67.

سنبيِّن لاحقاً، فإنهم لم يفلحوا في هذا الشأن كثيراً، لكنهم قدموا مقابل ذلك أسباباً غير قليلة للأحاديث عن الطابع العميل للحركة القومية في كردستان تركيا وموالاتها لبريطانيا. كما أخذت مصادرنا العلمية تصدّق هذه الرواية التي لم تستند إلى وقائع؛ فقد كتب لاهوتي ـ الذي كان يوماً ما خبيراً واسع الاطلاع في الشؤون الكردية بوجه عام، وعلى ارتباط شخصي بها ـ يقول: «تقع في الوقت الحالي غالبية المثقفين الأكراد والشخصيات السياسية الكردية الرئيسية تحت التأثير البريطاني»[1]. وفي حقيقة الأمر استرشد القادة الأكراد وأيديولوجيّوهم بدوافعهم القومية وليس بدوافع مستوردة، ولم يتلقوا مساعدة فعلية من الخارج تقريباً.

ولم تكن موجودة في كردستان تركيا الظروف المناسبةُ للقيام بحركةٍ قومية شعبية شاملة نتيجة الأسباب المشار إليها آنفاً في المرحلة المدروسة التي أعقبت سيفر، بيْد أنه تراكمت هنا مادة حارقة بما يكفي لكي تشتعل بؤر المقاومة المسلحة في أكثر «النقاط الساخنة» وقد أصبحت إحداها، بصورة طبيعية، ديرسم ومشارفها، كما حدث ذلك مراراً في تاريخ كردستان، حيث عانى سكانها اضطهاداً قومياً شديداً.

وأخذ التوتر يزداد في هذه المنطقة في صيف عام 1920، وبالضبط في مرحلة عقد معاهدة سيفر، ووقع عدد من الاشتباكات العفوية بين الأكراد والقوات الحكومية، كما جرت محاولات لجعل النضال منظماً، فقامت «جمعية انبعاث كردستان» (عبد القادر وغيره) بدعاية واسعةٍ في سبيل تطبيق بنود معاهدة سيفر المتعلقة بالأكراد، وأجرت الاتصالات مع العقيد خالد بك الذي كان في ما مضى قائداً لفرقةٍ حميدية، ومع غيره من العسكريين الأكراد

(1) المصدر السابق، ص 64.

الذين انضموا إلى الحركة القومية وقاموا بنشر الدعاية لفكرة الاستقلال الكردي[1].

قامت سلطات أنقرة في محاولةٍ منها لتحقيق انفراج بإيفاد خالد بك إلى أرضوم وعينت عدداً من الأعيان ذوي النفوذ من ديرسم وغيرها من المناطق الكردية نواباً في المجلس الوطني التركي الكبير، وتمكن الكماليون، إلى حدٍّ ما، من شقّ صفوف القيادة الكردية، لكنهم لم يستطيعوا منع وقوع الانفجار المحتوم: ففي أوائل آذار/مارس عام 1921 اندلعت في منطقة ديرسم ـ كوجكري انتفاضة كردية كبيرة، حيث زُجَّ بقواتٍ كثيرة لإخمادها، بما فيها تلك القوات التي سُحبت من جهة اليونان، وفي نهاية نيسان/أبريل فقط تمكن نور الدين باشا قائد القوات التأديبية من إلحاق هزيمة حاسمة بالثوار الأكراد، حيث شرعت السلطات بعدها ـ كما هو مألوف ـ في تنفيذ أقصى أنواع العقوبات[2].

وقد اشتهر عثمان طوبال آغا أحد إقطاعيّي اللاز من كيراسوند في مجال قمع الأكراد وغيرهم من الأقليات القومية؛ فلقد سار على رأس مفرزة جنّدها من المتطوعين اللاز بالحديد والنار في المناطق الكردية الثائرة في شرق الأناضول، واليونانية في سنجق صامصون (محافظة)، ضد الأتراك. وأعادت مفرزته النظام المناسِب وحسب القوانين الشرقية، أي إن الأراضي التي مرّ فيها أصبحت جرداء خالية من السكان. وقال كاتب هذه الأسطر م.ف. فرونزه الذي تحدث في ما بعد عن «حالة النزاع القومي الوحشي التي تدفع شعباً كاملاً

(1) انظر بالتفصيل: غيساروف، المسألة الكردية في تركيا، ص 55-57؛ عبد القادر جبار غفور، الحركة الكردية القومية في تركيا بين الحربين. أطروحة لنيل درجة مرشح في العلوم التاريخية، موسكو، 1977، ص 63-64.

(2) غيساروف، ص 58-63؛ غفور، ص 65-68.

ضد شعب آخـر دون رأفةٍ بالجنس والعمـر، ولا يعـرف الشفقـة والرأفة»[1].

وهكـذا بـرزت منـذ فجـر عصـر الكماليـيـن، وعلى مثـال موقـف السـلطات الجديدة مـن الأكـراد، سـمات حقيقيـة لنهـج السـلطان والأتـراك الفتيـان التقليـدي إزاء التناقضـات القوميـة المتفاقمـة. ومـع أنّ نطاقـات الحـركات الكرديـة فـي تركيـا لـم تكـن كبيرة نسـبياً (كان عـدد الثـوار فـي ديرسـم لا يزيـد علـى سـتة آلاف مقاتـل، وجـرت العمليـات علـى أراض بلغـت مسـاحتها حوالـى 16 ألـف كيلومتـر مربـع)[2]، فإنهـا دليل آخر يشـكّل تهديداً علـى أنقـرة. وفـي الوقـت ذاتـه أصبـح لـدى الأكـراد الإمكانيـة للاقتنـاع مـرة أخـرى بـأنّ الـرد الوحيـد لحـكّام البـلاد الجدد علـى مطالبهـم القومية المشـروعة هو القـوة المجرّدة والمضـاف إليهـا أحيانـاً منـاورات سياسـية غيـر ماكـرة ومكائـد خلـف الكواليـس معتمـدة علـى تقديـم الرشـى للقيادة الكردية وشـقّها، والعزف علـى وتر التأثيـر الخارجي بالحملات الدعائيـة. وبالتالـي لـم تتـم خطـوة واحدة لحل القضيـة الكردية في تركيا، فلم يكن بوسـع الكماليـيـن حلّهـا، بـل لـم تكـن لديهـم الرغبة فـي ذلك.

وبهـذا السـبب ـ كمـا كان متوقعـاً ـ لم يجلـب إخماد الانتفاضة في منطقة ديرسـم ـ كوجكـري الانفـراج الحقيقي إلى كردسـتان تركيا. فقد سـاد التذمر بين السـكان الأكراد في كل مكان، إذ عبّروا عن استيائهم وشجبهم للإجراءات التعسفية الدامية وطالبوا بحق تقرير المصيـر، وجـرت فـي النصـف الثاني مـن عـام 1921-1922 انتفاضات كردية في غـرزان (إلى الغرب من سيرت) وفي منطقة ديار بكر وفي غيرها من مراكز أناضول الشرقية، وقد كلف قائـد الجبهـة الشـرقية كاظم كرابكر باشـا الـذي اتخذ سـاريكاميش مقراً لـه بمحاربة حركة

---

(1) فرونزه، ص 278، 345.

(2) غيساروف، ص 59.

الثورة الكردية[1] كأول مهمة له، وفي منتصف عام 1922 وصل إلى ديار بكر مفتش الجيش الثالث جواد باشا[2] الذي كان لديه صلاحيات استثنائية، وذلك بسبب الاضطرابات الكردية، كما عبّرت السلطات في بدليس عن قلقها وانفعالها حيث كان الوضع متوتراً أيضاً[3].

ومما يدل على الحالة الخطيرة في كردستان تركيا خلال هذه الفترة (النصف الثاني من عام 1921 وأوائل عام 1922) رواجُ مختلف أنواع الشائعات التي كان لجزء منها ـ كما يبدو ـ أرضية ما؛ فمثلاً شاع نبأ حول إعلان جمهورية كردية في ديار بكر رئيسها مصطفى كمال، وحسب نبأ آخر: أخذ كمال على عاتقه القيادة العامة لقمع الحركة الكردية، لكنه قرر، في آنٍ واحد، عقد مؤتمر كرديّ ما[4].

وكتبت الصحافة البريطانية أن رئيس المحكمة العسكرية مصطفى باشا في عهد حكومة الداماد فريد باشا توجه إلى كردستان وقام بانتفاضة كبيرة تثير «مخاوف كبيرة لدى أنقرة»، مع أن الكماليين حاولوا التقليل من نطاقات الحركة الكردية في أنظار الرأي العام العالمي. وطالب الأكراد بالحفاظ على

---

(1) فاسيلييف «أسباب الانتفاضات الكردية والقوى المحركة لها»، ص 105. وفي الوقت الذي كان فيه أحد قادة المعارضة اليمينية لكمال، لم يكن ضد استغلال القيادة الكردية بمن في ذلك سمكو لأغراضه السياسية.

(2) أتاتورك، طريق تركيا الجديدة. الجزء 4. انتصار تركيا الجديدة. 1921-1927، موسكو، 1934، ص 49، 383-384.

(3) عندما حاولت السلطات التركية بمن في ذلك رئيس الوزراء رؤوف باشا الذي كانت له ميول يمينية «خلق جو مشاحنة»، حسب أقوال أرالوف، اتهمت دون أن تكون بحوزتها أية معطيات واقعية، القنصل السوفياتي في بدليس يو.ف. مالتسيف بتحريض أكراد بدليس (أرالوف، مذكرات ديبلوماسي سوفياتي، ص 162).

(4) Oriente moderno. No 2, 15 Jugluo 1921, P. 153, 156.

الخلافة ورفضوا الاعتراف بسلطة أنقرة، وأقصى كمال قائد الجيش الأوسط (ومقره في سيواس) نور الدين باشا، وقائد الجيش «العراقي» نهاد باشا عن منصبيهما بسبب اتصالاتهما بأنور بحسب زعمه، أما في حقيقة الأمر فقد جاء ذلك لعدم قدرتهما على القضاء على الأكراد، كما اتهم الإنكليز وملك العراق الجديد ـ وهذه مسألة معروفة ـ بتحريض الأكراد[1].

كما انتشرت في المصادر الفرنسية رواية تقول بأن رجال الاستخبارات الإنكليزية (في سيواس، وملاطية وديرسم) قاموا بإثارة الأكراد ضد الكماليين، الأمر الذي حاول الاتحاديون من أنصار أنور استغلاله بغية إعادة الاعتبار لسياستهم السابقة، وعلى أمل كسب رأس مال سياسي جديد[2]، وبالطبع في هذه الرواية الكثير من الاختلاقات والأوهام، ولكن لا دخان بلا نار. فقد كان التذمر قائماً في كردستان تركيا، وكان الإنكليز معنيين باستقلاله ضد الحركة الكمالية (مع أنه لا توجد وقائع حول المشاركة المباشرة والتحريض) وليس عبثاً أن الكماليين أرسلوا في تشرين الثاني/نوفمبر عام 1922 لجنة إلى كوجكري ورفعوا العقوبات عن المقاتلين في الانتفاضة الكردية وذلك بغية التخفيف من المشاعر المعادية لهم[3].

إذن، سرعان ما نهضت، بعد عقد معاهدة صلح سيڤر، الحركة الكردية القومية في كردستان الشمالية والغربية الواقعة تحت إشراف الكماليين، وتنحصر الأسباب الجذرية لذلك في الاضطهاد القومي الذي عاناه الشعب الكردي في تركيا، بيد أن وعد تقرير المصير الذي ورد في المعاهدة كان بمثابة دافعٍ لذلك، واتسمت الحركة عادة بطابع عفوي، وانتشرت في البداية

---

(1) The Near East. No 551, December, P. 695.

(2) انظر مثلًا: Pernot M, *Question turque*, P. 74-75.

(3) أتاتورك، طريق تركيا الجديدة، الجزء 3، ص 434-435.

علـى نطاقـات محليـة ومحـدودة. أضـف إلى ذلك أنهـا لم تطـرح أهدافاً سياسـية واضحة. وبصـرف النظـر عـن جميـع هـذه النواقص وجوانـب الضعف التـي تُعتبر نموذجيـة، بوجه عـام، للحـركات الكرديـة القوميـة، فـإن الأحـداث التـي جرت في ديرسـم ـ كوجكـري كانت فـي غايـة الأهميـة، طالمـا أنهـا وضعت بدايـةً لعمليةٍ قويـةٍ للنضـال التحرري الذي اتسـع نطاقـه فـي كردسـتان تركيـا خـلال عشـرينيات وثلاثينيـات هـذا القـرن، بـل إن المؤلـف النمسـاوي كتـب وهو يعنـي الأحداث اللاحقة عـن انتفاضة كردية واحدةٍ وكبيرة اسـتمرت فـي تركيـا منـذ عـام 1921 ولغايـة عـام 1926 [1]. وعلـى أيـة حال، كشـفت المسـألة الكردية فـي تركيـا الجديـدة عـن نفسـها، الأمـر الـذي كان له، بلا شـك، صـدىً دوليّ.



(1) Norbert de Bischoff, *La Turquie dans le monde, L'Empire Ottomane-La république turque* , Paris, 1938, P. 174.

الفصل السادس

لوزان

أولاً: مؤتمر لندن (شباط/فبراير ـ آذار/مارس عام 1921)

استمرت التعقيدات الدولية بسبب قضايا الشرق الأوسط، فلم تتوصل معاهدة سيفر إلى استنتاج عام حول المسألة التركية عموماً والمسألة الكردية خصوصاً، وكان الطريق إلى لوزان مصحوباً بصراع سياسي ودبلوماسي عنيف، حيث كانت المسألة الكردية على الدوام في مركز المصالح المتضاربة.

ظلت «كردستان المستقلة» حتى بداية عام 1921 على راية الدبلوماسية البريطانية، وفي وقت متأخر تحدثت صحيفة «الحبل المتين» المعبرة عن آراء الأوساط الإسلامية في الهند عن أنه اختفى وراءها ـ حسب رأيها ـ: مشروع اللورد كيرزون حول استقلال كردستان تركيا وكردستان فارس الموحدة الذي يستند أيضاً إلى النزعة المشار إليها في الانقضاض على روسيا.

لقد تحدثنا مراراً، ونواصل التأكيد أن بريطانيا لن تتخلى عن هذا المشروع حتى وإن أُصيبت بالحيرة مائة مرة. ويستطيع العراق في حالة الضرورة تسليح الأكراد والآشوريين والكلدان بسرعة فائقة وإرغامهم على شنّ هجوم على روسيا.

وما دام العراق وفلسطين تحت سيطرة بريطانيا فإنها سوف تقوم بتنفيذ هذا المشروع. ويظن بعضهم أنه سوف يُعطى لتركيا وفارس أراضٍ ما بدلاً من كردستان بحيث يمكن الانطلاق منها مباشرة نحو روسيا والقيام بعمليات عسكرية ضدها. وفي هذه الحالة الأخيرة سيتم رمي طلقة واحدة نحو عدة أهداف:

1 - بعد فصل تركيا وفارس عن روسيا وكذلك إحداهما عن الأخرى سيغدو ممكناً تحديد كل دولة من هاتين الدولتين (تركيا وفارس) وجعلها دولةً صغيرة وإرغامها على الانصياع التام لإرادة بريطانيا.

2 - للقيام بهجوم على روسيا فإن كردستان تعد أقصر طريق.

3 - فيما إذا تحالفت بريطانيا وإيطاليا سوف تصبح القسطنطينية تحت سيطرتهما، ولن تتمكن فرنسا من إبقاء سوريا تحت سيطرتها[1].

وعلى الرغم من بعض المغالاة وعدد من الأخطاء فقد التقط جوهر السياسة البريطانية بدقة في المسألة الكردية الرامية إلى استغلال مشروع منح الأكراد تقرير المصير بمثابة أداةٍ (لا أكثر) لسياسة لندن المعادية للسوفيات، وكذلك لفرنسا (في المشرق العربي).

وجرت سياسة دول الحلفاء الشرق أوسطية في خريف وبداية شتاء عام 1920 ـ على ما يبدو ـ وفق ما رسمته معاهدة سيفر سابقاً. وفي الوقت الذي كان الإنكليز والفرنسيون يترقبون نهاية الهجوم اليوناني الظافر على ممتلكات الكماليين ـ القوميين (وشنّ الطاشناق الهجوم عليها من الشرق في آنٍ واحدٍ) فإنهم باشروا بتدقيق حدود التركة العثمانية المنقسمة ونطاقاتها.

وفي 23 كانون الأول/ديسمبر عام 1920 جرى في باريس التوقيع

(1) نشرة مطبوعات الشرق الأدني، العدد 1، 1928، ص 8-9.

على المعاهدة الأنكلو ـ فرنسية التي حددت الأراضي الواقعة تحت حكم انتداب الدولتين العظميين في سوريا والعراق. اعتباراً من هذا التاريخ يبدأ اسمياً كردستان الجنوبية ـ الغربية، ذلك أن الحدود الجديدة ضمت جزءاً من الأراضي الكردية إلى سوريا. وبالنتيجة وجدت عشائر كردية نفسها على جوانب الحدود المختلفة كانت قريبة بعضها من بعض، وأحياناً بينها صلة القربى بما فيها العرقية التي ينتمي معظمها إلى العشائر اليزيدية في جبل سنجار[1] التي تعتنق ديانةً واحدة. غير أن بريطانيا كانت وحدها معنية في حقيقة الأمر بالحفاظ على معاهدة سيڤر وعدم المساس بها وبتطبيق بنودها بما فيها المتعلقة بالقضية الكردية.

ولقد وضع الإنكليز جميع حساباتهم على هزيمة الكماليين المحتملة، ولو اتخذت الأحداث مثل هذا المنحى لتحقّق حلم المستعمرين الإنكليز المنشود في إقامة «دويلات حاجزة متوسطة» ـ حسب أقوال الصحيفة التركية «شفق» ـ من البوسفور حتى حدود الهند بما فيها دويلات كردية من شأنها ضمان أمن «درة الامبراطورية البريطانية»[2]، وقد أعدّ الإنكليز في العراق وإيران التربة لمثل هذه الإعادة لتنظيم خارطة المنطقة الجغرافية. وفي تركيا جرى التخطيط لتشكيل كردستان مستقلة. وكتب هوفمان يقول: «قامت بريطانيا إبّان محادثات معاهدة صلح سيڤر بمحاولات عقيمة لإنشاء كردستان مستقلة»[3].

وكما ورد آنفاً، لم يوافق المشاركان الرئيسيان الآخران فرنسا وإيطاليا على مخططات لندن هذه لتقسيم تركيا فحسب، بل بعثت لديهما أكبر المخاوف.

---

(1) A.J. Toynbee, *The Islamic World since the Peace settlement* , P. 465.

(2) نشرة دورية لمفوضية الشعب للشؤون الخارجية، العدد 61، 12-13، 1921، ص 35.

(3) هوفمان، السياسة النفطية والاستعمار الأنكلو ـ ساكسوني، ص 360.

فقد أقدمت هاتان الدولتان على صفقة سيڤر فقط لأنهما كانا يأملان أن تتم بهذه الطريقة وبصورة أسرع تلبية مطامعهما الاستعمارية في تركيا ذاتها سواء كان ذلك على صعيد إشرافهما المالي والاقتصادي على البلاد كلها والحفاظ عليها، أم على صعيد الإلحاق الفعلي لعدد من أكثر مناطقها غنًى، وفضلاً عن ذلك كانت فرنسا تأمل أن توطد معاهدة سيڤر مواقعها المتزعزعة جداً في سوريا.

ولا يجوز أن يغيب عن ذهننا أن بريطانيا مع أنها نالت حصة الأسد من مكاسب سيڤر فقد كان لفرنسا وإيطاليا مصالح مشتركة معها في تركيا (الإبقاء على الإشراف المالي والاقتصادي ونظام التنازلات وغيرها)، وأخيراً كانت فرنسا وإيطاليا، ناهيك عن المشاركين الصغار في معاهدة سيڤر، معنيّتين بتأييد بريطانيا لهما في المسائل الدولية الأخرى التي كانت تهم الدولتين (فرنسا في المسألة الألمانية بشكل خاص)، وقد قام «نظام» سيڤر على هذه الأسس، وإلى حين.

إلا أنه سرعان ما تبيّن لإيطاليا وفرنسا أن أضراره تزيد كثيراً على الفائدة المرتقبة منه وكانت أول إشارة هي فشل المغامرة الطاشناقية. وبعد أن غيَّر انتصار السلطة السوفياتية في الحرب الأهلية وفشل التدخل المعادي للسوفيات، بصورةٍ جذرية الوضع في منطقة القفقاس والبحر الأسود، تم توجيه ضربةٍ مؤلمةٍ أخرى إلى نظام سيڤر إذ أدّى تقارب الكماليين مع روسيا السوفياتية إلى فقدان قاعدته المعادية للسوفيات. وأخيراً أصابت النجاحات السياسية للسلطة الكمالية وانتصاراتها العسكرية الأولى على اليونانيين في أوائل عام 1921 الفرنسيين والطليان بخيبة أملٍ في سيڤر.

ولم يعنِ ذلك أنه قد طرأت تغييرات مبدئية ما على موقف باريس وروما من المسألة الكردية فقد ظلّت طبيعته الكولونيالية كما كانت، وبقيت ضرورة

الحفاظ على جبهة موحدة مع بريطانيا حول تسوية مسائل كثيرة هامة في الشرق الأوسط قائمة، إنما أصبح هذا الموقف أكثر واقعية بما يتناسب وتقليص القدرة العسكرية والاقتصادية لكلٍ من فرنسا وإيطاليا بصورةٍ كبيرة، كما لم يستبعد إمكانية استخدام وسائل التدخل العدوانية (الفرنسيون في جنوب شرق الأناضول). وقد أدركت حكومات هذه الدول الكبرى ضرورة تغيير التوجه من اسطمبول نحو أنقرة وهي تأمل الحفاظ، بمساعدة الكماليين، على امتيازاتها الاستعمارية الرئيسة في تركيا. ولكن مع ذلك تطلّب الأمر التنازل عن أشياء ما، وقبل كل شيء كانت مستعدة للتخلي عن «كردستان المستقلة» التي لم تكن باريس ولا روما معنيتين بأي شكل كان من الأشكال بوجودها.

وبالطبع باتت عدم حيوية نظام سيفر واضحة للعيان سواء بالنسبة إلى لندن أم بالنسبة إلى العواصم الأوروبية الأخرى. واشتد انتقاد سياسة لويد جورج ـ كيرزون المغامرة في الشرق الأوسط في بريطانيا نفسها، وحتى في مراتب السلطة العليا. وقد كتب ونستون تشرشل مقدراً الوضع الدولي بصورةٍ واقعية إلى رئيس الوزراء بتاريخ 22 شباط/فبراير عام 1921 بصدد الهجوم الجديد الذي يخطط له اليونانيون (بعد الرد الذي تلقوه من إينونو) يقول: «تكون العواقب الممكنة غير ملائمة للغاية لنا، ويقع الأتراك في أحضان البلاشفة، وتندلع الاضطرابات في ميسوبوتاميا في تلك المرحلة العصيبة بالذات عندما يتقلص عدد قواتنا في هذه الديار. وعلى الأرجح لن نتمكن من الاحتفاظ بالموصل وبغداد دون مساعدة جيش كبير وباهظ التكاليف... ويترتب على الأرمن تحمل ويلات جديدة أخرى»[1].

وينبغي الظن بأنه لم يكن واضحاً للمنتقدين وحسب، بل للنقاد أن

---

(1) تشرشل، الأزمة العالمية، ص 271.

الموقف أخذ يكتسب منحىً لا يلائم المصالح البريطانية، بيد أن حكام لندن لم يسارعوا إلى استخلاص استنتاجات حاسمة منه، وكانت الآمال على أن الإخفاقات في الشرق الأوسط عابرة، وأن ثمة فرصاً واقعية لانتصار التدخل وأن أكبر ما كان لدى الإنكليز الاستعداد للمضي به، هو تحسين الاتصالات مع الكماليين على كل حال، كي يتسنى لهم إمكانية التأثير في سياستهم الداخلية والخارجية بوجه خاص.

ولأجل ذلك كان لدى لندن الاستعداد للقيام بإجراء تعديلات جزئية في معاهدة سيڤر دون المساس بجوهرها بوجه عام، وفي هذه الأثناء أضحى مشروع كردستان «مستقلة» أو «ذات استقلال ذاتي» باهتاً بشكل ملحوظ مع أنه أُدرج اسمياً في جدول الأعمال. وعلى أية حال جرى شطب كردستان العراق من هذا المشروع فضلاً عن كردستان إيران، أما الممتلكات الكردية في تركيا فقد جرى النظر إليها بصورة رئيسة من منظار ممارسة ضغط متواصل على أنقرة.

وقصارى القول، لم يمر نصف عامٍ على توقيع معاهدة سيڤر حتى طرحت مسألة إعادة النظر فيها، وفي البداية ظهرت النزعات الأولى بصورة خفية، ومن ثم تجلت بصورة مكشوفة نزعة الفرنسيين والطليان إلى ذلك، واضطر الإنكليز للانضمام إليهم في ما بعد. ولقد اتخذ المجلس الأعلى لدول الحلفاء قراره بهذا الشأن في باريس في 25 كانون الثاني/يناير عام 1921، أضف إلى ذلك أنه وُجهت الدعوة إلى وفدٍ من أنقرة لحضور المؤتمر القادم، الأمر الذي كان يعني الاعتراف بحكومة المجلس الوطني التركي الكبير فعلاً.

وقد كان ذلك نذير شؤم للأكراد الذين لم يترقبوا أية بادرة إيجابية من الكماليين. وجرت أعمال المؤتمر في لندن اعتباراً من 21 شباط/فبراير ولغاية 14 آذار/مارس عام 1921، وقد نوقش فيه إلى جانب المسألة التركية، مسألة

التعويضـات أيضـاً، وشـكّل وفدا اسـطمبول وأنقـرة وفداً تركيـاً واحداً برئاسـة وزير خارجية المجلـس الوطنـي التركـي الكبيـر بكيـر سـامي بـك الرجعـي والشـوفيني الـذي كان يدخل فـي صفـوف المعارضـة الموالية للغرب والمناهضة لكمال أتاتورك، وقد اسـتأثرت المسـألة الكرديـة فـي مؤتمر لنـدن باهتمام غيـر قليل[1].

وعـرض بكيـر سـامي بـك فـي 24 شـباط/فبراير موقـف الوفـد التركـي الموحـد مـن المسـألتين الكرديـة والأرمنيـة وطالـب الأتـراك بإعـادة الحدود القائمـة مع إيـران وأرمينيا والقفقـاس. وشـرح بكيـر سـامي بـك أن الجانـب التركي يعتـرف بالحـدود مع أرمينيـا التي وضعتهـا معاهـدة ألكسـندر بولسـك بتاريـخ 2 كانـون الأول/ديسـمبر عـام 1920 وبالحـدود مـع إيـران القائمـة قبـل الحرب وحسـب «مبـدأ القوميـات»[2].

كمـا تنـاول ممثلو الحلفاء المسـألتين الأرمنية والكردية فـي الاجتماع الذي جرى في 25 شـباط/فبراير وفي البداية بحثت وفود بريطانيا وفرنسـا وإيطاليا واليابان المسألتين في مـا بينهـا ومـن ثم أعلـن لويد جورج باسـمها للوفد التركـي أن الأحداث التي أعقبت سـيڤر قـد أثرت في هاتين المسـألتين. ولهذا السـبب قد تتم مناقشـتهما «وحلهمـا بصورةٍ نهائية فـي هـذا المؤتمـر»، وبذلك بيّنت دول الحلفاء الكبرى أنها تعتـزم تقديم تنازلات أمام تركيا موافقةً على مناقشـة مسـتقبل أرمينيا وكردسـتان. وأعلن بكير سامي بك أن مستقبل هذين البلديـن يسـتأثر باهتمـام كبير من جانـب تركيا بما أنهما مجاوران لحدودها الشـرقية لكنه

(1) انظر: كلوجينكوف، سيڤر ولـوزان. تاريخ المعاهدات الدبلوماسية ـ معاهدة صلح سيڤر والاتفاقيات المبرمة في لوزان، ص 19؛ ميللر، دراسة تاريخ تركيا المعاصر، ص 102.101؛ شمس الدينوف، النضال الوطني ـ التحرري، ص 231-235.

(2) DBFP. Vol. XV. *International Conferences and Conversation* 1921, No 20, P. 175.

لم يسارع إلى تحديد موقف الجانب التركي رغبة منه، كما يبدو، في كسب الوقت للمناورة والمساومة.

بيد أن لويد جورج ألحّ في بحث هاتين المسألتين فوراً، ورداً على ذلك لجأ رئيس الوفد التركي إلى أسلوب استخدمته الأوساط التركية على الدوام أثناء مناقشة القضية الكردية وهو أن وفده لا يمثل تركيا فقط بل كردستان أيضاً لأنه يضم في عداده وفوداً من المناطق الكردية في البلاد، وكأن المسألة الكردية تحولت بذلك من مسألة دولية إلى مسألة داخلية لا تخضع للمناقشة مع الدول الكبرى الأخرى، وفي هذه الحالة لم تترك مناورة بكير سامي بك انطباعاً لدى وفود الحلفاء، لا سيما أنه لم يكن بين أعضاء وفد المجلس الوطني التركي الكبير مندوب واحد من ولايات شرق الأناضول (فقد مثّل بكير سامي بك أماسية، وجامي بك - أيدين، وخسروف بك - طرابزون، ويونس نادي - إزمير، وزكي بك من أضنة)[1]. وفي اليوم التالي، أي في السادس والعشرين من شباط/فبراير جرى في المؤتمر بحث المسألة الكردية بصورةٍ خاصةً ومنفردة.

وتحدث وزير الخارجية البريطاني اللورد كيرزون باسم الحلفاء وأكّد رغبتهم في النظر من جديد إلى مواد معاهدة سيڤر المتعلقة بالأكراد والأرمن، وأعار كيرزون اهتمامه الأساسي لتوضيح مخططات الجانب التركي تجاه القضية الكردية، ولم يكن ذلك فضولاً لا هدف له، بل سعياً لمعرفة ما إذا كان الكماليون قادرين على تشكيل خطر حقيقي على السياسة البريطانية في كردستان.

وعرض بكير سامي بك بشكل واسع آراء الجانب التركي حول المسألة الكردية في البلاد، مؤكداً أن السكان الأكراد لهم «تمثيل كامل» في المجلس

(1) المصدر السابق، العدد 24، ص 194، 197، 198.

الوطنـي التركـي الكبيـر مـا دام كل سـنجق ينتخـب 5 نـواب يمثلـون الأكراد والأتـراك على السـواء. ولقـد «أعلـن الأكـراد علـى الـدوام أنهم يشـكلون وحدة تامـة مع تركيـا؛ وللعِرقين شـعور مشـترك وثقافة مشـتركة وديـن واحد».

صحيـح أن بكيـر سـامي بـك اعتـرف بـأن «عـدداً غيـر كبيـر مـن الأكراد» رغـب بعد الصلـح فـي الانفصـال عـن تركيـا، وشُـكلت فـي القسـطنطينية «جمعيـة صغيـرة» ترأسـها سـيناتوران فـي الامبراطوريـة العثمانية (أحدهما كان شـريف باشـا)، إلا أن هـذه الجمعية لـم تمثـل أحـداً «واسترشـدت علـى الأغلـب بدوافع شـخصية أكثر مـن الدوافـع القومية»، ولـم ينـل أعضاؤهـا حتـى موافقـة أكـراد القسـطنطينية».. وقـد عبّـرت حكومـة أنقـرة عن اسـتعدادها لاسـتقبال لجنـةٍ فـي كردسـتان تقـوم بإجـراء التحقيقـات أو الاسـتفتاء العـام. ويعطـي «النظـام العضـوي الأساسـي» الجديـد للولايـات الـذي وضعـه المجلـس الوطنـي التركـي الكبيـر اسـتقلالاً ذاتيـاً محلياً. وعلى أية حـال تقبل الحكومة مبدأ الاسـتقلال الذاتي المحلـي للمناطـق «التـي يشـكل فيهـا العنصـر الكـردي غالبيـة السـكان». إلا أن الحـدود المرسـومة فـي المـادة 62 مـن معاهـدة سـيڤر «لا تطابـق الوضـع الأثنوغرافـي الحقيقي»، فالأجـزاء الغربيـة والجنوبيـة مـن ولايـات مامـورت ـ ألعزيـز وديـار بكـر وخصوصاً سـنجق سـيفرك هـي تركيـة صرفـة، وفـي ولايـة ديـار بكر فـإن مقاطعـة ديرسـم هي كرديـة فقط، ويقطـن الأكـراد «بكثافـة» أكبـر فـي ولايتـي بدليـس ووان وفـي جـزءٍ مـن ولايـة الموصل، كمـا أنهـم يشـكلون الغالبيـة علـى طـول الحـدود الإيرانيـة ومـن ثـم إلـى الشـمال فـي ما بعـد. وتعيـش فـي مناطـق إربيـل وألتـون كوبـري وطـوز ـ خورماطلـي غالبيـة تركية.

وقـد قاطـع كيـرزون الـذي كان يحـب الاسـتقصاء والدقـة الوفـد التركـي سـائلاً عـن عـدد السـناجق التـي يشـكل الأكـراد فيهـا الأكثريـة وعـن عـدد النـواب الأكـراد فـي المجلـس الوطنـي التركـي الكبيـر، ومـا هـو الجـزء الـذي يؤلفونـه فيـه.

ورفض بكير سامي بك تقديم المعطيات الدقيقة حول هذا الشأن وعرض نفسه مثالاً، إذ إنه كان شركسياً لكنه انتُخب من قِبل الآخرين، ولذلك فإن بوسع النواب الأتراك أن يُنتخبوا من قِبل الأكراد وبالعكس، وإن نسبة الأكراد في المجلس الوطني التركي الكبير أعلى مما هي في البلاد، وقد صرَّح بكير سامي بك بذلك دون أن يستند إلى أية وقائع.

إلا أنه لم يتمكن من صرف كيرزون عن موقفه، وأعلن كيرزون بأنه يترتب على الحكومة العثمانية منح الاستقلال الذاتي للولايات التي تعيش فيها غالبية كردية وتحديد حدودها بدقة، فرد عليه بكير سامي بك قائلاً بأن الاستقلال لن يُمنح للأكراد وحدهم، بل بوجه عام لجميع الولايات التي سيكون لها ميزانية خاصة وإدارة ذاتية، أي إنه سيتم تطبيق لامركزية واسعة. ورداً على ملاحظات كيرزون حول أن تلك إدارة ذاتية محلية فقط، ولا تقدم شيئاً «للأكراد كأكراد» أجاب رئيس الوفد التركي بأن الأكراد ليست لديهم رغبة أخرى سوى العيش مع الأتراك كإخوةٍ لهم، فالفوارق بين الأكراد والأتراك ليست أكبر من الفوارق القائمة بين الإنكليز والاسكوتلنديين[1].

وهكذا حددت مناقشة المسألة الكردية في مؤتمر لندن موقف الأطراف منها بدقة، ووقف الكماليون الذين كان بكير سامي بك معبراً عن آرائهم في ميدان السياسة القومية (مع أنه تزعم المعارضة الموالية للامبريالية والمناوئة لكمال في المسائل الأخرى وخصوصاً في مسائل السياسة الخارجية) ضد تقرير مصير الأكراد، وبالتالي وقفوا إلى جانب إلغاء المواد المناسبة في معاهدة سيڤر[2] وتمسكت رسمياً دول الحلفاء التي تحدث كيرزون باسمها

(1) المصدر السابق، العدد 26، ص 213، 214.

(2) وفي هذه الأثناء لم يعرض موقف حكومة «الباب العالي» القائمة شكلياً، لأنها لم تكن موجودة، فقد انحل وفد اسطمبول نهائياً في الوفد التركي العام.

بصورة رئيسة، بموقفها السابق الذي يقضي بمنح الأكراد الحكم الذاتي، إلا أنه تبيّن حتى أثناء هذه المناقشات الأولية أن دول الحلفاء الكبرى مستعدة للتنازل أمام الأتراك وبالتحديد في المسألتين الكردية والأرمنية. كما دلّ على ذلك استعداد ديبلوماسية دول الحلفاء بالذات أثناء بحث إمكانية إعادة النظر في مواد معاهدة سيڤر المناسبة وغياب ذكر أي شيء يمتّ بصلة إلى كردستان الموحدة أو المستقلة لدى الوفود البريطانية. وكانت ردود كيرزون أثناء المناقشات كلها تشير إلى أن الحلفاء يوافقون على الاستقلال الذاتي الداخلي للأكراد في تركيا، أي على أدنى درجات حق تقرير المصير. واغتنم رئيس الوفد التركي استعداد الحلفاء للتضحية بالأكراد، ولذلك تهيأ له أن يتخذ موقفاً ينم عن التحدي في المفاوضات حول المسألة الكردية. وفضلاً عن ذلك أدرك بكير سامي بك بأن دول الائتلاف قد تقدم على تنازلات مقبلة، ولم يخطئ في ذلك.

وقبل افتتاح مؤتمر لندن في «فورين أوفيس» أخذ يتكوّن رأي حول ضرورة التغييرات في السياسة الكردية التي أعلنتها سيڤر رسميا، ففي مذكرةٍ أرسلها أوسبورن العامل في الإدارة الشرقية لوزارة الخارجية إلى الديبلوماسي البارز هارولد نيكولسن بتاريخ 17 شباط/فبراير عام 1921 بدت الشكوك حول «ما إذا كانت بريطانيا قادرة أن تأخذ على عاتقها أية التزامات نحو الأكراد عندما اتضح لها أن الالتزامات نحو العرب كانت صعبة التنفيذ. وتساءل أوسبورن ما إذا كان الأكراد يرغبون حقاً في الاستقلال الذاتي، وما إذا كانوا متحدين بصورةٍ كافية بحيث يعقدون الأمل على النجاح، وما إذا كان لديهم أي شكلٍ من أشكال الاستقلال الذاتي في ظل السلطة التركية» وكتب يقول: «على أية حال لا تبدو أية خطة كردية ـ أرمنية مرغوباً فيها أو قابلة للتحقيق»، وينبغي حذف الأقسام الكردية من النص الجديد للمعاهدة القادمة مع تركيا واستبدالها بتعهد تركيا

منح الأكراد «أي شكلٍ من أشكال الإدارة الذاتي المحلية» إذا جرى تقديم مثل هذا الطلب بعد قيام عصبة الأمم بدراسة المسألة[1].

ويظهر أن المسألة الكردية قد أُثيرت أثناء مؤتمر لندن مراراً بحد ذاتها وبصدد المسائل الأخرى في الشرق الأوسط، وأعلن الحلفاء في المقترحات الموضوعة في نهاية المؤتمر والمقدمة في 11 آذار/مارس عام 1921 أنهم على استعداد في ما يتعلق بكردستان «النظر في تغيير المعاهدة (سيڤر ـ المؤلف) بمعنى تكييفها مع وقائع الموقف القائم». وكان ذلك يعني التخلي الفعلي عن مطلب الاستقلال الكردي على أقل تقدير، وكانت دول الحلفاء جاهزة للاكتفاء بنظام حكمٍ ذاتي للولايات الكردية في تركيا، زد على ذلك أنها كانت على الأغلب أكثر مما هي عملياً.

إلا أنه كما كتب تيمبرلي تعرضت في مؤتمر القاهرة «الأراضي التي كانت لها أهمية حيوية للخطر أكثر من كردستان أملاً في تحقيق المكاسب. وأُصيبت هذه المخططات بالإخفاق تماماً»[2]. فقد باءت بالفشل محاولة تهدئة الكماليين وتحدثت معاهدة سيڤر مع الإبقاء على جوهرها. ولم يتم التوصل إلى مساومة ذلك أن شروط المعاهدة لم تكن ترضي أي طرفٍ من الأطراف، فقد كانت قليلة الأهمية جداً بالنسبة إلى الأتراك ولا تتساوى مع ما حققوه من نجاحات عسكرية وسياسية في الأشهر الأخيرة، أما بالنسبة إلى اليونانيين فقد كانت تنطوي على خطر ضياع المواقع التي استولوا عليها، كما

(1) DBFP. Vol. XVII. Greece and Turkey, January 1, 1921 - September 2, 1922. London, 1970, No 41, P. 62.

(2) A History of the Peace Conference of Paris - Vol. VI, P. 91; A.J., The Western Question in Greece and Turkey. A study in the Contact of Civilisation , London 1922, P. 95.

لم تحقق دول الائتلاف الكبرى أي شيء لأن خلافات عميقة كانت تمزقها (التي تم تسويتها إلى حدٍ ما بالمصالح المشتركة في مسألة التعويض التي تمكنت الديبلوماسية الإنكليزية من ربطها بمسألة الشرق الأوسط). ولم تحبذ بريطانيا دفع اليونانيين باتجاه تقديم التنازلات، لأنها كانت تحلم بتغيير الحظ العسكري لمصلحتهم. ولم تكن لديها القدرة قط على توجيه الأتراك الذين تمكنوا أثناء مؤتمر لندن بالذات من توطيد وضعهم السياسي الخارجي بشكلٍ كبير، الأمر الذي وجّه أخطر ضربةٍ إلى معظم استراتيجية الشرق الأوسط وبالدرجة الأولى الاستراتيجية البريطانية.

وأثناء عمل مؤتمر لندن عقدت حكومة أنقرة في النصف الأول من آذار/مارس عام 1921 عدداً من الاتفاقيات الدولية التي دشنت مرحلة هامة في الشرعية الدولية القانونية للنظام الجديد في تركيا. فقد وضعت معاهدة الصداقة والتحالف بين تركيا وأفغانستان الموقعة في آذار/مارس في موسكو بدايتها، وبالتالي أصبح لدى تركيا أول حليف في الشرقين الأوسط والأدنى، كما أن مكان إبرام هذه المعاهدة كان رمزياً.

وفي 9 آذار/مارس وقع بكير سامي بك مع وزير الخارجية الفرنسي بريان، وذلك خارج إطار المؤتمر، في لندن اتفاقيةً عسكرية وسياسية واقتصادية واسعة تحافظ فرنسا بموجبها على مواقعها الاقتصادية السائدة وإمكانيات التأثير السياسي في كيليكية وفي مناطق جنوب ـ شرق الأناضول المجاورة لها وذلك لقاء وقف وجودها العسكري فيها. كما تضمنت الاتفاقية تصوير الحدود التركية ـ السورية[1]. وليس صعباً أن نلاحظ أن هذه الاتفاقية سواء من حيث جانبها الجغرافي أم السياسي ـ الاقتصادي، قد مسّت كردستان

(1) شمس الدينوف، ص 238-239.

الجنوبيـة الغربيـة، وأصبحـت المسـألة الكردية للمرة الأولـى موضوعاً مباشـراً للمفاوضات التركيـة - الفرنسـية، وحصـل الفرنسـيون علـى إمكانيـة التغلغـل فـي المناطـق الكرديـة الواسـعة والغنية.

ووقعـت تركيـا اتفاقيـة مماثلة مع إيطاليا في لنـدن (13 آذار/مـارس)[1]، لكنها كانت متعلقـة بجنـوب وجنـوب غرب الأناضول بصورة أساسـية، كمـا تمّ التوصل إلـى اتفاقية مع بريطانيـا فـي آنٍ واحد حول تبادل أسـرى الحرب.

وقـد رفـض المجلـس الوطنـي التركـي الكبيـر جميـع الاتفاقيـات التـي وقعهـا بكيـر سـامي بـك فـي لندن لتمسـكها بما جاء في سـيڤر وإلحاقها ضرراً مباشـراً بتركيـا، أما رئيس الوفـد التركـي نفسـه، الـذي حـاول الاتفـاق مـع دول الحلفاء في لنـدن وفق خطـةٍ معادية للسـوفيات فقـد سُـحبت الثقـة منـه، وسـرعان مـا عُزل مـن منصبه. بيـد أن هذا «السـبب لـم يحـرم هـذه الاتفاقيـات قط مـن نصيب وافرٍ مـن الأهمية السياسـية، فهـي التي عزّزت دون شـك سـمعة حكومـة أنقـرة الدوليـة، وفضـلاً عـن ذلـك عمّقـت الخلافـات فـي جبهة دول الحلفـاء المعاديـة لتركيـا وشـدّدت من عزلـة بريطانيا»[2].

وممـا اتسـم بأهميـة أكبـر لتركيـا الجديدة في هـذه المرحلـة العصيبة مـن تطورها عندمـا اقتـرن هجـوم الحلفـاء الديبلوماسـي والسياسـي بالتدخـل العسـكري هـي معاهدة «الصداقـة والأُخـوّة» بيـن جمهوريـة روسـيا الاتحاديـة الاشـتراكية وتركيـا الموقعـة فـي موسـكو بتاريـخ 16 آذار/مـارس عـام 1921 التـي وضعـت أسـاس العلاقـات السـوفياتية - التركيـة خـلال المرحلـة التاليـة كلهـا والتـي اسـتمرت إلـى يومنـا هـذا.

ولكـن مؤتمـر لنـدن فـي جزئـه الشـرق أوسـطي (مثلمـا كان فـي جزئـه الألمانـي)

---

(1) المصدر السابق، ص 39.

(2) كلوجينكوف، ص 20.

لـم يسـفر بهـذا الشـكل أو ذاك عـن نتيجـة، وألحـق موضوعيـاً أكبر ضـرر ببريطانيـا إذ لم تتمكـن مـن وقـف عمليـة انهيار نظام سـيفر بالوسـائل الديبلوماسـية، في حيـن أن الضرر الـذي أُلحـق بحلفاء بريطانيا الرئيسـيين كان أقـل بكثير لأنهم لم يكونـوا أولاً، معنيين مثل بريطانيـا بالحفـاظ علـى سيفر، وثانيـاً لأنهـم أفلحوا فـي إقامة علاقـات متبادلـة النفع مع أنقـرة. أمـا بالنسـبة إلـى الكمالييـن فلـم تكن شـروط السـلام المعروضة في لنـدن مقبولة لديهـم بوجـه عـام، ذلـك أنهـا لـم تختلـف مبدئيـاً عن شـروط سـيفر، فـي حيـن أن النضال الأساسـي فـي سـبيل اسـتقلال تركيا سـيتم في مرحلـة لاحقة.

ويبـدو أن فشـل مؤتمـر لندن قد عاد بالمسـألة الكرديـة إلى مواقعهـا الأولية، وأدى إلـى ارتيـاحٍ كبيـرٍ لـدى بريطانيـا صاحبـة المبـادرة فـي إنشـاء كردسـتان المسـتقلة حيـث كان ذلـك بالنسـبة إلـى لنـدن تعويضـاً جزئيـاً عـن إخفاقاتهـا في الشـرق الأوسـط. إلا أنه ـ كمـا ورد آنفـاً ـ فقـدت هـذه الفكـرة أهميتهـا لدرجـةٍ كبيـرةٍ بالنسـبة إلـى بريطانيـا فضلاً عـن حلفائهـا فـي أوائـل عـام 1921، الأمـر الـذي كشـف عـن ذلـك مؤتمـر لنـدن. أمـا أنقرة فقـد تمكّنـت مـن اتخـاذ موقـف ثابـت مـن المسـألة الكرديـة حيـث لـم يسـهم فـي ذلك الاتفاقيـات مـع فرنسـا وإيطاليـا بحسـب، بـل المعاهـدة مـع روسـيا السـوفياتية وبدرجـة أكبـر التـي وفـرت الحمايـة لحـدود البلاد الشـرقية.

وهكـــذا دوت فـــي مؤتمـــر لنـــدن الضربـــات الأولـــى بالناقـــوس الجنائـــزي علـــى كردســـتان المســـتقلة، مـــع أن الأمـــر كان علـــى نحـــو آخـــر شـــكلياً. فقـــد أكـــد الحلفـاء بنـود سـيفر الأساسـية، وتبـدو هـذه المقترحـات فـي العـرض الـذي قدمـه مصطفـى كمـال حـول المسـألة القوميـة علـى الشـكل التالـي: «مقترحـات آذار/ مـارس عـام 1921: تعلـن دول الحلفـاء الكبـرى طبقـاً للوضـع الناشـئ مـن جديـد اسـتعدادها لإدخـال التعديـلات المناسـبة إلـى معاهـدة سـيفر حـول هـذه المسـألة،

ولكـن شـريطة أن تعلـن تركيـا مـن جانبهـا اسـتعدادها لاتخـاذ موقـف حسـنٍ مـن الحكم الذاتـي المحلـي وأن تضمـن، حسـب الإمكانيـة المتاحـة، مصالـح الأكـراد والآشـوريين والكلـدان»[1].

بينمـا لـم يعتـزم الحلفـاء عملياً بعـد العمـل بنشـاط فـي سـبيل مصالـح الأقليـات القوميـة فـي تركيـا والأكراد بالدرجـة الأولى، ولقد اسـتوعب الكماليون ذلـك بصورةٍ جيدة. ويسـتأثر بالاهتمـام الحديـث الـذي جـرى بين لويد جـورج وبكير سـامي بك فـي 16 آذار/ مـارس فـي مبنـى مجلـس العموم بعـد انتهاء مؤتمـر لندن مباشـرة. وعندما تحـدث رئيس الـوزراء البريطانـي عـن التنـازلات التـي سـيكون بوسـع بريطانيا تقديمهـا لتركيـا فقد أورد ذكـر كردسـتان وأرمينيـا، وأعلـن بكيـر سـامي بك مـن جانبـه أن ميسـوبوتاميا «ثمن بخس مقابـل الصداقـة البريطانيـة»، وأضـاف بـأن أنقـرة لا تريـد إلحـاق الأذى ببريطانيـا فـي الموصـل[2]. وكانـت هـذه الجملـة الأخيـرة مـن عنـده، وخلافاً لمـا أُمـر به وبشـكل واضح ومطابقـة للخيانـة (الأمـر الذي أدى إلى سـحب الثقة من بكير سـامي بك)، ذلك أن مطامع أنقـرة فـي الموصـل كانـت بالتحديد في مركـز الصراع الأنكلـو ـ التركي الديبلوماسـي، لكن الاتفـاق الـذي تـم التوصـل إليـه في لنـدن حول عـدم الرغبة فـي التنافس والصراع بسـبب الأكـراد فـي تركيا كان يسـتجيب لمصالـح الطرفين.

ثانياً: على مشارف لوزان

وفـي مثـل هـذا السـياق تقريبـاً تطـورت العلاقـات بيـن لنـدن وأنقـرة حـول المسـألة الكرديـة فـي تركيـا لغايـة لـوزان وبعدهـا. وتمسـك الكماليـون بثبـات بموقفهـم الـذي ينعـدم بموجبـه أيّ فـارق جوهـري بيـن الأكـراد والأتـراك، وعلـى

---

(1) مصطفى كمال، طريق تركيا الجديدة، الجزء 4، ص 140.

(2) DBFP. Vol. XV, No 65, P. 441.

أن تُقام سيادة الدولة التركية التامة على أراضي تراقيا الشرقية وآسيا الصغرى وشرق الأناضول حيث يؤلف الأكراد أكثرية سكانها[1]. ولم يعارض الإنكليز بوجه عام مثل هذه الفكرة، لا بل أعربوا عن استعدادهم لتقديم تنازلات للأتراك في الجانب الإقليمي للمسألة الكردية وقد تحدث هوراتسي رامبولد السفير البريطاني والمندوب السامي في اسطمبول أثناء حديثه مع كمال حميد بك نائب رئيس الصليب الأحمر العثماني عن إمكانية «تغيير الحدود لمصلحة تركيا في المناطق الكردية على الأغلب الواقعة إلى الشرق من الفرات»[2] ولم يرد أي ذكر تقريباً «للاستقلال الكردي» أو «الحكم الذاتي» في الديبلوماسية البريطانية بعد مؤتمر لندن.

والتزمت الديبلوماسية الإنكليزية خلال عام 1921 وفي مطلع عام 1922 بخطة مؤتمر لندن المتعلقة بمسألة الشرق الأوسط بصورة أساسية. ولما لم يقطع الإنكليز الآمال على انتصار اليونانيين وبعد هزيمة الآخرين في 31 آذار/مارس ـ نيسان/أبريل عام 1921 («إينونو الثاني») وفي معركة وقعت على نهر ساراقية (23 آب/أغسطس ـ 13 أيلول/سبتمبر عام 1921) لظنهم بعدم قدرة الأتراك على إحراز نصر حاسمٍ وطرد المتدخلين بصورة نهائية من بلادهم، فقد اعتمدوا بشكل من الأشكال على فرض معاهدة سيفر التي جرى تحديثها وتغييرها بصورةٍ طفيفة على تركيا وحلفائهم. وفي هذه الأثناء يجب الحفاظ على جوهر سيفر الذي يقضي بإبقاء تركيا شبه مستعمرة وتابعة. لكن، بالطبع، يترتب على بريطانيا بمقدار إضعاف مواقعها في تركيا المضي

---

(1) المصدر السابق، العدد 288، ص 301، من ي.و. المندوب السامي البريطاني في اسطمبول راتيغان إلى كيرزون، 6 تموز/يوليو عام 1921.

(2) المصدر السابق، العدد 422، ص 451. من رامبولد إلى كيرزون، 25 تشرين الأول/أكتوبر عام 1921.

في تقديم تنازلات معيّنة مسّت وقبل كل شيء الأقليات القومية في ولايات شرق الأناضول.

وكتب كيرزون، مثلاً، إلى السفير البريطاني في فرنسا اللورد هاردينغ عن المقترحات البريطانية بإعادة النظر في سيڤر «كأساس للنقاش». ولكن جوهر هذه المقترحات المبنية على مقررات مؤتمر لندن من الصعب إدراكها.وقد عرضها مدير «فورين أوفيس» بصورة مبهمة للغاية. ولكن يتضح من هذه الوثيقة شيء واحد وهو أن حكام لندن لم يكترثوا بعد للمسألة الأرمنية دون شك، في حين أنهم لم يروا ضرورة التذكير بالمسألة الكردية بوجه عام قاصدين من وراء ذلك المفاوضات القادمة التي لا مناص منها[1].

صحيح أن الجانب البريطاني حاول منذ البداية توضيح ما كان يتعلق بجانبٍ واحدٍ من القضية الكردية، والحديث يدور عن الموصل، فلقد رفض الإنكليز جميع دعوات الأتراك في ولاية الموصل. وتشدق رامبولد بالحديث عن «الالتزامات الأخلاقية أمام الأكراد والمسيحيين في ولاية الموصل» [2]وأخذوا يعبرون في «فورين أوفيس» عن مخاوفهم من إمكانية انتقال اهتمام الكماليين إلى شمال ميسوبوتاميا بغية استرجاع الموصل نتيجة هزائم اليونانيين. وقالوا بأن الحكومة البريطانية قد تصبح في هذه المنطقة في وضع شبيه بوضع فرنسا في كيليكية[3].

وفي الواقع كان وضع بريطانيا أسوأ من ذلك لأنها ربطت سياستها في

(1) المصدر السابق، العدد 496، ص 535، 542، من كيرزون إلى غاردينغ، 30 كانون الأول/ديسمبر عام 1921.

(2) المصدر السابق، العدد 472، ص 512، من رامبولد إلى كيرزون، 6 كانون الأول/ديسمبر عام 1921.

(3) المصدر السابق، العدد 526، ص 919، مذكرة حول جلاء القوات اليونانية من آسيا الصغرى بتاريخ 9 شباط/فبراير عام 1922.

الشؤون الكردية بقوة مع قضية لا أمل فيها وهي خنق الثورة التركية الوطنية التحررية بأيدي الآخرين، وحاولت فرنسا (مثلما حاولت إيطاليا)، كما ورد آنفاً، التملص في مؤتمر لندن من مثل هذه السياسة. ومع أن عداء المستعمرين الفرنسيين للحركة الوطنية التحررية لشعوب تركيا لم يكن أقل من عداء المستعمرين الإنكليز وغيرهم لها. ففي هذه الحالة كانت مطامع باريس الاستعمارية المغرضة والتنافس بين الدول الامبريالية في سلم الأولويات. وعلى الرغم من جميع العوائق فقد واصلت باريس السير في طريق التقارب مع الكماليين، الأمر الذي أدى إلى عقد معاهدة صلح تركية ـ فرنسية منفردة وقعها المفوض الفرنسي فرانكلين ـ بويون في أنقرة في 20 تشرين الثاني/نوفمبر عام 1921.

وكان ما يسمّى «معاهدة فرانكلين ـ بويون» نقطة هامة على طريق سقوط نظام سيڤر في الشرق الأوسط، لأنها دلت عملياً على انهيار جبهة دول الحلفاء المعادية لتركيا والمتشكلة في بداية الحرب العالمية الأولى التي تقوضت بشكل كبير بعد أن وضعت الحرب أوزارها. وحسب المعاهدة تم إنهاء حالة الحرب بين فرنسا وتركيا، وتخلت فرنسا عن معاهدة سيڤر واعترفت بحكومة أنقرة وحددت بصورةٍ نهائية الحدود التركية ـ السورية، وأصبحت أنطاكية تابعة لتركيا. أما الإسكندرونة فلسوريا (مع حق تأليف نظام إداري خاص)، زد على ذلك أن فرنسا انسحبت من كيليكية ومن المناطق الواقعة إلى الشمال من الحدود التركية ـ السورية وبقيت سكة حديد بغداد الهامة من الناحية الاستراتيجية والممتدة من تشوبان بك حتى نصيبين داخل الحدود التركية، ونالت تركيا حق نقل المعدات العسكرية عبر الخط الحديدي الذي يمر في الأراضي السورية، وحصل الرأسمال الفرنسي على عددٍ من الامتيازات في

جنوب شرق الأناضول، لكن مضمونها الكولونيالي قد ضعف كثيراً بالمقارنة باتفاقية 9 آذار/مارس[1].

وكان للمعاهدة الفرنسية ـ التركية في 20 تشرين الأول/أكتوبر عام 1921 صلة مباشرة بالمسألة الكردية بشكل عام ما دامت أبعدت أحد أعضاء دول الحلفاء الرئيسة من نظام سيڤر وبالتالي حكمت على معاهدة سيڤر نفسها وموادها الكردية بفشل محتوم، ومن الجانب الإقليمي المحلي لأنها مست مباشرةً كردستان الجنوبية ـ الغربية. وأقرت المعاهدة بصورة نهائية السيطرة الفرنسية على جزئها السوري، ووطدت المواقع العسكرية ـ السياسية لحكومة الكماليين في المناطق الجنوبية من كردستان تركيا، وفي آنٍ واحدٍ أصبحت لدى تركيا إمكانية تحسين مواقعها العسكرية ـ الاستراتيجية بشكلٍ ملموس على حدود كردستان الجنوبية.

وأثرت معاهدة فرانكلين ـ بويون تأثيراً مباشراً في مصير القضية الكردية و ـ كما يُقال ـ من جانب آخر فقد وجهت أقوى ضربةٍ أخرى لا يمكن إصلاحها إلى السياسة الإنكليزية في تركيا وجعلت طبقاً لذلك جميع الأحاديث القادمة عن كردستان المستقلة أو ذات حكم إداري لا غاية لها.

واعترضت بريطانيا بشدة على هذه المعاهدة، ولكن دون جدوى. وأعلن تشرشل في مذكرة إلى الحكومة أن الفرنسيين وعدوا أثناء مفاوضات فرانكلين ـ بويون في أنقرة بمنح تسهيلات لنقل القوات التركية عبر قطاع كيليكية لخط بغداد الحديدي إلى كردستان (من الملاحظ إلى كردستان الجنوبية) ليقوم مصطفى كمال بالضغط على بريطانيا. ولقد شك وزير المستعمرات في مصداقية هذا النبأ، لكنه رأى في الوقت ذاته إمكانية إقدام الفرنسيين على اتخاذ

(1) J.C. Hurewitz, *Diplomacy in the Near and Middle East* , Vol. 11, P. 98-100.

مثل هذا «الإجراء غير الودي». وأردف تشرشل قائلاً وهو في غاية الشك إن الفرنسيين يقومون بضمان مصالحهم على حساب بريطانيا، فهم اغتاظوا من فيصل ويرغبون في وضع العراقيل أمامه في العراق (وأمام بريطانيا). وحسب رأي السير ونستون كانت الحالة خطيرة للغاية وينبغي الضغط على فرنسا[1].

وشارك كيرزون وزير المستعمرات في مخاوفه تماماً وطلب من الفرنسيين تغيير مادة معاهدة فرانكلين ـ بويون حول إعادة منطقتي نصيبين وجزيرة ابن عمر اللتين تمتلكان أهمية استراتيجية كبيرة إلى تركيا، وكذلك الخط الحديدي من تشوبان بك حتى نصيبين. وعلى أية حال أصر كيرزون على أنه ينبغي استشارة بريطانيا حول هذه المسائل[2].

وسارع الفرنسيون إلى طمأنة حليفهم البريطاني، وتلقى كيرزون تأكيدات أن المعاهدة مع الأتراك لن تلحق الضرر ببريطانيا، ولن تسمح السلطات الفرنسية بأية نقليات على خط بغداد الحديدي الذي يمر عبر الأراضي السورية، وعلى العموم لن يسمح بأي تهديد للأراضي الواقعة تحت الانتداب البريطاني[3].

وبصرف النظر عن جميع هذه التأكيدات فقد أدّت المعاهدة الفرنسية ـ التركية إلى تدهور العلاقات بين الحلفاء بسبب المسألة التركية. وضاعف جلاء الطليان من أنتاليا الخلافات بين دول الحلفاء حول المسألة التركية ووطد مواقع الكماليين. «وبعد اتفاقية أنقرة (معاهدة فرانكلين ـ

---

(1) أرشيف سياسة روسيا الخارجية قسم «أرشيف الهند الوطني». مذكرة بتاريخ 26 تشرين الأول/أكتوبر عام 1921.

(2) المصدر السابق، من كيرزون إلى الكونت سين أولير، 5 تشرين الثاني/نوفمبر عام 1921.

(3) المصدر السابق، من دي مونتيل إلى كيرزون، 17 تشرين الثاني/نوفمبر عام 1921.

بويـون) لـم يكـن بالمسـتطاع أن يجـري الحديث أبداً ليـس عن بقاء صلح سـيڤر الذي كان الجميـع مـا زالـوا يعقـدون عليـه بعـض الآمـال فـي أثينـا وأنقـرة فحسـب، بل وعـن إعادة النظـر فيـه فـي تلـك الأطـر الضيقـة التي رسـمها مؤتمـر لنـدن فـي آذار/مـارس»[1]. وكتب هوفمـان يقـول: «تخلصـت فرنسـا عملياً في سياسـتها التركية مـن التزامات معاهدة سـان ريمـو ومعاهـدة صلـح سـيڤر ومن اتفاقيـة 23 كانون الأول/ديسـمبر عـام 1920»[2].

وكتـب موريـس بيرنـو الكاتـب الاجتماعي الفرنسـي الشـهير آنذاك فـي نهاية الأزمة الشـرقية يقـول: «لـن نقـوم بالتجـارب بعـد علـى كردسـتان المسـتقلة ولا علـى أرمينيـا المسـتقلة»[3]. وليـس بوسـع هـذا الاعتـراف المتأخـر (المشـوب بفضـح الـذات) أن يخفي الحقيقـة وهـي أن سياسـة فرنسـا، شـأنها فـي ذلـك شـأن سياسـة حلفائهـا، كانـت معاديـة علـى الـدوام للأقليـات العرقيـة فـي تركيـا بمـن فيها الأكـراد. واسـتمرت على هـذا المنوال خـلال سـيڤر وفـي مرحلـة التقارب الفرنسـي ـ الكمالي عـام 1921. وقد ضاعفـت اتفاقيات الفرنسـيين مـع الكمالييـن مـن الصعوبـات القائمـة أمام الحركـة الكردية القوميـة أكثر من ذي قبـل لأنهـا سـاعدت أنقـرة على ترسـيخ مواقعهـا السياسـية ـ العسـكرية وتوطيدها في ولايـات شـرق الأناضـول وعرقلت بصورةٍ كبيرةٍ الصـلات الطبيعية بين العشـائر الكردية في تركيـا وفـي سـوريا. وتلقـت كردسـتان تركيـا في شـخص سـوريا «الفرنسـية» جبهـة معادية فـي المؤخرة.

وعلـى العمـوم لـم تشـغل المسـألة الكرديـة تلـك الأهميـة بالنسـبة إلـى فرنسـا

---

(1) كلوجينكوف، ص 22-24، انظر أيضاً: ميللر، دراسة تاريخ تركيا المعاصر، ص 116-117.

(2) هوفمان، ص 122.

(3) Maurice Pernot, *La Question Turque* , Paris, 1923, P. 253.

كما كانت بالنسبة إلى بريطانيا، فلقد عقد المستعمرون الفرنسيون الرهان أكثر على الأقليات المسيحية في بلدان المشرق العربي وأدى تخلي فرنسا الاضطراري عن اتفاقية سايكس ـ بيكو، وبالتالي عن مكاسبها في كردستان الجنوبية والجنوبية ـ الغربية، إلى إضعاف اهتمامها بتأييد السكان الأكراد. ومنذ عام 1921 تحددت المسألة الكردية بالنسبة إلى فرنسا بأطر محلية في سوريا وبمصالحها الاقتصادية في شرق الأناضول وفي شمال العراق.

صحيح أن الأوساط الامبريالية المتطرفة والمتنفذة في فرنسا بزعامة ريمون بوانكاريه (رئيس الوزراء منذ أوائل عام 1922) لم تكن راضية عن التنازلات المقدمة للكماليين، فلقد وجدت فيها ضرراً كبيراً على مصالح فرنسا الاستعمارية في الشرق الأوسط. وفضلاً عن ذلك خشيت هذه الأوساط من أن الخلاف مع بريطانيا بسبب القضايا التركية يضعف من مواقف فرنسا في المسألة الألمانية. (وسرعان ما جرى فعلاً)، ووجه نقد لاذع إلى حكومة بريان السابقة[1].

وكانت مقالة أوغيوست غوفين الصحفي الشهير آنذاك في «جورنا دي ديبا» بتاريخ 31 كانون الثاني/يناير عام 1922 نموذجية، حيث تناول فيها القضية الكردية أيضاً، وكتب غوفين وهو يشعر بالاستياء من أن الحكومة الفرنسية خانت الثوار الأكراد ضد السلطة التركية، الذين أكدت لهم في ما مضى أنها لن تنسحب من الأراضي التي أُعطيت لفرنسا حسب سيڤر قائلاً: «وإليكم ما ينبغي أن يرفع من نفوذ فرنسا في الشرق، إننا لا نعرف أمثلة شبيهة لهذه الدناءة في تاريخنا كله، إذ يقوم السادة بريان وفرانكلين ـ بويون وصحبهما بإعطاء العدة العسكرية الفرنسية لاستعباد أولئك الذين عملت فرنسا على حمايتهم

(1) كلوجينكوف، ص 23.

منذ غابر الأزمنة، إن فرنسا في الشرق ليست ضحيةً لدسائس غريبة، بل ضحية لأخطاء رعاتها الطالحين»[1].

بيد أنه لم يكن بوسع وزارة بوانكاريه تغيير مجرى الأحداث على ساحة الشرق الأوسط والبحث عن مساومة مع إنكلترا بغية تجنب عزل فرنسا ديبلوماسياً. وبدأت عملية حتمية لإعادة النظر في سيڤر «وكان على وجهات نظر الحلفاء حول المسألة التركية التي اختلفت كثيراً أن يتم التقارب والتنسيق بينها من جديد»[2]. وقد اتُّخذت إحدى المحاولات لإعادة الوحدة المنهارة إلى معسكر دول الحلفاء بشأن المسألة التركية في مؤتمر باريس لوزراء خارجية بريطانيا وفرنسا وإيطاليا (22-26 آذار/مارس عام 1922).

وفي هذا المؤتمر وجدت المسألة الكردية انعكاساً لها كدليل إضافي فقط في الصراع الديبلوماسي بين الأطراف، وبعد أن أعلن بوانكاريه أن الرأي العام الفرنسي يعارض إيثار اليونانيين بشكل خاص فسأل: «لماذا يجب أن يقام لهم نظام خاص وليس للأكراد والأرمن وغيرهم؟»[3]. ومن جانبه اقترح كيرزون أن يضمن الحلفاء لأنفسهم الحق الدائم للتدخل في المناطق التي تجري فيها أكثر النزاعات حدةً بين القوميات، ولهذا الغرض قاموا بتعيين المفوضين الذين يشمل نطاق صلاحياتهم «المسلمين غير الأتراك أي الأكراد» والمسلمين في تراقيا الشرقية[4]. وأخيراً جرت الإشارة إلى الموقف في كردستان تركيا بصورة عابرة في المؤتمر بخصوص «المسألة الآشورية ـ

(1) نشرة دورية لمفوضية الشعب للشؤون الخارجية، العدد 116، 17 شباط/فبراير، ص 17.

(2) كلوجينكوف، ص 24.

(3) DBFP, Vol. XVII, No 560, P. 676.

(4) المصدر السابق، العدد 561، ص 704.

الكلدانيـة» التـي أثارهـا بوانكاريـه علـى الأغلـب لإزعـاج الإنكليـز بطلـب مـن القائـد العسـكري آغـا بطـرس الـذي تشـاجر مـع السـلطات الإنكليزيـة فـي العـراق، وكان يعيـش فـي باريـس آنـذاك[1]. ولقـد نُصح آغا بطـرس بالاعتماد علـى «الخدمات الجليلـة» لكل من كيرزون ووزير خارجية إيطاليا شانتسـر. ووعد كيروزون وشانتسـر بدراسـة هذه المسـألة، وبطبيعـة الحـال تركاهـا دون دراسـة لفتـرة طويلـة وغيـر محـددة[2]، وبعدئذٍ لـم يجرِ ذكر الأكـراد وكردسـتان فـي مؤتمـر باريس.

ولـم تكـن مقررات مؤتمر باريـس المعروضة بالتفصيل في المذكـرة بتاريخ 26 آذار/ مـارس عـام 1922 تختلـف كثيـراً عـن مقـررات مؤتمـر لنـدن، واتصفـت التنـازلات المقدمة للأتـراك بطابـع إعلامـي أكثـر مـن اتصافهـا بطابـع عملـي فضـلاً عـن أنهـا كانـت موجّهـة إلـى حكومـة السـلطان التـي كانت تلفظ أنفاسـها الأخيـرة. واحتفـظ اليونانيـون بالمكافأة علـى العـدوان علـى الرغـم مـن أنهـا كانت ناقصـة، وقصـارى القول تمكـن الإنكليـز الذين عقـدوا الآمـال، إن لـم يكـن علـى إحـراز نصـر علـى الكماليين فعلـى الأقل علـى الاحتفاظ بالمواقـع التـي اسـتولى عليهـا اليونانيـون مـن تأجيـل إعـادة النظـر فـي معاهـدة سـيڤر، حيـث سـاعدهم علـى ذلـك بوانكاريـه الـذي كان خصمـاً لسياسـة سـلفه بريـان المواليـة للكماليين.

وفـي الوقـت الـذي رغـب فـي الحفـاظ علـى الأهـم، وهـو إبقـاء روح فرسـاي ـ سـيڤر فـي معاهـدة الصلـح القادمـة مـع تركيـا فإنهـم مـع ذلـك اضطـروا إلـى تقديـم بعـض التنـازلات، وأولهـا كان إلغـاء بنـد عـن تقريـر مصيـر الأكـراد، إذ لـم تـرد كلمـة واحـدة عنـه فـي المذكـرة. أمـا عـن الأرمـن فقـد اضطُـر الحلفـاء مـع ذلـك إلـى ذكرهـم، لكنهـم وضعـوا ذلـك فـي صيغـةٍ بحيـث لا يفـرض أيّـة التزامـات علـى أحـدٍ: يجـب أن يؤخـذ وضـع الأرمـن فـي الاعتبـار سـواء بمقتضـى الالتزامـات التـي تعهّـد

(1) انظر: ماتفييف، الآشوريون والقضية الآشورية في العصر الحديث والراهن.

(2) DBFP, Vol. XVII, No 563, P. 704.

بها الحلفاء أثناء الحرب، أم نظراً للويلات الفظيعة التي عاناها هذا الشعب[1]. ومن الواضح أن هذا التنويه كان ضريبة للتقليد لا أكثر. وفي ما يتعلق بالمسألة الكردية في تركيا فإن مؤتمر باريس عام 1922 لم يحذفها عملياً، بل شكلياً من جدول أعمال التسوية السلمية في الشرق الأوسط. وفي حقيقة الأمر وضعت المسألة الأرمنية أيضاً في الأرشيف مع أن الحلفاء لم يقرروا إعلان ذلك جهاراً.

ولم يسفر مؤتمر باريس حول مسألة الشرق الأوسط، كسابقه مؤتمر لندن، عن أية نتائج، ذلك أنه قد توخى، قبل كل شيء، هدفاً صعب التحقيق، هو الحفاظ على أساس نظام سيڤر مهما كلف الأمر. وتطورت الأحداث على ساحة الشرق الأوسط خلافاً لسيڤر، مع أن بريطانيا لم تكن ترغب، بتعنت، في أخذها بالحسبان، وهي تعقد الآمال على أن يتمكن الكماليون من وقفها والحدّ منها. أما مواقع حكومة المجلس الوطني التركي الكبير فعلى العكس، فقد توطدت بثبات على الرغم من الوضع المتوتر أحياناً على جبهات القتال. ولقد أسهمت في ذلك ولدرجةٍ كبيرةٍ روسيا السوفياتية التي لم تقدم لتركيا الجديدة المساعدة المعنوية ـ السياسية والديبلوماسية فحسب، بل المساعدة العسكرية المباشرة. وقد تطورت العلاقات السوفياتية ـ التركية باطراد في أعقاب التوقيع في قارص بتاريخ 13 تشرين الأول/أكتوبر عام 1921 على المعاهدة بين تركيا والجمهوريات السوفياتية في ما وراء القفقاس. وأدت معاهدة قارص إلى استقرار الموقف بصورةٍ نهائية على الحدود التركية ـ القفقاسية. وبالمناسبة يُقال إنها عرقلت بصورة كبيرة إمكانية حبك الدسائس الامبريالية في المنطقة الأرمنية ـ الكردية. واختتم تشكُّل العلاقات السوفياتية ـ التركية في مرحلتها

(1) كلوجينكوف، ص 24-26.

الأولى بتوقيع معاهدة بين تركيا وأوكرانيا السوفياتية في 2 كانون الثاني/يناير عام 1922 خلال وجود بعثة م.ف. فرونزه في أنقرة.

ثالثاً: القضية الكردية ومسألة الموصل في مؤتمر لوزان

كان للمدافع القول الفصل في أزمة الشرق الأوسط المتواصلة، ففي نهاية آب/أغسطس وأوائل أيلول/سبتمبر عام 1922 مُني الجيش اليوناني بهزيمة نكراء وتمّ تطهير الأناضول كلها من المتدخلين خلال أيام معدوداتٍ وكان انتصار الحركة الوطنية التحررية في تركيا نصراً مؤزراً ونهائياً، في حين أن هزيمة المتدخلين كانت مريرة ولا يمكن التعويض عنها، ووضعت الحرب أوزارها بعد التوقيع على صلح مودان في 12 تشرين الأول/أكتوبر. وحان وقت المفاوضات التي يترتب عليها إنهاء عملية التسوية السلمية بين تركيا ودول الائتلاف الكبرى التي استمرت أربع سنوات ونيّفاً، وهكذا اتجه الأمر نحو إنهاء «المسألة الشرقية» الشهيرة التي لعبت دوراً كبيراً في تاريخ العلاقات الدولية.

وقد بدا وضع تركيا حسناً للمرة الأولى خلال قرنين وربع من وجود هذه المسألة، فلم تبدُ في المؤتمر الدولي بمظهر «الرجل المريض» المألوف، بل كدولة حققت تواً ثورة ظافرة، وطردت من أراضيها الغزاة وكانت في حالةٍ صعود من مختلف النواحي؛ فروسيا التي كانت خصماً تقليدياً لتركيا تحولت إلى صديق، الأمر الذي عزز كثيراً من مواقف تركيا في علاقاتها الدولية، ومن الناحية السياسية الداخلية تقررت نهائياً مسألة السلطة، ففي 1 تشرين الثاني/نوفمبر عام 1922 تمّ إلغاء السلطنة ومعها حكومة «الباب العالي» أما الخليفة عبد المجيد الذي ترك وشأنه فكان رمزاً دينياً فقط، بل إن أيامه كانت معدودة، واستحالت الحكومة الكمالية للمجلس الوطني التركي الكبير إلى سيدة

وحيدة دون منازع على الوضع في البلاد، وبعد مرور عامٍ أُعلنت أنقرة في تشرين الأول/أكتوبر عام 1923 عاصمة للبلاد من الناحية الشكلية أيضاً وتركيا دولة جمهورية، وفي أوائل آذار/مارس عام 1924 ألغيت الخلافة.

ولم يكن خصوم تركيا بالأمس الذين جلسوا في 20 تشرين الثاني/نوفمبر عام 1922 معها حول طاولة المفاوضات في لوزان على أحسن حال، خصوصاً وأن بريطانيا كابدت خسارة كبيرة، وكانت سياستها في تركيا بين الأنقاض، أما لويد جورج الملهم الرئيس لسيڤر وللحملة على أنقرة فقد اضطر في تشرين الأول/أكتوبر عام 1922 إلى ترك المسرح السياسي (وإلى الأبد)، وترتب على فرنسا التي كانت منهمكة بالشؤون الألمانية الاكتفاء ببرنامج الحد الأدنى المجسد في معاهدة فرانكلين ـ بويون، ولم يكن بوسعها أن تعرض على تركيا مطالب كبيرة. كما أن إيطاليا لم تكن خصماً خطيراً إذ خرجت من الأناضول سالمةً وعانت أزمة سياسية داخلية حادة بسبب استيلاء القاشيست على مقاليد السلطة في البلاد، وقد سمح كل ذلك للوفد التركي برئاسة عصمت باشا (اينونو) أن يكون واثقاً بنفسه في لوزان.

ومع ذلك لم يكن وضع تركيا سهلاً، فعلى الرغم من أنها ظافرة، لكنها كانت دولة متخلفة وشبه إقطاعية حاربت بلا انقطاع منذ عام 1911. واستنفدت مواردها الاقتصادية والبشرية وواجهت أقوى دول الغرب الكبرى التي، بصرف النظر عن تناقضاتها الشديدة، كانت معنية بتوحيد صفوفها لأجل الحفاظ على مواقعها الاقتصادية والعسكرية ـ السياسية في الشرق الأوسط. وكان عليها خوض غمار صراعات ديبلوماسية شديدة، حيث كانت الأطراف الرئيسية المتصارعة ـ تركيا وبريطانيا وفرنسا معنية خلالها، على السواء، بعقد صلح ثابت تطلب الموافقة على حلٍ وسط، مقدمةً وبصورةٍ اضطرارية أحياناً على تنازلات هامة جداً. وكانت المفاوضات في مؤتمر لوزان التي استمرت

ثمانيـة أشـهرٍ مـع انقطـاع ثلاثـة أشـهر تقريبـاً طويلة ودائبـة، وقـد تناولت بصورةٍ مباشـرة وغيـر مباشـرة مصائـر كردسـتان والأكـراد الذين جـرى الاسـتخفاف ـ كالعـادة ـ بمصالحهم القومية.

ولـم تطـرح المسـألة الكرديـة بالـذات فـي مؤتمـر لـوزان، وكمـا أُشـير سـابقاً فقـد تخلـى الحلفـاء فـي عـام 1921 عملياً عـن مطالب تقريـر المصيـر القومي للأكـراد، وهذا ما يجـري الاعتـراف بـه فـي المصـادر العلميـة فـي الغـرب أيضـاً، فمثلاً كتـب جـورج داروين أن كيـرزون كان علـى اسـتعداد تحـت تأثيـر الموقـف المتغيّـر منـح تركيـا الإشـراف علـى «كردسـتان ذات الحكـم الذاتـي»[1]. وهنـا جـرت الإشـارة بشـكل صائـب إلـى أن الإنكليـز فـي «عصـر سـيڤر» الـذي لم يـدم طويلاً قـد حددوا تقريـر المصيـر القومي للأكـراد ضمن إطـار كردسـتان تركيـا عمليـاً. وعندمـا طرحت مسـألة إعـادة النظر في سـيڤر فـإنّ التخلي عـن شـعار كردسـتان المسـتقلة أو (ذات حكـم ذاتـي) كان يعنـي التخلـي عن مبـدأ تقرير المصيـر القومـي لجميـع الأكـراد. واعتبـاراً مـن الآن وكأن المسـألة الكرديـة قد عـادت إلى نقطـة الانطـلاق، فقـد اسـتحالت ثانية مـن قضيةٍ نالـت اعترافاً حقوقيـاً ـ دوليـاً، ومصادقة عصبـة الأمـم إلـى مسـألةٍ موضوعـة فـي أُطـر محليـة لـكل دولـةٍ مـن الـدول التي تقتسـم كردسـتان باقيـة قضيـة داخليـة لهـا. وبهـذه الصفـة بالتحديد أصبحـت موضوعـاً للعلاقات الدوليـة. وقـد بُحثـت المسـألة الكرديـة في مؤتمر لوزان بصورة رئيسـة كجـزء لا يتجزأ من مسـألة الموصـل الملحّـة للغاية.

وقبـل افتتـاح مؤتمـر لـوزان (بـل حتـى عقـد صلـح مـودان) طـرح الإنكليـز مسـألة الموصـل بوضـوح وشـدة وهـي أن تظـل الولايـة تابعـة للعـراق وليـس لدولـةٍ أخـرى. فقدأبلـغ الجنـرال الإنكليـزي والقائـد العـام لقـوات الحلفـاء فـي اسـطمبول

(1) J. Darwin, *Britain, Egypt and the Middle East* , P. 209.

كمال أتاتورك أثناء تقدم جيش الكماليين السريع نحو المضائق (ما يسمى بأزمة جنقلة)[1] بأن بريطانيا لا تتخذ أية خطواتٍ نحو الصلح فيما إذا واصل الأتراك أعمالهم العدوانية «ضد كردستان والعراق»[2]، وجرى التنويه في مذكرة الأركان العامة البريطانية بعد التوقيع على صلح مودان في 19 تشرين الأول/أكتوبر عام 1922 بأن الوضع في العراق يجب أن يستقر على «المستوى الحالي»، وبأن تقديم تنازل لتركيا، ولو عن أجزاء من كردستان وولاية الموصل سينجم عنه عواقب سيئة للجيش العراقي وللحامية الامبراطورية. وينبغي إعاقة تقدم الأتراك على مسافةٍ من بغداد وأن تبقى العمادية داخل العراق أمّا سكانها من الآشوريين فيجب استخدامهم كقوةٍ ضد العدوان التركي[3].

ومن حيث المبدأ وافقت لندن أثناء مرحلة الإعداد المباشر لمؤتمر لوزان على مثل هذا الموقف بعد أن جعلته أكثر دقة إلى حدّ ما. ويسرد كيرزون في عداد شروط معاهدة الصلح القادمة مع تركيا تلك الشروط التي أصرّت عليها بريطانيا بلا قيدٍ أو شرط وكانت «على قناعة تامة» بأنها سوف تحظى بتأييد حلفائها («فئة أ») وهي:

6 - ينبغي الحفاظ على حدود سوريا والعراق، لكن المنتدبين يستطيعون التوصل إلى اتفاق للنظر «في إجراء تعديلات محلية».

---

(1) انظر: ميللر، أزمة جنقلة ومسألة المضائق ـ تركيا. قضايا ملحة في التاريخ الحديث والراهن..

(2) DBFP, Vol. XVIII. *Greece and Turkey*. September 3, 1922- July 24, London 1972, No 81, P. 122.

من كيرزون إلى رامبولد، رقم 455 و456، 1 تشرين الأول/أكتوبر عام 1922.

(3) المصدر السابق، ص 985، 986، ملحق 2.

7 - لا يمكـن السـماح لأيـة تغييـرات «بالنسـبة لأراضـي سـوريا والعراق وفلسـطين الواقعـة تحـت الانتداب».

وفـي مـا يتعلق بالشـروط المرغـوب فيها التي قـد يجري النقاش حولهـا («فئة ب») فقـد حددهـا كيرزون على النحـو التالي:

1 - الأقليـات القوميـة فـي آسـيا: «الالتـزام بمقـررات آذار/مـارس قـدر الإمـكان»[1]، أي مقـررات مؤتمـر باريـس الراميـة إلـى «اتخـاذ الإجـراءات لحمايـة الأقليـات الإسـلامية والمسـيحية سـواء فـي أوروبـا أو فـي آسـيا»[2].

ولقـد وافقـت باريـس علـى شـروط الحكومـة البريطانيـة هذه موافقـةً تامـةً، وقال بوانكاريـه بأنـه «يعتبـر شـرفاً لـه» تأييـد بريطانيـا فـي مسـألة الموصـل وكذلك فـي قضية الأقليات[3].

وهكـذا كانـت نيـات الإنكليـز ومؤيديهـم الفرنسـيين فـي مسـألة الانتـداب علـى العـراق واضحـةً، وهـي عدم السـماح بأيّ شـكلٍ كان لتطاولات الأتراك علـى ولاية الموصل، أمـا قضيـة الأكـراد وغيرهـم مـن الأقليـات العِرقيـة فإغراقهـا فـي بيانـاتٍ مغريـةٍ لا يلـزم بشيء.

وكانـت الأخيـرة تناسـب أنقـرة تمامـاً؛ فقـد أُتيـح للوفـد التركـي خـلال عمـل مؤتمـر لـوزان إمكانيـة الإقنـاع بأنـه ليسـت لـدى دول الحلفـاء الكبـرى نيّـة تحـت مظهـر الاهتمـام بتقريـر مصيـر الأقليـات فـي تركيـا تشـجيع الانفصاليـة وتقسـيم

---

(1) المصدر السابق، العدد 193، ص 274، من كيرزون إلى السفير رونالد غريخم في روما، 14 تشرين الثاني/نوفمبر عام 1922.

(2) كلوجينكوف، ص 25.

(3) DBFP, Vol. XVIII, No 196, P. 278.

من اللورد غاردينغ السفير في باريس إلى كيرزون، 15 تشرين الثاني/نوفمبر عام 1922.

البلاد في المستقبل. بيد أنّ مسألة الموصل أصبحت حجر عثرة بين بريطانيا وتركيا والعقبة الرئيسة لصياغة قرارات منسقة في التسوية السلمية.

وبدا أنّ معظم الأوراق الرابحة في الجدل الشديد الناشئ في مؤتمر لوزان بسبب ولاية الموصل كانت بأيدي الإنكليز، فقد سيطروا على الموصل بعد أن احتلوها حسب قانون الحرب وتمت المصادقة على الاحتلال باتفاقية بين الحلفاء في سان ريمو، أما الأتراك فلم يكن بوسعهم الدخول في نزاع عسكري مع بريطانيا بسبب الموصل، وبقي لديهم فقط القيام بالدعاية بين صفوف العشائر الكردية في شمال العراق ومدّهم بالسلاح وتجهيزهم، الأمر الذي قاموا به. وبالطبع لم يكن ذلك كافياً للسيطرة على الموصل، بيد أنه كانت لدى الأتراك مع ذلك لعبة مضادة، فقد تمكّن الكماليون من الاستفادة من الوضع الدولي الملائم الذي وجدت فيه بلادُهم نفسَها إثر الانتصار الباهر على المتدخلين. أما فرنسا وإنكلترا، الخصمان الرئيسان السابقان لتركيا، فلم تكن حاجتهما إلى تسوية سلميةٍ في الشرق الأوسط وإلى إنهاء «المسألة الشرقية» أقلَّ من حاجة تركيا إليها. ولذلك استطاعت الديبلوماسية التركية الاستفادة بنجاح من تشبثها في نزاع الموصل للحصول على تنازلات من دول الائتلاف في عددٍ من المسائل الهامّة لتركيا. وفي هذه الأثناء التجأت كلّ الديبلوماسية التركية والديبلوماسية البريطانية المعادية لها في نزاع الموصل إلى تحكّم أوسع بالقضية الكردية في شمال العراق وبمثابةٍ حجةٍ رئيسة.

وكتب مون يقول: «أصرّ القوميون الأتراك على أن سكان الموصل ما داموا أكراداً فإنه حسب حق تقرير مصير الأمم[1] يجب أن تكون هذه المنطقة

(1) كتب المؤرخ والديبلوماسي البريطاني هارولد نيكولسون يقول: «لم ينطبق مبدأ تقرير المصير على الأجناس الخاضعة لأوروبا فقط، فقد تذرعوا به لحماية الاستقلال العربي والأرمني وحتى الكردي. وبناءً على هذا المبدأ سعت السيطرة البريطانية في إيرلندا والهند ومصر وحتى في ميسوبوتاميا المحررة حديثاً إلى تحقيق مكاسب.

تابعة لتركيا»[1]. وتقدم رئيس الوفد التركي عصمت باشا بدعواته في الموصل بصورةٍ مكشوفة، على ما يبدو في 27 تشرين الثاني/نوفمبر، وحسب أقوال كيرزون جاء بدلائل عِرقية وغيرها. وقد ردّ كيرزون بالنفي بصورةٍ قاطعة[2].

وبعد أن اقتنع الوفد التركي بأن شنّ «هجوم مباشر» على الوفد الإنكليزي لن يرد له الموصل، التجأ إلى أساليب المراوغة. واقترح المندوب التركي الثاني رضا نور بك في حديثه مع كيرزون الصفقة التالية: إن تركيا مستعدة لقطع صلاتها مع السوفيات إذا وافق الإنكليز على إعطائها الموصل، وأدلى بحججٍ عِرقية (رفضها كيرزون رفضاً مطلقاً) وتاريخية (علاقة الموصل مع تركيا التي استمرت قروناً) واقتصادية، وأخيراً قرارات «الميثاق القومي». وعارض وزير المستعمرات ذلك قائلاً بأن «ضياع الموصل يجرّ ضياع بغداد والعراق كله والفشل النهائي للسياسة البريطانية في الشرق».

لكن كيرزون اعتبر أن الصفقة التي عرضها الأتراك مغرية، وطلب رأي الخبراء في «فورين أوفيس» بشأن المساومة التالية: يجب الموافقة على رغبات الأتراك مقترحاً عليهم «الجزء الكردي من ولاية الموصل» ـ في خط الجبال، بما في ذلك كويسنجق، وراوندوز، والسليمانية تاركين للعراق العمادية (للآشوريين)، والموصل، وإربيل، وكركوك والسهل الذي يسكنه العرب، وإن حكومة بغداد موافقة على ذلك، وينبغي أخذ رأي وزير المستعمرات، ويمكن وعد الأتراك بحصةٍ ما من نفط الموصل[3].

---

(1) مون، الامبريالية والسياسية العالمية، ص 166.

(2) من كيرزون إلى إ. كراو، 27 تشرين الثاني/نوفمبر عام 1922، DBFP, Vol. XVII, No 228, P. 338.

(3) المصدر السابق، العدد 257، ص 370-371، من كيرزون إلى كراو، 6 كانون الأول/ديسمبر عام 1922.

وجرت مناقشة ما قدمه كيرزون من معلومات وآراء بشأن المساومة في لجنة خاصةٍ للحكومة البريطانية بحضور ممثلين عن الأركان العامة وأركان القوى الجوية ووزارة المستعمرات، ورفضوا بالإجماع ما عرضه كيرزون في تأييد الاقتراح لقبول المطالب التركية، كما رفضت اللجنة المساومة التي عرضها كيرزون وذلك للأسباب التالية:

1 - يضعف هذا التنازل من مواقف الوفد البريطاني في مفاوضات لوزان، أما الأتراك فمن المستبعد أن يقبلوه، فهم بحاجةٍ إلى مدن تتحدث سكانها باللغة التركية وليس الروابي الكردية المقفرة التي تجلب لهم مصاعب أكثر من المكاسب. وينبغي الدفاع عن حدود العراق الحالية.

2 - من المشكوك فيه أن يتم الحفاظ على هذه المساومة طويلاً حتى وإن وافق الأتراك عليها، فهم على الرغم من ذلك سوف يطالبون بالمدن الناطق سكّانها بالتركية، وسوف يزداد تأثيرهم ويتمكنون بسهولة من قطع خطوط المواصلات بين الموصل وبغداد في خط كيفري ـ كركوك ـ ألتون كوبري ـ إربيل.

3 - ستشكل العشائر الجبلية خطراً على خطوط المواصلات بين الموصل وبغداد على مدى 200 ميل.

4 - لا يستطيع الأتراك فرض إشراف فعّال على المناطق الكردية، ولكن الإنكليز أيضاً يفقدون وسائل التأثير فيه ما عدا الوسائل الديبلوماسية فقط.

5 - تصبح خطوط الاتصال بين بغداد والموصل عبر قازيل ـ ريبات وخانقين مهددة.

6 - يؤدي تقسيم كردستان الجنوبية إلى نشوء مصاعب إدارية مختلفة.

7 - ستتطلّب الحاميات المحلية تعزيزاً كبيراً.

وقصارى القول، لا يضمّ هذا الاقتراح «عناصر لمساومة واقعية»،

وفـي حـال موافقـة الأتـراك عليها فـإن الإنكليـز يفقدون في نهايـة المطاف ولايـة الموصل كلها[1].

واسـتؤنف النقـاش فـي مؤتمر لـوزان حول الموصل غيـر مرة، ففـي 12 كانون الأول/ ديسـمبر عـام 1922 تقريبـاً أعلـن عصمـت باشـا للورد كيرزون أنـه لن يعود إلـى أنقرة دون الموصـل. ولقـد رفـض كيـرزون بصـورةٍ قاطعـةٍ هـذه الدعـوات متذرعـاً بأنهـا لـم تـرد في البنـد الأول مـن «الميثـاق القومـي»[2]. وبذلـك أراد القـول بـأن الموصل (وليس بلا سـبب) لا تعتبـر أراضـي تركيـة وطنيـة من الناحيتيـن العرقيـة والتاريخية.

وبعـد مـرور عشـرة أيـام تكـرر الحديـث، ولـم يتـم التوصل إلـى تفاهم متبـادل من جديـد، وظلّـت الأطـراف علـى مواقفها السـابقة، بيد أن كيـرزون التجأ في هـذه المرة إلى التهديـد معلنـاً أنّ حكومتـه رغبـت فـي تفـادي خـرق السـلام الذي قـد يحدث حـال «قيام الحـركات العسـكرية علـى جبهة الموصـل والاصطدامات المحتملة في تلـك المنطقة، وأيّد المنـدوب الفرنسـي بومبار، وكذلـك المندوبان الإيطالـي والياباني، كيرزون تأييـداً قوياً، إلّا أنّ هـذا الضغـط لـم يسـفر عن شـيء، فاضطر كيـرزون إلى الاعتـراف قائلاً: «اسـتطعت أن أخاطـب، بنجـاح مماثـل، أبا الهـول المصـري ومومياء توت عنـخ آمون»[3].

ولـم يتمكـن كيـرزون وعصمـت باشـا علـى انفـراد مـن إيجـاد أيـة نقـاط تمـاسّ فـي مسـألة الموصـل. وفـي آنٍ واحـدٍ أخـذ الاثنـان، إلـى جانـب الأحاديـث السـرية

---

(1) المصدر السابق، العدد 265، ص 380-381، من كراو إلى كيرزون، 8 كانون الأول/ديسمبر عام 1922.

(2) المصدر السابق، العدد 273، ص 386، من كيرزون إلى كراو، 12 كانون الأول/ديسمبر عام 1922.

(3) المصدر السابق، العدد 340، ص 463-465، من كيرزون في ليندس (العامل في وزارة الخارجية)، 23 كانون الثاني/يناير عام 1923.

حـول مسـتقبل الموصـل، في (نهايـة كانون الأول/ديسـمبر عـام 1922) يتبـادلان المذكرات حـول هـذا الموضـوع، حيـث عرضـا فيهـا وجهـات نظرهمـا التـي مـن شـأنها التأثيـر فـي الوفـود الأخـرى فـي المؤتمـر، ولـم تتـرك هـذه المذكـرات انطباعاً خاصـاً لدى الوفـود ولم تقـدم خطـوة واحـدة الجـدل التركـي ـ الإنكليـزي بسـبب الموصل[1].

وكان يـوم الثالـث والعشـرين من كانـون الثاني/يناير عام 1923 يومـاً متوتراً في عمل مؤتمـر لـوزان إذ كان مكرّسـاً برمتـه لمسـألة الموصـل وللمسـألة الكرديـة، وبـدأ كيـرزون المناقشـة بخطـاب موسـع اسـتعرض فيه حجـج الجانـب البريطاني.

وقـال رئيـس «فوريـن أوفيـس» فـي مسـتهلّ كلمتـه إن القـوات البريطانيـة قامـت باحتـلال ميسـوبوتاميا كلهـا خـلال الحـرب، وقد وعدنا شـعوب البـلاد بتحريرهم مـن النير التركـي (كمـا أُعطي وعد مماثل لشـريف مكة حسـين الذي تحدث باسـم العـرب جميعاً)، ويجـب تنفيـذ هـذا الوعـد بعد النصـر. وخلافاً لما أكّده عصمت باشـا فإن سـكان الموصل، شـأنهم فـي ذلـك شـأن سـكان بغـداد والبصرة، قـد عبّروا عـن رغبتهـم في العيـش معاً في الدولـة العراقيـة الموحدة.

ومـن ثـم أعلـن كيـرزون، بعد أن استشـهد بفرسـاي وسـان ريمو وسـيڤر، أن انتخاب فيصـل ملـكاً كان يعنـي ضـمّ ولاية الموصـل إلى المملكـة العراقية، مشـيراً إلـى المعاهدة المعقـودة مـع فيصـل فـي تشـرين الأول/أكتوبر عـام 1922 حول عـدم التنازل عـن أي جزءٍ مـن الأراضـي العراقية.

وأردف كيـرزون يقـول بـأن القـوات المحليـة والألويـة هـي التـي توزعـت فـي الموصـل، وليسـت القـوات البريطانيـة (وفـي كردسـتان الألويـة الكرديـة والآشـورية فقـط). وعندمـا وقـف فـي مـا بعـد علـى الاحصائيـات العرقيـة المبنيـة

(1) كلوجينكوف، ص 39-41، ي.أ. أداموف، «القوميون الأتراك والدول الكبرى»، الحياة الدولية، العدد 1، 1923، ص 13.

علـى المعطيـات التـي جمعها الضبـاط السياسـيون الإنكليز في عـام 1917 (انظر حول ذلك حواشـي الفصـل السـادس) معتمـداً علـى ملاحظاتـه الخاصـة، فإنـه أعطـى اهتمامـاً خاصاً إلـى الفـوارق العِرقيـة بيـن الأتـراك والأكـراد. وأشـار إلـى أن الأكـراد عاشـوا علـى الـدوام «حيـاة مسـتقلة»، أمـا الأتـراك فلـم يفرضـوا قط «إشـرافاً فعّـالاً» علـى كردسـتان الجنوبية، وأثنـاء الحـرب قـام الأكـراد بمسـاعدة الإنكليز وليـس الأتراك.

ومـن ثـم توقـف كيـرزون بالتفصيـل عنـد أدلـة اسـتياء الأكـراد مـن الأتـراك؛ ففـي السـنوات الأربـع الأخيـرة وجّهـت رسـائل كثيرة إلـى الحكومـة البريطانية تتضمـن مطالب الأكـراد حـول منحهـم الحكم الذاتي أو الاسـتقلال، وقوبلت هذه المطالـب بالعطف ولكن «دع الأتـراك لا يتوهمـون» بـأن الإنكليـز يرغبـون فـي ضـم الأكراد إلـى النظـام البريطاني: «إن جميـع معلوماتنـا تبيّـن أن الأكراد وتاريخهم المسـتقل وعاداتهـم وتقاليدهم وطبعهم يجـب أن يكونـوا عرقـاً يتمتـع بحكـم ذاتـي»؛ وأكـد كيـرزون علـى أننـا نقـرر حكمـاً ذاتيـاً محليـاً مـع جهـاز إداري ومـدارس باللغـة الكرديـة، وأنهـى كيرزون قسـماً من كلمتـه قائلاً: «أمـا مـن الناحيـة الاقتصاديـة فـإن أكـراد الموصـل مرتبطون فقـط ببغداد».

ورأى كيـرزون مـن الضـروري العمل بشـكل خاص لتسـويغ تقدم القـوات البريطانية فـي ولايـة الموصـل بعـد هدنـة مـودروس. وتنـاول وزيـر الخارجيـة البريطانـي فـي الجزء الختامـي مـن كلمتـه نفـط الموصـل؛ فقد أشـار إلـى أن الصحافـة الدولية هي التـي أثارت مسـألة النفـط وليـس عصمـت باشـا. فوجهـة النظـر البريطانيـة «مسـتقلة عـن أيـة مـوارد معدنيـة»، «إننـي... لا أعـرف كميـات النفـط فـي أطـراف الموصـل»، ومـا هو داخلـه. «... إننـي مرتبـط بالشـؤون الخارجيـة لبـلادي ولـم أتحدث قـط باسـم الاحتـكارات النفطية».

وأنهـى كيـرزون كلمتـه بملاحظـة فكاهيـة: يقتـرح الأتـراك الآن فـي لنـدن

امتيازات نفطية (يقصدون المفاوضات مع المجموعة الأميركية ـ الكندية). إنني لا أعلم شيئاً عن ذلك، وإذا جاؤوا في المرة القادمة سأصطحبهم إلى المتحف البريطاني. إلا أن كيرزون مع ذلك ذكر في الختام «تيركيش بتروليون كومباني» وعن تأييد الحكومة البريطانية لها، لكن ليست كاحتكار بريطاني، بل بمثابة شركةٍ متعددة الجوانب، ذلك أن «الجميع يهتمون بالنفط»[1].

وفي اليوم ذاته انعقد الاجتماع الحادي والعشرون والثاني والعشرون للجنة المسائل الإقليمية والعسكرية برئاسة كيرزون. وأول من تقدم بدعوات تركيا المدعمة بالبراهين في ولاية الموصل كان عصمت باشا، فقد عرض رئيس الوفد التركي حججه المضادة الأثنو إحصائية والتاريخية والسياسية والجغرافية والاقتصادية والعسكرية ـ الاستراتيجية. وأوْلى اهتماماً خاصاً إلى ميول الأكراد المعادية للإنكليز بينما نسب الانتفاضات في كردستان تركيا (بما فيها انتفاضة بدليس الشهيرة عام 1914)[2] إلى دسائس القنصليات الأجنبية فقط. وأكد عصمت باشا أن الأكراد يتمتعون بجميع الحقوق، فلا يرغب «كردي واحد» في أن تتحول كردستان إلى مستعمرة[3].

وفي الاجتماع الثاني والعشرين أعلن عصمت باشا متابعاً كلمته بأن تركيا لا تعترف مبدئياً بنظام الانتداب، وعارض من جديد الحجج البريطانية ورفض شكوك كيرزون في ما يتعلق بتمثيل الأكراد في المجلس الوطني التركي الكبير، وأكد أنه جرى في البرلمان التركي «انتخابات حرة وواقعية» ووصف الاستيلاء على الموصل بعد هدنة مودروس بأنه «احتلال لبلاد لاتقدر الدفاع عن نفسها»

(1) أرشيف سياسة روسيا الخارجية قسم «أرشيف الهند الوطني».

(2) لازاريف، المسألة الكردية، ص 215-217.

(3) أرشيف سياسة روسيا الخارجية قسم «أرشيف الهند الوطني».

وأعلـن عصمـت باشـا في الختـام أن تركيا سـتقوم بتلبية المصالـح النفطية لجميـع البلدان بصـورةٍ قانونيـة وأيـد إجراء اسـتفتاء عامّ في ولايـة الموصل.

وفضـح كيـرزون فـي ردّه عصمـت لمخالفتـه المنطق في مسـألة الانتـداب، ذلك أن الأتـراك اعترفـوا بالانتـداب الفرنسـي علـى سـوريا... وانتقـد كيـرزون رئيـس الوفـد التركـي لعـدم الدقـة في المعطيـات عن الانتخابات فـي المجلس الوطني التركـي الكبير وخصوصاً فـي مسـألة تمثيـل الأكـراد، وقـد عـارض بشـدة إجـراء الاسـتفتاء العام فـي الموصـل معلّلاً موقفـه بوجـود عـددٍ كبيـرٍ مـن الرّحـل الذيـن لا يسـتطيعون التصويـت بصـورة طبيعيـة، وبانتشـار الأميـة بيـن السـكان (فهـم لا يعرفون كيف يتـم التصويت ولم يـروا قط صندوق الاقتـراع)، وأخيـراً عـدم إمكانيـة التوصـل إلـى نتيجـة إيجابيـة خـلال الاسـتفتاء. فالأكـراد سـوف يصوِّتـون إلـى جانـب كردسـتان المسـتقلة، والعـرب للدولـة العربيـة، والأتـراك لمصلحـة الاتحـاد مـع تركيـا، وسـيصوِّت المسـيحيون لـكلّ مـن يحافـظ عليهـم بعيـداً عن الأتـراك. وبمثـل هـذا التصويـت لا يمكـن تعييـن الحـدود. واقتـرح كيـرزون رفـع مسـألة الحـدود التركيـة ـ العراقيـة إلـى عصبـة الأمم للنظـر فيها وتشـكيل لجنةٍ لذلـك. وقد أيدت الوفـود الفرنسـية والإيطاليـة واليابانيـة كيرزون.

ورفـض عصمـت باشـا الـذي أنهى المناقشـات جميـع هذه الحجـج رفضاً باتـاً مؤكداً بشـكل خـاص عـدم اعتـراف تركيـا بالانتدابـات علـى أي جـزءٍ مـن أجـزاء الامبراطوريـة العثمانيـة السـابقة[1].

وفـي هـذا اليـوم أصـدر الوفـد الأميركـي بيانـاً خاصـاً، وبعـد أن أعلـن عـدم اهتمـام الولايـات المتحـدة الأميركيـة بالمسـائل الإقليميـة فإنـه عبّـر مـع ذلـك عـن تضامنـه مـع موقـف كيـرزون وخصوصـاً فـي مـا يتعلـق بالامتيـازات: فهـي يجـب

(1) المصدر السابق.

أن تكون خارج المصالح الديبلوماسية. وأكد الأميركيون مناصرتهم لمبدأ «الأبواب المفتوحة»، وعبروا عن اهتمامهم بمصير «تيركيش بتروليوم»[1].

ومما لا شك فيه أن الحجج الواردة في مجرى المناقشات قد اتسمت بنزعة معيّنة وكانت عارية عن الصحة عملياً، وكان لذلك أسبابٌ موضوعية وإلى حدّ ما (وخصوصاً غياب إحصاء ديموغرافي يستند إلى أساسٍ علمي). بيد أن السبب الرئيس لوجود نزعة معيّنة وللتزييف ينحصر في الأهداف السياسية التي تجلّت في الأدلة المقتبسة بوضوح بحيث لا تحتاج إلى تفسيرات. فقد كانت مواقف الأطراف في غاية الوضوح، ويناقض بعضُها بعضاً، أي إنها كانت متعارضة من حيث المبدأ: فالأتراك يطالبون بالموصل، ولا يرغب الإنكليز في إعطائها، ولكن بصرف النظر عن أن الأتراك لم يستطيعوا أخذ ما كانوا يطالبون به عن طريق القوة، فإن الأرضية لإجراء المفاوضات ظلّت موضع الاهتمام المتبادل للأطراف بتوقيع معاهدةٍ صلحٍ بحيث لا يصبح الجدل بسبب الموصل عقبة في طريقها. وسرعان ما أصبحت المناقشة حول الموصل وسيلةً، لا هدفاً، بل سواء للتوصل إلى اتفاق عام أم إلى اتفاقية حول مسائل معيّنة خاصة.

ومن وجهة النظر هذه تستأثر برهنة الأطراف باهتمام مستقل، ومما يسترعي الانتباه، قبل كل شيء، خاصية واحدة وهي ذكر الجائزة الرئيسة لمن يحكم الموصل، أي ثرواته النفطية، فإعلان كيرزون حول أن موقف بريطانيا من مسألة الموصل لا علاقة له بالنفط[2] رياء وكذب من أوله إلى آخره، فلقد كان كيرزون يعلم كل شيء عن نفط الموصل (وكان له ـ على

(1) المصدر السابق؛ انظر أيضاً الملحق في نهاية الكتاب.

(2) ي.م. ليمين، سياسة بريطانيا العظمى من فرساي حتى لوكارنو، ص 339.

ما يبدو ـ مصلحة مادّية فيه)[1]، بل إن كمال أتاتورك كان يحيط بذلك إحاطةً جيدة. إلا أن الإنكليز لم يرغبوا ولا الأتراك في تعقيد المفاوضات الصعبة حول مسألة الموصل وحول موضوع «النفط» لأن الإنكليز لم يعتزموا إعطاء الأتراك حقول النفط في ولاية الموصل ولا الحق في استثمارها، كما لم يرغب الأتراك، إدراكاً منهم لاستحالة استرجاع الولاية الثانية، ومطامعهم في نفط الموصل في الخوض في المعركة الديبلوماسية التي لم يكن موقفهم فيها من المواقف السهلة.

وقد لاحظ كارل هوفمان جوهر القضية بشكلٍ صائب حين كتب يقول: «ارتدت الموصل أهمية إقليمية صرفة بمثابة مسألة أنكلو ـ تركية، أما بصفتها مسألة نفطية فقد أدّت إلى النزاع الأنكلو ـ أميركي، وقد تجلت الأهميتان في السياسة الفرنسية التي اتخذت طابعاً مزدوجاً من الناحية السياسية النفطية أيضاً»[2]. أما من الناحية الاقتصادية فقد قدمت تركيا إلى مؤتمر لوزان ومواقعها أكثر ضعفاً من الناحية العسكرية ـ السياسية، وكان ذلك سبباً آخر لعدم طرح الوفد التركي المسألة النفطية في لوزان.

وعوضاً عن ذلك استغل الوفد التركي «الحجة الكردية»، بشكل واسعٍ في المناقشات حول الجانب الإقليمي لمسألة الموصل. كما وضع الإنكليز، عن طيب خاطر، هذه الورقة الرابحة على طاولة المفاوضات. وكان المتحدثون دهاة في البحث عن الحجج دون حساب للمبادئ التي أعلنوها. ومع أن الكماليين تخلوا رسيماً عن العثمانية وعن العصبية التركية فقد فسّر

(1) حسب أقوال مصطفى كمال كان كيرزون مساهماً في «تيركيش أويل»، وبصورة أدق ـ «تيركيش بتروليوم» (أرالوف، مذكرات ديبلوماسي سوفياتي، ص 168)، ولم تؤكد هذه الواقعة في المصادر الأخرى).

(2) هوفمان، ص 121- 123.

عصمت باشا تعبير «العثمانية» الذي ورد في «الميثاق القومي» بمثابة دعوةٍ لضم الأكراد العراقيين إلى عِداد تركيا، وأكد أن الأكراد في الأناضول على استعداد للنضال مع الأتراك معاً ضد انفصال كردستان عن تركيا. وأعلن كيرزون، وهو يعارض تماثل الأكراد مع الأتراك، ومعتمداً على إقامته شخصياً في «بلاد الأكراد» ما يلي: «أُفرِّق بين الكردي والتركي في أي يومٍ من أيام الأسبوع، وطالما لم أُصب بالعمى فإنني أُميز بينهما»[1].

وفي حقيقة الأمر جُدِّد دورٌ مساعد للمسألة الكردية نفسها في معظم هذه المناقشات التي اتخذت طابعاً جاداً، فلم تتحدث هذه الجهة أو تلك عن تقرير مصير الأكراد القومي ولا عن منحهم حقوقهم التي وُعدوا بها حسب سيڤر. فلقد نفى الأتراك وجود هذه القضية بالذات، واقتصر الإنكليز على إظهار عطف أفلاطوني نحو الأكراد وممثليهم، لكنهم سلكوا في هذه الأثناء سلوكاً بحيث لا تتكون عند الأتراك الشبهات حول سعي بريطانيا العظمى إلى القيام بشيء ما واقعي لأجل الحركة الكردية القومية[2]. وعبّر مصطفى كمال عن رأيه حول هذه المسألة بإيجاز ووضوح: «لقد رفضنا إدراج هذه المسألة في جدول أعمال المؤتمر»[3].

وهكذا لم يجرِ في مؤتمر لوزان بحث المسألة الكردية في تركيا في حقيقة الأمر، بل المسألة الكردية في العراق. فقد رفض الوفد التركي رفضاً تامّاً مناقشة وضع الأكراد في شرق الأناضول بشكل خاص، ولم يتمسك

(1) H. Curzon, Nikolson, P. 333, 336; Henry A. Foster, *The Making of Modern Iraq, A Product of World Forces* , Norman, 1935, P. 145.

(2) Earl of Ronaldshay, *The Life of Lord Curzon. Being of Authorized Biography of George Nataniel Marquess* Curzon of Kedlestone Vol. III. P. 336.

(3) مصطفى كمال، طريق تركيا الجديدة، الجزء 4، ص 40.

الحلفاء بموقف آخر. وكما لم تفلح محاولة وفود دول الائتلاف الكبرى، (زد على ذلك أنها كانت محاولةً ضعيفةً وعابرةً) في طرح مشكلة الأقليات القومية (بمن فيها الأكراد) في معاهدة الصلح التي جرى الإعداد لها. وأصر الوفد التركي على اعتبار معظم الأقليات الإسلامية تحت رعاية الأتراك، واعترض الإنكليز لأن ذلك كان يعني حسب رأيهم «الخلط» بين العرب والأكراد والشركس، بصرف النظر عن الفوارق. بيد أنهم تراجعوا عن موقفهم شريطة استبعاد أكراد الموصل من هذا «الخليط العشوائي»[1].

وبالتالي كانت الغلبة للأتراك في هذه المسألة، فمن بين الأقليات القومية التي جرى الاعتراف بوضعها في مؤتمر لوزان كان اليونانيون فقط. وكتب م.ب. بافلوفيتش بهذا الخصوص: «خاض الأتراك صراعاً شديداً في مسألة الأقليات» لكنّ «الحلفاء قدموا أخطر التنازلات لتركيا، ووافق الأتراك على اعتبار العناصر غير الإسلامية فقط أقليات قومية. وتمكنوا من نيل الاعتراف بوجهة نظرهم. وبهذا الشكل جرى استبعاد الأكراد والعرب من المعاهدة»[2].

صحيح أن قضية الأقليات المسيحية في شرق تركيا، مثل الأرمن والآشوريين، الذين عاشوا معاً مع الأكراد أو بجوارهم ظلّت معلقة. ولم يكن بوسع المؤتمر تجاهل المسألة الأرمنية شكلياً، لأن الأمر احتاج إلى التعبير عن موقف ما إزاء مواد معاهدة سيڤر المناسبة الخاضعة لإعادة النظر، إلا أنه فعل ذلك عملياً. وفقدت المسألة الأرمنية حيويتها بالنسبة إلى دول الائتلاف التي اضطرت إلى الاعتراف بالوقائع الجديدة التي أنجبتها الثورتان الروسية والتركية، وقد حاول الأميركيون إنعاش المسألة الأرمنية في مؤتمر لوزان

(1) DBFP. Vol. XVIII, No 290, P. 408.

مذكرة فورس ـ أدامس بتاريخ 24 كانون الأول/ديسمبر عام 1922.

(2) بافلوفيتش، مؤتمر لوزان، ص 12-13.

مقدميـن اقتراحاً حول إنشـاء «وطن أرمنـي»، إلا أنهم لم يتمكنوا مـن التأثير في حلفائهم السـابقين لأنهـم كانـوا فـي وضع المراقبيـن. أما الأتراك فقـد رفضوا، بضبـط النفس، جميع محـاولات ضـم ذِكـر حقوق الأرمـن القومية إلى نص معاهـدة الصلح الجديـدة، ولم يجدوا فـي ذلـك أيـة معارضة هامة من جانـب الوفود الأخرى بمـن فيها المراقبـون الأميركيون[1].

كمـا كانـت محاولـة طرح مسـألة حقـوق الآشـوريين القوميـة في مفاوضـات الصلح فاشـلة، فقـد أقـام وفـد الآشـوريين فـي جنيـف علـى مقربـة مـن لـوزان واعتـرض علـى مشـاريع إعطـاء الموصـل لتركيـا وطالـب بعـودة الآشـوريين إلـى منطقـة بحيـرة وان. وقد تمـت البرهنـة فـي المذكـرة الموقعـة من جـان غوريـك دي كيربـوران الأمين العـام للجنة القوميـة الآشـورية ـ الكلدانيـة (المقيـم فـي باريـس) علـى حـق الآشـوريين فـي الحكـم الذاتـي لمكابدتهـم الضحايـا أثنـاء الحـرب (270 ألـف قتيـل)[2]. كمـا ظهر فـي الصحافة نبأ حـول أن الجنـرال آغـا بطـرس أعلـن في الأول من شـباط/فبراير عـام 1923 قيـام «جمهورية آشـورية ـ كلدانيـة»[3]. وحـاول الإنكليـز والفرنسـيون خصوصـاً (وربمـا لإزعـاج حليفهـم البريطانـي) عـرض المسـألة الآشـورية لأغراضهـم الخاصـة خـلال مؤتمـر لـوزان. وجـرى تشـكيل لجنـةٍ فرنسـية ـ آشـورية فـي باريـس تحـت إشـراف الكاردينـال ديوبـوا والمفوض السـامي الفرنسـي فـي سـوريا ولبنـان، الجنـرال غـورو[4].

---

(1) كلوجينكوف، ص 12-13.

(2) Oriente moderno , No 8, 15 gennaio 1923, P. 473-484.

(3) أخذوا في صيف عام 1922 يخططون لإقامة دولة في ولاية وان على الحدود مع إيران والعراق وعاصمتها العمادية.

(Oriente moderno , No 4, 15 settember, 1922, P. 719-720).

(4) المصدر السابق، العدد 10، 15 Marzo، 1923، ص 609؛ ماتفييف، الآشوريون والقضية الآشورية في العصر الحديث والراهن.

غيـر أن المسـألة الآشـورية، شـأنها شـأن المسـألة الأرمنيـة، لـم تنـل الاعتـراف فـي مؤتمـر لـوزان. فقـد كان الإنكليـز بحاجةٍ إلى الآشـوريين فـي العراق حيـث أرادوا وضعهم فـي مواجهـة الأكـراد[1]؛ ولكـن ليس في تركيا حيـث يحتمل أن يـؤدي توطينهم إلى عواقب لا يمكـن التنبـؤ بهـا. كمـا أن الحكـم الذاتـي للآشـوريين لم يثر حقـاً قلق الفرنسـيين أيضاً، ذلـك أنـه قـد ينعكس، بصورة سـلبية، على الموقف في سـوريا. أما الأتـراك فبعد أن أدركوا سـريعاً بـأن دول الائتلاف أثارت قضية المسـيحيين في الشـرق لأغـراضٍ تكتيكية فقط ردّوا «بالنفـي» القاطـع علـى جميـع المقترحـات حول التذكيـر بحقوقهم في معاهـدة الصلح.

وهكـذا جـرى تنحيـة مشـكلة الأقليـات القومية في مؤتمر لـوزان عملياً، الأمر الذي يجـب أن يسـهّل بـلا شـك مـن عمليـة التسـوية السـلمية، وكان موقـف بريطانيـا وفرنسـا ضعيفـاً فـي هـذه المسـألة لأنـه كان قائمـاً علـى المقدمـات الكولونياليـة القديمـة التـي هدمهـا الواقـع الجديـد. ولـم تكـن إقامـة نظام معـروف للأقليـات الدينيـة والعِرقيـة هاماً بالنسـبة لبريطانيـا وفرنسـا بقـدر ما كان يهمهما، فـي ما بعد، توفير إمكانية الإشـراف على تركيـا بهـذا الشـكل أو ذاك، متذرعيـن بحماية الشـعوب «المضطهـدة»[2]. ولكـن بالتحديد حـرم الامبرياليـون مـن هـذه الإمكانية إثـر الانتصار التاريخي الـذي أحرزته الحركـة التركية الوطنية التحررية، مما سـمح للوفد التركي في لوزان أن يكون واثقاً بنفسـه ومسـتقلاً أثناء مناقشـة قضيـة الأقليـات بمـن فيهـا الأقلية الكرديـة في تركيا. وأصـرّ المنـدوب التركي رضا

---

(1) دحر الأكراد من عشيرة بارزان وزيباري في تشرين الأول/أكتوبر عام 1920 مفرزة آشورية قوامها 4 آلاف شخص بقيادة آغا ـ بوتروس، (مصطفى كمال، طريق تركيا الجديدة، الجزء 3، ص 414).

(2) ف. كروتكوف، «حقوق الأقليات القومية في مؤتمر لوزان»، الحياة الدولية، العدد 1، 1923، ص 66.

نـور بـك فـي اجتماعـات لجنـة الأقليـات فـي مؤتمر لـوزان التـي جـرت فـي 15 و16 كانون الأول/ديسـمبر عـام 1922 مشـيراً إلـى المفهـوم المطّـاط «للعِـرق» علـى إبعاد الأكـراد من عـداد الشـعوب التـي لا تحتـاج إلـى الحمايـة. ويجري تفسـير هـذا التحفظ بشـأن الأكراد، مثلـه مثـل الأهميـة الاسـتثنائية التـي أولاهـا الحلفـاء لهـذا الشـعب، وبصـورة رئيسـة بـأن المسـألة الكرديـة ترتبـط ارتباطـاً وثيقـاً بمسـألة الموصل»[1].

إلا أن موقـف بريطانيـا كان قويـاً فـي مسـألة الموصـل بالـذات، أمـا موقـف تركيـا فقـد كان ـ كمـا أُشـير آنفـاً ـ ضعيفـاً، فقـد كان بوسـع بريطانيـا أن تتحكـم، بحريـة، فـي حقـوق الأقليـات «وبصـورة رئيسـة في حقـوق العـرب، ومن ثَم الأكـراد والأرمـن والكلدان المسـيحيين»[2]. وكان القيـام بذلـك أصعـب بكثيـر لتركيـا فـي ظـل النفـي التـام لوجـود المسـألة القوميـة فـي بلادهـا بالـذات. وقصـارى القـول، لـم تتمكـن تركيـا وبريطانيـا مـن التوصـل إلـى اتفـاقٍ بينهمـا حـول مسـألة الموصل في مؤتمر لـوزان. فقد رفـض كل جانبٍ مـن الجانبيـن الخيـارات المحتملـة للخـروج مـن المـأزق؛ فمثـلاً: رفضـت إنكلتـرا اقتـراح إجـراء اسـتفتاء عـام فـي ولايـة الموصـل (وحسـب أقوال كيـرزون) فـإن «الأكـراد في هذه الحالـة سـوف يصوتـون بلا شـك لمصلحة كردسـتان المسـتقلة» والعرب «لمصلحـة الدولة العربيـة»[3]. أمـا الأتـراك فيقفـون إلـى جانـب رفـع النقـاش كلـه إلـى عصبـة الأمـم للنظـر فيـه[4]، إلا أن الطرفيـن لـم يكونـا معنيَّيْـن فـي أن يتحـول الجـدل حول الموصـل إلى حجر عثـرة قـد يُحبـط كل عمـل مؤتمـر لـوزان. ولهـذا السـبب تـم العثـور فـي نهايـة كانـون

---

(1) المصدر السابق، ص 67.

(2) المصدر السابق، ص 70.

(3) Nikolson, Curzon , P. 339.

(4) كلوجينكوف، ص 10.

الثاني/يناير وأوائل شباط/فبراير عام 1923 على مخرج من مأزق الموصل، وذلك عندما وضعت معاهدة عن نظام المضائق بصورةٍ رئيسة وصياغة نص معاهدة الصلح. وقد شطبت مسألة الموصل من معاهدة الصلح باقتراح من عصمت باشا، وطرحت على الحكومتين التركية والبريطانية للنظر فيها، وكان عليهما التوصل خلال عامٍ إلى اتفاق، وفي حال الفشل اتفق الجانبان على هيئة تحكيم عصبة الأمم[1].

وفي أعقاب ذلك أوقف المؤتمر، بمبادرة من كيرزون، عمله دون التوقيع على معاهدة الصلح (4 شباط/فبراير عام 1923). ولم يكن فشل مفاوضات الصلح، باستفزاز من كيرزون، بغية ممارسة الضغط سواء على تركيا أم على فرنسا يعني انهيارها[2]، بل مجرّد انقطاع موقت في عملية تسوية الشرق الأوسط. ولم يكن لهذا الحدث الذي جرى عشية انتهاء المعارك الديبلوماسية حول المعاهدة التركية أية علاقة بمسألة الموصل. وعندما استؤنفت المفاوضات في لوزان (في أواخر نسيان عام 1923) دار الجدل حول عدد الأشهر اللازمة لبلوغ الاتفاقية الأنكلو ـ التركية حول الحدود بين العراق وتركيا بعد التوقيع على معاهدة الصلح. وطلب الأتراك 9 أشهر، فوافق الإنكليز على 6 أشهر، لكنهم تراجعوا في نهاية المطاف[3]، وذلك بعد انقضاء هذه المدة برفع النقاش إلى مجلس عصبة الأمم للنظر فيه.

إذن خسرت تركيا في نزاعها مع بريطانيا حول الموصل. وفي الحقيقة

---

(1) DBFP, Vol, XVIII, No 370, P. 505.

من كيرزون إلى ليندس، 5 شباط/فبراير عام 1923.

(2) ميللر، دراسة تاريخ تركيا المعاصر، ص 135.

(3) DBFP, Vol. XVIII, No 606, 632, P. 859-891.

من كيرزون إلى رامبولد، 13 حزيران/يونيو، عام 1923، من رامبولد إلى كيرزون، 23 حزيران/يونيو عام 1923.

فإن هذه الخسارة ـ كما ورد آنفاً ـ حدّدها احتلال بريطانيا الفعلي لولاية الموصل. ولم يكن بوسع جميع التقلبات اللاحقة في الصراع الديبلوماسي والسياسي حول مسألة الموصل ترك تأثير ملموس في هذه النتيجة الحاسمة.

كيف انعكس هذا الحدث على المصائر التاريخية للشعب الكردي؟ من الصعوبة بمكان إعطاء جواب له مدلول واحد عن هذا السؤال. فمن جهة ـ كما ذكر قبلاً ـ زاد احتلال بريطانيا لكردستان الجنوبية (وفرنسا لأجزاءٍ من كردستان الجنوبية ـ الغربية) من التجزئة القومية والإقليمية للشعب الكردي، مقيماً عقبةً جديدةً على طريق وحدته القومية. ومن جهة أخرى، وجد الأكراد في العراق، خلافاً عن معظم أشقائهم في تركيا وإيران، أنفسهم في منطقة نشاط الحركة المعادية للامبريالية، الأمر الذي ساعد على تسريع تطورهم القومي وعلى تحويل كردستان في ما بعد إلى مركزٍ كردي كفاحي شامل للنضال التحرري، فقد بدأ هنا تطور صناعة استخراج النفط والحياة الاقتصادية المناسبة. وبعد أن اصطدمت سلطات الانتداب البريطانية (والسلطات الفرنسية في سوريا) بنهوض حركة القومية العربية المناهضة للاستعمار اضطرت لأغراضٍ تكتيكية إلى تكوين بعض الظروف لتطوير ثقافة الشعب الكردي. ولهذا السبب كان وضع الأكراد في العراق من الناحية السياسية (بالدرجة الأولى)، وكذلك من النواحي الاجتماعية ـ الاقتصادية والثقافية، إلى حدّ ما، أفضل مقارنةً بأوضاع الأكراد في تركيا وإيران، حيث كانت معظم ظروف وجودهم تحددها الأنظمة التي كانت تنتهج سياسة صهر وشوفينية متعنتة في المسألة القومية.

ولم يتمّ تناول القضية الكردية في مؤتمر لوزان بصدد العلاقات الأنكلو ـ تركية فقط، وحاولت إيران أن تقول كلمتها من جديد، فبعد أن أُصيبت بالفشل في مؤتمر فرساي نتيجة دعواتها المفرطة في كردستان الجنوبية وفي جنود

غـرب ـ كردسـتان كلهـا[1]، رغبـت إيـران أن تثـأر، ولـو جزئياً، في لـوزان؛ ففي أواخـر كانون الأول/ديسـمبر عـام 1922 توجهـت الحكومـة الإيرانية إلى ممثلي بريطانيا وفرنسـا وإيطاليا فـي لـوزان بطلـب إعـادة النظـر فـي «الحـدود الكردسـتانية» لإيـران مـع تركيـا لمصلحـة الأولـى. وقـد رُفضـت مطامع إيـران رفضاً قاطعـاً، بمبادرة مـن بريطانيا. كمـا رفض كيرزون طلـب إيـران السـماح لممثليهـا بالذهـاب إلـى مؤتمر لـوزان. وعند ذلك أشـار الفـرس إلى الوعـد الـذي قطعـه لهـم الإنكليـز عـام 1920، بحسـب زعمهـم، ومـن المعاهـدة الأنكلـو ـ إيرانيـة بتاريـخ 9 آب/أغسـطس عـام 1919. وأعلـن كيرزون أنـه لم يتم إعطـاء أي وعدٍ، كما أنـه لا توجـد معاهـدة عـام 1919، وفـي هـذه الأثنـاء أضـاف وزيـر الخارجيـة البريطانـي: «ليسـت ثمـة مسـألة حـول قيـام دولـة كرديـة أو منطقـة إداريـة كرديـة فـي تركيـا، كمـا افتُـرض ذلـك فـي معاهدة سـيفر»[2].

وردّاً علـى ذلـك وجهـت الحكومـة الإيرانيـة مذكـرة إلـى السـفارات الإنكليزيـة والفرنسـية والإيطاليـة فـي طهـران تضمنـت احتجاجـاً علـى عـدم دعـوة إيران إلـى مؤتمر لـوزان فـي حيـن أنـه جـرى السـماح لممثلـي «الكلـدان» بحضـور المؤتمـر (حيـث لـم يتـم ذلـك) علـى الرغـم مـن اهتمـام إيـران «بالمسـألة الكرديـة»[3]، بيـد أن هـذا الإجـراء الديبلوماسـي لـم تتمخـض عنـه أيـة نتائـج، إذ لـم ترغـب دول الائتـلاف الكبـرى فـي إثارة «المسـألة الكردسـتانية» ثانيـة فـي المؤتمـر، ولا سـيما إشـراك إيـران فـي مناقشـة هـذا الموضـوع أو مـا هـو قريـب منـه.

---

(1) Nikolson, Curzon , P. 339.

(2) DBFP, Vol. XVIII, No 289, P. 405.

من كيرزون إلى بيبس في باريس وغريخم في روما، 24 كانون الأول/ديسمبر عام 1922.

(3) The Near East, No 615, February 22, 1923, P. 188.

ولـم تحـاول إيـران وحدهـا توسـيع نفوذها فـي الأراضي التي يسـكنها الأكـراد، فقد تقدمـت دولـة أخـرى، هي الولايـات المتحدة الأميركيـة، وهي أقوى بما لا يُقـاس، بدعوات مماثلـة فـي مرحلـة انعقاد مؤتمر لوزان. فالانسـحاب الفعلـي للولايات المتحـدة الأميركية مـن دول الحلفـاء وتخلّيهـا عـن المشـاركة في تسـوية الشـرق الأوسـط التي أملتهـا بواعث سياسـية مباشـرة (فـي جانبيهـا الداخلـي والخارجي) لـم يكن يعنـي البتة فقـدان الاهتمام الاقتصـادي بمنطقـة الشـرق الأوسـط أو التقليـل منها، بـل بالعكس، فقد سـعى الأميركيون إلـى التخلـص عن طريـق الالتزامات السياسـية في المسـألة التركية لكي يضمنوا لأنفسـهم حريـة النشـاط فـي المجـال الاقتصادي. ومما اسـتحوذ على اهتمامهم بشـكل خاص حقول النفـط فـي الموصـل والمـوارد الطبيعيـة الغنيـة فـي الأراضـي المجـاورة في جنوب شـرق الأناضـول، أي كردسـتان الجنوبيـة والجنوبيـة ـ الغربيـة حيـث حاولـت كلّ مـن بريطانيـا وفرنسـا عـدم السـماح للولايـات المتحـدة الأميركيـة بالدخول إلى هـذه المنطقة.

ولا يـدل مـا جـرى قولـه علـى أنـه لـم تكـن لـدى الولايـات المتحـدة الأميركيـة فـي مرحلـة مـا بعـد فرسـاي ومـا بعـد سـيڤر سياسـتها فـي المسـألة التركيـة (وفـي المسـألة الكرديـة خصوصـاً)، ناهيـك عـن مصالحهـا الاقتصاديـة والسياسـية. وبالطبـع كان لـدى الولايـات المتحـدة الأميركيـة نهج سياسـيّ معيّـن إزاء التحـولات الجارية في تركيـا وحولها، إلا أن هـذا النهـج اتسـم بطابـعٍ منفـرد بالنسـبة إلـى دولـة الائتـلاف وعصبـة الأمـم. فلقـد دافـع الأميركيـون، خصوصـاً، طويـلاً وبشـدة، عـن مشـروع «أرمينيـا المسـتقلة» الـذي لا رجـاء فيـه (آخذيـن فـي الاعتبـار الجاليـة الأرمنيـة الكثيـرة العـدد والنشـيطة فـي الولايات المتحـدة). ولـم يُبـدِ الأميركيـون فـي آنٍ واحـدٍ أي اهمـام بالاستقلال الكـردي أو الحكـم

الذاتـي كمشـروع إنكليـزي علـى الأغلـب. وجـاء فـي رسـالة الرئيس ويلسـن إلـى المجلس الأعلـى لـدول الحلفـاء بتاريـخ 22 تشـرين الثاني/نوفمبـر عـام 1920 عـن حـدود أرمينيا (ما يسـمى «بتحكيـم ويلسـن») بصراحـة، أن الأراضـي التـي تسـكنها غالبيـة كرديـة أو تركيـة يجـب أن تبقـى تابعـة لتركيـا. ومـن بيـن المناطق الكرديـة الصرفـة التي تخضـع للانضمام إلـى تركيـا ذكـر سـنجق هـكاري ونصـف ولايـة وان، وسـنجق سـيرت، ومـن المناطـق التي يعيـش فيهـا خليـط مـن السـكان الأكـراد والأتـراك ويجـب أن تظـل تابعـة لتركيـا ورد ذكر المناطـق الواقعـة إلـى الغـرب مـن بدليـس ومـوش. واسـتبعد مـن الدولـة الأرمنيـة وادي الـزاب الكبيـر، أي ولايـة الموصـل التـي يعيش فيها الأكراد والآشـوريون بصورة رئيسـة، ولم تتحـدد التبعيـة الحكوميـة لهـذه الأخيـرة. أمـا سـائر الأراضـي الأخـرى التـي عاشـت عليها شـعوب مختلفـة بمـن فيهـم الأكـراد أيضاً (وبصورة رئيسـة من ديرسـم إلى الشـمال وحتى البحـر الأسـود) فقـد أصبحـت لأرمينيـا. ويجـب أن تتمتع جميـع المجموعـات العِرقية في الدولـة الأرمنيـة ـ كمـا جـاء فـي رسالــة الرئيس الأميركـي ـ بحقـوق مدنيّة متسـاوية[1].

كان مخطـط نظـام تركيـا بعـد الحـرب المرسـوم مـن قبـل ويلسـن الـذي تـرك العمـل السياسـي وكان مـن نشـطاء السياسـة الخارجيـة التـي كانـت فـي حالـةٍ يرثـى لهـا جـداً لمصلحـة امبرياليـة اليانكـي، لكنـه كان صعـب التنفيـذ، وعلـى الدولـة الأرمنيـة، مثلهـا مثـل تركيـا، مـع عـودة كردسـتان إليهـا بفضـل أميـركا أن تذعـن لإرادتهـا. وقـد كفلـت الولايـات المتحـدة الأميركيـة لنفسـها، تحـت سـتار العنايـة بضمـان حقـوق الأقليـات القوميـة، حـقَّ التدخـل فـي الشـؤون الداخليـة لـكلٍ مـن تركيـا وأرمينيـا اللتيـن تحولتـا بذلـك إلـى دولتيـن تابعتيـن لهـا. وينبغـي أن يصبـح

(1) FR. 1920. Vol. III, P. 792, 795, 804.

عدم الوضوح في وضع ولاية الموصل نقباً تحت اتفاقية سان ريمو التي حرمت الأميركيين من نفط الموصل وسمحت للتحكم في مسألة الموصل[1].

وتبيّن في لوزان، بصورةٍ نهائية، أن هذه المخططات غير واقعية، ولم تؤخذ محاولات المراقبين الأميركيين (و. تشايلد وغيره) في التذكير بها على محمل الجد، بيد أن الأميركيين لم يرغبوا في الاعتراف بهزيمتهم، فهم تعطشوا إلى الثأر وسعوا إلى الأخذ به في ذلك المجال الذي كانوا فيه أكثر قوةً، أي في مجال التجارة. وتوافرت لهم فرصة سانحة أثناء انعقاد مؤتمر لوزان بالضبط عندما ظهرت إمكانية استغلال التناقضات الحادة الناشئة فيه سواء بين تركيا ودول الائتلاف عموماً أم بين الحلفاء أنفسهم. وتذكروا من وراء المحيط «امتياز تشستر» للخط الحديدي. وبعد أن اصطدمت «أوتومان ـ أميركان ديولوبمنت كومباني» المتشكلة في عام 1911 في نيويورك بمعارضة شديدة من المنافسين، فإنها لم تتمكن حتى بداية الحرب من المصادقة بصورة نهائية على شروط الامتياز.

وفي مطلع عام 1922 عندما طرحت مسألة إعادة النظر في سيڤر على أرضيةٍ عملية أبدى الرأسمال الأميركي اهتمامه من جديد ببناء الخط الحديدي في شرق تركيا. وفي شباط/فبراير عام 1922 اقترح ماكدويلد، ممثل شركة «فاونديشن» (التي كانت لها حصة في «أوتومان ـ أميركان»)، مشروعه في بناء شبكة الخطوط الحديدية في شرق الأناضول الذي حظي بموافقة حكومة أنقرة. إلا أنه سرعان ما تلقفت «أتومان ـ أميركان» المبادرة وعرضت مشروعاً أشمل، بعد أن أزاحت من طريقها الشركة المنافسة، ووقعت أكثر الأراضي إغراءً من ولاية الموصل في مجال المصالح الاقتصادية الأميركية، وطمح

(1) ن.غ. كيرييف، «فشل امتياز تشستر (من تاريخ تغلغل الامبريالية الأميركية في تركيا)». الاستشراق السوفياتي: العدد 3، 1958، ص 122.

الأميركيون إلى بلوغ الهدف الرئيسي، وهو الوصول إلى نفط الموصل. وحسب معطيات غير مؤكدة فقد جرت في صيف عام 1922 اتفاقية تمهيدية بين المجموعة الفرنسية وممثلي تشستر حول هذه المسألة في ولاية وان[1].

وكما أشير آنفاً أصر المندوبون الأميركيون في مؤتمر لوزان على الاعتراف بمبدأ «الأبواب المفتوحة» وإزالة الاحتكار عن نفط الموصل الواقع تحت إشراف الرأسمال الإنكليزي «تيركيش بتروليوم ك» وقد ووجهت المطامع الأميركية بمقاومة شديدة من جانب بريطانيا بصورةٍ رئيسةٍ، ولكن على الرغم من ذلك اضطر الحلفاء إلى التنازل جزئياً أمام الولايات المتحدة الأميركية في المسألة النفطية مع أن ذلك لم يكن على الفور[2]. وواصل الأميركيون الضغط، فتمكنت مجموعة تشستر بقيادة نجل الأدميرال أرتور من إشراك الرأسمال الكندي الذي قدمه كلايتون كندي. وفي نهاية المطاف وضع كندي وتشستر شروط الامتياز التي نالت موافقة الحكومة الكمالية. وفي أيار/ مايو عام 1923 وافق المجلس الوطني التركي الكبير، أثناء انقطاع عمل مؤتمر الوزان، على معاهدة الامتياز.

ونال أصحاب الامتياز حسب شروطها حق بناء شبكة الخطوط الحديدية والموانئ وخطوط التلغراف واستثمار الثروات الباطنية في أراضٍ واسعة من شرق الأناضول وفي شمال العراق، أي في كردستان الشمالية والغربية والجنوبية، وبلغ طول شبكة الخطوط الحديدية العامة حوالى 4500 كيلومتر، حيث ربطت الخطوط الرئيسة البحر الأسود مع كردستان الجنوبية (من صامصون وعبر سيواس، وديار بكر، والموصل إلى السليمانية مع فرع

---

(1) هوفمان، ص 148.

(2) ن.غ. كيرييف، تاريخ العلاقات بين تركيا والولايات المتحدة الأميركية (1922-1923)، موسكو، 1961، ص 154-156.

إلى طرابزون) وخربوط مع خليج الإسكندرونة على البحر الأبيض المتوسط. ومنحت شروط الامتياز الجانب الأميركي بالذات حصةَ الأسد من الأرباح، فأصبحت لديه عملياً إمكانيات غير محدودة لاستثمار المنطقة اقتصادياً، وهذه المنطقة كان الأكراد يؤلفون بلا شك أغلبية سكانها[1].

وطبيعي أنه لو تمّ تنفيذ امتياز تشستر لكانت السيادة السياسية للولايات المتحدة الأميركية في المنطقة المشار إليها مضمونة، وتبيّن أن الأتراك كانوا من الخاسرين، بوضوح، من الناحيتين السياسية والاقتصادية على السواء.

ويبدو أن موقف تركيا الكمالية يكتنفه الغموض ، لأنه كان يعارض، بوضوح، النهج الوطني الذي سلكته على الساحة الدولية، وخصوصاً في مؤتمر لوزان. أما في حقيقة الأمر فقد اهتم الأتراك بمشروع امتياز تشستر من جانب واحد فقط وكخطوةٍ في الصراع الدبلوماسي ضد الإنكليز والفرنسيين في مؤتمر لوزان. وكانت واقعة المفاوضات مع الأميركيين ـ وخصوصاً منح الامتياز في أراضي الموصل، التي لم تكن تابعة لتركيا في الواقع (عملياً وشكلياً) ـ إجراء لممارسة الضغط الدبلوماسي على الإنكليز والفرنسيين، سواء أثناء مناقشة المسائل «التركية العامة» أم قضية الموصل[2]. وكتب ديني يقول: «كان هذا الامتياز في الواقع ما هو إلا امتياز خط بغداد الحديدي الألماني. ولعب هذا المشروع لمصلحة الأتراك خلال مؤتمر لوزان»[3].

وفي الواقع كان مشروع امتياز تشستر مبنياً على أساسٍ هشٍّ (حيث ـ كما يبدو ـ كان الأتراك يتصورونه جيداً)، ولم يكن خطر الاستعباد الكولونيالي

---

(1) كيرييف، «فشل امتياز تشستر»، ص 123-124؛ وأيضاً: تاريخ العلاقات بين تركيا والولايات المتحدة الأميركية، ص 152.

(2) ميللر، دراسة تاريخ تركيا المعاصر، ص 140.

(3) ديني، الصراع على الهيمنة النفطية، ص 113.

الأميركي على الأراضي الكردية والتركية والعربية في شرق الأناضول وفي شمال العراق قائماً فعلاً، ولم تتوافر لدى و. تشستر وشركائه الموارد اللازمة لتنفيذ الامتياز، بينما لم يجازف رجال الأعمال الكبار وحكومة الولايات المتحدة الأميركية بتقديم العون والمساعدة لكي لا يزيدوا من تعقيد وضع الأميركيين ـ الذي كان صعباً ـ في ساحة الشرق الأوسط[1]. ومع ذلك فإن واقعة امتياز تشستر تشير إلى الاهتمام المتزايد للامبريالية الأميركية بالمنطقة الكردستانية والأراضي المجاورة لها.

وبالتالي أظهر معظم المشاركين الأساسيين في مفاوضات لوزان إما عداءً مكشوفاً لمطالب الأكراد القومية (تركيا) وإما تجاهلوها تماماً، وهم يتطلعون إلى كردستان من وجهة نظر مصالحهم الخاصة (بريطانيا، فرنسا، الولايات المتحدة الأميركية). فقد أبدى وفد واحد مقاربةً أخرى من حيث المبدأ نحو مصير الأراضي التي يسكنها الأكراد، وكان هو وفد روسيا السوفياتية (وبشكل أدق الوفد الروسي ـ الأوكراني ـ الجيورجي الموحد) برئاسة المفوض الشعبي للشؤون الخارجية غ.ف. تشيشيرين المدعو لمناقشة نظام مضائق البحر الأسود.

ولم تكن لدى الديبلوماسية السوفياتية في ذلك الوقت، ولأسبابٍ مفهومة، إمكانية الإعلان بصورة علنية عن موقفها من قضايا عرقية معيّنة في الشرق الأوسط، اتسمت بأهمية دولية ومسّت بصورةٍ مباشرة مصالح تركيا وإيران وأفغانستان. فقد اكتسبت علاقات الصداقة وحسن الجوار مع هذه البلدان بعد ثورة أكتوبر أهمية حيوية بالغة للجمهوريات السوفياتية الفتية. إلا أن الديبلوماسية السوفياتية تمسكت بموقف مبدئي من هذه القضايا التي كانت

---

(1) انظر: كيرييف، «فشل امتياز تشستر»، ص 124-125؛ وأيضاً: تاريخ العلاقات بين تركيا والولايات المتحدة الأميركية، ص 159-160.

القضية الكردية تحتل المرتبة الأولى فيها من حيث أهميتها، وأعاقت، حسب الإمكانية المتاحة، بروز النزعات الرجعية في سياسة هذه البلدان الخارجية والداخلية بخصوص تفاقم المسألة القومية فيها.

وهذا ما يبدو بوضوح من مثال المسألة الكردية في تركيا؛ فلقد حاولت أنقرة قبل لوزان بفترةٍ طويلةٍ، وبعد عقد المعاهدة السوفياتية ـ التركية بقليل، تأليب الحكومة السوفياتية ضد الحركة الكردية القومية مصوِّرةً أنها، برمتها، حركة عميلة وموالية للامبريالية، وجاء في مذكرة المفوض (الوزير) التركي للشؤون الخارجية يوسف كمال بك بتاريخ 4 آب/أغسطس عام 1921 إلى غ.ف. تشيشيرين عن أهداف لندن في ميسوبوتاميا ما يلي: تشكيل حاجزٍ لحماية الهند والحصول على نفط الموصل. وخطّط الإنكليز لهذا الغرض «تشكيل دولة أو عدّة دويلات صغيرة بين ميسوبوتاميا والبحر الأسود تكون تحت الوصاية البريطانية. وبما أن أرمينيا التي أُنيط بها القيام بهذا الدور لا يمكن حتى الحديث عنها، فإن بريطانيا تسعى ـ وبالمناسبة دون جدوى ـ إلى استخدام العصابات الكردية بزعامة الأنذال» للهدف ذاته. وجرى في المذكرة وضع الأكراد في مستوى واحدٍ مع الهاشميين من حيث دورهم الوظيفي، وكان الرهان عليهم يتوخى نزع الخلافة من الامبراطورية العثمانية «ويكون لهم النفوذ الديني للخلافة»، وقام الإنكليز بكل ذلك لمقاومة «حركات شعوب الشرق الوطنية والتحررية واستخدامها... وقوى التحرر الوطني والبروليتاريا العالمية... لأهداف بناء عالم جديد». وبصدد ما جرى قوله استفسر يوسف كمال بك من الحكومة السوفياتية عن استعدادها للتعاون «بغية عرقلة الأهداف التي تتعقبها بريطانيا في الموصل»[1].

(1) وثائق سياسة الاتحاد السوفياتي الخارجية، الجزء 4، موسكو، 1960، ص 406.

ولا تثير نيات الأتراك شكوكاً، فقد رغبوا متشدقين بالعبارات الثورية والمعادية للامبريالية كسب دعم روسيا السوفياتية الديبلوماسي في الصراع على الموصل. ومن الملاحظ أنه كان في حساباتهم أيضاً إثارة الميول المعادية للأكراد لدى القادة السوفيات. وفي الوقت الذي قام القادة السوفيات بدعم الاتجاهات المعادية للامبريالية في سياسة حكومة الكماليين الخارجية، بكل السبل، فإنهم لم يعتزموا قط، انطلاقاً من اعتبارات مبدئية وعملية، تشجيع ودعم تلك النزعة فيها التي بوسعها أن تكتسب اتجاهاً توسعياً وشوفينياً. وقد جاء ذلك بصراحة في مذكرة تشيشيرين إلى سفير تركيا في جمهورية روسيا السوفياتية الاشتراكية بتاريخ 10 تشرين الأول/أكتوبر عام 1921، التي كانت رداً على المذكرة التركية الآنفة الذكر (كما نرى لم يستعجل المفوض الشعبي للشؤون الخارجية): «تعتبر ميسوبوتاميا ـ حيث تشارك القوات البريطانية مشاركةً مباشرةً فيها ـ إحدى المناطق التي يسري فيها مفعول المعاهدة الأنكلو ـ الروسية على الفور[1]، لكن الشعب الروسي والحكومة يتطلعان بأشد الغاية وبعطف أكبر إلى الوضع العام للشعوب الإسلامية التي يقع استقلالها في خطر: ومما يثير قلقاً كبيراً لدى الشعب الروسي هو إمكانية استغلال الفكرة الدينية الإسلامية بصورةٍ غير شرعية بغية إلحاق الضرر بالمصالح الحيوية للشعوب الإسلامية ذاتها. ونعتقد أن أفضل وسيلة فعّالة

---

(1) أُبرمت هذه المعاهدة في لندن في 16 آذار/مارس عام 1921 وكانت تعني اعتراف بريطانيا بروسيا السوفياتية وتضمنت خصوصاً التزاماً متبادلاً في الامتناع عن الدعاية والأعمال العدوانية: بريطانيا في المستعمرات السابقة للامبراطورية الروسية وجمهورية روسيا الاتحادية في الهند وأفغانستان قبل كل شيء، وحسب مغزى الاتفاقية، كما يبدو، في العراق.

للوقاية من هذا الخطر هي أن يتم مواجهة الفكرة الدينية بفكرة الحركة التحررية التي تضع هدفاً معيناً لتلبية الحاجات الحيوية الأساسية لهذه الشعوب»[1].

وعلى هذا النحو لم يعبّر الجانب السوفياتي عن استعداده للتعاون مع الأتراك سواء في مسألة الموصل أم في المسألة الكردية، وبالعكس فقد كان الموقف السوفياتي الذي عرضه تشيشيرين بحكم المقطع الوارد آنفاً متعاطفاً مع الحركة الكردية القومية (ومع أية حركة أخرى) إن تطورت في سياق النضال المعادي للامبريالية، وكأنهم قالوا للأتراك: نحن معكم طالما تقفون ضد الامبريالية والرجعية، وهكذا بالضبط عملت الديبلوماسية السوفياتية عشية لوزان وخلاله[2].

ومع أن الوفد السوفياتي دُعي إلى لوزان لإجراء المفاوضات فقط حول نظام المضائق، فقد سعى إلى تقديم المساعدة للوفد التركي في تلك الحالات عندما تطلّب الأمر تزويده بالحجج ضد الدعوات الاستعمارية لدول الحلفاء. وهذا ما جرى خلال بحث مسألة الموصل على الرغم من أن الوفد السوفياتي لم يشارك في المناقشة. وفي 15 كانون الأول/ديسمبر عام 1922 وجه تشيشيرين رسالة مرفقة بمذكرة «لجنة الاستقلال الوطني» في ميسوبوتاميا تسلّمها من طهران إلى عصمت باشا جاء فيها: «إن الشعب في ميسوبوتاميا مستاء بأجمعه من التدخل في شؤون ميسوبوتاميا، هذا التدخل الذي انتهك استقلالها، وهو لن يوافق أبداً على معاهدة الحلفاء بتاريخ 10 تشرين الأول/أكتوبر عام 1922 التي ليس لها ـ بالتالي ـ مفعول قانونيّ.

---

(1) وثائق سياسة الاتحاد السوفياتي الخارجية، العدد 255، ص 403.

(2) وفي الوقت ذاته استخدم الجانب السوفياتي الوسائل الديبلوماسية لمساعدة السكان الأكراد في المنطقة الحدودية من تركيا. وقضت معاهدة قارص بتسهيل عبور الحدود لأجل الاستفادة من المراعي الشتوية والصيفية.

وهـو يحيـط مؤتمـر لـوزان المحتـرم علماً من خـلال حكومتكـم الموقـرة بأنه يحتج ضـد تدخـل بريطانيـا غيـر الشـرعي. وفـي الختـام نعلن بحـزم أن شـعب ميسـوبوتاميا لن يبخـل بالضحايـا فـي سـبيل الـذود عن اسـتقلاله ووضع حـدٍ لمظالـم الإنكليـز وإلغاء هذه المعاهـدة الجائرة»[1].

كمـا اتخـذ الوفـد السـوفياتي فـي لـوزان موقفـاً مبدئيـاً مـن مسـألة حيويـة أخـرى (حيـث لـم يسـمحوا لـه بالاشـتراك فـي مناقشـتها أيضاً) كمسـألة وضـع الأقليـات القومية. وهنـا تجلـت بشـكل بـارز الوظيفـة السياسـية الدعائيـة للديبلوماسـية السـوفياتية التـي دافعـت عـن المصالـح الجذريـة للشـعوب المضطهدة من قبـل الامبرياليـة والرجعية. وقد جـاء فـي مذكـرة الوفـد الروسـي ـ الأوكرانـي ـ الجيورجـي بتاريـخ 30 كانون الأول/ديسـمبر عـام 1922 الشـاجبة لمعاهـدة سـيڤر التـي «توجـت الاحتـلال الاسـتعماري» مـا يلـي: «في مـا يتعلـق بمسـألة الأقليـات القوميـة فـإن الوفد الروسـي ـ الأوكرانـي ـ الجيورجـي يعارض القـرارات المعروضـة حتـى الآن علـى مؤتمـر لـوزان، مثل القـرارات الناقصة والمسـتخدمة للحفـاظ علـى مصالـح هـذه الأقليـات، وفـي الواقـع فإن جميـع هذه القـرارات تخـدم أمراً واحـداً، وهـو تبريـر وجـود عصبـة الأمـم التـي بتنظيمهـا الحالـي ليسـت إلّا إداة جديـدة لدعـم سـيطرة الـدول الامبريالية الكبرى». واختتمـت المذكرة قولها: «يتابع الوفد الروسـي ـ الأوكرانـي ـ الجيورجـي بعطـف شـديد نضـال معظـم الشـعوب الإسـلامية فـي سـبيل اسـتقلالها ووحدتهـا الوطنيـة»[2]. لقـد كانت مثل هذه الإجـراءات الديبلوماسـية عبارة عن مسـاعدة معنوية ـ سياسـية لا شـك فيها للأكـراد وغيرهم من الأقليـات القومية المضطهدة في الشـرق الأوسـط.

وأخيـراً أيّـد الوفـد السـوفياتي فـي لـوزان طلـب إيـران بالسـماح لهـا بالذهـاب

(1) المصدر السابق، الجزء 5، موسكو، 1962، ص 78-79.

(2) المصدر السابق، العدد 60، ص 127، 131-132.

إلى المؤتمر بناءً على أنهم ـ كما جاء في مذكرة الحكومة الإيرانية ـ «يتحدثون في المؤتمر عن كردستان (الموصل) حيث تكون لفارس مصالح مشتركة مع تركيا فيها»[1]. وهذا ما يدل على أن الوفد السوفياتي اعتبر طرح المسألة الكردية في المؤتمر السلمي شرعياً، «ولو بصورةٍ جزئية».

وهكذا خرجت مشاركة الوفد السوفياتي في عمل مؤتمر لوزان بعيداً عن إطار مناقشة النظام الجديد للمضائق، فقد دافعت الديبلوماسية السوفياتية في لوزان عن مصالح شعوب الشرق الأوسط أيضاً، وخصوصاً عن مصالح تلك الشعوب التي عانت الظلم القومي، وعن الدول التي دافعت عن حقوقها المشروعة ضد تطاولات الامبريالية. ولم يتمكن ممثلو الجمهوريات السوفياتية في مؤتمر لوزان، لأسباب معروفة، من تحقيق النجاح في أية قضية من القضايا المذكورة، بيد أن نشاط الوفد السوفياتي في المؤتمر لم يذهب سدىً، ذلك أنه أسهم في تطوير الأسس المبدئية الجديدة للعلاقات السوفياتية ـ التركية (ولدرجةٍ ما السوفياتية ـ الإيرانية) الموضوعة بعد ثورة أكتوبر، وترك تأثيراً معنوياً وسياسياً في شعوب الشرق الأوسط بمن فيها الشعب الكردي بالطبع.

وفي ما يتعلق بالنتائج المباشرة لمعاهدة لوزان على الأكراد ونضالهم القومي، فقد تبيّن أنها كانت ـ كما كان متوقعاً ـ مثبطة للعزائم. وكما كتب أرشاك سافرسيان أحد الباحثين الأجانب الموضوعيين في القضية الكردية: «بصرف النظر عن جميع وعودها وعن توقيع معاهدة سيفر فإن دول الحلفاء الكبرى خانت كردستان وأرمينيا (معاهدة لوزان مع تركيا عام 1923)»[2].

---

(1) المصدر السابق، العدد 73، 154-155، مذكرة الوفد الروسي ـ الأوكراني ـ الجيورجي إلى رئيس المؤتمر بتاريخ 13 كانون الثاني/يناير عام 1923.

(2) Safrastion, *Kurds and Kurdistan* , P. 78.

ولـم يتضمـن نـص معاهـدة الصلـح فـي لـوزان الموقعـة فـي 24 تموز/يوليـو عـام 1923 بيـن دول الحلفـاء وتركيـا أي ذكـرٍ للاسـتقلال الكـردي أو الحكـم الذاتـي ولا للأكـراد وكردسـتان علـى العمـوم. وقـد مسـت المـادة 3 مـن المعاهدة كردسـتان إذ حـددت تركيا مـع سـوريا بصـورةٍ مباشـرة (حسـب معاهـدة فرانكليـن ـ بويـون بتاريخ 20 تشـرين الأول/ أكتوبـر عـام 1921)، وحـدّدت مـدة عشـرة أشـهر لتعيين الحـدود التركيـة ـ العراقيـة، إلا أن هـذه المـادة قـد حـددت عمليـاً الحـدود علـى أسـاس الحالـة الراهنـة. وقـد ألزمـت هذه المـادة تركيـا وبريطانيـا: «في انتظار القرار الذي سـوف يتخذ بشـأن الحـدود» بعدم القيام بأيـة تحـركات عسـكرية أو غيرهـا قـادرة علـى إدخـال أيـة تغييـرات فـي الوضـع الحالـي للأراضـي التـي سـوف يرتبـط مصيرهـا النهائـي بهـذا القـرار»[1]. وبهـذا الشـكل جعلـت معاهـدة لـوزان التقسـيم الجديـد لكردسـتان شـرعياً.

وتضمنـت معاهـدة لـوزان «القسـم الثالـث الخـاص، حمايـة الأقليـات» (المـوادّ 38 ـ 45). فنصـت المـادة 38 علـى أن : «الحكومـة التركيـة تتعهـد منـح معظـم سـكان تركيـا الحمايـة التامـة والكاملـة لحياتهـم وحريتهـم دون تمييـز فـي الأصـل والقوميـة واللغـة والعـرق أو الديـن. وسـيكون لجميـع المواطنيـن فـي تركيـا الحـق فـي حريـة العبـادة... وكل اعتقـاد أو ديـن أو كل عقيـدة سـتكون تأديتهـا غيـر منافيـة للنظـام العـام والعـادات الخيّـرة»[2]. وتضمنـت المـادة 39 التـزام الحكومـة التركيـة بعـدم إصـدار «أيـة قيـود علـى الاسـتخدام الحـر لـكل مواطـن تركـي لأيـة لغـةٍ كانـت»[3].

ويبـدو أن جميـع هـذه الالتزامـات لهـا علاقـة بالأكـراد أيضـاً، وفـي الواقـع

(1) معاهدة صلح سيڤر والاتفاقيات المبرمة في لوزان، ص 145.

(2) المصدر السابق، ص 152.

(3) المصدر السابق.

لـم يكـن الأمـر كذلـك. وفضـلاً عـن غيـاب ذكـر أيـة ضمانـات قانونيـة لحقـوق الأقليـات فـي المـواد المشـار إليهـا مـن معاهـدة لـوزان جـرى فـي كل واحـدةٍ منهـا ذكـر الأقليـات غيـر الإسـلامية فقـط[1]. ويـدل نـص مـواد هذا القسـم والسـياق الـذي جاءت فيـه على أن معاهـدة لـوزان ترفـض ـ فـي حقيقـة الأمـر ـ إعطـاء المسـلمين غيـر الأتـراك، أي الأكـراد بصـورة رئيسـة، وضـع «الأقليـات» التـي تتمتـع ولـو بحقـوق مـا شـكلية.

وممـا لا شـك فيـه أنـه يمكن اعتبـار معاهدة لوزان مـن وجهة نظر حقوقيـة ـ دولية عمـلاً معاديـاً للأكـراد سـدد ضربـةً خطيـرةً إلـى طموحات الشـعب الكـردي القوميـة، ولم يتـم فـي علاقـات تركيـا المتبادلـة مـع الغـرب إدراج المسـألة الكرديـة عمليـاً فـي جـدول الأعمـال فحسـب بـل شـكلية أيضـاً، وقـد وضع حـد نهائـي للمسـألة الشـرقية دون التذكير بمصيـر الشـعب الكـردي الـذي عانـى كثيـراً الويـلات ثم تُرك وشـأنه.

وعندمـا قـام المعاصـرون باسـتعراض مجـرى مؤتمـر لـوزان ونتائجـه فإنهـم أعـاروا ـ بالطبـع ـ الاهتمـام إلـى مسـألة الموصـل وإلـى المسـألة الكرديـة المرتبطـة بهـا، لكنهـم اختلفـوا فـي تقويـم أهميتهمـا ودورهمـا؛ فمثـلاً اعتبـر غ.ف. تشيشـيرين أن بريطانيـا خسـرت فـي النـزاع بسـبب الموصل لأنها لـم تتمكن، بصورة سـريعة، من رفعـه إلى عصبة الأمـم. إن نتيجـة هـذا النـزاع وتأجيـل المسـألة كلهـا لمـدة تسـعة أشـهر هـي فـي الواقـع تنـازل خطيـر مـن جانـب بريطانيا لأن تركيا سـتكون بعد عقـد الصلح أكثر قـوة على جبهة الموصـل مقارنـةً بمـا كانت عليه فـي مرحلة مؤتمر لـوزان»[2]. وتبيّن أن هـذا التقويم كان خاطئـاً ولـم يصمـد أمـام الزمن.

---

(1) المصدر السابق، ص 152-154.

(2) غ. تشيشيرين، «مؤتمر لوزان والوضع العالمي»، الحياة الدولية: العدد 2، 1923، ص 5.

والعكـس مـن ذلـك أكد المؤلـف الألماني كارل هوفمـان أن كيرزون فـي لوزان اتبع أسـلوب المكـر بنجـاح في مسـألة الموصـل. وأهم ما حققه هـو صرف الدعـوات الأميركية عـن الموصـل وتحويلهـا إلـى مجـال بنـاء الخـط الحديـدي فـي الأناضـول. وأقـر هوفمان ـ بهـذا الشـكل ـ أن تركيـا فقدت الدعـم الأميركي[1].

وفـي الوقـت ذاتـه أشـاد معظـم المراقبيـن والباحثيـن دون اسـتثناء بأهميـة «الجانـب الكـردي» لمسـألة الموصـل بالنسـبة إلـى تركيـا، وقـال هوفمـان: إن «كردسـتان الجبليـة بالنسـبة إلـى تركيـا هـي عبـارة حاجـز إقليمـي فـي الشـرق، ولكـي تقـوم تركيـا بالالتفـاف علـى كردسـتان غيـر الآمنـة مـن الجنـوب فإنهـا تحتـاج إلـى منطقـة الموصـل، أو علـى أقـل تقديـر إلـى الجـزء الشـمالي مـن هـذه المنطقـة وحتـى كركـوك وكيفـري فـي الاتجـاه الجنوبـي ـ الشـرقي. وهنـا تنحصـر الأهميـة الإقليميـة ـ السياسـية لمنطقـة الموصـل بالنسـبة لتركيـا»[2]. وحسـب رأي توينبي اتسـمت المسـألة الكردية علـى العموم بأهميـة أولويـة فـي نـزاع الموصـل. وأقـرّ بـأن الأكـراد يعطـون «لنـا» الامتيـازات النفطيـة فـي الموصـل، إذا أعطينـا «لهـم» الأكـراد. وتبـدي أنقـرة تعنتهـا تجـاه المناطـق الكرديـة، ولكـن بالنسـبة إلـى الموصـل والمناطـق العربيـة علـى الضفـة اليمنـى لنهـر دجلـة فـإن الأتـراك سـيكونون أكثـر تسـاهلاً. وقـد رأى توينبـي أن القاعـدة للاتفاقيـة هـي تقسـيم ولايـة الموصـل حسـب الحـدود العرقيـة (علـى طريقـة الحـدود بيـن تركيـا وسـوريا وفـق معاهـدة فرانكليـن أو تقسـيم سـيليزيا). وأقـر توينبـي بـأن صداقـة تركيـا ربمـا يتـم كسـبها فقـط لقـاء التضحيـة بكردسـتان الجنوبيـة، وهـذا مـا يجعـل الحـدود التركيـة ـ العراقيـة فـي مأمـن مـن الأعمـال العدوانيـة مـن جانـب تركيـا[3]. وقد أشـرنا إلـى أن الرأي

---

(1) هوفمان، ص 171-172.

(2) المصدر السابق، ص 360.

(3) A. Toynbee, *Angora and the British Empire in the East* , P. 687.

حول الرغبة في انفصال كردستان الجنوبية عن العراق الواقع تحت الانتداب رُفض، وخصوصاً اقتراح ضم الجزء الكردي من ولاية الموصل، بل إن توينبي نفسه كتب في ما بعد بأن الأكراد العراقيين كانوا على ارتباط أقل بتركيا (بسبب غياب «الخطر الأمني») من أكراد الأناضول[1].

وتطلع الصحافي المحافظ فيليب غريفس إلى قضية الموصل كلها من منظار العلاقات الأنكلو ـ تركية في المسألة الكردية. وأشار إلى أن السبب الرئيسي لرغبة الأتراك في استرداد الموصل كان خشيتهم من أن الإنكليز يدفعون الأكراد الذين وعدتهم معاهدة سيفر بالحكم الذاتي للقيام بالانتفاضة. ولم يكن نشاط الإنكليز بين صفوف الأكراد «في الأيام الأولى للحركة القومية فعالاً جداً»، لكنه أثار المخاوف من النيات البريطانية «في الجزء الضعيف من آسيا الصغرى»[2].

وتابع غريفس فكرته قائلاً: «وقف الأتراك «بارتياب كبير» من الأهداف البريطانية في كردستان، حيث حاولت الإدارة العراقية وأجهزة الاستخبارات كسب تأييد الأكراد ضد القوميين الأتراك». كما طرحت فكرة «تشكيل شبه دولة كردية ربما تكون حاجزاً بين روسيا وتركيا وإيران» وتجسيداً لمعاهدة سيڤر «العقيمة».

وبعد أن أعاد غريفس إلى الأذهان واقعةً معروفة للجميع، ألا وهي الموقف السلبي الذي اتخذه بيرسي كوكس وأنصاره في الإدارة الكولونيالية العراقية من فكرة تشكيل دولةٍ كرديةٍ وانفصال المناطق الكردية في شمال ميسوبوتاميا عن الدولة العراقية (فهم وافقوا على منح الأكراد «الحريات الثقافية»)، قام بإطلاع القُراء على حجةٍ أخرى لخصوم «المملكة أو الجمهورية

(1) A. Toynbee, *The Islamic World since the peace Settlement* , P. 492-493.

(2) Philip P. Graves, *Britain and Turk* , London; Melbourne 1941, P. 207-298.

الكرديـة»: بعـد إعـادة قيـام «الامبراطوريـة الروسـية» مـن قبل البلاشـفة قد تصبـح الدولة الكرديـة «مسـرحاً للدسـائس الروسـية» بسـبب ضعفهـا وتجزئتهـا، فهـي تسـتطيع البقـاء تحـت الحمايـة أو الوصايـة الأجنبيـة فقـط (أي البريطانيـة)».

ذلكـم هـو موقـف «المتطرفين» الإنكليز من مسـألة الموصل ومن المسـألة الكردية المرتبطـة بهـا فـي مرحلـة لوزان فـي العرض الـذي قدمه غريفـس المتعاطـف معهم. فقد ثبـت، وبحـق تمامـاً، أن الرجحـان الحاسـم فـي القيـادة البريطانيـة كان لهـم، الأمـر الـذي لـم يكـن سـراً علـى الأتـراك. ومـا إن أدركـت حكومـة أنقـرة بأنـه ليسـت لـدى الحكومـة البريطانيـة «الرغبـة فـي بسـط نفوذهـا علـى كردسـتان تركيـا» حتـى أصبـح حـل مسـألة الموصـل «قضيـة سـهلة نسـبياً»، هـذا هـو الاسـتنتاج الـذي توصـل إليـه غريفس[1].

ولقـد توصـل الباحـث كيمخـه إلى اسـتنتاج يسـتحق الاعتبـار، إذ كتب يقـول: «كان بوسـع الأكـراد فـي ظـل ظـروف معيّنـة أن يصبحـوا كبسـولة مـن شـأنها نسـف التسـوية الفرنسـية ـ البريطانيـة التـي جـرت بعـد الحـرب العالميـة الأولـى»، ونظن أنهم لـم يكونوا «كبسـولة» فقـط، بـل حشـوةً مسـتقلة، إلا أن ذلـك لـم يحدث.

وفي الختام ينبغي الإشـارة إلى سـبب آخر ـ وإن لم يكن رئيسـاً، لكنه يسـتحق الذكر ـ لفشـل الدبلوماسـية التركيـة في نزاعها مـع بريطانيا حول الموصل في لـوزان. فلم يظهر الأكراد بالذات سـواء في تركيا أم في العراق تأثيراً في الأحداث، ولم يعبروا عن الرغبة في الاتحـاد. ومـع أن حركة الشـيخ محمـود برزنجي حظيت ببعض التأييد مـن الأتراك، فهي لم تسـتلهم مُثُلاً وحدوية، كما ظل الأكراد في تركيا في حالة من اللامبالاة ولم يحاولوا الاتحاد مـع حـركات الثائريـن في كردسـتان العراق (لـم يكن هذا الشـكل من الاتحـاد مقبولاً لدى

---

(1) المصدر السابق، ص 221-222.

أنقـرة) ولـم يقدمـوا أي دعـم معنـوي ـ سياسـي للوفـد التركـي فـي لـوزان. صحيـح أنّ النـواب الأكـراد فـي المجلـس الوطني الكبيـر اعترضوا علـى خطابات كيرزون فـي لوزان[1]، لكنهـم تحالفـوا مـع المعارضـة اليمينيـة بالـذات فـي المجلـس، واضعيـن بذلـك العراقيـل أمـام الحكومـة. فقـد وجهـوا اللـوم إلـى الحكومـة لدفاعهـا عـن مصالـح تراقيـا فقـط ولِـ «خيانتهـا لهـم (أي الأكـراد) وللمناطق الشـرقية والجنوبيـة من البلاد، وقال النـواب الأكراد: «أنـتِ علـى اسـتعداد لإعطـاء الموصـل بمجـرد الحصول علـى تراقيـا ليـس إلا»[2]. وبدهي أن المعارضـة اسـتغلت ذلـك علـى الفـور، بـل إن الديبلوماسـية البريطانيـة مـا لبثـت أن اسـتفادت مـن اختلافـات الـرأي فـي القيـادة التركية.

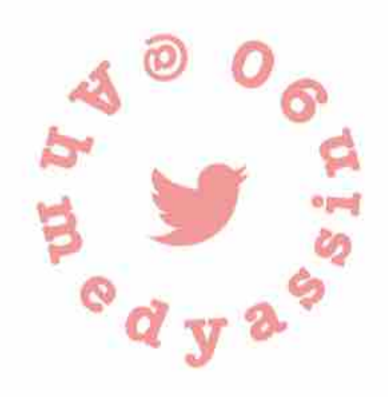
كانـت معاهـدة صلـح لـوزان، خلافـاً لمعاهـدة سـيڤر، طويلـة الأجـل، ذلـك أنهـا عكسـت مـن حيـث الأسـاس ميزان القـوى الفعلي في الشـرق الأوسـط. وقـد تعرضت تلك البنـود مـن المعاهـدة التـي تغيَّـر ميـزان القـوى هـذا بالنسـبة إليهـا (فـي مسـألة مضائق البحـر الأسـود وحـول الإسـكندرونة أو في النـزاع الأنكلـو ـ تركي حول الموصـل) للمراجعة والإضافـة خـلال فتـرةٍ زمنيـة قصيـرةٍ نسـبياً وتنحصـر الأهميـة التاريخيـة لمعاهـدة لـوزان فـي أنهـا لـم تضـع حـداً نهائيـاً لنتائـج الحـرب العالميـة الأولـى علـى المسـرح التركـي ـ الآسـيوي فحسـب، بـل للأحـداث اللاحقـة التـي أثارهـا نهـوض حركـة الشـعب التركـي الوطنيـة التحرريـة بعـد ثـورة أكتوبر. أمـا المدلـول الحقوقـي لمعاهدة لـوزان فيكمن في أنهـا رمـزت إلـى إزالـة الامبراطوريـة العثمانيـة التـي اسـتمرّت سـتة قـرون، وإلـى شـرعية قيـام الدولـة التركيـة الوطنيـة علـى أنقاضهـا وأنظمـة الأراضـي الكولونياليـة والتشـكيلات

(1) Oriente moderno, No 9, 15 Febbraio, 1923, P. 544.

(2) أرالوف، مذكرات ديبلوماسي سوفياتي، ص 168.

الحكومية وشبه الحكومية في شمال أفريقيا وفي شرق البحر الأسود وفي المشرق العربي التابعة لبريطانيا وفرنسا.

ولم تقدم معاهدة لوزان للأكراد شيئاً، لا بل كأن المسألة الكردية عادت إلى ما كانت عليه قبل الحرب، عندما لم يكن وجود القضية الحقيقية مصحوباً باعتراف قانوني رسمي من وجهة نظر حقوقية ـ دولية، إلا أن ذلك لم يكن يعني أن القضية الكردية فقدت شيئاً ما من أهميتها، ففي لحظة التوقيع على معاهدة لوزان تشكلت الظروف لغير مصلحة الحركة الكردية القومية، بَيْد أن الحركة نفسها استمرت تتوطد وتتطور وهذا ما كان ينبغي أن يترك تأثيراً، من كل بد، في الوضعين الداخلي والدولي في منطقة الشرق الأوسط كلها.


@Ahmedyassin90

الخاتمة

كانت السنوات الأولى التي أعقبت ثورة أكتوبر وانتهت بتوقيع معاهدة صلح لوزان في تموز/يوليو عام 1923 عهد آمالٍ كبيرةٍ للشعب الكردي، لكنها لم تتحقق، وبدا أن عجلة التاريخ بعد أن دارت دورة أخرى قد فتحت آفاقاً ملائمة أمام الأكراد. فقد سقطت الامبراطورية الروسية التي سلكت سياسة كولونيالية في الشرق واحتلت جزءاً كبيراً من كردستان خلال الحرب العالمية الأولى، وأعلنت روسيا السوفياتية التي قامت على أنقاضها، ومن ثم الجمهوريات السوفياتية في ما وراء القفقاس وآسيا الوسطى، سياسة المساواة والصداقة بين الشعوب وأخذت تمارسها في الواقع، كما زال خطر الاستعباد الكولونيالي الألماني. وأدت هزيمة الامبراطورية العثمانية وفقدان إيران الاستقلال الفعلي إلى تحرير موقتٍ لكردستان من سلطة اسطمبول وطهران اللتين اضطهدتا الأكراد بصورة دائمة، وأخيراً وقف قادة دول الائتلاف الكبرى رسمياً وجهاراً إلى جانب تحرير الشعوب وتقرير مصيرهم القومي اللاحق.

إلا إن الأكراد لم يتمكنوا من تجسيد هذه الإمكانيات التاريخية، فقد تحولت الظروف ضدهم، ولم يكن في اليد حيلة؛ فكم من مرةٍ جار التاريخ على هذا الشعب الذي قاسى الكثير من الآلام.

أولاً: تكوّنت العوامل الخارجية، عموماً، بصورة غير ملائمةٍ أبداً للأكراد، فقد وجدت ـ كما كان متوقعاً ـ هوة بين أقوال دول الائتلاف الرئيسة

الكبرى وأفعالها. فلم تكترث الدول الكبرى ـ المنتصرة ـ وفي مقدمتها بريطانيا ـ لتقرير مصير الأكراد، بل لمصالحها الاستعمارية الخاصة في كردستان وفي مناطق الشرق الأوسط المجاورة لها التي كانت لها آفاق اقتصادية وهامة من الناحية الاستراتيجية. فقد كانت المسألة الكردية التي تستحوذ على اهتمامها كرهان في صراع المزاحمة ليس إلا من أجل السيطرة الاقتصادية والعسكرية ـ السياسية، وما إن انتفت الحاجة إلى دعم الحركة الكردية القومية حتى وضع مشروع «كردستان المستقلة» في الأرشيف.

أما روسيا السوفياتية فلم يكن بوسعها تقديم مساعدة فعلية للشعب الكردي، وقد حالت دون ذلك جملة من الأسباب العسكرية والسياسية في غاية الأهمية، أملتها ضرورة انتهاج خطة متزنة في ظروف الحرب الأهلية تجاه البلدان والشعوب المجاورة، وخصوصاً القريبة من تلك المناطق التي لم ترسخ فيها بعد دعائم السلطة السوفياتية (في ما وراء القفقاس وآسيا الوسطى).

ثانياً: لم يساعد الوضع السياسي الداخلي في الدول التي عاش فيها الأكراد على نضال الشعب الكردي في سبيل تقرير المصير فحسب، بل على النقيض من ذلك، أقام عراقيل صعبة الاجتياز على طريق تجسيد هذه الفكرة الكردية القومية. فلقد واجهت القومية الكردية في تركيا القومية التركية (الكمالية) التي كانت أشد قوةً وأكثر تنظيماً منها، وكانت قومية شوفينية من وجهة نظر داخلية، وكأية قومية بورجوازية أخرى، لكنها اكتسبت في «تجليها» الخارجي نفوذاً كبيراً (ليس في تركيا وحدها بل خارجها أيضاً) وذلك بنجاحاتها الشهيرة في صد العدوان الامبريالي. وفي إيران واجه الأكراد الحركة الوطنية ـ القومية التي اشتد عودها (كانت قومية في مضمونها) والعاملة في سبيل إعادة السيادة الحكومية ووحدة أراضي البلاد التي ـ كما كانوا واثقين بطهران ـ تطاولت

عليها الانفصالية الكردية. وفي العراق وسوريا وقف المحتلون الإنكليز والفرنسيون مباشرةً ضد الحركة الكردية، المحتلون الذين تمكنوا من زرع الميول المعادية لها بين الأوساط العربية الإقطاعية ـ العشائرية والإكليريكية والقومية البورجوازية الناشئة واستخدامها جزئياً في سياستهم «فرّق تَسدُ».

ووجد الأكراد أنفسهم غير قادرين على الصمود أمام هجوم القوى المعادية وتغلبوا على أمرهم ولم ينالوا حق تقرير المصير الذي وُعِدوا به.

ثالثاً: ظهر أن المجتمع الكردي نفسه لم يكن جاهزاً لخوض نضالٍ ناجحٍ في سبيل تلك المهام التي وضعها التاريخ أمام الأمة. فقد أعاق تخلفه الاجتماعي ـ الاقتصادي والسياسي والثقافي توحيد جميع قوى الشعب وتضافرها في النضال من أجل الاستقلال وخصوصاً لعب دوراً سلبياً التشتت العشائري التقليدي ـ لعنة التاريخ الكردي ـ الذي أثر تأثيراً ضاراً في الانتفاضات التحررية في كردستان، ولم تقدم الحركة الكردية في سنوات ما بعد الحرب حزباً قيادياً ولا قائداً دون منازع قادرين على استقطاب الجماهير والسير بها. ولم يكن بين أيديولوجيّي القومية الكردية قادة الجمعيات الكردية السياسية الذين كان مقرهم في اسطمبول أو في مكان آخر أبعد منها عن كردستان وبين «الخبراء»، زعماء الثائرين ضد مضطهدي العشائر أية صلة تنظيمية ـ سياسية، فلقد قامت الانتفاضات بصورةٍ عفوية وجرى قمعها من دون صعوبة خاصةً، كما أثر التفوق العسكري ـ التكنيكي للغزاة المحليين والأجانب، وما زالت القومية الكردية التي نشأت تواً وكانت قومية بورجوازية بأفقها السياسي محاطة من رأسها وحتى أخمص قدميها بالرواسب والمؤسسات الإقطاعية العشائرية وهنا ينحصر السبب الرئيسي في ضعفها السياسي وعدم فعاليتها.

وبالتالي لم تتحقق الآمال المعقودة على تحرير كردستان من الاضطهاد الأجنبي وعلى تشكيل دولة كردية قومية على أراضيها، فقد حالت ظروف

ذلك الوقت دون وضع أي أساس اقتصادي وسياسي وعسكري وطيد تحت صرح الاستقلال الكردي الذي جرى التصميم له.

ومع ذلك لم تمضِ السنوات الأولى التي أعقبت الحرب سدىً لا هدف لها بالنسبة إلى الشعب الكردي، فقد ارتسمت في هذه المرحلة القصيرة التي كانت حافلة بالأحداث مواقف جميع الأطراف المعنية ونياتها الحقيقية من المسألة الكردية، وبات واضحاً ما كانت تخفيه الشعارات والإعلانات المختلفة، ومن كان مدافعاً حقيقياً عن حرية الأكراد واستقلالهم ومن كان خصماً لهما، وأصبح الأكراد في الظروف الجديدة بعد ثورة أكتوبر يتخرجون من مدرسة النضال السياسي، ولم تذهب هذه الدروس هباءً منثوراً، وقد حددت الأحداث التي جرى النظر إليها في هذا الكتاب مجمل التطور اللاحق للمسألة الكردية إلى أيامنا هذه.

ملحق

نُعيد بشكلٍ ملخّص الحجج التي نظمها لودير التي تصِفُ بوضوح طرائق الأطراف المتصارعة سواء كانت نحو قضية الموصل، أم نحو القضية الكردية بوجه عام.

أولاً: إحصائيات أثنوغرافية لولاية الموصل عشية الحرب العالمية الأولى

المعطيات الإنكليزية

المنطقة	الأكراد	الأتراك	العرب	المسيحيون	اليهود	المجموع
الموصل	179820 (زائد 30 ألف يزيدي)	14895	170663	57425	9665	432468
إربيل	77000	15000	5100	4100	4800	106000
كركوك	45000	35000	10000	600	1400	92000
السليمانية	152900	1000	—	100	1000	155000
المجموع	454720	65895	185763	62225	16865	785468

المعطيات التركية

المنطقة	الأكراد	الأتراك	العرب	غير المسلمين	المجموع
السليمانية	62830	32960	7210	—	103000
كركوك	97000	79000	8000	—	184000
الموصل	122000 (زائد 18 ألف يزيدي)	35000	28000	31000	216000
المجموع	281830	146920	43210	31000	503000

المصدر: (Y. de V. Loder, *The Truth about Mesopotamia, Palestine and Syria*, London, 1923, P. 214).

ثانياً: الحجج الإنكليزية والتركية

أ ـ العرقية	
الحجج الإنكليزية	**الحجج التركية**
1 – تضم الاحصائيات الواردة آنفاً الرّحل الذين يتنقلون ضمن ولاية الموصل.	1 – لم يتمّ ضم 170 ألف من الرّحل، ذلك أنهم يتنقلون في المناطق الأخرى.
2 – الأرقـام التركية قديمة وناقصة. وثمة خلل في الاحصائيات المبنية على معطيات الإدارة العسكرية.	2 – يسيطر الأتراك على البلاد منذ القدم ولهم معرفة جيدة بعدد السكان. وإن الإرقام الإنكليزية مشروطة بحماية المصالح العربية.
3 – يشكّل العرب 3/2 من سكان مدينة الموصل. والمناطق الواقعة إلى الغرب من نهر دجلة عربية صرفة. وإن الغالبية العظمى من السكان في المنطقة الواقعة بين نهر دجلة وأربيل ـ كركوك ـ كيفرى عربية والمناطق الشمالية ـ الشرقية غير عربية فقط، ولكن يعيش هنا المسيحيون (الآشوريون) الذين فروا من الأتراك ولا يرغبون في العودة إلى تركيا. ويؤلف الأتراك 12/1 من السكان وهم ينتمون إلى فروع مختلفة من العِرق العثماني. وينتمي الأكراد من حيث اللغة إلى الإيرانيين ويختلفون عن الأتراك اختلافاً شديداً.	3 – تشكل الأكثرية الكردية ـ التركية 85 %، وإن الكثيرين الذين يتحدثون بالعربية هم أتراك فقدوا لغتهم أو يتحدثون بلغتين. وللأتراك المحليين وشائج قربى مع أتراك الأناضول، كما توجد بين الأكراد والأتراك صلات قربى. وتعتبر الإنسكلوبيديا البريطانية أن الأتراك والأكراد ينحدرون من أصل طوراني، وليس من أصل إيراني.

ب ـ السياسة

1 – كانت ميول الأكراد معادية للقسطنطينية على الدوام ولم يتمكن الأتراك قط من فرض إشراف فعّال على كردستان الجنوبية. وقد ساعد الأكراد أثناء الحرب الإنكليز أكثر من الأتـراك. وصوّت الأكراد في منطقة كركوك لفيصل	1– يرغب الأكـراد في إعـادة الوحدة مع تركيا ولا يريدون الانفصال أو الإدارة الذاتية ولا سيما الانضمام إلى بلاد تعد مستعمرة لدولةٍ أوروبية كبرى. وإن الحكومة التركية بالنسبة للأكراد ليست حكومة أجنبية، ولهم ممثلون في البرلمان التركي، «وهم سعداء لو نالوا حق الجنسية التركية»، واتسمت الانتفاضات ضد الأتراك بأهمية محلية وجرت بإيعازٍ من الدول الأجنبية الكبرى والأكراد معادون للإنكليز والعرب.
2 – توزعت القوات البريطانية في الموصل، ويرغب السكان في البقاء في عداد سكّان العراق. وكانت ثورة العشرين نتيجة للدعاية التركية. ويمر العراق حالياً في مرحلة انتقالية ويريد السكان إدارة ثابتة. والعرب يرفضون الأتراك.	2 – لا توجد براهين على أن عرب الموصل يرغبون في الانضمام إلى عداد سكّان العراق، فالإنكليز يضطهدون البلاد ولا نفوذ لهم في البلاد (ثورة العشرين).
3 – وعد الحلفاءُ العَرب بالموصل. وإن مبدأ الانتداب الذي وافقت عليه عصبة الأمم لا يمكن خرقه في بلد واحد دون نسفه كاملاً. اعترفت تركيا بنظام الانتداب دون قيد أو شرط (معاهدة فرانكلين ـ بويون). وعقد الإنكليز اتفاقية مع فيصل لا يمكن بموجبها تجزئة البلاد.	3 – ليست لدى الحلفاء تعهدات دولية من شأنها الحيلولة دون عودة الموصل إلى تركيا. وعد الحلفاء العرب بعدم الاستيلاء على الموصل. وإن اتفاقية سـان ريمو التي تقضي بإعطاء الموصل لبريطانيا لا يمكن أن تكون أكثر ثباتاً من الاتفاقيات بين الحلفاء في زمن الحرب، التي لا تستجيب للظروف المعاصرة. ولا يمتلك نظام الانتداب أسساً مشروعة، ولذلك ليس بوسع الحلفاء أن تكون لهم التزامات أمام عصبة الأمم.

4 - أثناء توقيع الهدنة كان الحلفاء على بعد عدة أميالٍ من الموصل. وتسمح مادة من مواد الهدنة بالسيطرة على الأراضي لاعتبارات أمنية. وليست للمواقع التي استولت عليها الجيوش عند نهاية العمليات العسكرية أي شيء مشترك مع الحدود حسب معاهدة الصلح. أما أنقرة فترفض الاعتراف بهدنة مودروس.	4 - احتل الإنكليز الموصل بعد هدنة مودروس وخلافاً لها وإن حق السيطرة ليس دليلاً طالما أنه لا يأخذ في الاعتبار رأي السكان.

ت ـ التاريخية

1 - إن الحجج التركية موجهة نحو بغداد أيضاً التي لا يطالب الأتراك بها. ومن الناحية الإدارية يمكن جعل الموصل ولاية مستقلة. إن روابط اليونان التاريخية والأثنوغرافية مع الأناضول ليست سبباً لإعطاء الأخيرة لليونان.	1- حكمت تركيا الموصل أحد عشر قرناً، فقد كان تحت حكم السلاطين الأتراك والسلاجقة قبل نشوء الامبراطورية العثمانية وفي عصر الخلفاء العرب، وتسود الأسماء العِرقية التركية في الموصل.

ث ـ الجغرافية والاقتصادية

1 - إن الموصل جغرافياً واقتصادياً جزء لا يتجزأ من العراق.	1 - يفصل الأناضول والعراق جغرافياً ومناخياً خط جبل حمرين ـ جبل فوخ الـوادي وتاتار ـ جبل سنجار، ولا ينمو إلى الشمال من هذا الخط شجر النخيل.

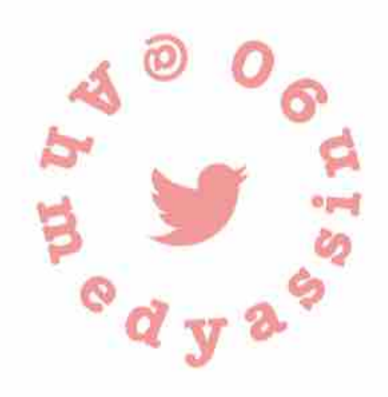
2 – الموصل على ارتباط ضعيف بالأناضول وتمرالطرق التجارية عبر سوريا وفي شمالها وإن كردستان الجنوبية تميل نحو بغداد وليس نحو الأناضول.	2 – تقع الموصل على الطرق التجارية بين الأناضول وسوريا وفارس. فهي منفذ لكردستان الجنوبية. وتتاجر الموصل بصورة بالبضائع القادمة من الأناضول بالترانزيت. وعند بناء سكة الحديد للمواصلات مع البحر الأبيض المتوسط فإن الموصل ترتبط بأوروبا عبر أقصر طريق.

ج ـ العسكرية

1 – سوف يشكّل الجيش التركي في بغداد خطراً على بغداد.	1 – لا توجد لدى تركيا نيات عدوانية.
2 – جبل ـ حمرين ليس جبلاً وإنما روابٍ. وبوسع الأتراك السيطرة بسهولة على بغداد التي تمد العراق بكل شيء، وعلى الطرق التجارية المؤدية إلى إيران. تقع الحدود التركية على بعد 80 ميلاً من القسطنطينية، ويقول الأتـراك بأن ذلك لا يكفي لأمنها، ولكنهم يعتبرون أن 60 ميلاً عن بغداد كافيةً. وإن أمن القسطنطينية تضمنه اتفاقية المضائق.	2 – إن الحدود المقترحة ليست أقرب إلى بغداد من الحدود الفارسية. وإذا لم تكن 70 ميلاً كافية، فماذا يمكن القول عن القسطنطينية والمضائق وأدريانول وفراكيا؟.

المصدر: (Loder, *The Truth about Mesopotamia*, P. 215-218)

المحتويات


@Ahmedyassin90

برزت المسالة الكردية في منطقة الشرق الأوسط خلال العقود الأولى من القرن التاسع عشر، ولم تفقد حدّتها إلى يومنا هذا. ويكمن في أساس هذه المسألة النضال التحرري للشعب الكردي الذي عرف الصعود والهبوط لكنه لم يتوقف أبداً. فلم يتمكن الأكراد من تحقيق نجاح حاسم في كردستان كلها ولا في أجزاء معينة منها. كما أنَّ أعداء حرية الأكراد لم يتمكنوا بدورهم من إخماد الحركة القومية الكردية نهائياً. وتظل جميع الأسباب الرئيسة التي تغذّي هذه الحركة قائمة جاعلة من المسألة الكردية أحد العوامل الدائمة والمؤثرة على الوضع السياسي الداخلي والخارجي في الشرقين الأوسط والأدنى.

ويعالج هذا الكتاب، الأطر الزمنية للمسألة الكردية، والمحددة بالتحولات الاقتصادية والسياسية والأيديولوجية، سواء في كردستان والمجتمع الكردي، أم في البلدان التي يعيش فيها الأكراد، وبالتطورات الاقتصادية والاجتماعية في العالم بأسرهن والتغيرات الجارية في العلاقات الدولية، وخاصة البلدان التي لها مصالح في الشرق الأوسط.


ISBN 978-9953-71-878-1